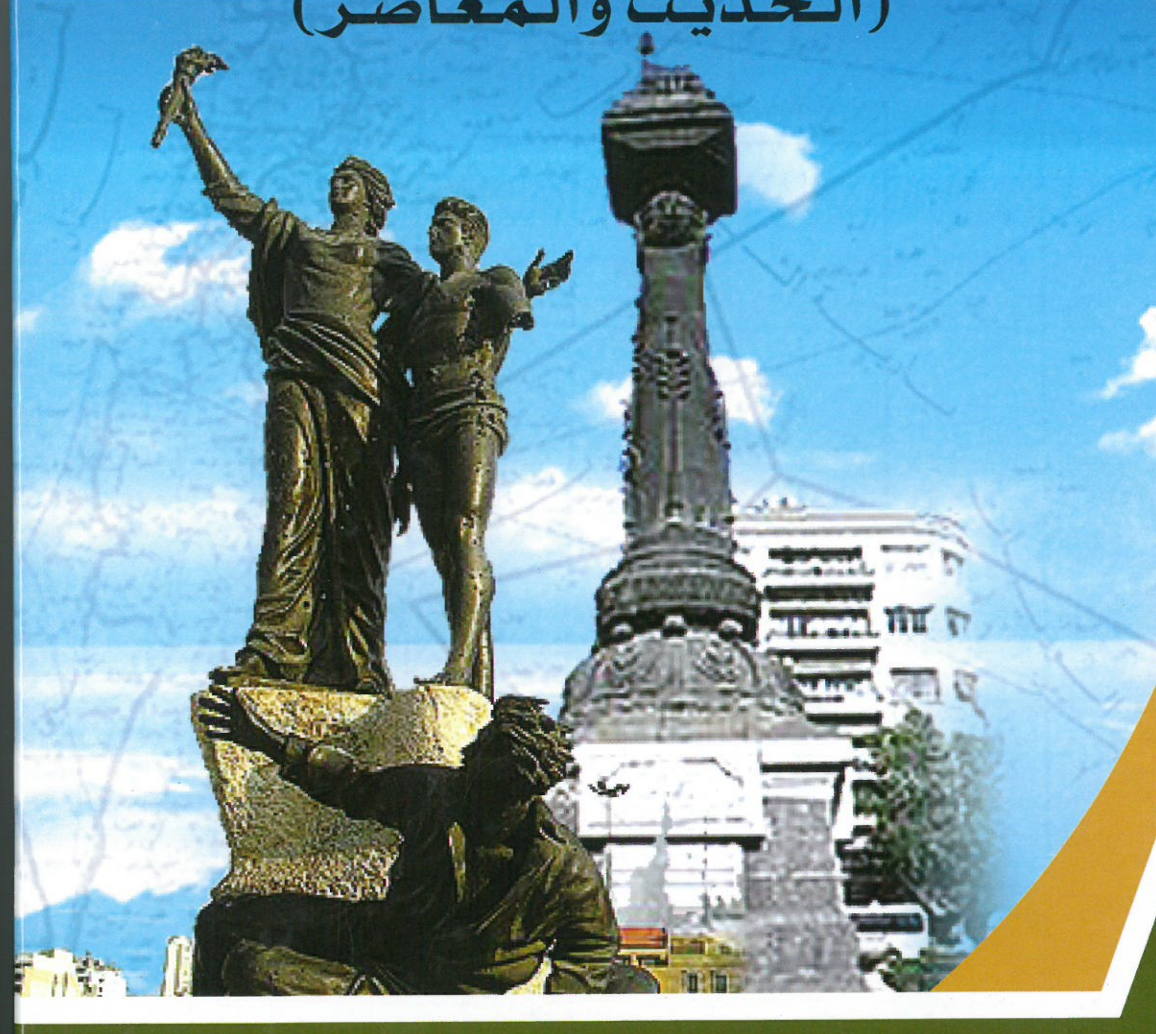
المكتبة التاريخية

تاريخ بلاد الشام

(الحديث والمعاصر)



أ. د. محمّد سهيل طقّوش

دار النفائس



تاريخ بلاد الشام

(الحديث والمعاصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ بلاد الشام

(الحديث والمعاصر)

تأليف

أ.د. محمّد سهيل طقّوش

أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة الإمام الأوزاعي

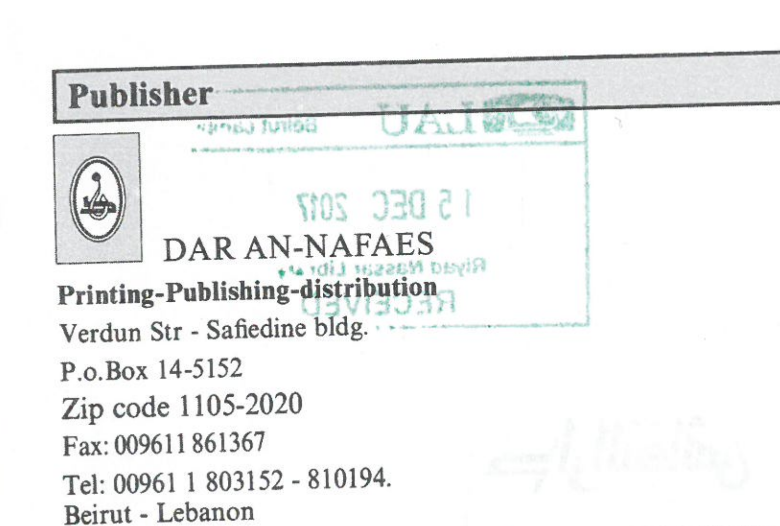
كلية الدراسات الإسلامية



دار النفائس

تاريخ بلاد الشام (الحديث والمعاصر)
تأليف: أ.د. محمد سهيل طقوش

الطبعة الأولى: 1435هـ ـ 2014م
ISBN 978 - 9953 - 18 - 526 - 2



تقديم

اعتاد المؤرخون المعاصرون أن يدوِّنوا تاريخ كل قطر من أقطار بلاد الشام لوحده، بحسب تجزئة «سايكس بيكو»[1] سيئة الذكر. فقد كانت بلاد الشام بحدودها الطبيعية، من جبال طوروس شمالاً إلى البحر الأحمر جنوباً، ومن الصحراء العربية شرقاً إلى البحر الأبيض المتوسط غرباً، وحدة طبيعية وإدارية تخضع للسلطنة العثمانية.

وهذا ما دفع إلى دراسة تاريخ هذه المنطقة بصفتها وحدة متكاملة لارتباط تاريخ أقطارها بعضها ببعضها الآخر، على الرغم من اضطرار الباحث المؤرخ لدراستها بحسب تقسيماتها التي فُرضت عليها، وذلك لتنوع أنظمتها السياسية والاقتصادية والإدارية.

ويحضرني في هذه المناسبة أثر عن النبي محمد ﷺ أنه قال لأصحابه ما معناه: **(تُفتح عليكم بلاد الشام، فمن اختار ثغراً من تلك الثغور، رجالها ونساؤها مرابطون إلى يوم القيامة)**[2].

وكثيراً ما تساءلت في نفسي، وأنا أقرأ تاريخ هذه المنطقة، وما مرَّ ويمرُّ بها من ويلات واضطرابات، وما يلحقها من اعتداءات؛ أكان إخبار الرسول ﷺ إلهاماً ربانياً، أم كانت لديه دراية بجغرافية العالم وأهمية موقع بلاد الشام، التي تشكِّل

---

(١) المقصود: المعاهدة السِّرِّية التي عرفت بهذا الاسم، والتي وقَّعها عن فرنسا «فرانسوا جورج بيكو» وعن بريطانيا «مارك سايكس» بعد مفاوضات بين الدولتين استمرت من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥م، إلى أيار (مايو) ١٩١٦م، وتقاسمت بموجبها فرنسا وبريطانيا بلاد الشام والعراق، ورسمت لها حدودها الحالية، بالشكل الذي سيرد في الكتاب. وقد باركتها روسيا القيصرية، ولكن الشيوعيين كشفوا أسرارها عندما سيطروا على الحكم سنة ١٩١٧م.

(٢) وردت في كتب السِّيرة والحديث الشريف عدة أحاديث بهذا المعنى، يعضد بعضها بعضاً، منها: ما رواه الطبراني في الجامع الصغير في حديث صحيح: **(عليكم بالشام فإنها صفوة بلاد الله يُسكِنُها خيرته من خلقه...)**. ومنها: **(ستُفتح عليكم الشام، فعليكم بدمشق، فإنها معقل المسلمين بالملاحم)**. [رواه الذهبي في تلخيص العلل].

المنطقة المحورية في العالم، حتى في زمن الطائرات والصواريخ العابرة للقارات.

والقارئ يعلم أن الأمويين اختاروا دمشق، أقدم مدينة مستمرة في التاريخ، ودرَّة بلاد الشام، عاصمة لدولتهم. ومنها حكموا معظم العالم المعروف في زمانهم، فامتدت دولتهم من بلاد الأندلس (إسبانيا) غرباً، إلى الصين شرقاً.

وهذا ما دعا بريطانيا، عندما كانت دولة عظمى، ومن ورائها الدول الاستعمارية لأن يضعوا المخططات، منذ أكثر من مئة سنة، للسيطرة على بلاد الشام، أو تدميرها، ومنعها من العودة إلى ما كانت عليه من قوة ومنعة، علماً بأن الفرنجة عموماً لم يتركوا هذه المنطقة ترتاح منذ مئات السنين.

فقد كان يحكم بريطانيا في أوائل القرن العشرين، رئيس وزرائها «كامبل بنرمان» فدعا في سنة ١٩٠٥م ممثلي الدول الاستعمارية: فرنسا، وبلجيكا، وهولندة، وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، وخاطبهم بما معناه، أنه على الرغم من قوة بريطانيا وتضارب مصالحها أحياناً مع تلك الدول، فإنها تلتقي معها في ضرورة استمرار تأخر بلاد المسلمين في الشرق، لوجود ثروات هائلة فيها، ولاعتناق سكانها ديناً موحِّداً ساد معتنقوه العالم في يوم من الأيام، وعلى المجتمعين وضع خطة تمنع نهوض شعوب تلك المنطقة مرَّة أخرى، وتؤمِّن للدول الاستعمارية استمرار سيطرتها عليها واستغلال خيراتها.

فشكَّل المجتمعون لجنة خبراء في السياسة والاقتصاد والتاريخ والاجتماع، وقدموا تقريرهم بعد أكثر من سنة إلى الحكومة البريطانية. وبقي ذلك التقرير سريّاً لأهميته، حتى تسرب جزء منه بعد سنوات من وضعه، فإذا به خطة شيطانية ما زالت دول الغرب تعمل على تنفيذها، على الرغم من فشلها في بعض الأحيان، وعلى الرغم من انتهاء الاستعمار بالمفهوم الذي كان سائداً في ذلك الزمان، ونشأة سبل جديدة للاستغلال والنفوذ والسيطرة. ولكن لبَّ الموضوع لم يتغيَّر، وهو السيطرة على بلاد الشام أولاً، أو تحطيمها، ومنعها من التحرر والاتحاد تالياً.

ونقتبس من ذلك التقرير ما يهم موضوعنا:

إن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار ولمصالح كل الدول المتحدة، الآنيَّة والمقبلة. فهو الجسر بين الشرق والغرب، وهو الممر الطبيعي إلى آسيا وإلى أفريقيا، وهو ملتقى طرق العالم[1]، فلا بد لنجاح أية خطة تستهدف

(١) يُشكِّل البحر الأبيض المتوسط بحيرة كبرى تُطلُّ على شواطئها القارات القديمة الكبرى الثلاث: آسيا، وأفريقيا، وأوروبا.

حماية المصالح الأوروبية المشتركة من السيطرة على هذا البحر وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية، لأن من يسيطر على هذه المنطقة يستطيع التحكُّم في العالم.

إن الخطر يكمن في البحر المتوسط وفي شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص، فعلى الجسر البرّيِّ الضيق الذي يصل آسيا بأفريقيا، وتمرُّ فيه قناة السويس، شريان حياة أوروبا، وعلى جانبي البحر الأحمر، وعلى طول ساحلي البحر الهندي وبحر العرب، حتى خليج البصرة، حيث الطريق إلى الهند، وإلى الامبراطوريات الاستعمارية في الشرق. في هذه البقعة الشاسعة الحساسة يعيش شعب واحد، تتوافر له من وحدته التاريخية والدينية ووحدة لسانه وآماله، كل مقوِّمات التجمُّع والترابط والاتحاد، وتتوافر له في نزعاته التحررية وفي ثرواته الطبيعية، ومن كثرة تناسله، كل أسباب القوَّة والتحرر والنهوض. ويبلغ تعداده الآن ٣٥ مليون نسمة، ويمكن أن يرتفع في مدى قرن واحد إلى مئة مليون نسمة[1]، بالنسبة إلى شرائعه الإسلامية، التي تتيح تعدد الزوجات، وتؤدي إلى زيادة النسل والتكاثر. فكيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة إذا توحَّدت ـ فعلاً ـ آمال شعبها وأهدافه، وإذا اتجهت هذه القوة في اتجاه واحد؟

عند ذلك ستحلُّ الضربة القاضية حتماً بالامبراطوريات الاستعمارية، وعندها ستتبخَّر أحلام الاستعمار بالخلود، فتتقطَّع أوصاله، ثم يضمحل وينهار كما انهارت امبراطوريات الرومان والإغريق.

وبناءً على ما تقدم فقد اقترح التقرير:

١ ـ على الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة... وتأخُّرها، وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكُّك وتأخُّر وجهل.

٢ ـ ضرورة العمل على فصل الجزء الأفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي، **وتقترح اللجنة لذلك إقامة حاجز بشري، قوي وغريب، يحتلُّ الجسر البرّي الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسط، بحيث يشكِّل في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار، وعدوَّة لسكان المنطقة.**

يتَّضح مما تقدم أن مستقبل فلسطين ومصيرها تقررا في هذا التقرير.

ونستنتج حقائق معروفة نوردها للتذكير:

١ ـ إن المصالح هي التي تحكم علاقات الدول والشعوب بعضها ببعض.

(١) ارتفع عدد سكان العالم العربي بعد مئة سنة من ذلك التاريخ إلى أكثر من ثلاثمئة مليون.

٢ - الدول الضعيفة والشعوب المستكينة هي التي تُطمع الآخرين بها، فيعتدون عليها ويستغلونها، ولا حق في المجتمعات لأحد بلا قوة تحميه.

٣ - الإسلام دين وحَّد شعوب المنطقة، فأعلى شأنها وتعايش مع الأديان السماوية الأخرى فيها.

٤ - العداء ليس للإسلام معتقداً أو دين عبادات، بل نظاماً موحِّداً مانعاً للاستغلال وحافظاً للُغة، ومكثراً للنسل.

٥ - إن الدول والممالك والامبراطوريات، كغيرها من المخلوقات، تولد وتنمو وترهل ثم تموت، ولكن المعتقدات السامية لا تموت.

٦ - إن بلاد الشام وحدة جغرافية وتاريخية، عمل الأعداء دوماً على تجزئتها وتمزيقها لأهمية موقعها واستغنائها بخيراتها عما سواها.

ولهذا نرى بريطانيا حرصت، عند تقسيم بلاد الشام فيما عرف بمعاهدة (سايكس بيكو) المشؤومة، على أن تكون فلسطين من حصتها، وعملت على تنفيذ ما جاء في تقرير «بنرمان»، ومن بعده وعد «بلفور» في ٢/١١/١٩١٧م، ثم توصيات «لورنس»[١]، في تقاريره السرية التي نُشر بعضها بعد مضي خمسين سنة عليها.

وولدت «دولة إسرائيل الهجينة» بعملية قيصرية في جزء من فلسطين، ويتبيَّن من طريق التصويت في هيئة الأمم على إنشاء الكيان الصهيوني، أن الديمقراطيات الغربية تنحرف بالديمقراطية كما تشاء، وهامش الحرية الذي تعطيه أنظمتها لشعوبها لا تعطيه، ولا تريده، لغيرها من الشعوب.

وإمعاناً من فرنسا، في تحطيم بلاد الشام وتجزئتها، وهي التي كان نصيبها من قسمة «سايكس بيكو» الجزء الشمالي من بلاد الشام، فقد قامت بإنشاء دولة لبنان الكبير، ولواء إسكندرون المستقل، ثم تمادت في تقسيم المقسَّم وتفتيته، فأنشأت في الجزء الشمالي من الساحل السوري (الشمال الغربي من سورية اليوم) دولة علوية، وأقامت في الجزء الجنوبي دولة درزية، ثم قسمت الداخل السوري إلى دولتين: دولة دمشق، ودولة حلب، أي باختصار قسَّمت المنطقة إثنياً وطائفياً ومناطقياً. ولكن الشعب السوري رفض الانصياع لرغبة المستعمر في تجزئته، وجاهد لإنشاء دولة حرَّة يتساوى فيها المواطنون بالحقوق والواجبات، على الرغم من وجود قلَّة بين بعض الأقليات حبَّذت الانفصال، فحاربها أبناء طائفتها.

وقامت ثورات كما سنرى في الكتاب، واشتهر من قادة تلك الثورات: سلطان

(١) انظر: الفاتح، زهدي، **لورنس العرب على خطى هرتزل ـ تقارير لورنس السرية**، دار النفائس، ط٤، بيروت، ١٩٩١م.

الأطرش (الدرزي)، وصالح العلي (العلوي)، وإبراهيم هنانو (السنّي الكردي) بالإضافة إلى رجال الثورة من المسلمين السُّنَّة.

وتمكن الشعب السوري من تحقيق استقلاله، ووحدته. ومع ذلك بقيت بلاد الشام مجزأة في دول: سورية، ولبنان، والأردن، وفلسطين. وبقي لواء اسكندرون خاضعاً لترتيبات خاصة.

وبغض النظر عن تفصيلات ما يحدث في سورية منذ أوائل العام ٢٠١١م، وعلى الرغم من الصورة القاتمة التي يتصورها بعض الناس، فإن سورية ستعود إلى مجدها، وبلاد الشام ستتوحد من جديد، لأن عزَّتها ومصلحة شعبها في وحدتها.

ومهما عملت الدول المعادية على تخريبها فلن تنجح إلا لفترة محدودة، وبخاصة أن العصر عصر توحيد لا عصر تفتيت، وأن المخططات الجهنمية ضد بلاد الشام أصبحت معلنة، وشعبنا قادر على إفشالها.

وربما لا تسمح لنا الأيام برؤية وحدة بلاد الشام من جديد، ولكن أحفادنا سيذكرون بشارتنا.

الناشر: أحمد راتب عرموش

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله خاتم النبيين والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن دعا بدعوته وسار على هديه إلى يوم الدين، وبعد:

يتناول هذا الكتاب التاريخ السياسي لأقطار بلاد الشام في العهدين الحديث والمعاصر، والمعروف أن بلاد الشام تشمل سورية ولبنان والأردن، وفلسطين.

ويُشكل التاريخ عملية حركية تُسجِّل الأحداث والوقائع البشرية، واستقصاء مسبباتها وصولاً إلى نتائجها، ويشمل المجال الواسع لعلم التاريخ جميع نواحي النشاط الإنساني، مثل: الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها، ولا يمكن للباحث في أي موضوع علمي متابعة جذور بحثه، وتطورها، ورصد نتائجها؛ إلا من ثنايا استخدام تطورها التاريخي.

تتباين رؤية المؤرخين في تحديد بداية التاريخ الحديث لبلاد الشام بين ضمِّ العثمانيين لهذه البلاد، في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، وبين قيام حركة الإصلاحات في كل من الدولة العثمانية ومصر في القرن التاسع عشر، ونحن بدورنا اعتمدنا الرؤية الأولى؛ لأن هذه البلاد استمرت تحت الحكم العثماني حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨م، وفرض الانتدابات على كياناتها، أي أربعة قرون، وهي مدة زمنية طويلة لأي شعب، وشكل تاريخها مرحلة سياسية موحَّدة المعالم والتوجهات على الرغم مما تخللها، في مُدد زمنية متقاربة، أو متباعدة، من:

- انتفاضات ضد تصرف بعض الولاة العثمانيين الذين اتصفوا بالظلم.
- حركات استقلالية، بفعل وجود أمراء اتَّصفوا بالطموح السياسي من جهة، وتدخل الدول الاستعمارية الغربية الطامعة في فصل البلاد عن الجسم العثماني لإضعافه، والسيطرة عليها، واستغلال ثرواتها، من جهة أخرى.

ونتج عن ذلك حال من عدم الاستقرار ونشوب اضطرابات، وهناك العديد من الأمثلة الحية حفلت بها صفحات هذا الكتاب.

لم يشارك في الهيئة الحاكمة في الإدارة المركزية في استانبول إلا عدد قليل جداً من أهل البلاد، على الرغم من أن العرب بعامة كانوا يُشكِّلون أحد العوالم ذات الغالبية السكانية، التي تتألف منها الدولة العثمانية، وظلوا مُبعَدين عن تولي المناصب الكبرى التي احتكرها الأتراك، ويبدو أن هؤلاء لم يثقوا بالعنصر العربي.

تعدَّلت هذه الظاهرة نسبياً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في القرن التاسع عشر الميلادي، إذ اعتلى العديد من عرب الشام والعراق مناصب رسمية، ويمكن النظر إلى هذا التبدل من خلال سياسة هذا السلطان الإسلامية «كاستراتيجية» تعتمد أكثر على الغالبية العربية من مسلمي الدولة، وبخاصة بعد خسارتها معظم الأراضي التي شكَّل المسيحيون قسماً كبيراً من سكانها في البلقان.

ويبدو واضحاً أثر حركات الإصلاح العثماني في مراحلها الأخيرة، في بعث الوعي الذاتي للعرب بعامة، علماً بأن معظم مضامينها جاء من الغرب على شكل توجُّهات فكرية، مثل: الإصلاح واللامركزية، وقد اختلطت جميعها كاحتمالات مستقبلية عُبِّر عنها من قِبل النخبة المثقفة، بغض النظر عن خلفياتها الدينية أو القومية.

وظهرت، في أواسط القرن التاسع عشر نهضة فكرية على يد جماعة من المثقفين تدعو لإبراز وتعميق دور الثقافة العربية، وبخاصة اللغة العربية وآدابها، كأساس لهوية حضارية عريقة متميزة عن الهوية التركية التي بدأت بالتنامي في تلك الأيام، بديلاً عن الهوية العثمانية المتعددة الثقافات، وقد تمركزت في بيروت.

لم يُفكر أكثر العرب في بلاد الشام جدياً في مصير منفصل خاص بهم وذلك بفعل الدين الإسلامي الذي جمعهم مع الأتراك، إلا أن ظهور جمعية تركيا الفتاة، ثم حركة الاتحاد والترقي، وسلوك أعضائهما السياسي والقومي؛ دفع هؤلاء إلى التخلّي عن الرؤية التعددية للإصلاحيين في السنوات التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م مباشرة، على الرغم من النهضة العربية التي ظهرت بينهم في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي، إلا أن هذه الحرب جعلت إمكان تحقيق الحلم العربي بالاستقلال عن الأتراك يبدو ممكناً. وساعدت أحداث الحرب على ترسيخ الكتابة التاريخية القومية في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين بين عرب الشام والعراق، لا سيما أنهم وجدوا أنفسهم مجزَّئين بين الدول الأوروبية المنتدِبة، سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، فلسطين والأردن تحت الانتداب البريطاني، والمعروف أنهم لم يكادوا يخرجون من وراء الحاجز العثماني حتى وقعوا ضحية الدول الاستعمارية، بريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى الصهيونية العالمية.

وأيَّد معظم سكان بلاد الشام والعراق الثورة العربية بقيادة الشريف حسين أمير مكة، في الحرب العالمية الأولى بالتحالف مع بريطانيا، وبقي بعضهم الآخر يميل إلى تفضيل العثمانيين، أو على الأقل يراعون الحياد.

إن الحلم الذي راود بريطانيا بفرض سيطرتها التامة على بلاد الشام، كاد أن يتحقَّق بكامله، فقد هيَّأت أسباب اندلاع الثورة العربية عبر مندوبيها وممثليها أمثال: لورنس، وسانت جون فيلبي، بعد أن قطعت العهود للشريف حسين بتأمين استقلال الحجاز وبإنشاء مملكة عربية، إلا أن معارضة فرنسا التي تشبَّثت بتطبيق الاتفاقيات السرية المعقودة بينهما، مثل اتفاقية سايكس - بيكو، ووقوفها في وجه الملك فيصل، وإجباره على الخروج من دمشق؛ أتاح الفرصة لتنصيبه ملكاً على العراق وتعيين أخيه الأمير عبد الله أميراً على شرق الأردن، فكوَّنت بذلك كيانين خاضعين لها لا يتمتعان بمقومات دولة، وأسندت بريطانيا الوظائف الكبرى فيهما إلى موظفين بريطانيين لضمان سيطرتها وتأمين مصالحها، فالجيش العربي الأردني، بقيادة غلوب باشا أمَّن لها سلامة المواصلات بين العراق وساحل البحر الأبيض المتوسط، وقد نال الملك فيصل، مقابل تعاونه مع البريطانيين، استقلال العراق في عام ١٩٣٠م بعد أن عقد حلفاً عسكرياً مع بريطانيا يخوِّلها حق استعمال وسائل النقل ومطارات البلاد.

وحكمت فرنسا المنتدبة، سورية ولبنان الكبير حكماً مباشراً عبر المفوضين الساميين، واحتكرت مواردهما وتعسَّفت في فرض الضرائب، وربطت العملة الوطنية بالفرنك الفرنسي المتقلب، ما أدى إلى تدهور الاقتصاد الوطني، فقامت حركات شعبية احتجاجية تطالب بالاستقلال الذي تحقق في عام ١٩٤٣م، وعام ١٩٤٦م.

وأخذ الصهاينة في فلسطين ينظمون كيانهم القومي الجديد بعد التصريح الذي أطلقه اللورد بلفور عام ١٩١٧م، إلا أن الغموض والإشكال الذي قام عليه هذا الكيان، جرَّ على تلك البلاد الويلات والمآسي، ففي الوقت الذي راح البريطانيون يؤكدون أن هذا التصريح لا يعني سوى إنشاء مجتمع صهيوني يتمتع باستقلال إداري؛ استغله زعماء الحركة الصهيونية، واتخذوا منه قاعدة لإنشاء دولة صهيونية يهودية على حساب السكان العرب، وقد نجحوا في ذلك عام ١٩٤٨م، وأدى ذلك إلى خلق القضية الفلسطينية التي لا تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر.

ومضت الدول العربية، سورية ولبنان والأردن، بعد نيل استقلالها التام، تشقُّ طريقها نحو الاستقرار والإنماء، لكن بخطى غير مستقرة أحياناً، بفعل التنافسات الداخلية وتدخل الدول الخارجية في شؤونها، وقد أفرزت أنظمة حزبية فردية شمولية

كانت سبباً في وقوع الانقلابات العسكرية في النصف الثاني من القرن العشرين، وقيام الحركات الشعبية فيما عُرف بالربيع العربي في أوائل القرن الواحد والعشرين، ويمكن أن نستثني نسبياً، لبنان.

يُدرك الباحثون العرب بعامة في ميدان الدراسات التاريخية، أن المكتبة العربية، على الرغم من جهود المؤرخين وعلماء السياسة العرب في إثراء المجال العربي؛ لا تزال بحاجة لسبر أغوار المرحلة المعاصرة على ضوء الوثائق التاريخية والسياسية التي نُشرت مؤخراً التي تحمل روح هذه المرحلة، وذلك بهدف تخطيط السياسة العامة في الحاضر والمستقبل، وهو الجهد الذي يمكن تلمُّسه في دراسة المرحلتين الحديثة والمعاصرة.

هذه هي العناوين العريضة للأحداث التي حاولنا معالجتها في عرض مبسَّط وموثق.

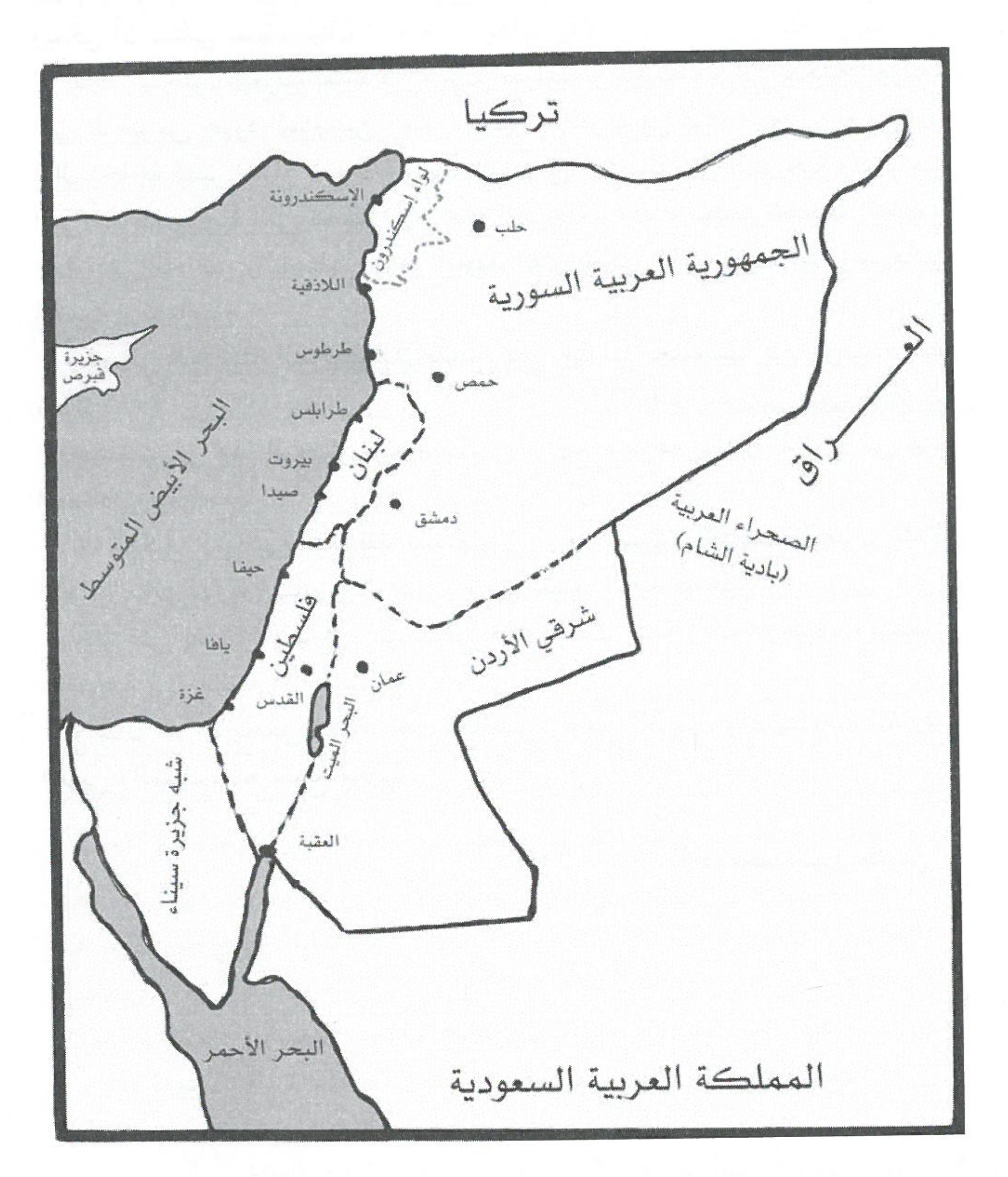
استندت في هذا البحث على مصادر ومراجع متنوعة يراها القارىء في ثبت المصادر والمراجع.

أما تشكيل الموضوعات، فقد قسَّمتها إلى أربعة فصول، اختصَّت الفصول الثلاثة الأولى بدول سورية ولبنان والأردن، وحوى الفصل الرابع فلسطين.

وأنا على ثقة بأن القارىء سيجد في هذا البحث متعة وفائدة وعبرة، وسيلمس موضوعية في معالجة الأحداث.

وأسأل الله أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به القارىء العربي والمسلم، إنه سميع مجيب.

أ.د. محمد سهيل طقوس



خريطة بلاد الشام مبيَّن عليها تقسيمات سايكس بيكو

الفَصْلُ الأولُ

سورية

الموقع والجغرافيا

يظهر اسم سورية على شكل شرين في آداب أوغاريت، وكانت إحدى مناطق شمالي الفرات، معروفة عند البابليين باسم سوري، ويُرجَّح أن الاسم مشتق من أشور التي ما بين النهرين، وتوسع مدلول هذا الاسم في العهد اليوناني، فأُطلق على المنطقة الواقعة بين طوروس وسيناء ضمناً، وبين البحر الأبيض المتوسط والجزيرة العربية.

وكان اسم سوري يُطلق، في العهد الروماني، على كل شخص يتكلم السريانية، وامتدت ولاية سورية الرومانية من الفرات إلى مصر، وتوجد وحدة جغرافية طبيعية في المنطقة الواقعة شرقي البحر الأبيض المتوسط ما بين آسيا الصغرى في الشمال، وإيران في الشرق، والجزيرة العربية في الجنوب.

تُقسم سورية، من الناحية الطبيعية، إلى قسمين، غربي وشرقي. يتألف القسم الغربي من سهول ساحلية تمتد من خليج الإسكندرون إلى سيناء، وتنحصر بين سلاسل الجبال الغربية والبحر، وهي سهول خصبة لكنها ضيقة، بالإضافة إلى سلاسل غربية تمتد من جبال الأمانوس إلى سيناء، وكانت قديماً مغطاة بالغابات، وبخاصة أشجار الأرز، وأشهر هذا القسم الساحلي: رأس شمرة، أوغاريت، اللاذقية، عمشيت، جبيل، بيروت، صيدا، صور، عكا، حيفا، يافا، أسدود، عسقلان وغيرها. ويروي القسم الشرقي الداخلي نهر الفرات وروافده الشمالية مثل البليخ والخابور.

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م، اقتسمت بريطانيا وفرنسا بلاد الشام بينهما، استناداً إلى اتفاقية سايكس - بيكو ١٦ أيار ١٩١٦م، وفقاً لخط يمتد من الشمال الشرقي قرب المنطقة المعروفة بجزيرة ابن عمر إلى الجنوب الغربي في الناقورة، فما كان جنوبي هذا الخط وشرقيه كان من حصة بريطانيا، وما كان شمالي هذا الخط وغربيه كان من حصة فرنسا، ووُضعت فلسطين تحت إدارة دولية، ثم جزَّأت الدولتان حصتهما، فكان لبريطانيا مستعمرة فلسطين، وإدارة شرق الأردن،

والعراق، ولفرنسا لبنان الكبير ودول: دمشق وحلب، وجبل العلويين وجبل العرب (الدروز)، ثم جمعت هذه الدول الشامية باتحاد فدرالي في ٢٨ حزيران ١٩٢٢م، وتنازلت في ٢٣ حزيران عن لواء الاسكندرون لتركيا.

ويحدُّ سورية الحالية: تركيا من الشمال وفلسطين وشرق الأردن من الجنوب والعراق من الشرق والبحر الأبيض المتوسط ولبنان من الغرب، وتبلغ مساحتها مائة وخمسة وثمانين ألفاً ومائة وثمانين كيلو متراً مربعاً، وعاصمتها دمشق، وأهم مدنها: حلب، حمص، حماة، اللاذقية وغيرها، ويبلغ عدد سكانها نحو عشرين مليون نسمة.

يُشكِّل السنَّة حوالي ٨٤،٥٪ والعلويون ٨،٦٪، وتتوزع النسبة الباقية بين أقليات صغيرة الحجم، أكبرها الروم الأرثوذكس ثم الدروز ثم الروم الكاثوليك ثم الأرمن الكاثوليك ثم الكلدان، ثم الموارنة، فالأرمن الغريغوريون واللاتين واليهود، وأهم الأقليات غير العربية: الأكراد، التركمان، الأرمن، والأشوريون، وتنتمي الأقوام الموجودة فيها حضارياً إلى العرب والحضارة الإسلامية ـ العربية باستثناء الأرمن والأشوريين، وتبقى نسبة العرب ٩٣٪.

مناخ سورية قارّي في الداخل، حار صيفاً وبارد شتاء، ورطب على الساحل، وأهم منتوجاتها: الخضراوات والفواكه، والنفط، وتشتهر ببضاعتها النسيجية.

تاريخ سورية الحديث

تمهيد

يبدأ تاريخ سورية الحديث في عام ١٥١٦م إثر انتصار السلطان سليم الأول العثماني على المماليك في معركة مرج دابق، ولدى عودته من مصر بعد فتحها في عام ١٥١٧م توقف في دمشق لتنظيم شؤونها الإدارية، فأبقى على التنظيمات الإدارية المملوكية، ولم يتبع إدارة مركزية مطلقة في الولايات العربية ومنها سورية، وذلك عبر أساليب مختلفة تبعاً لخصوصيات البلدان التي انضوت تحت لوائه، وعيَّن جان بردي الغزالي حاكماً على بلاد الشام ومركزه دمشق، وخاير بك حاكماً على مصر، وهما من أبرز قادة المماليك الذين انضموا إليه في معركة مرج دابق، ومنحهما سلطات داخلية واسعة، واستقلالاً شبه تام، حيث كان كل منهما يملك قواته العسكرية الخاصة وجهازه الإداري[1].

(١) إيفانوف، نيقولاي: **الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ ـ ١٥٧٤م**: ص٧٧.

سورية في عهد الغزالي

نفَّذ الغزالي، في بادىء الأمر، السياسة العثمانية المرسومة، فقمع حركة البدو قرب بعلبك، وشنَّ حملتين لغزو حوران، وساد البلاد في عهده هدوء تام[1].

ويبدو أن طبقة المماليك القديمة التي أحاطت بالغزالي لم تتقبَّل المُثُل العثمانية العليا من العدالة ومحبة الشعب، بل كانوا يكرهون النظم العثمانية، فأخذوا يسعون لاستعادة سلطانهم وامتيازاتهم السابقة التي حُرموا منها[2].

وعندما توفي السلطان سليم الأول عام ١٥٢٠م انتهزوا فرصة انتقال السلطة وحداثة سنّ السلطان سليمان الأول، فأعلنوا التمرد بقيادة الغزالي الطموح، ورفضوا أداء اليمين للسلطان الجديد، وحاولوا إحياء دولة المماليك، واتخذ الغزالي لنفسه لقباً مملوكياً هو «الملك الأشرف»[3]، وأمر بالدعاء له في خطبة الجمعة، ونقش اسمه على النقود، وقضى على حامية دمشق العثمانية، وطرد العثمانيين من بيروت وطرابلس وحماة وغيرها من المدن[4].

لم يحظَ التّمرد بتأييد السكان، ولم يكن المماليك في مصر على مستوى ما عُلّق عليهم من آمال، فقد حافظ خاير بك على ولائه للباب العالي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، إنه أرسل الرسائل المتبادلة مع الغزالي إلى السلطان.

جمع الغزالي عساكره في تشرين الأول ١٥٢٠م، وتلقّى مساعدة من فرسان القديس يوحنا في رودس، وشنَّ حملة على حلب. صمدت المدينة حتى وصول الجيوش العثمانية من الأناضول[5].

الواقع أن السلطان سليمان الأول أرسل جيشين لإنهاء تمرد الغزالي، الأول بقيادة أمير ذي القدر علي بك، والثاني بقيادة فرهاد باشا، وكان علي بك هو الأسرع إلى قلعة حلب المحاصرة، ونجح في تشتيت قوات الغزالي الذي اضطر إلى الانسحاب مع قواته، وتراجع إلى دمشق، ولما التقت قوات فرهاد بقوات علي بك، توجَّهتا إلى دمشق وضربتا الحصار عليها، ونشبت بين الطرفين معركة المصطبة قرب دمشق في ٢٧ كانون الثاني ١٥٢١م، انتهت بهزيمة الغزالي الذي تنكَّر بزي درويش، وحاول الهرب، غير أنه وقع في الأسر وأُعدم[6]، ودخل العثمانيون مدينة دمشق، فألغوا الحكم الذاتي للبلاد وقسَّموها إلى ثلاث ولايات

(١) ابن أياس، محمد بن أحمد: **بدائع الزهور في وقائع الدهور**: جـ٥ ص٣٨٢.
(٢) إيفانوف: ص٧٨.
(٣) ابن أياس: ج٥ ص٣٧٠.
(٤) المصدر نفسه. إيفانوف: ص٧٨.
(٥) إيفانوف: المرجع نفسه.
(٦) المرجع نفسه: ص٧٨.

هي: دمشق وتضم البلاد الجنوبية من سورية وكل فلسطين ويتبعها عشرة سناجق أهمها: القدس ونابلس وغزة وتدمر وصيدا وبيروت، وحلب وتضم مناطق شمالي الشام، وطرابلس وتضم وسط بلاد الشام وفيها خمسة سناجق، فمنها حمص وحماة وجبلة والسلمية، ووضعوها تحت إدارة الولاة العثمانيين[1]، وفي عام ١٦٦٠م جُعلت صيدا ولاية بدلاً من طرابلس لمراقبة أوضاع جبل لبنان عن كثب.

إدارة الولايات

من ظواهر الحكم العثماني، تقلُّب الولاة في الولاية الواحدة، فالدولة لم تكن تسمح للوالي أن يبقى مدة طويلة في ولايته خشية أن يُقوّي مركزه ويشكل خطراً عليها، فخلال مائة وأربعة وثمانين سنة، بين (١٥١٦ ـ ١٧٠٠م)، تولى في دمشق ما لا يقلُّ عن مائة وثلاثة وثلاثين والياً، لم يثبت في وظيفته منهم مدة سنتين إلا ثلاثة وثلاثين.

واعترفت الدولة العثمانية، في سياق هذه السياسة، بأمراء السناجق المرتبطين بالولاية من الذين أسدوا خدمات جليلة للسلطنة، ومنحتهم صلاحيات تُقيِّد سلطة الوالي، فلا يخضعون للعزل والنقل، ويتولون إدارة سناجقهم مدى الحياة طالما يواصلون ولاءهم للسلطان، ويخلفهم أبناؤهم أو أحد أفراد من الأسرة نفسها، ويبدو أن الفرق بين أداء هذا النوع من الألوية وبين الألوية التقليدية، هو ترك إدارة السنجق لاحتكار عائلة معينة، والهدف هو الاستفادة القصوى من نفوذ الأمراء أصحاب العشائر الكبيرة، واستقطابهم للعمل تحت إمرة الدولة.

ويتطابق النظام الضريبي مع تلك المنطلقات السياسية، فيلتزم الوالي تقديم الضريبة المفروضة على الولاية مقابل وضع مداخيلها تحت تصرُّفه، ويُنفق منها على جيشه وحاشيته، ويدفع الأمراء المستقلون بإماراتهم مقداراً من المال يتناسب مع إمكاناتهم، أو مع تأثير الوالي على السكان وحكامهم، علماً بأن الضريبة المفروضة على الولاية المرفوعة إلى الباب العالي تبقى ثابتة في حين يتغير مقدار الضريبة المُحصَّلة من الأمراء والمشايخ من قِبل الوالي، وذلك وفقاً للظروف المتعلقة بقوة أو ضعف الوالي والأمير المحلي، وتبقى إرادة الوالي التي لا يحدُّها القانون بديلاً عن كل الفرمانات المتعلقة بالضرائب والجباية.

أَوْلى الولاة أهمية بالغة في جباية الضرائب سنوياً، وحرصت الدولة من جهتها

(١) إيفانوف: ص٧٨.

على المحافظة على التنظيم السياسي والاجتماعي داخل الولاية، لذلك قامت سياستها على مبدأ تشجيع الأسر الإقطاعية التحكُّم بالإمكانات المادية داخل الإمارة بشكل يتيسر لها جباية الضرائب في وقتها المحدد، مع المراقبة الدائمة لسلوكيات الأمراء والمشايخ، حتى لا تتحوَّل في وقت ما إلى تمرد ورفض دفع الضريبة، وبالتالي إعلان الحرب على الوالي.

ونهجت الدولة السياسة نفسها في تعاملها مع الولاة؛ فكانت تعزل الوالي الضعيف الذي يفشل في تأمين قيمة الضريبة المفروضة، بالإضافة إلى تحديد ولاية الوالي البعيد عن الإدارة المركزية، حتى لا يُشكِّل قوة ذاتية ذات بأس ويستقل بولايته، ونتيجة لذلك يمكن الوقوف على أسباب الحوادث التي حصلت في سورية خلال العهد العثماني.

والواقع أن الحقوق والامتيازات التي تمتَّع بها الولاة العثمانيون، والأمراء والمشايخ المحليون، أتاحت لهم، خلال مراحل ضعف الدولة، الاستقلال بولاياتهم في ولايتي دمشق وطرابلس، في الوقت الذي تمكَّنت فيه الحكومة العثمانية من نشر عاداتها وفرض نظامها العسكري، وتوزيع الإقطاعات السباهي[1] والتيمارات[2]، في ولاية حلب القريبة من الأراضي التركية، على قادة الإنكشارية، فعزلت بذلك التنظيم الاجتماعي وقيادته العربية، وأحلَّت هيكلية إدارية جديدة قوامها العنصر التركي.

عهد آل العظم

نتيجة لمخاوف السلطات العثمانية من الغزو الخارجي، فإنها خصَّت الولايات السورية الثلاث باهتمام زائد، فألحقتها مباشرة بمركز السلطنة، وشكَّلت بنية عسكرية في سورية من شأنها أن تضمن الهدوء والأمن على الأراضي السورية، وقمع كل محاولة للانفصال.

وأسندت الدولة العثمانية ولاية دمشق إلى إسماعيل باشا العظم، زعيم أسرة العظم في عام ١٧٢٤م، والواقع أنه جرى صعود هذه الأسرة، في ظروف معينة اضطرت الدولة خلالها إلى الاستعانة بأفراد وطنيين لتولي مقاليد الحكم، تمثَّلت بما أصاب البلاد من فوضى واضطراب بسبب النزاع بين القوات العسكرية المتمركزة هناك، والقوات العسكرية الوافدة من مركز الدولة، وإذا كانت مدينة حلب قد

(١) السباهي: هم ملَّاكو الإقطاعات العسكرية الكبيرة.
(٢) التيمارات: هم ملَّاكو الإقطاعات العسكرية الصغيرة.

نعمت، طوال قرنين من الزمن تقريباً من بداية الحكم العثماني، بالاستقرار والازدهار الاقتصادي، حتى أضحت أكبر وأهم المراكز التجارية في الشرق بسبب وقوعها على الطرق المؤدية إلى آسيا الصغرى من ناحية والعراق من ناحية أخرى؛ فإن النزاع بين القوات المحلية في المدينة المعروفة باسم الأسياد أو الأشراف من ناحية، وبين القوات الوافدة من الإنكشارية من ناحية أخرى أدى إلى تدهور النواحي الاقتصادية واضطراب نشاط السكان.

وشهدت دمشق هي الأخرى منذ بداية الحكم العثماني، رخاءً وانتعاشاً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها تعرَّضت في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي للفوضى والاضطراب بسبب النزاع بين الإنكشارية السلطانية (القابقول) وبين الإنكشارية المحلية (يردلية)، وساهم تولي ولاة ضعاف في ازدياد الفوضى بفعل استخدامهم جنوداً مرتزقة من المغاربة، راحت تضطهد السكان وتنشر الاضطراب، وانهارت الزراعة في حلب، وتقلَّص عدد القرى في عام ١٧٨٥م من ثلاثة آلاف ومائتين إلى أربعمائة قرية، أما بقية القرى فقد هجرها سكانها[1].

استطاع إسماعيل باشا العظم أن يقضي على حركات التمرد في دمشق ويُعيد الاستقرار إلى المدينة، واستمر في الولاية حتى طُرد منها عام ١٧٣٠م[2]، وتوالى أفراد من هذه الأسرة على حكم الولاية بعد إسماعيل، منهم سليمان باشا (١٧٣٢ - ١٧٤٢م)، وابن أخيه أسعد باشا، الذي حكم حتى عام ١٧٥٦م، وهو الأشهر بين أفراد الأسرة، وقد أخمد ثورات اليردلية والدروز والطامعين في حكم الولاية، واتسع نفوذ الأسرة في عهده، ودخلت دمشق، بعد خروجه من الحكم، في مرحلة اضطراب إلى أن تمَّ تعيين عثمان باشا العظم، المعروف بعثمان الصادق، والياً على دمشق في عام ١٧٦١م، وجاء تعيينه دليلاً على اعتراف الدولة بحاجتها إلى جهود هذه الأسرة لضمان الاستقرار في سورية، وأجبر بروز الشيخ ظاهر العمر على مسرح الأحداث في جنوبي سورية، في ثلاثينات القرن الثامن عشر، وازدياد خطره؛ السلطان العثماني على الاحتفاظ بآل العظم في ولاية دمشق، وتعيين أقاربهم وأتباعهم في ولايات صيدا وطرابلس وحلب أحياناً[3].

وبفعل فشل عثمان باشا في صدِّ التحالف الشامي - المصري، بقيادة الشيخ ظاهر العمر وعلي بك الكبير، حيث دخل جنودهما مدينة دمشق في عام ١٧٧١م، فقد

(١) أنيس، محمد: **الدولة العثمانية والشرق العربي**: ص١٥٢.
(٢) أنيس، محمد والسيد حراز: **الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**: ص٥٩.
(٣) المرجع نفسه: ص٦٠.

عزله السلطان، وعيَّن مكانه والٍ آخر من آل العظم، هو محمد باشا العظم، عام ١٧٧٨م، وقد حكم مدة ثماني سنوات تقريباً حكماً مستقراً.

عهد الجزار

تجدَّدت الانقسامات والفتن في سورية، بعد زوال حكم آل العظم في عام ١٧٨٦م، ففقدت أهميتها وأضحت تابعة لوالي صيدا أحمد باشا الجزار، ومركزه مدينة عكا. فبعد القضاء على الشيخ ظاهر العمر في عام ١٧٧٥م، عيَّن السلطان العثماني عبد الحميد الأول بن أحمد الثالث، أحمد باشا الجزار البشناقي الأصل والياً على صيدا وكلِّ البلاد التي كانت تحت حكم الشيخ ظاهر العمر، وذلك نظراً لخدماته الكبيرة في إخماد حركته.

اعتمد أحمد باشا الجزار في حكمه على الجنود المرتزقة الذين جمعهم من كل أنحاء السلطنة من بشناقيين وألبان ومغاربة ومحليين، وبوصفهم غرباء، راحوا يضايقون السكان ويبتزُّونهم، واتَّصف هو نفسه بالخيلاء، وبفعل سياسته القاسية عاشت بلاد الشام أسوأ أيامها في عهده، وكان من مظاهر حكمه: جمع المال بطرق مشروعة وغير مشروعة، فأرهق العباد بالضرائب الباهظة، وأسرف في إراقة الدماء، فاضطر الكثير من السكان إلى الهرب إلى جبل لبنان أو حلب فراراً من بطشه.

أزعجت سياسة الجزار وتصرفاته الدولة العثمانية، فحاولت التخلُّص منه بواسطة والي طرابلس خليل باشا في عام ١٧٩٢، بعد أن أدركت أنها لن تستطيع عزله عنوة، إلا أن جواسيسه وعيونه في عاصمة السلطنة أعلموه بالمؤامرة، فبادر إلى قتل خليل باشا بالسمِّ واستولى على أملاكه، وأضحت الدولة العثمانية مجبرة، بفعل عجزها عن القضاء عليه، على مداراته والقبول بكمية الضرائب التي كانت تسمح بها نفسه، بالإضافة إلى تأكيداته عن ولائه ووفائه، على الرغم من احتقاره لكل الفرمانات السلطانية[1].

تعرَّضت بلاد الشام، خلال حكم أحمد باشا الجزار، لحملة فرنسية بقيادة نابوليون بونابرت، انطلقت من مصر وسيطرت على العريش وخان يونس وغزة والرملة واللِّد ويافا، وضربت حصاراً على عكا في آذار ١٧٩٩م، وتتقاطع آراء المؤرخين على أن هدفها الاستيلاء على عاصمة السلطنة وتأمين مصالح فرنسا في الشرق بعد تعذر التوجه إلى الهند لضرب بريطانيا فيها، نظراً لافتقادها إلى الأسطول البحري بعد أن دمَّرت البحرية البريطانية معظم سفن الأسطول الفرنسي في أبي قير

(١) بازيلي، **سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي**: ص١١٢.

بمصر، ولما كانت القوة العسكرية المتوافرة لدى القائد الفرنسي غير كافية للاضطلاع بمهمة غزو بلاد الشام بكاملها، لذلك ارتكزت حساباته على الانقسامات الإقطاعية والدينية والاجتماعية التي كانت تعصف بالحياة السياسية في البلاد، وطرح شعاراً: «تحرير شعوب الشرق»، فأقدم على إشعال الثورات في ربوعه، وقد قام بها المتضرِّرون من أنصار الشيخ ظاهر العمر وشيعة جبل عامل، وعوَّل على تعاون الأمير بشير الثاني الشهابي معه، لكن هذا فضَّل الوقوف على الحياد.

الواقع أن طموحات نابوليون بونابرت في الاستيلاء على سورية لم تتسم بالوضوح، وشابها كثير من التناقض، ولعل سبب ذلك يعود إلى ضعف قوته العسكرية، وانقطاع الإمدادات من فرنسا، وفشل سياسته في مصر، والضغوط العثمانية، والبريطانية، ومقاومة أحمد باشا الجزار.

كان المناخ السائد في بلاد الشام مهيَّأً لتعاون الأقليات مع الحملة الفرنسية لا سيما المسيحيين الموارنة المتأثرين ببعض نواحي الفكر الغربي، بالإضافة إلى الشيعة في جبل عامل، إلا أنها خسرت أحد وأهم العناصر لنجاحها بوقوف الأمير الشهابي على الحياد، فالمساعدة الشيعية إلى جانب أبناء الشيخ ظاهر العمر لم تكن كافية بحد ذاتها، يُضاف إليها عوامل أخرى ساهمت في رفع الحصار عن عكا والعودة إلى مصر، من ذلك أنها افتقدت إلى آلة الحرب الضرورية لتدمير قلاع المدن ومواجهة الدعم البحري البريطاني والدعم البري العثماني، بالإضافة إلى انتشار مرض الطاعون بين أفرادها.

التفت أحمد باشا الجزار، بعد تراجع نابوليون بونابرت، إلى معاقبة الشيعة في جبل عامل؛ لأنهم تعاطفوا مع الفرنسيين، فهرب مشايخهم إلى جبل لبنان، وانتقم من الأمير بشير الثاني الشهابي لوقوفه على الحياد وعدم مساعدته، فعيَّن أولاد الأمير يوسف حكاماً على الجبل، وتعسَّف في جمع الضرائب من القرى والمناطق المتاخمة لدمشق، وأثار أمراء وادي التيم ضد والي دمشق، واقتصَّ من مسلمي طرابلس لمجرد استيائهم، ممهداً الطريق لمصطفى بربر الاستيلاء على المدينة، ودخلت بلاد الشام، بفعل تصرُّفه، في حال من الفوضى والحذر، ولم يجرؤ الوزير العثماني عثمان باشا قائد جيش الشام على مواجهته، واكتفى بانتزاع سنجق غزة منه.

ونجح أحمد باشا الجزار قبل وفاته بعام واحد، في إقناع الدولة العثمانية بإعطائه ولاية دمشق مقابل ضمان قافلة الحج، فانتقم من سكان مدينة دمشق؛ لأنهم رفعوا الشكوى مرتين ضد إدارته، إلى الحكومة العثمانية، وأقفلوا بوابة مدينتهم في وجهه، ففرض عليهم غرامات كبيرة وجمع منهم الضرائب الباهظة، وفرض عليهم شراء مائة

ألف رأس من الخيل والجمال والأغنام، من البدو، كي يتمكَّن هؤلاء من دفع ما عليهم من ضرائب له، وكان يمنحهم الفرصة لاستعادة مواشيهم[1].

توصَّلت الحكومة العثمانية بعد وفاة أحمد باشا الجزار في عام ١٨٠٤م، إلى قناعة بضرورة إعادة السيطرة على المناطق التي ضمَّها السلطان سليم الأول في العالم العربي، وتخفيف العبء عن الشعوب العربية، وإعادة الثقة المفقودة بالحكومة المركزية، فعيَّنت الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا حاكماً مطلقاً على البلاد من طوروس حتى الخليج العربي والبحر الأحمر، وتركيز سلطة الولاة بين يديه، وإبقاء قسم كبير من الجيش تحت تصرفه.

وخلف أحمد باشا الجزار في عكا، قائد جيشه سليمان باشا، وقد حكم جنوبي سورية مدة خمسة عشر عاماً (١٨٠٤ ـ ١٨١٩م)، في الوقت الذي كان فيه الولاة يتعاقبون على دمشق بشكل متسارع.

أوضاع سورية حتى الحكم المصري

شهدت بلاد الشام في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي ظهور الوهابيين في حوران وأطراف البادية، وهدَّدوا مدينة دمشق في عام ١٨٠٢م، وكانوا لا يزالون في البلاد في عام ١٨١١، عندما كلَّف السلطان العثماني محمود الثاني محمد علي باشا حاكم مصر بقمع حركتهم في الجزيرة العربية، وقد حقَّقت الحملات المصرية المتعاقبة هدفها.

وحصل سليمان باشا على حكم عكا خلفاً لأحمد باشا الجزار كما ذكرنا، وحذا حذوه بالسعي لدى الباب العالي لمنح مستشاره المقرَّب المملوك علي لقب باشا، لكن هذا ما لبث أن توفي تاركاً ابنه عبد الله في عهدة سليمان باشا، ومع تقدمه بالعمر كانت آثار البهجة تنتعش في نفس عبد الله، فشكَّل عصبية مملوكية وطمع بخلافة سيده بعد وفاته، وحصل على لقب الباشوية وفرمان بتعيينه والياً على عكا، فاختار أحمد باشا الجزار مثالاً أعلى له في الإدارة، وشملت ولايته الأقاليم الممتدة من خليج الإسكندرون شمالاً إلى حدود مصر جنوباً، أي كل الشاطىء الذي تتركَّز فيه صناعة وزراعة سورية، بالإضافة إلى نابلس والجليل التابعين لولاية عكا.

وطمع عبد الله باشا في ولاية دمشق ومدينة القدس نظراً للمنافع المادية، فأمر الأمير بشير الثاني الشهابي بالمسير إلى دمشق ومحاصرتها، وهو يأمل في حدوث تمرُّد شعبي ضد الوالي درويش باشا، غير أن الحملة فشلت.

(١) بازيلي: ص١١١.

أثارت طموحات عبد الله باشا التوسعية الحكومة العثمانية، فألَّبت عليه ولاة دمشق وحلب وعدن، فاضطر إلى الإذعان، وطلب العفو من السلطان محمود الثاني، غير أنه جدَّد تمرُّده مستغلاً انهماك الدولة بإخماد الثورة اليونانية، فأمر السلطان درويش باشا بتأديبه، فهاجم عكا، فتدخل محمد علي باشا والي مصر وتوسط بين الطرفين، إلا أن السلطان انتزع منه ولاية طرابلس[1].

وجرت في العاصمة العثمانية، في هذه الأثناء، إصلاحات في النظامين العسكري والمدني قادها السلطان محمود الثاني، وعزم على تطبيقها في الولايات، وتقليص صلاحيات الولاة المطلقة، وشهدت مصر في هذه المرحلة بناء جيش نظامي على الطراز الأوروبي على يد محمد علي باشا، وقُدِّر لهذين الرجلين إعطاء شكل جديد للبناء السياسي للشرق، ويبدو أن عبد الله باشا اقتدى بوالي مصر، وقلَّده في تشكيل العسكر النظامي.

وانفجر الوضع في دمشق في شباط ١٨٣١م، بفعل فرض الوالي سليم باشا ضريبة جديدة على الحوانيت والأسواق، وبدلاً من معالجة الوضع، تحصَّن بالقلعة مع ألفين من جنوده، فأحرق الثائرون القصر الحكومي وحاصروا القلعة، وكتب وجهاء المدينة إلى عبد الله باشا، فنصحهم بالتخلص من الوالي، وهو ينوي ضم دمشق إلى سلطته، ولما حاول الوالي سليم باشا الفرار، قُبض عليه مع عائلته وحاشيته وقُتلوا جميعاً[2].

ولم تكن أوضاع المناطق الأخرى بأفضل حالاً، فسكان نابلس كانت لا تزال أعمال عبد الله باشا وهدمه لقلعتهم ماثلة في أذهانهم، والأمير بشير الثاني الشهابي كان متعباً من مؤامرات عبد الله باشا ودسائسه، وينتظر المساعدة من مصر، ومشايخ فلسطين جاهزون للانتفاضة بغض النظر عن الطرف الذي يدعو إليها، وكان الإنكشارية، في حلب، التي أخضعها جلال الدين باشا، يتطلعون إلى الثأر من أعمال السلطان محمود الثاني ضدهم، وكان المسيحيون في كل أنحاء بلاد الشام، متعبون من الملاحقات والجبايات والإهانات بسبب الحروب مع اليونان[3].

سورية في ظل الحكم المصري

كان محمد علي باشا يراقب عن كثب، وباهتمام بالغ الانحلال التدريجي للسلطة الشرعية في سورية، إلا أن تطلعاته كانت أوسع من مخططات الولاة الذين كانوا

(١) بازيلي: ص١٢٨ ـ ١٣١، ١٣٣.
(٢) المصدر نفسه: ص١٣٦ ـ ١٣٧.
(٣) المصدر نفسه: ص١٣٧.

يرفعون راية العصيان بكثرة، فقد ساعد السلطان في قمع الثورة اليونانية، وخرج من الحرب من دون أن يظفر بفتوح جديدة، ولم يُحقِّق أي استفادة من الاشتراك فيها، في حين انتهت حروبه ضد الوهابيين ببسط نفوذه على الجزيرة العربية، وأتاح له دخول السودان، ضمَّ الجزء المتمم للأراضي المصرية[1]. أما العمل الذي قام به بعد ذلك، فكان مسرحه بلاد الشام، يدفعه عاملان سياسي واقتصادي.

أما العامل السياسي: فهو اتخاذ بلاد الشام حاجزاً يقي مصر من الضربات العثمانية في المستقبل من جهة، وإنشاء دولة عربية، أو إنقاذ الدولة العثمانية من خطر الخراب عبر إحداث تغييرات جذرية في بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونفخ روح جديدة فيها، ثم إن بسط نفوذه على بلاد الشام سيُمكِّنه من تجنيد جيش من سكانها، فيزداد بذلك عدد أفراد جيشه، والواضح أنه عدَّ صراعه مع السلطنة العثمانية ضرورة حتمية لوجوده السياسي.

أما العامل الاقتصادي: فإنه أراد استغلال موارد بلاد الشام من الخشب والفحم والنحاس التي كانت تفتقر إليها مصر، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية بسبب موقعها الجغرافي واتصالها بالأناضول، وعلاقاتها التجارية بأواسط آسيا حيث تمرُّ قوافل التجارة.

ومع حلوله الإداري والعسكري محلَّ تسلُّط المماليك في مصر، وإجباره الفلاحين المصريين على العمل في الأرض بالسخرة، وتأدية الخدمة العسكرية؛ هاجرت عائلات فلاحية إلى سورية، وانضوت تحت حماية عبد الله باشا، ولما طلب محمد علي باشا منه إعادتهم إلى مصر رفض بحجة حقهم بالحرية والانتقال من مقاطعة إلى أخرى بوصفهم مسلمين ومن رعايا السلطان العثماني، وعرض عليه الاحتكام إلى السلطان، وجاء الجواب مطابقاً لرؤية عبد الله باشا.

اتخذ محمد علي باشا من خلافه مع عبد الله باشا ذريعة، فأرسل في ١٤ تشرين الأول ١٨٣١م، جيشاً مصرياً إلى بلاد الشام بقيادة ابنه إبراهيم باشا، تمكَّن من بسط سيطرته على مدنها بعد انتصاره على الجيوش العثمانية في أكثر من معركة، ثم تابع تقدمه إلى الأراضي التركية فسيطر على ممرّ بيلان الفاصل بين بلاد الشام والأناضول، وميناء أياس الواقع شمالي الاسكندرون، ودخل ولاية أضنة وطرطوس ووصل إلى قونية وسيطر على كوتاهية[2].

لفتت انتصارات الجيش المصري أنظار الدول الأوروبية، فخشيت من تقدُّم

(١) الرافعي، عبد الرحمن: **عصر محمد علي**: ص٢٤٤.
(٢) مؤرخ مجهول: **حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا**: ص١٤ ـ ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٨، ٢٩.

إبراهيم باشا نحو إستانبول وإسقاط عائلة بني عثمان والاستئثار بالخلافة، ما يخلُّ بالتوازن الدولي[1]، فتوسطت بين الطرفين اللذين توصلا إلى عقد اتفاقية كوتاهية في ٤ أيار ١٨٣٣م، تخلَّى محمد علي باشا بموجبها عن إقليم الأناضول واحتفظ بمصر طيلة حياته، وتمَّ تعيينه والياً على ولايات الشام الأربع، عكا وطرابلس وحلب ودمشق، بالإضافة إلى جزيرة كريت، وتعيين ابنه إبراهيم باشا والياً على أضنة[2].

رأى محمد علي باشا أن يقوم بإصلاحات داخلية في بلاد الشام على غرار إصلاحاته في مصر، بهدف مركزة البلاد وتصفية التعسف الإقطاعي، والقضاء على الانفصالية الإقطاعية، وتحديث البلاد؛ على الرغم من اختلافها عن مصر بوضعها الجغرافي وتقاليدها ونُظُمها، وحاول تحويل البلاد إلى مستودع للدولة التي كان ينشد بنيانها، وعمد من أجل وقف التدهور الزراعي، إلى تحديد الضرائب المفروضة على الفلاحين بدقة، وحرَّم ابتزاز الإقطاعيين التعسفي، فألغى ضريبة الخوة التي فرضتها زعامات عصبية معينة عند نقاط محدَّدة من الطرق، والمعروف أن السلطنة العثمانية والأمراء كانوا يفرضون الضرائب العديدة على السكان، وأعفى الأرض البكر المحروثة من دفع الضرائب لمدة طويلة، ونقل البدو من الأراضي الصحراوية المهجورة بهدف دفعهم إلى حياة الاستقرار.

وهكذا نشأت في البطاح الواقعة بين دمشق وحلب قرى جديدة، ونمت زراعة حوالي خمسة عشر ألف فدان من الأراضي البكر، وتوسَّعت، في غضون العامين الأولين من السيطرة المصرية، مساحة الأراضي المزروعة، وزادت من ألفين إلى سبعة آلاف فدان في حوران[3].

وساعد إلغاء جباية الضرائب التعسفية على تطوير الصناعة والتجارة، وأضحى بوسع التجار والحرفيين الاطمئنان على سلامة أموالهم، وتلاشى باعث الخوف من سلب الولاة العثمانيين وابتزازهم، وأضحوا يعلمون بدقة ما يتوجب عليهم دفعه من ضرائب، كما استُعيدت الجمارك من أيدي الملتزمين، وحُدِّدت الرسوم الجمركية بدقة.

ونتيجة لهذه السياسة، التي تماشت مع توجُّه التطور الاقتصادي، نمت المدن السورية وازدهرت بشكل ملحوظ، كما تطورت التجارة الخارجية[4].

---

(١) فريدبك، محمد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**: ص٤٥٠، ٤٥١.

(٢) مؤرخ مجهول: ص٣٠ ـ ٣١. فريدبك: ص٤٥١. رستم، أسد: **بشير بين السلطان والعزيز**: ص٩٣، ٩٤.

(٣) **الموسوعة السياسية**: ص٢٩٣، ٢٩٤. (٤) بازيلي: ١٧٣، ١٧٤ ـ ١٨٠.

والواقع أن الحرية التي منحتها الإدارة المصرية للتجارة أحيت مدناً ساحلية عديدة، مثل صيدا وبيروت وطرابلس، التي أضحت سوقاً حرة لسكان الجبال، الذين بادلوا الحرير وزيت الزيتون، بالقمح والمنتجات الصناعية الأوروبية، فتضاعف بذلك استهلاك البضائع المستوردة من أوروبا التي نافست البضائع المحلِّيَّة، مثل صناعة المنسوجات.

وساد الأمن مختلف الطرق الداخلية وطرق القوافل عبر الصحراء التي تربط دمشق ببغداد، وتوسَّعت تجارة الترانزيت، ونُقلت الأقمشة الإنكليزية عبر سورية إلى العراق وإيران، والبضائع الهندية والإيرانية إلى أوروبا.

وبعد أن وطَّد إبراهيم باشا الحكم المصري، أعاد تنظيم سورية وفلسطين وكيليكيا، فقسَّمها إلى ست مديريات، على رأس كل مديرية مدير، وعيَّن نواباً أو متسلِّمين عن السلطة المركزية في المدن، يخضع إليهم مباشرة شيوخ القرى المجاورة. وشكَّل مجلساً استشارياً لمعاونة المتسلم «ديوان المشورة»، يتراوح عدد أعضائه بين اثني عشر وواحد وعشرين عضواً، يُنتخبون من بين أعيان البلد، الملاّكين والتجّار ورجال الدين، وخضعت المحاكم المدنية لهذه المجالس، في حين حُصرت السلطة القضائية العليا بيده مباشرة، وكان يُصدر الأحكام بالقضايا الجنائية والسياسية بعد أن تنظر فيها المحاكم التمهيدية.

وأجرى إبراهيم باشا في سورية إصلاحات في حقل التعليم؛ ففي عام ١٨٣٤م وضع حجر الأساس للتعليم المدرسي الجديد على النسق المصري، فأُنشئت المدارس الابتدائية في جميع أنحاء سورية، والمدارس الثانوية في دمشق وحلب وأنطاكية، وكان التعليم باللغة العربية[1]، وتلازم قيام المدارس مع إنشاء دائرة الحجر الصحي في الساحل الشمالي الشرقي عند مدخل بيروت.

واتصف إبراهيم باشا بعدم التعصب الديني، فحرَّر المسيحيين العرب، الذين كانوا يعملون بالحرف والتجارة في المدن، من القيود والالتزامات المهينة التي كانت مفروضة عليهم، وحاول مساواتهم بالمسلمين.

وفرض إبراهيم باشا الخدمة العسكرية الإجبارية، على السكان المسلمين، لأن الحكومة المصرية مضطرة إلى الاحتفاظ بجيش كبير في سورية، ما ضايقهم.

وعلى الرغم من تلك الإصلاحات التي أفادت السكان واستجابت لمصالح الحكومة؛ إلا أن الأوضاع الداخلية ما لبثت أن توترت في مختلف الولايات السورية

---

(١) الخوند، مسعود: **الموسوعة التاريخية الجغرافية**: جـ١٠ ص٢٣، ٢٤.

بفعل التدخل الخارجي بخاصة، وبدأت الانتفاضات تنتشر في أرجائها احتجاجاً على حملات التجنيد الإجباري ونزع السلاح وفرض الضرائب الجديدة التي أوجبتها ضرورات الحروب مع السلطان العثماني ومع بعض الدول الكبرى التي كانت تدعمه[1]، مثل احتكار الحرير، وضريبة الرؤوس (الفردة) على الرجال كافة على اختلاف مذاهبهم، ونزع السلاح، وإدخال نظام السخرة. وكان عملاء هذه القوى ينشطون في بثِّ الإشاعات وتأليب السكان وتزويد الثائرين منهم بالسلاح، إلا أن إبراهيم باشا قمع هذه الثورات بقسوة، وجدَّد حملاته العسكرية باتجاه عاصمة السلطنة.

الواقع أن التسوية التي تمَّت في كوتاهية لم تكن إلا تسوية مؤقتة، إذ إن محمد علي باشا لم يوافق على عقدها إلا خشية من تهديد الدول الأوروبية بحرمانه من مكاسبه في بلاد الشام، ومن جهته وافق السلطان محمود الثاني على عقدها مُكرهاً تحت ضغط الخسائر العسكرية والسياسية، وهو ينوي استئناف القتال في ظروف أفضل لاستعادة نفوذه في بلاد الشام ومصر، ولما كان التفكير السياسي لكلا الرجلين على هذا الشكل، كان لا بد من استئناف الحرب لتقرير النتيجة النهائية للصراع.

ونفَّذ السلطان سياسة «استراتيجية» من شقَّين: إنه راح يُحرِّض سكان بلاد الشام ضد الحكم المصري، وكان لهؤلاء من الدوافع الداخلية والخارجية ماحملهم على إعلان الثورة بفعل قساوة هذا الحكم، وقام من جهة أخرى بحشد القوات لضرب الجيوش المصرية وإرغامها على الخروج من البلاد، وساندته بريطانيا في توجهاته هذه.

أدرك محمد علي باشا، بعد هذه التطورات السلبية، بأن مواقف الدول الأوروبية كانت لغير صالحه، وبأن خططه الانفصالية غير قابلة للتحقيق، لكنه لم يفقد الأمل باعتراف السلطنة بالحقوق الوراثية لأسرته في تلك المناطق التي تحت إدارته، وحاول انتهاز الفرص لإجراء محادثات جديدة مع الباب العالي، لكنها باءت بالفشل، بفعل تباعد التوجهات السياسية[2]، فتطوَّرت الأمور عندئذٍ نحو التأزم وأضحت الحرب بين الجانبين أمراً لا مفرَّ منه.

استغلَّ السلطان ثورة سكان بلاد الشام ضد الحكم المصري، فأرسل جيشاً، في

(1) راجع فيما يتعلق بأوضاع الحكم المصري في بلاد الشام: بازيلي ص١٨٧ ـ ٢٠١. رستم: ص١١٧ ـ ١٣٦.
(2) بازيلي: ص٢١٣، ٢١٤.

ربيع ١٨٣٩م بقيادة حافظ باشا، إلى بلاد الشام، اصطدم بالجيش المصري في معركة نصيبين (نزيب) في ١٥ حزيران، وتعرَّض لهزيمة قاسية[1]، لم يَسَع السلطان أن يسمع بأنباء هذه الهزيمة، فقد توفي في ٣٠ حزيران وخلفه عبد المجيد الأول[2].

عند هذه المرحلة من الصراع، اجتمع سفراء الدول الأجنبية المتناقضة التوجهات والمصالح والطامعة في اقتسام أراضي الدولة العثمانية، أو إيجاد موطىء قدم لها في ربوعها في الشرق؛ عند الصدر الأعظم في إستانبول، وبعد مناقشات طويلة بهدف إحلال السلام في الشرق والتوفيق بين وجهات النظر المتناقضة، وبناءً على اقتراح النمسا، عُقد في لندن مؤتمر لحلِّ القضية المصرية، نتج عنه توقيع معاهدة لندن في ١٥ تموز ١٨٤٠، وقَّعتها كلٌّ من بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا، وغابت فرنسا عن حضور الاجتماع، وصدَّقت عليها الدولة العثمانية، وأبرز بنودها:

ـ أن يكون الحكم في مصر وراثياً لمحمد علي باشا وخلفائه، ويكون له حكم المنطقة الجنوبية من بلاد الشام المعروفة بولاية عكا مدة حياته، شرط أن يقبل ذلك في مدة عشرة أيام من تاريخ تبليغه القرار.

ـ إذا لم يقبل محمد علي باشا هذا القرار، خلال المدة المذكورة، تُترك له ولاية مصر وحدها، ويُمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي فيها، فإذا لم يقبل خلال هذه المدة يكون السلطان في حلٍّ من حرمانه ولاية مصر.

ـ يدفع محمد علي باشا جزية سنوية للسلطنة العثمانية، وتسري في مصر القوانين العثمانية، وتُشكِّل القوات المصرية البرِّيَّة والبحريَّة جزءاً من قوات السلطنة[3].

كان محمد علي باشا مصمماً على التمسُّك بالبلاد التي سيطر عليها وأقرَّته عليها اتفاقية كوتاهية، وراهن على مساعدة فرنسا، لذلك ترك العشرة أيام الأولى والثانية تمرُّ من دون أن يصدر عنه رد رسمي[4]. عندئذٍ أصدر السلطان فرماناً بخلعه من ولاية مصر، إلا أن محمد علي باشا تجاوز هذه المحنة بمساندة فرنسا، عبر إرغامه على الاكتفاء بولاية مصر، وسحب قواته من بلاد الشام التي عادت إلى أحضان السلطنة، فقسَّمتها إدارياً إلى ولايتين، ولاية دمشق وولاية حلب، تتبعهما سناجق دمشق وبيروت وطرابلس واللاذقية وعكا وحماة وحوران وحلب.

(1) بازيلي: ص٢٣١ ـ ٢٣٨ حيث تفاصيل وافية.
(2) كامل، مصطفى: **المسألة الشرقية**: ص٩٥.
(3) انظر نص الاتفاقية عند: Hurewitz. J-G: **The Middle East and North Africa in World Politics I 1535 - 1956**. Pp116 - 119.
(4) سرهنك، الميرالاي إسماعيل: **تاريخ الدولة العثمانية** ص٣٠٨.

سورية في العهد الحميدي

ظلّت سورية بمقتضى التنظيم الإداري الذي تمَّ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨م)، وحتى انتهاء العهد العثماني، منقسمة إلى ثلاث ولايات هي:

سورية: مركزها مدينة دمشق وتشمل متصرفيات حماة وحوران والكرك والنبك وجيرود ودوما والزبداني والقنيطرة، وقطنا، والأقضية الأربعة التي سُلخت عنها وأُلحقت بلبنان، وهي البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا.

حلب: مركزها مدينة حلب وتضمُّ، بالإضافة إلى أقضيتها الحالية، محافظة إدلب ومنطقة اسكندرون، ومناطق مرعش وعينتاب وكلس، وغيرها من المدن والقرى التي كانت مأهولة في الأصل بالأتراك والأرمن.

بيروت: مركزها مدينة بيروت وتشمل، علاوة على أقضيتها الثلاثة صيدا وصور ومرجعيون، متصرفيات اللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس.

بالإضافة إلى هذه الولايات، كان هناك متصرفيتان مستقلتان عن الولاية، ومرتبطتان مباشرة بوزارة الداخلية أسوة بالولايات، هي: القدس ودير الزور؛ تشمل الأولى مدينة القدس وضواحيها والنواحي الملحقة بها مباشرة، وأقضية يافا وغزة والخليل وبئر السبع باستثناء حيفا وعكا وغيرهما من مدن الجليل التي كانت تابعة للواء نابلس وملحقة بولاية بيروت، وتشمل الثانية محافظات الجزيرة والفرات والرشيد. وكان جبل لبنان مستقلاً إدارياً بإشراف الدول الأوروبية الكبرى يحكمه متصرف.

وكانت القيادة العسكرية في جميع أنحاء سورية هي قيادة الجيش الثامن، ومركزها مدينة دمشق، وقائدها الأعلى برتبة مشير، وقد سُمّيت، بعد إعلان الدستور في عام ١٩٠٨م، قيادة الفيلق الرابع، ويرأسها فريق، ويرأس القيادة في مراكز حلب وبيروت والقدس فريق أو أمير لواء، وميرالاي (عميد) في باقي مراكز الألوية، وقد أسس الوالي مدحت باشا مدرسة عسكرية في دمشق.

وبرز من الولاة مدحت باشا، الذي لُقِّب بأبي الأحرار في بداية العهد الحميدي، وناظم باشا في منتصفه، وأهم الإنجازات، بالإضافة إلى الكلية العسكرية، الكلية الطبية التي قامت في دمشق في عام ١٩٠٣م، ومعاهد ثانوية في جميع مراكز الولايات والألوية[1].

(١) الحكيم، يوسف: **سورية في العهد العثماني**: ص٥٠ ـ ٥٤.

ومن الوجهاء السوريين الذين نالوا حظوة كبيرة لدى السلطان، عزت باشا العابد الذي قضى ثلاثة عشر عاماً في منصب «السكرتير الثاني» للسلطان.

دام حكم السلطان عبد الحميد الثاني، حتى عام ١٩٠٩م، ثلاثة وثلاثين عاماً، شهد ظهور بذرة الوعي القومي العربي التي قامت في بلاد الشام، ولكنها لم تشهد ثورات تحررية كتلك التي عرفتها بلدان البلقان.

لقد منح السلطان العثماني الشعب دستوراً في ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦م بهدف إصلاح الحكم، إلا أنه ما لبث، بعد أشهر عدة، آذار ١٨٧٧م، أن أصدر قانوناً بتعطيله متذرِّعاً بإعلان روسيا الحرب على الدولة، وبقي معطّلاً واحداً وثلاثين عاماً، والمعلوم أن تلك الحرب ضاعفت من تذمُّر سكان الولايات العربية وسخطهم بسبب حشد الجنود العرب على سفن حربية أجنبية في أوضاع بالغة المشقَّة لمحاربة عدو بعيد لا يكادون يعرفون عنه أكثر من اسمه، وبدأ السلطان منذ ذلك الحين حكماً مطلقاً.

بوادر ظهور الوعي القومي في بلاد الشام

أتاح قيام نظام المتصرفية في جبل لبنان عام ١٨٦٤م، نشوء توجُّه لدى المسيحيين للانفصال عن الحكم العثماني والارتباط بالغرب، في حين نحا بعض مفكريهم إلى الدعوة إلى حكومة تضمن المساواة، ووجدوا في اللغة العربية، قاعدة وطنية مشتركة، وتقاطعت هذه التوجهات مع ما أفرزته التحولات النوعية لحركة التنظيمات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بين علاقات سلطة مركزية تنمو بسرعة نحو التتريك، وقوى عربية مستاءة من تحديد نفوذها والحدّ من طموحها السياسي.

وأثار تفاقم الغزو الأوروبي المتعدد الأوجه للبلاد العربية، إلى جانب شكل العلاقة بين العرب والعثمانيين الأتراك؛ الإنسان العربي الذي وجد نفسه متأخراً عن ركب الحضارة وعاجزاً عن اللحاق بها.

كانت هذه الأزمات بداية تلمُّس التحول من الولاء للدولة العثمانية إلى الولاء القومي العربي، وبدأ المتنوِّرون المسيحيون العرب بشكل خاص، بالظهور على المسرح السياسي والفكري في بلاد الشام، انطلاقاً من بيروت والقاهرة، وراحوا يمدُّون الوعي القومي العربي بالمادة الفكرية والإعلامية والتنظيمية الضرورية، والملفت أن صيغة الرواد الأوائل في بلاد الشام كانت تكمن في الصيغة المعروفة «الجهل هو أصل جميع علل الشرق»، وأخذوا يكشفون ماضي هذه الأمة[1]، نذكر

(١) شعيب، علي عبد المنعم: **التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ص١٦٣، ١٦٤.

منهم ناصيف اليازجي (١٨٠٠ ـ ١٨٧١م) وابنه إبراهيم (١٨٤٧ ـ ١٩٠٦م)، وبطرس البستاني (١٨١٩ ـ ١٨٨٣م) الذي نادى بفكرة وطن قومي سوري في نطاق الدولة العثمانية، وأبرز فكرة ارتباط الجماعة الوطنية باللغة العربية؛ لأنها لغة وثقافة قاعدة مشتركة لأبناء الوطن[١].

ويبدو أن جهود الأدباء الفردية كان لها صلة ببوادر نشاط ثقافي مشترك في بلاد الشام عبر تأسيس الجمعيات[٢]، ويمكن الإشارة إلى أول جمعية عربية ظهرت في بيروت عام ١٨٤٧م تحت اسم «جمعية الآداب والعلوم»، التي أسَّسها المرسلون الأميركيون بالتعاون مع بطرس البستاني وناصيف اليازجي[٣]، ثم قامت «الجمعية العلمية السورية» بعد عام ١٨٥٢م، برئاسة الأمير محمد أرسلان. وتجدر الإشارة في هذه المرحلة إلى توجُّهين قادا الحركة الفكرية؛ التوجه الديني والتوجه العلماني، ولا شك بأن الحركة العربية أفادت من التيارين وجعلتهما يعملان لهدف عربي واحد وإن اختلفت الوسائل[٤].

وبموازاة المرحلة الفكرية في نمو الوعي القومي العربي، بدأت مرحلة العمل السياسي العربي عبر تأسيس نخبة من الأدباء، والمثقفين العرب، من المسلمين والمسيحيين، جمعية سرية في بيروت عام ١٨٧٥م، حضَّت الشعب على الثورة ضد الحكم العثماني من خلال توزيع مناشير في الشوارع تحت جنح الظلام، طالبت باستقلال سياسي وعسكري لسورية، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد، وفي الأول من كانون الثاني ١٨٨١م، أُلصقت مناشير تتضمَّن نقداً لاذعاً ضد الحكومة، ودعوات للثورة[٥].

سياسة التتريك وأثرها على الوعي القومي العربي

شكَّل عام ١٩٠٦م انعطافة حاسمة في مسار العلاقات العربية ـ العثمانية، إذ شهد ولادة جمعية الاتحاد والترقي، وهي منظمة سرِّيَّة، أنشأها الشُّبّان الأتراك في سالونيك، وهدفت إلى القضاء على حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وضمَّت خليطاً من أجناس وأديان مختلفة، وكانت الكثرة الغالبة فيها من الأتراك، يليهم اليهود ثم العرب، وفي ١٤ تموز ١٩٠٨م أعاد السلطان العمل بالدستور تحت ضغط

(١) الدوري، عبد العزيز: **التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي** ص١٤٧.
(٢) شعيب: ص١٦٥.
(٣) أنطونيوس، جورج: **يقظة العرب** ص١١٦، ١١٧.
(٤) شعيب: ص١٦٦.
(٥) Ismail, **Doc**, T14, pp 252, 253.

جمعية الاتحاد والترقي، ونظَّم الاتحاديون الدوائر الانتخابية لتأمين نجاح أغلبية تركية، ما أصاب التحالف بين العرب والأتراك، هزَّة عنيفة، فحصل العرب على ستين مقعداً مقابل مائة وخمسين مقعداً للأتراك، وعُيِّن في مجلس الأعيان (الشيوخ) ثلاثة من العرب من أصل أربعين، علماً بأن الفارق بين العرب والأتراك في عدد السكان كان كبيراً لصالح العرب.

وحاول السلطان عبد الحميد الثاني في نيسان ١٩٠٩م استعادة سلطاته والقضاء على الاتحاد والترقي عبر ثورة مضادة في العاصمة، لكنه فشل في تحقيق هدفه، فاجتمع مجلسا النواب والأعيان بعد ثلاثة أيام، وأعلنا خلعه، ونصَّبوا بدلاً منه أخاه رشاداً سلطاناً، وأضحى للاتحاديين السيطرة المطلقة على الحكم.

وشاعت في الأيام الأولى، التي تلت الثورة الاتحادية، الأوهام على نطاق واسع حول إمكان إجراء تحولات جذرية لدى العرب وتحررهم الوطني في نطاق تركيا الجديدة، وقد أمل العرب، من خلال تعاونهم مع الاتحاديين، في حل المشكلات الآنيَّة.

نهج الاتحاديون أسلوباً استبدادياً متشدِّداً ضد الأجناس الأخرى لا سيما العرب، فحلُّوا الجمعيات غير التركية، وكان ذلك سبباً في اتباع الزعماء العرب الوسائل السرِّيَّة، وعلى خلفية التباين بين نهجين متناقضين، نهج الإلغاء التركي ونهج إثبات الهوية العربية؛ بدأت ترتسم معالم تحول جذري في العلاقات العربية ـ التركية، وظهر في أعقاب ذلك تياران سياسيان:

الأول: معتدل يدعو إلى التعاون مع الأتراك ضمن الدولة العثمانية في إطار المساواة القومية ونشر الثقافة باللغة العربية والمحافظة على العادات والتقاليد العربية[١]، ومثَّل هذا التوجه: جمعية الإخاء العربي ـ العثماني في إستانبول عام ١٩٠٨م، والمنتدى الأدبي في المدينة نفسها عام ١٩٠٩م، وقد ضمَّ جماعة من النواب والأدباء والموظفين والطلبة العرب، من بينهم: عبد الكريم الخليل وصالح حيدر ورفيق سلوم وجميل الحسيني وسيف الدين الخطيب.

وشكَّل تنامي النزعة الطورانية، بعد سقوط السلطان عبد الحميد الثاني، الهاجس الأكبر عند رشيد رضا، أحد المفكرين ورجال الدين الطرابلسيين، نظراً لانعكاساتها السلبية على العلاقات العربية ـ التركية؛ ما دفعه إلى التوجه إلى إستانبول ساعياً إلى إزالة سوء التفاهم بين العنصرين العربي والتركي، وداعياً إلى اتحادهم[٢].

(١) لوتسكي: **تاريخ الأقطار العربية الحديث**: ص٤٠٠.
(٢) رضا، رشيد: **مجلة المنار** مجلد ١٢ جزء ١١ ص٨٢٢.

الثاني: دعا إلى اللامركزية العربية، وجاء هذا التوجه كردٍّ فعلٍ على المركزية التركية، ثم تطور إلى المطالبة بالاستقلال الكامل للبلاد العربية عن السلطنة العثمانية، وأحاط أعضاؤه نشاطهم بالسرِّية التامة، وكانت بلاد الشام المركز الرئيس لهذا التيار، ومثَّلت دمشق مركز قوته، ومثَّل هذا التوجه:

الجمعية القحطانية: في عام ١٩١٢م، ومن مؤسسيها: سليم الجزائري، والأميران أمين وعادل أرسلان، وخليل حمادة وعلي النشاشيبي وشكري العسلي، وأمين كزما وصفوت العوا.

العربية الفتاة: تأسست في باريس عام ١٩١١م على يد: عوني عبد الهادي وجميل مردم ومحمد المحمصاني وتوفيق الناطور وعبد الغني العريسي، وكان لها أثر فعَّال في تاريخ الحركة القومية حتى ذلك التاريخ، ثم نقلت مركزها إلى بيروت في عام ١٩١٣م، وإلى دمشق في العام التالي.

جمعية بيروت الإصلاحية: تأسست عام ١٩١٢م في بيروت ثم نقلت مركزها إلى باريس بعد أن حلَّتها الدولة[١].

تزامن ذلك مع قيام فئة من الطلاب العرب في باريس بمبادرة لتوحيد القوى الوطنية كافة، بهدف ممارسة ضغط مشترك على السلطنة العثمانية، ونجح هؤلاء في عقد المؤتمر الأول في باريس في ١٨ حزيران ١٩١٣م، برئاسة عبد الحميد الزهراوي، وصدر عنه قرارات عدَّة، نجملها فيما يلي:

- وجوب تنفيذ الإصلاح الحقيقي في المملكة العثمانية.
- وجوب تمتع العرب بحقوقهم السياسية واشتراكهم في الإدارة المركزية.
- وجوب منح الولايات العربية الحكم الذاتي ضمن الدولة العثمانية.
- جعل اللغة العربية لغة رسمية مع اللغة التركية، على أن تصبح العربية لغة التدريس الحكومية في البلاد العربية.
- أن تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية، ما عدا في الحالات الاستثنائية.
- يوافق ويعطف المؤتمر على مطالب الأرمن العثمانيين بالنسبة للامركزية[٢].

تكمن أهمية المؤتمر فيما أصدر من قرارات مفعمة بالروح التي كانت سائدة بين أعضائه، وتدل على:

---

(١) سعيد: ج١ ص٦ ـ ٢٤.

(٢) بيهم، محمد جميل: **العرب الترك في الصراع بين الشرق والغرب** ص١٦٢ ـ ١٦٣. سعيد: ج١ ص١٢ ـ ١٤.

- تصميم العرب على المطالبة بحقوقهم.
- تضامنهم، وتوحيد كلمتهم في سبيل تلك الحقوق.
- تطور الفكر السياسي عند العرب.
- أصالة القومية العربية، وقوَّتها في استقطاب العرب جميعاً على مختلف فرقهم ومذاهبهم[١].

وعندما شعر الاتحاديون بتعاظم المعارضة العربية ضدهم، أرسلوا مندوباً عنهم إلى باريس، هو شكري بك، الذي وقَّع اتفاقية مع رئيس المؤتمر، تعهَّد فيها بتنفيذ كل قرارات المؤتمر، وهي: الاعتراف بحقوق العرب القومية، وبمساهمة أكبر في الحكومة المركزية، وباستقلال ذاتي للولايات العربية. لكن ذلك لم يكن سوى محاولة لتأجيل وقوع الانقطاع؛ لأن حكومة تركيا الفتاة لم تنفذ المرسوم الذي أقرَّته عن حقوق العرب، وبقي كل شيء كما كان سابقاً[٢].

جمعية العهد: تأسست عام ١٩١٣م رداً على سياسة التتريك، وانتشرت بين صفوف الضباط العرب داخل الجيش العثماني، كان أبرزهم: عزيز علي المصري وأمين لطفي الحافظ وعلي النشاشيبي ونوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وجميل المدفعي وياسين الهاشمي[٣].

واجه الاتحاديون النزعة القومية الآخذة في النمو في البلاد العربية، عبر قرارات عدَّة، من بينها:

- إجراء تشكيلات واسعة في صفوف الضباط العرب في الجيش الموجودين في إستانبول، وتوزيعهم على مختلف الولايات العثمانية، في حين تمَّ إرسال الضباط العرب الموجودين داخل البلاد العربية إلى الروميللي في البلقان، والأناضول.
- إبعاد الضباط العرب عن المراكز القيادية وإسناد مراكزهم إلى ضباط أتراك أعضاء في جمعية الاتحاد والترقي.
- إلغاء الأحزاب العربية، ومقاومة الحركة الإصلاحية التي كانت قد ظهرت في سورية ولبنان والعراق، وإنشاء شعبة في وزارة الداخلية لمراقبة ومقاومة الحركة القومية العربية وقادتها.
- العمل على تعزيز نفوذ جمعية الاتحاد والترقي داخل البلاد العربية، والإسراع بعملية تتريك العناصر غير التركية في الدولة.

---

(١) قدورة، زاهية: **تاريخ العرب الحديث** ص٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) لوتسكي: ص٤١١ ـ ٤١٢.

(٣) سعيد، أمين: **الثورة العربية الكبرى**: جـ١ ص٤٦ ـ ٤٨؛ **موسوعة السياسة**: جـ٤ ص٢٥٩، ٢٦٠.

- تعيين وزير الحربية جمال باشا قائداً عاماً لبلاد الشام خلال الحرب العالمية الأولى[١].

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في شهر آب عام ١٩١٤م، تخلَّت معظم المنظمات العربية السياسية السرّية عن سياسة التوفيق، وسلكت طريق الثورة المسلحة تحت راية الشريف حسين في مكة، وأضحى الأتراك، خلال هذه المرحلة، عبئاً على الإثنيات العرقية والدينية، فراح كلُّ فريق يتلمس مستقبلاً بمعزل عن مصير الآخر، وساعدت التدخلات الأجنبية في تعميق الشرخ في الداخل العثماني[٢].

سورية خلال الحرب العالمية الأولى

توتَّر الجو السياسي في سورية لدى نشوب الحرب العالمية الأولى وعاشت البلاد حالاً شبيهة بحال الحرب، وغدت مسرحاً للتحركات العسكرية التركية والألمانية بهدف مهاجمة قناة السويس واحتلال مصر وطرد البريطانيين منها، وكان الحلفاء، بريطانيا وفرنسا وروسيا، على علم بتلك التحركات، ورافق وصولها حملات دعائية متواصلة لصالح الألمان بين السكان، تقوم على أساس ثناء الامبراطور الألماني على الدين الإسلامي، وأن الألمان يحاربون من أجل الإسلام ضد روسيا والحلفاء، واستطاعت هذه الحملات أن تستقطب مجموعات كبيرة من الناس؛ لأنها كانت مترافقة مع النشاط الكبير للسوريين الموالين للحكومة العثمانية، مثل عبد الرحمن اليوسف وشكيب أرسلان وأسعد الشقيري، وأعلنت الدولة العثمانية، على لسان جمال باشا في ٩ آب ١٩١٤م، إلغاء الامتيازات الأجنبية بهدف تحرير الدولة من القيود والتخلص من امتيازات جبل لبنان.

أضحت سورية، بعد دخول الدولة العثمانية الحرب، ذات أهمية «استراتيجية» بوصفها الممرُّ الوحيد بين الأناضول والمنطقة العربية بعد حصار الحلفاء لسواحلها، كما كانت ممرّاً بين الأناضول والعراق عبر حلب، ولذا تمسَّكت بها وحاولت المحافظة عليها.

حكم جمال باشا سورية وجبل لبنان وفلسطين حكماً مطلقاً طيلة ثلاث سنوات، انتهج، في بدايتها وقبل قيامه بحملة السويس، سياسة التودد إلى العرب، والتقرُّب منهم، وتجنَّب كلَّ ما من شأنه التأثير عليهم، وذلك خشية من قيامهم بالثورة أثناء غيابه، بالإضافة إلى أنه كان بحاجة إلى العنصر العربي لدعم قواته عقب سحب عدد من الألوية إلى الأناضول، ثم انقلب عليهم بعد هزيمته، وراح يتصرف تجاههم

(١) **موسوعة السياسة**: ج٤ ص٢٥٩ - ٢٦٠. (٢) شعيب: ص١٧٥.

بعدائية، مثل المصادرات، وسَوْق الرجال إلى الحرب، ومطاردة الجماعات التي اعتقد أنها تتعاون مع القنصليات الأجنبية، حيث أعدم عدداً من رجالها في عامي (١٩١٤ - ١٩١٥م)، ونفى عدداً آخر إلى الأناضول، ووضع برنامجاً يقوم على الأسس الآتية:

- استبدال أعضاء الحكومة بأشخاص يثق بهم.
- إنشاء مدارس حكومية تحلُّ محلَّ مدارس الإرساليات الأجنبية وبخاصة للبنات.
- تتريك سكان البلاد.
- إبعاد العناصر التي تميل إلى الأوروبيين من أبناء جبل لبنان، تجنباً لخطرهم على سياسته في المناطق الساحلية والداخلية[١].

وكانت سورية هدفاً لأطماع فرنسا قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، واعتقدت بأن لها مصالح تقليدية وحيوية فيها لا سيما في لبنان، وجاء دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا ليهيئ لهذه الدول فرصة لتحقيق أطماعها في الأراضي العثمانية بعامة والأراضي العربية بخاصة، واستقر نفوذ بريطانيا ومطامعها في جنوبي العراق ووجوب توسيعه من حدود سيناء على طول سواحل فلسطين حتى حيفا، في حين توسعت مطامع فرنسا لتشمل كيليكيا وشمالي العراق وقلب الأناضول، ورأت بريطانيا استرضاء العرب بمعاملتهم في سورية الداخلية معاملة تختلف عنها في سورية الساحلية، ولهذا بدأت مفاوضات سياسية مع حليفتها انبثق عنها اتفاقيتان:

الأولى: بين الأطراف الثلاثة في آذار ١٩١٦.

الثانية: بين بريطانيا وفرنسا إتماماً للأولى، وتنفيذاً لأحكامها في أيار ١٩١٦م، وهي المعروفة باتفاقية سايكس بيكو.

وحصلت فرنسا على وعد من كل من بريطانيا وروسيا بعدم معارضة سياستها السورية، وإطلاق يدها في هذه المنطقة، من آسيا العربية. وعندما نشبت الحرب استمرت على مطالبتها بسورية ولبنان وأضافت إليها كيليكيا حتى شمالي العراق.

وكان الشريف حسين في مكة أهم الزعماء العرب آنذاك، فاستغلَّ الوطنيون السوريون ذلك للتقرب منه والتعاون معه، وأعلموه بوجود حركة وطنية عربية في سورية والعراق تسعى لإنهاض العرب من كبوتهم واستعادة مجدهم الغابر ونيل الاستقلال، وطلبوا منه قيادتهم[٢].

(١) عزيز بك: **الاستخبارات والجاسوسية في الدولة العثمانية** ص١٣٥.
الحكيم، يوسف: **مذكراتي** جـ١ ص١٥٩، ١٦٧ - ١٧٥.

(٢) سعيد: جـ١ ص١٠٨ - ١٠٩. أنطونيوس: ص٢٣٢ - ٢٣٣.

ارتبط ردُّ الشريف حسين على طلب الوطنيين السوريين بعلاقته مع والي الحجاز وهيب باشا الذي كان يتربص به، وكان قد تلقّى آنذاك رسالة من اللورد كتشنر، المفوض السامي البريطاني في مصر، فحظي بذلك على دعم لموقفه ضد الاتحاديين، ومن هنا برز اهتمامه بسورية.

وعندما تأكد شريف مكة من نوايا الاتحاديين السيئة هذه، قرَّر الاتصال بالقوميين العرب في دمشق، فأرسل ابنه فيصل إليها، فوصل في ٢٦ آذار ١٩١٥م، واتصل بالزعماء العرب واطَّلع على موقفهم من عروض بريطانيا التي أرسلها اللورد كيتشنر إلى والده، ومدى استعدادهم لتنفيذها[1]، وكان هؤلاء قد اتفقوا على ميثاق عُرف بميثاق دمشق، طلبوا أن يكون أساساً لمفاوضات الشريف حسين مع بريطانيا، فتبنّاه واستخدم بنوده عندما استأنف مباحثاته مع بريطانيا في تموز ١٩١٥م، ويتعلق مضمونه بوجوب اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود الآتية:

- شمالاً: خط مرسين - أضنة إلى ما يوازي خط العرض شمالاً، ثم على امتداد خط: بيرجيك، أورفة (الرها) - ماردين - لايات - جزيرة ابن عمر - العمادية إلى حدود إيران.
- شرقاً: على امتداد حدود إيران إلى خليج العرب جنوباً.
- جنوباً: المحيط الهندي، باستثناء عدن.
- غرباً: على امتداد البحر الأحمر ثم البحر الأبيض المتوسط إلى مرسين.
- إلغاء جميع الامتيازات الاستثنائية التي مُنحت للأجانب بمقتضى الامتيازات الأجنبية.
- عقد معاهدة دفاعية بين بريطانيا وهذه الدول العربية المستقلة.
- تقديم بريطانيا وتفضيلها على غيرها من الدول في المشاريع الاقتصادية[2].

كان انتصار الحلفاء في الحرب وهزيمة الأتراك العثمانيين أمرين ضروريين لانتزاع أملاك الدولة العثمانية والقضاء على نفوذها في المشرق العربي، وكان من الوسائل التي رأت دول الحلفاء، وبخاصة بريطانيا، أنها تُعجِّل بهزيمتهم وإخراجهم من المنطقة؛ أن يثور العرب ضدهم، فشجَّعت شريف مكة على الانضمام إلى دول الحلفاء والقيام بالثورة، وكان هذا على استعداد؛ لأن يتمرَّد على الأتراك، وترتَّب على تحريك الثورة في العالم العربي في الشرق، وملء الفراغ المرتقب بعد زوال

(1) سعيد: جـ١ ص١٠٨ - ١٠٩. أنطونيوس ص٢٣٤.
(2) أنطونيوس: ص٢٤٣، ويذكر أنطونيوس أنه استعار أصل الميثاق من الملك فيصل شخصياً.

الدولة العثمانية؛ اقتسام النفوذ بين دول الحلفاء، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، وما لبثت هاتان الدولتان ومعهما روسيا، إلى وقت قيام الثورة البلشفية في عام ١٩١٧م، أن اتخذت إجراءات عدَّة يعنينا منها مباشرة ما يأتي:

- وعد بريطانيا الاعتراف باستقلال العرب ضمن منطقة معينة من أجل تشجيعهم على الثورة ضد الأتراك، وتضمَّنت مراسلات حسين - مكماهون (١٩١٥ - ١٩١٦م) المشهورة هذا الوعد، وفقاً لمضمون ميثاق دمشق، مع بعض التعديلات المتعلقة بولايتي مرسين وأضنة، وفلسطين[1].
- اتفاقية سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في نيسان ١٩١٦م، والتي صُدِّقت في ٢٣ تشرين الأول، وتتعلق بتقسيم مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا في المنطقة، فقُسِّمت العراق وسورية ولبنان، باستثناء فلسطين، إلى أربع مناطق، أُشير إلى منطقتين منها بحرفين، ألف وباء، ولُوِّنت المنطقتان الباقيتان باللونين الأزرق والأحمر، وهذه المناطق هي:

١ - **منطقة ألف**: سورية الداخلية، وتشمل مدن: دمشق وحمص وحماة وحلب في الغرب، وتمتد شرقاً لتشمل منطقة الموصل.

٢ - **منطقة باء**: هي الواقعة إلى الجنوب من منطقة ألف، يحدُّها غرباً خط يسير تقريباً من غزة إلى العقبة، ويصل شرقاً إلى شرقي الأردن حتى المنطقة الحمراء، وبامتداد شمالي يصل حتى بلاد فارس، وامتداد جنوبي يصل حتى الخليج العربي.

٣ - **المنطقة الزرقاء**: تشمل كيليكيا في آسيا الصغرى، وسورية الساحلية غربي المنطقة ألف.

٤ - **المنطقة الحمراء**: وتشمل المساحات الممتدة من بغداد إلى البصرة.

وتبقى فلسطين، المنطقة الواقعة غربي الأردن وجنوبي الجليل، وقد لُوِّنت باللون البنِّي مع استثناء النقب ومنطقة حيفا - عكا؛ لإلحاقها بالمنطقة الخاضعة لبريطانيا[2].

وأثبت الدولتان، البريطانية والفرنسية، استعدادهما للاعتراف بدول عربية شبه مستقلة أو باتحاد «كونفدرالي» عربي بين هذه الولايات، تحت رئاسة زعيم عربي، على أن تحتفظ فرنسا بمنطقة ألف والمنطقة الزرقاء، وبريطانيا بمنطقة باء والمنطقة الحمراء، في حين توضع المنطقة البنِّيَّة (فلسطين) تحت إشراف دولي، ولنظام خاص يتم تحديده بموجب اتفاق بين بريطانيا وفرنسا وروسيا. وأدخلت الاتفاقية،

(1) انظر نصَّ المراسلات في **الثورة العربية الكبرى**: لسعيد جـ١ ص١٣٠ - ١٤٤.
(2) انظر نصَّ اتفاقية سايكس بيكو في **الثورة العربية الكبرى**: لسعيد جـ١ ص١٨٨ - ١٩١.

الاسكندرون في منطقة فرنسا على أن يكون ميناؤها حرّاً لتجارة بريطانيا، كما أدخلت حيفا في منطقة بريطانيا على أن يكون ميناؤها حرّاً لتجارة فرنسا والبلاد العربية الواقعة تحت حمايتها.

ـ تصريح بلفور، نسبة إلى وزير الخارجية البريطانية أرثر جيمس بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧م، وهو على شكل خطاب موجَّه إلى لورد روتشيلد، أحد أبرز أركان الصهيونية، بأن الحكومة البريطانية تؤيد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، واعترفت الحكومة الفرنسية بهذا التصريح في ١٤ شباط ١٩١٨م، وأيَّدته إيطاليا في العام نفسه[١].

ـ اتفاق سان ريمو بإيطاليا، في ١٩ نيسان ١٩٢٠م، الذي اتخذه مجلس الحلفاء الأعلى في ٢٤ نيسان، بوضع المستطيل العربي الممتد من البحر الأبيض المتوسط إلى حدود فارس تحت الانتداب، بحيث تكون سورية ولبنان من نصيب الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين من نصيب الانتداب البريطاني، على أن تلتزم الدولة المنتدبة على فلسطين، وهي بريطانيا، بتنفيذ وعد بلفور[٢].

وأدى اندلاع الثورة العربية، ضد الأتراك، بقيادة الشريف حسين، أمير مكة، بالاتفاق مع بريطانيا، إلى ضياع معظم الحجاز ومكة المكرمة، في حزيران ١٩١٦م، وظلَّت المدينة المنورة تقاوم حتى نهاية الحرب بقيادة فخر الدين توركان باشا[٣].

والواقع أن الثورة العربية، سرعان ما ستشكِّل إحدى الاهتمامات الرئيسة للباب العالي، فجرى تشكيل مجموعة الفيالق السريعة على جبهتي العراق وسورية وفلسطين مدعَّمة بوحدات ألمانية، ولم تحل الخسائر الفادحة دون سقوطها في أيدي القوات العربية بقيادة الأمير فيصل، والبريطانية بقيادة الجنرال اللنبي، فسقطت القدس في ٩ كانون الأول ١٩١٧م، ودمشق في تشرين الأول ١٩١٨م، وحمص وحلب والاسكندرون، ونزل الفرنسيون في بيروت، وانتشرت قواتهم شيئاً فشيئاً في سائر الموانىء من صور إلى الاسكندرون واحتلَّت مرسين وأضنة، فأنزلت الأعلام العربية من المدن الساحلية، واحتلت القوات البريطانية بغداد والموصل، ثم فرضت هدنة مودروس على المنهزمين، فخرج الأتراك بموجبها من الحرب بعد أن تلقوا ضربة قاسية وأليمة جداً[٤].

وعندما دخل الأمير فيصل إلى دمشق في ٢ تشرين الأول ١٩١٨م أصدر قراراً

(١) سعيد: جـ١ ص٣١١.   (٢) أنطونيوس: ص٤١٩، ٤٢٠.
(٣) عن الحرب في الحجاز يمكن العودة إلى: سعيد جـ١ ص٢٥٦ ـ ٢٦٦.
(٤) الشهابي، مصطفى: **القومية العربية** ص١٢٢، ١٢٣. القاهرة: ١٩٦١.

بتعيين رضا الركابي رئيساً للحكومة وقائداً عسكرياً عامّاً، وزار حماة وحلب مرَّتين، وتولى بصفته قائد الجيوش العربية الشمالية، إدارة المنطقة الشرقية، وكانت هذه المنطقة تتألف من سورية الحالية باستثناء محافظة اللاذقية، مضافاً إليها شرق الأردن، وأقضية حاصبيا وراشيا والبقاع، ثم أعلن، باسم والده، استقلال سورية العربية، وثبَّت حكومة الركابي المشكَّلة من سوريين وفلسطينيين ولبنانيين وعراقيين وحجازيين، وأضحت دمشق مركز الثقل العربي.

فرض الانتداب الفرنسي على سورية

وجدت حركة القومية العربية نفسها، بعد انتصار الحلفاء، وجهاً لوجه أمام أطماع الدول المنتصرة، في الوقت الذي تطلعت فيه إلى استقلال البلاد العربية وفقاً لمراسلات حسين مكماهون، ولكن عندما جاء موعد الحساب في مؤتمر الصلح في باريس، تبيَّن أن هناك هوَّة سحيقة بين ما يُطالب به العرب وبين ما ترضى به الحكومة البريطانية أن تعترف به نصيباً مقرراً عليها في الصفقة، فنشأ عندئذٍ النزاع بين الطرفين.

لقد فرضت الدولتان البريطانية والفرنسية، تسوية على العرب انتهكت حرمة كل الوعود الصريحة التي قُطعت لهم والمبادىء التي أعلن الحلفاء أنها ستكون أساس السلم المقبل[١].

ووصل الأمير فيصل إلى باريس في كانون الثاني ١٩١٩م، على رأس الوفد الحجازي لحضور مؤتمر الصلح[٢]، فواجه هناك ثلاث عقبات تقاوم تحقيق الآمال العربية هي:

الأولى: مصلحة بريطانيا الاستعمارية في العراق وفلسطين.

الثانية: مصلحة فرنسا الاستعمارية في سورية.

الثالثة: المصلحة الصهيونية القومية في فلسطين.

وكانت تلك المناطق تُعدُّ مناطق العدو المحتلة، فهي خاضعة مؤقتاً لقانون عسكري ريثما يتم تنظيمها نهائياً في مؤتمر الصلح.

وثمَّة عمليتان كانتا على قدر كبير من الديمقراطية والشعبية، سارتا متوازيتين في الزمن تقريباً، وأعقبتا زيارة الأمير فيصل إلى باريس ومشاركته في مؤتمر السلام:

الأولى: دولية، دفعت إليها وسارت بها منفردة الولايات المتحدة الأميركية على هدي مبادىء رئيسها ويلسون عبر لجنة كينغ ـ كراين[٣]، لاستفتاء سكان سورية في

(١) أنطونيوس: ص٣٨٦.   (٢) سعيد: جـ٢ ق١ ص١٤ ـ ١٨.
(٣) نسبة إلى المندوبين هنري كينغ وتشارلز كراين.

تقرير مصيرهم، علماً بأن الحلفاء قرَّروا بناء على اقتراح الأمير فيصل الذي استند إلى مبادىء ويلسون، تعيين لجنة دولية لدرس قضية الولايات العربية، والوقوف على رغبات سكانها، وعارض البريطانيون والفرنسيون بشدة هذا القرار ولم يشتركوا في اللجنة بسبب أطماعهم في المنطقة، وخشية من تغلغل النفوذ الأميركي فيها، فقرَّر الأميركيون عندئذٍ إرسال وفدهم لإجراء التحقيقات اللازمة على مسؤوليتهم الخاصة.

انتهت اللجنة من إعداد تقريرها في ٢٨ آب ١٩١٩م، الذي تضمَّن فيما يتعلق بسورية:

ـ وحدة سورية بأقاليمها الثلاثة، فلسطين ولبنان وسورية، مع إعطاء لبنان نوعاً من الحكم الذاتي في إطار الوحدة مع سورية.

ـ لا ترحِّب سورية بالانتداب، لكنها تقبل بالمساعدة الأجنبية.

ـ إذا كان لا بد من انتدابٍ على سورية فليكن أميركياً، ولبريطانيا على العراق، ورفض للانتداب الفرنسي.

عارض البريطانيون والفرنسيون، والصهيونيون بشدة هذا التقرير، ولم يكترث به الرئيس ويلسون الذي اضطر إلى مغادرة باريس عائداً إلى بلاده، ولم يأذن بنشره إلا في كانون الأول ١٩٢٢م، بعد أن كانت بريطانيا وفرنسا قد فرضتا انتدابهما على المنطقة العربية[١].

لا شك بأن تقرير لجنة كينغ ـ كراين وثيقة ذات أهمية بالغة؛ لأنه المصدر الوحيد الذي يحتكم إليه المؤرخ إذا اعتمد تحليلاً موضوعياً للرغبات والمشاعر السائدة في الدوائر السياسية العربية في المدة التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة[٢].

الثانية: داخلية، فقد تسرَّبت إلى الناس ما لاقاه الأمير فيصل في باريس من خيبات، وظهرت في ظل هذه الأجواء مخططات كلٍّ من بريطانيا وفرنسا، فتنادت جماعة من الزعماء والمسؤولين في سورية إلى عقد مؤتمر عام عُرف بالمؤتمر السوري، انعقد في ٨ آذار ١٩٢٠م، واشترك فيه ممثلون من جميع أنحاء سورية، واتخذ قرارات مهمة نجملها فيما يأتي:

ـ الاعتراف باستقلال سورية، بما في ذلك فلسطين، دولة ذات سيادة على رأسها الأمير فيصل، ملكاً، والاعتراف باستقلال العراق.

ـ إلغاء اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور وأي مشروع لتقسيم سورية أو إنشاء دولة يهودية في فلسطين.

ـ رفض الوصاية السياسية التي تضمَّنتها النظم الانتدابية المقترحة، وقبول

(١) أنطونيوس: ص٤٠٦ ـ ٤١١.
(٢) المرجع نفسه: ص٤٠٨.

المساعدة الأجنبية لمدة محدودة، شرط ألا تتعارض مع الاستقلال الوطني والوحدة القومية، وتفضيل المساعدة التي تُقدمها أميركا، فإن لم يتيسر فالمساعدة البريطانية، ورفض المساعدة الفرنسية في أي شكل جاءت[١].

وبعد سبعة أسابيع من انعقاد المؤتمر السوري العام، عقد الحلفاء في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ مؤتمراً دولياً في مدينة سان ريمو الإيطالية لبحث مصير أملاك السلطنة العثمانية ورسم معالم معاهدة صلح مع تركيا المهزومة في الحرب، بالإضافة إلى تقاسم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا وتجزئته وفق خطة سايكس ـ بيكو السرّية، ولإضفاء الشرعية على هذا التقسيم وعلى وعد بلفور.

واتخذ المؤتمر قراراً فيما يتعلق بتقاسم المشرق العربي، ووزَّع الانتدابات على البلدان العربية، فوضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، ودمج وعد بلفور في صك الانتداب على فلسطين من دون مراعاة المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم، التي نصَّت على «أن رغبات أهل البلاد يجب أن تكون عاملاً رئيساً في اختيار الدولة المنتدبة»[٢].

(١) أنطونيوس: ص٤٠٥، ٤٠٦. العظم، خالد: **مذكرات خالد العظم** جـ ١ ص٩٦، ٩٧.
(٢) أنطونيوس المرجع نفسه: ص٤٧٢، ٤٧٥، ٤٧٦.

تاريخ سورية المعاصر

سورية من الانتداب إلى الاستقلال

معركة ميسلون

لم يُحقِّق الانتداب الفرنسي في سورية شيئاً يُفخر به؛ فإن تاريخه في معظمه صراع خاسر أضرَّ بالمصالح الفرنسية، وطغى على المنافع العارضة التي أنجزها، ما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٦م، أي بين معاهدة سان ريمو التي انتدبت بموجبها فرنسا على سورية ولبنان، والمعاهدة الفرنسية السورية التي اعترفت بحق سورية في الاستقلال. والواقع أن التغيُّر في السياسة الفرنسية، كما مثَّلته اتفاقية عام ١٩٣٦م، قد بدَّل أسس العلاقة بين الفرنسيين والسوريين، والواضح أن المشكلة كانت تكمن في انعدام الثقة بين الطرفين، فقد كانت أساليب الاستعمار الفرنسي سيئة السمعة بين السوريين، وكانت الحركة العربية بنظر الفرنسيين مصدر خطر واضطراب، فلما نالت فرنسا حق الانتداب على سورية في سان ريمو قرَّرت أن تزحف إلى دمشق وتطرد فيصلاً وتحتل القسم الداخلي من البلاد، وتُفتِّت وحدة الشعب السوري لإضعاف سورية، معقل الحركة العربية، فمضت تُطبِّقها عبر سلسلة من الإجراءات المتعسِّفة الدالة على قصر النظر، من دون اكتراث بنتائج أفعالها في نفوس السوريين. فأمر الجنرال غورو، المندوب السامي الفرنسي في سورية ولبنان، قواته المرابطة في لبنان بالزحف على دمشق بحجة أن تفاصيل قبول الإنذار الذي وجهه إلى الملك فيصل بمغادرة دمشق وتسليم المصالح الحيوية إلى الفرنسيين، لم تصل في الساعة المحددة، وعندئذٍ نهض السوريون في دمشق لمقاومة الفرنسيين، فكانت معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠م التي استشهد إثرها وزير الدفاع يوسف العظمة «وكانت مجموعات عدة مقاتلة بدأ استدعاؤها من قِبل أحمد مريود (من قادة المجاهدين من جباتا الخشب التابعة للقنيطرة السورية) لمساعدة القائد يوسف العظمة والالتفاف على الجيش الفرنسي من جهة إقليم البلان والبقاع، ولكن جاء ذلك متأخراً».

ودخل الفرنسيون دمشق في ٢٥ تموز، فانتهى بذلك عهد الحكم الفيصلي في سورية، وبدأ عهد الانتداب الفرنسي، ويبدو أن معركة ميسلون لم تكن سوى

مناوشات فقط، إلا أنها كانت رمزاً للتحدي الوطني في مواجهة تفوُّقٍ عسكري يغمر هذا اليوم الذي لا زال يحتفظ برمزية معناه[١]، كما كانت تسجيلاً تاريخياً لكرامة الوطن وعزَّته ورفضاً للاستسلام مهما كانت الأسباب.

الأوضاع السياسية في بداية عهد الانتداب

اتخذ المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو بيروت مقراً أساسياً له، ودمشق مقراً ثانياً يقيم فيه مندوبه تولا ثم كاترو، وحاول التقرب من السوريين لاكتساب ثقتهم في خطوة لكسب مودتهم، وعدم شعورهم بوطأة الانتداب، فاتخذ تدابير عدة من أجل هذه الغاية، منها: مَنَع الموظفين من الانخراط في العمل السياسي، واختار الأكفاء لتولِّي الوظائف العامة، وأقفل اللجنة الوطنية والنادي العربي، وأصدر رئيس الحكومة علاء الدين الدروبي، في ٥ آب ١٩٢٠م، بلاغاً عدَّ بموجبه الانتداب أمراً واقعاً، ودعا إلى ضرب كل من يعبث بأمن البلاد.

وزار الجنرال غورو دمشق بعد مرور أسبوع على احتلالها، فأقيمت الاحتفالات بهذه المناسبة، وفرَّ بعض من نجا من معركة ميسلون إلى الأردن وفلسطين، فحكم عليهم المجلس الحربي الفرنسي بالإعدام في ٩ آب ١٩٢٠م، ثم صدر العفو عنهم بعد قليل من الوقت، فعاد معظمهم إلى البلاد، واستأنفوا الجهاد لكن سِلْماً هذه المرَّة، من أجل وحدة سورية واستقلالها، وتعاون بعضهم مع سلطة الانتداب، فشغلوا المناصب العالية والمهمة.

وكانت سورية (المنطقة الشرقية) تعتمد نقدياً على التعامل بالورق النقدي المصري، نظراً لتعامل الجيش البريطاني به أثناء احتلاله هذه المنطقة، بالإضافة إلى تعامل السلطة البريطانية نفسها به عندما كانت تمدُّ سورية من هذا النقد، واقتصر التعامل بالورق النقدي الذي أصدره مصرف سورية ولبنان بموجب قرار المفوض السامي، الصادر في ٣١ آذار ١٩٢٠؛ على المنطقة الغربية (الساحلية)؛ لأن سورية، في عهدي الإمارة والمملكة الفيصلية، رفضت التعامل به، وأصدر الجنرال غوابيه، قائد حملة ميسلون، بعد انتصاره، أمراً بالتعامل به أسوة بالمنطقة الغربية، تحت طائلة الإحالة إلى المحاكم العسكرية، وصدر في ١٩ آب من العام نفسه قرار المفوض السامي بجعل الورق النقدي السوري، العملة الرسمية التي تُحسب على أساسها الضرائب والرسوم وسائر المدفوعات.

---

(١) سعيد: جـ٢ ص١٩٧ ـ ٢٠٠. سولت، جيرمي: **تفتيت الشرق الأوسط** ص١٠٨. **مذكرات أحمد الخطيب** ص٩١، ٩٢.

لم تكن بداية الانتداب سهلة، ولا مسار عهده، الذي استمر حتى الاستقلال، ميسوراً؛ فقد تلقَّت وزارة علاء الدين الدروبي معلومات من محافظ حوران تفيد أن مشايخها يستعدّون للعمل ضد الفرنسيين، وفصل المحافظة، وإلحاقها بشرق الأردن، وذلك انتقاماً للملك فيصل.

وذهب رئيس الوزارة إلى حوران على رأس وفد بين أعضائه عبد الرحمن باشا اليوسف، رئيس مجلس الشورى، لتهدئة مشايخها، لكن حادثة مقتل أحد الحورانيين المسلمين على يد أحد حراس الوفد وتَّر الجوَّ في محطة خربة الغزال، فاندلعت أعمال عنف في مختلف أنحاء حوران، وقُتل الدروبي واليوسف، ولم تتوقف هذه الانتفاضة إلا بعد تدخل الطيران العسكري الفرنسي، وفي ٢٠ أيلول ١٩٢٠م، أعدمت السلطة الفرنسية ثلاثة من الحورانيين اشتركوا في مقتل الدروبي واليوسف، وبقيت محافظة حوران في الدولة السورية باستثناء قضاء عجلون الذي فُصل عنها وأُلحق بمحافظة الكرك في منطقة شرق الأردن الداخلة في دائرة النفوذ البريطاني.

وأصدر المفوض السامي، إثر مقتل الدروبي، قراراً في ٦ أيلول بتأليف وزارة جديدة برئاسة جميل الألشي، كان من بين أعضائها حقي العظم، وجاء اختيار جميع الوزراء ورئيسهم من وجهاء دمشق، ليدلَّ على بدء تنفيذ رغبة الفرنسيين بتجزئة البلاد السورية إلى دويلات، واقتصار دولة دمشق على جزء مما كانت عليه ولاية سورية قبل الحرب العالمية الأولى.

تفتيت وحدة الكيان السوري

بعد أن ثبَّت الفرنسيون أقدامهم في دمشق، بادروا إلى تفتيت وحدة السوريين، فابتدعوا خطة تقسيم البلاد إلى أربع دويلات وسنجق، هي:

١ ـ حكومة اللاذقية: وعاصمتها اللاذقية، وتشمل المنطقة الساحلية بين حد لبنان الكبير وسنجق الاسكندرون، وأُنشئت في ٣٠ آب ١٩٢٠م، وهي دويلة العلويين.

٢ ـ دويلة حلب: أُنشئت في الأول من أيلول ١٩٢٠م.

٣ ـ دويلة جبل الدروز (جبل العرب): وعاصمتها السويداء، وتشمل المنطقة الجبلية بين دمشق وحدود شرق الأردن، وقد فُصلت عن دولة دمشق في ١٦ آذار ١٩٢٢م.

٤ ـ دويلة دمشق: وتشمل بقية المنطقة الواقعة تحت الانتداب، وقد أُنشئت في ٩ تشرين الأول ١٩٢٠م.

٥ ـ سنجق الاسكندرون: وهو يدخل اسمياً في دولة حلب، إلا أنه منُح إدارة

ذاتية منفصلة[١].

وتذَّرع الفرنسيون بأنهم يستجيبون لرغبات السكان المتعددي المذاهب والذين يعنيهم الأمر مباشرة وهم: العلويون والدروز والسُّنة والعنصر التركي، لكن الأسباب الحقيقية هي معاداتهم للحركة العربية، وتغذية النزعات الانفصالية، وتحويل سورية إلى دولة داخلية يحجزها عن البحر سلسلة تتألف من لبنان الكبير ودويلة اللاذقية وسنجق الاسكندرون[٢].

كانت المصالح الفرنسية في هذه الترتيبات هي السائدة، إذ كان يُسيِّر كل دويلة مندوب فرنسي مفوَّض ومستشارون يتصرَّفون في ممارساتهم الإدارية بما يخدم أهداف الانتداب.

لم يكن هذا التقسيم نهائياً، فقد طرأت عليه تغييرات متعددة تتقاطع مع التغييرات السياسية والتطورات الاقتصادية، ففي ٢٨ حزيران ١٩٢٢م، وتحت ضغط المطالب الوحدوية، وبخاصة في دويلة دمشق، أعلن المفوض السامي إنشاء الاتحاد السوري بين الدويلات الثلاث، حلب ودمشق وبلاد العلويين، وتأليف مجلس اتحاد مؤقت من خمسة ممثلين عن كل دويلة، فكان محمد علي العابد وفارس الخوري من بين الخمسة المثلين لدويلة دمشق، وصبحي بركات من بين الخمسة الممثلين لدويلة حلب، وجابر العباس من بين الخمسة الممثلين لدويلة العلويين، وعقد مجلس الاتحاد اجتماعاً في ٢٩ حزيران وانتخب بالإجماع صبحي بركات رئيساً للاتحاد، وعُزي استثناء جبل الدروز من هذا الاتحاد إلى وضع الدروز الخاص من الناحية الاجتماعية ورغبة غالبيتهم في الاحتفاظ بالاستقلال.

وعدَّل الجنرال ويغان، الذي خلف الجنرال غورو في المفوضية السامية في أيار ١٩٢٣م، تنظيم البلاد الإداري ـ السياسي، فأصدر قراراً في الخامس من كانون الأول سنة ١٩٢٤م قضى بحلِّ اتحاد الدويلات السورية اعتباراً من ١/٢/١٩٢٥م، وتشكيل دولة سورية موحدة عاصمتها دمشق، تضم دولتي دمشق وحلب ولواء الاسكندرون الذي فُصل عن دولة حلب واحتفظ باستقلاله الإداري في نطاق الدولة السورية الجديدة، وفصل دويلة العلويين عن الاتحاد السوري وأعادتها إلى وضعها السابق[٣].

---

(١) سعيد: جـ٣ ص٢٢٥ ـ ٢٣٢. أنطونيوس: ص٤٩٥. المحافظة، علي: **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥** ص١٠٥، ١٠٦.

(٢) أنطونيوس: المرجع نفسه.

(٣) **Ministère des Affaires Etrangères: Rapport à la Société des Nations sur la Situation de la Syrie et du Liban de L'année 1924**, No: 2980, 5\12\1924 p9 .

كان الهدف من هذا التعديل هو إكراه السوريين على الانكفاء على أنفسهم من أجل تنظيم دولتهم الجديدة وإدامتها، وجعلهم أقل استجابة للنداءات التي تصلهم من الخارج[١].

الثورات السورية

دخلت سورية في تاريخ جديد في ظل الوجود الفرنسي، فقامت الثورات الواحدة تلو الأخرى، رافضة هذا الوجود ومناديةً بالاستقلال، والواضح أن تقطيع أوصال سورية، بالإضافة إلى الأضرار التي أوقعها الانتداب الفرنسي بالسكان منذ أن قضى على الحكومة الفيصلية؛ لم يلبث أن جعل هذا البلد ميداناً للثورات والاضطرابات المتصلة، نذكر منها:

ثورة الشيخ صالح العلي: نشبت هذه الثورة في جبل العلويين واستمرت من أيار ١٩١٥م إلى تموز ١٩٢١م. حاول الثوار السيطرة على المنطقة الساحلية لقطع الإمدادات البحرية الفرنسية، فاشتبكوا مع القوات الفرنسية في معارك عديدة ومتفرقة ذهب ضحيتها الكثير من الجنود الفرنسيين والثوار معاً، لعل أكبرها ما جرى من اشتباك في وادي ورور في حزيران ١٩١٩م، اشتركت فيه قوة فرنسية تزيد على ألفي مقاتل، وانتهت بسقوط مئات القتلى من الجيش الفرنسي ومن الثوار، ولعل أفضل إنجاز حققته الثورة هو استيلاء الثوار على قواعد مهمة، مثل قلعة القدموس وقلعة المرقب[٢].

أزعجت هذه الثورة الفرنسيين لدرجة كبيرة، حتى أنهم حاولوا دون جدوى أن يستحثُّوا البريطانيين على مساعدتهم في إخمادها، وجاء سقوط دمشق في أيدي الفرنسيين إثر معركة ميسلون ليضعف موقف الثوار، ما أتاح لفرنسا إرسال ثلاث حملات عسكرية كبيرة قضت على الثورة واحتلت قاعدتها، قرية الشيخ بدر، في ٧ تموز ١٩٢١م، واستسلم الشيخ صالح العلي في تشرين الأول وسُجن في إحدى القلاع الصليبية، جزيرة أرواد، مقابل الساحل السوري قرب طرطوس[٣].

الثورة في الشمال: قاد ثورة الشمال، في البداية، أنصار تركيا في عام ١٩١٩م، وعندما تمَّ الصلح بين تركيا وفرنسا انسحب قادتها، فتولى يوسف السعدون القيادة ثم إبراهيم هنانو من بعده، وشكَّلت الثورة سرايا راحت تهاجم مراكز الانتداب، وما جرى من دخول القوات الفرنسية إلى حلب في ٢٣ تموز ١٩٢٠م، أثَّر سلباً على

(١) سعيد: جـ٣ ص٢٤٧.　　(٢) الخوند: جـ١٠ ص٧٠، ٧١.

(٣) Gontaut, Biron, R de: **Comment la Fvance S'est Installée en Syrie 1918 - 1919**. P228.

وضع الثورة، واضطر إبراهيم هنانو إلى الذهاب إلى تركيا في أواخر آب لطلب المساعدة، ثم استأنف الثورة واصطدم مع القوات الفرنسية في أكثر من معركة وضيَّق عليهم، فحاولوا استقطابه وعرضوا عليه رئاسة حكومة حلب، فرفض وطالب بإلحاق دويلة حلب بدويلة سورية (دمشق) وضمِّها إليها، ويبدو أن الدعم الخارجي للثورة قد توقف، ما دفع قادتها إلى التفرُّق، فتوجَّه إبراهيم هنانو إلى شرق الأردن، ونجيب عويد إلى تركيا، وتوارى آخرون عن الأنظار، وذلك في ١٢ تموز ١٩٢٢م، ثم استؤنفت الثورة إثر انطلاق الثورة في دمشق[١].

ثورة دير الزور: نهض وطنيو دير الزور لمقاومة الاحتلال الفرنسي وتركَّزت هجماتهم ضد تل أبيض التي حوَّلها الفرنسيون إلى قاعدة لقواتهم، فردَّت القيادة الفرنسية بإرسال حملات متتابعة انطلاقاً من حلب لإخضاع المنطقة الشرقية، كان أكبرها في ٨ أيلول ١٩٢١م، واضطر شيوخ العشائر إلى الاستسلام باستثناء بني خابور وبني بكر، ثم استؤنفت الثورة مع نشوب ثورة دمشق ولم تتوقف إلا عند الإعلان عن انتخاب المجلس التأسيسي الأول عام ١٩٢٨م[٢].

ثورة حماة: كانت حماة مركزاً لدعم الثورة في الشمال وفي الساحل، فهاجمها الفرنسيون، فانتفض الحمويون، بقيادة فوزي القاوقجي وسعيد الترمانيني، لمقاومتهم، ونسَّقوا مع ثورة جبل الدروز وثورة الساحل، وجرت معارك طاحنة بين القوات الفرنسية والثوار، ولم يتمكَّن الفرنسيون من السيطرة على المدينة إلا بشِقِّ النفس وبعد حشد قوة من ألفي جندي وقصف المدينة بالمدفعية في ٧ تشرين الأول ١٩٢٥م[٣].

ثورة جبل الدروز (جبل العرب): قاد هذه الثورة سلطان الأطرش، أما الذي أثارها فهو قرار السلطة المنتدبة بمنح الجبل نوعاً من الحكم الذاتي في سياق سياسة التجزئة التي نفَّذتها هذه السلطة في سورية، وعُيِّن، بموجب هذا القرار، سليم الأطرش حاكماً على الجبل، يعاونه مستشار فرنسي هو ترانكا، وعلى الرغم من ذلك، فقد ظلَّ الجبل مضطرباً تتفاعل فيه عوامل الثورة حتى جاءت شرارة الانطلاق باعتقال أدهم خنجر، وهو أحد المتهمين بمحاولة قتل الجنرال غورو، والقبض عليه في منزل سلطان الأطرش أثناء غيابه عن المنزل، فاندلعت الثورة، وحدثت سلسلة من المعارك أهمها: معركة الكفر في ٢١ تموز ١٩٢٥م، ومعركة المزرعة في ٢ آب، ومعركة المسيفرة (حملة غاملان) في ١٧ تشرين الأول، أسفرت عن قتل العديد من

(١) سعيد: جـ٣ ص٢٤٧، ٢٤٨. Gontaut: p228.　　(٢) المرجع نفسه: ص٢٥٠.

(٣) الحوراني، أكرم: **مذكرات** جـ١ ص٦٩، ٧٠.

الجنود الفرنسيين والأهالي وتدمير هائل في الممتلكات والمباني، وبخاصة في دمشق، نتيجة الضرب بالقنابل، ورأت فرنسا أن تمتص النقمة، فاستبدلت مندوبها السامي سراي، بآخر هو هنري دي جوفنيل، الذي حاول أن يدخل في مفاوضات مع سلطان الأطرش وغيره من زعماء الثورة، الذين تمسكوا بمطالبهم، وأهمها: إعادة توحيد سورية وانسحاب القوات الفرنسية، لكن المفاوضات لم تسفر عن نتيجة بفعل رفض المفوض السامي مطالب الوطنيين وتمسُّك هؤلاء بها، ما دفع المفوض السامي إلى إرسال حملة أندريا العسكرية، دخلت السويداء في ٢٢ نيسان ١٩٢٦م، وشهبا في ٥ أيار، وصلخد في أول حزيران، واللجاة في ٣ آب، وقد نسَّقت مع القوات البريطانية في شرق الأردن، وبذلك تمكَّنت القوات الفرنسية من تصفية قواعد الثورة في جبل الدروز والمنطقة الجنوبية[١].

ثورة دمشق والغوطة: اندلعت الثورة في دمشق في تشرين الأول ١٩٢٥ بزعامة حسن الخراط[٢]، فوجَّهت السلطة الفرنسية، في ١٤ تشرين الأول، حملة عسكرية تضم ١٣٠٠ جندي، فتصدّى لها الثوار في منطقة زور المليحة عند جسر الغيضة وانتصروا عليها، لكن تدخُّل الطائرات أرغمهم على الإنسحاب.

وعقد زعماء الثورة، الذين كان من بينهم يحيى حياتي وعبد الرحمن شهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر وفوزي ونسيب بكري وجميل مردم، اجتماعاً في حرّان العواميد، تقرر فيه نقل الثورة إلى دمشق والقيام بهجوم كبير عليها عبر ثلاثة محاور، وكانت مجموعة حسن الخراط أبرز المجموعات الثلاث، وقد تمكَّنت من السيطرة على شوارعها وأحيائها، وعلى مواقع ومقرَّات الفرنسيين وأعوانهم، وكاد أفرادها يقتحمون قصر العظم والقبض على سراي الذي كان موجوداً فيه، فأُصيب بالهلع وغادر المدينة، وأمر قواته بقصفها بالمدافع، فدمَّرت أحياء ومواقع أثرية بكاملها[٣].

وبفعل تدخل قناصل الدول الأجنبية لإيقاف القصف، عزلت السلطات في باريس سراي واستبدلته بهنري دي جوفنيل في نهاية ١٩٢٥، وأعاد الثوار في هذا الوقت تنظيم صفوفهم واتخذوا من قرى الغوطة قواعد لهم، كما أعادت القوات الفرنسية تنظيم صفوفها وعزَّزت حاميات المدينة، وأقامت الحواجز المتحركة، ونقاط المراقبة، وأعلنت الأحكام العرفية اعتباراً من ٥ تشرين الأول، وكانت معركة يلدا (معركة السبت) في ٥ كانون الأول أبرز معارك الغوطة، حيث صدَّ الثوار قوة فرنسية مؤلَّفة من أكثر من ألفي جندي وطاردوا أفرادها، واستمرت العمليات العسكرية

(١) سعيد: جـ١ ص٢٤٥، ٢٤٦. (٢) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٧٥.
(٣) المرجع نفسه: ص٣١٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٤ ـ ٣٣٩.

ولكن في ظروف غير متكافئة، وسقط عدد من قادة الثورة، أبرزهم حسن الخرّاط، وضرب الفرنسيون منطقة الميدان في ١٦ أيار ١٩٢٦م، وأرغموا الثوار على الاستسلام وإلقاء السلاح في نهاية ١٩٢٦م. ويبدو أن السلطة الفرنسية قد أُنهكت، على الرغم من إخمادها الثورات المختلفة، وبفعل الضغط الخارجي، مالت إلى السياسة، والأخذ بوجهة النظر الوطنية[١].

الأوضاع السياسية في عهد الانتداب حتى اتفاقية عام ١٩٣٦م

أسند هنري دي جوفنيل رئاسة الدولة السورية إلى الأمير أحمد نامي، الملقب بالداماد في أيار ١٩٢٦م، وشكَّل هذا حكومة برئاسته وعضوية كل من: حسني البرازي وشاكر الشعباني وفارس الخوري ولطفي الحفار وواثق المؤيد ويوسف الحكيم، واتفقت هذه الحكومة مع المفوض السامي على ورقة عمل تتضمن:

ـ دعوة جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور للبلاد على أساس السيادة والقومية.
ـ إنشاء حكومة دستورية مسؤولة وحدها عن سياسة البلاد وإدارتها.
ـ عقد معاهدة بين فرنسا وسورية لمدة ثلاثين سنة تحلُّ محلَّ الانتداب.
ـ تشكيل جيش وطني.
ـ إعلان عفو عام من دون استثناء.
ـ إدخال سورية في عصبة الأمم[٢].

وأجرت هذه الحكومة مفاوضات ناجحة مع المسؤولين في لواء الاسكندرون، وافق خلالها الممثلون الشرعيون للواء على ضمِّه إلى سورية.

والواقع أن الحكومة الفرنسية مالت، في أعقاب الثورات السورية، إلى إعادة صياغة العلاقة بينها وبين سورية بحيث تقوم على معاهدة بين البلدين مشابهة للمعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٢٦م، لكنها رأت البنود التي اتفق عليها دي جوفنيل مع السوريين مجحفة بحق المصالح الفرنسية، فطلبت منه تعديلها، فرفض وآثر الاستقالة، فعيَّنت هنري بونسو مندوباً فرنسياً سامياً في سورية ولبنان بدلاً منه.

أمل السوريون أن يصحب تغيير المندوب السامي تبدلاً في سياسة فرنسا، على أساس الاستجابة لمطالب الوطنيين المعبَّر عنها، غير أنها انقلبت على اتفاق دي جوفنيل ـ الداماد، وكلَّفت الشيخ تاج الدين الحسني، المغربي الأصل، تشكيل الوزارة السورية، وعقد الوطنيون، هاشم الأتاسي، وإبراهيم هنانو وغيرهما مؤتمراً في بيروت نظموا فيه صفوفهم وشكَّلوا حزب الكتلة الوطنية، في حين بقي آخرون

(١)(٢) سعيد: جـ٣ ص٣٤٨ ـ ٣٥٠. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٨٠ ـ ٨٢.

إلى جانب حزب الشعب برئاسة عبد الرحمن شهبندر[1].

وأجرت حكومة الشيخ تاج انتخابات الجمعية التأسيسية في ٢٤ نيسان ١٩٢٨م وقد نجح فيها الوطنيون الذين سيطروا على الجمعية، وانتخبت هاشم الأتاسي رئيساً لها[2]، وشكَّلت في ٩ أيار لجنة لوضع الدستور برئاسة إبراهيم هنانو، فوضعت مشروعاً، بالاتفاق مع سلطة الانتداب، تضمَّن ميثاق الحركة الوطنية الذي تألَّف من ١٥ مادة، ونص على إنشاء جمهورية سورية برلمانية، تنتخب الجمعية التأسيسية أول رؤسائها وتكون لها وزارة تضطلع بالمهام التنفيذية، وهيئة تشريعية من مجلس واحد، وحُدِّد يوم ٧ آب لعرض الميثاق الوطني على الجمعية التأسيسية لمناقشته وإقراره، غير أن سلطة الانتداب سرعان ما بدَّلت رأيها واعترضت على المواد: ٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ١١٠ و١١٢، بحجة أنها تتعارض مع مسؤوليات فرنسا الدولية في ضرورة تنفيذ الانتداب، وأصدر بونسو بياناً طلب فيه حذفها من صلب الدستور قبل مناقشته، فرفضت الجمعية بالإجماع تقريباً هذا الطلب، عندئذٍ أصدر قراراً بتأجيل انعقادها لمدة ثلاثة أشهر، ثم تأجَّلت مرَّة أخرى إلى أجل غير مسمى[3].

وفاجأ بونسو البلاد، في ٢٢ أيار ١٩٣٠م، بإعلان دستور جديد هو مشروع الدستور القديم مع إضافة المادة ١١٦ إليه التي ألغت مفعول المواد الست والتي بقيت على حالها في الدستور الجديد، فردَّ النواب هذه المادة وعادت الأمور إلى التفاقم[4].

وأقال بونسو، في تشرين الثاني ١٩٣١م، حكومة الشيخ تاج، وأقام حكومة انتقالية برئاسة مندوبه في سورية، سالومياك، لتشرف على الانتخابات وتنفيذ الدستور. جرت الانتخابات في مواعيدها وظهرت نتائجها في ٩ نيسان ١٩٣٢م، وأسفرت عن مفاجآت، مثل فشل ممثلي الكتلة الوطنية في حلب، ونجاح المرشحين المستقلين، ومن بينهم محمد علي العابد الذي التفَّ حوله نواب الكتلة بزعامة جميل مردم ليمنعوا وصول صبحي بركات أو حقي العظم إلى مقام رئاسة الجمهورية، ووقع الاختيار على العابد ليكون رئيساً للجمهورية على أن يُشكِّل العظم الحكومة[5].

ودفعت التطورات الدولية، فرنسا إلى ضرورة تصفية مشكلاتها في سورية

(١) الحكيم: حسن: **صفحة من حياة الشهبندر** ص١٣٧.

(٢) Lenczowsky: **The Middle East in World Affairs** p: 235.

(٣) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٨٣.

(٤) الأرمنازي، نجيب: **محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء** ص٦٢، ٦٣.
Longrigg: pp 184, 185.

(٥) **مذكرات خالد العظم**: جـ١ ص١٧٣.

ولبنان[1]، كما دفعت بريطانيا إلى عقد اتفاقية مع العراق في عام ١٩٣٠م، تضمَّنت اعترافاً من جانبها باستقلاله ووعد بدخوله عصبة الأمم؛ فدخلت في مفاوضات مع السوريين الممثَّلين بالكتلة الوطنية برئاسة هاشم الأتاسي، انتهت في ٩ أيلول ١٩٣٦م بتوقيع المعاهدة الفرنسية ـ السورية في وزارة الخارجية في باريس[2].

مضمون اتفاقية عام ١٩٣٦

عاد الوفد السوري المفاوض من باريس ونشر نصَّ الاتفاقية مع بروتوكول واتِّفاق عسكري ملحق بها، وهي موقعة من ڤيينودي مارتيل، وكيل وزارة الخارجية الفرنسية، وهاشم الأتاسي وفارس الخوري وجميل مردم وسعد الله الجابري ومصطفى الشهابي وأدمون الحمصي، عن الجانب السوري.

تضمَّنت الاتفاقية تسع مواد تتمحور حول:

- مختلف أوجه التعاون بين دولتين حليفتين.
- إسقاط المسؤوليات المترتبة على الحكومة الفرنسية، وانتقالها إلى الحكومة السورية فور وضع الاتفاقية موضع التنفيذ.
- تهيئة الظروف الملائمة لدخول سورية إلى عصبة الأمم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من إبرام الاتفاقية.
- يقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين، توثيقاً لصداقتهما وللصلات التي تجمع بينهما للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة.
- مدة المعاهدة عشرين سنة قابلة للتجديد.

وتتضمَّن الاتفاقية العسكرية منح فرنسا حق الإبقاء على قاعدتين جويتين، وتضع تحت تصرف الحكومة السورية بعثة عسكرية تقوم بتدريب الجيش السوري وتؤمِّن احتياجات القوى المسلحة السورية من الأسلحة، والعتاد والسفن والطائرات، ولوازم وتجهيزات من أحدث طراز، على أن تتعاون سورية في تقديم ما تحتاجه القوى الفرنسية داخل الأراضي السورية، مثل المحافظة على المطارات، تقديم المياه والمساعدات اللازمة في النقل والمواصلات، واعترفت فرنسا في المراسلات

(١) تمثَّلت التطورات الدولية ببروز ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية بقوة على المسرح السياسي في أوروبا، وخروج الأولى من مؤتمر خفض الأسلحة في تشرين الأول ١٩٣٣م، ومن عصبة الأمم، واعتداء الثانية على الحبشة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦.

(٢) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص١٦٨.

الملحقة بأن أراضي اللاذقية وجبل الدروز جزء من الدولة السورية، مع احتفاظ لواء الإسكندرون بوضعه الخاص[(١)].

ذيول اتفاقية عام ١٩٣٦م

حقَّقت هذه الاتفاقية بعض الأماني السورية، لذلك لقيت ترحيباً شعبياً، واجتمع المجلس النيابي في ٢١ كانون الأول ١٩٣٦م، وانتخب فارس الخوري رئيساً له وهاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية بعد استقالة محمد علي العابد، وتشكَّلت الحكومة برئاسة جميل مردم، وأُقرَّت المعاهدة في الجلسة الثانية في ٦ كانون الأول[(٢)].

ولدعم الحكومة، أخذ المفوض السامي ينقل اختصاصاته إليها، وأصدر قراراً بالعفو عن المبعدين السياسيين، وأخذت الحكومة السورية تجهد في سبيل أن يعمد الجانب الفرنسي إلى إقرار المعاهدة، على أن تفاؤل السوريين سرعان ما تبدَّد، فقد أخَّرت فرنسا التصديق عليها ثم أعلنت رفضها لها. فما الذي تغيَّر في الأفق السياسي حتى دفَع فرنسا للإقدام على هذه الخطوة؟

الواقع أنه برزت عقبات عدة حالت دون إقرارها من الجانب الفرنسي، لعل أهمها:

- سقوط حكومة ليون بلوم اليسارية الشعبية، وتولّي أحزاب اليمين والوسط الحكومة.
- احتمال العثور على النفط في منطقة الجزيرة بسورية وحرمان الفرنسيين، في حال خروجهم منها، فرصة استثمار تلك الثروة.
- أهمية المشرق العربي السياسية والعسكرية الواقع على طريق المواصلات المؤدية إلى الشرق الأقصى.
- احتمال تعرُّض المصالح الفرنسية في المنطقة للأضرار إذا ما منحت فرنسا سورية ولبنان الاستقلال.
- الرغبة في تسهيل تدفق رؤوس الأموال الفرنسية إلى سورية ولبنان، ولا يتم ذلك إلا عبر تشديد فرنسا قبضتها على هذين البلدين، وليس الانسحاب منهما.
- تزايد تهديد ألمانيا العسكري لفرنسا، خلال عامي ١٩٣٥ ـ ١٩٣٨م، فيساعدها وجودها في الشرق على استخدام طاقاته البشرية.
- تجدُّد الاضطرابات السياسية في سورية إثر إبرام الاتفاقية، بفعل تركيز الوطنيين

---

(١) الأرمنازي: ملحق رقم ٣ ص٢٠٠ ـ ٢١٨. الشلق، زهير: **من أوراق الانتداب** ص١٣١ ـ ١٣٣.
Hourani, Albert, H: **Syria and Lebanon, A political Essay** App: A, pp314 - 340.
مذكرات أكرم الحوراني: جـ١ ص١٦٩ ـ ١٨٢.

(٢) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص١٨٢، ١٨٣.

على الوحدة السورية وإثارة قضية لواء الاسكندرون[(١)].

- اعتراض تركيا على البند المتعلق بمصير لواء الاسكندرون الوارد في المعاهدة؛ لأنها تعدُّه ضمن مجالها الحيوي.

قضية لواء الاسكندرون[(٢)]

لم تكتف فرنسا برفض اتفاقية ١٩٣٦م، بل أقدمت على اقتطاع لواء الاسكندرون من الأراضي السورية وتنازلت عنه لتركيا، والواقع أن مشكلة الحدود العربية ـ التركية كانت مثار نزاع وتفاوض لسنوات عديدة بين فرنسا وبريطانيا من جهة والحكومة التركية من جهة أخرى، وكانت تركيا تطمع في ولايتي الموصل وحلب ولواء الاسكندرون، وتسعى بكل الوسائل لضمِّها إلى أراضيها على الرغم من وجود أغلبية ساحقة من العرب بين سكانها.

وعقدت الحكومتان التركية والفرنسية اتفاقية في ١١ آذار ١٩٢١م نصَّت المادة الأولى منها على تعهُّد فرنسا بإقامة نظام إداري خاص للواء الاسكندرون وتقديم كل التسهيلات للسكان الأتراك لتنمية ثقافتهم واستعمال اللغة التركية على الصعيد الرسمي كاللغتين العربية والفرنسية، والجدير بالذكر أن الطرفين لم يلتزما بأحكامها، لذا أُبرمت اتفاقية ثانية حلَّت محلَّها في ٢٠ تشرين الأول من العام نفسه، وقَّعها فرانكلين ويوسف كمال، وزير خارجية تركيا، أكَّدت على الوضع الإداري الخاص للواء الإسكندرون، فجاءت منسجمة مع سياسة التجزئة الفرنسية[(٣)].

وعادت مشكلة الاسكندرون إلى الظهور عقب المفاوضات السورية ـ الفرنسية عام ١٩٣٦م، من واقع نقل تركيا المشكلة إلى عصبة الأمم في كانون الأول ١٩٣٦، بحجة أن استقلال سورية، الوارد في المعاهدة السورية ـ الفرنسية، سيؤثر على وضع اللواء الذي يتمتع بنظام خاص بموجب الاتفاقية التركية ـ الفرنسية لعام ١٩٢١م، فأوصى المجلس في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٧، بأن يُمنح اللواء حكماً ذاتياً في المسائل الداخلية، وأن تناط شؤونه الخارجية بسورية ويرتبط بها باتحاد مالي، وأن تُعدَّ اللغة التركية لغة رسمية في اللواء[(٤)]، ويُعدُّ ذلك خطوة أولى لعرقلة وحدة سورية وانتزاع اللواء منها.

وبفعل نمو قوة ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، ومحاولتهما البحث عن حلفاء لهما

---

(١) Lenczowsk: p238. Ziada, N.A: **Syria and Lebanon** p55.

(٢) يمكن العودة فيما يتعلق بمشكلة الإسكندرون إلى كتاب: **قضية الاسكندرونة، لمجيد خدوري** وكتاب من **أوراق الانتداب**، لزهير الشلق ص١٧٣ ـ ١٨٥.

(٣) المحافظة: ص١١٠، ١١١. (٤) المرجع نفسه: ص١١١.

في حوض البحر الأبيض المتوسط، رأت فرنسا أن التحالف مع تركيا أجدى من التحالف مع سورية، فأضحى من الواضح، في عام ١٩٣٨م، أن تركيا مستعدة لربط مصيرها بفرنسا إذا استطاعت أن تحلَّ مسألة لواء الاسكندرون بالشكل الذي يرضيها، وهذا ما حصل في ٣ تموز؛ فقد عقدت تركيا وفرنسا اتفاقية صداقة وتحالف في أنطاكية، قضت بأن تحتل القوات التركية والفرنسية لواء الاسكندرون احتلالاً مشتركاً، وفي ٥ تموز دخلت الجيوش التركية اللواء[١].

وسرعان ما أُجريت الانتخابات للمجلس التمثيلي في اللواء تحت إشراف تركي - فرنسي، أسفرت عن فوز ٢٢ نائباً تركياً و١٨ نائباً عربياً، وكان التدخل واضحاً لإنجاح المشروع التركي وانتخاب أغلبية تركية تضمن تطلعات تركيا. اجتمع المجلس المنتخب في ٢ أيلول وانتخب رئيساً له ثم رئيساً للدولة الجديدة التي أطلق عليها اسم جمهورية هاتاي، وفي ٥ أيلول قرَّرت الحكومة المؤلفة من الأتراك نقل العاصمة من الاسكندرون، ذات الأغلبية العربية، إلى أنطاكية، ذات الأكثرية التركية، واتخذت الدولة الجديدة علماً خاصاً هو العلم التركي نفسه مع إدخال نجمة حمراء داخل نجمة العلم التركي[٢].

بيد أن هذه الجمهورية المشتركة لم تُعمِّر طويلاً، ذلك أن تطورات الموقف الدولي، وتجمُّع سُحُب الحرب في سماء أوروبا، جعل الفرنسيين والأتراك يُبرمون اتفاقاً في باريس في ٢٣ حزيران ١٩٣٩م، لتبادل المساعدة، كما أُبرم بينهما اتفاق آخر في اليوم نفسه في أنقرة، تخلَّت فرنسا بموجبه عن لواء الاسكندرون لتركيا، وفي ٢٦ حزيران اجتمع مجلس نواب هاتاي وقرَّر ضم اللواء إلى تركيا[٣].

وعلى هذا الشكل اقتُطع لواء الاسكندرون من الجسم السوري وأُعطي لتركيا.

في الطريق إلى الاستقلال

لم تؤدِّ الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥م، في البداية، إلى تغيير وضع سورية بوصفها من البلدان المشمولة بنظام الانتداب، غير أنه عندما انهارت فرنسا في حزيران ١٩٤٠م وتولَّت حكومة ڤيشي الحكم، كادت سورية تقع تحت السيطرة الألمانية - الإيطالية؛ لأن المندوب السامي الفرنسي في سورية ولبنان، الجنرال دانتز، الذي تولَّى منصبه في كانون الأول ١٩٤٠م؛ أعلن ولاءه لحكومة ڤيشي، وهو أمر أقلق الحلفاء، لا سيما الجنرال ديغول رئيس حكومة فرنسا الحرة، وجعله يُصَمِّم

(١) مذكرات خالد العظم: جـ١ ص١٩٧، ١٩٨. (٢) أنيس وحراز: ص٥٣٠.
(٣) العظم: جـ١ ص١٩٨. أنيس وحراز: ص٥٣١. محافظة: ص١١٢، ١١٣.

على انتزاع سورية من حكومة ڤيشي وإنهاء الوجود الألماني - الإيطالي المشترك فيها، ومن ثَمَّ عبرت قوات بريطانيا الحدود الشمالية في ٨ حزيران ١٩٤١م تصحبها قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كاترو وقامت باحتلال سورية احتلالاً مشتركاً بعد قتال امتد إلى ١٤ تموز[١].

وأصدر الجنرال كاترو يوم الغزو، بوصفه ممثلاً لفرنسا الحرة في الشرق، بياناً تضمَّن الاعتراف باستقلال سورية، وهو البيان الذي قامت طائرات الحلفاء بإلقائه من الجو[٢]. وعيَّن الشيخ تاج الحسني رئيساً للجمهورية، بعد أن أوعز إلى خالد العظم بالاستقالة، وعلى الرغم من قيام حكومة موالية لفرنسا الحرة، إلا أن السلطات الفرنسية تلكَّأت في نقل اختصاصاتها إليها، ولم تبدُ منها رغبة في إعادة الحياة الدستورية، ويبدو أن لذلك علاقة بضعف مركز فرنسا الحرة ورغبتها في تجنُّب إبرام أي اتفاق من شأنه المساس بالحقوق الفرنسية في الشرق[٣]، ما أدى إلى ازدياد السخط الرسمي والشعبي وإذكاء الروح الوطنية، فاضطرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني[٤] إلى الموافقة، في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٣م، على إجراء انتخابات نيابية حرة، جرت في تموز ونتج عنها قيام حكم وطني مستقل[٥].

وانتخب المجلس النيابي الجديد فارس الخوري رئيساً له، وشكري القوتلي رئيساً للجمهورية في ١٧ آب، وشكَّل سعد الله الجابري الحكومة[٦]، فانتهى بذلك دور فرنسا السياسي في سورية.

وسعت فرنسا إلى فرض اتفاقية على سورية تربطها بالنفوذ الفرنسي، لكن الشعب رفضها، فأطلقت القوات الفرنسية عندئذٍ مدافعها على المدن الرئيسة، وقصفتها بقنابل الطائرات، وتعرَّض المجلس النيابي في دمشق للقصف[٧].

واضطرت فرنسا تحت الضغط الداخلي والضغط البريطاني إلى فتح باب المفاوضات مع الحكومة السورية، وقد مثَّلها الجنرال كاترو، وتمَّ الاتفاق في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣م على نقل صلاحيات فرنسا التي تمارسها باسم الانتداب، إلى

(١) Longrigg: pp 298 - 317. Lenczowsky pp 241, 242.
(٢) الشلق: ص٢٢٨. (٣) أنيس وحراز: ص٥٣٢، ٥٣٣.
(٤) لجنة التحرير الوطني: هي الحكومة الجديدة التي انبثقت عن الاتفاقيات التي تمَّت نتيجة الاجتماعات الطويلة بين الجنرال ديغول والجنرال كاترو، والتي أصبح الأخير بموجبها بمثابة القائد العسكري الأعلى للقوات الفرنسية. الشلق ص٢٨٤.
(٥) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٢٧٤ - ٢٧٧. العشي، محمد سهيل: **فجر الاستقلال في سوريا** ص٢٤.
(٦) الشلق: ص٢٨٤ - ٢٨٥. (٧) العشي: ص٢٤، ٢٦.

الحكومة السورية، بما فيها المصالح المشتركة والجمارك، على أن يبدأ التنفيذ في الأول من كانون الثاني ١٩٤٤م[١].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قرَّرت فرنسا وبريطانيا اللتان كانت لهما قوات مشتركة في سورية، عرض قضية هذا البلد على هيئة الأمم المتحدة، فدافع السوريون عن موقفهم الوطني، وطالبوا بجلاء القوات الأجنبية عن أراضيهم، ووافق أكثر أعضاء مجلس الأمن على طلب الإجلاء، إنما ربطوه بإجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية، ولجأ الاتحاد السوڤياتي إلى استعمال حق النقض (الڤيتو) على هذا القرار الذي لم يُلبِّ رغبات السوريين واللبنانيين في تعيين تاريخ الجلاء، ولم تقبل سورية ولبنان الدخول في مفاوضات مع بريطانيا وفرنسا[٢].

ومهما يكن من أمر، فقد عدَّت كلٌّ من بريطانيا وفرنسا نفسها ملتزمة بما قرَّرته أكثرية أعضاء المجلس، فأجلت قواتها عن سورية في ١٦ نيسان ١٩٤٦م، واستهل الرئيس شكري القوتلي خطاب الاستقلال في اليوم التالي بقوله: «هذا يوم تشرق فيه شمس الحرية ساطعة على وطنكم، فلا يخفق فيه إلا علمكم، ولا تعلو فيه إلا رايتكم، هذا يوم الحق تُدوِّي فيه كلمته، وهذا يوم الاستقلال تتجلَّى عزَّته، يوم يرى الباطل فيه كيف تزول دولته، وكيف تضمحل جولته، هذا يوم النصر العظيم والفتح المبين»[٣].

والجدير بالذكر أن سورية شاركت في إعداد وتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار ١٩٤٥م بوصفها دولة مستقلة.

سورية بين عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٤٩م

الأوضاع الداخلية

الأحزاب السياسية: قامت الجمهورية السورية على أساس نظام برلماني ديمقراطي مستمدٍّ من دستور عام ١٩٣٠م المستند على النظام الديمقراطي الغربي، وأثبتت السنوات الأربع الأولى من عهد الاستقلال فشل تطبيق هذا النظام في دولة سياسية متخلِّفة نسبياً عن الأنظمة الغربية.

---

(١) سيتون، وليامز: **بريطانيا والدول العربية**، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، ص١١٣. الأرمنازي: ص١٤٧، ١٤٨. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) انظر نص قرار مجلس الأمن الدول عند الشلق: ص٣٤٢. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٤٩٢ ـ ٤٩٨.

(٣) المرجعان نفساهما: ص٣٤٢. جـ١ ص٥٠٠ ـ ٥٠١، العائدي، عبد الكريم: **جيل الأحلام المجهضة** ص٩٦. توثيق وتحرير: خليل صويلح، دمشق، دار رفوف للنشر ط١، ٢٠١٢م.

لقد تولَّى الحكم نخبة من الأسر المالكة للأراضي وكبار التجار أُلقيت على عاتقها مهمة بناء دولة عصرية ذات مؤسسات ديمقراطية، وإقامة مجتمع موحَّد في إطار القانون، لكنها فشلت سياسياً واقتصادياً، كما لم تتمكَّن من المحافظة على موقعها وامتيازاتها، وأضاعت هيبتها تدريجاً قبل أن تسقط أمام قوى جديدة صاعدة[١] تمثَّلت بالأحزاب.

الواقع أن الأحزاب التي نشأت في سورية لم تكن وسيلة إلى جمع أصحاب العقيدة الواحدة، أو حتى العقائد المتقاربة، من أجل العمل على تنفيذ مبادىء سياسية واقتصادية معينة، ولئن شذَّ حزب البعث الاشتراكي، في بداية عهده، عن التشبه ببقية الأحزاب، إلا أنه لم يكن يحوي من أصحاب العقيدة الصحيحة سوى نفر قليل، أما الآخرون، فقد التصقوا به وانتسبوا إليه عن طمع وطموح. وإذا درسنا تاريخ هذه الأحزاب وأسباب تأليفها، وجدنا أنها كانت مجرَّد تجمُّعات حول شخص أو بضعة أشخاص، كنواة تبدأ بالتضخم، ثم تنتهي في غالب الأحيان إلى الزوال[٢].

كانت الأحزاب من الناحية السياسية جزءاً لا يتجزأ من الحياة الديمقراطية، فتألَّف حزب الشعب وكان قطباه رشدي الكيخيا وناظم القدسي، واستطاعا أن يضمَّا النواب الشباب الطامحين إلى الظهور والوصول إلى المراكز الوزارية، مثل عدنان الأتاسي، وفيضي الأتاسي، وهاني السباعي وغيرهم، كانت قاعدة الحزب في مدينة حلب، ثم فتح فروعاً له في سائر المدن، وكانت مساعيه في النقد والإصلاح تتم تحت قبَّة المجلس التشريعي، ومن برنامجه مقاومة الدعوة الاشتراكية، والشيوعية، واكتسب نفوذاً كبيراً في شمالي سورية، وبقي هذا الحزب بعيداً عن التعاون مع القوات المسلحة أو التدخل في أمورها، إلا في انقلاب سامي الحناوي، وهو يتطلَّع إلى الوحدة مع العراق.

وتألَّف الحزب الوطني من فلول الكتلة الوطنية برئاسة نبيه العظمة، وانضم إليه لطفي الحفار، وصبري العسلي، وميخائيل إليان، وعبد الرحمن كيالي، ونجيب البرازي وغيرهم، وقد شكَّل قاعدة الدعم لرئيس البلاد.

وتشكَّل الحزب الاشتراكي بقيادة أكرم الحوراني الذي نشأ في حماة، كان يجنح في سلوكه نحو العداء للطبقة الغنية والأسر المعروفة في حماة، ومن بين مبادئه القضاء على الإقطاع ونصرة الفلاح، ولا يخلو من مواقف عدائية للقائمين على السلطة واتهامهم بالرجعية والتخلف، وكان الحوراني من أقوى الدافعين بشباب حزبه

---

(١) بشور، أمل ميخائيل: **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر** ص١٠٦ ـ ١٠٧.

(٢) مذكرات خالد العظم: جـ٣ ص٣٢.

للانخراط في القوات المسلَّحة عبر الكلية العسكرية، وبفعل تقاطع توجهه السياسي والاجتماعي مع تقاطع توجُّه بعض ضباط الجيش السوري؛ كانت صلاته بهم متينة جداً، وتمكَّن بمساعدتهم من السيطرة على مدرسة حمص العسكرية، وبذلك اعتمد الحوراني في دعم حزبه على ثلاثة عوامل هي: ضباط الجيش، والطلاب، والفلاحين[1].

وكان حزب البعث العربي الاشتراكي حزبين في الأصل: الأول يدعى حزب البعث العربي والثاني يُدعى الحزب الاشتراكي. أسس حزب البعث شباب مثقَّفون في دمشق، وانحصرت جهودهم في ميادين الطلاب، واستطاع كل من صلاح البيطار وميشال عفلق استقطاب الطلاب عبر التدريس، ومن أهم مبادي حزب البعث: الوحدة والحرية والاشتراكية، وهي مستقاة بمجملها من مبادىء الثورة الفرنسية: حرية، مساواة، إخاء، بفعل تأثُّر ميشال عفلق بالدراسة في فرنسا. لقد تأخر هذا الحزب في الانخراط في السياسة؛ لأنه كان متفرِّغاً لبناء قواعده، لكنه واكب الأحداث بهدوء وتعرَّض الحزب لحملات عنيفة من الناس بعامة ومن علماء الدين بخاصة، الذين اتهموا أعضاءه بالزندقة ومحاربة الدين، وذلك بفعل تفشّي النظريات الفلسفية في مبادئه[2].

وأسس فيصل العسلي الحزب التعاوني الاشتراكي، وجعل تنظيماته على نمط الأحزاب الفاشستية أو الهتلرية، ارتقى بسرعة وهبط بسرعة، وكان يُجري للمنتسبين الجدد حفلة قسم في إحدى مغاور جبل قاسيون، ومن بين مبادىء الحزب: الإيمان بالزعيم، وهو مبدأ الحزب النازي، والزعيم لا يخُطىء، لذلك يجب أن ينصهر أعضاء الحزب بالزعيم، يأتمرون بأمره من دون تردد ولا نقاش[3].

وكان الحزب القومي السوري الاجتماعي فاعلاً على ساحة الأحداث بقيادة زعيمه انطون سعادة، وكان العنصر النسائي واضحاً في صفوفه. تمتع الحزب بالإعداد الجيد والتنظيم الدقيق، ويضمُّ جناحاً عسكرياً للقيام بدوره في الظرف المناسب، ومقرُّ الحزب لبنان، وانتشر في المحيط العربي.

ولم يتغير الحزب الشيوعي بقيادة خالد بكداش في أسلوبه منذ نشأته في أواسط العشرينات من القرن العشرين، ويرتبط بالحزب الشيوعي العالمي.

وبرزت إلى جانب الأحزاب بعض الفئات الاجتماعية، وقد سعت لحماية مصالحها، مثل كتلة العشائر والعلماء.

(1) مذكرات خالد العظم: جـ٣ ص٣٧، ٣٨.

(2) المصدر نفسه: ص٣٦. الجندي، سامي: **البعث** ص٣٧. بيروت دار النهار للنشر ١٩٦٩.

(3) **مذكرات خالد العظم**: جـ٣ ص٣٢، ٣٣.

السياسة الداخلية

كانت سورية بعد جلاء القوات الفرنسية بحاجة إلى تطوير شامل في مرافقها، وبخاصة المؤسسة العسكرية الحديثة العهد، والتي تمتَّع عناصرها بمعنويات عالية، وتدريب جيد، لكن هذه المؤسسة، افتقرت إلى السلاح الحديث، إذ إن تسليحها كان من مخلَّفات الانتداب الفرنسي والحرب العالمية الأولى، لذلك كان من أوليات القيادة العسكرية تجديد تسليح الجيش، وإعادة تدريبه، انطلاقاً من المعطيات الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وباشر الجيش منذ فجر الاستقلال بإرساء قواعده الإدارية واللوجستية، والمحافظة على قوته المكتسبة والارتقاء بها كمّاً ونوعاً، على المستوى اللائق الذي يضطلع بأعبائه للذود عن حياض الوطن[1].

لقد ورثت سورية عن الانتداب الفرنسي، النظام الجمهوري القائم على الديمقراطية البرلمانية وتعدد الأحزاب، وعلى هذا الأساس كانت السلطة موزَّعة بين الجهاز التنفيذي الممثَّل برئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، والجهاز التشريعي الممثَّل بالمجلس النيابي والجهاز القضائي المستقل، كما كانت الصحافة مستقلَّة وتتمتع بالحرّية الكاملة نسبياً.

تميزت السنوات، بين ١٩٤٦ و١٩٤٩م، بإخلال كبير على الصعد النيابية والإدارية والاقتصادية.

فقد شكَّل الرجال الذين ناضلوا من أجل الاستقلال، فريقاً لا تجربة له في فنَّ الحكم، وسادت المحسوبية، وأصاب الضعف جهاز الدولة بفعل افتقاره إلى الاختصاصيين والفنيين، وساد سوء استعمال السلطة جميع الدوائر الحكومية بفعل غياب الرقابة الإدارية الجيدة.

وشهدت البلاد أزمة اقتصادية حادَّة، أهم مظاهرها: ارتفاع تكاليف المعيشة ٥٠٠٪ عن مستواها قبل الحرب، ونفقات جديدة وكثيرة على الجيش، والتمثيل السياسي، والنظام التعليمي، والإدارة، في الوقت الذي فَقَدَ النظام النقدي قيمته بسبب بنائه على أساس الفرنك الفرنسي، الذي كان يفقد قيمته هو الآخر بشكل متسارع[2].

وبرزت إلى جانب هذه المشكلات نزعات طائفية، ففي منطقة العلويين ثار سليمان المرشد، وسيطر أتباعه على بعض القرى، فأرسلت الحكومة حملة عسكرية قبضت عليه، فحوكم وأُعدم، ونشبت فتنة في جبل الدروز بين العائلتين الكبيرتين الأطرش وأبو عسلي ما خلق فوضى، فهوجم موظَّفو الحكومة، ودُمِّرت مبانٍ حكومية.

(1) العشي: ص٧٨، ٧٩.

(2) يمكن العودة لأحداث هاتين السنتين إلى **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٤٧٧ ـ ٦١٨.

وشهدت سورية أزمات داخلية حادَّة، فبعد الانتهاء من احتفالات الجلاء استقالت حكومة سعد الله الجابري، وكُلِّف بتأليف حكومة جديدة صدرت مراسيمها في ٢٦ نيسان ١٩٤٦[١]. لم تُنجز هذه الحكومة إلا إصلاحات قليلة في ملاك الوزارات[٢] ما عرَّضها للنقد، وفقدت احترام الشعب، وارتفعت الأصوات تُندِّد بالحكم، فعَطَّلت الحكومة الصحف، واتبعت الأساليب نفسها التي اتبعتها سلطة الانتداب من قبل، واتُّهم رئيس الجمهورية، شكري القوتلي، بأنه يخطط لتجديد رئاسته، وكان على خلاف مع رئيس وزرائه، فرأى أن يُبعده عن الحكم حتى لا ينافسه على الرئاسة، واضطر الجابري إلى تقديم استقالته في ٢٣ كانون الأول، فعهد رئيس الجمهورية إلى جميل مردم بتشكيل الوزارة فجاءت من الكتلتين الرئيستين، الكتلة الوطنية وحزب الأحرار، وتمثَّلت المعارضة بخالد العظم وصبري العسلي وميخائيل إليان، فطالبوا بإجراء انتخابات مباشرة على أساس الاقتراع السرّي وإلغاء التمثيل الطائفي[٣].

جرت الانتخابات في تموز ١٩٤٧م، تدخلت فيها أجهزة السلطة، وكشفت عن الخلل في الحياة السياسية، والصراع بين القوى التقليدية وبين قوى «البرجوازية» الجديدة التي استطاعت أن تستثمر لصالحها الاستياء العام القائم، وعندما بدأت الانتخابات كانت الكتلة الوطنية قد تصدَّعت، فخاض خليفتها الحزب الوطني المعركة الانتخابية ضد حزب الأحرار الذي سيصبح فيما بعد حزب الشعب، وأبرز زعمائه رشدي الكيخيا وعلي بوظو وزكي الخطيب وحسن الحكيم، وأيَّد الإخوان المسلمون ترشيح معروف الدواليبي من حلب.

اتَّسمت المعركة بطابع العنف، وجاءت نتائجها، انقلاباً في المعادلة السياسية، حيث نالت المعارضة ٥٣ مقعداً والمستقلّون ٥٠ مقعداً والحزب الوطني ٢٤ مقعداً، وانتُخب فارس الخوري رئيساً للمجلس النيابي، وشكَّل جميل مردم الوزارة[٤]، وكانت هذه الانتخابات مؤشِّراً على بداية تراجع شعبية الوطنيين القدماء.

عمدت حكومة جميل مردم إلى العمل على تعديل دستوري يتيح لها إعادة انتخاب شكري القوتلي لمدة دستورية ثانية، فأُقرَّ التعديل بالإجماع، وأعيد انتخابه في جلسة

---

(١) مذكرات المجلس النيابي جلسة ٢٨، ٢٩ و٣٠ نيسان ص٥٤٠ ـ ٦١٠. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٢٧.
(٢) **مذكرات خالد العظم**: جـ١ ص٣١٧ ـ ٣٢٤.
(٣) المصدر نفسه: ص٣٢٨ ـ ٣٣١.
(٤) بابيل، نصوح: **صحافة وسياسة، سورية في القرن العشرين** ص٢٦٦ ـ ٢٨٦. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٦٦٠ ـ ٦٦٣.

١٨ نيسان ١٩٤٨م، ولكن هزيمة العرب في حرب فلسطين هيَّأ المناخ الملائم لسقوطه[١].

وتعرَّضت حكومة جميل مردم لنقد عنيف من الصحافة والأحزاب المعارضة على سياستها العسكرية في حرب فلسطين. إذ لم تستطع الدولة تأمين الأسلحة الكافية للجيش وبخاصة في إعداد الضباط، فتكبد خسائر فادحة، وفي ٢١ آب وبمناسبة بداية الولاية الجديدة لرئيس الجمهورية، قدَّمت الحكومة استقالتها، وشكَّل جميل مردم وزارة جديدة في ٢٣ آب[٢].

وعانت سورية في هذه المرحلة من أزمات سياسية واقتصادية حادَّة، وتعرَّضت الحكومة للنقد ما دفعها إلى التضييق على المعارضة، فعطَّلت الحريات العامة، وتعمَّق الخلاف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فعطَّلت الحكومة، في ١٨ تشرين الأول، جلسات المجلس النيابي، فاستقال ممثلو الحزب الوطني من الوزارة[٣].

وانفجر الوضع في المدن السورية في ٢٩ تشرين الأول بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لقرار تقسيم فلسطين، وعمَّت الاضطرابات البلاد وأطاحت بالحكومة، فقدَّم جميل مردم استقالته[٤]، ويبدو أن رجال الأمن عجزوا عن إعادة النظام، وظهرت بوادر تُهدِّد كيان البلاد، فاضطر رئيس الجمهورية إلى الاستعانة بالجيش، وأعلن الأحكام العرفية[٥].

وبرزت في غضون ذلك ظروف خارجية زادت الأمور تعقيداً، تمثَّلت بالتنافس السعودي ـ العراقي للسيطرة على سورية، فعارض رئيس الجمهورية إنشاء دولة الهلال الخصيب، أي اتحاد سورية والعراق، في حين ناصر حزب الشعب هذه الوحدة.

واستدعى رئيس الجمهورية، خالد العظم من فرنسا، وكلَّفه بتشكيل الوزارة وإخراج البلاد من أزماتها، وكان مثله معارضاً لفكرة دولة الهلال الخصيب ومؤيداً للنظام الجمهوري، فشكَّل في ١٦ كانون الأول وزارة من خمسة أعضاء من خارج

---

(١) بشور: ص١١٦، ١١٧.
(٢) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٧٩٣. بابيل: ص٣٧٨. العوف، بشير: **٣٠ آذار الانقلاب السوري، دوافعه ومراميه وكيف تمَّت أحداثه** ص١٤٦.
(٣) راجع فيما يتعلق بالهجمات الاستعمارية الاقتصادية على سوريا: **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٨١٢ ـ ٨١٧، وفيما يتعلق بالتضييق على المعارضة ص٨٠٨ ـ ٨١١.
(٤) **مذكرات المجلس النيابي** ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ص٧٠ ـ ٨٥، ٣٠١ ـ ٣١١.
(٥) العوف: ص١٠ ـ ١١.

المجلس النيابي، نالت ثقة المجلس التشريعي في ٢٥ كانون الأول[١].

كان خالد العظم أحد أقدر الرجال في الحياة العامة السورية، وأتاح له ماضيه وثراؤه، ونزعاته الطبيعية، فرصاً للسفر، ففاق أقرانه في نموه الفكري، فاحتقر السياسة الضيِّقة التي انغمس فيها معظم الزعماء السوريين، وقدم من باريس على وجه السرعة لينهي أزمة تركت سورية بلا حكومة أكثر من أسبوعين[٢].

كان على الرئيس شكري القوتلي أن يتعامل مع المجلس النيابي الذي يضم هذه الفئات، ولم يكن من السهل معالجة الأمور الحيوية معها من دون عناء، بفعل غلبة الأهواء الحزبية على بعضها، وتفضيل مصالحها الخاصة على المصلحة العامة، ويبقى رئيس الجمهورية المسؤول الأول والأخير عن معالجة الأمور في ظلِّ دستور البلاد، أما الذين قرَّبهم الرئيس القوتلي إليه، فكانوا من رفاقه في النضال، ومنهم: جميل مردم وفارس الخوري وسعد الله الجابري ونبيه العظمة وعادل العظمة ولطفي الحفار وفخري البارودي وسعيد الغزي وخالد العظم وصبري العسلي وآل الأطرش وغيرهم[٣].

السياسة الخارجية

العلاقة مع الأقطار العربية: كان لا بدَّ لسورية الناشئة بعد استقلالها من أن تتفاعل مع الأوضاع السياسية القائمة آنذاك على الصعيد العربي، وكانت معظم الدول العربية لا تزال ترزح تحت السيادة الأجنبية، ولعل من أوائل النشاطات العربية زيارة رئيس جمهورية لبنان بشارة الخوري لدمشق تعبيراً عن التواصل بين البلدين المستقلَّين حديثاً، وما لبث شكري القوتلي أن ردَّ الزيارة تأكيداً للأخوة الراسخة بين الشعبين.

ولم يكن التعامل سهلاً، مع الأقطار العربية التي ما تزال ترزح تحت الحكم الأجنبي، وتبقى جامعة الدول العربية خير ما تستظل به سورية لدعوة العرب جميعاً لتحمُّل أعباء قضية فلسطين[٤].

الواقع أنه لم يمضِ شهر واحد على إعلان سورية استقلالها حتى سعت إلى عقد مؤتمر قمة عربي في أنشاص بمصر لبحث قضية فلسطين، وفعلاً عُقد المؤتمر في ٢٨ ـ ٢٩ أيار ١٩٤٦ وحضره الملوك والرؤساء: فاروق من مصر، شكري القوتلي

---

(١) **مذكرات خالد العظم**: جـ١ ص٣٦٩ ـ ٣٧٠ .**مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٨٣٢ ـ ٨٣٤.
(٢) سيل، باتريك: **الصراع على سوريا** ص٥٦ ـ ٥٧.
(٣) العشي: ص٨٣.
(٤) المرجع نفسه: ص٨٨.

من سورية، بشارة الخوري من لبنان، عبد الله بن الحسين من الأردن، عبد الإله بن علي من العراق، سيف الإسلام عبد الله من اليمن، والأمير سعود بن عبد العزيز من المملكة العربية السعودية.

واتَّفق القادة العرب في مؤتمرهم على نصرة فلسطين تحت مظلَّة جامعة الدول العربية، وتكليفها بالتنسيق مع الأقطار العربية، الإعداد للتدخل المسلح. وقامت سورية بدور الريادة في الدعوة إلى صحوة عربية لإنقاذ فلسطين من براثن الصهيونية والتهويد.

العلاقة مع الأقطار الغربية: تفاعلت سورية بعد حصولها على الاستقلال مع الأوضاع السياسية على الساحة الدولية على الرغم من دقَّة وصعوبة ذلك، بفعل أن المنتصرين في الحرب العالمية الثانية شكَّلوا جبهة متناسقة ومنسجمة مع مصالحهم في الهيمنة على الشعوب المغلوبة والضعيفة، بالإضافة إلى تعاطفهم مع الصهيونية العالمية التي أمعنت في التغلغل في الدوائر البريطانية والأميركية وسخَّرتها لخدمة مصالحها.

ووجدت سورية نفسها تناضل في سبيل الحق العربي في جو مشحون بالعداء لكل شعاراتها العربية التي تُنادي بها، فبريطانيا أضحت عدوة لها في فلسطين بعد أن كانت بالأمس صديقة لها، وقد ساعدتها بالحصول على استقلالها ضد الفرنسيين، ورأت ضرورة التقرب من فرنسا، عدوتها بالأمس، والولايات المتحدة الأميركية طامعة في مدِّ نفوذها عبر العالم كله غير عابئة إلا بمكاسبها الاقتصادية، من دون أي اهتمام بمصالح الشعوب الضعيفة والمتخلفة.

وكان على سورية في هذا الجو المشحون أن تقف على قدميها بصلابة وثبات حتى تتمكَّن من نصرة البلاد العربية التي لا تزال ترزح تحت نير الاحتلال، للحصول على استقلالها، ومواجهة أطماع الصهيونية العالمية في فلسطين.

وفي الوقت الذي كانت فيه سورية تتهيأ لتحقيق طموحاتها العربية، وتأكيد حضورها على الساحة الدولية، تعرَّضت مع بداية عام ١٩٤٩م لخضَّات سياسية، تمثَّلت بالانقلابات العسكرية.

سورية بين عامي ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤

عهد حسني الزعيم

تعود انطلاقة التغييرات السياسية العنيفة التي حدَّدت ملامح تاريخ سورية المعاصر، إلى الانقلاب العسكري الذي قام به حسني الزعيم في ٣٠ آذار عام ١٩٤٩، في الوقت الذي بلغ فيه تذمر الجيش من الحكومة أقصاه.

وتمثَّلت الشرارة لأول انقلاب عسكري في سورية بالعوامل الآتية[(١)]:

- السخط الناجم عن الهزيمة في فلسطين، والتي مهَّدت لنشوء أزمات داخلية، قضى حلُّها بإقحام الجيش في السياسة كمنقذ.

- كانت لدى حسني الزعيم أسباب شخصية دفعته إلى العمل العسكري، فقد كان على وشك أن يُعزل من منصبه، ولاقى تشجيعاً من أقطاب المعارضة مثل: أكرم الحوراني وسامي كبارة، واستقطب غالبية ضباط الجيش أمثال: أديب الشيشكلي ومحمود شوكت وسامي الحناوي وبديع بشور وغيرهم.

- تشجيع الولايات المتحدة الأميركية له للقيام بالانقلاب لسببين:

الأول: الحلول مكان بريطانيا وفرنسا في المنطقة.

الثاني: رفض الحكومة السورية توقيع اتفاقية التابلاين مع الشركة الأميركية، والتي تحدد عائدات مرور النفط عبر الأراضي السورية، وكذلك توقيع اتفاقية الهدنة مع الكيان الصهيوني.

ويُعدُّ اندفاع السفارة البريطانية في إبلاغ الرئيس شكري القوتلي عن هذا الانقلاب، وعدم استقبال حسني الزعيم للسفير البريطاني صبيحة يوم الانقلاب، ثم توقيعه اتفاقية التابلاين واتفاقية الهدنة بعد ذلك؛ دليلاً على التدخل الأميركي، والمعروف أن البريطانيين خشوا من اندفاع الأميركيين على الثروة النفطية، في الشرق الأوسط[(٢)].

هلَّل كثير من السوريين عندما أطاح الجيش بالسلطة القائمة، ما ضمن للحكم العسكري قدراً من الشعبية التي منحته شرعية السلطة، ويُعدُّ هذا الانقلاب أول تدخل للجيش في السياسة في منطقة الشرق الأوسط، فأقام بذلك مثالاً طالما اقتُدي به فيما بعد.

أعلن حسني الزعيم أنه قام بانقلابه باسم الشعب، وأنه سيُسلِّم السلطة إلى الحكومة التي يختارها الشعب، لكن الأحداث كشفت بعد ذلك عن حكم فردي مفرط، نتج عنه حلُّ مجلس النواب وتعطيل الدستور، وحصر السلطتين التشريعية والتنفيذية في يده، وذلك في ٢ نيسان ١٩٤٩م، وأعلن في ٧ نيسان عن استقالة

---

(١) **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص١٨١ ـ ١٨٢، ١٩٣ .**مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص٩٢٦.

(٢) العشي: ص١٣٤ ـ ١٣٥. الخاني: ص٦٦ ـ ٦٨. وذكر مايلز كوبلاند في كتابه **لعبة الأمم**: «إن انقلاب حسني الزعيم كان من إعدادنا وتخطيطنا، فقد قام فريق العمل السياسي بإدارة الميجر ميد بإنشاء علاقات صداقة مع حسني الزعيم، ومن خلال هذه الصداقة أوحى الميجر ميد لحسني الزعيم بفكرة القيام بانقلاب عسكري وضعت السفارة كامل خطَّته»، ترجمة مروان خير ص٧٣. لبنان ١٩٧٠م.

رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم اللذين كانا مسجونين في سجن المزة[(١)]، وشكَّل حكومة في ١٧ نيسان ترأَّسها بنفسه، وحلَّ الأحزاب بانتظار الاستفتاء الدستوري[(٢)]، وبدأت الدول العربية والأجنبية تعترف تدريجاً بنظام حكمه، وأصدر في ١٥ حزيران عام ١٩٤٩م مرسوماً قضى بانتخاب رئيس الجمهورية من الشعب، وفي العشرين منه قدَّم ترشيحه لهذا المنصب[(٣)]، وكان المرشح الوحيد لأن أحداً لم يجرؤ على خوض المعركة ضدَّه، وانتُخب بأغلبية ساحقة في ٢٥ من الشهر نفسه[(٤)].

كان على نظام حسني الزعيم، كي يستمر، أن يجتاز ثلاث عقبات: الأولى داخلية، والثانية والثالثة خارجية.

فعلى الصعيد الداخلي، كان عليه بناء شرعية دستورية، وتنمية المؤسسات المدنية، والارتباط بقضايا الشعب، لكن هذا لم يحدث، إذ ارتكب العسكريون الأخطاء القاتلة نفسها التي ارتكبها المدنيون من قبل، والتي كانت سبباً في إبعادهم عن الساحة السياسية، ودفعت سورية، في ظلِّ النظام العسكري، ثمن الإصلاحات المنجزة والتي كان بالإمكان أن تتطور، بالإضافة إلى نهاية الديمقراطية[(٥)]، وعلى الرغم من ذلك، فقد شهد عهده، استتباباً للأمن في جميع أنحاء سورية، وقيام إصلاحات على النموذج القائم في الجمهورية التركية[(٦)]، وحقَّق حكمه القصير الأمد تغييرات في بنية الحياة الاجتماعية في محاولة لتحديث سورية، فانقضَّ بشجاعة بلغت حدَّ التهور على بعض التقاليد الإسلامية، فقلَّص سلطة رجال الدين، وألغى الأوقاف الذرية، فاستغل الإقطاعيون ورجال الدين ذلك، واتخذوا منه دليلاً لاتهامه بالكفر والإلحاد والمروق من الدين، وألغى الألقاب، ومنح النساء المتعلمات حق الاقتراع، ما جعل من سورية أول دولة عربية تعترف بحق النساء الاشتراك في الاقتراع[(٧)]، وأصدر قوانين عدَّة، منها: قانون التجارة، وقانون الأحوال الشخصية، والقانون المدني، وقانون العقوبات، وقانوناً مدنياً اعتمد على النموذج الغربي[(٨)].

وعلى الصعيد العربي، كان على نظام حسني الزعيم أن ينال الاعتراف العربي من

---

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص٩٢٨. (٢) **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص٢٠٤.

(٣) **جريدة الأيام**: العدد ٤٢٣٥ تاريخ ٢٠ حزيران ١٩٤٩.

(٤) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص٩٩٠، ٩٩١.

(٥) المصدر نفسه: ص٩٧٦. (٦) بشور: ص١٤٣.

(٧) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص٩٩٢، ٩٩٣.

(٨) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص٩٩٣.

جهة، وأن يلتزم بأحد المحورين العربيين اللذين كانا يتجاذبان سورية بتأثير تناقض المصالح في كل منهما، المحور المصري ـ السعودي، والمحور الهاشمي، وإذا كان يَهمُّ حسني الزعيم أن تدعمه الدول الكبرى، فمن المهمِّ أيضاً أن يدعمه المحور العربي الدائر في فلكها ويعترف به، ولا بد من وضع سوري ملائم حتى تقبل مصر والسعودية بالنظام الجديد.

وقف حسني الزعيم موقفاً معادياً حيال مشاريع الهاشميين الاتحادية، وقد خشي أن تؤدي إلى القضاء على سلطانه، ويتوافق ذلك مع سياسة الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، اللَّتين لا تؤيدان المشاريع الاتحادية مع العراق، وزار وفد عراقي، برئاسة نوري السعيد دمشق في ١٦ نيسان ١٩٤٩م، بحث مع حسني الزعيم في إمكان قيام حلف عسكري مع العراق لمواجهة الخطر الصهيوني، على أن ترابط بعض القوات العراقية في سورية، فرفض الزعيم هذا الطلب، وعاد نوري السعيد إلى بغداد خائباً[١].

وكانت الحركة الوطنية والزعامات السياسية في لبنان تستمد قوتها وتأثيرها من الحركة الوطنية السورية، وكان البلدان يتأثران ببعضهما تأثراً بالغاً في كل شيء، وجمع الرعيل الأول في البلدين نضال مشترك منذ أواخر العهد العثماني وبعد فرض الانتداب الفرنسي؛ فكان طبيعياً أن يكون ردُّ فعل كلٍّ من رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس وزرائه رياض الصلح، سلبياً وعنيفاً على الانقلاب السوري، لا سيما وأن الأخير كان يعدُّ رجال الكتلة الوطنية في سورية رفاقه وإخوانه في النضال، وتجمع الأطراف الثلاثة علاقة متينة، فاستغلت المعارضة اللبنانية هذا الموقف وأمَّت وفود منها دمشق لتقوِّي علاقاتها مع حسني الزعيم، وأقدمت الحكومة اللبنانية على إغلاق الحدود بين البلدين، ودفعت الصحافة ووسائل الإعلام إلى نشر الدعايات المعارضة للنظام السوري الجديد، وأجرت مباحثات مع دول عربية ودولية ضد الانقلاب، ما دفع حسني الزعيم إلى أن يوجه الإنذارات إلى لبنان.

وأدَّت حادثة اغتيال عميل الانتداب البريطاني في فلسطين، كامل الحسين، قرب مرجعيون، على يد ضابط المخابرات السوري أكرم طبارة في ١٠ أيار ١٩٤٩م؛ إلى توتر في العلاقات بين البلدين، أعلنت على أثرها القطيعة الاقتصادية بينهما، وأغلقت الحدود، لأن لبنان احتفظ بالنقيب ورفاقه الذين نفَّذوا عملية الاغتيال ولم يُسلمهم إلى الحكومة السورية، بحجَّة أن حادثة الاغتيال وقعت في أراضيه، وشنَّ حسني الزعيم هجوماً إعلامياً ضد حكومة لبنان، وانتهت هذه الأزمة بإنشاء لجنة

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص٩٥١.

قضائية مشتركة، وقضت لجنة تحكيم مصرية ـ سعودية مشتركة بإعادة النقيب ورفاقه إلى سورية، فمثلوا أمام القضاء الذي أخلى سبيلهم، وعادت العلاقات الطبيعية مجدداً بين البلدين؛ كان من مظاهرها الاجتماع الذي عُقد في شتورا في ٢٤ حزيران بين حسني الزعيم وبشارة الخوري، ولم تتعكَّر العلاقات مرة أخرى إلا عندما قام الحزب السوري القومي الاجتماعي بمحاولة انقلاب فاشلة في لبنان في أواخر حزيران، وهروب زعيم الحزب أنطون سعادة إلى سورية لاجئاً، فاستقبله حسني الزعيم، لكنه سلَّمه فجأة إلى الأمن العام اللبناني في ٦ تموز ليُعدم فوراً، فعادت العلاقات الودّية مجدداً بين البلدين، وزار رياض الصلح دمشق في ١٧ تموز، وقدَّم لحسني الزعيم تهانيه بانتخابه رئيساً للجمهورية[١].

وعلى الصعيد الدولي، كانت سياسة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة تهدف إلى عزل الاتحاد السوفياتي وتطويقه بالأحلاف والقواعد العسكرية، لذا كانت منطقة الشرق الأوسط التي تقع على تخوم الاتحاد السوفياتي صلة الوصل بين الشرق والغرب، وأكثر المناطق أهمية، نظراً لما تحويه من ثروات نفطية هائلة، غير أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تعاني من مشكلتين في الشرق الأوسط هما: الصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين من جهة، والخلاف السوري ـ التركي حول لواء الاسكندرون من جهة أخرى، فكان عليها أن تزيلهما، فرأت أن تُرغم سورية والبلاد العربية بعامة على التسليم بالأمر الواقع ومصالحة الكيان الصهيوني، وحلَّ قضية اللاجئين الفلسطينيين بالتفاوض لتوطينهم في البلاد العربية، لذلك عمدت إلى عقد اتفاقيات الهدنة بواسطة هيئة الأمم المتحدة، وحاولت الأجهزة الإعلامية الأميركية إقناع العرب بأن الخطر الداهم عليهم هو الاتحاد السوفياتي والشيوعية وليس الكيان الصهيوني، وذلك لتصرف أنظارهم عن الخطر الحقيقي، وقد عوَّلت الولايات المتحدة الأميركية كثيراً على نجاح انقلاب حسني الزعيم في تحقيق سياستها الشرق أوسطية، وفعلاً عقد الزعيم في ٢٠ تموز ١٩٤٩م اتفاقية الهدنة مع الكيان الصهيوني بعد مفاوضات شاقة، وحقَّق هذا الكيان ما كان يهدف إليه، فأخلت سورية مستعمرة مشمار هايردن وما حولها، وأضحى خط الهدنة في منتصف خط القتال والمواقع العسكرية الراهنة، كما أضحت المساحة التي تقع بين هذا المنتصف والمواقع العسكرية منطقة مجرَّدة من السلاح وتحت إشراف مراقبة دولية، وأُعطي السكان حق العودة إليها واستثمارها على أن لا تدخلها قوى الطرفين العسكرية[٢].

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص٩٦٦ ـ ٩٧٠، توري غوردون: **السياسة السورية والعسكريين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**. ص١٤٣، ١٤٨.

(٢) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص٩٥٨، ٩٨٦.

وفيما يتعلق بلواء الاسكندرون، فمن المعروف أن حسني الزعيم وقف إلى جانب التقارب السوري ـ التركي، فتغاضى عن ضمّ تركيا للواء، ما شكّل حجر الزاوية في تحسين العلاقات السورية ـ التركية، واغتباط الولايات المتحدة الأميركية، وشرع حسني الزعيم بطلب استقدام عسكريين أتراك لتدريب الجيش السوري[1].

وكانت المصالح الأميركية والبريطانية في الشرق الأوسط متناقضة، فمارست بريطانيا ضغوطاً على حسني الزعيم بواسطة الهاشميين في العراق والأردن، لكن الضجة البريطانية الإعلامية هدأت بعد عقد حسني الزعيم اتفاقية الأنكلو ـ إيرانيان وتوقيع اتفاقية التابلاين، والاتفاق النقدي مع فرنسا، ثم بدأت المخابرات البريطانية، بالاشتراك مع الحكومة العراقية، بالعمل على تدبير انقلاب ضد حكمه، وقد نجحت فيما بعد عبر أديب الشيشكلي[2].

نهاية حكم حسني الزعيم

فَقَدَ حسني الزعيم، في غضون ثلاثة أشهر، معظم شعبيته، وأثار عداء مختلف فئات المواطنين:

فقد جلبت عليه إصلاحاته العلمانية سخط الفئات الدينية، وقوّضت أساليبه الفردية آمال المتحررين، وأفقدته سياسته الموالية للمحور السعودي ـ المصري، الذي كان يسعى لإحباط كل مشروع يوسع النفوذ الهاشمي في سورية مساندة للأردن والعراق، لكن عندما دفعته الحاجة إلى تقوية موقف سورية في مفاوضات الهدنة؛ مال إلى التحالف مع العراق على الرغم من نيّته إبعاد الهاشميين عن سورية، والراجح أنه لم تكن تحركاته باتجاه العراق إلا مناورة هدفها الحصول على اعتراف بنظامه، وربما كانت قضية أنطون سعادة هي خطيئته الكبرى[3].

كانت تصرفات حسني الزعيم الشخصية، الشرارة التي فجّرت المعارضة ضدّه، فقد مال إلى مظاهر الأبّهة والترف، والتمجيد الشخصي، وأحاط نفسه بعساكر من الشركس اعتمد عليهم في حمايته، وراحت شرطته السرّية تُلقي الناس في السجون لمجرّد الشبهة، وخلق سخطاً بين صفوف الضباط بفعل طريقته في إدارة الجيش وإبعاد عدد كبير ممن اعتمد عليهم في انقلابه، ومنهم أديب الشيشكلي، بالإضافة إلى التسريحات التي صاحبت إعادة تنظيم الجيش[4].

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ١ ص٩٨٧ ـ ٩٨٨.
(٢) المصدر نفسه: ص٩٨٨، ٩٨٩.
(٣) غوردون: ص١٤٣ ـ ١٤٨.
(٤) سيل: ص٩٢.

وهكذا اتخذ حسني الزعيم من القوة مرتكزاً لحكمه، وأمسك بخيوط السلطة، وخلّف على سورية علامة ثابتة كانت نموذجاً للحكم العسكري الذي اقتدى به فيما بعد. فدبّر الضباط الساخطون، مؤامرة أطاحت بحكمه ليلة ١٤ آب ١٩٤٩م، وكان على رأسهم سامي الحناوي، وقُبض عليه وأُعدم مع رئيس وزرائه محسن البرازي من دون محاكمة بعد أن حكم مدة أربعة أشهر ونصف تقريباً[1].

لقد نبّه حسني الزعيم الرأي العام السوري إلى أخطار الحكم العسكري الذي غدا بعد ذلك بالغ القوة، وملتزماً بدور سياسي لا يُتيح له الوقوع ثانية تحت إمرة المدنيين، بيد أنه أزال على أي حال بعض الشوائب من الحياة السورية العامة، فقد تكلّم بلغة الإصلاح، وأعطى وعوداً على الرغم من أنها لم تتحقّق، إلا أنها نزعت إلى تغيير طبيعة المساندة التي كان على أي حكم سوري أن يعتمد عليها، وخلق لنفسه في أسابيع قليلة أعداء كُثُر: شكري القوتلي وأصدقاؤه، أكرم الحوراني ورفاقه، البعث وأتباعه من الطلاب، حزب الشعب وأفراده، ضباط الجيش، وقد ملأت الشكوك نفوسهم بفعل تزايد النفوذين الفرنسي والمصري، وسخطوا لاحتكار حسني الزعيم السلطة.

عهد سامي الحناوي

أضحى الوعي السياسي للأوضاع العربية والدولية، وصراعاتها وتناقضاتها؛ أكثر وضوحاً في سورية خلال عهد حسني الزعيم، وبخاصة التنافس الأميركي ـ البريطاني، ويُعدُّ هذا الانقلاب تجربة للأحزاب والتكتلات السياسية، وكاشفاً للتناقضات العربية والدولية.

وبدأت سلسلة الانقلابات في سورية، وأضحى كل ضابط ينتمي إلى فئة معينة من السياسيين يفكر بالقيام بانقلاب عسكري يزيح عبره خصومه ليستلم الحكم أو ليُسلّمه إلى حزبه، ودخلت السياسة إلى الجيش وهي أسوأ مرض يمكن أن يصيبه، فانقسم إلى فئات عدّة، تديرها السفارات الأجنبية أحياناً وتعصف بها الحزبية أحياناً أخرى، وتسيطر عليها الأطماع الشخصية في أكثر الحالات[2].

الواقع أنه بعد أن قام حسني الزعيم بانقلاب دلّت مجرياته على أنه أميركي التوجّه،

(١) أبو منصور، فضل الله: **أعاصير دمشق** ص٨٣ ـ ٨٥. كرد، محمد علي: **مذكرات كرد علي** جـ٤ ص١٣٣. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص٩٩٧.
(٢) الخاني: ص٨٩.

سواء عن اجتهاد سياسي أو مجاراة للتطورات السياسية الدولية التي صبَّت في خانة التوجه الأميركي، أو بدفع من الولايات المتحدة الأميركية نفسها؛ حاولت بريطانيا أن تعيد الأمور إلى نصابها، فوجدت ضالتها في العراق، كما اعتمدت على عناصر سورية موالية لها من حيث الشكل على الأقل، وكان أسعد طلس الأمين العام لوزارة الخارجية السورية هو الشخص الذي يؤتمن على القيام بمهمة الانقلاب، وذلك لسببين:

الأول: ميوله العراقية والبريطانية، والمعروف أن حسني الزعيم كان قد سرَّحه بسبب ذلك.

الثاني: أنه عديل لسامي الحناوي، وأحاط هؤلاء بجماعة من الضباط أمثال: عصام مريود، محمد الرفاعي وأخاه فايز الرفاعي، فضل الله أبو منصور وكان ينتمي إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، وخالد جادا وغيرهم[1].

أعاد سامي الحناوي، بانقلابه على حسني الزعيم، شرعية الانقلاب بالقوة الذي أتى بالزعيم إلى السلطة قبل أربعة أشهر ونصف، واعتمد أسلوباً سياسياً جديداً في الانقلابات العسكرية، تمثَّل بتشكيل لجنة من الضباط القادة تتولى مهام السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأطلق عليها اسم «المجلس الحربي الأعلى» مُجسِّداً شرعية ظاهرة الحكم العسكري الفردي، وسُمِّي هذا المجلس فيما بعد باسم «مجلس قيادة الثورة».

وأعلن الانقلابيون أن مهمتهم حفظ الأمن، وتسليم الأمور إلى حكومة مدنية، فتفاهموا مع عدد من السياسيين منهم: أكرم الحوراني وميشال عفلق وناظم القدسي وهاشم الأتاسي وفارس الخوري ورشدي الكيخيا، فشكَّل هؤلاء حكومة مؤقتة في ١٥ آب ١٩٤٩ برئاسة هاشم الأتاسي، للعمل على إعادة الحياة الدستورية، وهيمن حزب الشعب على حقائبها، ومُنح الأتاسي سلطات رئيس الجمهورية، علماً بأن الرئيس شكري القوتلي كان قد أُجبر، قبل ذلك، على الاستقالة[2].

اتخذت الحكومة تدابير عدة كفلت العودة إلى الحياة الطبيعية، نذكر منها: الإفراج عن المعتقلين السياسيين، تشكيل لجنة من الوزراء لإعداد مشروع قانون جديد للانتخابات، إنشاء مديرية عامة للدعاية والأنباء، الإبقاء على قوانين حسني الزعيم، تحديد موعد لانتخابات الجمعية التأسيسية في ٥ تشرين الثاني[3].

---

(١) العشي: ص١٤٢ ـ ١٤٣.

(٢) **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص٢١١. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص١٠١٠، ١٠١١.

(٣) **مذكرات أكرم الحوراني**: المصدر نفسه ص١٠٣٤ ـ ١٠٣٧، ١٠٤٧.

وظهرت فوراً ردود الفعل العربية والدولية على الانقلاب، فقد اقترحت الحكومة اللبنانية على الحكومات العربية تهنئة للحكومة الجديدة كوسيلة اعتراف بها، وأرسلت هي برقية تهنئة للحكومة السورية من دون أن تنتظر نتائج اتصالاتها[1].

وآثرت مصر التريث، لأن معظم أعضاء الحكومة ينهجون في سياستهم العربية اتجاهاً يتفق مع خطة الهاشميين، والمعروف عنهم أنهم من أنصار الاتحاد السوري ـ العراقي، ورأى عبد الرحمن عزام، الأمين العام للجامعة العربية، في بيان الحكومة الوزاري أنه يوحي بالاستقرار وإعادة الأوضاع إلى نصابها، والبلاد إلى حياتها الدستورية[2]، وعدَّ مجلس الوزراء العراقي الانقلاب السوري حركة داخلية محضة تهمُّ الشعب السوري وحده، وأنه جاء نتيجة حتمية للانقلاب الأول، وأرسل نوري السعيد برقية تهنئة لرئيس الوزراء هاشم الأتاسي، كما أرسل الملك الأردني عبد الله برقية تهنئة أيضاً.

ولم تُعبِّر بريطانيا صراحة عن مساندتها للانقلاب، ورفضت الدوائر الفرنسية والأميركية أن ترى في الانقلاب الجديد حركة داخلية صرفة، واعتقدت بأن للأصابع الأجنبية يداً في توجيه الضباط الذين قاموا بهذا العمل، وما لبث أن توالت اعترافات الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا والدول العربية والأجنبية الأخرى بالنظام الجديد[3].

وبرز في هذه الأثناء موضوع الاتحاد مع العراق، فقد شهد صيف وخريف عام ١٩٤٩م تطوراً أبعد في التوجه العام، عَكَسَ دوافع واهتمامات الأحزاب الرئيسة في الداخل والدول الإقليمية والدولية في الخارج، فانقسم السوريون بين مؤيد ومعارض.

ففي ٢٩ أيلول من العام نفسه أصدر الحزب الوطني، برئاسة صبري العسلي، بياناً يدعو فيه إلى الوحدة مع العراق، وهو تغيُّر مفاجىء في الموقف، إذ المعروف أن هذا الحزب يكنُّ عداوة شديدة لمشروعي الهلال الخصيب وسورية الكبرى، ويبدو واضحاً أنه هدف إلى الإفادة من حركة بدت فيما بعد مستحوذة على دعم شعبي[4].

واستمرت مناقشة العلاقات مع العراق تسيطر على القضايا الأخرى قبل إجراء

---

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص٩٨٨ ـ ٩٨٩.

(٢) انظر نص البيان الوزاري في المصدر نفسه: ص١٠١٤ ـ ١٠١٥.

(٣) المصدر نفسه: ص١٠١٩ ـ ١٠٢٠.

(٤) سيل: ص١١٠.

الانتخابات، ولم تصل الوزارة إلى قرار بسبب انقسامها الداخلي، كما كانت هدفاً لضغوط خارجية متصارعة، وعبَّأ معارضو الوحدة قواهم، فشكَّل أكرم الحوراني وميشال عفلق معارضة من رجلين، ووضعت المجموعة المعادية للحكم العراقي التي ظهرت في الجيش، نصب أعينها سحب الثقة من حزب الشعب الموالي للعراق والإحاطة به، وكانت تضمُّ ضباطاً تبنُّوا هذا التوجه. وكان سامي الحناوي أقرب إلى الفريق الذي حبَّذ الوحدة، وبدا الجيش بشكل عام معارضاً للوحدة مع العراق، وقام الفرع السوري للإخوان المسلمين بدوره بالدفاع عن الجمهورية تجاه المطامع العراقية.

وجرت الانتخابات النيابية في موعدها في هذا الجو السياسي المحموم، وفاز حزب الشعب بواحد وخمسين مقعداً من أصل مائة وأربعة عشر مقعداً، فأضحى بإمكانه أن يُفسِّر سيادته الواضحة على المعارضة على أنها أمر شرعي، للضغط من أجل قيام اتفاق مع العراق، ولكنه لم ينجح في فعل أي شيء نظراً لضبابية رؤية أعضائه، وبرز تحفُّظان وقفا حجر عثرة في طريق رغبته في الوحدة مع العراق:

الأول: عدم الرغبة في التضحية بالنظام السوري الجمهوري من أجل عرش يقوم عليه عبد الإله الوصي على عرش العراق.

الثاني: الخشية من أن تتسع المعاهدة العراقية، البريطانية، فتشمل سورية في سياق عملية الوحدة[١].

ولم تكن هذه سوى الاعتراضات نفسها التي أعلنها معارضو الوحدة، الذين شجبوا مقايضة استقلال سورية بعرش مقيَّد ببريطانيا بمعاهدة، ورأى السوريون بعامة، وقد تحرَّروا حديثاً من الاستعمار الفرنسي، أن لا يقعوا تحت حماية دولة استعمارية أخرى.

ووصلت الأمور إلى ذروتها عندما أخذ الوصي عبد الإله الطامع إلى إحياء عرش سورية، زمام المبادرة، وطرح موضوع الوحدة من الجانب العراقي، لكن الحكومة لم تصل إلى قرار حاسم بهذا الشأن، في الوقت الذي كان الرأي العام السوري متيقظاً عقب المناقشات المستفيضة التي نشرتها الصحف بشأن إمكان التقارب مع العراق، كما كان لدى شكري القوتلي، إلى جانب هذا التخوف، عامل شخصي حمله على النفور من هذا الاتحاد، هو فقدان منصب الرئاسة[٢].

---

(١) **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص٢١٧. سيل: ص١١٢ ـ ١١٣.

(٢) **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص٢١٨.

وكانت العناصر القوية في الجيش السوري، وبشكل خاص أصدقاء أكرم الحوراني، أمثال: أديب الشيشكلي قائد اللواء الأول، معارضة للوحدة مع العراق بفعل خشيتها من احتلال المكانة الثانية في جيش عراقي أقوى منها، وقد تلقَّت دعماً من فرنسا والعربية السعودية العدوَّتين التقليديتين للوحدة السورية ـ العراقية، ومارست مصر ضغطاً معارضاً، رفعت مع العربية السعودية القضية إلى جامعة الدول العربية، وطلبتا إقامة حلف «الضمان الاجتماعي العربي» الذي كان هدفه عرقلة الاتحاد بين بغداد ودمشق[١].

وتباينت ردود الفعل الدولية، حول موضوع الاتحاد، فلم تُعبِّر بريطانيا صراحة عن إيمانها بقيام الوحدة السورية العراقية، على الرغم من اعتقاد الرأي العام السوري بأن البريطانيين يخططون لقيام الوحدة، واعتقد بعض السياسيين السوريين أن البريطانيين لا يرغبون في إقامة وحدة؛ لأنهم لم يكونوا واثقين من قدرتهم على تسويقها وتعبئة الجانب السوري المعارض، أو بسبب ارتباطهم السابق مع فرنسا، ما أبقى سورية في مجال فرنسا، كما أنهم لا يرغبون إفساد علاقاتهم الطبيعية مع العربية السعودية، ولم يكن للولايات المتحدة الأميركية، رأي حاسم في هذا الموضوع، وخشيت فرنسا من هيمنة بريطانيا على سورية ولبنان، فعارضت الوحدة[٢]، وكذلك فعل الصهاينة خشية من أن يؤدي ذلك إلى ظهور قوة عسكرية تُهدِّد أمنهم.

كان أمام المعارضين للاتحاد مع العراق مخرج واحد هو التعاون مع عناصر الجيش المعارضين للاتحاد، وكان العقيد أديب الشيشكلي، المتمركز في درعا، قائداً لهذه العناصر، وشكَّل أكرم الحوراني حلقة الوصل، وتحرك الشيشكلي في ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ باتجاه دمشق، فدخل المدينة واعتقل سامي الحناوي وعدداً من الضباط، وأعلم الرئيس الأتاسي بالأمر، وطلب منه تشكيل حكومة جديدة، فكلَّف هذا خالد العظم بتشكيلها، وقد رأت النور في كانون الثاني ١٩٥٠م، ونالت ثقة الجمعية التأسيسية[٣].

وسُجن سامي الحناوي بعد اعتقاله ثم أُطلق سراحه، فغادر دمشق إلى بيروت، وهناك ترصَّده أحمد مرشد البرازي واغتاله في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٠م، انتقاماً لابن عمه محسن البرازي[٤].

---

(١) **مذكرات خالد العظم**: جـ ٢ ص٢٢٠.

(٢) المصدر نفسه: ص٢١٨.

(٣) المصدر نفسه: ص٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢. (٤) العشي: ص١٤٥.

لم يُحقِّق سامي الحناوي أي إنجاز على صعيد تطور القوّات المسلَّحة، وقد وزَّع الترقيات وسنوات القِدم على الذين ساندوه في القيام بالانقلاب، ورفَّع نفسه إلى رتبة لواء، الواقع أنه جاء بانقلاب وذهب بانقلاب، إلا أنه قام بثلاثة أمور كانت لها أبعاد مستقبلية:

الأول: إعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي.

الثاني: إعادة أديب الشيشكلي إلى الخدمة في القوات المسلحة بعد إلغاء تسريحه بأمر من حسني الزعيم.

الثالث: هو الذي طبع هوية الانقلاب بإلغاء اتفاقية الأرامكو التي وقَّعها حسني الزعيم[1].

عهد أديب الشيشكلي

الأوضاع السياسية

اتَّبع أديب الشيشكلي أسلوباً سياسياً وسطاً، بين اندفاع حسني الزعيم نحو الحكم الفردي، وموقف سامي الحناوي المتسامح، فتخلَّى عن المناصب العليا في الجيش والدولة للقادة العسكريين الذين شكَّلوا، تحت إشرافه، لجنة عسكرية خماسية، وخلال العامين الأوَّلين من عمر الانقلاب، ترك الجيش مهمات الحكم لقادة البلاد السياسيين، وسمح للأحزاب السياسية بممارسة نشاطها بحرّية، وبقي في الظلّ يؤدي دوره بفعالية، إما مباشرة أو بواسطة كتلة حزبية داخل الجمعية التأسيسية تُمثِّل توجهات الأركان.

عاشت سورية في ظل هذا النظام المزدوج، مدة سنتين ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م، حياة سياسية غير مستقرة، مزَّقتها الخلافات الحزبية والصراعات بين الحكومة والجمعية التأسيسية، انعكست على سرعة تعاقب الحكومات، ما أتاح للشيشكلي أن يفرض هيبته كاملة على المسرح السياسي، وبدت سورية دولة دستورية تعيش ظاهرياً في ظل النظام البرلماني، أما في الواقع فقد كان الجيش يدير اللعبة السياسية[2].

استقالت وزارة خالد العظيم في ٢٩ أيار ١٩٥٠م، بسبب الخلافات التي برزت بينه وبين حزب الشعب، عندما صرَّح رشدي الكيخيا أن الوزراء الشعبيين في الحكومة لا يمثلون الحزب، وعندما تفاقمت الخلافات أوعز إليهم بالاستقالة

(١) العشي: ص١٤٤.

(٢) بشور: ص١٧٦، ١٧٧.

لإسقاط الحكومة فشكَّل ناظم القدسي، أحد زعماء حزب الشعب، وزارة جديدة صدرت مراسيمها في ٥ حزيران[1]، ولعل أبرز ما في هذه المرحلة الازدواجية صدور دستور عام ١٩٥٠م الذي احتفظ بمعظم مضامين دستور عام ١٩٣٠م، ونصَّ على أن دين الدولة الإسلام، وكذلك دين رئيس الجمهورية، وأن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع، وانتُخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية في ١٧ أيلول بالتوافق، وقدَّم ناظم القدسي في اليوم التالي استقالة حكومته، فطلب منه رئيس الجمهورية تشكيل وزارة جديدة كان أعضاؤها من حزب الشعب ومن المستقلّين، وظلَّ الزعيم فوزي سلو يمثِّل الجيش كوزير للدفاع الوطني، وتألفت المعارضة من الحزب السوري القومي الاجتماعي والكتلة الجمهورية[2].

وما كادت الحكومة تنال الثقة حتى احتدم الصراع على السلطة بين المدنيين والعسكريين، وتجاذبت سورية تيارات خارجية عديدة بين الوحدة العربية، ومطالبة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الدول العربية الانضمام إلى الكتلة الغربية، وقبول القروض والمساعدات الفنية، والحد من انتشار الشيوعية في المنطقة.

وأثارت مناقشة موازنة وزارة الدفاع في المجلس النيابي جدلاً حول تدخل الجيش في السلطة والسياسة، فانقسم النواب إلى فريقين: معارض تزعَّمه حسني البرازي، ومؤيد تزعَّمه أكرم الحوراني، ما دفع ناظم القدسي إلى تقديم استقالته في ٣ آذار ١٩٥١م[3]، وقد أُعيد تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة بالاتفاق مع الطبقة العسكرية، لكنه استقال بعد أول اجتماع للوزارة في ٢٣ آذار فعادت الأزمة من جديد، فشكَّل خالد العظم الوزارة في ٤ نيسان، لكنه ما لبث أن قدَّم استقالته في ٩ آب تحت ضغط معارضة حزب الشعب وأكرم الحوراني، وإضراب الموظفين، فشكل حسن الحكيم الذي اشتهر بانحيازه إلى الغرب وبميوله لتحقيق مشروع الهلال الخصيب الوزارة في ١٩ آب[4].

وسرعان ما تجدَّد الخلاف في المجلس النيابي حول نفوذ الجيش، والخوف من تنامي اشتراكية أكرم الحوراني، وكذلك داخل الوزارة بين حسن الحكيم ووزير خارجيته فيضي الأتاسي الذي ينزع إلى سياسة الحياد بين الكتلتين العالميتين

(١) **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٥.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٦٥، ٢٦٦. (٣) المصدر نفسه: ص٢٦٥.

(٤) المصدر نفسه: ص٢٦٦، ٢٧٥، **مذكرات المجلس النيابي** ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ص٥٥٨.

الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى اشتداد الخلاف بين حزب الشعب وبين أديب الشيشكلي حول تبعية الأمن الداخلي (الدرك والشرطة) بين وزارة الداخلية أو قيادة الجيش، ثم دعت الحكومة إلى انتخابات تشريعية جديدة بعد أن تمَّ إصدار الدستور الجديد، فاشتدت الأزمة بين حزب الشعب وبين قيادة الجيش، فاستقالت حكومة حسن الحكيم في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥١م[١].

كشفت الأزمة الوزارية إلى أي مدى سادت الفوضى في المؤسسات السياسية، فقد فشل عدد من الشخصيات في تشكيل الوزارة حتى نجح معروف الدواليبي بتشكيلها في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥١م بمساندة حزب الشعب، وتولى هو وزارة الدفاع ما أثار أديب الشيشكلي؛ لأن وزارة الدفاع مُخصَّصة للجيش، والواقع أن الشيشكلي لم يعد مرتاحاً لسياسة حزب الشعب وبخاصة معروف الدواليبي، وقد علم أن مشروعاً لتسريحه من الجيش، كان يُعدُّ بين رئاسة الوزارة والقصر، ما دفعه إلى القيام بانقلابه الأبيض الثاني في ٢٩ تشرين الثاني، خشية من أن يصبح خارج القوات المسلحة، وهو لم يُحقِّق أهدافه بعد[٢].

واعتقل في تلك الليلة رئيس الوزراء معروف الدواليبي وأعضاء وزارته والأمين العام لحزب الشعب ناظم القدسي وعدد من ذوي الميول الهاشمية، وأودعوا سجن المزة، وسعى الرئيس هاشم الأتاسي إلى إيجاد حل دستوري للأزمة، فكلّف حامد الخوجة بتشكيل وزارة جديدة يوم السبت في ٣٠ تشرين الثاني، إلا أنه فشل واعتذر، عندئذٍ قرَّر رئيس الجمهورية الاستقالة في ٢ كانون الأول وعاد إلى حمص، فصدر بلاغ عسكري بتولي رئيس الأركان، رئيس المجلس العسكري الأعلى مهام رئاسة الدولة مع جميع الصلاحيات التنفيذية، كما صدرت المراسيم بحلِّ مجلس النواب وبتولّي فوزي سلو، وزير الدفاع السابق، مهام رئيس الدولة، وبتولّي الأمناء العامِّين في الوزارات مهام الوزراء، وصدر المرسوم الرقم ٤ بحلِّ جميع الأحزاب السياسية، وتولّي فوزي سلو في ٣ كانون الأول ١٩٥١م السلطتين التشريعية والتنفيذية وقد مارس سلطات رئيس الدولة واختصاصاته، وشكَّل وزارة برئاسته[٣].

---

(١) **مذكرات حسن الحكيم**: ص٦٤. بشور: ص١١١ ـ ١١٢. العشي: ص١٥٠.
(٢) العشي: المرجع نفسه.
(٣) **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص٢٧٨ ـ ٢٧٩. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص١٤٥٥، تويني: **منطق القوة** ص٩١. الخاني: ص١٠١ ـ ١٠٢. جريدة الأيام العدد ٤٩١١ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١.

وعلى هذا الشكل، بدأت المرحلة الثانية من حكم أديب الشيشكلي وهي مرحلة الحكم الفردي.

بدأ فوزي سلو في ممارسة صلاحياته في القصر الجمهوري، يستقبل الوفود الرسمية والسفراء، ويعتمد السفراء السوريين لدى الدول الأجنبية، إلا أن السلطة الحقيقية بقيت بيد العقيد أديب الشيشكلي، وذلك في دولة «ذات رأسين» واستمر هذا الوضع سنة وشهراً ويومين من ٩ حزيران ١٩٥٢م إلى ١١ تموز ١٩٥٣م، عندما أنهى الشيشكلي وضع دستور جديد يقوم على النظام الرئاسي.

وأخذ الشيشكلي في هذه الأثناء، يهيئ الأمور لنفسه للحصول على السلطة كاملة، فازداد تدخله في السياسة، ما أدى في أواخر صيف ١٩٥٢م إلى ظهور بوادر تململ في صفوف الجيش وابتعاد كبار مؤيديه عنه، واستوحى من سياسة الجنرال فرنكو في إسبانيا في اعتماده على حركة التحرير، فأسَّس في ٢٤ تموز حزب حركة التحرير العربي، وجعله تنظيماً وحيداً في البلاد[١]، وأعلن في ٢٨ كانون الأول عن اكتشاف مؤامرة ضده، فأحال عدداً من الضباط على التقاعد واعتقل بعضهم، كان من بينهم أنور بنود، رئيس الأركان السابق، كما اعتقل عدداً من المدنيين الحزبيين في الاشتراكي والبعث والشيوعي، كان من بينهم أكرم الحوراني، وميشال عفلق، وصلاح الدين البيطار، فقامت المظاهرات في أنحاء البلاد[٢]، وحُدِّد يوم ١٠ تموز ١٩٥٣ موعداً للاستفتاء على مشروع دستور جديد وانتخاب رئيس للجمهورية، وجرى الاستفتاء في موعده، وجاءت النتائج إيجابية لصالحه، فشكَّل حكومة فنّيين، وأعلن عفواً عاماً عن السياسيين، ثم تخلَّى عن منصب رئيس الأركان، وتولى منصب رئاسة الجمهورية، وخلفه شوكت شقير في رئاسة الأركان[٣]، وفي ١٤ أيلول، رفع الحظر عن النشاط الحزبي مستثنياً الحزب الشيوعي، وحدَّد يوم ٩ تشرين الأول، موعداً للانتخابات النيابية، واندمج في ١٥ أيلول حزبا البعث العربي والاشتراكي ليصبحا حزباً واحداً باسم حزب البعث العربي الاشتراكي.

---

(١) الخاني: ص١٠٣. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص١٤٨٩. يمكن العودة إلى منهاج حركة التحرير العربي في كتاب: **الأحزاب السياسية في سوريا**: ص٢١١ ـ ٢٢١. دمشق، منشورات دار الرواد، أيلول ١٩٥٤.
(٢) سيل: ص١٧١ ـ ١٧٢. تويني: ص٨٣ ـ ٨٦.
(٣) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص١٥٤٤. الجريدة الرسمية، جـ١ رقم ٣٣٧٥ ص٤٨٢.

قاطعت معظم الأحزاب الانتخابات التي فاز فيها حزب الرئيس بأكثرية المقاعد، وانتخب المجلس مأمون الكزبري رئيساً له[1]، وعمَّ الهياج أنحاء سورية في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٤م، لا سيما بين الطلبة، الذين اعتُقل العديد منهم، كان من بينهم منصور الأطرش أحد أبناء سلطان الأطرش، وعندما جرت محاولة من جانب الدروز لإخراجه من السجن، جرى اشتباك مسلح سرعان ما تحوَّل إلى معركة في جبل الدروز، ولجأ سلطان الأطرش إلى الأردن.

واعتقل الشيشكلي عدداً من الزعماء السياسيين، كان من بينهم رشدي الكيخيا، وعدنان الأتاسي، وصبري العسلي، وأكرم الحوراني، وميشال عفلق، وإحسان الجابري وحسن الأطرش[2].

وبدأت تحركات الأحزاب السياسية المعارضة للشيشكلي تأخذ أبعاداً خطيرة عبر اجتماعاتها في حمص منذ ٤ تموز ١٩٥٣م، لتنسيق التحرك ضد حكم الشيشكلي، وراحت تطالب بإعادة الحياة الدستورية للبلاد، وعدم الاعتراف بإجراءاته.

واتخذت الأحزاب المعارضة مقراً لها في حمص، لكن الانقلاب انطلق من حلب بقيادة المقدَّم فيصل الأتاسي، والنقيب مصطفى حمدون، الذي سطع نجمه في الانقلاب، حيث أذاع البلاغ رقم ١ من إذاعة حلب، ثم لم تلبث بقية القطاعات العسكرية في الشمال وفي الوسط والغرب، أن التفَّت حوله.

مال الشيشكلي في البداية إلى ضرب حركة العصيان بالقوة فهو يملك الدبابات والمدافع الثقيلة، وسانده النقيب عبد الحق شحادة آمر الشرطة العسكرية، والنقيب حسين حدَّة آمر المدرعات، وإلى حدٍ ما، الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان، إلا أنه بعد أن تبيَّن له أن أكثر القطاعات العسكرية، لا سيما آمر المنطقة الوسطى العقيد محمود شوكت، قد أيدت الانقلاب، حرص على وحدة الجيش، وخشي أن تتقاتل القطاعات وتسيل دماء العسكريين، وتجنباً لسفك دماء الشعب، آثر الاستقالة ومغادرة البلاد، فسطَّر كتاب الاستقالة وسلَّمه إلى رئيس الأركان العامة الزعيم شوكت شقير، وغادر البلاد إلى المنفى الاختياري في المملكة العربية السعودية عن طريق بيروت حيث أقلَّته طائرة ملكية خاصة، والتجأ أخيراً إلى

(١) العشي: ص١٥٢. بشور: ص٢٤٢. السيد، جلال: **حزب البعث العربي الاشتراكي**: ص١٠٦ - ١١٠.

(٢) بابيل: ص٤٣٨ - ٤٤٠. السمان، مطيع: **وطن وعسكر، مذكرات ٢٨ أيلول ١٩٦١م، ٨ آذار ١٩٦٣م**، ص٣٥٠ - ٣٥٣ .**مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٢ ص١٥٥٢ - ١٥٥٥.

البرازيل حيث اغتيل هناك في ٢٧ أيلول ١٩٦٤م، على يد الدرزي نواف أبو غزالة انتقاماً لمجازر الدروز[1].

وهكذا أُسدل الستار على حكم العقيد أديب الشيشكلي في سورية.

عمَّت الفوضى في سورية إثر سفر الشيشكلي، وفي جو مليء بالاضطرابات والتبدلات السريعة في القرارات، ووسط مظاهرات وحوادث إطلاق نار على المتظاهرين؛ أعلن الزعيم شوكت شقير عن عودة الحكم الشرعي بعد أن دعا هاشم الأتاسي لتسلُّم منصب رئاسة الجمهورية وممارسة صلاحياته كرئيس للبلاد، وكُلِّف صبري العسلي بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة، وذلك في ٢٧ شباط ١٩٥٤[2].

توجهات أديب الشيشكلي العربية

شدَّد أديب الشيشكلي، منذ أن قام بانقلابه، على استقلال سورية والتَّمسك بالنظام الجمهوري، وتبنّى مبدأ القومية العربية وجعلها أساس مبادىء حزبه ودستوره، فزرع بذلك في مجرى الفكر السياسي السوري، الإيمان بالوطن السوري وبحدوده القائمة، وجعلها ملازمة لفكرة الأمة العربية الواحدة[3]، ودفعه توجهه العربي ورغبته في المحافظة على استقلال سورية إلى التفاوض مع مصر، والوقوف في وجه مؤامرات الهاشميين وحزب الشعب حامل لواء وحدة الهلال الخصيب، كما وطَّد علاقته مع لبنان والمملكة العربية السعودية.

رحَّب الشيشكلي بنجاح ثورة تموز ١٩٥٢م في مصر، فزار القاهرة في ١٢ كانون الأول برفقة فوزي سلو، وأعلن منها أن سورية مُصمِّمة على مواصلة العمل مع مصر لتحقيق تطلعات الأمة العربية بالوحدة والسيادة[4].

وتحسَّنت العلاقات بين دمشق وبغداد إثر انفتاح العراق على الدول العربية، وسعيه إلى إقامة نظام دفاعي عربي بدفع من الولايات المتحدة الأميركية، إثر زيارة

(١) تلى مأمون الكزبري رئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية بالوكالة رسالة الشيشكلي أمام المجلس. **مذكرات المجلس النيابي**، مجلد ١ عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص٩٦٤. **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص٢٨٣. الخبر، هاني: **أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا** ص١٧٧ - ١٨٤.

(٢) **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص٢٨٥. بشور: ص٢٦٦ - ٢٦٧. الساطع، أكرم نور الدين: **تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين** ص٧٥ - ٧٦، بيروت، دار النفائس، ط١، ٢٠٠٨.

(٣) بشور، ص٢٤٤، ٢٤٥.

(٤) صحيفة اليوم، دمشق عدد ٣٣٨ تاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٣م.

وزير خارجيتها فوستر دالاس إلى العراق في أيار ١٩٥٣م، وأجرى وزير الخارجية العراقية، توفيق السويدي في ١٨ آب، مباحثات مع الشيشكلي حول مشروع إنشاء جيش عربي يُموَّل من العائدات البترولية العراقية[١]، غير أن المشروع لم يرَ النور، واقترح فاضل الجمالي، رئيس وزراء العراق في كانون الثاني ١٩٥٤م، مشروع اتحاد عربي ينطلق من اتحاد سورية والعراق، غير أن محاولة العراق توحيد سياسة الدول العربية باءت بالفشل بسبب معارضة مصر وخوف سورية، ومنذ ذلك الحين تكثَّفت مؤامرات العراقيين مع المعارضة السورية للإطاحة بحكم الشيشكلي.

علاقة أديب الشيشكلي مع الدول الغربية

دعمت الدول الغربية الفاعلة، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا، نظام الشيشكلي بفعل كونه نظاماً قوياً، وبالتالي سيكون ملائماً للمخططات الدفاعية التي أعدَّتها للشرق الأوسط، على الرغم من التباين في وجهات النظر حول كيفية تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، فقد اندفعت الولايات المتحدة الأميركية لتقديم المساعدات بشكل سريع، ما أقلق الفرنسيين، بفعل أنه يؤثر سلباً على ما تبقَّى من نفوذهم في الشرق الأوسط بعامة وفي سورية بخاصة، وقابلت بريطانيا اندفاع الأميركيين برويَّة، وتساءلت عن أهداف الغرب من مساعدة سورية، ورأت أن المساعدة ينبغي أن تُقدَّم في الوقت المناسب وفقاً للتطورات السياسية.

وأخيراً، قرَّرت لجنة حلف الدفاع عن الشرق الأوسط تقديم مساعدات مالية وعسكرية إلى سورية مع ربطها بمسألة استقرار اللاجئين الفلسطينيين، وقد وافق الشيشكلي على استقرار ثمانين ألف لاجىء فلسطيني، كما وافق على الانضمام إلى لجنة الشورى في وكالة عمل وغوث اللاجئين.

واستعادت فرنسا بعض نفوذها في سورية في عهد الشيشكلي، فزوَّدت نظامه بالأسلحة والمعدات الحديثة، وفتحت الأبواب أمام البعثات العسكرية السورية، ما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا؛ لأن هذا العمل مع تحديد حاجة الجيش السوري إلى نوع الأسلحة ينبغي أن يتم بالتنسيق مع حكومتيهما، وعلى الرغم من العلاقات الودّية بين دمشق وباريس، فقد تعرَّضت سياسة فرنسا في شمالي إفريقيا لحملة عنيفة في الصحف السورية.

وفي الوقت الذي التفت فيه الشيشكلي إلى تمتين علاقاته مع فرنسا والولايات المتحدة الأميركية ابتعد عن بريطانيا بفعل صلاتها مع العراق، ولم يتقرَّب منها إلا

(١) صحيفة اليوم، عدد ٣٠٢، ١٨ أيلول ١٩٥٣م.

عندما زوَّدت جيشه بطائرات وتجهيزات عسكرية كان قد طلبها منها، وقد هدف إما إلى تحييد دورها في الأزمة الناشبة مع بغداد، بسبب دعمها لحركة سورية الحرة، أو إلى استقطابها للوقوف إلى جانبه، لكن بريطانيا كانت منهكة اقتصادياً، وتراجعت قوتها أمام بروز قوة الولايات المتحدة الأميركية، مع جعلها تتنازل عن إدارة شؤون العالم إلى الأميركيين.

وشهد عام ١٩٥٣م تحسناً ملموساً في العلاقات مع لندن، وبخاصة على الصعيد التجاري، وعلى إثر أحداث جبل الدروز، في كانون الثاني ١٩٥٤م، وما نتج عنها من تأزم العلاقات مع العراق، اتَّهم الشيشكلي بريطانيا بالتدخل لدفع سورية إلى الاتحاد مع العراق، وإقامة حكومة تُدخل البلاد في حلف دفاعي إقليمي يخدم مصالحها في الشرق الأوسط، لكن فكرة الاتحاد مع العراق طُويت نهائياً مع عودة السياسيين التقليديين إلى السلطة في سورية.

وأولت الولايات المتحدة الأميركية نظام الشيشكلي اهتماماً ملحوظاً، وكثيراً ما وُصف نظامه بأنه قمَّة النفوذ الأميركي في سورية، ووجد الشيشكلي لدى واشنطن استعداداً كبيراً لتلبية طلباته بشأن تزويده بالأسلحة لتقوية الجيش السوري مقابل محاربة انتشار ظاهرة الشيوعية وأفكارها، والتوصل إلى تفاهم مع الكيان الصهيوني، والدخول في قيادة حلف الدفاع عن الشرق الأوسط، لكن الشيشكلي اتَّبع سياسة ملتبسة، وفي إطار سعي الولايات المتحدة الأميركية لإدخال معظم الدول العربية في نطاق التعاون الأمني، انهالت ملايين الدولارات على سورية، ومع ذلك لم يؤدِّ ذلك إلى التوصل إلى اتفاق فاعل حول مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولا التخفيف من حدَّة الخلاف السوري ـ الصهيوني، وظهر الشيشكلي وكأنه المدافع الأول عن القضية الفلسطينية، وهكذا حال الصراع العربي الصهيوني دون اتخاذ الشيشكلي خطوة إيجابية بصدد مسألة حلف الدفاع عن الشرق الأوسط[١].

سورية بين عامي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨

بعد سقوط نظام الشيشكلي، واعتبار مدة حكمه واقعية غير شرعية، وإعادة رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي ـ كما ذكرنا آنفاً ـ وكذلك إعادة المجلس النيابي، قامت حكومات برلمانية دستورية منحت الحرية للأحزاب السياسية والصحافة، وأتاحت للطبقات كافة حرية التعبير عن آرائها والمطالبة بحقوقها، ونظَّمت انتخابات نيابية، وفقاً للأصول الديمقراطية، انبثق عنها مجلس نيابي تنافس في داخله الهيئات السياسية

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى: بشور ص٢٤٨ ـ ٢٥٧.

والمنظمات الحزبية، وعاشت سورية مرحلة سياسية مفعمة بالحرية، ومع ذلك لم تصل إلى هدفها الأسمى، ولعل مردَّ ذلك يعود إلى:

- تجدُّد الخلافات الحزبية التي راحت تنخر بالعهد الجديد، فمن حصل على منصب من الوزارة، سعى إلى تأمين مستقبله ومستقبل حزبه، ومن لم يدخل الوزارة، أثار الشغب والمظاهرات والاضطرابات.
- إن لعبة الديمقراطية في بلدٍ متخلِّف نسبياً قد تؤدي إلى تفككه وضياعه[1].

وقام، في إطار هذه الديمقراطية، مجلس نيابي منقسم إلى كتل وأحزاب متنافرة ومتناحرة أدَّت إلى تردي الأوضاع السياسية، استعان بعضها بالقوى العسكرية لتُثبِّت مواقعها، الأمر الذي أقحم الجيش من جديد في اللعبة السياسية، وزادت في انقسامه ونمت الأحزاب اليسارية على حساب الأحزاب اليمنية التقليدية ما انعكس على علاقات سورية الخارجية حيث قوي الاتجاه المعادي للغرب، والداعي إلى الحياد الذي قاد بدوره إلى بداية قيام علاقات أوثق مع الكتلة الشيوعية، وتراجع النفوذ العراقي على صعيد الصراعات العربية الداخلية لصالح النفوذ المصري ـ السعودي[2].

وتعاقبت على الحكم وزارات عدة كانت سريعة الزوال، مثل:

وزارة صبري العسلي: ١٩٥٤/٣/١ ـ ١٩٥٤/٦/١٩

استبعد صبري العسلي حزبي البعث والشيوعي من وزارته، ولم يكن لهذه الوزارة أي إنجاز سوى إدارة الصراعات الداخلية داخل الندوة النيابية وخارجها، وسعت إلى إضعاف نفوذ البعث في صفوف الضباط، من واقع تعيينهم ملحقين عسكريين، والواضح أن الجيش أدى دوراً بارزاً في إسقاطها، وحاول العقيد محمد صفا، في هذا الوقت، القيام بانقلاب عسكري بدعم عراقي على الأغلب، رغم تغيُّر الظروف السياسية لغير صالح الانقلابات العسكرية، إلا أنه فشل في ذلك واعتقل مع ستة ضباط آخرين[3].

وزارة سعيد الغزي: ١٩٥٤/٦/١٩ ـ ١٩٥٤/١٠/٢٩

شكَّل سعيد الغزي وزارة محايدة من قضاة ومحامين، أشرفت على إجراء الانتخابات النيابية، التي جرت في ٢٤ أيلول، وفاز فيها المستقلون بالأكثرية العددية ثم حزب البعث[4]، وكان شكري القوتلي قد عاد من المنفى في ٥ تموز ودعم

(١) الخاني: ص١٣٢.
Be'eri, E: **Army Officers in Arab Politics and Society.** p130.
(٢) بشور: ص٢٧٥، ٢٧٦. (٣) سيل: ص٢٢٥، ٢٢١.
(٤) **مذكرات المجلس النيابي** مجلد٢، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤م ص٣ ـ ٥.

سيطرة المدنيين على الحكومة عن طريق انتخاب مجلس نيابي يُعزِّز أمانيه في رئاسة الدولة، وكشفت هذه الانتخابات عن تبدُّل في ميزان القوى السياسية، تمثَّل في انتهاء دور القوى السياسية التقليدية واستبدالها بالقوى اليسارية في الحركة العربية، كحزب البعث.

وزارة فارس الخوري: ١٩٥٤/١١/٢ ـ ١٩٥٥/٢/٧

كلَّف هاشم الأتاسي فارس الخوري بتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات النيابية، إثر فشل خالد العظم، بسبب رفض حزبي الشعب والوطني وكتلة منير العجلاني تأييده، وسيطر حزب الشعب على حقائب الوزارة. شكَّلت الانتخابات النيابية مرحلة حاسمة في مسيرة نظام ديمقراطي سليم، لكن الخلافات الداخلية بين الأحزاب والكتل النيابية أدَّت إلى فشل هذا المجلس في أن يكون منتجاً، وفي ظلِّ التشرذم عادت سورية لتصبح محور تنافس حادٍّ بين القاهرة وبغداد حول زعامة العالم العربي[1].

وشقَّ العالم العربي ما أقدمت عليه بغداد من إعلان ميثاق اتحادي مع أنقرة (حلف بغداد) في كانون الثاني ١٩٥٥م، وقد حاول فارس الخوري المواربة بين بغداد والقاهرة لتجنُّب إغضابهما، إذ بلغ الانقسام السوري الداخلي حول هذه القضية حدّاً لم تستطع وزارته مساندة أي طرف.

استغل حزب البعث وخالد العظم هذه الأوضاع القلقة، وعجز الحكومة عن حسم موقفها في الصراع العربي؛ فشقّا عُرى التحالف الوزاري، وأدى الجيش دوراً بارزاً في إسقاطها بتاريخ ٧ شباط ١٩٥٥[2].

وزارة صبري العسلي: ١٩٥٥/٢/١٣ ـ ١٩٥٥/٩/١٣

شكَّل صبري العسلي، بعد أيام، وزارة بالتضامن مع خالد العظم لا تضمُّ أياً من حزب الشعب، وقد واجهت مشكلات مع الغرب بفعل ميلها نحو التوجه الاشتراكي[3]، ووافقت سورية، في ٢ آذار ١٩٥٥م، على الانضمام إلى ميثاق الأمن القومي العربي إلى جانب المملكة العربية السعودية ومصر، المتضمن مشروعات تأسيس اتحاد فدرالي بين الدول العربية المناهضة لحلف بغداد، وعُرف هذا الميثاق باسم الميثاق الثلاثي[4].

(١) **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص٣١٠.
(٢) المصدر نفسه: ص٣١٧ ـ ٣١٩. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٣ ص١٧٢٦.
(٣) **مذكرات خالد العظم**: المصدر نفسه ص٢٢١. توري: ص٤٩٤.
(٤) **مذكرات خالد العظم**: المصدر نفسه ص٣٩٢.

ولّدت الضغوط المؤيدة للميثاق والمعارضة له أزمة سياسية، وكان البعث أكثر الأحزاب ضغطاً للدخول في الميثاق، وشكّل الصراع على حلف بغداد، وحول مشروع الميثاق الثلاثي انعكاسات داخل سورية، تمثّلت باغتيال العقيد عدنان المالكي، نائب رئيس الأركان في ٢٢ نيسان من السنة المذكورة، وهو من أشد المعارضين للدخول في حلف بغداد، وجرى الاغتيال على يد شاب ينتمي إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي[١].

استغلّت الحكومة السورية حادثة الاغتيال لتصفية الحزب المذكور سياسياً وعسكرياً[٢]، وتعميق التقارب مع مصر، كما زاد هذا الحادث في انقسام الجيش وتدخله في الشؤون السياسية، وبخاصة شعبة المخابرات، وبرز العقيد عبد الحميد السراج، إثر اغتيال المالكي، وهو المتأثر بشخصية وأفكار الرئيس المصري جمال عبد الناصر والملك السعودي فيصل حول العروبة الشاملة، وتعاون مع الضباط البعثيين فيما عُرف بكتلة الضباط التقدميين[٣].

ومضى حزب البعث في تقوية قبضته على الحكومة، في حين شكّل صبري العسلي وخالد العظم وأكرم الحوراني حلفاً ثلاثياً، وقد عكس تفكير شوكت شقير رئيس أركان الجيش آراء الفريق المؤيد لمصر والسعودية.

عهد شكري القوتلي (المرّة الثانية)

وجرى في ١٨ آب ١٩٥٥م انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية (مرة ثانية) في الدورة الثانية، ونال اثنين وتسعين صوتاً مقابل واحد وأربعين صوتاً نالها منافسه خالد العظم، فاستقالت وزارة صبري العسلي في ٢٣ آب ١٩٥٥م[٤]، إلا أنها استمرت في تصريف الأعمال حتى ١٣ أيلول.

رافق انتخاب شكري القوتلي بعض الظواهر السياسية، نذكر منها:

- عبّر جمال عبد الناصر عن سروره بانتخابه وأشاد بماضيه.

(١) **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص٢٩٤. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٣ ص١٧٩٤ ـ ١٧٩٦. السمان: ص٣٦٠ ـ ٣٦٢. الساطع: ص٨٥.

(٢) انظر وقائع محاكمة عناصر الحزب السوري القومي الاجتماعي في **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٣ ص١٨١١ ـ ١٨١٤.

(٣) المصدر نفسه: ص١٨٢٠ ـ ١٨٢٢. السمان: ص٣٥٥ ـ ٣٥٦، ٣٦١.
Be'er: pp 133, 405.

(٤) **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص٤٦١، **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٣ ص١٨٥٩ ـ ١٨٦٨. الخاني: ص١٣٩.

- أعلن نوري السعيد ترحيب العراق بانتخابه.
- تلقى مساندة الدول الكبرى، الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، التي توافقت مصالحها مع انتخابه.

تدلُّ تلك الظواهر على أن توجُّه شكري القوتلي السياسي، مثل تقرُّبه من المملكة العربية السعودية، واستجابته لمطالب الدول الكبرى؛ كان مطلوباً في تلك الظروف السياسية التي تمرُّ بها منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة سياسة الأحلاف الغربية ومواجهة المد الشيوعي.

واجه شكري القوتلي في بداية رئاسته الثالثة عقبات عدة، لعل أهمها:

١ ـ الوضع السياسي الداخلي، وكان أول ما اصطدم به الدستور الموضوع عام ١٩٥٠م، والذي يسلب رئيس الجمهورية جميع الصلاحيات ويحيله إلى مجرد رمز.

٢ ـ وضع الجيش والضباط بعد أن ذاقوا طعم السياسة بحيث أضحى (الجيش) مجموعة من الأحزاب السياسية، كما أضحت كل فئة تريد الدخول في المعترك السياسي، تسعى لاستقطاب بعض الضباط للفوز بمقعد في المجلس النيابي أو للقيام بانقلاب جديد، واستقطبت أحزاب اليسار ولا سيما حزب البعث، وأكرم الحوراني، أكثر الضباط، إلى صفوفها، فازداد عدد نوابها في المجلس، واشتدت قبضة عبد الحميد السراج والمخابرات التي يشرف عليها، على مُقدَّرات الدولة، وأضحى الشخص المعتمد من قِبل الرئيس جمال عبد الناصر ومصر وسفيرها في دمشق محمود رياض يتصل بهم مباشرة، ويُنفذ رغباتهم، ويعقد معهم ما يشاء من أمور بعيداً عن الحكومة وعن المسؤولين.

٣ ـ وضع الأحزاب السياسية، فالحزب الوطني، وريث الكتلة الوطنية الذي ساند الرئيس شكري القوتلي، لم يعد له في المجلس النيابي سوى أربعة عشر مقعداً، وكان للكتلة الديمقراطية ثمانية وثلاثين مقعداً، ولحزب الشعب سبعة وعشرين مقعداً، ولحزب البعث ثمانية عشر مقعداً، ولكتلة العشائر ثمانية عشر مقعداً، وحتى الحزب الوطني فلم يعد متماسكاً كما كان في بداية عهده[١].

كانت مدَّة حكم شكري القوتلي هذه المرة مليئة بالأحداث الجسام، وبالأزمات الداخلية والخارجية، وتجاه الأخطار التي كانت تُهدِّد سورية من الخارج، (حلف بغداد، الكيان الصهيوني، المؤامرات الأميركية...) عقدت سورية مع مصر في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥م، معاهدة الدفاع المشترك، أقامت بموجبها قيادة مشتركة[٢]،

(١) الخاني: ص١٥٥ ـ ١٥٦.

(٢) المرجع نفسه: ص١٥٦. انظر نص الاتفاقية في **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٣ ص١٩٠٨ ـ ١٩٠٩.

ورفض الأردن الدخول في حلف الدفاع العربي، لكن استقطاب هذا البلد كان ضرورياً، لذلك عقد شكري القوتلي اجتماعاً مع الملك حسين في نيسان ١٩٥٦م، وأصدر بياناً مشتركاً أعلنا فيه عقد اتفاقية عسكرية لتنسيق دفاعهما ضد الكيان الصهيوني[١].

وزارة سعيد الغزّي: ١٣/٩/١٩٥٥ ـ ٢/٦/١٩٥٦

شكَّل سعيد الغزي وزارة العهد الجديد الأولى في ١٣ أيلول ١٩٥٥م، نالت ثقة المجلس النيابي في اليوم التالي، وقد عُدَّ رجل الجيش، واكتسب الاندفاع نحو اليسار زخماً جديداً في أواخر عام ١٩٥٥م، وقطبه الأساس حزب البعث، الذي اعتلى محازبوه المناصب المهمة في الجيش والجهاز الحكومي.

وجرى في أواخر عام ١٩٥٥م انشقاق في حزب البعث بين جناحيه الاشتراكي العربي، والبعث الاشتراكي (ميشال عفلق)، بفعل ما أقدم عليه أكرم الحوراني من تحالف مع الحزب الشيوعي بزعامة خالد بكداش، بالإضافة إلى توجُّه ميشال عفلق بعدم الذهاب بعيداً في معاداة العراق لضررها البالغ على القضايا العربية[٢].

ووضعت لجنة منبثقة عن الأحزاب السياسية: الشعب، الوطني، البعث، في أيار ١٩٥٦م؛ ميثاقاً عُرِف بالميثاق القومي، نتج عنه حكم التجمع القومي[٣]، وتضمَّن هذا الميثاق شجب الاستعمار والصهيونية، وما يُسمَّى بدولة إسرائيل، ونبذ الأحلاف العسكرية الأجنبية، وانتهاج سياسة الحياد الإيجابي، وتقوية الجيش، وتبنّي سياسة تسليح موحَّدة مع مصر لتشكيل نواة جيش عربي يوكل إليه الدفاع عن الأراضي العربية، وتصحيح النظام الضريبي، وتخصيص ضريبة استثنائية للحاجات الدفاعية، وتدعيم الاقتصاد الوطني، على أن تعمل الحكومات في المستقبل وفق هذه المضامين[٤].

ويبدو أن حكومة سعيد الغزي كانت أضعف من أن تتولى تنفيذ تلك التوصيات، كما راحت تترنح تحت تأثير المؤامرات السياسية المصرية المنسَّقة مع المخابرات العسكرية، والمعتمدة على المواهب البعثية لتحريك الرأي العام؛ فاستقالت في ١٤ حزيران ١٩٥٦[٥].

---

(١) انظر نص الاتفاقية السورية ـ الأردنية في: الساطع ص٩٤ ـ ٩٥.
(٢) انظر فيما يتعلق بالخلافات داخل حزب البعث: الجندي: ص٧٠ ـ ٧١.
(٣) المرجع نفسه: ص٧٢.
(٤) **مذكرات مجلس النواب**: مجلد ٣، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص٢٣٢ ـ ٢٣٣.
(٥) الساطع: ص٩٥.

وزارة صبري العسلي: ١٤/٦/١٩٥٦م ـ ٢٢/١٢/١٩٥٦م

شكَّل صبري العسلي في ١٤ حزيران ١٩٥٦ حكومة ائتلافية، ضمَّنت بيانها الوزاري تحقيق الوحدة مع مصر والانفتاح على الدول العربية المتحررة للانضمام إليها، مع استبعاد العراق والأردن، وتمثَّلت المعارضة بالعناصر المحافظة المؤيدة للهاشميين وعلى رأسها حزب الشعب الذي تقلَّص نفوذه.

واجهت هذه الحكومة أعقد وأخطر مشكلة في مسيرتها السياسية المتمثلة بأزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، الذي أساء كثيراً إلى سمعة الموالين للغرب.

والواقع أن هموم سورية كانت تتلخَّص في أوائل شهر تموز ١٩٥٦م فيما يأتي:

ـ وضع أسس الاتحاد مع مصر وتشكيل وفد وزاري للتفاوض مع جمال عبد الناصر.

ـ القلق الشديد من نتائج التبديل الذي حدث في رئاسة الأركان بإزاحة شوقي شقير، واستبداله بتوفيق نظام الدين، والخوف من انعكاساته على الجيش والحكم.

ـ افتعال تركيا لحوادث الحدود وإغلاق حدودها مع سورية.

ـ تهديدات الكيان الصهيوني بتحويل مجرى نهر الأردن، واعتداءاته المستمرة على خطوط الهدنة الأردنية.

ـ نشاط اليمين السوري المتعاون مع العراق وحلف بغداد، بالإضافة إلى نشاط السوريين القوميين، وإشعال نار الفتنة الدموية في حمص وحماة وحارم[١].

وأمر عبد الحميد السراج فور وقوع العدوان على مصر، بتدمير عدد من محطّات الضخّ الخاصة بشركة نفط العراق، وطالب البعثيون بتسليح الشعب، وحاولوا إسقاط الحكومة ليتسنى لهم الإمساك بمقاليد الحكم عبر محازبيهم العسكريين والمدنيين.

وأيَّد الحوراني قيام جبهة وطنية على أساس الميثاق القومي، وشكَّل مع خالد العظم كتلة استطاعت أن تُسقط حكومة صبري العسلي الذي قدَّم استقالة حكومته في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٦م، وقد أمل حزب البعث أن تخلفها وزارة أكثر نزوعاً نحو اليسار[٢]، وأعاد القوتلي تكليف العسلي بتشكيل وزارة جديدة، أبصرت النور في ٣١ كانون الأول[٣].

---

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٣ ص٢٠٨٥ ـ ٢٠٨٦.
(٢) هيكل، محمد حسين: **ما الذي جرى في سورية**: ص١٠٥.
(٣) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٣ ص٢٢٥٣.

التقارب السوري ـ السوڤياتي

اتخذت السياسة السورية الخارجية بعد أزمة السويس منحىً مناصراً للاتحاد السوڤياتي، تُوِّج بزيارة شكري القوتلي إلى موسكو في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦م[١]، وعقدت بين دمشق والكتلة السوڤياتية، اتفاقيات تجارية، وتبادل الطرفان الوفود النيابية والتجارية والثقافية، وتعهدت روسيا بتزويد سورية بالطائرات والمعدّات العسكرية والدبابات، ومختلف أنواع الأسلحة الثقيلة، وتدريب الفنّيين والطيارين السوريين، مقابل تسهيلات عسكرية في الأراضي السورية، والمساهمة في خلق سورية الكبرى من واقع تعديل الحدود مع جيران سورية؛ ما وضع هذا البلد على مفترق خطر[٢].

التقارب السوري ـ المصري

لم يكن عام ١٩٥٧م أقل خطراً على سورية من عام ١٩٥٦م، فقد اشتد الضغط الخارجي عليها، وكثرت المؤامرات في الداخل، وتجاذبتها الأحداث الجسام، نذكر منها على الصعيد الخارجي:

ـ محاولة فرض مشروع الرئيس الأميركي أيزنهاور للسلام في الشرق الأوسط على دول المنطقة، ورفض سورية للمبادىء التي قام عليها، ووعود الاتحاد السوڤياتي والصين الشعبية بحماية دول الشرق الأوسط من أي تدخل أجنبي ناتج عن المشروع.

ـ حشد تركيا جيوشها على الحدود السورية وتهديدها بالعدوان عليها.

ـ تحذير دول حلف بغداد من تزايد الخطر الشيوعي في الشرق الأوسط.

ـ زيارة قطع الأسطول السوڤياتي لميناء اللاذقية.

ـ بحث مجلس الأمن الأميركي الداخلي برئاسة أيزنهاور الوضع في سورية.

ـ زيارة خالد العظم لموسكو في أوائل آب ١٩٥٧م، وعقده اتفاقاً للمساعدة الاقتصادية والفنية مع الاتحاد السوڤياتي، والمعروف أنه كان نائباً، وقد عقد الجانبان بعد ذلك اجتماعاً في دمشق للتنسيق وإقرار برنامج عمل الخبراء الفنيين.

ـ تنفيذ حركة تشكيلات، وإقالات، وتعيينات، واسعة النطاق في صفوف ضباط الجيش السوري والأمن الداخلي، وتعيين عفيف البزري رئيساً للأركان العامة، وترفيعه إلى رتبة لواء.

---

(١) الخاني: ص١٨٩.

(٢) **مذكرات خالد العظم**: جـ٢ ص٤٨٥ ـ ٤٨٦. وانظر نصوص الاتفاقيات السورية ـ السوڤياتية في **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٣ ص٢٣٦١ ـ ٢٣٦٥.

وتعرَّضت سورية في الداخل لبعض المؤامرات نذكر منها:

المؤامرة العراقية: وقد استقطبت عدداً كبيراً من الضباط أمثال: العقيد محمد صفا، المقدم محمد معروف، المقدم حسين الحكيم، النقيب عبده وهبة، النقيب عز الدين الجرّاح، وعدداً من شيوخ القبائل، بالإضافة إلى أعضاء من: الحزب الوطني، محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل)، وميخائيل ليان، وأعضاء من حزب الشعب، عدنان الأتاسي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، جورج عبد المسيح، والحزب التعاوني، فيصل العسلي، وبعض النواب البارزين منهم: منير العجلاني، سامي كبارة، حسن الأطرش، وغيرهم، واشترك في المؤامرة صالح مهدي السامرائي الملحق العسكري العراقي في سورية، وقد كُشفت هذه المؤامرة التي استغرقت تهيئتها من نيسان إلى تشرين الأول ١٩٥٦م[١].

المؤامرة الأميركية: وقد حاكها هوارد ستون موظف السفارة الأميركية في دمشق، وكان عضواً في وكالة المخابرات الأميركية (C.I.A)، وهي تتمة للمؤامرة العراقية، واشترك فيها أديب الشيشكلي وإبراهيم الحسيني[٢].

كان على الرئيس شكري القوتلي وسط هذه الأجواء المضطربة أن يقود سورية إلى شاطىء الأمان، ويحميها من المؤامرات الخارجية والداخلية، فاستغل تأييد مصر لتوجهات سورية السياسية العربية من دون تحفُّظ، وتقرَّب من الرئيس جمال عبد الناصر، وأدى ذلك في نهاية الأمر إلى إقامة وحدة بين البلدين.

سورية في عهد الوحدة مع مصر

التمهيد لقيام الوحدة السورية ـ المصرية

تعدُّ الوحدة التي تحقَّقت سنة ١٩٥٨م سنة تحقَّقت فيها آمال العرب بعامة، وتجسَّدت فيها أهدافهم بقيام وحدة عربية بين سورية ومصر، وكانت سورية تمرُّ آنذاك في مرحلة ازدواجية الحكم، فقد اشتدت سلطة العسكريين على الساحة السياسية من جهة، وكان هناك جمهورية دستورية من جهة أخرى تتلاعب بها أهواء بعض الضباط.

وعندما أبدت مصر، بزعامة جمال عبد الناصر، رغبتها بتطوير علاقاتها وتعاونها مع سورية إلى نوع من الوحدة أو الاتحاد، هلَّلت غالبية الشعب السوري لهذه الرغبة، وأخذت معظم الأحزاب والنقابات والقوى السياسية، توجِّه سياستها لتحقيق هذا الهدف، وكان طبيعياً ألا تخرج القوات المسلحة عن هذا النهج.

---

(١) الخاني: ص١٩٩.

(٢) انظر تفاصيل هذه المؤامرة في المرجع نفسه ص٢٠٠ ـ ٢٠١.

وما جرى في سورية من الخوف من عدوان صهيوني أو عدوان يقوم به حلف بغداد، بالإضافة إلى الوضع الذي نشأ في الأردن نتيجة الصراع بين الملك حسين ورئيس وزرائه سليمان النابلسي، وإقالة وزارته الائتلافية ذات التوجهات اليسارية، وتحويل لبنان إلى قاعدة تآمر ضد سورية في عهد كميل شمعون؛ اضطرت سورية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الأمنية لمواجهة ما قد يطرأ من احتمالات، وإعداد الرأي العام لحرب شعبية.

وسادت البلاد منذ ذلك الوقت، موجة من التوتر النفسي، وراحت الأمور تسير بسرعة نحو الوحدة مع مصر كردٍّ طبيعي على ذلك، وأخذت الفئات الشعبية ومعظم الأحزاب والمنظمات السياسية، والقيادات العسكرية، وبخاصة عبد الحميد السراج رئيس شعبة المخابرات، الذي كان يُنسّق مع محمود رياض سفير مصر في دمشق؛ تتنافس في الدعوة إلى تحقيق الوحدة بزعامة جمال عبد الناصر من دون قيد أو شرط.

وأضحى تيار الوحدة مع مصر في هذا الجوِّ المفعم بالآمال والمشاعر الجياشة، والخوف؛ من القوة بحيث لم يعد بمقدور أي فئة مقاومته.

وكان الرئيس شكري القوتلي قد اقترح خلال عام ١٩٥٧م إقامة اتحاد بين الدول العربية المتحررة تكون له أجهزته الاتحادية، لكن الرئيس جمال عبد الناصر أبدى تحفظاً لدى اجتماعه بالمبعوثين السوريين، وفضَّل أن يتم التعاون العربي عبر الجامعة العربية، ورأى أن تتم الوحدة بين سورية ومصر على مراحل، كالوحدة العسكرية، والوحدة الثقافية، والوحدة الاقتصادية وغيرها.

أظهر الوحدويون السوريون تحفُّظ جمال عبد الناصر على إقامة اتحاد بين سورية ومصر على أنه قبول بمشروعهم الاتحادي، لكن عمق الخلافات، وتزايد التصدُّع في صفوف السياسيين السوريين، أدّى إلى نوع من فقدان التوازن بين التوجهات المختلفة[١]، لكن بدا واضحاً أن حزب البعث وجمال عبد الناصر، وجدا نفسيهما في عام ١٩٥٧م أشد قوتين فاعلتين في السياسة السورية، وكان هدفهما واحداً، هو تكريس الوحدة العربية، ونشأت بينهما علاقة خاصة، وأضحى حزب البعث من أشد الداعين للرئيس المصري، وقد تمتَّع في المقابل بقوة وثقل الدعم السياسي المصري، وأصابت حملة الحزب للاتحاد مع مصر حدّاً من النجاح جعلها تدخل في برنامج حكومة صبري العسلي الائتلافية التي شُكِّلت بعد حرب السويس[٢].

والواقع أن حزب البعث وجد نفسه في خريف ١٩٥٧م يواجه مأزقاً داخلياً لا يمكن الخروج منه إلا بتحقيق الوحدة مع مصر، وبخاصة أن جمال عبد الناصر قمع

(١) **مذكرات خالد العظم**: جـ٣ ص٩٨، ١٠٤، ١٠٦.

(٢) المرجع نفسه ص٩٨. سيل: ص٤٠٤ - ٤٠٧.

الشيوعيين في بلاده، فكان الحزب الوحيد الذي خطَّط للأمر وطالب بخطوات عملية لتحقيقه. ففي ٩ كانون الأول ١٩٥٧م، أعلن ميشال عفلق أن البعث يضع مشروع قانون من أجل إقامة اتحاد فيدرالي مع مصر سيعرضه على الحكومة، وبعد نقاش في مجلس الوزراء حول مضمونه، تقرَّر أن يُرسل إلى الحكومة المصرية لدراسته واتخاذ الترتيبات لعقد اجتماع بين ممثلي الحكومتين لبدء مفاوضات الاتحاد.

وسبق هذه الخطوة اجتماع مشترك لمجلس النواب السوري مع أربعين عضواً من مجلس الأمة المصري برئاسة أنور السادات، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٧م في دمشق، أعاد تأكيد التضامن السوري ـ المصري، وتعهد بتأييد اتحاد البلدين، واتخذ المجتمعون قراراً تاريخياً دعوا فيه نواب المجلسين السوري والمصري، وحكومتي البلدين، للدخول في مباحثات مشتركة لإقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين العربيين، لكن عند عودة الوفد المصري إلى القاهرة في ٢٢ تشرين الثاني، لم تصدر أية إشارة واضحة تدل على رغبة القيادة المصرية في تنفيذ الاتحاد[١].

وكان لحزب الشعب موقف من مشروع الاتحاد، فدعا جمال عبد الناصر رئيسه رشدي الكيخيا لزيارة القاهرة، فلبّى الدعوة في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٧م، وقد نتج عن المباحثات التي دارت بين الطرفين تخلِّي الكيخيا عن عزلته النيابية، فحضر جلسة مجلس النواب التي تمَّ فيها التصويت على ميثاق الوحدة مع مصر[٢]، وأعلنت اللجنة المركزية للحزب عن موافقتها على الإجراءات الوحدوية مع مصر.

وجرى في موازاة الصراع الخارجي على سورية بين المحورين الأميركي والسوفياتي في خريف عام ١٩٥٧م، طلاق بين حزبي البعث والشيوعي، بعد أن بدأ الأول يستشعر الخطر من الثاني، وإمكان هيمنته على السلطة بعد أن كثر أنصاره، وبخاصة أن اللواء عفيف البزري كان متهماً بالشيوعية.

الواقع أنه جرى خلاف شديد بين هذين الحزبين في تشرين الثاني ١٩٥٧م، تمحور حول أسس قيام الوحدة بين سورية ومصر، حيث نادى البعثيون بالاندماج الكلّي، وكان للشيوعيين رأي آخر، يأخذ بالظروف الموضوعية في كل بلد عربي، وأن كل وحدة لا تقوم على هذا الأساس لن يكتب لها النجاح والاستمرار.

قيام الجمهورية العربية المتحدة

أضحى موضوع الوحدة في أواخر عام ١٩٥٧م حديث الرأي العام والصحافة في سورية، وكان من الموضوعات اليومية التي تُبحث في المجالس العامة والخاصة

(١) الساطع: ص١١٩. (٢) المصدر نفسه: ص١٢١.

المدنية والعسكرية، وجاءت الخطوة الأولى في اتجاه قيام وحدة بين البلدين في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨م عندما سافر وفد عسكري سوري إلى القاهرة برئاسة رئيس الأركان عفيف البزري وعضوية ثلاثة عشر ضابطاً، من بينهم: مصطفى حمدون، أحمد عبد الكريم، حسين حدة، أمين الحافظ، عبد الغني قنوت، وانضم إليهم عبد الحميد السراج فيما بعد[1].

تركّزت مطالب الوفد السوري على الأمور الآتية:

- دستور واحد يُعلن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة، ويرسم نظام الحكم فيها، ويُفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية.
- رئيس دولة واحدة، وسلطة تشريعية واحدة وسلطة تنفيذية واحدة.
- تُسنُّ القوانين المنظِّمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استناداً إلى الدستور الموحَّد.
- تقوم الوحدة العسكرية على الأسس الآتية:

قائد أعلى للقوات المسلحة ومجلس دفاع أعلى، وقيادة عامة للقوات المسلحة التي تتشكّل من البرّية والبحرية والجوّية، موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز.

ويبدو أن جمال عبد الناصر كان حذراً في تولّي مسؤولية سورية المثقلة بالنزاعات والتصدّعات الداخلية، ولكنه وافق أخيراً بشرط أن تقوم وحدة بين البلدين وليس اتحاداً، فوافق الوفد السوري على ذلك[2].

وسافر في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٨م وفد سوري برئاسة شكري القوتلي إلى القاهرة للتوقيع على اتفاق الوحدة، فاستقبله جمال عبد الناصر في اليوم التالي، ووزّع على أعضائه صورة عن الدستور المؤقت للدولة العربية المرتجاة، تُحدّد نظمها، والمقومات الأساسية للمجتمع الوحدوي، وتنظيم الاقتصاد والقوانين، وصيانة الملكية الفردية، والحقوق والواجبات العامة، ونظام الحكم، والسلطة القضائية، وأحكاماً عامة وختامية انتقالية[3].

أبدى السوريون الاشتراكيون بعض الملاحظات حول المشروع المعروض تتعلق بمنح الرئيس المنتخب صلاحية نشر الدستور المؤقت، وأضافت عليه لجنة مشتركة، فقرة تتعلق بالاتحاد القومي، ثم اجتمع الرئيسان شكري القواتلي وجمال عبد الناصر

---

(١) الجندي: ص٧٥. (٢) الساطع: ص١٢ هامش رقم١.

(٣) انظر نص الدستور المؤقت في **مذكرات خالد العظم**: جـ٣ ص١٤٥ ـ ١٤٩.

مع ممثلي سورية ومصر في قصر القبة للتداول في الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربي، وتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين، وعندما أصبح جاهزاً أُعلن في ٥ شباط ١٩٥٨م، وأقرَّ مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري بعد ذلك اتفاق الوحدة التي قامت في ٢٢ شباط ١٩٥٨م باسم الجمهورية العربية المتحدة، بعد استفتاء شعبي جرى في ٢١ شباط، وجاءت نتائجه إيجابية[1].

واجتمع مجلس النواب السوري في دمشق للمصادقة على مشروع الوحدة، فألقى الرئيس شكري القوتلي خطاباً رشَّح فيه جمال عبد الناصر لرئاسة دولة الوحدة، ووافق المجلس على قيام الجمهورية العربية المتحدة والمبادىء الدستورية التي سيتم العمل بها في المرحلة الانتقالية، وأيَّد النواب بالإجماع ترشيح جمال عبد الناصر لمنصب الرئاسة، وقد منح الرئيس شكري القوتلي بعد إبرام الوحدة لقب «المواطن العربي الأول» اعترافاً بتضحيته من أجل قيام الوحدة[2].

ونصَّ اتفاق الوحدة على قيام مجلس تشريعي مؤلَّف من أربعمائة نائب، نصفهم على الأقل من المجلسين التشريعيين القائمين آنئذ في سورية ومصر، وستظل القوانين السورية والمصرية نافذة إلى أن يتم تغييرها، وإقامة مجلس تنفيذي منفصل لكل قطر.

وزار جمال عبد الناصر دمشق في ٢٤ شباط ١٩٥٨م للتشاور، حيث استُقبل بحشود جماهيرية كثيفة، فاجتمع مع شكري القوتلي وبعض أركان الدولة (الحوراني والعسلي والبيطار)، واستقبل وفود المهنِّيين[3].

وصدر في ٥ آذار دستور رئاسي موحَّد للجموربة العربية المتحدة، سورية ومصر، باسم الإقليم الشمالي، والإقليم الجنوبي، وتشكّلت حكومة الاتحاد الأولى في ٧ آذار، وضمَّت أربعة نواب لرئيس الجمهورية، سوريان، **هما**: أكرم الحوراني وصبري العسلي، ومصريان، **هما**: عبد اللطيف البغدادي والمشير عبد الحكيم عامر، وثلاثين وزيراً منهم اثني عشر سورية[4].

استوجب هذا التنظيم شبه الفيدرالي المعزَّز بالانقسام الجغرافي بين الإقليمين، إقامة حكومة مركزية، نال السوريون فيها ثلاثة مقاعد من أصل أربعة عشر مقعداً.

---

(١) انظر بيان إعلان الوحدة في: الساطع ص١٢٥ ـ ١٢٦. **مذكرات خالد العظم**: جـ١ ص١٦١ ـ ١٦٤. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٣ ص٢٥٣٤ ـ ٢٥٣٧، ٢٥٤٠ ـ ٢٥٤٢.

(٢) الساطع: ص١٢٧.

(٣) **مذكرات خالد العظم**: جـ٣ ص١٦٥ ـ ١٦٦. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٣ ص٢٥٦٣.

(٤) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٣ ص٢٥٧٩ ـ ٢٥٨٧. الساطع: ص١٢٨ ـ ١٣٢.

سورية في ظلِّ الوحدة

حرص جمال عبد الناصر منذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة، على تحجيم القوى السياسية والعسكرية السورية، ويبدو أنه كان حذراً مما قد يقومون به من تبدل في توجهاتهم، ما ينعكس سلباً على أوضاع المولود الجديد، وجَعْل سورية مقاطعة تدور في فلك القاهرة، فعيَّن محمود رياض مستشاراً له في قضايا الإقليم الشمالي، وأزاح الشيوعيين عن المناصب العسكرية، وأقال اللواء عفيف البزري قائد الجيش الأول، وحلَّ الأحزاب التقليدية، ومنح عبد الحميد السراج سلطات واسعة، أشرف من خلالها وبوصفه وزيراً للداخلية على قوات الأمن، وبخاصة جهاز المخابرات الذي تحوَّل إلى مكتب خاص، وربط السراج به مباشرة[١].

وما جرى من انقلاب في العراق في تموز ١٩٥٨م بزعامة عبد الكريم قاسم، دفع جمال عبد الناصر إلى تشديد قبضته على سورية للحؤول دون ارتدادها، واتخذت القاهرة قراراً بتمصيرها، فأصدرت التشريعات الخاصة بذلك، مثل قانون الإصلاح الزراعي، وتحديد الملكية، المطبَّقين في مصر، ودعَّمت المركزية، ووضعت قيوداً، وأخضعت سورية أكثر فأكثر إلى إشرافها.

وَفَقَدَ السوريون ميزة اتخاذ القرار أو المشاركة في اتخاذه، فتوالت الاستقالات نتيجة ذلك، نذكر منها: استقالة صبري العسلي زعيم الحزب الوطني من منصبه نائباً لرئيس الجمهورية، وأُقصي أكرم الحوراني عن الحكم في الإقليم الشمالي، وقاد الحزب الشيوعي السوري معارضة علنية للنظام في الوقت الذي انقسم فيه قادة حزب البعث بين مؤيد للانفصال ومعارض له[٢]، والتفت آخرون إلى الماركسية.

تقلَّصت شعبية جمال عبد الناصر نتيجة تلك الإجراءات، وانتشر التذمر في أوساط المدنيين والعسكريين[٣]؛ ما دفعه إلى إعادة تنظيم الجمهورية العربية المتحدة في ٧ آب ١٩٦١م وتوحيد القطرين في وزارة واحدة، وأضحى عبد الحميد السراج بموجب هذا التعديل نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية، ونُقل نتيجة ذلك إلى القاهرة.

كانت تلك الحادثة إحدى أخطاء الحكم، إذ برحيل السراج إلى القاهرة، نشطت القوى المعارضة في سورية، وشعرت بحرِّيتها مرَّة أخرى، لتتآمر من أجل انفصال

---

(١) هيكل: ص١٠٣ ـ ١٠٦. (٢) الجندي: ص٨٧.

(٣) زهر الدين، عبد الكريم: **مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا، ما بين ٢٨ أيلول ١٩٦١ و٨ آذار ١٩٦٣.** ص١٧ ـ ٢١.

سورية عن مصر، فاستقال السراج بعد شهرين بسبب خلافه مع المشير عبد الحكيم عامر[١]، وعاد إلى دمشق في ١٥ أيلول ١٩٦١م.

وكان جمال عبد الناصر قدْ أقدم على تأميم المصارف والشركات في الجمهورية العربية المتحدة في شباط وتموز ١٩٦١م، وترافق ذلك مع تعديل في المجلس التنفيذي السوري، ثم ألغى هذا المجلس بعد ذلك في ١٦ آب، فعُدَّ إلغاؤه، إلغاءً للشخصية السورية واستغناءً عن الوزراء السوريين، ما جعل الوضع مواتياً للانقلاب السوري الذي فصم عُرى الوحدة في ٢٨ أيلول ١٩٦١م[٢].

وكانت وجهة نظر القوى المحيطة بسورية: العراق، تركيا ولبنان، والقوى الغربية؛ معارضة للوحدة العربية، لأنها تُشكِّل خطراً على مصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط، وتخلُّ بالتوزان في المنطقة لصالح مصر، لكن مع ميل أميركي لتأييدها وتشجيعها، وذلك في سباق الحلول في المنطقة، وكانت بريطانيا وفرنسا من أشد المعارضين للوحدة.

ولمواجهة هذه الوحدة، عرض العراق قيام وحدة بينه وبين الأردن والمملكة العربية السعودية أو بدونها وذلك بدفع من بريطانيا، وذلك للردِّ على الوحدة السورية المصرية[٣]، واقترح شارل مالك وزير خارجية لبنان مواجهة الجمهورية العربية المتحدة بالقوة أو العمل على تمزيقها تدريجاً، وفعلاً أعلن العراق في ١٤ شباط قيام الاتحاد العربي بينه وبين الأردن، ووقفت المملكة العربية السعودية على الحياد[٤].

وتبادل الطرفان المتنافران عبارات الاتهام الجارحة، وحاولا استقطاب باقي الدول العربية، فانضمت اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة في ٨ آذار، وتنافستا لاستقطاب لبنان الذي كانت فيه رياح الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ناشطة على الصعيد الشعبي، وكان هذا البلد منذ قبوله بمبدأ أيزنهاور، قد أضحى فريسة أزمة داخلية خطيرة ترافقت مع التحركات السرّية لعناصر المخابرات السورية والحملات الصحفية في سورية ومصر، التي راحت تُسعِّر الأحقاد وتُثير الكراهية بين الطوائف والعائلات اللبنانية، وتُحرِّض على النظام، لذلك بقي لبنان خارج نطاق التحالفات.

---

(١) العشي: ص٢٠٤.

(٢) توري: ص٤١٩ ـ ٤٢٠. **مذكرات خالد العظم**: جـ٣ ص١٩٩ ـ ٢١٣. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٢٨٨٢ ـ ٢٩٠٣.

(٣) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٣ ص٢٥٥٣.

(٤) انظر نص دستور الاتحاد في صحيفة الرأي العام، عدد ١١٣٤، تاريخ ٢١ آذار ١٩٥٨، دمشق.

وبالت الجمهورية العربية المتحدة اعتراف الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفياتي، وتنويهاً بسياستها الحيادية، ومن ثمَّ بدأت المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي لبناء السدِّ العالي بعد أن رفضت الولايات المتحدة الأميركية تمويل إنشائه بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية، لكن واشنطن عدَّلت في سياستها المالية تجاه الجمهورية العربية المتحدة، فرفعت الحظر عن الممتلكات المصرية المجمَّدة منذ أزمة السويس، وعن إمكان منح مصر مساعدات مالية.

وما جرى من حصول انقلاب في العراق في فجر ٤ تموز ١٩٥٨م بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم؛ أن تفجَّرت ثورة شعبية دموية راح ضحيتها الملك فيصل وجميع أفراد أسرته، بالإضافة إلى نوري السعيد.

وبدت دولة الوحدة بعد سقوط ألدِّ أعدائها، السيدة المطاعة في العالم العربي، والوعاء الذي ستذوب فيه دول هذا العالم[١]، كما بدت ثورة العراق مؤيدة للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، لكن سرعان ما خابت آمال الوحدويين، إذ انقلب العراق من حليف إلى منافس مقلق، وعاد ليُشكِّل تحدّياً لزعامة جمال عبد الناصر ووجود الجمهورية العربية المتحدة ذاتها، وأضحت بغداد الجاذبة للسوريين للتخلص من السيطرة المصرية، والواقع أن فشل جمال عبد الناصر في العراق، مهَّد لسقوط الوحدة، وخلق مناخاً لصالح الإقليمية في كل أنحاء العالم العربي[٢].

انفصال قطري الجمهورية العربية المتحدة

كان لا بد من حدوث انفجار في جسم الوحدة بعد أن كثرت التيارات المتنافرة فيه، فقد كان عبد الحميد السراج على خلاف مع جمال عبد الناصر فقدَّم استقالته من منصبه وقبلها الرئيس المصري، وراح يفكر بالقيام بحركة انفصالية تُعيد سورية إلى عهد حكم المخابرات المطلق الذي كان يمارسه، وقد شعر أحد الضباط وهو المقدم عبد الكريم النحلاوي بذلك، وكان هذا قد اطَّلع بحكم موقعه في الجيش الأول على لائحة تسريح عدد كبير من الضباط السوريين كانت تعدُّها القيادة بدمشق إما تنفيذاً لأوامر القاهرة أو بالاشتراك معها، فأدرك فوراً أبعاد هذه الخطوة الخطرة المحدقة بالجيش وبالبلد، فقرَّر بالاتفاق مع بعض زملائه من الضباط، القيام بحركة يمنع عبرها هذا التسريح[٣]، وقد تزامنت مع نزعة عبد الحميد السراج الانفصالية،

(١) بشور: ص٤٧٠.
(٢) المرجع نفسه: ص٤٧١.
(٣) للتوسع في أسباب الحركة يراجع: عرموش، أحمد راتب، **رحلة العمر (٣٦ ـ ٦٣)** دار النفائس، بيروت، ط١، ص٢١٨ وما بعدها.

وفعلاً، قامت هذه الحركة في ٢٨ أيلول ١٩٦١م، واستولى قادتها على مفاصل العاصمة وإداراتها المهمة، واعتُقل عبد الحميد السراج وسُجن في سجن المزة[١].

ولما استقر الأمر للنحلاوي وزملاؤه في قيادة الجيش الأول اجتمع مع المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية في القطر الشمالي، والفريق جمال فيصل قائد الجيش الأول وغيرهما من الضباط، وشرح لهم النحلاوي أسباب قيامه مع زملائه بحركتهم هذه التي عدَّها تصحيحية لوضع حدٍّ للتسلط والانحرافات، وطلب من المشير:

- إلغاء التسريحات.
- إعادة الضباط المصريين الذين أساؤوا إلى السوريين إلى مصر.
- تصحيح الأوضاع الاقتصادية المتردية.
- رفع سلطة المخابرات عن الشعب.

والراجح أن هذه المطالب تهدف إلى المحافظة على كيان سورية في إطار الوحدة القائمة[٢].

طلب المشير بعض الوقت ريثما يتصل بالرئيس جمال عبد الناصر ويضعه في جوِّ تلك المطالب. كان الرئيس المصري مصمماً على القضاء على حركة النحلاوي التي عدَّها تمرداً ضد إنجازاته الوحدوية ومبادئه الاشتراكية، فأوعز إلى المشير بمداراة النحلاوي ورفاقه حتى تصل النجدات العسكرية من مصر لحسم الموقف.

نفَّذ المشير تعليمات رئيسه، فأجرى مباحثات مع قادة الحركة وتمَّ الاتفاق على:

- تشكيل قيادة الجيش الأول من الضباط السوريين.
- ترحيل الضباط المصريين إلى مصر، وإعادة الضباط السوريين من القاهرة إلى سورية، أو الإبقاء على أعداد متساوية وعلى الوظائف المماثلة.
- إذاعة بلاغ من رجال الحركة يعلنون فيه إنهاء العصيان المسلح والاتفاق على حلٍّ يحفظ الوحدة.
- إذاعة بيان من المشير يؤكد ما جاء في بلاغ رجال الحركة، ويتعهد بعدم اتخاذ إجراءات بحق عناصر الحركة.
- سحب القوات المسلحة التي طوَّقت القيادة.
- إجراء عرض عسكري في اليوم الثاني تشترك فيه وحدات الجيش كافة للدلالة على إنهاء الوضع المتوتر والعودة إلى أحضان الوحدة[٣].

(١) العشي: ص٢٠٤، ٢٠٥.
(٢) المرجع نفسه: ص٢٠٥.
(٣) زهر الدين: ص٥٤.

ويبدو أن النحلاوي وزملاءه أدركوا ما نُصب لهم من فخ، أو أنه نُمي إليهم ما يبيِّته الرئيس جمال عبد الناصر، للقضاء عليهم[١]، فقبضوا على المشير عبد الحكيم عامر ورفاقه، وأعادوهم إلى القاهرة، كما أعادوا كثيراً من المصريين غير المرغوب فيهم.

أعاد النحلاوي ترتيب الأوضاع الإدارية في سورية، فعيَّن اللواء عبد الكريم زهر الدين قائداً للجيش خلفاً للفريق جمال فيصل الذي أصرَّ على مرافقة المشير عبد الحكيم عامر، وقرَّر إعادة الحياة النيابية، ورد أمانة الحكم إلى الشعب[٢].

وأيَّد معظم الطبقة السياسية الحركة الانفصالية بما فيها الرئيس شكري القوتلي[٣]، ثم جرى الاستفتاء على شرعية الوضع القائم، وتسلَّم مأمون الكزبري رئاسة الحكومة الأولى بعد الانفصال، وتقرَّر إجراء انتخابات نيابية، وفعلاً جرت هذه الانتخابات في ١ كانون الأول ١٩٦١م في ظل حكومة حيادية برئاسة عزت النص، انبثق عنها المجلس النيابي، وانتخب مأمون الكزبري رئيساً له، كما انتُخب ناظم القدسي رئيساً للجمهورية، وتشكَّلت الحكومة برئاسة معروف الدواليبي في ٢٢ كانون الأول[٤].

كان عبد الكريم النحلاوي آنذاك يهيمن على مفاصل الحكم عبر قنوات الجيش، ويبدو أنه لم يكن راغباً في معاداة الرئيس المصري، فأرسل إليه وفداً اجتمع به في القاهرة، فأكرمه الرئيس المصري، ومنحه الكثير من وقته، وحمَّله رسالة إلى النحلاوي، حثَّه فيها على حكم سورية، وحلِّ المجلس النيابي؛ إن أراد أن تعود الأمور إلى طبيعتها، وكان ذلك شركاً وقع فيه النحلاوي عندما أقدم على اعتقال رئيس الجمهورية وعدد كبير من النواب والوزراء، وفوَّض الأمناء العامِّين بتسيير الأمور، وذلك في ٢٨ آذار ١٩٦٢م إثر وقوع انقلاب عسكري فاشل اشترك فيه بعثيون وناصريون بهدف إنقاذ الوحدة[٥].

تقويم الوحدة السورية ـ المصرية

لا يزال موضوع الوحدة بين سورية ومصر وانفصالهما، يلقي اهتمام الباحثين في الدراسات التاريخية المتعلقة بالشرق الأوسط، ويمكن القول بأن أول تجربة وحدوية في العالم العربي في التاريخ المعاصر قد سقطت مخلِّفة وراءها جملة حقائق، أهمها:

(١) استرق أحد عمال الهاتف السمع للمخابرة التي جرت بين جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر فأخبر عبد الكريم النحلاوي وزملاءه بمضمونها. العشي: ص٢٠٥.
(٢) المرجع نفسه: ص٢٠٦. (٣) زهر الدين: ص٩١.
(٤) المرجع نفسه: ص٢٠٨. الساطع: ص١٦٢ ـ ١٦٣.
(٥) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٠١٤.

ـ أبرزت دولة الوحدة الخصائص الإقليمية وحيويتها، وعليه فإن خلق دولة عربية موحدة لا ينبغي أن تقوم على الأسس نفسها التي قامت عليها الجمهورية العربية المتحدة، وأضحى على العرب اعتماد أشكال سياسية مرنة تحترم تلك الخصائص على أرض كل بلد عربي.

ـ ولَّد إخفاق نظام الوحدة ارتياباً عاماً حول مفهوم الوحدة العربية، على الرغم من أنه لم يُدمِّر نهائياً ذلك المفهوم، إلا أنه سلَّط الأضواء على المشكلات العملية التي قد تترتب عن هذا التنظيم.

ـ قوَّت تجربة الوحدة لدى السوريين، الشعور بالهوية السورية، ما زاد من خطورة الانقسامات الداخلية من واقع المواجهة بين الوحدويين والانفصاليين.

ـ أضعف نظام الوحدة، الإطار السياسي والتركيب الإداري للدولة السورية، ودمَّر اقتصادها، وزعزع ثقتها بالمستقبل، وكانت سورية بحاجة إلى الوقت لاستعادة الحريات الديمقراطية، لكن حرب القاهرة الباردة التي اندلعت بعد الانفصال، لم تُتح للنظام فرصة لبناء ديمقراطية سليمة، ما أدى إلى انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣م[١].

سورية بعد الانفصال حتى حرب ١٩٦٧م

الأوضاع السياسية في سورية عقب الانفصال

أدى الانفصال إلى أضرار نفسية جسيمة، وكان الموقف في أذهان الكثيرين في البلدين ضبابياً من واقع تحديد ولاءاتهم، وما الذي يعنيه الانفصال في حياتهم، والواقع أن الانفصال أدى إلى تغيير المشهد في الشرق الأوسط تغييراً عميقاً، تماماً كما فعلت الوحدة قبل ثلاثة أعوام ونصف، وكانت قبضة جمال عبد الناصر على سورية قد شلَّت ميزان القوى الإقليمي، لكن سورية استعادت تدريجاً صراعاتها الداخلية القديمة، كما استعادت استقلالها بعد الانفصال، وقد أُطلق عليها اسم «الجمهورية العربية السورية» تأكيداً لانتمائها القومي، وأقلعت مؤسسات الدولة بعد شهرين، فتشكلت وزارة برئاسة مأمون الكزبري، كما ذكرنا، لم يشترك فيها البعث الذي اعتقد بأنها موجهة ضد الوحدة، ووضعت الحكومة دستوراً مؤقتاً للبلاد، وقام مجلس نيابي منتخب، وعادت الحياة الديمقراطية، والحريات السياسية إلى الظهور مُجدَّداً، واستعادت الأحزاب السياسية حريتها واستأنفت مسيرتها، وراحت تُنظِّم نشاطها[٢].

واعتقد قادة النظام الجديد أن بالإمكان حكم البلاد بمفاهيم الماضي، فاصطدموا بمعالم جديدة حملت بذور سقوط هذا النظام وهي:

(١) بشور: ص٥٣٥ ـ ٥٣٦.
(٢) **مذكرات خالد العظم**: جـ٣ ص٢١٤ وما بعدها. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٢٩٢٠ ـ ٢٩٢١.

ـ فشل النظام في إقامة علاقات طيبة مع مصر، ومحاولات جمال عبد الناصر المتواصلة لإسقاطه بمساعدة قوى داخلية.

ـ انفتاح الساحة السورية من جديد أمام الصراع بين القوى السورية، حول مسألة الوحدة، وفشل النظام الجديد في توجيه سياسة سورية العربية بعيداً عن الضغوط المصرية، ما أوقع تلك القوى في الصراعات العربية ـ العربية.

ـ استعادة العسكريين دورهم السياسي وصراعهم مع المدنيين، وتشابك المصالح داخل كل فئة من فئات التحالف العسكري ـ المدني الذي قام عليه النظام.

ـ تبنّي النظام صيغة معادية للمطالب الشعبية عبر تخطيه المكاسب الفلاحية والعمالية التي أقرَّها النظام الوحدوي[1].

حركة عبد الكريم النحلاوي وتداعياتها

وسرعان ما غرقت البلاد في الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة، وأخذ الوضع الداخلي بالتآكل بسبب صراع أطراف الحكم، وبفعل اعتراض الجيش على القانونين اللذين أصدرهما مجلس النواب بشأن الإصلاح الزراعي والتأميم، واشتراطه إقالة الحكومة والاستعاضة عنها بحكومة حيادية، ورفْع الحصانة النيابية عن عدد من النواب، وجعْل مرحلة بقاء المجلس النيابي التي يعمل خلالها كجمعية تأسيسية ستة أشهر يُحلُّ المجلس بعدها، وإجراء انتخابات جديدة وفق قانون انتخابات جديد[2].

رفض رئيس الجمهورية ناظم القدسي تبنّي أي شرط من شروط العسكريين بحجة أنه لا يقدر على مخالفة الدستور، فاتخذت الأمور عندئذٍ منحى انقلاب عسكري قام به المقدم عبد الكريم النحلاوي في صبيحة ٢٨ آذار ١٩٦٢م وعدد من رفاقه، منهم: العقيد مهيب الهندي، وفايز الرفاعي[3]، وأذاعت قيادة الجيش في تبريرها للانقلاب العسكري، أن الجيش قام بحركة ٢٨ آذار ١٩٦٢ لتصحيح الأخطاء التي اقترفتها الحكومة الانتقالية، ووضع حدٍّ لاستغلال بعض العناصر المتعاونة مع الاستعمار الظروف التي تمرُّ بها سورية لحياكة المؤامرات، والدسائس، وقد نجحت في السيطرة على مقاليد الأمور[4].

واعتقل النحلاوي رئيس الجمهورية، وأقال الحكومة، وحلَّ مجلس النواب،

---

(١) بشور: ص٥٣٧ ـ ٥٣٨.

(٢) زهر الدين: ص١٨٨ ـ ١٨٩. (٣) المرجع نفسه: ص١٩٧.

(٤) انظر نص البيان في: **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٠١٢ ـ ٣٠١٤.

وتسلّم مهام السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى تتشكّل حكومة انتقالية[1]، والجدير بالذكر أن هذا الانقلاب، على غير عادة الانقلابات العسكرية التي تبتديء بالبلاغ رقم واحد، قد ابتدأ بالرقم ستة وعشرين، وهو الرقم الذي انتهت إليه بلاغات انقلاب ٢٨ أيلول ١٩٦١م؛ للدلالة على أن هذه الحركة ليست انقلاباً جديداً وإنما هي تتمة لهذا الانقلاب، ويبدو أن فكرة التغيير كانت مختمرة في رأس النحلاوي، فاتخذ من موقف الحكومة والمجلس النيابي بشأن القوانين الاشتراكية حجة للقيام بحركته[2].

عمَّ الاضطراب الجيش إثر قيام هذه الحركة، فلم تتجاوب معها بعض الوحدات خارج دمشق، وحصل تمرد في حلب[3]، وأعلن العميد بدر الأعسر قائد المنطقة الوسطى في حمص مقاومته لهذه الحركة الانقلابية، طالباً وضع حدٍّ لتسلُّط النحلاوي وأعوانه على قيادة الجيش في دمشق، ووجوب مغادرتهم سورية فوراً، وقد شكّلت قيادة الجيش في دمشق لجنة لاستطلاع آراء قادة الوحدات العسكرية الأخرى، وتسوية الخلافات بين الضباط اجتمعت في حمص، واتخذت قراراً بالإجماع في الأول من نيسان ١٩٦٢م يقضي:

ـ بإقصاء عدد من الضباط اعتبرتهم متسلِّطين على الجيش، على أن يغادروا البلاد في اليوم التالي قبل الساعة الخامسة مساء.

ـ بتشكيل قيادة جديدة.

ـ برفض إعادة الوحدة مع مصر فوراً، والموافقة على تحقيق وحدة مشروطة ومدروسة، على أن يُستفتى بها الشعب، وقرَّر الضباط أنهم ليسوا أوصياء على الشعب.

ـ العفو العام عن الذين اشتركوا في التمرد والعصيان[4].

لكن بعض الضباط البعثيين والناصريين بقيادة العقيد جاسم علوان في حلب استمروا على عصيانهم، وأعلنوا عدم قبولهم بهذه المقررات، فرفعوا علم الجمهورية العربية المتحدة، والتمسوا المساعدة من مصر، غير أن عصيانهم ما لبث أن مُني بالفشل بتاريخ ٤ نيسان ١٩٦٢، وكانت حصيلته مقتل بعض الضباط[5].

وأُحيل الضباط المتمردون على محكمة أمن الدولة التي أصدرت أحكاماً بحقهم في

---

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٠١١. (٢) زهر الدين: ص١٩٦، ٢٠١.

(٣) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٠١٥.

(٤) المرجع نفسه: ص٣٠١٦ ـ ٣٠١٧. زهر الدين: ص٢١٢، ٢١٤، ٢١٧

(٥) **مذكرات أكرم الحوراني**: المرجع نفسه.

١٧ كانون الثاني ١٩٦٣م تراوحت بين الإعدام والأشغال الشاقة والسجن المؤبد[١].

وغادر عبد الكريم النحلاوي ورفاقه سورية قبل الموعد المحدد، أي قبل مساء يوم الاثنين في ٢ نيسان ١٩٦٢م[٢].

أسباب فشل حركة النحلاوي

كانت حركة النحلاوي الانقلابية مرحلة عابرة من مراحل الانقلابات العسكرية في سورية لم تُعمِّر طويلاً، وقد فشلت في تحقيق أهدافها، ويبدو أن لذلك أسباباً عدة، لعل أهمها:

- لقد حمَّل النحلاوي معارضوه العسكريون مسؤولية الاشتراك مع المشير عبد الحكيم عامر والضباط المصريين في سورية، بتسريح عدد كبير من ضباط الجيش السوري، في عهد الوحدة، ونقل بعضهم الآخر إلى القاهرة حيث لم يستلموا هناك أي مناصب تناسب رتبهم، وكذلك نقل عدد منهم إلى الوظائف المدنية، واستمر النحلاوي بعد الانفصال بتطبيق مخطط تسريح الضباط الحزبيين، البعثيين والتقدميين[٣].
- شخصية قائد الحركة الانقلابية (النحلاوي) غير المستقرة والمترددة.
- كان النحلاوي مخططاً ناجحاً، محباً لعمله، ومخلصاً فيه، لكنه لا يصلح أن يكون إلا رجلاً ثانياً يُنفِّذ ما يؤمر به بدقة وإخلاص، ولا يصلح أن يكون رجلاً أول يشاور ويفكر ويتخذ القرارات ويتحمل المسؤوليات[٤].
- ظهر النحلاوي عبر تصرفاته أنه طالب سلطة لا طالب إصلاح، ما شجَّع المتربصين به على الانقضاض عليه.
- استطاع النشاط الطائفي المغلَّف بغطاء قومي أن يُبعد النحلاوي، بفعل أن ذلك قد شرذم أتباعه.
- توجُّس الدول الكبرى خيفة من وضع سوري غير واضح المعالم، إذ إنها لا يمكن أن تترك الدول الصغرى تُسيِّر شؤونها وفقاً لمصالحها، وبخاصة أن الدول الغربية زرعت الكيان الصهيوني في المنطقة العربية، وهي لا تدَّخر وسعاً في حمايته والمحافظة عليه عبر بذر بذور الفوضى والاضطراب في تلك المنطقة.

وزارة بشير العظمة

شكَّل الجيش بعد سفر النحلاوي ورفاقه، قيادة جديدة برئاسة اللواء عبد الكريم زهر الدين[٥]، وأخذ الهدوء يعود تدريجاً إلى الوسط العسكري وبخاصة بعد ترحيل

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٠١٧.
(٢) زهر الدين: ص٢١٩.
(٣) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٠٢٠.
(٤) زهر الدين: ص٢٢١.
(٥) الساطع: ص١٦٥.

كل من: لؤي الأتاسي المتعاون مع جاسم علوان، وبدر الأعسر، وتواري جاسم علوان عن الأنظار، وأُعيدت الحياة الدستورية إلى البلاد، فأُعيد ناظم القدسي إلى منصبه رئيساً للجمهورية، وتشكَّلت الوزارة برئاسة بشير العظمة بموجب مرسوم صدر عن رئيس الجمهورية بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٦٢[١]، ووجه رئيس الوزراء في اليوم التالي بياناً من إذاعة دمشق، شرح فيه سياسة حكومته، ثم جرى إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من وزراء ونواب باستثناء الموقوفين بقضايا جزائية، وأقدمت الحكومة على تعديل ما كان قد أقرَّه مجلس النواب بشأن التأميم والإصلاح الزراعي، فأصدرت مرسوماً تشريعياً بتأميم معمل الغزل والنسيج التابع للشركة الخماسية، ومرسوماً تشريعياً آخر بتعديل أحكام الإصلاح الزراعي، وإعادتها إلى ما كانت عليه بموجب القانون رقم ١٦١ الذي صدر في القاهرة في عام ١٩٦١م.

كان من بين مهمات الوزارة، العمل على الاتفاق مع القاهرة على وحدة تقوم على أسس سليمة ومدروسة، تحكمها قوانين، لكن القاهرة رفضت التعاون مع حكومة بشير العظمة، وتأرجح معظم السياسيين السوريين بين قبول الوحدة أو رفضها، بمن فيهم رئيس الوزراء، وانتابتهم خشية من تكرار تجربة الماضي ما دامت الناصرية مستحكمة في مصر، وكانت الحكومة قد شكَّلت لجنة قوامها واحد وعشرون شخصية سياسية من النواب وغيرهم، أسمتها لجنة الشؤون العربية، لتحقيق ما جاء في بيانها الوزاري حول الوحدة العربية المتكافئة، غير أن كثيراً منهم أعلنوا عن عدم استعدادهم لحضور أي اجتماع، كما أن القاهرة شنَّت حملة إعلامية ضدَّها[٢].

كان للقاهرة موقفان، ظاهري وباطني: **الأول**: فقد كانت مصر غير مهتمة بمحاولات السوريين التقرب من القاهرة.

وأما الثاني: فإن جمال عبد الناصر لم يكن يرغب بالتعامل مع السوريين السياسيين؛ لأنه يُدرك خلفيات تصرفاتهم، وهو يريد وحدة كالتي فُصمت، ورأى أن ضباط ٢٨ أيلول هم الوحيدون القادرون على القيام بانقلاب جديد يعيده إلى السلطة، فإن نجح يقضي عليهم لاحقاً، وإن لم ينجح فسوف ينتقم ممن أهانوه، ويُظهر للعالم كله أن سورية بلد فوضوي لا يستطيع حكم نفسه بنفسه.

(١) **مذكرات خالد العظم**: جـ٣ ص٢٨١.
وانظر نص البيان الوزاري في: **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٠٣٢ ـ ٣٠٣٤.
(٢) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٠٣٦.

ولتحقيق مآربه، أوعز إلى أجهزة مخابراته باستغلال عواطف جماعة ٢٨ أيلول والاتفاق معهم على القيام بانقلاب عسكري يُعيد الوحدة، وكان الناصريون جاهزون لكنهم لم يكونوا قادرين على ذلك.

أثارت تصرفات جمال عبد الناصر، والحملات المصرية، الرأي العام السوري، ووحَّدت صفوفه، فنصح عبد اللطيف البغدادي الرئيس المصري بالكف عنها؛ لأنها ستُسيء إلى سمعته وتوحِّد الصفوف ضده، ويتجرأ السوريون عليه[١].

وضاقت الحكومة السورية ذرعاً بتعديات القاهرة ومحاولاتها زعزعة الاستقرار في سورية، وقلب نظام الحكم فيها، فقدَّمت شكوى في ٢٩ تموز ١٩٦٢م إلى جامعة الدول العربية، وهدَّد رئيس الجمهورية السورية برفع شكوى إلى الأمم المتحدة إن لم يجتمع مجلس الجامعة، الذي كانت تتحكم فيه مصر بحكم نفوذ جمال عبد الناصر، ووجود مقر الجامعة في القاهرة، فتقرَّر عقد اجتماع للجامعة العربية في مدينة شتورا اللبنانية يُخصَّص لبحث الشكوى السورية، وأرسلت كل من سورية ومصر وفداً من أجل هذه الغاية، الأول برئاسة وزير الخارجية جمال الفرا[٢]، والثاني برئاسة أكرم ديري وهو سوري الجنسية ووزير سابق زمن الوحدة.

انعقد المؤتمر في ٢٢ آب ١٩٦٢م، عرض خلالها كل وفد وجهة نظره، ويبدو أن الفارق كان كبيراً بالمستوى والكفاءة والحجة بين الوفدين لصالح الوفد السوري، ما دعا جمال عبد الناصر إلى سحب الوفد المصري من الاجتماع، وهكذا أُسدل الستار على مؤتمر شتورا من دون اتخاذ قرار بشأن الشكوى السورية، إلا أنه زاد في حقد جمال عبد الناصر على الوضع في سورية[٣].

وزارة خالد العظم وانقلاب ٨ آذار ١٩٦٣م

استأنف السياسيون نشاطهم بعد مؤتمر شتورا، وأدَّت اتصالاتهم فيما بينهم، واتصالاتهم مع رئيس الحكومة وقيادة الجيش إلى استقالة وزارة بشير العظمة، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة خالد العظم[٤]، وقد أراد مع رئيس الجمهورية أن يضعا جميع السياسيين أمام مسؤولياتهم.

لاقت الحكومة كثيراً من الارتياح في الأوساط الداخلية والخارجية، وبذل رئيس

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٠٤١.
(٢) لم يحضر جمال الفرا الاجتماعات وناب عنه أسعد محاسن وخليل الكلاس بالإضافة لأعضاء الوفد. **مذكرات خالد العظم**: جـ٣ ص٢٩٢. **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٠٩٩.
(٣) **مذكرات أكرم الحوراني**: المرجع نفسه ص٣٠٩٨ ـ ٣٠٩٩.
(٤) **مذكرات خالد العظم**: جـ٣ ص٢٨٨ ـ ٣٠١.

الجمهورية مجهوداً كبيراً لإنجاحها، وقد تحسَّن الوضع الاقتصادي، وبدأت الدولة تسير نحو الاستقرار، لكن استقالة الوزراء البعثيين ثم المقربين منهم، من الوزارة عكَّر الوضع السياسي، ويبدو أن هؤلاء كانوا يرغبون بإفشال الحكومة تمهيداً لقيامهم بانقلاب عسكري مع استمرار مؤامرات القاهرة، ومحاولاتها عرقلة الاستقرار في سورية، والراجح أن جمال عبد الناصر أدرك أنه لن يستطيع تغيير الحكم في سورية إلا بواسطة النحلاوي ورفاقه.

وما جرى في مطلع عام ١٩٦٣م من نقل النحلاوي وبعض رفاقه إلى وزارة الخارجية؛ أن نشط هذا بعد عودته خلسة إلى سورية في ١٠ كانون الثاني، فقام باتصالات مع الأطراف الناصرية والبعثية الذين يجمعهم هدف تغيير القيادة، فضلاً من اتصالاته المستمرة مع بعض ضباط حركة ٢٨ أيلول في كل من قطنا والكسوة والقابون، وأدى ذلك إلى بروز حركة عصيان بتاريخ ١٣ كانون الثاني، وطلب النحلاوي للكفِّ عن محاولته:

- إلغاء أمر نقله إلى وزارة الخارجية، وإعادته مع رفاقه إلى قيادة الجيش.
- إخراج الضباط المنتمين إلى الحزب الشيوعي، أمثال: العميد خليل الموصلي والعقيد عدنان عقيل وغيرهما؛ من لجنة الضباط.
- الإسراع بالمحاكمات، وضرورة تنفيذ الأحكام التي ستصدر بحق الذين ارتكبوا جرائم القتل في عصيان حلب.
- العودة إلى مقررات مؤتمر حمص وتنفيذها.
- الدعوة إلى وحدة قومية مشروطة مع مصر[١].

نستنتج من الشرط الأخير أن مشروع عودة الوحدة كان لا يزال أحد خيوط هذه المحاولة بالتفاهم مع المخابرات المصرية، والملفت أن السلطة السياسية لم تتخذ أي تدبير بمعاقبة النحلاوي ورفاقه، وإحالتهم إلى المحكمة بتهمة التمرد والعصيان، وإنما سمحت لهم بمغادرة البلاد[٢].

كان الهدف الرئيس لحكومة خالد العظم إلغاء حال الطوارىء وتهيئة البلاد لإعادة الحياة النيابية الديمقراطية؛ وذلك بإصدار قانون لتنظيم الأحزاب والصحافة، وقد أدَّى هذا إلى استفحال الخلاف بين ناظم القدسي وعبد الكريم زهر الدين من جهة، وخالد العظم من جهة أخرى، ويبدو أن عودة الحياة الديمقراطية إلى البلاد سوف تؤثر سلباً على صلاحياتهما، لذلك لجأ إلى تشجيع العناصر المعارضة للحكومة مثل الناصريين والإخوان المسلمين.

(١) زهر الدين: ص٣٦٣.
(٢) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣١٣٧.

وبدأ الوضع في سورية خلال شهر كانون الثاني ١٩٦٣م بالتآكل بسبب الصراع الداخلي، وتزامن ذلك مع ازدياد تدخل المخابرات المصرية في الداخل السوري واقتراب موعد ذكرى الوحدة بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٦٣م، بهدف إثارة الاضطرابات والإشاعات، وترافق ذلك مع نشاط الإخوان المسلمين، فنشبت بعض الاشتباكات في مدينة حلب، وكانت قد جرت محاولة لإثارة الفتنة الطائفية في حمص، اعتُقل المُحرِّضون على إثرها، كما توالت الاشتباكات في الجامعة السورية بين طلاب الإخوان المسلمين والطلاب الاشتراكيين، تحت شعار: محاربة الشيوعية والإلحاد.

وما حدث من انقلاب عسكري في العراق في ٨ شباط ١٩٦٣م، واجهته سورية بحكومة مفكَّكة استقال منها وزراؤها السياسيون[1]، وأضحت سورية محاصرة من نظام جمال عبد الناصر في مصر، والنظام الجديد في العراق الذي يسيطر عليه بعثيو القيادة القومية بالتحالف مع العناصر القومية والناصرية، فتحرَّج وضعها[2]، وتهيأ الجوُّ السياسي لحصول انقلاب عسكري، وبخاصة بعد المؤامرات العديدة التي تعرَّضت لها الفئات الرئيسة التي قامت بالانقلاب: الناصريون، البعثيون، القوميون العرب، الوحدويون الاشتراكيون، كانت تجري اتصالات فيما بينهم لرسم الخطط، ووجدوا ضالتهم في العقيد زياد الحريري الطامع في اعتلاء أعلى المناصب.

وكانت قد جرت تشكيلات عسكرية في الأول من آذار ١٩٦٣م، لم تُنفَّذ على أرض الواقع، أبرزها إبعاد بعض الضباط، منهم زياد الحريري، إلى خارج البلاد، وتعيينه ملحقاً عسكرياً في بغداد.

الواقع أن تلك المحاولة لم تُرضِ زياد الحريري وجماعته الذين كانوا قد قطعوا مرحلة حاسمة من التفاوض مع البعثيين والناصريين على القيام بانقلاب عسكري، وكانت المؤامرة شبه علنية، وتردد اسم زياد الحريري في الأوساط العسكرية والسياسية.

تضمَّنت خطة الانقلابيين، إقناع قادة ألوية دمشق ورئيس شعبة المخابرات، فقام الحريري بهذه المهمة، فأقنع اللواء نامق كمال رئيس أركان الجيش، والعقيد عدنان عقيل رئيس شعبة المخابرات، والمقدم عثمان صالح أغا مدير الشرطة العسكرية، بالتعاون معهم مقابل تسليم حقيبة وزارة الدفاع أو منصب قيادة الجيش إلى نامق كمال، وقيادة قوى الأمن الداخلي إلى عدنان عقيل[3].

بدأت ثورة ٨ آذار ١٩٦٣م، وكان يقودها من دمشق العقيد زياد الحريري الذي

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣١٤٥.
(٢) المرجع نفسه: ص٣١٥٠ ـ ٣١٥١.
(٣) زهر الدين: ص٤١٨ ـ ٤١٩.

أصدر تعليماته إلى وحداته في القنيطرة بالتحرك إلى دمشق، فتحركت هذه الوحدات وعلى رأسها العميد توفيق الشوّا، وعندما وصلت، كان الحريري مع العميد راشد القطيني بانتظارها.

كان أول ما أصدره الانقلابيون ترفيع لؤي الأتاسي إلى رتبة فريق وتعيينه قائداً عاماً للجيش، وتعيين راشد القطيني نائباً له، وترفيع الحريري إلى رتبة لواء وتعيينه رئيساً للأركان، وأنشؤوا «المجلس الوطني لقيادة الثورة» الذي ضمَّ في بادىء الأمر عناصر بعثية وغير بعثية أملاً في توحيد الجبهة الداخلية، وكان مجلساً سرّياً لم تُذع أسماء أعضائه، ويتمتع بجميع الصلاحيات الدستورية والتشريعية والتنفيذية وببعض الصلاحيات القضائية.

وبعد يومين من الانقلاب أعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة تشكيل حكومة جديدة برئاسة صلاح الدين البيطار الذي احتفظ لنفسه بوزارة الخارجية، فانتهى بذلك عهد وزارة خالد العظم، بالتفاهم مع البعث في العراق الذي أطاح بحكم عبد الكريم قاسم، وإجراء مباحثات مع جمال عبد الناصر، لإقامة وحدة ثلاثية تضم مصر وسورية والعراق، وقد جرت مباحثات في القاهرة من أجل هذه الغاية بتاريخ ١٤ آذار من العام نفسه، وانتهت في ١٧ منه بصدور ميثاق الاتحاد على أساس توحيد الشخصية الدولية والسياسة الخارجية للدولة الاتحادية[1].

خلفيات انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣م

كان لانقلاب ٨ آذار ١٩٦٣م خلفيات سياسية متعددة أهمها:

ـ فقدان الوحدة، وانتكاسة المدِّ العربي الذي كان قد شعر به العرب عند قيامها. أما وقد حصل الانفصال فقد استؤنف العمل في سبيل إعادة الوحدة، وكان من الطبيعي معاداة العهد الذي تسلم مقاليد الحكم بعد الانفصال، وشعر الوحدويون بعد تشكيل حكومة خالد العظم الذي عارض إقامة الوحدة بالشكل الذي أُبرمت به[2]، بالخيبة، وبعدم عودة الوحدة، لأن تشكيل هذه الوزارة ضمَّ عناصر مشهورة بتحفُّظها للوحدة.

ـ محاولة القضاء على الخط الاشتراكي عبر تعديل القوانين الاشتراكية التي نظَّمها رجال ٢٨ ايلول ١٩٦١م.

ـ انزعاج المواطنين الحياديين من تعطيل الدستور وسيطرة الجيش على الحكم

(١) انظر نص ميثاق الاتحاد في **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣١٦٩ ـ ٣١٨٦.
(٢) **مذكرات خالد العظم**: جـ٣ ص١٣٥ ـ ١٣٦.

بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهم الذين يعدُّون الحياة النيابية بمثابة الضمانة الوحيدة للحريات العامة والاستقرار، وبالتالي معاداة عهد ٢٨ آذار ١٩٦٢م، وهو التاريخ الذي قام به الجيش بقيادة النحلاوي بالانقلاب الذي أطاح بالمجلس النيابي والنظام الدستوري.

- وُجدت في سورية فئة من الرأسماليين والإقطاعيين حقدت على الجيش بعد إطاحته بالمجلس النيابي، الذي كان بمثابة الضمان لمصالحها، فأخذت تعمل على انقسامه وتحطيمه، فبذرت بذور الطائفية والإقليمية في صفوفه، فخدمت لا شعورياً حركة ٨ آذار.

- من الأسباب المهمة لخلفية انقلاب ٨ آذار، ضَعف الحكم، فالوزارات المتعاقبة كانت أضعف من أن تستلم مقدَّرات سورية في الظروف التي كانت تعيشها، وتدير شؤونها، على الرغم من توفر عنصر الكفاءة في كل عضو من أعضائها، ويبدو أن لذلك علاقة بعدم الشعور بالمسؤولية، وعدم الإيمان بالعهد.

- تطلَّع كثير من السياسيين إلى السلطة، ولتبرير مسلكهم، أطلقوا على أنفسهم ألقاباً مثل: الوحدوي والثوري والعربي الصحيح والاشتراكي والقومي والانضباطي وغير ذلك من الألقاب، وتعاون هؤلاء جميعاً على التشهير بالعهد ووضع العراقيل في طريقه حتى سقط في ٨ آذار[١].

محاولة جاسم علوان الانقلابية

عدَّ الناصريون انقلاب ٨ آذار، انقلاباً ناصرياً، فأخذوا يُنادون بالوحدة الفورية مع مصر، وحاولوا فرض واقع عبر التظاهر والاعتداء على السياسيين ورجال الأحزاب للضغط عليهم، وذلك بدعم من المخابرات المصرية.

والواقع أن الميثاق الثلاثي لم يُعد الثقة إلى نفوس الأطراف صاحبة العلاقة، ولم يوقف الصراع على السلطة في سورية، فقد قامت حكومة صلاح الدين البيطار التي انبثقت من انقلاب ٨ آذار بسلسلة من الإجراءات ضد خصومها السياسيين وضد خصوم جمال عبد الناصر، من ذلك إقفال ست عشرة صحيفة بتهمة تأييد الانفصال، وتسريح أكثر من خمسمائة ضابط من مختلف الرتب من الجيش وقوى الأمن الداخلي، وإحلال محلِّهم ضباط الاحتياط من معلِّمين وموظفين، بالإضافة إلى تسريح عناصر صف الضباط الذين بلغوا الآلاف[٢].

(١) زهر الدين: ص٤١٩ ـ ٤٢٨.

(٢) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣١٨٦ ـ ٣١٨٨.

لم يوقف الصراع على السلطة بين البعث والناصريين سوى محاولة ١٨ تموز ١٩٦٣م الانقلابية الفاشلة والدامية التي قام بها جاسم علوان، وكان المجلس الوطني لقيادة الثورة قد قضى على تكتل زياد الحريري في الجيش، الذي كان يمثل مركز القيادة، خشية من انحيازه إلى الناصريين، وشكَّل الحرس القومي، وعيَّن الضابط حمد قائداً عاماً له، ورقَّى أمين الحافظ إلى رتبة لواء، وعيَّنه رئيساً للأركان ووزيراً للدفاع، وأطلق يده في قمع حركة الناصريين المرتقبة.

كانت خطة جاسم علوان الاستيلاء على وزارة الدفاع وعلى مبنى الإذاعة، إلا أنه فشل في تحقيق هذا الهدف وانكشفت محاولته، فتفرَّق مع معاونيه وطاردهم الجيش وتمكَّن من إلقاء القبض على كثير منهم، كما ألقى القبض على عدد كبير من الناصريين مدنيين وعسكريين ممن اشتركوا في محاولة الانقلاب، وحكم المجلس الوطني لقيادة الثورة على ثلاثين منهم، بين مدني وعسكري، بالإعدام[١].

ويبدو أن الحكام الجدد أرادوا تسوية الأمور، ورأب الصدع مع مصر، فتوجه وفد منهم إلى القاهرة في اليوم الذي قُمعت فيه محاولة جاسم علوان الانقلابية، فاجتمع مع جمال عبد الناصر، لكن الاجتماع لم يُسفر عن نتيجة إيجابية سوى تقديم لؤي الأتاسي استقالته من الحكم إثر عودة الوفد إلى دمشق، فقبلها المجلس الوطني لقيادة الثورة، وعيَّن بدلاً منه أمين الحافظ قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة، ورئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة، ومنح المجلس نفسه السلطتين، التنفيذية والعسكرية، وشدَّد البعث قبضته على البلاد[٢].

الأحداث السياسية حتى عام ١٩٦٦م

جرت في شهر تشرين الأول ١٩٦٣م محاولة فاشلة للوحدة مع العراق، وأُعلن في نيسان ١٩٦٤م عن صدور دستور مؤقت، أسندت بموجبه السلطة التشريعية للمجلس الوطني، والسلطة التنفيذية لمجلس الوزراء الذي عُدَّ رئيسه حكماً عضواً في المجلس.

واجه المجلس الوطني معارضة من جانب المحافظين، وبخاصة الإخوان المسلمين، فقامت الإضرابات في وجهه في بانياس وحماة ودمشق، فكان رد فعل السلطة التلويح بتأميم المحلات التجارية المضربة، وجرى تكسير أقفالها، واستخدام القوة في المدن[٣].

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٢٠٠ ـ ٣٢٠١.

(٢) المرجع نفسه: ص٣٢٠٣.

(٣) المرجع نفسه: ص٣٢٢٢، ٣٢٢٧.

تولَّت الحكم في أعقاب هذه الأزمة حكومة تهدئة برئاسة أمين الحافظ، كانت أولى إجراءاتها، تأميم موارد البلاد النفطية والمدنية، إلى جانب حوالي مائة شركة تجارية وصناعية، من دون اكتراث للمعارضة التي كانت في موقف ضعيف.

لم ينجُ حزب البعث من الصراعات الداخلية على النفوذ، فتفجَّرت كل التناقضات العسكرية والمدنية داخله، وبلغ الخلاف أشدَّه بين يمين الحزب بقيادة ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار والضابط محمد عمران، وبين يسار الحزب بقيادة نور الدين الأتاسي ويوسف زعيِّن وإبراهيم ماخوس، وتشكَّلت بتاريخ ١٤ أيار ١٩٦٤م حكومة جديدة برئاسة صلاح الدين البيطار حلَّت محلَّ وزارة أمين الحافظ الذي عُيِّن رئيساً لمجلس الرئاسة، وقد ضمَّه إلى جانب صلاح الدين البيطار ومحمد عمران ومنصور الأطرش ونور الدين الأتاسي[(١)].

استمر الصراع على السلطة خلال عام ١٩٦٥م بين مختلف أجنحة البعث من مدنية وعسكرية، وبخاصة بين أمين الحافظ وصلاح جديد، وصل إلى حافة الاقتتال والاحتكام إلى السلاح، لكن سرعان ما عُقدت تسوية بين مراكز القوى المتصارعة قضت بتوسيع المجلس الوطني، على أن يتولّى السلطة التشريعية خلال المرحلة الانتقالية التي تنتهي في تموز ١٩٦٧م، وتمَّ تعيين أعضائه من ممثلي القيادتين القومية والقطرية ومن أعضاء حزب البعث والمستقلين ومن ستة عشر ضابطاً، من بينهم: أمين الحافظ وصلاح جديد وحافظ الأسد[(٢)]، وشكَّل يوسف زعيِّن الوزارة بتاريخ ٢٤ أيلول ١٩٦٥م، وعُيِّن إبراهيم ماخوس نائباً للرئيس ووزيراً للخارجية.

وما جرى في سورية في ٢٣ شباط ١٩٦٦ من وقوع انقلاب ضد القيادة القومية؛ أطاح بأمين الحافظ، فقد قام الرائد سليم حاطوم بهذا الانقلاب بمساعدة الضابط رفعت الأسد، ومساندة حافظ الأسد، تحت إشراف صلاح جديد. وهاجم الانقلابيون منزل أمين الحافظ الذي تهدَّم بفعل القصف، وجُرح أولاده واضطر إلى الاستسلام تحت ضغط القصف والقتال، فاقتيد مع محمد عمران والقادة الموالين لهما إلى سجن المزة، كما اعتُقل في قصر الضيافة ثلاثون من قدامى البعثيين، بينهم: صلاح الدين البيطار، ومنصور الأطرش، وشبلي العيسمي، وأعضاء القيادة القومية.

كان لهذا الانقلاب صدى في المدن السورية، فوقعت صدامات مماثلة، وصمد في حماة بعض الضباط الموالين للقيادة القومية حتى أخضعتهم قوة من حمص بقيادة مصطفى طلاس، وسيطر الموالون لعفلق في حلب على مبنى الإذاعة لمدة قصيرة.

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٢٤٧.
(٢) المرجع نفسه: ص٣٣١٥ ـ ٣٣١٦.

عَدَّ سليم حاطوم نفسه أبو الانقلاب، لأن صلاح جديد لم يفعل شيئاً سوى الإشراف عليه، فطلب إشراك أنصاره في الحكومة التي شكَّلها يوسف زعيِّن، وقامت مشادة بين الرجلين، حاطوم وجديد، وحتى يُقوي موقفه، عمد سليم حاطوم إلى تطويع أنصاره في الجيش، ووزَّع السلاح عليهم، لكن سيطرة صلاح جديد على الوضع كانت واضحة، وسانده حافظ الأسد الذي عُيِّن في منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة محل محمد عمران الذي استقال من منصبه، وعُدَّ سقوطه مع فشل ميشال عفلق، نتيجة للتطرف اليساري الماركسي الذي بدأ ينتشر بسرعة في أوساط المدنيين والعسكريين على السواء، في الوقت الذي فشلت فيه القيادة القومية في أوساط الحزب.

كان حافظ الأسد آنذاك آمراً لسلاح الطيران أيضاً، فطمع بالانفراد بالسلطة والحكم أسوة بغيره من الضباط، مستغلاً مركزه المهم في الجيش، وبخاصة أنه جرى تعيينه وزيراً للدفاع بعد انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦م.

وأضحى الجيش بعد الانقلاب المذكور منقسماً إلى ثلاث كتل هي:

١ ـ كتلة صلاح جديد، أمين القيادة القطرية، واللواء أحمد سويداني رئيس الأركان.

٢ ـ كتلة حافظ الأسد وزير الدفاع.

٣ ـ كتلة الرائد سليم حاطوم قائد المغاوير[(١)].

وجرى بعد بضعة أيام من الانقلاب بتاريخ ٥ آذار ١٩٦٦م تعيين نور الدين الأتاسي رئيساً للجمهورية، ويوسف زعيِّن رئيساً لمجلس الوزراء، وعُيِّن حافظ الأسد وزيراً للدفاع، وتشكَّلت القيادة القطرية، وكان صلاح جديد وحافظ الأسد من بين أعضائها.

أضحى الوضع في سورية بعد الانقلاب أكثر تطرفاً في جنوحه واستبداده، وقد صمَّم العهد الجديد على ضرب أعدائه وسحقهم وتصفيتهم[(٢)].

وجد الاتحاد السوفياتي في انقلاب ٢٣ شباط فرصته السانحة لتوسيع دائرة نفوذه ووجوده في المنطقة العربية، لأن سورية كانت ولا تزال مفتاح الدخول إليها، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأميركية منهمكة بمتاعبها في حرب فيتنام، وفي المقابل، كان العهد الجديد بحاجة إلى دعم بسبب ضعفه وعزلته العربية والدولية، فرأى في الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي والاعتماد عليه، خشبة الخلاص

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٣٨٢.
(٢) انظر خطاب حافظ الأسد بتاريخ ٢ أيار حول الوضع السياسي: المرجع نفسه ص٣٣٨٦.

للخروج من عزلته، فزار يوسف زعيِّن موسكو في نيسان ١٩٦٦م من أجل هذه الغاية، واجتمع بوزير خارجية الاتحاد السوفياتي كوسيغين، وأُعلن في نهاية الاجتماع أن الاتحاد السوفياتي سيواصل تقديم المساعدات لتعزيز استقلال الدول العربية السياسي والاقتصادي، لكن الاتحاد السوفياتي طالب مقابل ذلك:

- تنفيذ برامج التنمية في سورية، لا سيما مشروع سد الفرات.
- الاستمرار في بناء الاشتراكية.
- إقامة حلف من القوى والأنظمة الثورية ضد نفوذ الولايات المتحدة الأميركية، والأنظمة العربية الموالية لها.
- عودة خالد بكداش إلى سورية، وإشراك الحزب الشيوعي في الحكم.

فاستجاب العهد الجديد إلى هذه المطالب.

وقام كوسيغين في شهر أيار ١٩٦٦م بزيارة إلى القاهرة لإقناع جمال عبد الناصر بالمزيد من التعاون مع العهد الجديد في سورية، في الوقت الذي بلغت فيه علاقة القاهرة بواشنطن أقصى درجات السوء بسبب إصرار الأخيرة على تحجيم الجيش المصري، وسحبه من اليمن، وتهديدها بتجميد المساعدات الأميركية[١].

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٣٨٧ - ٣٣٨٩.

حرب حزيران ١٩٦٧م

الموقف السياسي العربي والدولي خلال النصف الأول من عام ١٩٦٧م

كانت الولايات المتحدة الأميركية تُعاني خلال عام ١٩٦٧م من خسائر وهزائم في حرب فيتنام، في الوقت الذي ساند فيه الاتحاد السوفياتي الثورة الفيتنامية، ورأى أن الفرصة سانحة لإشغال الأميركيين في الشرق الأوسط حيث معظم احتياطي النفط، بالإضافة إلى موقعه «الاستراتيجي» بالنسبة للاتحاد السوفياتي.

وكان تطور الوضع العربي والدولي ملائماً لهذا التوجُّه السوفياتي في المنطقة العربية، فالنظام في سورية قد ربط مصيره بدعم وتأييد الاتحاد السوفياتي نظراً لعزلته الداخلية والعربية والدولية في الوقت الذي بلغ فيه الخلاف بين جمال عبد الناصر والرئيس الأميركي جونسون عند انتهاء اتفاقية المساعدات؛ حد المواجهة، ما دفع سورية ومصر إلى توحيد سياستيهما مع الاتحاد السوفياتي، وعقدا بينهما اتفاقية الدفاع المشترك، وأعلنا تخليهما عن وحدة الصف العربي، إلى وحدة القوى الثورية في المنطقة العربية.

وترافق النزاع العربي - الصهيوني مع تصعيد العمليات الفدائية خلال شهري نيسان وأيار ١٩٦٧م، وأخبر الاتحاد السوفياتي خلال ذلك، مصر وسورية، بأن الكيان الصهيوني يحشد جيشه للهجوم على سورية واحتلال دمشق، إلا أن رئيس وزراء هذا الكيان ليفي أشكول، نفى في رسالة وجَّهها إلى كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، وحدَّد في ٤ أيار بمناسبة الذكرى التاسعة عشر لقيام الكيان الصهيوني سبب الحرب مع العرب بما يأتي:

- منع حرية الملاحة في البحر الأحمر أمام الكيان الصهيوني.
- تحويل مجرى نهر الأردن.

وكشف عن مخطط الكيان الصهيوني في المنطقة العربية بأن الشرق الأوسط لن يكون منطقة عربية، وإنما منطقة قوميات متعددة[١].

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٤١٥.

واعترف موشي دايان بعد حرب حزيران، بأن العمليات الفدائية لم تكن سبباً لهذه الحرب، وأن قيام بعض الفلسطينيين الذين هُجِّروا من بلدهم بسبب هذه العمليات التي تشبه «وخز الإبر»، لا يُشكل سبباً مقنعاً للرأي العام الأميركي والغربي لشنِّ الحرب[1].

لكن الموقف أخذ يتبدل بالنسبة للرأي العام الأميركي الغربي لمصلحة الكيان الصهيوني، عندما أخذت دبابات وناقلات جند مصرية تجتاز شوارع القاهرة بتاريخ ١٦ أيار بما يشبه الاستعراض العسكري وهي في طريقها إلى مدن القناة، وتدفق القوات المصرية باتجاه المناطق الشمالية والشرقية عبر القاهرة.

وسارت مصر خطوة أخرى على طريق الحرب عندما أعلمت قائد قوات الطوارىء الدولية في قطاع غزة وشرم الشيخ، بأن مصر تحشد قواتها في سيناء وعلى حدودها الشرقية استعداداً لصدّ أي هجوم صهيوني، وأنه حرصاً منها على سلامة هذه القوات، طالبت بسحبها جزئياً من مراكزها في سيناء، فرفض يوثانت الانسحاب الجزئي، لذلك لم يعد أمام مصر سوى طلب الانسحاب الكامل لقوات الطوارىء الدولية.

وأعلنت مصر في ٧ أيار حال الطوارىء بين جميع قوات الجيش بسبب الحشود الصهيونية على الحدود السورية، واعتقدت الدوائر الحاكمة أن تصعيد الضغط على الولايات المتحدة الأميركية عبر تهديد أمن الكيان الصهيوني؛ سيدفعها إلى التراجع عن ضغطها على مصر.

وأدى دخول القوات المصرية إلى المراكز التي كانت تتمركز فيها القوات الدولية، إلى بروز مشكلة الملاحة الصهيونية في خليج العقبة، فأغلق جمال عبد الناصر بتاريخ ٢٣ أيار خليج العقبة بوجه الملاحة الصهيونية، وهو الممرُّ الوحيد على البحر الأحمر.

أضحت المنطقة العربية، بعد إغلاق خليج العقبة بوجه الملاحة الصهيونية، تغلي حماساً وتأييداً لمصر، شعوباً وحكومات، ودفعت الكيان الصهيوني جيشاً وسكاناً وقادة وأحزاباً، إلى شنِّ الحرب؛ لأن هذا الإغلاق شلَّ مرفأ إيلات، وعطَّل خطوط الأنابيب، ومصفاة حيفا، وقضى على ركائز تنمية النقب، والتأثير على الهجرة، وكان شرياناً تجارياً يؤمِّن خمسين مليون دينار سنوياً.

كانت حرية الملاحة في خليج العقبة، والسيطرة على مياه نهر الأردن، الركنين الأساسيين اللذين تقوم عليها برامج التنمية الصهيونية، فحرّية الملاحة في هذا

(١) جريدة النهار البيروتية، تاريخ ٢٥ أيار ١٩٦٧.

الخليج تُتيح للكيان الصهيوني الاتصال والاتجار مع آسيا وأفريقيا، أما بالنسبة للعرب، فقد كان خليج العقبة أحد الطرق التي يسلكها المسلمون للحج، بالإضافة إلى أهميته «الاستراتيجية»[1].

دفع هذا الجو اللاهب لا سيما في الأردن، الملك حسين للسفر إلى القاهرة حيث عقد اتفاقيةً للدفاع المشترك مع مصر، على الرغم من أنه كان أكثر القادة العرب إدراكاً لمخاطر الاشتباك مع الكيان الصهيوني، نظراً لمطامعه التوسعية على حساب المملكة الأردنية الهاشمية بصورة خاصة، وعندما عاد إلى عمَّان، يرافقه أحمد الشقيري الأمين العام لمنظمة التحرير الفلسطينية، جرى له استقبال شعبي حافل، وقد سمحت هذه الاتفاقية للقوات العراقية بدخول الأردن، كما باركتها الرياض.

وجاء موقف دول النفط العربية الأخرى مشجعاً لجمال عبد الناصر، بإمكان النجاح في معركته السياسية ضد أميركا والكيان الصهيوني، وصرَّح وزير خارجية الكويت بتاريخ ٢٤ أيار، بأن سلاح النفط يمكن أن يدخل ساحة المعركة، كما أعلنت ليبيا عن استعدادها لمنع تدفق النفط إلى أي دولة تشترك بالعدوان، في الوقت الذي أعلن فيه هواري بومدين عن عزمه على إرسال قوات جزائرية إلى الجبهة المصرية، وأعلنت تونس بأنها ستسمح للقوات الجزائرية بالمرور عبر أراضيها، كما أعلن الملك الحسن بأنه سيضع قواته تحت تصرف الجمهورية العربية المتحدة[2].

لقد وضعت الدول العربية خلافاتها جانباً، وتوحَّدت لمواجهة الخطر المشترك باستثناء سورية التي تابعت حملاتها ضد السعودية والأردن.

كانت بريطانيا آنذاك ما تزال تحمل حقداً دفيناً على العرب بعامة وعلى جمال عبد الناصر بخاصة بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦م، لذلك حاولت تشكيل فريق دولي لفتح خليج العقبة بالقوة أمام الملاحة الصهيونية، لكن ذلك لم يحظ بموافقة الدول الأخرى، فسافر إلى موسكو ليستطلع موقف المسؤولين السوفيات تجاه عقد مؤتمر قمة للدول الكبرى الذي اقترحه ديغول لإيجاد تسوية سياسية للأزمة، في محاولة لاستبعاد شبح الحرب عن المنطقة العربية، فرفضت موسكو الاقتراح مشترطة بتعهد مسبق لمعالجة قضية فيتنام.

وطلبت الولايات المتحدة الأميركية من أطراف الأزمة، المحافظة على الهدوء وإتاحة المجال أمام المساعي السلمية، وأعلنت بأنها لا تتحمل هي وروسيا مسؤولية منع أي هجوم صهيوني محتمل، ويدل ذلك على أن الدولتين المذكورتين متَّفقتين على عدم التدخل في حال نشوب حرب بين العرب والصهاينة، وهو موقف يتماشى

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣١٤٩. (٢) المرجع نفسه: ص٣٤٢١.

مع مصلحة الطرفين، فالولايات المتحدة الأميركية ليس من مصلحتها إخراج جمال عبد الناصر من هذه الأزمة بنصر كبير يزيد من قوته عربياً ودولياً على حسابها وحساب الكيان الصهيوني، في حين أن الاتحاد السوڤياتي لا يخشى اشتعال الحرب في المنطقة، الأمر الذي يُرسِّخ نفوذه، ويوجِّه العالم العربي نحوه، واعتماد العرب عليه كحليف «استراتيجي»، سواء أدت هذه الحرب لانتصارهم أو إلى هزيمتهم(١).

وتفرَّدت فرنسا بموقفها عن الدول الكبرى، عندما أعلن شارل ديغول بتاريخ الأول من حزيران، موقف فرنسا من الأزمة، وأنها ليست طرفاً فيها، وترى أن من حق دول المنطقة جميعاً البقاء، وأن الدولة التي تبدأ الحرب لن تحصل على موافقة فرنسا وتأييدها، وقد فُهم من هذه الإشارة أنها تحذير للكيان الصهيوني بأن فرنسا ستوقف تزويد الكيان الصهيوني بالسلاح إذا بدأ الحرب(٢).

كان لموقف ديغول تأييد وتأثير كبيرين في المنطقة العربية، وزار الملك السعودي فيصل، وزعيِّن والأتاسي وماخوس، باريس واجتمعوا مع الرئيس ديغول، وعلى الرغم من الهجوم الصهيوني الإعلامي الشديد على الرئيس الفرنسي، إلا أنه استمر على موقفه المبدئي.

مقدِّمات الحرب

مهَّد الكيان الصهيوني لهذه الحرب، مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي، عقب إغلاق مضائق تيران في خليج العقبة في وجه الملاحة الصهيونية، وعندما اطمأن إلى موقفهما بعدم التدخل في حال نشوب حرب بينه وبين العرب، وبعد العطف الشديد الذي لاقاه في الغرب بعامة وفي أميركا بخاصة، لم يعد القادة الصهاينة ينتظرون أكثر من ذلك لشن الحرب في هذه المرحلة التي عدُّوها فرصة سانحة لهزيمة العرب هزيمة منكرة بأقل التضحيات والخسائر، فالجيش السوري يعاني من التصفيات التي استمرت سنوات عدَّة، ما أضعف قدرته القتالية الضاربة، ويُعاني الجيش المصري من حرب استنزاف في اليمن منذ عام ١٩٦٢م، ما أثَّر على قدرته القتالية وعلى الاقتصاد المصري، وكانت الجبهة الأردنية بقيادة اللواء المصري عبد المنعم رياض بالاشتراك مع قادة الجيش الأردني، بعد عقد اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين؛ بحاجة إلى تغطية قد تؤمِّنها مصر، بسبب ضعف سلاح الجوِّ الأردني.

وهكذا تشكَّلت في الكيان الصهيوني وزارة قومية هي وزارة حرب، تضم كل الأحزاب الصهيونية، استعداداً لشنِّ الحرب، وتولّى موشي دايان وزارة الدفاع.

---

(١) **مذكرات أكرم الحوراني**: جـ٤ ص٣٤٢٤. (٢) المرجع نفسه.

وبفضل الجهود الدعائية للمؤسسة الصهيونية، لا يزال هناك من يعتقد بأن العرب بدؤوا حرب ٥ حزيران ١٩٦٧م، وإن لم يكن بالطلقة الأولى، فبتأهب قواتهم المسلحة لإزالة الكيان الصهيوني، ووفقاً لهذا المعتقد، لم يكن الهجوم الصهيوني في صبيحة الخامس من حزيران سوى ضربة إجهاضية استباقية جرى توقيتها لدحر الخطر الداهم على الكيان الصهيوني من جانب القوات العربية المشتركة التي كانت على وشك مهاجمة هذا الكيان لتدميره وإزالته.

لكن الحقيقة غير ذلك تماماً، لأن الكيان الصهيوني لم يكن آنذاك يواجه أي خطر جدِّي في الأيام التي سبقت اندلاع القتال، لكن الصهاينة استغلّوا المخاوف الشعبية التي خلقوها بأنفسهم ليس للدفاع عن كيانهم، وإنما لإعطاء مصداقية لقدرتهم على الردع ولخدمة أهدافهم التوسعية.

وكان القادة الصهاينة على يقين تام بعدم وجود أي خطر لهجوم عربي، وأكثر من ذلك، أي خطر لإزالة كيانهم، وكان من المحتم أن يقوم الكيان الصهيوني بمهاجمة مصر عقب إغلاقها مضائق تيران في خليج العقبة في وجه الملاحة الصهيونية، والحقيقة أن تهديدات الحرب في الأيام التي سبقت اندلاع القتال جاءت من الكيان الصهيوني، وليس من جانب العرب، ففي أوائل نيسان ١٩٦٧م هدَّد هذا الكيان بالقيام بعمل عسكري ضد سورية بحجة أنها تنظم غارات فدائية عبر الحدود، وتعمَّد الصهاينة إثارة التوتر على الجبهة السورية بإصدار الأوامر إلى الجرّافات الصهيونية بفلاحة المنطقة المنزوعة السلاح، وكان من الطبيعي أن يُطلق السوريون النار على الأشخاص المتجاوزين الذين انتهكوا المنطقة المذكورة.

جاء ردُّ الفعل الصهيوني سريعاً على هذه الحادثة، ففي السابع من نيسان أسقط سلاح الجو الصهيوني ست طائرات عسكرية سورية في حدود أجواء دمشق، وفي ١١ أيار أعلن رئيس وزراء الكيان الصهيوني ليفي أشكول، بأن بلاده مستعدة للذهاب إلى الحرب، وصرَّح مصدر حكومي صهيوني في ١٣ أيار، بأن القوة المسلحة، بدءاً بحرب العصابات وانتهاء بغزو دمشق، تبدو الطريقة الوحيدة للتعامل مع المشكلة مع سورية.

الواقع أن جميع التهديدات والتحذيرات الصهيونية كانت مدروسة لإقناع العرب بأن هناك هجوماً صهيونياً وشيكاً، ودفعهم إلى الحرب، وأن للهجوم الجوي الصهيوني هدفان:

الأول: اختبار مدى فعالية الاتفاقية العسكرية الثنائية بين سورية ومصر.

الثاني: تحويل الأنظار عن خطَّة الصهاينة الأساسية، وهي تحطيم الجيش

المصري ما يجعل الطريق مفتوحاً أمام احتلال سيناء والوصول إلى قناة السويس، وكانت ظروف المرحلة ملائمة لمثل هذه الخطة.

العمليات العسكرية على الجبهة السورية

بدأت العمليات العسكرية في صباح ٥ حزيران عندما قام الكيان الصهيوني بهجوم جوي على المطارات المصرية، دمَّر خلاله الطيران المصري الجاثم على الأرض، فقضى بذلك على القوة الجوية المصرية، وأخرجها من المعركة، وتكبَّد الجيش المصري خسائر فادحة في سيناء، وتأخر إعلان الحرب على الجبهة السورية حتى ظهر يوم الخامس من حزيران، بعد أن قام سلاح الطيران الصهيوني بتدمير معظم الطائرات السورية الجاثمة على أرض المطارات، واكتفى الجيش السوري حتى اليوم التاسع من حزيران بقصف المستعمرات الصهيونية في سهل الحولة، ولم يقم بأي هجوم، لا سيما وأن الفرصة كانت مؤاتية بفعل انهماك القوات الصهيونية باحتلال سيناء والضفة الغربية، وبقي ينتظر أن يقوم الصهاينة بالهجوم، وهو ما حدث فعلاً في ٩ حزيران عندما قام هؤلاء في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين بالهجوم على التحصينات السورية في مرتفعات الجولان، وعندما تم اختراقها، طلبت سورية من مجلس الأمن الدولي وقف إطلاق النار، وأصدرت وزارة الدفاع السورية أمراً للجيش السوري بالانسحاب الكيفي من تلك المواقع «الاستراتيجية» الحصينة، وعندما وضعت الحرب أوزارها في ١٠ حزيران كان الكيان الصهيوني قد احتلَّ سيناء وغزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان، محققاً أهدافه من الحرب.

تداعيات النكسة

أدَّت الحرب الخاطفة والصاعقة التي شنَّها الكيان الصهيوني في ٥ حزيران ١٩٦٧م إلى قلب خريطة الشرق الأوسط، وغرقت دول المواجهة في الفوضى السياسية والمالية والاقتصادية، وبخاصة مصر والأردن، وخسرت سورية رقعة «استراتيجية» مهمة، إلا أنها لم تتعرَّض لخسائر اقتصادية كبيرة، وتتمثَّل تكاليف الحرب في نفقات مرحلة التعبئة القصيرة، وقيمة المعدات المفقودة والمدمَّرة، بالإضافة إلى عائدات النفط القادم من العراق والمملكة العربية السعودية، وانخفاض الدخل الذي يمكن تحمُّله بسهولة، ويمثل أقل من ثلاثة في المائة من الموازنة السورية، ولم يتأثر مدخول السياحة إلا قليلاً، وربما كان الوضع الاقتصادي الجيد نسبياً هو الذي دفع حكّام سورية إلى التقلُّب السياسي.

لقد هال العرب جميعاً حجم الهزيمة، وساورهم الخوف على مصير المنطقة بأكملها، لذلك سارعوا إلى تلبية دعوة مصر للمساهمة في إزالة آثار العدوان،

والنهوض من النكسة، وتجاوبوا مع الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة في الخرطوم في ٢٩ آب ١٩٦٧م، ووضعت سورية أربعة شروط لحضور المؤتمر، هي:

١ ـ الإعلان عن أن الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا، وألمانيا قد وقفت إلى جانب الكيان الصهيوني في حرب حزيران.

٢ ـ الإعلان بأن الدول الاشتراكية، والقوى المتحررة هي الحليف الطبيعي للنضال العربي، والعمل على توثيق العلاقات العربية.

٣ ـ إشراك الأسلحة الاقتصادية، والعسكرية والسياسية في المعركة القومية.

٤ ـ إزالة آثار العدوان.

وعقد حافظ الأسد، وزير الدفاع وقائد الطيران، هدنة مؤقتة مع صلاح جديد، بعد أن أضحى مصيرهما مهدداً بسبب المسؤولية المشتركة، وذهب إبراهيم ماخوس، وزير خارجية سورية إلى الخرطوم، لكنه بقي في الفندق مدة ثلاثة أيام قبل أن يعود إلى سورية من دون حضور أي جلسة من جلسات المؤتمر، ويبدو أن لذلك علاقة بتوجه المؤتمر استجواب سورية عن الأسباب التي دعتها إلى عدم خوض المعركة خلال انهماك الجيش الصهيوني في المعركة مع مصر والأردن.

الصراع على السلطة ١٩٦٨ ـ ١٩٧١م

تبادل المدنيّون والعسكريّون اللَّوم حول المسؤولية عن الهزيمة، وطالب عدد من أعضاء حزب البعث باستقالة حافظ الأسد فوراً من وزارة الدفاع، وجرت محاولة فاشلة لطرده من القيادة القطرية، غير أن بعض الخصوم السابقين أُفرج عنهم، وكان من بينهم محمد عمران، وأمين الحافظ.

وشكَّل يوسف زعيِّن وزارة جديدة في ٢٨ أيلول ١٩٦٧م، استمرت حتى ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٦٨م، وبرز الصراع على السلطة واضحاً في هذه الأثناء بين حافظ الأسد وصلاح جديد، سرعان ما أضحى مدار حديث في الجيش والحزب، وشيئاً فشيئاً، راح الأول يُبعد أنصار الثاني عن مراكز النفوذ في القوات المسلحة ويُقرِّب مؤيديه، فأبعد حليفه اللواء أحمد سويداني عن رئاسة أركان الجيش السوري في شباط ١٩٦٨م، وعيَّن مكانه صديقه الدائم منذ أيام الكلية العسكرية، مصطفى طلاس، كما عزل اثنين من خصومه السياسيين من الهيئتين القطرية والقومية، هما: رئيس الوزراء يوسف زعيِّن، ووزير الخارجية إبراهيم ماخوس، فتغيَّر ميزان القوة عندئذٍ لصالحه، وبخاصة بعد انتحار عبد الكريم الجندي الذي كان مديراً لمكتب الأمن القومي في حزب البعث العربي الاشتراكي وذلك عقب مشادة كلامية بالهاتف بينه وبين مدير المخابرات العسكرية علي ظاظا، ويبدو أنه خشي من مصيرٍ كمصير

سليم حاطوم الذي عُذِّب قبل أن يُعدم، وكان السند الرئيس لصلاح جديد[1].

وتفاقم النزاع في ٣٠ تشرين الأول ١٩٧٠م بين حافظ الأسد وصلاح جديد، وحاول الثاني تجريد الأول مع صديقه مصطفى طلاس من صلاحياتهما في الجيش والحكومة، إلا أنه فشل في ذلك، وانتهى الأمر في ١٦ تشرين الثاني، عندما قام حافظ الأسد ورفاقه بوضع حدٍّ للانقسام في أوساط حزب البعث العربي الاشتراكي (السوري)، والقيادة العسكرية، وذلك بعد أسبوعين من المناقشات الحادة، مستعيناً بالجيش، فقام (بالحركة التصحيحية)، وفرض الإقامة الجبرية على رئيس الدولة نور الدين الأتاسي، واعتقل صلاح جديد وبعض المسؤولين من الجناح المدني، في حين فرَّ الآخرون إلى لبنان، وتشكّلت قيادة قطرية مؤقتة لحزب البعث السوري، وكانت ثالث قيادة قطرية مؤقتة في تاريخ الحزب[2]، وتشكّلت حكومة ائتلافية وطنية في سورية برئاسة حافظ الأسد، واستلم عبد الحليم خدام وزارة الخارجية السورية.

وأضحى حافظ الأسد في ٢٢ شباط ١٩٧١م يتمتع بصلاحيات رئيس الجمهورية العربية السورية بموجب الدستور بعد أن تخطّى عقبة المذهب بوصفه من الطائفة العلوية، والمعروف أن الدستور، السوري يوجب أن يكون دين رئيس الجمهورية هو الإسلام، وجرى التساؤل آنذاك ما إذا كان العلوي يُسمى مسلماً، وحدَّدت المادة ٩٣ منه، اختصاصاته بحيث أضحى النظام رئاسياً، وأدى استفتاء شعبي جرى في ١٢ آذار ١٩٧٣م إلى تثبيته رئيساً للجمهورية لمدة سبعة أعوام، استناداً إلى المادة ٨٥ من المرسوم رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٣ آذار.

شكّلت الحركة التصحيحية بداية عهد جديد في سورية، فقد أدخلت إصلاحات إلى حزب البعث، وأنهت الصراعات الداخلية، ورسّخت سلطة الدولة، وأنهت زمن الانقلابات.

عهد حافظ الأسد

حرب تشرين الأول ١٩٧٣م

مقدمات الحرب

حقَّق العدو الصهيوني مكاسب ضخمة نتيجة انتصاره في حرب حزيران ١٩٦٧م، خلقت له مشكلات كثيرة لم يعهدها من قبل، تنبع من المعطيات الآتية:

---

(١) سيل: ص٢٤٩.

(٢) الساطع: ص٢٧٤ ـ ٢٧٥. فان دام، نيقولاوس: **الصراع على السلطة في سوريا** ص١١٢ ـ ١١٣.

ـ إن احتمال النجاح في الاعتماد على الحرب الخاطفة أضحى شبه مستحيل لسببين: تنبُّه العرب إلى أسلوب العدو في الحرب الخاطفة، وتوزيع القوات العربية بطريقة يستحيل معها على جيش العدو شلّ فعاليتها بضربة قاضية.

ـ انعدام ضرورة نقل المعركة إلى داخل أراضي العدو بفعل وجود عمق «استراتيجي» تحت سيطرة جيش الاحتلال، يتمثل بسيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية.

تجاه هذه المعطيات الطارئة، اضطر الكيان الصهيوني إلى اعتماد خطة جديدة مؤقتة تقوم على المعطيات الآتية:

ـ إنشاء خطين دفاعيين، الأول على ضفة قناة السويس الشرقية (خط بارليف)، والثاني في عمق سيناء، يبدأ من العريش وينتهي بممر متلا، واعتباره بديلاً عن الأول في حال اقتحامه أو في حال الوصول إلى اتفاق سلمي مع العرب.

ـ عدم تعميق الحرب أو توسيع رقعتها.

ـ استغلال الموارد الاقتصادية في المجهود الحربي إلى أقصى حد.

ـ زيادة الطاقة البشرية في الخدمة العسكرية، وإطالة مدة التجنيد.

ـ تكييف الجيش الصهيوني على العيش في الصحراء.

ـ تقوية سلاح الطيران.

ـ الاكتفاء بعمليات الخرق بالتنسيق مع إنزال مظلي كثيف.

ـ الانقضاض السريع بالمدرعات بين صفوف العدو.

وارتكزت «الاستراتيجية» العربية في المقابل على الأسس الآتية:

ـ إن العرب أصحاب حق شرعي، وهم المعتدى عليهم.

ـ إن الكيان الصهيوني دويلة دخيلة على العالم العربي.

ـ إن تاريخ العرب المجيد لا يقبل أن يُلطَّخ بالعار على أيدي الصهاينة والاستعمار.

ـ إن نضال الشعوب العربية، نضال عادل، وهو جزء من نضال الشعوب المغلوبة على أمرها ضد مضطهديها، ومغتصبي حريتها واستقلالها.

ـ إن قدرة العرب لا تزال في عنفوانها، تستطيع أن تتحرك متى حان الوقت لضرب العدو.

ـ لا بد للعرب من أن يطمئنوا إلى توفير السلاح، واستيعابهم له، وقدرتهم على استخدامه بأكبر كفاءة ممكنة، وقبولهم بالتضحيات.

ـ على العرب أن يوطدوا العزم، ويواصلوا العمل لمواجهة الخطط العدوانية.

ـ إن القوة المسلحة هي الوسيلة الوحيدة لإخراج العدو الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة.

ـ يجب تسيير الخطط «الاستراتيجية» العربية في ثلاثة خطوط هي:

١ ـ التحرك السياسي والشعبي الداخلي.

٢ ـ التحرك السياسي على الصعيد الخارجي.

٣ ـ الإعداد العسكري للمعركة الحاسمة[(١)].

وأقام الصهاينة خط آلون في الجولان، وهو يتألف من:

ـ خندق ضد الدبابات عرضه ستة أمتار، وعمقه ثلاثة أمتار، مع ساتر ارتفاعه أربعة أمتار، وهو مجهز بالألغام.

ـ خط محصَّن وراء الخندق، مسلح ومجهز بأسلحة مضادة للدروع، وهو محمي بصواريخ أرض جو.

ـ مواقع محصنة في العمق تسدُّ الممرات الصالحة لتقدُّم الدبابات[(٢)].

لم يكن باستطاعة مصر الاستمرار في حالة اللاسلم واللاحرب التي كانت سائدة آنذاك، ولا بد من نهاية لهذا الواقع، وكان الكيان الصهيوني قد وضع العالم في شبه حقيقة مفادها أن العرب أضحوا عاجزين عن التحرك العسكري، وأن القضية على صعيد الأمم المتحدة والدول الكبرى المعنية، قد وُضعت في ثلاجة مجلس الأمن بانتظار تحريكها عندما يرى العدو الصهيوني أن الظروف موآتية لذلك، ثم إن استمرار حال وقف إطلاق النار من شأنه أن يؤثر سلباً على دول المواجهة، فلا يمكن لبلد أن يستمر في تعبئة معظم موارده الاقتصادية لحرب لا قتال فيها، أما المناوشات التي كانت تجري على خطوط وقف إطلاق النار، فقد كانت تُضعف روح القوات العربية المعنوية.

وتولَّدت قناعة لدى الرئيس المصري أنور السادات أن المعركة هي الحلُّ من أجل:

ـ التحرير وتحقيق السلام العادل والشامل.

ـ قهر الإرادة الصهيونية، وإرغامها على التخلّي عن موقفها المتعنِّت تجاه الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بموجب القرار رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٧م، ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة.

وانطلاقاً من هذه «الاستراتيجية» ينبغي على مصر:

(١) الأحدب، عزيز: **دمعة دايان، حرب تشرين على جميع الجهات**: ص٥٥ ـ ٥٩، ٧٦ ـ ٧٧.

(٢) المرجع نفسه: ص١٥٦.

ـ أن تُقيم شبكة صاروخية مضادة للطائرات من جبهة قناة السويس بشكل ثابت ودائم.

ـ أن تُجمِّد تحركات القوات العدوة.

ـ أن تفتح المجال واسعاً أمام قواتها وتمكينها من عبور القناة إلى الضفة الشرقية، بهدف تحرير الأراضي التي احتلها العدو الصهيوني بعد حرب حزيران ١٩٦٧م، وتوحيد الأراضي العربية الفلسطينية.

ومهَّدت مصر من أجل نجاح خططها العسكرية بتحسين الوضع العربي، فعمل أنور السادات على تنقية الوضع الداخلي، وإزالة رواسب الحرب العربية الباردة، داعياً الدول العربية إلى توحيد كلمتها، ورصِّ صفوفها، من أجل المواجهة المحتومة مع العدو الصهيوني، وقد لاقى نجاحاً في ذلك، فتقارب مع المملكة العربية السعودية، وسورية بعد الحركة التصحيحية، وتباحث مع حافظ الأسد في الخطة العسكرية الواجب اتباعها، كما تقارب مع الأردن.

واتُّخذ قرار الحرب في نيسان ١٩٧٣م بين السادات والأسد والمشير أحمد إسماعيل، وظل سراً حتى صيف ١٩٧٣م، حيث اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ـ السورية، تمَّ خلاله تحديد ساعة الهجوم، واليوم، والشهر.

مراحل الحرب

يمكن تقسيم مراحل الحرب وفقاً لتطور المعارك وملامحها ونتائجها إلى أربع مراحل هي: مرحلة الاكتساح السوري (٦ ـ ١٠ تشرين الأول)، مرحلة الهجوم الصهيوني المضاد (١١ ـ ١٤ تشرين الأول)، مرحلة المدِّ السوري الثاني (١٤ ـ ١٦ تشرين الأول)، مرحلة التوازن النسبي (١٧ ـ ٢٢ تشرين الأول).

• مرحلة الاكتساح السوري

بدأت الحرب في الجولان بقصف مدفعي اشترك فيه أكثر من ألف مدفع، وبتوغل قاذفات سورية توجَّهت أساساً نحو المواقع الأمامية للعدو وأجهزة اتصالاته، بهدف ضربها وتعطيلها، كما قصفت مفترقات الطرق، والمستوطنات الصهيونية في هضبة الجولان وفي السهل الممتد إلى غربي سفوح هضبة الجولان.

واندفعت القوات السورية المعززة بقوات مغربية في الساعة الثانية والدقيقة ٣٢ من يوم ٦ تشرين الأول، وفقاً للخطة الموضوعة، من قواعدها في شرقي الجولان، والمنطقة الغربية من حوران، تحت غطاء من الصواريخ والطيران وبمساندة المدفعية، فاجتاحت خط آلون، واقتحمت نقاط الدفاع المعادية والتحصينات الأمامية،

والحواجز الهندسية، وسيطرت على مراكز عدة محصنة من دفاعات العدو في هضبة الجولان، وعلى مواقع العدو في جبل الشيخ، وسقط المرصد الصهيوني فوق الجبل في الساعات الأولى من اليوم الأول، ما حرم العدو من نقطة مراقبة مهمة.

تركَّز الهجوم السوري على ثلاثة محاور هي: القطاع الأوسط، والمحور الشمالي، والمحور الجنوبي، وحقَّق خروقاً منذ الساعة الأولى، فتقدمت القوات السورية المدرعة على كل محور لينشعب كل منها إلى شعبتين نحو الشمال والجنوب، وتمَّ الاتصال بين كل هذه الشعب بحيث تمزق العدو إلى جيوب، وتمَّ تطويق منطقة القنيطرة بصفة خاصة بفكَّي كماشة من الشمال والجنوب، وقطع السوريون طريق الإمدادات الصهيوني الرئيس بالقرب من جسر بنات يعقوب، وهدَّدوا أعالي وادي الأردن، وقد فشل العدو في إيقاف الزحف على الرغم من أنه استخدم طيرانه ومدرعاته، وبدا في نهاية هذه المرحلة التي استمرت أربعة أيام، أن القسم الأكبر من هضبة الجولان قد تحرَّر، وأن متابعة التقدم على الطرق الممتدة وراء جبهة العدو، من شأنه أن يقسم قواته ويبعثرها، فيسهل عندئذٍ إبادتها أو إرغامها على الاستسلام[1].

واعترف العدو بأن طلائع المدرعات السورية توغلت في وقت ما في نهاية هذه المرحلة في عمق شمالي الكيان الصهيوني، ووصلت إلى رأس منحدر وادي نهر الأردن، وأوشكت أن تصل إلى حافة التلال المطلة على الجليل، إلى مسافة تُتيح شطر القوات الصهيونية في الشمال إلى نصفين[2].

• مرحلة الهجوم الصهيوني المضاد

بدأت هذه المرحلة في ١٠ تشرين الأول، فحشد العدو الصهيوني كل احتياطه «الاستراتيجي» من المدرعات، تعززها قواته الجوية، وقذف بها في هجوم مضاد محموم، ألقى فيه بكل ثقله وحقده معاً، وأمل أن يفرغ من الجبهة السورية ليتفرغ للجبهة المصرية التي زاد حرجه فيها، وخشي من تحرير القنيطرة وما يمثله ذلك على الصعيد المعنوي، واحتمال استعادة القوات السورية هضبة الجولان ما يُعرِّض سهل الحولة للخطر الشديد.

ووصلت في غضون ذلك قوات عراقية إلى خط الجبهة، واشتركت في القتال الذي بدأ في ١١ تشرين الأول، وقد حقَّق العدو بعض النجاح، واضطرت القوات

(١) حمدان، جمال: **٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية**: ص١٠٧ ـ ١٠٩.
(٢) المرجع نفسه: ص١٠٩.

السورية إلى التراجع نحو الشرق، وركز العدو الصهيوني هجومه على المحورين الشمالي والأوسط، لأنهما أقرب إلى تهديد دمشق، ويرتكز الأول منهما على جبل الشيخ، فحشد كل قواته على محور القنيطرة ـ سعسع الذي يقع على الطريق إلى دمشق، وتجاوزت قواته خطوط وقف إطلاق النار في القطاع الشمالي ووصلت إلى سعسع، وكانت تستهدف التقدم نحو دمشق القريبة، واستغلَّ العدو نجاحه المحدود إعلامياً ونفسياً ليؤمن هجومه، فأطلق سيلاً من الدعاية الكاذبة عن تقدم وهمي إلى دمشق، والوصول إلى المدى الذي يسمح له على الأقل بقصفها بالمدفعية بعد أن عجز طيرانه عن تحقيق هذا القصف بسبب قوة الدفاعات الأرضية المضادة للطائرات.

• مرحلة المد السوري الثاني

واجهت القوات السورية المعززة بقوات عراقية وأردنية الهجوم الصهيوني ببسالة، وتصدَّت له، وأرغمت دباباته ومدرعاته على التراجع بعد أن كبَّدتها خسائر فادحة، وتوقفت قوة العدو تماماً في ١٤ تشرين الأول، وواصلت القوات السورية التقدم جنوباً في القطاع الشمالي في وجه هجوم مضاد للعدو، واستمر الصدام سجالاً ثلاثة أيام، إلى أن أعلن الرئيس السوري في اليوم العاشر من القتال أن القوات السورية تمكَّنت من تحرير مساحات كبيرة من الأرض المحتلة في القطاعين الأوسط والجنوبي، في حين أن مدفعيتها تقصف الآن مواقع العدو في سهل الحولة وشمالي طبرية، ووصل النصر السوري عند هذه النقطة إلى ذروته[1].

وجرت في هذه المرحلة معركة دبابات كبرى، اشتركت فيها من الجانبين نحو ألفي دبابة، تكبَّد العدو خلالها خسائر فادحة، وعاد الزحف السوري من جديد نحو الجنوب، وتقدم فوق أجزاء من الأرض المحررة للمرة الثانية، بعد أن تمَّ طرد العدو منها للمرة الثانية أيضاً، كما تمَّ دحر العدو في محور القنيطرة ـ سعسع ـ ودفعه إلى منتصف المسافة بين سعسع وخطوط ١٩٦٧م، وكذلك طُرد من تل الفرس، ومنطقة القنيطرة، ثم من هامش كبير من القطاع الجنوبي.

• مرحلة التوازن النسبي

ابتدأت هذه المرحلة في اليوم الحادي عشر من القتال، فشنَّت سورية هجوماً واسعاً حشدت له دباباتها كلها تقريباً، واستمر القتال أياماً عدة متصلة، حقَّق خلاله

(١) حمدان: ص١١٢.

العدو بعض التقدم شمالاً في شرقي الجولان وغربها، بعد أن نجح في فتح ثغرة في خطوط القوات السورية.

ومنذ اليوم الخامس عشر والسادس عشر كان القتال شرساً ومستميتاً حول جبل الشيخ، وبهذا كانت هضبة الجولان قد خضعت لعملية مدٍّ وجزر مزدوجة قبل أن يتخذ القتال خطة محلية بهدف تحسين المواقع أو القيام بهجمات محدودة، أو الرد عليها ردّاً محدوداً، وتحول القتال إلى حرب استنزاف برّية وجوّية، وعندما توقف القتال، لم يكن خط وقف إطلاق النار منطبقاً على خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧م.

• التسوية السياسية

اتخذ مجلس الأمن الدولي في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣م القرار رقم ٣٣٨[1]، يدعو إلى وقف إطلاق النار بين العرب والكيان الصهيوني، وكان ذلك بموافقة الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، قبلت به مصر والكيان الصهيوني والأردن، ورفضته سورية والعراق.

وأعلنت البلدان العربية تباعاً عن وقف ضخ النفط إلى الولايات المتحدة الأميركية ومن ثم إلى هولندا التي اتخذت موقفاً موالياً للكيان الصهيوني، كما فُرض حظر على تصدير النفط إلى أميركا أو بيعها إلى الأسطول البحري الأميركي.

وصدر في ٢٣ تشرين الأول قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٣٣٩ يدعو إلى وقف الاشتباك فوراً بين العرب والكيان الصهيوني، وعودة القوات إلى المواقع التي كانت تحتلها يوم الثاني من تشرين الأول ١٩٧٣م.

ونهض وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية هنري كيسنجر لحلِّ الأزمة، ولكن وفق التوجهات الأميركية ـ الصهيونية، ونجح في عقد مؤتمر الصلح في جنيف في ٢١ كانون الأول من العام نفسه، وقد تحفَّظت سورية على خطته فلم تحضر المؤتمر، ووقَّعت مصر والكيان الصهيوني في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤م، اتفاقية سيناء الأولى لفصل القوات، بشروط مذلّة[2].

أضحت سورية معزولة ومستفردة بعد خروج مصر من الصراع، وبخاصة أن العرب رفعوا الحظر النفطي عن الولايات المتحدة الأميركية في ١٨ آذار ١٩٧٤م، نزولاً عند إصرار المملكة العربية السعودية تماشياً مع التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية

(١) انظر نص القرار في: الساطع ص٣٠١ هامش رقم٢.
(٢) انظر الشروط في: المرجع نفسه ص٣٠٨ هامش رقم١.

والعسكرية والسياسية، وقد ساعد ذلك التدبير على الانفراج في العلاقات بين البلدين، وكانت سورية تأمل في استمرار الحظر لدعمها في المفاوضات.

وقام كسينجر بجولات مكوكية إلى سورية استمرت شهراً، ٢٩ نيسان ـ ٢٩ أيار، إثر حدوث اشتباكات عنيفة دارت رحاها على مرتفعات جبل الشيخ بين الجيشين السوري والصهيوني، وأسفرت تلك الجولات عن توقيع اتفاقية فصل القوات في ٣١ أيار، وافق الكيان الصهيوني بموجبها على التخلّي عن الامتداد المستطيل الذي احتله في حرب ٦ تشرين الأول ١٩٧٣م، بالإضافة إلى شريط ضيق من الأرض يلتف حول القنيطرة، وعلى الرغم من أن المدينة بقيت في المنطقة العازلة التابعة لقوات الأمم المتحدة، وخارج خطوط القوات السورية، فقد أُعيد جزء منها إلى سورية، ولكن الصهاينة دمَّروها قبل انسحابهم، واحتفظ هؤلاء بالسيطرة على المرصد في جبل الشيخ، وعلى التلال الواقعة غربي القنيطرة مباشرة، وعدم مس ينابيع المياه التي تُغذي الأراضي المحتلة، ووافق الطرفان على تحديد عديد قواتهما، وأسلحتهما إلى عمق عشرين كيلو متراً من خطوطهما الأمامية، وعدم نصب صواريخ سام المضادة للطائرات ضمن منطقة عمقها خمسة وعشرين كيلومتراً، ووافقت سورية على زيادة عدد قوات الأمم المتحدة حتى ١٢٥٠ عنصراً.

الواضح أن اتفاقية فصل القوات، وفك الاشتباك، كانا ضرورة سياسية لتحقيق السلام المرغوب فيه، وقد أُرفق معها مذكِّرة سرّية، وعدت الولايات المتحدة الأميركية بموجبها، بالتنسيق مع الكيان الصهيوني في أيّة مبادرة سلام مع سورية في المستقبل[1].

وفي الوقت الذي شعر فيه العرب بالارتياح العام لكون الولايات المتحدة الأميركية قد بدأت تهتم جدّياً بمعالجة مشكلات المنطقة، تبدَّدت آمالهم عندما انشقَّ الصف العربي على أثر توقيع اتفاقية سيناء الثانية، لفصل القوات بين مصر والكيان الصهيوني بتاريخ ٤ أيلول ١٩٧٥م، والتي تمَّت في إطار سياسة كيسنجر الهادفة إلى تفكيك العرب، وتفتيتهم لصالح الكيان الصهيوني، وقد أدَّى ذلك إلى تباعد سوري ـ مصري وتقارب سوري ـ سعودي.

الواضح أن كيسنجر شكَّل بالاتفاق مع الكيان الصهيوني، بعد توقيع اتفاقية سيناء الثانية، وضعاً عربياً مناسباً للصهاينة من شأنه أن يعزل سورية، ويُضعف موقفها، علماً بأنها كانت مكشوفة في الوسط تحت ظل الكيان الصهيوني مباشرة، وحولها الأردن ولبنان والكتلة الفلسطينية، وكانت هذه المجتمعات هشَّة، ومعرَّضة للعطب،

(١) سيل: ص٣٩٦ ـ ٣٩٩.

وسهلة الاختراق من جانب الكيان الصهيوني، ما يعرِّض سورية لخطر جاد؛ فاضطرت سورية إلى الابتعاد عن سياسة كيسنجر، وركَّزت باتجاه محيطها العربي المجاور لها مباشرة، فانفتحت على الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكنها انزلقت إلى المستنقع اللبناني بدفع من كيسنجر بعد أن اندلعت فيه الحرب الأهلية في ١٣ نيسان ١٩٧٥م.

دخول سورية إلى لبنان

جاء التحدِّي المباشر لسياسة حافظ الأسد من لبنان بعد أن تفاقم التقاتل الداخلي في هذا البلد وخرج عن السيطرة، في الوقت الذي عقدت فيه مصر اتفاقية سيناء الثانية لفصل القوات مع الكيان الصهيوني، وهكذا سارت الحرب في لبنان في خطٍ موازٍ لسياسة كيسنجر الشرق أوسطية، ويمكن عدُّها أحد أخطر النزاعات التي فجَّرها سعيه نحو تمزيق وحدة العرب، لصرف انتباه العالم العربي عما كان يُخطط له بين مصر والكيان الصهيوني[1].

وبما أن أمن البلدين سورية ولبنان كلٌّ لا يتجزأ، قام حافظ الأسد بمحاولات عدة لجمع الأطراف اللبنانية المتناحرة، لم تُسفر عن شيء، فقرَّر عندئذٍ أن يتدخل عند الضرورة، وبفعل تصاعد العنف، وتوغل قوات الحركة الوطنية وأنصارها الفلسطينيين في عمق المناطق المسيحية في ربيع عام ١٩٧٦م؛ وصلت الأزمة إلى مفترق خطير؛ فدخلت القوات السورية إلى لبنان وضربت الفلسطينيين بدلاً من حمايتهم، وهكذا وُضع كل شيء في نصابه فيما عُرف باتفاقية، الخط الأحمر، وهي اتفاقية غير مكتوبة ولا يعترف السوريون بها، وتقضي بموافقة الكيان الصهيوني على وجود قوات سورية في أجزاء من لبنان شرط ألَّا تُدخل معها صواريخ سام إلى الجنوب، وأن يكون الانتشار السوري محدوداً في البحر والجو، فكانت هذه الاتفاقية بمثابة دعوة إلى السوريين كي يدخلوا إلى لبنان.

ومهَّدت واشنطن لذلك بتغيير مفاجىء لنغمتها تجاه سورية، فصدرت عنها تعابير تشير إلى موافقتها على دورها البنَّاء، وتولى مبعوث كيسنجر دين براون الجانب اللبناني، فزار كمال جنبلاط في المختارة، وعبَّر عن تشاؤمه من مستقبل التعايش بين الدروز والمسيحيين، فهم منها كمال جنبلاط موافقته على التقسيم، وبالتالي استمرار الحرب، وأوضح في المقابل للزعماء المسيحيين، سليمان فرنجية وكميل شمعون وبيار الجميِّل، أن خلاصهم يكمن في تقوية أنفسهم من خلال علاقات أوثق مع

(١) سيل: ص٤٤٦.

الكيان الصهيوني، وتعبئة آلة الحرب اللبنانية جيداً[1].

واجتمع كمال جنبلاط مع حافظ الأسد في ٢٧ آذار ١٩٧٦م، وحاول الرئيس السوري إقناع الزعيم اللبناني بعدم تصعيد الموقف بعد أن أبدى المسيحيون استعدادهم للموافقة على الإصلاحات التي كانت مطلب المسلمين، وجرى حوار عاصف بينهما، وخرج كمال جنبلاط غاضباً، فعاد إلى بيروت ليصبح التزامه بالحرب والقتال أشد وأعمق.

واجتمع ياسر عرفات، حليف كمال جنبلاط، مع حافظ الأسد ثلاث مرات في ربيع عام ١٩٧٦م، لم ينتج عنها سوى توسيع الهوة بين الرجلين، إذ كان عرفات يأمل باستقلال حركته عن التبعية للعرب.

ودخلت القوات السورية إلى لبنان ليلة أول حزيران ١٩٧٦م، ففكَّت قوات الحركة الوطنية اللبنانية والقوات الفلسطينية المتحالفة معها حصارها عن المواقع المسيحية بدءاً من زحلة، ووقعت اشتباكات مع القوات السورية على طريق بيروت دمشق وفي صيدا، وفي معاقل الفلسطينيين في سفوح جبل الشيخ، ما أتاح للمسيحيين أن يتحولوا من الدفاع إلى الهجوم، وبخاصة ضد الجيوب المعادية في مناطقهم، مثل تل الزعتر.

كان ردُّ الفعل العربي الأوّلي سلبياً تجاه دخول القوات السورية إلى لبنان، لكن العرب أضفوا عليه بعد ذلك الشرعية في مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في الرياض بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٦م، واعترفت الدول العربية بالقوات السورية على أنها العمود الفقري لقوة اقتُرح تشكيلها باسم قوات الردع العربية، وافقت السعودية والكويت على تمويل نفقاتها، وتبنَّى ذلك مؤتمر قمة عربي موسَّع عُقد في القاهرة بتاريخ ٢٥ تشرين الأول من السنة نفسها.

ودخلت القوات السورية في منتصف تشرين الثاني إلى بيروت الغربية فانسحبت قوات الحركة الوطنية من الشوارع وجرت محاولة ناجحة لاغتيال كمال جنبلاط في ١٦ آذار ١٩٧٧م، الأمر الذي قوَّض الحلف الوطني الذي كان يقوده ضد سورية.

وهكذا شق الرئيس السوري طريقه إلى لبنان، لكنه جوبه بمنافسة صهيونية، وتورُّط صهيوني في الأحداث اللبنانية عبر التقارب الصهيوني ـ المسيحي، صحيح أن المسيحيين قبلوا مساعدة سورية لإبعاد الخطر المحدق بهم من جانب القوى الوطنية والفلسطينيين، إلا أنهم رحَّبوا بالتدخل الصهيوني الذي وجدوا فيه ضماناً ضد الوجود السوري في لبنان الذي رأوا فيه غزواً أجنبياً.

(١) سيل: ص٤٥١ ـ ٤٥٤.

وراحت الأموال والأسلحة والخبراء، تتدفق من الكيان الصهيوني إلى الموارنة عبر مرفأ جونية، في حين أُعيد تركيب جنوبي لبنان لصالح هذا الكيان[1].

المساعي الصهيونية لفرض السلام على سورية

كان توجُّه الرئيس الأميركي الجديد جيمي كارتر السياسي، أقرب إلى التوجه السياسي العربي فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين، وانسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧م، وجرى لقاء بينه وبين حافظ الأسد في جنيف في ١٩ أيار ١٩٧٧م، وما جرى في هذه الأثناء من فوز حزب الليكود الصهيوني المتشدِّد بزعامة مناحيم بيغن، في انتخابات أيار ١٩٧٧م؛ أوقف سعي كارتر بشأن الحل السلمي في الشرق الأوسط، فقد عارض بيغن عودة الضفة الغربية إلى العرب، وركَّز جهوده على تدمير سياسة كارتر؛ لأنها تُهدِّد بإرجاع الكيان الصهيوني إلى حدود عام ١٩٦٧م، واتبع سياسة من شقين:

الأول: الموافقة على الاشتراك في مؤتمر جنيف وفق شروط يمليها.

الثاني: استقطاب مصر وعقد اتفاقية ثنائية معها.

ونجح رئيس الوزراء الصهيوني في مسعاه، فاستبدل كارتر الورقة الأميركية ـ الصهيونية بالورقة الأميركية ـ السوفياتية، وزار أنور السادات الكيان الصهيوني في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧م، وأبدى استعداده لعقد اتفاقية سلام معه، ما عرَّض سورية إلى خطرين:

الأول: التدمير المادي عبر هجوم صهيوني مباغت.

الثاني: التدمير السياسي عبر تهميش سورية إذا نجح أنور السادات باستقطاب دول عربية أخرى.

ولمقاومة هذا المخطط، شكَّل حافظ الأسد بتاريخ ٥ كانون الأول ١٩٧٧م جبهة الصمود والتصدّي، غايتها مواجهة الحلول الاستسلامية والتصدّي لها، وقد اشتركت فيها إلى جانب سورية، كل من ليبيا، والجزائر، واليمن الديمقراطي، ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكن الجبهة لم تقدم دعماً يُذكر للموقف السوري بفعل انهماك أعضائها بمشكلاتهم الخارجية (الجزائر في نزاعها مع المغرب)، أو بسبب ضعفها وبُعدها (اليمن الديمقراطي)، أو أنها شديدة الرفض (ليبيا)[2]، ولم يبق أمام حافظ الأسد سوى الاتحاد السوفياتي، فوقَّع مع بريجنيف، في ٨ تشرين الأول ١٩٨٠م، اتفاقية التعاون والصداقة بعد مناشدات كثيرة، مدتها عشرين عاماً.

(١) سيل: ص٤٦١ ـ ٤٦٩.
(٢) المرجع نفسه: ص٥٠٣.

وأثناء هذه العملية الطويلة استولى الكيان الصهيوني على جنوبي لبنان في ٢ آذار ١٩٧٨م، ثم انسحب تحت ضغط الرئيس الأميركي كارتر بعد أن رسم على طول حدوده مع لبنان منطقة عازلة بإمرة ضابط متعاون معه، هو الرائد سعد حداد، ووسَّع اتصالاته مع القوات اللبنانية بقيادة بشير الجميّل، ما خلق مزيداً من الإرباك لسورية التي كان لديها ثلاثين ألف جندي في لبنان، ولم تكن في وضع يُمكِّنها من مقاومة الصهاينة، أو تطويع القوات اللبنانية، والمغامرة بصراع شامل.

مصالحة سورية مع العراق

قرَّر العرب في ذلك الوقت محاصرة أنور السادات وإدانته بسبب خروجه على الإجماع العربي، فتمَّ توقيع «ميثاق العمل القومي» في مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في بغداد، بين ٢ و٥ تشرين الثاني ١٩٧٨م، وحضره حافظ الأسد بعد أن تصالح مع العراق، وعندما وقَّع الرئيس المصري اتفاقيته المنفصلة مع الكيان الصهيوني في ٢٦ آذار ١٩٧٩م، قطع العرب علاقاتهم معه، وطردوا مصر من الجامعة العربية، ونقلوا مقرَّها من القاهرة إلى تونس، لكن العلاقات السورية الجيدة مع العراق لم تستمر سوى أسابيع، عادت بعدها إلى سيرتها الأولى من التآمر والتخريب المتبادل[1].

الاضطرابات في سورية ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢م

واجه حافظ الأسد بالإضافة إلى وضع سورية الخارجي المتأزم، وضعاً داخلياً مضطرباً بفعل تسلسل التراجعات المتسارعة، أمام الضغوط الأميركية ـ الصهيونية على العرب والمنطقة، وصل إلى حدِّ التفجير إثر حادثة مدرسة المدفعية في حلب بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٧٩م، والتي أودت بحياة اثنين وثلاثين طالباً وجرح أربعة وخمسين، معظمهم من الطائفة العلوية، وقد سبقها موجة من الاغتيالات طالت رموزاً علوية.

وعلَّق الرئيس السوري على هذه الحادثة في ٣٠ حزيران، ووصفها بالمؤامرة على سورية، واتَّهم جماعة الإخوان المسلمين بالمسؤولية عن هذه المذبحة[2]، وأدرك أنه يواجه معارضة داخلية خطيرة لا تتوقف عن شيء في سبيل الإطاحة به وبنظامه، فأضحى العنف همّاً يومياً للسلطة، فاستنفرت قواتها في حملات قمعية في المدن، وساد جوٌّ نفسي أكثر صرامة لمواجهة معارضة الإخوان المسلمين في مؤتمر البعث

(١) سيل: ص٥٠٨.
(٢) انظر نص خطاب التعليق على الحادثة في: فان دام: ص١٣٩ ـ ١٤١.

القطري السابع ٢٣ كانون الأول ١٩٧٩ ـ ٦ كانون الثاني ١٩٨٠م، فتولى شقيق حافظ الأسد، رفعت الدعوة لشن حرب شاملة ضد من وصفهم بالإرهابيين.

وهكذا فرض المعارضون للنظام مواجهة طائفية مباشرة بين الأقلية العلوية والأغلبية السنّية، للاستقطاب الطائفي، وقد أَمِلوا أن ينالوا تأييد السنّة على أساس تفوقهم العددي، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مراكز حساسة في السلطة، في الجيش والشرطة، وقوى الأمن، كانت بيد العلويين؛ فمن المتوقع أن تكون مثل هذه المواجهة الطائفية دموية وعنيفة.

وحدثت في أوائل عام ١٩٨٠م اضطرابات دامية عمَّت أرجاء البلاد كافة، ويبدو أنها تمَّت بدفع من المعارضين، ولاقت تأييداً واسعاً من قِبل عدد كبير من الشعب المحافظ المتديّن، فأسرع قادة النظام إلى اتهام فئة محدودة من الإخوان المسلمين بالمسؤولية عن الاغتيالات وإثارة القلاقل[١].

وفي صيف ١٩٨٠م ألقى حافظ الأسد بنفسه في الأزمة، فجال في التجمعات يُلقي الخطب الحماسية، مفنداً عدم إيمانه بالإسلام، «نعم إني أؤمن بالله وبرسالة الإسلام...»، ودعا إلى استخدام «العنف الثوري المسلح ضد العنف الرجعي، عنف أعداء الإسلام المتاجرين بالدين»، ووجَّهت قواته ضربات عقابية عنيفة اشتركت الطائرات في بعضها، في أحياء حلب وحماة، وسجن تدمر، كما جرى تنظيم وتنفيذ أعمال أمنية ضد جماعة الإخوان المسلمين خارج الحدود.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب بين النظام والمعارضة تقترب من الحسم، شنَّ أعداؤه في خريف ١٩٨٠م حملة اغتيالات شخصية، ووسَّعوا عملياتهم التفجيرية، إلى دمشق، آب ـ تشرين الأول ١٩٨١م، فأودت بحياة عدد من الأبرياء.

وجاءت المعركة الحاسمة في حماة لصالح النظام في أوائل شباط ١٩٨٢م، ففي ليل ٢ ـ ٣ من الشهر المذكور، قامت وحدة من الجيش بتمشيط المدينة القديمة، وهي معقل المعارضين، فوقعت في كمين، وقتل القناصون من على سطوح المنازل حوالي عشرين جندياً، وحاصر الجنود مقر القائد المحلي عمر جواد المعروف بأبي بكر، فأعطى هذا الأمر لأتباعه بالقيام بانتفاضة عامة، فخرج المئات من المقاتلين من منازلهم وراحوا يهاجمون منازل المسؤولين والقادة الحزبيين، ويقتحمون مخافر الشرطة، وبعد ساعات فقط، صباح ٣ شباط، كان سبعون من كبار البعثيين قد قُتلوا، وأعلن المقاتلون أن مدينة حماة أضحت حرة[٢].

---

(١) انظر نص خطاب الأسد حول هذا الموضوع في: المرجع نفسه ص١٤٢.

(٢) الخوند: ص٢٨٤.

وظلّت معركة حماة مستمرة مدة ثلاثة أسابيع، كانت ضارية، حاولت الحكومة في الأسبوع الأول منها، أن تستعيد السيطرة على المدينة، وانقضى الأسبوعان الآخران في اصطياد المعارضين، فأرسلت الحكومة، قوات محمولة بالطائرات المروحية لمساعدة حامية المدينة على إغلاق مداخلها قبل الانقضاض القاتل عليها، وبلغ عدد الذين طوّقوها نحو اثني عشر ألف جندي وحزبي.

وعندما أخذ الموقف يميل لصالح النظام، تراجع المعارضون إلى الأحياء القديمة، لا سيما حي البارودي وحي الكيلاني، التي كانت معاقل هيؤوها لحصار طويل، وبعد قصف المدينة، تحرك رجال «الكوماندوس» والمسلّحون الحزبيون تدعمهم الدبابات، لإخضاع معاقل المعارضين، فهرب بعض المقاتلين إلى قنوات تحت الأرض، ومُسِحَتْ أحياء بكاملها وسُوِّيت بالأرض، ولحقت الأضرار وأعمال النهب، بعشرات المساجد والأماكن الأثرية (قصر العظم المشهور)، وخلال شهرين من القتال الضاري، تدمَّر ثلث المدينة الداخلية الأثرية والتاريخية، وقدَّر المتعاطفون مع النظام عدد القتلى بثلاثة آلاف، في حين قدَّرت المعارضة عدد القتل بأكثر من عشرين ألفاً[١].

التقارب مع إيران

في غمرة صراعه مع الإخوان المسلمين، مدَّ حافظ الأسد يد المساعدة إلى أعوان الإمام الخميني، ردّاً على تعاون شاه إيران مع الكيان الصهيوني ضد العرب، وكان الإمام موسى الصدر، الوسيط بينه وبين معسكر الخميني في السبعينات، ورحَّب باستيلاء الإمام الخميني على الحكم في طهران، وقام وزير خارجيته عبد الحليم خدام بزيارة طهران في آب ١٩٧٩م.

وبذل الرئيس السوري جهداً لإقناع العرب بالتقرب من إيران، وقد رأى فيها وزناً يعادل وزن مصر وثقلها، وما جرى من مهاجمة الإمام الخميني الولايات المتحدة الأميركية، لم يكن في إحدى جوانبه إلا دعماً لموقف الأسد ومنطقه، والمعروف أن الإمام الخميني سمى أميركا بالشيطان الأكبر، ومزَّق اتفاقيات الشاه معها، وقطع علاقته بالكيان الصهيوني، وانسحب من حلف «السنتو» وسلَّم مقر السفارة الصهيونية في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان التباعد بين حكم البعث في سورية وحكم البعث في العراق، في تصاعد قبل اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكان صدّام حسين قد شدَّد قبضته على العراق، وركَّز كل السلطات في يده، وبادر إلى تصفية عدد من معارضيه بتهمة

---

(١) الخوند: جـ١٠ ص٢٨٤ ٢٨٥.

التواطؤ مع سورية، ما دفع الرئيس السوري إلى اتخاذ موقف معارض من النظام العراقي وحربه مع إيران.

أزمة الصواريخ في لبنان وتداعياتها

وواجه الرئيس السوري قضية أزمة الصواريخ في لبنان والتي بدأت في نيسان ١٩٨١م، ونشأت عن الصراع على السيطرة على وادي البقاع مع الصهاينة المتمثلين بالقوات اللبنانية بقيادة بشير الجميّل، علماً بأن هذا الوادي هو مجال سورية الحيوي في مواجهة الكيان الصهيوني، وسُوِّيت هذه الأزمة بترتيبات المبعوث الأميركي فيليب حبيب في ٢٤ تموز ١٩٨١م، ببقاء الصواريخ السورية في البقاع على ألا تُستعمل ضد طائرات الكيان الصهيوني التي تستمر في طلعاتها الجوية الاستطلاعية فوق لبنان، ولكنها لن تتعرَّض لهذه الصواريخ، ويتوقف الصهاينة والفلسطينيون عن ضربهم بعضهم بعضاً عبر الحدود اللبنانية مع ضمان سورية لحسن سلوك الفلسطينيين.

حافظت ترتيبات فيليب حبيب على السلام طيلة أحد عشر شهراً، عندما قام الكيان الصهيوني باجتياح لبنان في ٦ حزيران بهدف إخراج الفلسطينيين والسوريين منه، وتنصيب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، على الرغم من تصريح رئيس وزرائه مناحيم بيغن بأن القوات السورية غير مستهدفة.

غير أن مسار أحداث الغزو العسكري، كان يُشير في الواقع إلى استهداف الجيش السوري، وهكذا تهيأ مسرح الأحداث ليوم حرج في المواجهة السورية ـ الصهيونية هو يوم التاسع من حزيران، عندما طلب مناحيم بيغن من فيليب حبيب أن يحمل رسالة إلى الرئيس السوري مؤداها أن قوات الكيان الصهيوني لن تهاجم القوات السورية، ولكن الأسد يجب أن يزيل صواريخه من لبنان، ويسحب جميع الوحدات الفلسطينية إلى بُعد أربعين كيلومتراً من حدود الكيان الصهيوني.

وفي الوقت الذي كان المبعوث الأميركي ينتظر الجواب السوري على الرسالة، هاجم سلاح الجو الصهيوني شبكة صواريخ سام في البقاع ودمَّرها، وأرسلت سورية عدداً من الطائرات لاعتراض الطائرات الصهيونية، ولكن من دون جدوى، وجرى في البر نشوب معارك ضارية في منطقة راشيا، وفي المنطقة الوسطى عند قرية عين زحلتا، وعلى جبهة البقاع عند قرية السلطان يعقوب.

واضطر حافظ الأسد تجاه هذا التطور العسكري، إلى المباشرة في عملية استنهاض سريعة، بهدف وضع إمكانات وقواعد المواجهة من جديد بالتعاون مع إيران هذه المرة، كما تلقَّى دعماً من روسيا.

ونتيجة لهذه العملية الاستنهاضية، تعرَّضت القوات الصهيونية في لبنان لعمليات

انتحارية، ما ضايق الكيان الصهيوني، وقد شعر بتغير ميزان القوى في هذا البلد لمصلحة سورية، فأخذ يتشدَّد في شروطه بشأن الانسحاب من لبنان، ثم بدأ يتراجع من مناطق كان قد احتلها، ورضي أخيراً بمنطقة حدودية سماها الحزام الأمني في جنوبي لبنان.

مرض حافظ الأسد وانعكاسه على السلطة

تعرَّض حافظ الأسد لمنافسة أخيه رفعت على الحكم انتهت لصالحه، والواقع أن الرئيس السوري تعرَّض في تشرين الثاني ١٩٨٣م لوعكة صحية، اشتدت عليه، وبدت مسألة خلافته أمراً مُثاراً، فأصدر أمراً وهو على فراش المرض بتشكيل لجنة سداسية أناط بها إدارة الأمور اليومية، مكوَّنة من: وزير الخارجية عبد الحليم خدام، والأمين العام المساعد للقيادة القومية لحزب البعث عبد الله الأحمر، ووزير الدفاع مصطفى طلاس، ورئيس الأركان حكمت الشهابي، ورئيس الوزراء عبد الرؤوف الكسم، وزهير مشارقة الأمين العام المساعد للقيادة القطرية لحزب البعث، وجميعهم سنّيون.

بدا اختيار هؤلاء أمراً طبيعياً، فهم يتبوأون المناصب سواء داخل جهاز حزب البعث، أو الحكومة، أو القوات المسلحة، وترتيبهم الرسمي ضمن أعلى الأعضاء في القيادة القطرية لحزب البعث، بيد أن الأمر غير الطبيعي هو عدم تعيين شقيقه رفعت في اللجنة السداسية، وهو الذي كان ترتيبه ضمن أعلى عشرة مراكز في الحزب، كما كان أقوى أعضاء القيادة القطرية بعد الرئيس، ويتمتع بقاعدة قوية داخل القوات المسلحة، وربما يعود ذلك إلى أمرين:

الأول: إن رفعت كان مهيمناً فعلياً على قوات السرايا الدفاعية المزوَّدة بالأسلحة الثقيلة والتي كانت تتبع نظرياً لرئيس الأركان، وراحت تتصرف باستقلالية.

الثاني: تصرفات رفعت المتَّسمة بالتهور، وعدم الحنكة، والفساد.

ومن المحتمل أن الرئيس السوري بالنظر إلى أخلاق رفعت لم يكن يرغب في أن يخلفه شقيقه في الحكم، فرأى من الأفضل عدم إدراجه ضمن اللجنة السداسية.

وخشية من وفاة الرئيس، شعر قادة الألوية العلوية بالقلق تجاه التغيرات التي قد تجلبها وفاته، فتوجهوا إلى رفعت كي يقودهم بوصفه البديل الأفضل في ظل هذه الظروف الطارئة، كان من بينهم: علي دوبا، علي حيدر، إبراهيم صافي، شفيق فياض، نائب رئيس الأركان علي أصلان، قائد قوات الدفاع الجوي علي الصالح[1].

(١) فان دام: ص١٧٦. صادق، محمود: **حوار حول سوريا** ص٢١٨ ـ ٢١٩.

ويبدو أن هؤلاء كانوا غير راضين عن اللجنة السداسية التي عيَّنها الرئيس الأسد، وعدُّوا أعضاءها صوريين فقط، وبدفع منهم، وفي ظل غياب الرئيس، انعقد اجتماع القيادة القطرية السورية، وتقرَّر أن تحل القيادة محل اللجنة التي عيَّنها الرئيس، وهكذا عاد رفعت الأسد رسمياً إلى قلب الأحداث.

وعندما بدأ الرئيس الأسد يستعيد صحته، انفضَّ قادة الألوية العلوية الذين التفوا حول رفعت عنه، وعدُّوه مصدر تهديد لهم، وشرعوا في بداية عام ١٩٨٤م في ردعه، ومنعه من الوصول إلى الحكم.

وبعد أن استعاد الرئيس صحته وأضحى معافىً أمر بوضع أخيه وأهم أنصاره تحت المراقبة، كما أمر بإحضار وحدات عسكرية إلى دمشق لموازنة ثقل سرايا الدفاع التابعة لرفعت، وتأهبت القوتان في نهاية شباط ١٩٨٤م لمواجهة بعضهما، وبدت سورية واقعة على حافة معركة دموية، ولم يخرجها من الأزمة سوى تعيين ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية هم: عبد الحليم خدام، رفعت الأسد وزهير مشارقة. إلا أن ترقية رفعت إلى هذا المنصب كانت في الواقع إنزالاً لدرجته حيث أضحت مهماته غير محدَّدة، وتمَّ نزع قيادة سرايا الدفاع منه.

رفض رفعت الإذعان للوضع الجديد، فأمر في ٣٠ آذار من بقي موالياً له من سرايا الدفاع بالتوجه إلى دمشق للاستيلاء على السلطة بالقوة، إلا أنه جوبه باستعدادات قوات النظام، وتأهبها لمواجهته، وإرغامه على التخلّي عن موقفه، وأخيراً تمَّ نفيه إلى أوروبا، واستقر في باريس[١].

وانُتخب حافظ الأسد في ١٠ شباط ١٩٨٥م رئيساً للجمهورية لولاية ثالثة مدتها سبع سنوات.

الصعوبات التي واجهت سورية بين ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠م

تعرَّضت سورية في عام ١٩٨٦م لصعوبات اقتصادية، ازدادت حدَّة من واقع العقوبات التي فرضها الأميركيون والأوروبيون بفعل اتهامها فيما يُسمى بالإرهاب الدولي، وحذا بعض العرب حذو هؤلاء بضغط أميركي، فتراجعت المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، عن تقديم المساعدات المقررة لها، بحجة انخفاض أسعار النفط، وأضرَّ إقفال الحدود السورية ـ العراقية، بالمدن السورية الشمالية، وتوقفت المساعدات الإيرانية على إيقاع العلاقات السياسية بين البلدين، فهبطت قيمة الليرة السورية، وازداد حجم التضخم، وتفاقمت البطالة.

(١) فان دام: ص١٧٨.

وقام على خط موازٍ لهذه الصعوبات الاقتصادية، وضع مفاجىء عكَّر أجواء الاستتباب الأمني من واقع حوادث تفجير السيارات في بعض المدن السورية، بالإضافة إلى حادثة الاعتداء على السفارة السورية في بروكسيل ببلجيكا في ٧ تشرين الأول ١٩٨٧م.

وازدادت الضغوط الدولية على سورية في ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٦م لإقناعها بأن كل دعم تقدِّمه دولة من الدول للإرهاب الدولي لن يسمح به العالم؛ فقطعت بريطانيا علاقاتها بها في ٢٤ تشرين الثاني، وغادر سفيرا أميركا وكندا دمشق، وقرَّرت المجموعة الأوروبية تعليق كل اتصال سياسي رفيع المستوى مع دمشق، وُوُضعت البعثات السورية السياسية، والخطوط الجوية السورية، تحت المراقبة، وفرضت الولايات المتحدة الأميركية عقوبات عليها؛ ما دفعها إلى التساهل في القمة الخامسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي انعقدت في الكويت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٨٧م، مع تأكيدها في الوقت نفسه على خطِّها السياسي العام، منتقدة سياسة مصر والمغرب في التقارب مع الكيان الصهيوني[١].

انعكست سياسة الاعتدال والتوازن التي انتهجتها سورية في هذا الوقت إقليمياً ودولياً، سلباً على علاقاتها مع إيران، كانت أولى نتائجها، إعلان الكويت استئناف مساعداتها المالية لسورية، كما استأنفت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية علاقاتها الطبيعية معها، فحقَّقت بذلك خلال عام واحد، وضعاً مميزاً على المسرحين الإقليمي والدولي، ومع ذلك فقد واجهت ثلاث صعوبات كبيرة، هي:

١ ـ عودة مصر إلى حظيرة الأسرة العربية بقوَّة، وإدانة القمة العربية التي عُقدت في عمان بين ٨ ـ ١١ تشرين الثاني ١٩٨٧م إيران لحربها مع العراق. فرأت سورية في عودة مصر ضربة للتضامن العربي، ورفضت إدانة إيران لأنها لم تبدأ الحرب.

٢ ـ الوضع الجديد الذي طرأ على العلاقات السورية ـ السوفياتية الناشيء عن تراكم الديون السورية لموسكو، والتوازن «الاستراتيجي» الذي تعمل له دمشق مع الكيان الصهيوني.

٣ ـ قبول إيران وقف إطلاق النار في ١٨ تموز ١٩٨٨م، من دون شروط مسبقة، ما ترتَّب عليه خروج صدام حسين قوياً من هذه الحرب، وقد أخذ يضايق سورية في محاولة لعزلها عن محيطها العربي تمهيداً لدمجها مع العراق.

وخرج صدام حسين من القمة العربية الاستثنائية التي عُقدت في بغداد في

(١) كان الملك الحسن الثاني، ملك الغرب، قد أجرى محادثات مع شيمون بيريز في إيفران في تموز ١٩٨٦م، وعلى إثر إعلان ذلك، قطعت سورية علاقاتها مع المغرب.

٢٨ ـ ٣٠ أيار ١٩٩٠ قوياً، علماً بأن سورية غابت عن حضور القمة، وردَّت بالتقارب مع مصر، فزار حافظ الأسد هذا البلد في ١٤ تموز[١].

وانقلب الموقف السياسي في المنطقة فجأة، وبصورة غير متوقعة عندما تخلَّى صدام حسين عن كل سياساته التي دعا إليها، وركَّز اهتمامه على الكويت، فغزاها في ظل انقسام الدول العربية، وقد أيَّدت سورية الكويت بطبيعة الحال، وأرسلت ألف ومائة جندي إلى المملكة العربية السعودية، منعاً لانفجار الموقف في المنطقة، واتهمت بغداد بتقديم الذريعة للأميركيين لإرسال قواتهم إليها، وتركت في الوقت نفسه للمنظمات الفلسطينية العاملة في أراضيها حرّية التهجم على الوجود العسكري الأميركي في المنطقة العربية، ودعم العراق.

وتوقَّعت سورية دخول المنطقة في نزاع حتمي، وحتى تقوِّي موقفها، وثَّقت علاقاتها مع مصر وإيران، فدعمت عودة مقر الجامعة العربية إلى مصر في أقرب وقت ممكن، وزار حافظ الأسد الجمهورية الإسلامية في إيران في ٢٢ أيلول ١٩٩٠م، وأعلن البلدان عن اتفاق شامل بينهما لإدانة الغزو العراقي للكويت، وإقامة نظام أمني إقليمي.

وأدركت الولايات المتحدة الأميركية مدى أهمية الدور السوري في سياستها في الشرق الأوسط، فحاولت التفاهم معها، فزار وزير الخارجية الأميركية جيمس بيكر دمشق في ١٤ أيلول ١٩٩٠م، واجتمع بالرئيس حافظ الأسد، وقد وُصفت المحادثات بالمعمَّقة جداً، حدَّد الرئيس السوري خلالها بعض النقاط بدقَّة: «ليس هناك من مجال للكلام على أي تحالف سوري ـ أميركي ضد العراق، وفيما تبقَّى فإن سورية تلتزم احترام قرارات الأمم المتحدة. . .»[٢].

والتقى الرئيس السوري بالرئيس الأميركي في جنيف، أثناء عودة الأخير من زيارته للمملكة العربية السعودية، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٠م، وبحثا في الصراع العربي ـ الصهيوني، وأزمة الخليج، والوضع في لبنان، ودانا الإرهاب[٣].

وفي ظل انهماك الرئيس السوري بأزمة الكويت، اندلعت المعارك في لبنان في ٣١ كانون الأول ١٩٩٠م داخل الصف المسيحي، نتيجة إعلان الجنرال ميشال عون نفسه رئيس لبنان الحر في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٩، وقرَّر حلِّ الميليشيات المسيحية بقيادة سمير جعجع، ونزع سلاحها. فنهضت هذه القوات للدفاع عن نفسها، وبدأت المعارك بين الطرفين، والمعروف بأن هاتين الشخصيتين معاديتان تقليدياً للوجود السوري في لبنان.

---

(١) الساطع: ص٥٧٥، هامش رقم ٨ بشأن قرارات القمة. ص٥٨٠.
(٢) الخوند: جـ١٠ ص١٣٥. (٣) الساطع: ص٥٩٥.

تدخَّل صدام حسين في الأزمة اللبنانية عبر اقتراح مناقشة كل الاحتلالات في مؤتمر دولي، أي أنه ربط الوجود السوري في لبنان، واحتلاله الكويت، الأمر الذي رفضته دمشق، وعجَّلت بتحرك القوات السورية باتجاه الجيب المسيحي متذرِّعة بطلب الرئيس اللبناني إلياس الهراوي منها بالتدخل؛ لإخضاعه وتفويت الفرصة على صدام حسين، وبعد ساعات من بدء المعارك استسلم عون في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠م، ولجأ إلى السفارة الفرنسية.

سورية وقضية السلام في الشرق الأوسط

أخذت الصحافة السورية، بدءاً من كانون الثاني ١٩٩٠م، تلحُّ على أن يتكيف العرب مع الوضع الدولي الجديد في لغة سياسية لم تألفها دمشق من قبل، علماً بأن أحداث السنوات الأخيرة حفلت بتطورات انقلابية تمثَّلت:

ـ بإعادة الحوار بين الاتحاد السوفياتي والكيان الصهيوني في تموز ١٩٨٥م، والذي نتج عنه، بعد سنوات، هجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين المحتلة.
ـ بكثافة الاتصالات الرسمية والسرية بين عرب، وبخاصة الفلسطينيين، وبين صهاينة.
ـ بتسارع الأحداث المناقضة للمصالح السورية، مثل نقض الاتحاد السوفياتي تعهداته مع السوريين بخاصة والعرب بعامة.
ـ بالتدخل المتزايد للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة.
ـ بالمبادرات الفلسطينية المتلاحقة من جانب واحد.
ـ بتفاقم الأزمة الاقتصادية في الداخل السوري.

رأت سورية نفسها عاجزة عن إيقاف المبادرات «الدبلوماسية» لياسر عرفات من جانب واحد، وتفاقم الأزمة الاقتصادية في الداخل، وأدرك حافظ الأسد أن الوضع خطير إلى درجة نادراً ما بلغ مثل هذا الحدِّ من الخطورة سابقاً، وبالتالي إن عليه تليين موقفه، وأبدت الولايات المتحدة الأميركية، من جانبها، استعداداً لحل القضية الفلسطينية في مؤتمر دولي يُشكِّل إطاراً لمحادثات ثنائية، عارضتها سورية على أساس أنها تعمل لتحقيق سلام شامل وليس ثنائياً.

وقدَّم وزير الخارجية الأميركية في تموز ١٩٩١م مقترحات جديدة تستند هذه المرة على قرارات الأمم المتحدة، وتهدف إلى تحقيق السلام الشامل، وصفها الرئيس السوري بالإيجابية والمتوازنة، ووافق على مشاركة سورية في مؤتمر السلام.

افتتح مؤتمر السلام الدولي أعماله في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ في مدريد، ووجد السوريون والصهاينة أنفسهم يجلسون على طاولة المفاوضات للمرة الأولى منذ هدنة

عام ١٩٤٩م، لكن لقاءاتهم الثنائية لم تحقق تقدماً يُذكر، وتمثَّل العائق الأهم في قرار الكيان الصهيوني في طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، وتكثيف إقامة المستوطنات عليها.

وطلب الرئيس السوري أن يتضامن العرب، ويقفوا صفاً واحداً أثناء المفاوضات، لكن منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، استمرت ماضية في اتصالاتها الثنائية السرية والعلنية مع الكيان الصهيوني، وكذلك فعل الملك حسين، ما أضعف موقف المفاوض السوري.

وبدأت تظهر منذ أواخر ١٩٩٤م إشارات لتذويب الجليد بين سورية والكيان الصهيوني، توضَّحت من خلال زيارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى دمشق في ٢٧ تشرين الثاني من العام المذكور، تبعها مفاوضات سورية ـ صهيونية بحضور الأميركيين، على مُدد متقطعة حتى عام ١٩٩٧م، لكنها لم تُسفر عن نتائج إيجابية بسبب موقف الكيان الصهيوني من هضبة الجولان، والترتيبات الأمنية بين البلدين.

العلاقات السورية التركية

لم تكن العلاقات السورية ـ التركية يوماً جيدة، وأسباب ذلك معروفة، مطالبة سورية بإعادة لواء الاسكندرون إليها، ومشاريع الرِّيِّ التركية على نهر الفرات في إطار مشروع الغاب، وأخذت سورية على تركيا انحيازها إلى الكيان الصهيوني، واتهمت أنقرة دمشق بدعم حزب العمال الكردستاني المناهض لها، وإيواء زعيمه عبد الله أوجلان، كما خشيت أن يُسفر حل مشكلة الجولان، وإقامة سلام بين سورية والكيان الصهيوني؛ عن الاختلال في ميزان القوى العسكري بينها وبين سورية لصالح الأخيرة، ما يجعلها أكثر تشدداً في علاقاتها مع تركيا.

وَحَكَم العلاقات بين الدولتين، في العقد الأخير من القرن العشرين، ملفّان أساسيان تركا آثارهما على ملفّات أخرى:

الأول: الوضع في شمالي العراق، وحرصهما مع إيران على وحدة العراق وعدم قيام دولة كردية في شماله، مع العلم بأن سورية كانت تدعم حزب العمال الكردستاني الساعي إلى إقامة كيان كردي مستقل.

الثاني: عملية السلام في الشرق الأوسط التي تُعدُّ سورية محوراً مهماً فيها، في حين حاولت تركيا تسويق نفسها كخزان مائي ـ كهربائي يُغذي المنطقة بالمياه والطاقة الكهربائية.

وكان آخر موقف سوري إزاء مسألة المياه مطالبة دمشق، في كانون الأول

١٩٩٥م، بوقف مشاريع مائية على نهر الفرات والشروع في مفاوضات جدِّيَّة لاقتسام مياهه لأنها تؤدي إلى حرمان سورية من حقوقها وتزيد التلوث في حوض النهر.

العلاقات السورية الإيرانية

كانت علاقات سورية مع إيران أكثر ودِّيَّة بعد الثورة الإسلامية، واستمرت جيدة وقوية رغم أزمات المنطقة وتعقيداتها، ورغم التدخلات الأجنبية التي وصلت إلى حد التواجد الأميركي العسكري في الخليج العربي.

واعتقد حافظ الأسد أن استمرار التفاهم السوري ـ الإيراني من شأنه أن يُحقق المصالح الثنائية من جهة ويضمن حداً من المصلحة العربية، ويوجِد نقطة التقاء لمعالجة خلافات بعض الدول العربية مع إيران، مثل أزمة الإمارات العربية مع إيران بشأن الجزر الثلاث، وتهدئة العلاقات المصرية ـ الإيرانية.

ويؤكد الجانبان السوري والإيراني بأن علاقاتهما «استراتيجية»، وأنهما حريصان عليها بغضِّ النظر عن التطورات الإقليمية والدولية، كما يؤكدان استمرار اللقاءات الدورية في إطار الهيئة السورية ـ الإيرانية، وتبادل الزيارات الرسمية؛ وحِرص البلدين على الاستمرار في مسيرة التنسيق الاستراتيجي بينهما، مع التأكيد الدائم لسورية أن خيار السلام هو «استراتيجي» للوصول إلى حل مُشرِّف للنزاع العربي ـ الصهيوني، على عكس إيران التي تنادي بتحرير القدس.

وجاءت التطورات الأخيرة، وبخاصة تلك المتعلقة بالحلف التركي ـ الصهيوني في ٣١ آذار ١٩٩٤م، والذي وضع سورية على رأس استهدافاته؛ ليؤكد وجهة نظر سورية بالتقارب العربي مع إيران، وبدا في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٧م تجاوب الطرفين العربي والإيراني للدعوات السورية، الأمر الذي خفَّف حدة التوتر بينهما.

ومنحت التحركات العربية الأخيرة، في ضوء تعثُّر عملية السلام في الشرق الأوسط، والتهديد المستمر من تركيا للأمن القومي العربي، وبخاصة سورية ولبنان؛ إيران قوة إضافية، ودوراً إقليمياً، وتوفي حافظ الأسد في ١٠ حزيران عام ٢٠٠٠م في ظل هذه الظروف الداخلية والإقليمية والدولية المعقدة.

عهد بشار الأسد

خلف بشار الأسد والده وعمره أربعة وثلاثون عاماً وعشرة أشهر، فعدَّل مجلس الشعب السوري المادة ٨٣ من الدستور السوري، فخفَّف الحد الأدنى لعمر الرئيس من أربعين سنة إلى أربعة وثلاثين سنة، لتمكين القيادة القطرية لحزب البعث من ترشيحه أمام مجلس الشعب لمنصب الرئاسة.

ومُنح بشار رتبة فريق بشكل سريع، وعُيِّن قائداً أعلى للجيش والقوات المسلحة، وذلك بموجب مرسومين تشريعيين، كي يتمكَّن من قيادة الجيش، وانتُخب بعدها أميناً قطرياً للقطر السوري في المؤتمر التاسع لحزب البعث المنعقد في ٢٧ حزيران ٢٠٠٠، وانتخب رئيساً للجمهورية في ١٠ تموز عبر استفتاء شعبي.

حدث انفراج داخلي في سورية في بداية عهد بشار الأسد، ولمدة وجيزة، في مجال الحريات، وسُمِّيت تلك المرحلة بربيع دمشق، وانفتحت سورية اقتصادياً على العالم الخارجي، حيث سُمح لأول مرة بفتح فروع للمصارف الأجنبية، كما سُمح للمواطنين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية.

ترافق هذا الانفتاح مع تحسُّن الأوضاع المعيشية للمواطن السوري العادي، لكن ما لبث هذا الانفراج أن شهد اختناقات إثر غزو أميركا للعراق ٢٠٠٣م واغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥م، والحصار الأميركي على سورية بسبب موقفها من الحادثتين.

واجه بشار الأسد في بداية حياته السياسية، تركة هي عبارة عن رهانات كبيرة في السياسة الخارجية: مفاوضات سلام متعثرة مع الكيان الصهيوني، سلام بارد مع تركيا، روابط صعبة مع دول الخليج العربية، وعلاقات متوترة مع الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي، لكن بدت سورية مع وصوله إلى الحكم في نظر العالم الغربي مختلفة جوهرياً.

اتسمت سياسة سورية الخارجية منذ عام ٢٠٠٠ بالاستمرارية النابعة من معلمين استراتيجيين:

الأول: إصرار سورية على الاستقلال السياسي ضد التدخل الخارجي.

الثاني: يتعلق بالسياسة السورية في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٠م من واقع اعتماد «استراتيجية» قوية ومرنة من شأنها تحقيق التوازن تجاه النفوذ الأميركي - الصهيوني في المنطقة.

كان أمل سورية كبيراً في عامي ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢م في تحقيق اختراق في المفاوضات مع الكيان الصهيوني، لكن قيام الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول عام ٢٠٠٠م وفوز أريل شارون المتشدِّد في الانتخابات الصهيونية في شباط ٢٠٠٢م، أدى إلى تجميد المفاوضات.

ووجَّهت سورية انتقادات قاسية وشديدة إلى هذا الكيان، بيد أنها أعلنت لاحقاً عن استعدادها للعودة إلى طاولة المفاوضات، وتخلَّف السوريون عن الحضور بسبب تصاعد العنف الصهيوني ضد الفلسطينيين.

وتركت سورية الكيان الصهيوني مؤقَّتاً والتفتت إلى تحسين علاقاتها مع الدول الإقليمية، تركيا، مصر، الأردن، ودول الخليج العربية وأقامت علاقات اقتصادية مع العراق، ومهَّدت لمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق شراكة، ومع ذلك لم تحصل على شيء مهم بفعل تدخل الولايات المتحدة الأميركية برئاسة جورج بوش الابن، الذي وجَّه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في منحى جديد في أعقاب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ هدفه تفتيت المنطقة لصالح الكيان الصهيوني، وهي استمرار لسياسة كيسنجر.

عارضت سورية بشدة التدخل العسكري الأميركي في العراق، على الرغم في التعاون الأمني بين الاستخبارات السورية والأميركية، وأضحت بعد عام ٢٠٠٢م ضمن دائرة الاستهداف في الشرق الأوسط لتغيير نظامها بالقوة، وفي خطوة لتجريدها من أوراقها الرابحة، دعا المحافظون الجدد في الإدارة الأميركية في أيار ٢٠٠٣، سورية إلى وقف دعمها للمنظمات الفلسطينية المسلحة، حماس والجهاد الإسلامي، بالإضافة إلى حزب الله في لبنان، والانسحاب الفوري لقواتها من هذا البلد، والتعاون مع نظام احتلال العراق.

كان من الطبيعي أن ترفض سورية هذه الدعوة مدركة في الوقت نفسه عدم قدرة الجيش الأميركي المنهمك في مشكلات العراق، شنَّ حرب عليها، لكنها اعتمدت سياسة توازن مرنة، فتعاونت حيناً مع الاستخبارات الأميركية، ودعمت المقاومة العراقية حيناً آخر، وشدَّدت الرقابة على الحدود لتحقيق الاستقرار للاحتلال الأميركي في العراق.

وواصلت سورية في لبنان بعد عام ٢٠٠٤م سياستها المتوازنة، لكنها وقعت تحت تأثير جدل كبير بشأن تمديد ولاية الرئيس اللبناني إميل لحود المؤيد لها في أواخر صيف ٢٠٠٤م، فطلبت من رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري العمل على تمديد ولاية لحود على الرغم من معارضته لهذه الخطوة، ولما ضغطت عليه نهضت الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، في ظل حكم جاك شيراك، للحد من النفوذ السوري في لبنان، فصدر القرار رقم ١٥٥٩ تاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠٤م عن مجلس الأمن، وقد طلب من سورية إنهاء تدخلها في السياسة اللبنانية الداخلية، ونزع الأسلحة من الميليشيات اللبنانية (حزب الله) وغير اللبنانية (الفلسطينيين)، وعدم تمديد ولاية لحود، وعلى الرغم من صدور هذا القرار، مدَّدت الغالبية المؤيدة لسورية في مجلس النواب اللبناني ولاية لحود لمدة ثلاث سنوات.

وأدى اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، إلى تدهور الموقف السوري في لبنان وفي الخارج مع الولايات المتحدة وفرنسا، وشاركت السعودية معسكر

الحريري، تحالف ١٤ آذار، في رؤيته التي أنحت باللائمة على سورية في عملية الاغتيال، وأُجبرت سورية بعدها على سحب قواتها من لبنان في نيسان ٢٠٠٥م.

مثَّل الانسحاب السوري القسري من لبنان وإنشاء لجنة دولية للتحقيق في قضية مقتل الحريري، والحديث عن تورُّط سوري؛ هزيمة سياسية للرئيس بشار الأسد، لكنه سرعان ما عزَّز موقفه بعد ذلك من واقع إجراء تغييرات إدارية داخل سورية، وأقام تحالفاً بين حزب الله وحركة الإصلاح والتغيير بقيادة ميشال عون، ذات النفوذ في الوسط المسيحي لمواجهة حركة ١٤ آذار المناهضة لسورية، فاكتسب بذلك نفوذاً واضحاً في الشرق الأوسط أدى إلى تخفيف الضغط الخارجي عنه، وبالتالي تبديل النظرة الغربية تجاه سورية بوصفها شريكاً ممكناً في الشرق الأوسط، كما انتعشت سياسة سورية الإقليمية من جديد نتيجة النزاعات المتنامية في العراق ولبنان وفلسطين، فاستغلت سورية هيمنة التحالف الشيعي - الكردي على الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي، ونجحت في العودة إلى لبنان سياسياً بطريقة غير مباشرة من خلال تزايد نفوذ حزب الله المتحالف معها.

وباستثناء العراق ولبنان، استفادت السياسة السورية الإقليمية من التطورات في فلسطين منذ عام ٢٠٠٦، فأقامت علاقة جيدة مع حركة حماس التي حظيت بالأغلبية المطلقة في الانتخابات النيابية الفلسطينية التي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٦م، فامتلكت بذلك تأثيراً كبيراً في السياسة الفلسطينية الداخلية، وأسهمت بالوساطة بين منظمتي حماس وفتح التي قامت بها المملكة العربية السعودية، ونتج عنها توقيع اتفاق مكة، الذي يقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية تُسهم في تعزيز الموقف الفلسطيني تجاه الكيان الصهيوني، وقد لاقت هذه السياسة السورية ارتياحاً بين الشعوب العربية والإسلامية.

وما جرى من تصاعد العنف الداخلي بين الفلسطينيين؛ أدَّى إلى انهيار الحكومة الفلسطينية، وتقسيم الأراضي الفلسطينية غير المحتلة إلى مناطق نفوذ تسيطر عليها السلطة الفلسطينية (فتح) في الضفة الغربية، وأخرى تهيمن عليها حركة حماس في غزة مدعومة من سورية، مع الإشارة بأن ذلك ارتبط بتزايد أهمية إيران الإقليمية.

شغلت سورية في ظل حكم بشار الأسد الذي جُدِّدت ولايته مرة أخرى في ٢٧ أيار ٢٠٠٧م لمدة سبع سنوات؛ مكانة مهمة في الشرق الأوسط من واقع إجراء مباحثات من أجل إقامة تعاون مع لاعبين إقليميين مثل تركيا، والمملكة العربية السعودية، وقطر، من دون أن تتخلَّى عن تحالفها مع إيران، وحزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين المحتلة، وأتاح لها هذا التنوع، استخدام

«استراتيجية» مرنة ضد التدخل الخارجي، غير أنه ما زالت هناك تحفُّظات كثيرة تجاهها على النحو المبيَّن في السياسة الأميركية المتقلبة تجاه دمشق، ويبدو ذلك جلياً في تصريح السفير الأميركي في دمشق روبرت فورد في آذار ٢٠١٠م، الذي شكَّل الخطوة الأولى في تطبيع العلاقات الثنائية، في الوقت الذي فرض فيه الكونغرس الأميركي في أيار من العام نفسه العقوبات على سورية.

ويبدو أن بشار الأسد لم يكن واثقاً من الحصول على منافع ملموسة من خلال توجُّه سورية السياسي في الشرق الأوسط، بسبب التحولات الإقليمية في المنطقة، مثل تزايد النفوذ الأميركي، وإضعاف مصر، لذلك أضحت سورية شريكاً مُفضلاً لكل من أنقرة وطهران، وبدرجة أقل لواشنطن وباريس والقاهرة.

ونظراً لاندلاع حراك شعبي في سورية بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١١ في نطاق الربيع العربي، وفي ظل صراع إقليمي ودولي حاد في المنطقة بعامة، وعلى الساحة السورية بخاصة، يتعرَّض حكم بشار الأسد لضغوط عربية وتركية وغربية كبيرة من أجل إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، غير أن تلك الإصلاحات لم ترَ النور، ما كان دافعاً لتعقيد الموقف من كلا الجانبين، فتحول الحراك إلى ثورة مسلحة هدفها إسقاط النظام، وإجراء إصلاحات جذرية في بنية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وما جرى من انشقاقات في صفوف الجيش والقوات المسلحة، اتخذت طابعاً طائفياً ومذهبياً بفعل أنها ضمَّت في معظمها عناصر سنّية ضد النظام.

ونتج عن المعارك الطاحنة بين الطرفين، واستخدام الطائرات العسكرية والمدافع البعيدة المدى، لضرب المدن ومراكز الحراك؛ أن دُمِّرت أحياء كثيرة في مدن وقرى عديدة، وقُتل حتى كتابة هذه السطور أكثر من مائة ألف، وجُرح عشرات الآلاف، وتشرَّد أكثر من ثلاثة ملايين لاجيء توزعوا على دول الجوار: تركيا ولبنان والأردن والعراق وبعض الدول العربية والأجنبية بالإضافة إلى الداخل السوري.

واكتسب الحراك الشعبي عطفاً دولياً في الوقت الذي يتلقَّى النظام دعماً مادياً ومعنوياً من روسيا وإيران بشكل خاص والصين بشكل عام؛ لمساعدته على الصمود والتصدي، وحسم المعركة لصالحه.

وحمل الحراك معه تحديات كبيرة وكثيرة تعاملت كل من الدول الكبرى والدول الإقليمية المعنية بالسياسة الشرقية معه بما يضمن مصالحها ويحول من دون اضمحلال نفوذها أو اندثاره، وتُعدُّ سورية دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فإن الصراع عليها ليس أمراً عابراً.

ويستوقفنا ارتفاع مستوى العنف الدموي واستخدام السلاح الكيماوي بعد مرور أكثر من سنتين على قيام الحراك، عبر مشهد المجازر اليومية التي تُرتكب ضد البشر والحجر، فتبرز أمام ناظرينا صورة مرعبة ورهيبة عن طبيعة سادية تتحكم بسلوك من يرتكب هذه الأعمال الوحشية.

وعقد وزيرا خارجية الولايات المتحدة الأميركية وروسيا اجتماعاً في جنيف بسويسرا في ١٤ أيلول ٢٠١٣م، طلبا من منظمة حظر استخدام الأسلحة الكيماوية الموافقة على إجراءات غير عادية خلال الأيام القليلة القادمة، وذلك لتدمير برنامج الأسلحة الكيماوية السوري على وجه السرعة والتحقق بطريقة صارمة من ذلك، وهذا مطلب صهيوني ـ أميركي في الدرجة الأولى، وفعلاً أرسل إلى سورية اختصاصيون دوليون لتنفيذ هذه المهمة.

إن ما تشهده الساحة السورية الآن ما كان ليحصل لو سارت الأمور في الاتجاه المعاكس، وأعني إجراء إصلاحات جدّيّة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي محاولة لتوحيد المعارضة السورية في الخارج، جرى انتخاب أحمد معاذ الخطيب رئيساً للائتلاف السوري المعارض، كما جرى انتخاب غسان هيتو رئيساً للحكومة السورية المؤقتة لإدارة المناطق المحررة وذلك في ١٨ آذار ٢٠١٣م. لكن انتخاب الأخير أثار فئة من المعارضين، فقدَّم حوالي اثنا عشر عضواً استقالتهم من الائتلاف، كما قدَّم أحمد معاذ الخطيب استقالته من منصبه بعد يومين، غير أنه شغل مقعد سورية في مجلس الجامعة العربية، وألقى كلمة بلاده أمام مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في الدوحة بقطر بتاريخ ٢٦ آذار ٢٠١٣م، وافتتح أول سفارة سورية للمعارضة فيها، وأكَّد قرار مؤتمر القمة على حق الدول العربية تقديم المساندة العسكرية للثورة السورية، وخلفه أحمد الجربا في منصبه بتاريخ ٥ تموز ٢٠١٣م.

خريطة الجمهورية العربية السورية

الفَصْلُ الثّاني

لبنان

الموقع والجغرافيا

عُرفت سلسلة جبال لبنان الغربية باسم لبنان منذ العهد الروماني، في حين كان يُطلق على السلسلة الشرقية اسم «أنتيليبانوس»، أي لبنان الداخل وشكَّلت هاتان السلسلتان، فيما مضى من العصور الجيولوجية، سلسلة جبال واحدة. وتنحصر أعلى مرتفعات لبنان في شمالي سلسلة جبال لبنان الغربية، وتُعرف بجبل المكمل، ويبلغ ارتفاعها نحو ثلاثة آلاف وتسعين متراً، وصنين من الجبال المهمة في لبنان، وهو يُشرف على مدينة بيروت، وجبل الشيخ أو حرمون، الذي يُشرف على البقاع الجنوبي وعلى شمالي فلسطين.

وتوجد في لبنان سهول وهضاب، أهمها: سهل عكار وسهل طرابلس، وسهل بيروت، وهضاب جبل عامل. ويقع في الداخل سهل البقاع، وهو ينقسم إلى ثلاثة سهول هي: سهل الهرمل في الشمال، وسهل البقاع في الوسط، وسهل مرجعيون في الجنوب.

وتوجد أيضاً في لبنان أنهار عديدة ولكنها صغيرة، أهمها: نهر الليطاني الذي يبلغ طوله نحو مائة وستين كيلومتراً، والنهر البارد شمالي طرابلس، ونهر إبراهيم جنوبي جبيل، ونهر الكلب شمالي بيروت ونهر الأولي شمالي صيدا، ونهر الزهراني في جنوبها.

ورد اسم لبنان على امتداد التاريخ، منذ عام ٢٣٥٠ ق.م، ففي العصور القديمة كانت لفظة لبنان تدل على سلسلة الجبال التي عُرفت باسمه، ومنذ نشوء لبنان الكبير أُطلق هذا الاسم على الدولة الجديدة.

يقع لبنان في النصف الشمالي للكرة الأرضية، ويتوسط الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط الذي يحدُّه من الغرب، ويحدُّه من الشمال والشرق سورية، ويُعدُّ خاصرة لها، ومن الجنوب فلسطين؛ ما جعله بوابة عبور إلى الشرق العربي ونقطة التقاء لأنماط النقل المتعددة، البحرية والبرية والجوية، بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتعدُّ عاصمته بيروت عقدة مواصلات مهمة ذات دور خدماتي مميز،

اقتصادياً ومالياً وثقافياً وسياسياً، ومن أهم مدنه: طرابلس، صيدا، صور، زحلة، جونية، النبطية، بعلبك، وتبلغ مساحته نحو عشرة آلاف واثنين وخمسين كيلومتراً مربعاً، وعدد سكانه نحو أربعة ملايين نسمة، موزعين على سبع عشرة طائفة؛ إنه بلد الطوائف بامتياز.

تاريخ لبنان الحديث
الأسرة المعنيَّة

تمهيد

يبدأ تاريخ لبنان الحديث بانتصار العثمانيين على المماليك في معركة مرج دابق شمالي حلب في عام ١٥١٦م، وينتهي بانتهاء الحرب العالمية الأولى وقيام دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠م، ويتناسب هذا الحدث مع بروز الأسرة المعنية في القرن السادس عشر الميلادي، التي كانت قد استقرت في الشوف في القرن الثاني عشر الميلادي، وسط تبدُّلات كبرى على الصعيد الدولي، مثل سقوط الدولة المملوكية، سقوط غرناطة بيد الإسبان، اكتشاف العالم الجديد، تقاسم القوتين الكبيرتين، العثمانية والأوروبية الغربية، مناطق النفوذ في البحر الأبيض المتوسط، وتختصران الشرق والغرب، والإسلام والمسيحية[1].

إن الرواية التأسيسية لبروز الأسرة المعنية تقول إن الأمير فخر الدين عثمان المعني التقى مع أمراء محليين آخرين، بالسلطان العثماني سليم الأول في دمشق، بعد عودته من ضمِّ مصر إلى الحظيرة العثمانية عام ١٥١٧م، وألقى بين يديه خطبة مطوَّلة منحه على أثرها حكم المناطق الجبلية التي تُعرف، في المرحلة التي نحن بصددها، باسم بلاد الدروز[2]، وقد حكم أمراء من الأسرة المعنية هذه المناطق خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر بين ١٥١٧ و١٦٩٧، واتسع نطاق المناطق التي خضعت للأمير فخر الدين الثاني بن قرقماز، في الثلث الأول من القرن السابع عشر، فشملت مدى واسعاً من شمالي سورية وحتى جنوبي فلسطين، إلا أن النفوذ المعني عاد ليضيق ويتقلص إلى حدود بلاد الدروز، إلى أن تلاشت الأسرة المعنية وآلت الإمارة من بعدها إلى أقربائها الشهابيين[3].

---

(١) Grunebaum, G: **Medieval Islam** p199.

(٢) الشدياق، طنوس: **أخبار الأعيان في جبل لبنان** جـ١ ص٢٣٨.

(٣) زيادة، خالد: **لبنان في العهد المعني**، فصل في كتاب **لبنان في تاريخه وتراثه**، بإشراف عادل إسماعيل جـ١ ص٢٨٧.

وعلى الرغم من السلطة المركزية التي اعتمدها العثمانيون، فإن تاريخ لبنان بدأ في عهدهم ينتهج نهجاً أكثر خصوصية، إنما ضمن إطار السلطنة مع هامش من التمييز باتجاه استقلال ذاتي.

والواقع أن تاريخ الجبل اللبناني، وحده من بين مناطق البلاد الأخرى والبلدان المجاورة، هو التاريخ القابل للرواية بشكل متسلسل ومتكامل بالنسبة إلى ذلك الزمن، ويعود الفضل في ذلك إلى اهتمام بعض الدروز والموارنة، كل من ناحيته، آنذاك، بتدوين بعض الوقائع المختصة بطائفته، ولم يكن بروز الكيان التاريخي اللبناني في الجبل خلال المرحلة العثمانية؛ إلا نتيجة للِّقاء الذي تمَّ بين المسارين التاريخيين الدرزي والماروني، والمعروف أن العثمانيين قسموا بلاد الشام إدارياً إلى ولايات هي: حلب ودمشق وطرابلس، وكانت المناطق التي تشكَّل منها لبنان لاحقاً، تخضع لحكم كل من والي دمشق ووالي طرابلس، ونلاحظ، لدى استعراض الحوادث في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أن صراعات الأمراء والعشائر والحكام المحليين، تشغل تاريخ المناطق اللبنانية، وكان الجبل مقسَّماً بدوره إلى ثلاث مناطق هي: الشمال، بدءاً من الأرز وكسروان من ضمنها، ويسكنها الموارنة، والوسط الشوف والغرب[1]، ويسكنها الدروز، والجنوب، بلاد بشارة، أو جبل عامل، ويسكنها الشيعة، ويحكم هذه المناطق أمراء محليون يخضعون لباشوات دمشق وطرابلس.

الأمير فخر الدين الأول

تولى الأمير فخر الدين بن عثمان المعني حكم إمارة الشوف، وقد اتصف بالشجاعة. وعندما وطَّد حكمه وتوسع على حساب جيرانه، امتنع عن دفع الضرائب المتوجبة عليه للدولة العثمانية في خطوة لإعلان استقلاله عنها، فضايقه مصطفى باشا، والي دمشق، ثم تآمر عليه، وأرسل من قتله في عام ١٥٤٤م تاركاً زوجة وابناً هو قرقماز[2].

الأمير قرقماز

خلف الأمير قرقماز والده في حكم الشوف في ظل الاضطراب والفوضى والقلاقل التي عمَّت أنحاء جبل لبنان بين الحزبين القيسي واليمني، لا سيما شمالي لبنان بين آل عساف، وآل سيفا اللذان تنازعا الحكم بين بيروت وطرابلس[3]. كان

---

(١) الغرب: منطقة الجبال الشرقية المطلَّة على بيروت.

(٢) فوستنفليد، هنريخ فرديناند: **فخر الدين، أمير الدروز ومعاصروه** ص٩٩.

(٣) المعلوف، عيسى إسكندر: **تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني** ص٤٦. المطبعة الكاثوليكية - بيروت، ١٩٦٦.

الأمير قرقماز يكره العثمانيين؛ لأنهم قتلوا والده، فاستغل أعداؤه اليمنيون، آل عساف وآل الفريخ وآل حرفوش، ذلك، وحاكوا المؤامرة التي أدَّت إلى اجتياح الوزير العثماني إبراهيم باشا مناطق الشوف، وقُتل الأمير قرقماز مسموماً في عام ١٥٨٥م، تاركاً زوجته، الأميرة نسب التنوخية، وولدين هما فخر الدين ويونس[١].

الأمير فخر الدين الثاني

تمهيد

إن تاريخ الأسرة المعنية في القرن السادس عشر خضع لإسقاطات لاحقة من جانب مؤرخين تأثروا بالإنجازات التي حققها الأمير فخر الدين الثاني، الذي خلف والده قرقماز، واختصر حكم الأسرة المعنية، فقلَّلوا من شأن عائلات درزية أخرى منافسة للأسرة المعنية، مثل: آل علم الدين في الشوف وأجداد الأرسلانيين في الشويفات، في حين كان التنوخيون حلفاء المعنيين، ومع ذلك أضحت الأسرة المعنية أبرز أسرة درزية حاكمة، وبخاصة أنها نالت تأييد الحزب القيسي الذي يضم أسراً من غير الدروز؛ كالشهابيين السنة في وادي التيم، وآل الخازن وحبيش الموارنة[٢].

والواقع أن مدة حكم الأمير فخر الدين الثاني الطويلة، مع ما تخلَّلها من انتصارات وهزائم في حروبه العشائرية، بما في ذلك إقامته في إيطاليا وموته المأساوي في إستانبول؛ هي التي أضفت هالة على الأمراء المعنيين كافة الذين سبقوه والذين خلفوه.

ينقسم عهد الأمير فخر الدين الثاني إلى مرحلتين تفصل بينهما إقامته في إيطاليا، اتسمت المرحلة الأولى بالطموح السياسي للأمير المعني الذي وسَّع حدود إمارته، فامتدت من الناصرة في فلسطين إلى بيروت وبعلبك وصفد، وازدهرت تجارته بفعل بيع الحرير والصابون والمنسوجات وتسهيل السبل أمام التجار والموفدين الأوروبيين، وتميزت المرحلة الثانية بسعيه إلى إعادة التوسع، بعد أن تقلَّصت رقعة الإمارة خلال غيابه ثم وقوعه في أيدي العثمانيين الذي تخلَّصوا منه.

المرحلة الأولى

إن المرحلة التي تفصل بين مقتل الأمير قرقماز وتولي ابنه الأمير فخر الدين الثاني أميراً على الشوف هي سنوات غامضة، والراجح أن يكون الأمير وأخوه يونس قد

(١) المعلوف ص٤٨. فوستنفيلد ص١٠٣ ـ ١٠٤. أبو زكي، فؤاد: **المعنيون** ص١١.
(٢) زيادة: ص٢٩١.

أمضيا مدة في كنف خالهما سيف الدين التنوخي، وعندما بلغ الأمير فخر الدين الثانية عشرة من العمر سلَّمه خاله مقاليد إمارة والده، وذلك في عام ١٥٩٠م[١].

ويبدو أن حاجة الدروز إلى أمير يجمع شملهم، بعد تشتُّت زعاماتهم بين أسر متخاصمة ومنقسمة إلى حزبين، قيسي ويمني، هي التي دفعت الأمير فخر الدين الثاني إلى تبوء الزعامة في إمارة الشوف، ولم يرث الإمارة آلياً عن والده، بل واجه بعض الصعوبات، وبخاصة من آل علم الدين، ومع تولي هذا الأمير الزعامة، كرَّست الأسرة المعنية نفسها في هذا المنصب على حساب الأسر الأخرى.

وضع الأمير فخر الدين الثاني خطة واضحة لسياسته المستقبلية تجاه عشيرته وتجاه أعدائه تقوم على:

- توحيد الطوائف المتعددة الجوانب تحت رايته، والمساواة بين الجميع، والمحافظة على عقائدهم الدينية وإقامة شعائرهم الدينية بحرِّيَّة.
- مهادنة الحكم العثماني، وإغداق المال والهدايا على الولاة والمسؤولين العثمانيين.
- الاهتمام بالزراعة، وإصلاح المرافىء البحرية، وفتح خطوط بحرية مع دول غربي أوروبا: إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وغيرها.
- بناء جيش قوي مدرَّب، ومُجهَّز بالأسلحة الحديثة، ويضم فئات الشعب كافة، تحت قيادته[٢].

كانت فاتحة أعماله القضاء على الأمير منصور بن الفريخ أمير البقاع، وقد اتهمه بالوشاية بأبيه الأمير قرقماز والتسبب بقتله بموافقة وتحريض يوسف باشا سيفا، والي طرابلس[٣]، والراجح أن الأمير منصور تمكَّن من مدِّ نفوذه إلى سناجق عجلون وصفد ونابلس، وترأس قافلة الحج الشامي التي كانت تُسند إلى أمراء محليين في ذلك الوقت[٤]، ما أقلق الدولة العثمانية، فدفع والي دمشق مراد باشا الأمير منصور للقضاء عليه، وقد توافقت مصلحتهما في ذلك، لكن الأمير المعني انتصر عليه.

أدى انتصار الأمير فخر الدين الثاني إلى مدِّ نفوذه إلى البقاع، وآلت إليه منطقة واسعة غنية بالموارد، وقد وضعه ذلك في نقطة ارتكاز في التحالفات العشائرية، فتحالف معه آل حرفوش في بعلبك، والشهابيون في وادي التيم، ما أثار مخاوف ولاة دمشق، لكن الأمير استمر على وفائه بالتزاماته تجاه السلطنة العثمانية،

(١) الدويهي، أسطفان: **تاريخ الأزمنة** ص٤٤٨. (٢) أبو زكي: ص١٢٢.
(٣) المعلوف: ص٦٤. (٤) زيادة: ص٢٩٧.

واستقطب في الوقت نفسه الجهات النافذة في إستانبول، ما جعله بمنأى عن أي خطر من جانب الولاة.

التفت الأمير فخر الدين الثاني بعد ذلك إلى الاصطدام بيوسف باشا سيفا، والي طرابلس الذي كان يناوئه ويُنافسه على الزعامة، فاستغل مقتل حليفه محمد بن عساف على يديه ليصطدم به عند نهر الكلب ويتغلّب عليه، وأدى انتصاره إلى استيلائه على بيروت وكسروان، غير أنه أعاد المنطقة الأخيرة إلى خصمه بعد توسط الأمير محمد الأرسلاني، وهو صهره، لكن الصلح بين الرجلين لم يدم طويلاً، فاصطدما مرة ثانية في جونية في عام ١٦٠٥م، وأسفر اللقاء عن انتصار الأمير المعني الذي ولّى الشيخ أبا الخازن على كسروان، والأمير منذر التنوخي على بيروت[1].

وما جرى من ثورة علي باشا جانبولاد على الحكم العثماني واستيلائه على حلب بالقوة إثر تغلّبه على يوسف باشا سيفا؛ أدى إلى سلسلة من التطورات انخرط فيها الأمير فخر الدين الثاني، ما جعله أبرز الأمراء في بلاد الشام، وأضحى، بعد أن ردَّ نفوذه باتجاه المناطق التابعة لولاية طرابلس مستغلاً النكبة التي حلّت بيوسف باشا سيفا، وقضائه على آل عساف في كسروان؛ محطَّ أنظار الولاة العثمانيين الذين عهدوا إليه بالقضاء على علي باشا جانبولاد، لكن الأمير المعني تحالف مع هذا الأخير وهاجما طرابلس واحتلّاها، وحاصرا دمشق ودخلاها، وهزما القوات العثمانية في البقاع، إلا أنهما خرجا منها، فتوجَّه علي باشا إلى حصن الأكراد، وعاد الأمير فخر الدين الثاني إلى بلاده، وعندما تعرَّض علي باشا لحملة عثمانية بقيادة الصدر الأعظم مراد باشا، بادر الأمير المعني إلى مساعدة حليفه، إلا أن ذلك لم يحل من دون هزيمة علي باشا في مرعش في عام ١٦٠٧م.

أبرزت هذه التطورات الأمير فخر الدين الثاني كأمير قوي وخطير في الوقت نفسه، وأضحى موضع توجُّس ولاة دمشق، وبخاصة أنه احتفظ بالمناطق التي مدَّ نفوذه إليها، من الناصرة في فلسطين إلى بيروت وبعلبك وصفد.

وعيَّنت الحكومة العثمانية حافظ أحمد باشا والياً على دمشق في عام ١٦٠٩م، فقرَّر أن يضع حداً لطموحات الأمير فخر الدين الثاني السياسية، فبات على الأمير المعني أن يواجه خصماً قوياً، ولجأ الوالي العثماني إلى تأليب الأمراء المحليين عليه، وإثارة أحقاد الباب العالي ضده، لا سيما بعد أن نُمي إليه أنه عقد اتفاقاً سرّياً مع فرديناند الأول، غراندوق توسكانا، في عام ١٦٠٨م، ويبدو أن الأمير المعني هالته

(١) الدويهي: ص٤٥٧.

ضخامة الحملة العثمانية، فتراجع ثم رحل مع حاشية صغيرة على ظهر سفينة أقلّته من صيدا إلى إيطاليا، تاركاً الإمارة لابنه البكر الأمير علي، وذلك في أيلول ١٦١٣م.

بين المرحلتين

أثارت رحلة الأمير فخر الدين الثاني إلى إيطاليا مخاوف الدولة العثمانية، وقد كان من جهته يريد الحصول على دعم عسكري يؤمِّن له الصمود عند عودته أمام القوات العثمانية، كما أثار وجوده في إيطاليا وقضيته كخصم للسلطان العثماني، حماسة لدى بعض الأوساط الأوروبية التي كانت تتدارس مشروعاً صليبياً يقضي بإرسال حملة عسكرية ضد الدولة العثمانية واحتلال بيت المقدس بتأييد من البابوية، فراحت تضغط عليه في محاول لتنصيره، واستغلاله في المشروع الصليبي، الأمر الذي رفضه، فمُنع عند ذلك من العودة إلى لبنان.

ويبدو أن عدم تنصُّره، الذي كان يطمع فيه البابا بولس الخامس وأمير توسكانا قزما الثاني؛ جعل العاهلين يُعيدان النظر في خططهما لاستعادة الأراضي المقدسة في فلسطين، بالإضافة إلى انهماك ملوك أوروبا بحرب الثلاثين عاماً (١٦١٨ - ١٦٤٨م) وهزيمة حليفهما علي باشا جانبولاد.

وتلقَّى الأمير المعني في غضون ذلك رسائل عن تردي أوضاع إمارته وتقلُّصها حتى اقتصرت على إمارة الشوف، وبفعل أنه لم يحصل على أي دعم عسكري ذي شأن، وأن إقامته في إيطاليا افتقرت إلى الأفق السياسي والعسكري المستقبلي؛ قرَّر العودة إلى بلاده، وما حصل عليه من الرعاية يعود إلى تقدير خدماته تجاه القناصل والتجار والموفدين الأوروبيين، وليس كحليف يمكن الاعتماد عليه.

والواقع أن إقامة الأمير المعني في إيطاليا وقعت بين مرحلتين: مرحلة الحروب الصليبية التي لم يعد بالإمكان تجديدها، ومرحلة الاستعمار الأوروبي التي لم تكن قد بدأت بعد في ذلك الوقت، لا سيما وأن الدولة العثمانية كانت في الثلث الأول من القرن السابع عشر لا تزال قوية إلى درجة تخيف الأوروبيين وتقضي على طموحات الأمير[1].

المرحلة الثانية

عاد الأمير فخر الدين الثاني من إيطاليا في عام ١٦١٨م، بعد أن حصل على عفو السلطان، واستأنف مشروعه القديم، وحقَّق، خلال سنوات قليلة، توسعاً كبيراً عبر

(١) زيادة: ص٣٠٠.

التزام المناطق أو إزاحة خصومه بالقوة، فقد التزم بلاد جبيل والبترون من عمر باشا والي طرابلس، وحصل عن طريق الضمان، على سنجق اللاذقية وسنجق جبلة عام ١٦١٩م، وعلى جبة بشري وعكار عام ١٦٢١م، وحارب يوسف باشا سيفا وهزمه[١]، وحقَّق أعظم انتصاراته عندما تغلَّب على والي دمشق مصطفى باشا في معركة عنجر عام ١٦٢٣م[٢]؛ ما أتاح له أن يبلغ ذروة قوته التي ستستمر نحو عشر سنوات أخرى، وأن يمدَّ نفوذه إلى نابلس وعجلون.

وتوفي يوسف باشا سيفا في عام ١٦٢٤م، فتخلَّص الأمير المعني من خصم عنيد وقديم، وتمكَّن من أن يُنصِّب ابنه والياً على طرابلس.

الواقع أن ما سمح للأمير فخر الدين الثاني بمدِّ نفوذه إلى مناطق واسعة يعود إلى انهماك الدولة العثمانية بمشكلاتها الداخلية، وأزماتها الخارجية المتمثلة بصدِّ الخطر الصفوي، وقد رأى الأمير أن الوقت مناسب للانقضاض على الدولة والاستقلال بما تحت يده من مناطق، فأرسل رسولاً إلى أباظة باشا، الذي كان يتهيأ لمهاجمة أنقرة في عام ١٦٢٧م، لتنسيق الجهود العسكرية ضد السلطان مراد الرابع، وكان قد أرسل رسولاً إلى الشاه عباس الصفوي، الذي كان قد سيطر على بغداد في عام ١٦٢٣م، للتنسيق العسكري أيضاً، وكان لا يزال يأمل بدعم أوروبي، فأرسل رسالة إلى البابا أوربان الثامن، يستحثه على السعي إلى إرسال حملة عسكرية تستولي على الأراضي المقدسة في فلسطين، وعلى الرغم من أن الحملة لم تأتِ بفعل عجز ملوك أوروبا عن تجنيد الرجال ضد الدولة العثمانية، إلا أن الأمير المعني احتفظ بالمناطق الواقعة تحت سيطرته، بل إن السلطان العثماني المنهمك بصدِّ الخطر الصفوي أنعم عليه واعترف بسلطته على تلك المناطق، ولقَّبه بسلطان البرِّ، وولَّاه على منطقة عربستان الممتدة من حلب إلى حدِّ القدس، على أن يؤدي ميرة المقاطعات التي بينهما إلى الخزينة العثمانية، ويؤمِّن الطرق، وذلك عبر فرمان سلطاني صدر في كانون الأول ١٦٢٤م[٣]، ولا بد من الإشارة إلى أن المناطق التي خضعت له كانت تقع خارج المدن.

ابتدأت مشكلات الأمير المعني مع السلطنة العثمانية عندما أخذ يتصرف كأمير مستقل، فقد رفض إقامة الجنود السباهية العثمانية في المناطق الخاضعة له، وقَبِل،

---

(١) الخالدي، أحمد: **لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني** ص١٠١، المعلوف: ص١٧٧.

(٢) الخالدي: المصدر نفسه ص١٥١ ـ ١٥٢. (٣) أبو زكي: ص٢٠٩.

في عام ١٦٣٠م، أوراق اعتماد قنصل توسكانا الجديد في صيدا، من دون علم السلطان وموافقته، ومنحه جميع الامتيازات المعترف بها للقناصل؛ ما أثار مخاوف السلطان، فعهد إلى أحد ولاته، المدعو أحمد باشا الملقب بكجك أحمد، بقتاله ووضع حد لطموحه، فتوجه هذا الوالي إلى لبنان على رأس قوات بريَّة يساندها أسطول بحري، فضرب حصاراً على المدن الساحلية والمرافىء التي سقطت في يده، مثل بيروت وصيدا وعكا، وطلب الأمير فخر الدين الثاني مساعدة عاجلة من توسكانا، إلا أنها لم تصل، وطلب أيضاً سفينة تُقِلُّه إلى الخارج عند الضرورة، فلم تُرسل إليه، وفي عام ١٦٣٢م تركه القناصل الأوروبيون وبعض التجار والمهندسون الذين يعملون في خدمته، وتراجعت مقاومته في العام التالي قبل أن تنهار ويتوقف عن مواجهة الجيش العثماني، وعُقِد مؤتمر في عاصمته دير القمر للنظر في أنجع السبل للخروج من هذا المأزق، فنصحه أعوانه وحلفاؤه أن يخضع للسلطان، فدخل نتيجة ذلك في مفاوضات غير ناجحة مع قائد الأسطول العثماني، في الوقت الذي لم يتمكَّن من تدارك هزيمة عسكرية في تموز ١٦٣٤م ما اضطره للهرب إلى الجبال ثم الاستسلام بعد حصاره في قلعة جزين، فأُرسل أسيراً إلى دمشق ثم إلى إستانبول حيث أُعدم مع أولاده في عام ١٦٣٥م باستثناء ابنه الصغير حسين[١].

تعقيب على سياسة الأمير فخر الدين الثاني العامة[٢]

تميز الأمير فخر الدين الثاني بانتهاج سياسة قائمة على التوسع؛ ما أدخله في حروب عشائرية داخلية، واصطدامات مع السلطنة العثمانية في ظل محاولات الاستعانة بقوى خارجية، وتنطوي هذه السياسة الفريدة على أبعاد متعددة نذكر منها:

- مزايا الأمير الشخصية كسياسي ذي دهاء وقائد محنَّك، ما أتاح له أن يعقد التحالفات ويخوض المعارك بنجاح، ويُنظم إدارة متميزة، ويستفيد من القوى التي خضعت لحكمه.
- ضمَّ الأمير إلى بلاطه وإدارته عدداً من المساعدين الأكفاء، كالحاج كيوان، واعتمد على مستشارين موارنة من آل الخازن وحبيش، واستفاد من خبرة رجال الدين الموارنة في اتصالاته مع الأوروبيين.
- قامت سياسة الأمير على التسامح وتقريب جميع الفئات من كل الأديان إليه،

---

(١) الخالدي: ص٢٤٢ ـ ٢٤٩. الدويهي: ص٥٠٥. الشدياق: جـ١ ص٢٩٠ ـ ٢٩٣.

(٢) زيادة: ص٣٠٢ ـ ٣٠٥.

فانخرط في جيشه الدروز والموارنة، واعتمد عسكرياً على الشهابيين السنَّة، وآل حرفوش الشيعة، فضلاً عن البدو.

ـ أُعجب الأمير، خلال إقامته في إيطاليا، بالإنجازات العمرانية التي شاهدها، فقام بتقليدها في ميادين العمران والبناء والزراعة والتجارة، فبنى العديد من القصور على الطراز الأوروبي، وتمَّم بعضها مهندسون إيطاليون، وازدهرت في عهده: بيروت وصيدا وعكا فضلاً عن عاصمته دير القمر، ورمَّم الجسور وبنى بعضها، وشقَّ الطرقات وبخاصة التجارية، وشجَّع الزراعة، مثل زراعة الكتان والزيتون والأشجار المثمرة، وازدهرت في عهده صناعة الحرير وتجارته، فحقَّق ازدهاراً في المناطق الخاضعة لحكمه.

ـ تجلَّت في سياسة الأمير الملامح الأساسية لجبل لبنان، كما سيُعرف في المراحل اللاحقة، فأقام الصلات بين الدروز والموارنة، وأسكنهم في مناطق مشتركة في المتن والغرب والشوف، لكن أدَّت هذه السياسة إلى انعكاسات سلبية في المستقبل تمثَّلت بالصدامات والمذابح المتبادلة بينهما في منتصف القرن التاسع عشر.

ـ أدت سياسة الأمير إلى إضعاف الأسر الحاكمة في المناطق اللبنانية، أمثال آل عساف وآل حرفوش وآل طربيه وآل الفريخ وآل سيفا وغيرهم، وذلك بفعل الصراعات المتواصلة التي تمتد بجذورها إلى القرن السادس عشر، كما أدَّت إلى أن تفرض السلطنة العثمانية على لبنان حكماً مباشراً، عبر إعادة تنظيمه والتخلص من الحكام المحليين وتعيين ولاة عثمانيين قبضوا على زمام الأمور بقبضة حديدية.

ـ بدا الأمير كأحد أبرز الأمراء الذين ناوءوا الدولة العثمانية، وقد راودته تطلعات توسعية واستقلالية، لكنه هوى عندما راهن على الدول الأوروبية، والواقع أنه أبدى سذاجة في مواجهة الدولة العثمانية القوية في عهد السلطان مراد الرابع.

ـ استوعب الأمير المتغيرات التي أسهمت الدولة العثمانية في خلقها في بلاد الشام عندما نقلت البلاد من العصر المملوكي إلى عصر آخر رسمته علاقات التحالف بينها وبين فرنسا، في عهد السلطان سليمان القانوني، والامبراطور الفرنسي فرنسوا الأول، في النصف الأول من القرن السادس عشر، كما استوعب التقنيات العسكرية الأوروبية، فسار على هذا النهج للانضمام إلى تحالف مع أطراف أوروبية أخرى آملاً في أن يُساعدوه على تحقيق مشروعه الاستقلالي، وقلَّد الدولة العثمانية في مساعيها إلى تحقيق عدد من الإصلاحات في عهد السلطان عثمان الثاني، وبخاصة تقليص نفوذ الانكشارية، إلا أن مشاريعه انتهت إلى مقتله في عام ١٦٣٥م، ولم يتحقق ما سعى إليه إلا بعد قرنين من الزمن في عهد السلطان محمود الثاني،

أما الأمير فإن مساعيه الإصلاحية قد أثمرت في بعض المجالات. إلا أن ما أراده لم يتحقق إلا في عهد والي مصر محمد علي باشا، في بداية القرن التاسع عشر.

ـ اتصف الأمير بالتسامح والعدل، وقلَّد الولاة العثمانيين في ممارساتهم الذين احتفظوا لأنفسهم بحقِّ الحكم في الجرائم، وتركوا لرؤساء الطوائف الحكم في الأحوال الدينية والشخصية.

نهاية حكم الأسرة المعنية

تتجلَّى نهاية الأمير فخر الدين الثاني في مقتل أولاده قبله أو معه، ولم يبق منهم على قيد الحياة سوى الأمير حسين الذي بقي في إستانبول، وكان صغير السن فخلفه الأمير ملحم ابن أخيه يونس بن ترقماز، وتجدَّدت في عهده النزعات العصبية بين القيسية واليمنية، وجرت بينهما حروب، وقد مثَّل آل علم الدين العصبية اليمنية التي انتعشت بتولية العثمانيين علي علم الدين، خصم الأمير فخر الدين الثاني وزعيم اليمنيين، على الإمارة الدرزية، إلا أن هذا النصر اليمني لم يدم طويلاً، فقد افتتح علي علم الدين عهده القصير بالقضاء على الأسرة البحترية القيسية، ما أدى إلى حرب أهلية بين الدروز دامت عامين، ثم عاد السلام ظاهرياً إلى المنطقة عندما نجح الأمير ملحم في استعادة حكم الإمارة، لكن الوضع بقي ضبابياً، فعلى الرغم من أن السيادة القيسية في بلاد الشوف وكسروان توطَّدت من جديد، في عهد الأمير ملحم، إلا أن اليمنيين ظلوا أقوياء.

توفي الأمير ملحم في عام ١٦٥٨م وخلفه ولداه الأميران قرقماز وأحمد، وشهد عهدهما نزاعات مريرة مع العثمانيين والحزب اليمني في الوقت الذي عاد فيه نفوذ هذه العصبية، وقُتل الأمير قرقماز في إحدى هذه المواجهات في عين مزبود، فتفرَّد الأمير أحمد بالحكم، إلا أنه عانى من المشكلات القائمة وتبادل حكم إمارة الشوف مع آل علم الدين.

وشعر الأمير أحمد، في أواخر عام ١٦٩٧م، بتوعك صحته، وكان قد ناهز الثمانين عاماً، وما لبث أن توفي، ولم يكن له ولد يخلفه، فانقطعت بوفاته سلالة الأسرة المعنية التي حكمت الشوف طوال قرنين من الزمن، وآلت الإمارة إلى الشهابيين.

الأسرة الشهابية

انتقال السلطة إلى الشهابيين

تجري الرواية التأسيسية لانتقال السلطة من المعنيين إلى الشهابيين، أنه عندما توفي الأمير أحمد بلا عقب وانقطعت سلالة المعنيين، اجتمع أعيان الإمارة المعنية

في مرج السمقانية بالقرب من بعقلين، واختاروا الأمير بشير الشهابي حاكماً على إمارة الشوف، وهو ابن أخت الأمير أحمد، إلا أن الباب العالي وبإشارة من الأمير حسين بن فخر الدين الثاني المقيم في إستانبول، طلب تولية الأمير حيدر الشهابي ابن بنت الأمير أحمد المعني بدلاً من الأمير بشير، لأن ابن البنت أحق بتولي السلطة من ابن الأخت، ولما كان الأمير حيدر لا يزال صغيراً، فقد جرى الاتفاق على تولية الأمير بشير بالنيابة إلى أن يبلغ الأمير حيدر سنَّ الرشد[1]، وصدر الفرمان السلطاني بما أشار إليه الأمير حسين. وهكذا انتقلت الإمارة إلى أمراء وادي التيم الشهابيين، وبدأت معهم صفحة جديدة من تاريخ لبنان الحديث.

كانت الأسرة الشهابية، التي تحكم إمارتي حاصبيا وراشيا بوادي التيم، هي أقرب الأسر إلى المعنيين من جهة النسب بالمصاهرة، كما كانت على رأس الأسر المنتمية إلى الحزب القيسي الذي تزعّمه المعنيون طوال مدة حكمهم، ما جعل هذه الزعامة تؤول بعد انقراض المعنيين إلى الشهابيين[2].

الأمير بشير الأول

جاء الأمير بشير الأول إلى منطقة الشوف في أوائل عام ١٦٩٨م وتولى حكم الإمارة في دير القمر عاصمة الإمارة المعنية، وشملت ولايته معظم المقاطعات التي كانت تقليدياً بحوزة الأمراء المعنيين[3].

استطاع الأمير بشير الأول، بعد مضي أقل من عام على تسلُّمه الحكم، أن يُثبِّت أقدامه في إمارة الشوف وأن يتوسع جنوباً إلى جبل عامل وصفد، وشمالاً عبر ضمِّ أجزاء معيَّنة من ولاية طرابلس، وهي مقاطعتا جبيل والبترون اللتان كانتا تحت حكم بني حمادة الشيعة[4]، وأقام علاقات جيدة مع واليي طرابلس وصيدا، ما أتاح له التصرف كأمير أصيل.

حكم الأمير بشير الأول مدة عشر سنوات من دون أن يُفكر بتسليم الإمارة لوارثها الشرعي الأمير حيدر، وربما أدرك هذا الأخير أن الأمير بشير سيبقى متربعاً على كرسي الحكم طالما لم يكن باستطاعته التغلب عليه، لا سياسياً ولا عسكرياً، ولهذا عمل على اغتياله، ونزل الأمير بشير الأول يوماً ضيفاً على نسبه الأمير نجم في

(١) الشهابي، حيدر أحمد: **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب: **الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان** جـ١ ص٣ ـ ٤.

(٢) سويد، ياسين: **الإمارة الشهابية في جبل لبنان**، جـ١ ص٣٠٧. الفصل التاسع في كتاب: **لبنان في تاريخه وتراثه**.

(٣) الشهابي: جـ١ ص٥. الدويهي: ص٤٥٥. (٤) الشهابي: جـ١ ص٥.

حاصبيا، وهو في طريقه إلى صفد من أجل جمع الأموال الأميرية، فدسَّ له الأمير حيدر سمّاً في الحلوى، ولم يصل الأمير بشير الأول إلى صفد حتى أدركته الوفاة في عام ١٧٠٦م[1].

الأمير حيدر

تسلم الأمير حيدر حكم الإمارة في عام ١٧٠٦م وهو في الحادية والعشرين من عمره، ولم يكن أقل طموحاً من سلفه الأمير بشير الأول، وما جرى في العام المذكور من تغيير والي صيدا عبر عزل الوالي أرسلان باشا وتعيين بشير باشا بدلاً منه؛ أن خشي هذا الوالي من تعاظم نفوذ الشهابيين، لذلك انتزع من الأمير حيدر كل المقاطعات الجنوبية بهدف تحجيمه، وأعاد توزيع الإقطاعات، فعيَّن مشايخ بني علي الصغير على بلاد بشارة، وولَّى الشيخ ظاهر العمر الزيداني على صفد وعكا، وأقرَّ مشايخ بني منكر على إقليمي الشومر والتفاح، وبني صعب على مقاطعة الشقيف، ولم يُبقِ للأمير الشهابي سوى إمارته الأصلية في الشوف وتوابعه؛ ما شكَّل تحدياً كبيراً له وهو لا يزال في بداية عهده[2].

استغل خصوم الأمير حيدر من الحزب اليمني تردّي العلاقات بينه وبين والي صيدا، فقاموا بأعمال ثأرية ضد الشهابيين «وأخذوا يُمخرقون في بعض أطراف منطقة الشوف»[3]، وللخروج من هذا المأزق رأى أن يتقرَّب من والي صيدا، فاشترى منه التزام تلك المقاطعات الجنوبية، وكان واضحاً أمامه أن انتصاره فيها سيدعم مركزه في إمارة الشوف، كذلك استعمل القوة في استعادتها، فتغلَّب على بني صعب وبني منكر في معركة النبطية عام ١٧٠٧م، وعيَّن الشيخ محمود بوهرموش نائباً عنه في تلك المقاطعات وأمره بجباية الضرائب المفروضة عليها[4].

إن التحدي الأبرز الذي واجهه الأمير حيدر هو صراعه مع اليمنيين، وهو استمرار للنزاعات القديمة بين العصبيتين القيسية واليمنية التي حملها العرب معهم أثناء خروجهم من الجزيرة العربية وانتشارهم في بلاد الشام عقب الفتوح الإسلامية.

لقد أثار انتصار الأمير حيدر في معركة النبطية مخاوف والي صيدا العثماني، فألَّب الشيخ محمود بوهرموش ضده، فتعاون مع اليمنيين بزعامة آل علم الدين، ووقف القيسيون من الدروز، وآل الخازن وآل حبيش الموارنة مع الأمير الشهابي، وكانت معركة غزير أولى المواجهات بين الطرفين في مطلع عام ١٧١١، على أثر

(١) الشهابي: جـ١ ص٧. (٢) المصدر نفسه: ص٨.

(٣) المصدر نفسه. (٤) المصدر نفسه: ص٩.

عزل الوالي الأمير حيدر عن إمارة الشوف وتسليمها إلى خصمه الأمير يوسف علم الدين، واضطر الأمير حيدر إلى الفرار والتجأ إلى غزير في كسروان، فداهمه الحليفان مُعزَّزَيْن بعسكر الوالي، فانهزم أمامهما وفرَّ إلى نواحي الهرمل. لم يدم حكم الأمير يوسف سوى بضعة أشهر، فقد عزله الوالي وعيَّن الشيخ محمود بوهرموش بدلاً منه ومنحه لقب الباشوية[1].

بقي الأمير حيدر مدة سنة مختبئاً في منطقة الهرمل، ظلَّ خلالها على اتصال مع أنصاره منتظراً سنوح الفرصة للانقضاض على خصمه محمود باشا بوهرموش، ويبدو أن هذا الباشا فشل في استقطاب القيسيين ما دفع الأمير حيدر إلى الخروج من مخبئه، فاستدعى حلفاءه واشتبك مع خصومه في عين دارة، البوابة الشمالية لإمارة الشوف المتنازع عليها، وتغلَّب عليهم وذلك في ربيع عام ١٧١١م، ووقع محمود باشا بوهرموش، مع أربعة أمراء من آل علم الدين، في الأسر، ودخل الأمير المنتصر البلدة، فقطع رؤوس الأمراء الأربعة وقطع لسان بوهرموش وأصابعه، والتزم ولاة صيدا ودمشق بمراقبة الصراع[2].

وضعت معركة عين دارة نهاية للحزب اليمني في جبل لبنان، وتفرَّد الشهابيون القيسيون بالنفوذ والسلطان، واستغل الأمير حيدر انتصاره لإقامة حلف جديد من الأسر المقاطعجية الدرزية القيسية، فأجرى تغييرات جذرية في هيكل الإمارة، وكافأ العائلات التي ساندته، فأقطع آل عبد الملك إقليم الجرد ومنحهم لقب المشيخة، وآل تلحوق إقليم الغرب الأعلى، ومنحهم أيضاً لقب المشيخة منهياً بذلك حكم الأرسلانيين الذين انحازوا إلى جانب خصومه اليمنيين، وأقطع آل نكد منطقة الناعمة جنوب بيروت بالإضافة إلى المناصف التي كانت لهم، وأقطع آل القاضي إقليم جزين، وأبقى آل حمادة على بلاد جبيل والبترون وأضاف إليهم جبة بشري والمنيطرة مكافأة لهم على إيوائهم إياه في مغارة الهرمل بعد معركة غزير، وأبقى العائلات الإقطاعية المسيحية، التي ناصرته في قتاله ضد اليمنيين، على الإقطاعات التي كانت لهم في كسروان والكورة والزاوية، ومنح اللمعيين لقب الإمارة وصاهرهم[3].

حكم الأمير حيدر طوال ستة وعشرين عاماً بعد معركة عين دارة بهدوء، «واستراح

(١) الشهابي: جـ١ ص١٠ ـ ١١. الدبس المطران يوسف: **من تاريخ سوريا** جـ٧ ص٣٦٧ ـ ٣٦٨.
Chrchill, Charles: Mount Lebanon, A Ten Years Residence From 1842 - 1852. Vol II p2.
(٢) الشدياق: جـ١ ص١٢٥ ـ ١٢٧. الشهابي: جـ١ ص١٤.
(٣) الشهابي: جـ١ ص١٣. الشدياق: جـ١ ص١٢٥ ـ ١٢٧. الدبس: جـ٧ ص٣٦٩ ـ ٣٧٠.

في ولايته إلى النهاية»[1]، وعندما شعر بالمرض والعجز سلَّم مقاليد الحكم إلى ابنه ملحم عام ١٧٢٩م، وتوفي بعد ذلك بثلاث سنوات في عام ١٧٣٢م عن عمر يناهز الخمسين عاماً[2].

الأمير ملحم

تميَّز حكم الأمر ملحم بطموحات توسعية على حساب المقاطعات المجاورة، لقد كان بحاجة إلى البقاع بفعل خصوبة أرضه، وإلى مرفأي بيروت وصيدا للإطلال على العالم الخارجي، فدخل من أجل ذلك في صراع مع ثلاث قوى هي: قوة الشيعة في جبل عامل، بني منكر، وقوة بعض المقاطعجيين بهدف تحجيمهم حتى لا يُشكِّلوا خطراً على حكمه، وتراوحت علاقاته مع الولاة العثمانيين، وبخاصة واليي صيدا ودمشق، بين الجيدة والتوتر، وقد خرج من كل ذلك منتصراً، فاستولى على البقاع وجبل عامل، وبيروت، وجبل لبنان الشمالي وكسروان وبشري وجوارهما[3].

الأميران أحمد ومنصور

لم يستمر الأمير ملحم في الحكم مدة طويلة، إذ أُصيب بوخزة شوكة صبير تفاعلت حتى أفقدته القدرة على ممارسة مسؤولياته، ثم قضت على حياته في عام ١٧٦٠م، وكان قد تنازل قبل ذلك في عام ١٧٥٤م عن الحكم إلى أخويه أحمد ومنصور، بعد أن تعذَّر عليه إسناد مقاليد الحكم لابنه الأمير يوسف الذي كان لا يزال صغيراً، فحكما الإمارة معاً إلى عام ١٧٦٣م عندما تنازل الأمير أحمد، تحت الضغط السياسي والعسكري، لأخيه الأمير منصور عن السلطة[4].

وشهد عهد الأخوين تحولين كبيرين في المجتمع الدرزي لا تزال آثارهما السياسية والثقافية بادية إلى اليوم:

الأول: ظهور الحزبين الجنبلاطي واليزبكي إلى العلن، وقد وُلدا من رحم الحزب القيسي بفعل الصراعات الداخلية بين الأسر الإقطاعية، وبخاصة بين جنبلاط جنبلاط، جد آل جنبلاط، وزعيمهم، وبين يزبك بن عبد السلام، جد آل عماد وزعيمهم في عهد الأمير فخر الدين الثاني المعني[5]، واستمر هذا الخلاف في العهد الشهابي، واشتد في عهد الأمير ملحم بعد أن دبَّ الخلاف بين الأميرين أحمد

(١) الشدياق: ص١٢٨.
(٢) الشهابي: جـ١ ص١٥ ـ ١٨. الدبس: جـ٧ ص٣٧١.
(٣) المصدران نفساهما: ص٢٩ ـ ٤٢. ص٣٧٥ ـ ٣٧٩.
(٤) الشهابي: جـ١ ص٥٩ ـ ٦٠.
(٥) الشدياق: جـ١ ص١٧٧. الخالدي: ص٣٢.

ومنصور، فساندت اليزبكية الأمير أحمد، وأيّدت الجنبلاطية الأمير منصور، وشكّل تنازل الأمير أحمد نصراً سياسياً للأمير منصور وللحزب الجنبلاطي بزعامة علي جنبلاط الذي برز كأقوى زعيم سياسي في الإمارة[١].

الثاني: تنصُّر بعض الأمراء الشهابيين على المذهب الماروني، ففي عام ١٧٠٧م تنصَّرت أرملة الأمير بشير الأول مع ابنها وابنتيها[٢]، ثم تنصَّر بعض الأمراء الشهابيين، واقتدى الأمراء اللمعيون بهم تاركين مذهبهم الدرزي.

جعل الدعم الذي تلقَّاه الأمير منصور من الشيخ علي جنبلاط أسير مواقف الحزب الجنبلاطي، فلما حاول الأمير في عام ١٧٦٧م التحالف مع والي صيدا على حساب حليفه الجنبلاطي؛ هدَّده الأخير بالتخلي عن مساندته، كما أن الأمير منصور لم يعد يُراعي مصالح رعاياه، فتحوَّل جنبلاط عندئذٍ لدعم أمير شهابي آخر هو الأمير يوسف بن ملحم الشهابي.

ودخل الأميران يوسف ومنصور في صراع على كرسي الإمارة انتهى لمصلحة الأمير يوسف، والمعروف أن هذا الأمير كان قد تنصَّر بتأثير مدبِّره الشيخ سعد الخوري الماروني الذي عيَّنه الأمير ملحم وصياً على أولاده الصغار.

الأمير يوسف

لم يكن الأمير يوسف أقل طموحاً ممن سبقه من الأمراء الشهابيين، فقد كان حاكماً على بلاد جبيل قبل أن يتسلم حكم إمارة الشوف في عام ١٧٧٠م، وهو أول ماروني من أصل سنّي يتولى الحكم، فأظهر الكثير من المقدرة السياسية والحنكة في إدارة شؤون الإمارة، وقضى معظم حياته السياسية في صراع داخلي مع إخوته وأقاربه الطامعين في السلطة، وصراع إقليمي مع الولاة العثمانيين في بلاد الشام، لا سيما أحمد باشا الجزار الذي كانت نهايته على يده.

تسلَّم الأمير يوسف الحكم في ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية معقدة، ففي الداخل تلقى دعماً من الشيخ علي جنبلاط والشيخ كليب النكدي، وحافظ على صلاته الطيبة مع عثمان باشا والي الشام، وأحاط به على الصعيد الخارجي ولاة أقوياء مثل: الشيخ ظاهر العمر حاكم عكا، وعلي بك الكبير صاحب مصر، وأحمد باشا الجزار أقوى الولاة وأقساهم في بلاد الشام، فاضطر نتيجة ذلك إلى الدوران في فلكهم ما حدَّ كثيراً من طموحه السياسي، وعلى الرغم من ذلك سعى لاكتساب

(١) الشهابي: جـ١ ص٦٠.

(٢) Ismail, Adel: **Documents Diplomatiques et Consulaires TI p73.**

القوة والوقوف على قدم المساواة مع تلك القوى، فأنشأ جيشاً قوياً لم تعرف الإمارة مثيلاً له منذ عهد الأمير فخر الدين الثاني المعني، تجاوز عديده، في بعض الأحيان، الثلاثين ألفاً[١]، واستطاع بهذه القوة أن يدخل في لعبة الكبار، فشارك في التحالفات الإقليمية، وكان أول أمير شهابي يخوض غمار السياسة الإقليمية، ينتصر حيناً ويُهزم أحياناً، وكانت نهايته على يد أحمد باشا الجزار، الذي شنقه في أيار ١٧٩١م وقتل مدبره غندور الخوري[٢]، وخلفه الأمير بشير بن قاسم شهاب، أميراً على بلاد الدروز في عام ١٧٨٨م على أثر تخلّي الأمير يوسف عن الإمارة واجتماع أعيانها على ولاية الأمير بشير، فتولى إمارة الدروز وعرف ببشير الثاني.

الأمير بشير الثاني

تسلَّم الأمير بشير الثاني حكم الإمارة في عام ١٧٨٨م كما ذكرنا، وهو في الحادية والعشرين من عمره. اتصف خلال حياته السياسية بالذكاء والحنكة والدهاء والفطنة، ما أهّله للقيام بدور بارز في السياستين المحلية والإقليمية والتأثير في مسار السياسة في بلاد الشام[٣].

أمضى الأمير بشير الثاني في حكم الإمارة زهاء نصف قرن (١٧٨٨ ـ ١٨٤٠م) لم ينقطع عنها سوى مرات معدودة ولمدد وجيزة، وينقسم عهده إلى مرحلتين:

الأولى هي التي كان فيها خاضعاً لأحمد باشا الجزار، يتصرَّف من خلاله ويدور في فلكه، وتُغطي هذه المرحلة المدة الزمنية (١٧٨٨ ـ ١٨٠٤م)، وتغطي المرحلة الثانية، وهي الذهبية، المدة الزمنية (١٨٠٥ ـ ١٨٤٠م) أي بعد وفاة الجزار.

المرحلة الأولى: سادت الاضطرابات والقلاقل الداخلية هذه المرحلة، والواقع أن القضاء على الأمير يوسف لم يكن نهاية الصراع على السلطة داخل الإمارة الشهابية، بل إن ذلك الصراع احتدم من جديد بين الأمير بشير الثاني وأولاد الأمير يوسف، كان الجزار يغذيه باستمرار، وينقل خلعة الإمارة من أمير إلى أمير بهدف الابتزاز المالي، وانقسم أعيان الإمارة بين مؤيد للأمير بشير الثاني؛ الجنبلاطيون وبعض الأمراء اللمعيين، ومعارض له، مشايخ النكدية والعمادية، ولعل هذه السياسة تُفسر ظاهرة استمرار الصراع داخل الإمارة الشهابية طيلة المرحلة الأولى، وقلّما نجح الأمراء الشهابيون في هذه المرحلة في توحيد صفوفهم ليواجهوا معاً طغيان

(١) الشهابي: جـ١ ص٩١. الدبس: جـ٧ ص٣٠٦.

(٢) المصدران نفساهما: ص١٥٩ ـ ١٦١. ص٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٣) سويد: جـ١ ص٣١٩.

الجزار وتدخُّله في شؤون الإمارة، وكثيراً ما عمد الأمير الشهابي الحاكم، الاقتصاص من أعيان خصومه في الداخل، وما إن يصل أحدهم إلى السلطة، بدعم من الجزار، حتى يلجأ للأخذ بالثأر، وهذا ما فعله الأمير قعدان محمد الشهابي بالجنبلاطيين، وما فعله الأمير بشير الثاني بالنكديين عام ١٧٩٧م[١].

ساهمت هذه النكبة في تقوية نفوذ الأمير بشير الثاني لا سيما في عاصمة الإمارة دير القمر، وعُدَّت الحلقة الأولى في سلسلة مخطط الأمير لضرب القوى المقاطعجية من أجل الاستئثار بالسلطة، لكن هذه النكبة لم تكن كافية لضمان بقائه في السلطة، فقد نهض ولدا الأمير يوسف، حسين وسعد الدين، وهما حلفاء النكدية، بعد أقل من سنة للأخذ بالثأر بعد أن خلع الجزار عليهما منصب الولاية، واستعانا بجنود الوالي من الأرناؤوط لمحاربة الأمير بشير الثاني وحلفائه، فدبَّت الفوضى في البلاد، وساد الاضطراب وعدم الاستقرار، كما أن استقدام جنود غرباء للقتال في الداخل خلَّف وراءه خراب القرى وبوار المواسم[٢].

وتوتر الجو السياسي في جبل لبنان بسبب حملة نابوليون بونابرت ضد عكا وحصاره لها في آذار ١٧٩٩، والمعروف أن الحملة انطلقت من مصر وهدفها استباق هجوم عثماني قادم من الشمال لإخراجه من مصر، فتقدم باتجاه الشمال لإخراجه من مصر واحتل بعض المدن الفلسطينية ووصل إلى عكا، وقد رفض الجزار التعاون معه.

انتظر الموارنة، وهم أصدقاء فرنسا، وصول القائد الفرنسي إلى لبنان بشوق، فيما داخلت الدروز خشية شديدة، وحرص الأمير بشير الثاني على تهدئة خواطر الدروز، فكان ذلك سبباً لاعتذاره عن مساعدة الفرنسيين عندما طلبوا منه ذلك، كما أنه آثر أن لا يتعرَّض لثأر الجزار إذا باءت الحملة بالفشل، واعتذر أيضاً عن التجاوب مع طلب الجزار لمساعدته لصدِّ الحصار الفرنسي، مبرراً تلكُّوه هذا بضعف مركزه السياسي في الداخل[٣]، إلا أنه تغاضى عن إقدام بعض أبناء الجبل على إمداد الجيش الفرنسي ببعض المواد الغذائية والعرق والنبيذ، وعدَّ ذلك عملاً فردياً وتجارياً[٤].

---

(١) الشدياق: جـ٢ ص٧٩ ـ ٨٣. أبو شقرا، عارف: **الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية** ص٥ ـ ٧.

(٢) أبو صالح، عباس: **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية** ص١٦٩، ١٧٠.

(٣) الشدياق: جـ٢ ص٩٨. الشهابي: جـ١ ص٩٨.

(٤) بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي: ص٩٩، علماً بأن هذا المؤرخ مكث في المنطقة بين عامي ١٨٣٩ و١٨٥٣م.

وعندما شعر الأمير بتعثُّر الحملة الفرنسية، حاول التقرب من الجزار الذي لم يرضَ عن موقفه الحيادي، ولما فكَّت الحملة الفرنسية الحصار عن عكا في أيار عام ١٧٩٩م وعادت إلى مصر، بادر الجزار بالاقتصاص منه، وحتى يتجنَّب غضبه التحق بمعسكر الدولة العثمانية للاحتماء بها، ففتح أبواب بلاده للجيش العثماني القادم لفك الحصار عن عكا وإخراج الفرنسيين من مصر، بقيادة الصدر الأعظم يوسف باشا، وقدَّم له الخيل والمؤن، فكافأه الصدر الأعظم على موقفه، وعيَّنه حاكماً على «جبل الدروز ووادي التيم وبلاد بعلبك والبقاع وجبل عامل ومنطقة جبيل»[١]، لكن الجزار لم يأبه لهذا التعيين، وعمد إلى عزله، وعيَّن أولاد الأمير يوسف ولاةً، وأمدَّهم بالعساكر اللازمة لطرده من الحكم، فاضطر الأمير إلى ترك الحكم وغادر البلاد إلى مصر على متن بارجة إنكليزية، فاجتمع والأميرال الإنكليزي سيدني سميث مع الصدر الأعظم في العريش ووعده بإعادته إلى منصبه بعد انتهاء الحرب مع الفرنسيين، لكن الأمير لم يستطع الانتظار طويلاً حتى تنتهي الحرب، فعاد إلى طرابلس وأرسل كتاباً سرّياً إلى الجزار يطلب عفوه، فاستجاب لطلبه وأبدى استعداده لإعادته إلى الحكم شرط أن يؤدّي مبلغاً من المال تفوق قيمته قيمة المبلغ الذي يؤدّيه أولاد الأمير يوسف[٢].

وما جرى في هذا الوقت من تعسُّف أولاد الأمير يوسف في جمع الضرائب من رعاياهم من دون مراعاة ظروفهم الاقتصادية الصعبة؛ أن انفضَّ هؤلاء من حولهم واتفقوا على إعادة الأمير بشير الثاني إلى الحكم، فطلب أولاد يوسف المساعدة من الجزار، فأرسل إليهم ألفي جندي من الأرناؤوط، فتصدَّى لهم أنصار الأمير عند نهر الحمام بالقرب من قرية غريفة وهزموهم، ودخل الأمير الشهابي على أثر هذا الانتصار، بعقلين، والتفَّ حوله جميع أعيان الدروز، لكن خصومه الشهابيين لم يستسلموا، وأمدَّهم الجزار بالعساكر اللازمة، وجرت بينهم وبين الأمير معارك عدة انتهت بانتصاره وعودته إلى الحكم، ومع ذلك لم يستطع مقاومة الجزار وما يمثله على صعيد الدولة العثمانية، لذلك أرسل إليه يستعطفه، فعفا عنه وأعاده إلى الحكم[٣].

استقر الأمير بشير الثاني في الولاية، إلا أنه ظلَّ مُهدَّداً في كل لحظة بتدخل الجزار، لكن وفاة الأخير المفاجئة في أيار عام ١٨٠٤م، أزالت الكابوس الرهيب عن قلبه.

---

(١) الشهابي: جـ١ ص١٩٥.

(٢) الشهابي: **تاريخ أحمد باشا الجزار** ص١٤٩.

(٣) الشهابي: **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين** جـ١ ص٣٦٩.

المرحلة الثانية: انتقلت الإمارة الشهابية في هذه المرحلة إلى عهد جديد، أخذت تستعيد خلاله بعض القوة والمنعة، وأضحى بإمكان الأمير بشير الثاني أن يُعزِّز مركزه في الداخل بعد أن فَقَدَ معارضوه ما كانوا يتلقونه من مساعدة من ولاة عكا بعد وفاة الجزار، ونجح في بناء قوّته الذاتية بحيث بات قادراً على تسديد ضربات قاضية لخصومه، لكنه كشف عن نزعة استبدادية للاستئثار بالسلطة، ما ترك آثاراً سلبية على وحدة شعبه في الداخل، ثم إن التدخلات والتحالفات الخارجية جعلته أسيرها ووضعت الإمارة في مهب الريح.

وسارع الأمير الشهابي إلى كسر شوكة الأُسر الإقطاعية، لا سيما الدرزية، وإعادة الإمارة إلى سابق عهدها من السيادة الداخلية التامة، وما إن توفي الجزار حتى انصرف إلى الاقتصاص من خصومه الباقين، وبدأ بأولاد الأمير يوسف وأنصارهم من آل باز فاضطهدهم وصادر أملاكهم[1]، ثم التفت إلى الأمراء الإقطاعيين والمشايخ، فصادر أملاكهم وسلبهم مكانتهم، فخضعوا له، ومن هؤلاء: آل أرسلان وتلحوق وعماد وعبد الملك، ولم يبقَ إلا آل جنبلاط بزعامة الشيخ بشير جنبلاط[2].

أقام الأمير بشير الثاني في غضون ذلك علاقات ودّية وتحالف مع ولاة عكا و صيدا، وبخاصة مع سليمان باشا الذي خلف الجزار في عام ١٨٠٥م، فأطلق له ابنه الأمير قاسم والأمير سلمان الشهابي اللذين كانا مسجونين رهينة في عكا منذ أيام الجزار، وقاتل الأمير إلى جانب هذا الوالي ضد الوهابيين عندما هاجموا دمشق عام ١٨١٠م، كما سانده ضد والي دمشق يوسف باشا في العام نفسه، فكافأه سليمان باشا بتوليته حكم الشوف وكسروان مدى الحياة، وبتوليه ولديه الأمير قاسم على بلاد جبيل، والأمير خليل على البقاع، وحليفه جهجاه الحرفوش على بعلبك[3]، فامتد حكمه من حدود دمشق شرقاً إلى حدود طرابلس شمالاً، وإلى البحر غرباً وحدود صيدا جنوباً[4].

ظلَّ التحالف قائماً بين الأمير بشير الثاني ووالي صيدا سليمان باشا حتى وفاة هذا الأخير عام ١٨١٩م، وخلفه عبد الله باشا الخازندار، وكان شاباً طموحاً، نشيطاً، في الحادية والعشرين من عمره، فعزم على تحجيم قوة الأمراء التابعين له، وبخاصة الأمير بشير الثاني، وعمد إلى إضعافه عبر ابتزازه بالمال، منتهجاً سياسة

(١) المفيد: حنانيا: **الدر المرصوف في تاريخ الشوف**، مجلة المشرق، مجلد ٥ ص٢٠٤. الشهابي: جـ٢ ص٥١٢ ـ ٥١٥. الشدياق: جـ٢ ص١٢٨.

(٢) الشهابي: جـ٢ ص٦٥٠ ـ ٦٥٥.

(٣) العورة، إبراهيم: **تاريخ ولاية سليمان باشا العادل** ص٣٣.

(٤) سويد: جـ١ ص٣٢٠.

سلفه أحمد باشا الجزار، وعندما أخذ الأمير بشير الثاني يجمع المال من رعاياه تمرَّد عليه أهالي المتن وكسروان بتحريض الأميرين الشهابيين حسن وسلمان فيما عُرف بعامية أنطلياس المشهورة سنة ١٨٢١م، واتفق الثائرون على أن لا يؤدّوا «سوى مالاً واحداً وجزية واحدة»[1]، وأدّى المطران يوسف أسطفان دوراً بارزاً في تنظيم هذا التحرك، وهو أول مواجهة بين الأمير الشهابي ورجال الدين الموارنة، علماً بأن الخلاف بين الأمير والبطريرك الماروني يوسف تيان قد بلغ أشده إثر مقتل الأخوين عبد الأحد وجرجس باز على يد الأمير، نظراً لما كان لهما من مكانة لدى زعماء الكنيسة المارونية[2].

هزّت هذه العامية مركز الأمير بشير الثاني، وزعزعت سلطته، فتنازل عن الحكم في عام ١٨٢٠م وغادر البلاد مع حليفه الشيخ بشير جنبلاط إلى حوران، فعيَّن عبد الله باشا الأميرين حسن وسلمان الشهابيين خلفاً له، ويبدو أنهما لم يكونا على قدر المسؤولية التي أُلقيت على عاتقهما، فدّبت الفوضى في البلاد، وأدرك الوالي العثماني أنه لا بد من الاستعانة بالأمير بشير الثاني لإعادة الهدوء، ولما تنازل الأميران الشهابيان عن الإمارة في عام ١٨٢١م عاد الأمير بشير الثاني إلى جبل لبنان واستقر في جزين، وأُعيد انتخابه حاكماً على الجبل بموافقة الباشا[3].

وتوطّدت في هذه الأثناء علاقة الأمير مع الوالي عبد الله باشا، وخاض الرجلان معارك عديدة ضد أعداء الوالي، منها معركة المزة عام ١٨٢١م ضد درويش باشا والي دمشق والطامع بولاية صيدا، وضد مصطفى باشا والي حلب الذي نهض لمساعدة زميله والي دمشق، وانضم الشيخ بشير جنبلاط، حليف الأمير التقليدي، إلى والي دمشق في خطوة سياسية متباينة، ما أدى إلى نشوب العداء بينهما، ونجح الشيخ الجنبلاطي في خلع الأمير عن حكم الإمارة وولّى مكانه عباس أسعد شهاب، واضطر الأمير إلى مغادرة البلاد إلى مصر ملتجئاً إلى واليها محمد علي باشا الذي توسط له لدى عبد الله باشا، فعاد إلى الحكم عام ١٨٢٢م[4]، وفي نيّته التخلص من حليفه السابق، فجرت بينهما معارك عديدة في السمقانية وبقعاتا انتهت بهزيمة الشيخ بشير جنبلاط ولجوئه إلى حوران في عام ١٨٢٤م، ثم إلى عكا مع حليفه الشيخ أمين العماد، فقبض عليهما واليها وشنقهما في عام ١٨٢٥م تنفيذاً لأمر محمد علي باشا

(١) الشدياق: جـ٢ ص١٥٤.

(٢) الخازن، شيبان: **تاريخ شيبان الخازن في الأصول التاريخية** جـ٣ ص٥٣٠.

(٣) الشدياق: جـ٢ ص٦٧٩. مشاقة، ميخائيل: **منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب** ص٦٦.

(٤) الشهابي: جـ٢ ص٣٢٢. الشدياق: جـ٢ ص١٧٥، ١٧٦.

واستجابة لطلب الأمير بشير الثاني[1].

الواقع أن الأمير بشير الثاني كان يخشى على منصبه بسبب كثرة الدسائس التي كانت تُحاك حول منصب الإمارة؛ ما جعله يُسيء الظن حتى بحلفائه، في الوقت الذي كان فيه شديد الحرص على مصالحه السياسية، والميل للبطش بمعارضيه[2]، ويبدو أنه شعر، بعد عودته من مصر وتحالفه مع محمد علي باشا بالإضافة إلى دعم والي صيدا له؛ أنه أضحى من القوة والنفوذ ما يُمكّنه من القضاء على حليفه التقليدي الشيخ بشير جنبلاط، وأدَّت أزمة صراع الولاة العثمانيين على النفوذ وتباين النظرة السياسية بينهما إلى انفصام عرى التحالف وتحولها إلى عداء.

توطَّدت العلاقات إثر هذه التطورات السياسية والعسكرية بين الأمير بشير الثاني ومحمد علي باشا والي مصر القوي، والواقع أن الأمير الشهابي ربط مصيره بمصير والي مصر وخاصة في صراعه مع السلطنة العثمانية وإخماد الثورات التي قامت في بلاد الشام وجبل لبنان ضد الحكم المصري، معتقداً بأن الدول الكبرى غير جادة في مساعدة السلطان العثماني، وأن فرنسا لن تترك محمد علي باشا يقع فريسة للسياسة البريطانية، لذلك ساعد الجيش المصري عندما اجتاح بلاد الشام عام ١٨٣١م بقيادة إبراهيم باشا، وأسهم معه في إخماد الثورات التي اندلعت في الشوف وصفد وطرابلس وعكار وبلاد النصيرية وبعلبك وحوران وبلاد بشارة بين عامي (١٨٣٢ ـ ١٨٣٩م)، كما أسهم في مقاومة الثورة الكبرى التي قام بها الدروز والمسيحيون عام ١٨٤٠م في جبل لبنان ضد الحكم المصري وغذَّاها الباب العالي وبريطانيا بالسلاح والمال، والمعروف أن عاملين أثارا هذه الثورة:

الأول: ارتباطها بالمسألة الشرقية وسياسات القوى الخارجية.

الثاني: انعكاسها على أزمة اجتماعية داخلية مُعقَّدة لاحت بوادرها لسنوات، فقرَّبت بين الفلاحين والمشايخ الإقطاعيين في مواجهة الحظر المصري المشترك. ففي الوقت الذي انتفض فيه الفلاحون الموارنة والدروز ضد الاضطهاد والسيطرة المصرية، ثار المشايخ لاستعادة ما فقدوه في عهد الأمير بشير الثاني من امتيازات وحقوق ومكانة، لكنهم اشتركوا في تحقيق هدف واحد؛ ألا وهو التخلُّص من حكم الأمير الشهابي وحليفه إبراهيم باشا[3].

أدَّت الثورة الكبرى في جبل لبنان والثورات التي قامت في بلاد الشام إلى خروج

---

(١) مشاقة: ص١٠٣. أبو شقرا: ص١٣. سويد: **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية** جـ٢ ص٣٤٧ ـ ٣٥٥.

(٢) أبو صالح: ص٢٢٤.

(٣) الصليبي: كمال: **تاريخ لبنان الحديث** ص٧٢.

محمد علي باشا نهائياً من المنطقة، وخرج معه الأمير بشير الثاني منفياً إلى مالطة بعد أن عزلته الدولة العثمانية وعيَّنت نسيبه الأمير بشير قاسم ملحم، المعروف ببشير الثالث، العديم الكفاءة، في ٣ أيلول ١٨٤٠م بإيعاز من بريطانيا[1].

الأمير بشير الثالث ونهاية الإمارة الشهابية

تسلَّم الأمير بشير الثالث الفرمان السلطاني في ٩ تشرين الأول عام ١٨٤٠م، وقد حمله إليه المستشاران البريطانيان: ريتشارد وود وبولدوين ووكر. استقر الأمير الجديد في بعبدا واتَّخذها مقراً لإمارته. اتصف بضعف الشخصية والعجز عن مواجهة الظروف المعقدة التي تمرُّ بها الإمارة، ما جعله أداة طيِّعة للسياسة البريطانية وخاضعاً لنفوذ ممثليها في سورية، لا سيما ريتشارد وود، قنصلها العام في بيروت[2]، الذي عيَّن أحد أعوانه مستشاراً له وهو من آل مسك، فتولى هذا إدارة البلاد، وكان الأمير بشير الثالث لا يقضي أمراً من دون استشارته وموافقته[3].

أساء الأمير بشير الثالث معاملة الدروز، لا سيما أولئك الذين كان سلفه قد نفاهم إلى مصر وعادوا الآن إلى جبل لبنان، وعلى رأسهم نعمان جنبلاط، وعبد السلام وخطار العماد، وناصيف النكدي وولده عباس وغيرهم، وما لبث أن اعتقل بعضهم وجرَّد بعضهم الآخر مما كان قد تبقَّى له من امتيازات، ومما زاد الأمور تعقيداً أن زعماء الموارنة رفضوا التنازل عن الامتيازات التي كان الأمير بشير الثاني قد منحهم إياها على حساب خصومه الدروز[4].

حملت هذه السياسة السلبية زعماء الدروز على إشعال الثورة ضد الأمير الحاكم، فهاجموا دير القمر في ١٣ تشرين الأول ١٨٤١م، ولم ينجُ الأمير منها إلا بحماية القنصلية البريطانية، وما لبثت الخصومة الدرزية ـ الشهابية أن انقلبت إلى فتنة طائفية بين الدروز والموارنة، فاستغلتها الحكومة العثمانية فأصدرت فرماناً في ١٣ كانون الثاني ١٨٤٢م عزلت بموجبه الأمير بشير الثالث، واستدعته إلى بيروت تمهيداً لنقله إلى الآستانة[5]، وشكَّل هذا الحدث نهاية الحكم الشهابي في الجبل وبداية الحكم العثماني المباشر.

---

(١) راجع نص: فرمان التعيين في: رستم، أسد: **الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي** جـ٥ ص١٧٢ ـ ١٧٤.
الحنوني، الخوري منصور: **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية** ص٢٣٧.

(٢) Ismail, Adel: **Histoire du Liban**. T4 pp107, 108.

(٣) الشدياق: جـ٢ ص٤٧٤.

(٤) الصليبي: ص٧٦، ٧٧.

(٥) بازيلي: ص٣٧٤ ـ ٣٧٥. Churchill: p64. **Ismail: Docoments** T7 p86.

الفتن الطائفية والتقسيم

برزت في جبل لبنان ظاهرة المذابح الدينية بين الدروز والموارنة، واشتدت بفعل التربة الخصبة التي زرع فيها الأوروبيون، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، بذور الشقاق بهدف التدخل في شؤون الدولة العثمانية، وتفتيت وحدتها، أو على الأقل إنهاكها وإضعافها عسكرياً وسياسياً ومالياً تحت ستار مساعدتها في إخماد الفتن.

وتجدَّدت العداوة الدينية القديمة بين الدروز والموارنة على إثر مغادرة القوات المصرية بلاد الشام وجبل لبنان، وزاد في تأججها تدخل الدول الأوروبية إلى جانب هؤلاء وأولئك، فكانت فرنسا المعين الرئيس للموارنة، وساندت بريطانيا الدروز[1].

والحقيقة أن موضوع المذابح الدينية التي حدثت في جبل لبنان هو من الموضوعات المعقَّدة والحسّاسة، وانقسم المؤرِّخون حيالها فريقين، تناول كل منهما هذه القضية من زاوية تأثره بعقيدته الدينية، ملقياً المسؤولية الكاملة على أتباع العقيدة المخالفة له، ومبالغاً في وصف الأحداث وعدد الضحايا.

وكان الذي فجَّر الأوضاع في عام ١٨٤١م، تدخل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بعامة وللبنانيين بخاصة، بالإضافة إلى سياسة الأمير بشير الثالث المتقلبة، فاشتعلت الحرب الطائفية التي عدَّتها تلك الدول حرباً دينية، إلا أن العداء الديني بين الدروز والموارنة لم يكن سبباً، بل أثراً لهذه السياسة الأوروبية ونتيجة لها[2]، ودخل الدروز دير القمر عاصمة الإمارة في ١٣ تشرين الأول وارتكبوا المذابح في البلدة[3].

اضطرت الدولة العثمانية، تحت ضغط الأحداث، إلى التدخل، فعزلت الأمير بشير الثالث، كما ذكرنا، وعيَّنت مكانه والياً عثمانياً هو عمر باشا النمساوي[4]، فأعادت بذلك الحكم العثماني المباشر إلى جبل لبنان[5].

عمد عمر باشا النمساوي إلى إلغاء جميع امتيازات السكان الممنوحة لهم بموجب معاهدات سابقة، واتبع سياسة متقلِّبة بهدف السيطرة على الموقف، وسعى إلى استخدام الموارنة ضد الدروز، وتحريض هؤلاء على أولئك[6]، فرفضت الدول الأوروبية هذا الإجراء وكذلك رفضه الموارنة بتحريض من كهنتهم[7]، وطلبت الدول

(١) بازيلي: ص٣٦٤ ـ ٣٦٧.
(٢) المصدر نفسه: ص٣٦٧.
(٣) المصدر نفسه: ص٣٧٢ ـ ٣٧٤. أبو شقرا: ص٣٨.
(٤) بازيلي: ص٣٧٥.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه: ص٣٨٠.
(٧) غرايبة، عبد الكريم: **سوريا في القرن التاسع عشر** ص٩٩.

الأوروبية من السلطان تطبيق نظام الحكم الذاتي كعلاج لإنهاء الحرب الأهلية.

وباءت سياسة عمر باشا في جعل الجبل ولاية عثمانية بالفشل، الأمر الذي دفع الباب العالي إلى إصدار أمر في الأول من كانون الأول ١٨٤٢م بجعل جبل لبنان تحت حكم اثنين من أُمرائه، واحد من الموارنة وآخر من الدروز[1].

كان هذا النظام حلّاً وسطاً بين وجهتي النظر: الفرنسية التي طالبت بإعادة العمل بنظام الإمارة مع التفضيل بإسنادها إلى أمير شهابي مسيحي، وأيدتها النمسا في موقفها، ووجهة النظر العثمانية التي أصرَّت على إدخال جبل لبنان تحت الحكم العثماني ومسؤولية والي صيدا، وقد استغلَّت معارضة بريطانيا للسياسة الفرنسية للتمسك بوجهة نظرها، وأيَّدتها روسيا في موقفها.

وللخروج من هذا المأزق اقترح مترنيخ، مستشار النمسا، تقسيم جبل لبنان إلى منطقتين إداريتين: شمالية، يتولى إدارتها قائمقام ماروني، وجنوبية يتولى إدارتها قائمقام درزي، على أن تكون الكلمة الأخيرة في القضايا المهمة لوالي صيدا، وأيَّدت فرنسا وبريطانيا هذا الاقتراح[2]، ولم يجد الباب العالي بدّاً في النهاية من قبول تنفيذه.

غير أن نظام القائمقاميتين تدهور عند تطبيقه بفعل وجود مناطق مختلطة وتداخل سكاني في كل قائمقامية، بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية لم تتوقف عن التدخل في شؤون الطوائف وفي تعيين القائمقامين، كما لم يُعطَ كل من القائمقامَيْن السلطة الكافية ولا أداة الحكم الجيدة لفرض إرادته، وإخماد الفتن والحروب الأهلية، فتجدَّدت الاشتباكات في عام ١٨٤٥[3].

تجاه هذا الواقع المؤلم أرسل الباب العالي وزير خارجيته شكيب أفندي إلى جبل لبنان لفرض نظام القائمقاميتين وتثبيته على أنه الحل الأفضل للقضية اللبنانية من وجهة نظره، وقد حمل معه منشوراً لفرض الهدوء والنظام مع الإبقاء على الامتيازات الممنوحة للسكان، والتعويض عليهم بفعل ما لحق بهم من خسائر، وأبدى أمله بأن تتوقف الدول الأوروبية عن تدخلها في شؤون الجبل ليتسنى للدولة العثمانية معالجة مشكلاته.

(١) بازيلي: ص٣٨٧.
(٢) امتدت القائمقامية المارونية من حدود طرابلس إلى طريق الشام ويدخل فيها المتن، ثم أُلحقت بها بلاد جبيل في ١٤ آذار ١٨٤٣م، وعُيِّن عليها حيدر أبي اللمع. وامتدت القائمقامية الدرزية من طريق الشام في أغوار ضهر البيدر حتى صيدا متخذة من بيت الدين مركزاً لها، وعُيِّن عليها الأمير أحمد أرسلان، ويفصل بين القائمقاميتين طريق بيروت ـ دمشق.
(٣) بازيلي: ص٣٩٥ ـ ٣٩٩.

وهكذا أعلن شكيب أفندي، في أيار ١٨٤٦م، الدستور الجديد لجبل لبنان والذي ينصُّ على غرار قرار عام ١٨٤٢م على تقسيمه إلى قسمين، يتبع كل منهما والي صيدا، وقد أبقى الأمير حيدر على رأس القائمقامية المسيحية، وعيَّن أمين أرسلان، شقيق الأمير أحمد، على رأس القائمقامية الدرزية، وضيَّق صلاحياتهما، فعيَّن لكل قائمقام مجلساً تمثيلياً مختلطاً يرأسه القائمقام، مهمته مساعدته في إدارة القائمقامية[1].

أما فيما يتعلق بالقرى المختلطة، فإن سياسة شكيب أفندي تقوم على الأسس الآتية:

١ ـ المسائل القانونية، وأطلق عليها الحقوقية، وتختصُّ بكيفية حلِّ النزاعات التي تنشأ بين طرفي النزاع، سواء كان الخصمان ينتميان إلى طائفة واحدة أو إذا كانا ينتميان إلى طائفتين، ولما كان الخلاف يتمحور حول نقطة تتعلق بحقوق مشايخ الدروز لدى السكان المسيحيين في الإقطاعات الدرزية، فإن المادة الأساس في نظام شكيب أفندي كانت تحجيم حقوق هؤلاء المشايخ، وتجديد حقوق ممثلي السكان المسيحيين في إقطاعاتهم[2].

٢ ـ المسائل الإدارية، وسماها السياسية، وتختص بتحديد كيفية تنفيذ أوامر الحكومة، وجمع الضرائب.

٣ ـ مسائل الشرطة، ووصفها بالضبطية، وينفرد القائمقام بإدارتها.

ولعل أهم تغيير أحدثه شكيب أفندي هو سعيه للقضاء على النظام الإقطاعي، فأبطل، ضمناً، الامتيازات الممنوحة للمقاطعجية، وأعطى صلاحيتهم للقائمقامين[3].

سار نظام القائمقاميتين سيراً حسناً لبضع سنوات، فساعد على إضعاف سلطة الإقطاعيين ورؤساء العشائر، ودعم سلطة الباب العالي، لكن وقعت أحداث خارجية وداخلية مهمة في الدولة العثمانية صرفتها عن الاهتمام بشؤون ولاياتها، مثل حرب القرم، وصدور التنظيمات الإصلاحية التي نادت بالمساواة بين الرعايا العثمانيين، فعادت المذابح إلى سيرتها الأولى.

---

(١) كان من بين اختصاصات المجلس التمثيلي النظر في الأحكام التي تصدرها المحاكم والإشراف على جمع الضرائب وإنفاق حصيلتها على الأوجه المخصَّصة لها، وقد حلَّت هذه المجالس التمثيلية محل العائلات الحاكمة في القرية.

(٢) بازيلي: ص٤٠٦.

(٣) راجع فيما يتعلق بترتيبات شكيب أفندي: بازيلي ص٤٠٥ ـ ٤١٣.
Ismail: T IV pp 280 - 281.

تضمَّنت الإصلاحات، فيما يتعلق بجبل لبنان، إلغاء الدور السياسي والإداري للمقاطعجي، لكنها دفعت الفلاحين إلى إحداث تغييرات جذرية في علاقات المشاركة وما يتبعها من علاقات اجتماعية وسياسية وأخلاقية، وقام هؤلاء بإثارة القلاقل بزعامة طانيوس شاهين، وبتحريض من رجال الدين وعملاء فرنسا والبابوية[1]، وأعلنوا قيام جمهورية الفلاحين في عام ١٨٥٨م[2].

رحَّبت فرنسا بإعلان قيام هذه الجمهورية، ووجدت فيها دعامة لتركيز نفوذها في جبل لبنان، كما أثارت مشاعر الطوائف الإسلامية الأخرى وبخاصة الدروز.

قابل هذا الصراع في القائمقامية المارونية صراع طائفي في القائمقامية الدرزية بفعل العلاقة القائمة بين الإقطاعية الدرزية والفلاحين الموارنة، كما برز في هذه القائمقامية صراع داخلي تمثَّل في انقسامات الدروز الحزبية، وبخاصة بين الحزبين الجنبلاطي، بقيادة سعيد جنبلاط، واليزبكي، بزعامة آل نكد، وكانت الخصومات الطائفية التي تمخَّضت عن أحداث عامي ١٨٤١ و١٨٤٥م لا تزال عالقة في الأذهان، ولم يثق الدروز في جيرانهم الموارنة.

في هذا الجو المشحون بالتناقضات في القائمقاميتين اشتعلت نار الفتنة وانفجر الوضع الداخلي في ٢٧ أيار ١٨٦٠م بين الدروز والموارنة، تحوَّل إلى مذابح عامة بين المسلمين والمسيحيين، امتدت إلى اللاذقية ودمشق، وكان لها صدى استنكار بالغ في أوروبا، واستغلَّت فرنسا هذه الأحداث لفرض حمايتها على لبنان بحجة إخماد الفتن الدينية وإنقاذ الموارنة، واعترضت بريطانيا على سياسة فرنسا؛ لأن ذلك يخلُّ بالتوازن الدولي في حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي.

ومن جهة أخرى، رأى فؤاد باشا، وزير خارجية الدولة العثمانية، ضرورة تعزيز الجيش العثماني في بلاد الشام حتى يتمكَّن من إخماد الفتن، فسار إلى بيروت في شهر تموز على رأس قوة عسكرية ثم ذهب إلى دمشق، وشكَّل مجلساً حربياً للتحقيق والمحاسبة، ولم يلجأ إلى الأسلوب نفسه في جبل لبنان بفعل اختلاف الوضع الداخلي، لكنه عدَّ الدروز والموارنة مسؤولين وترك الموضوع إلى لجنة دولية[3].

---

(١) كان هدف هؤلاء إقامة حكومة إكليركية على رأسها البطريرك الماروني، ثم إثارة المتاعب في وجه الدولة العثمانية، وإظهارها بمظهر العاجز عن السيطرة على الوضع وإيجاد توازن بين الطوائف.

(٢) قامت ثورة الفلاحين في الأساس ضد القائمقام بشير أحمد أبي اللمع، وتحوَّلت إلى عصيان وثورة ضد آل الخازن.

(٣) فريد بك، محمد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ص٥٢٩.

ويبدو أن الدول الأوروبية الموقِّعة على اتفاقية باريس[1] قد قرَّرت التدخل عسكرياً، ووقَّعت، لهذه الغاية، بروتوكولاً في باريس في ١٦ آب ١٨٦٠م حدَّدت فيه حجم هذا التدخل[2]، ونتيجة لذلك أنزلت فرنسا ستة آلاف جندي في بيروت في ١٦ آب بقيادة الجنرال بوفور دوتبول، عسكروا في أماكن متعددة من جبل لبنان، وأخذوا يعملون على إعادة الموارنة إلى قراهم وحمايتهم من الدروز[3].

وأرسلت الدول الأوروبية لجنة تحقيق إلى بيروت للبحث مع الوزير العثماني في أسباب الأحداث وتحديد المسؤولية، وبعد مناقشات مستفيضة تقرر الموافقة على وضع نظام جديد لجبل لبنان تمَّ التوقيع عليه في إستانبول في ٩ حزيران ١٨٦١م، عُرف بالنظام الأساسي، وأصبح الجبل بموجبه سنجقاً عثمانياً يتمتع باستقلال داخلي، يقوم بإدارته متصرف مسيحي كاثوليكي غير لبناني من رعايا الدولة العثمانية، يُعينه الباب العالي وتوافق على تعيينه الدول الأوروبية الخمس، يعاونه في الحكم مجلس إداري من اثني عشر عضواً يمثِّلون مختلف الطوائف، واقتصرت أراضي المتصرفية على مناطق جبل لبنان[4]، وعُيِّن بالإجماع داوود الأرمني أول متصرف لمدة ثلاثة أعوام لا يمكن عزله إلا باتفاق الدول[5].

وأُلحق بالنظام الأساسي بروتوكول تضمَّن خمس نقاط تتعلق بكيفية تعيين المتصرف ومدة ولايته، ومسؤوليات الباب العالي في حفظ الأمن، وكفالة الحرية، والسماح بإقامة حامية عثمانية على طريق بيروت ـ دمشق[6].

استمر النظام الأساسي مطبقاً على جبل لبنان حتى دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، وكانت القوات التركية قد دخلت مناطق الجبل، وأُقيل المتصرف أوهانس قيومجيان وخضعت البلاد للحكم العثماني المباشر.

لبنان خلال الحرب العالمية الأولى

شهدت سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى انقسام اللبنانيين من سكان الجبل والمدن، وبخاصة بيروت، إلى قسمين:

(١) وقَّعت خمس دول أوروبية اتفاقية باريس في ٣٠ آذار ١٨٥٦م، للبتِّ في مستقبل الدولة العثمانية، وهذه الدول هي: فرنسا، بريطانيا، روسيا، سردينيا والنمسا بالإضافة إلى الدولة العثمانية.
(٢) رستم، أسد: **لبنان في عهد المتصرفية** ص٢٨ ـ ٢٩.
(٣) المصدر نفسه: ص٢٩ ـ ٣١.
(٤) راجع تفاصيل ذلك عند: رستم ص٣١ ـ ٤٥.
(٥) خاطر، لحد: **عهد المتصرفين في لبنان** ص١٢.
(٦) رستم: ص٤٤ ـ ٤٥.

الأول: طالب باستقلال لبنان، ومعظمه من المسيحيين.

الثاني: ذهب إلى أبعد من الحدود اللبنانية، فطالب بدولة عربية مستقلة عن السلطنة العثمانية، ومعظمه من المسلمين.

وما جرى من انقلاب نيسان عام ١٩٠٩م الذي أطاح بالسلطان عبد الحميد الثاني ومجيء حزب الاتحاد والترقي إلى الحكم، وتبنّيه مبادىء عنصرية متطرفة؛ جعل المسلمون العرب يتبنّون مطالب المسيحيين، وسرعان ما وحَّدت سياسة الاتحاديين، المسلمين والمسيحيين في سورية ولبنان، وبدت تباشير ظهور حركة قومية عربية اتخذت مراكزها في دمشق وحلب وبيروت، شدَّدت على اللغة والتراث العربيين كأساس للوحدة القومية. وكان من شأن التأييد الإسلامي للقومية العربية وقيادة حركتها بعد عام ١٩٠٩م أن أدخل تغييراً جذرياً على طبيعتها وتوجهاتها، عبَّرت في طورها الأول عن نزعة الأقلّية المسيحية المارونية بشكل خاص، بالانفصال بحجة تخوفها منها.

وأضحت نزعة القومية العربية قوة فعَّالة بعد أن تأسَّست الجمعيات السرِّية في المدن السورية، وأخذت تُجري اتصالات مع الدول الأجنبية، وتتهيأ لانفصال العرب عن السلطنة العثمانية، وكرَّس القوميون الجدد كل جهودهم لمقاومة سياسة التتريك والمركزية الإدارية التي اتبعتها حكومة الآستانة، وإذ بدأت هذه النزعة بقيادة المسلمين، تتخذ شكلها الجديد، كان لا بد من أن يتبدَّل موقف المسيحيين تجاهها؛ فسارع مسيحيو لبنان، الموارنة بخاصة، إلى إعلان تحفظهم على حركة أضحت قيادتها بيد المسلمين على الرغم من وحدة الهدف التي جمعت الطرفين، وهو مقاومة الحكم العثماني والمطالبة بالاستقلال التام. غير أن قلَّة من هؤلاء أكَّدوا على الاستمرار في تأييد الحركة العربية، فأسماء مثل: شكري غانم، وإسكندر عمون، وندرة مطران، وشارل دباس وغيرهم من الشخصيات المسيحية، كانت إلى جانب شخصيات إسلامية، مثل سليم علي سلام، والشيخ أحمد طبارة، وعبد الغني العريس، ومحمد المحمصاني، وعوني عبد الهادي؛ تؤسس الجمعيات العربية مثل: العربية الفتاة وجمعية بيروت الإصلاحية وغيرهما، وتقود حركة تحقيق الاستقلال الذاتي للعرب ضمن نطاق اللامركزية، وقد توَّجت إنجازاتها بانعقاد المؤتمر العربي في باريس بين ١٣ ـ ٢١ حزيران ١٩١٣م، تركَّز البحث فيه حول نقطتين: حق العرب في السلطة، والإصلاح الإداري على أساس اللامركزية[1].

(١) انظر فيما يتعلق بإنشاء الجمعيات العربية ومؤتمر باريس: سعيد، أمين: **الثورة العربية الكبرى** جـ١ ص٦ ـ ١٨، ٤٠ ـ ٥٧.

ومع دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى، في ٥ تشرين الثاني ١٩١٤م، إلى جانب ألمانيا وضد بريطانيا وفرنسا، أرسلت الحكومة العثمانية جمال باشا، على رأس الجيش العثماني الرابع، وعيَّنته حاكماً على سورية ولبنان، وعهدت إليه السيطرة على قناة السويس وإخراج البريطانيين من مصر، فاتخذ من دمشق مقرّاً له، ولاستقطاب العرب، صرَّح بأنه سيعاملهم معاملة حسنة، وسيحافظ على امتيازات اللبنانيين، غير أن أعماله نقضت أقواله، فقد اتخذ سلسلة من الإجراءات، بحكم طبيعة الظروف، أدَّت إلى نقض نظام لبنان الأساسي، مع إبقائه اسمياً، بتعيينه متصرفين مسلمين، وحلَّ مجلس الإدارة، وسجن بعض أعضائه ونفى بعضهم الآخر، وألغى امتيازات رجال الدين الموارنة بخاصة، وأنشأ الديوان العُرفي في عاليه لمحاكمة بعض الشخصيات اللبنانية التي اتهمها بالاتصال بدول أجنبية للتآمر على الدولة العثمانية، وفرض أعمال السخرة، وحلَّ الجمعيات، وفرض حصاراً برّياً على الجبل، في الوقت الذي فرض فيه الحلفاء حصاراً بحرياً على السواحل اللبنانية، فتوقف التبادل التجاري، وسُدَّت الطرق أمام دخول أموال المغتربين والمواد الغذائية، فوقعت البلاد في ضائقة اقتصادية، تفاقمت بفعل مجيء موجات كثيفة من الجراد عام ١٩١٥م أتت على المزروعات، وأسفرت عن مجاعة ضربت الأهالي، وبخاصة في شتاء ١٩١٦م، فتفشَّت الأوبئة والأمراض ومات أكثر من ثلث سكان لبنان(١).

وشهدت المنطقة العربية في المشرق، خلال هذه الظروف القاسية، حدثين تاريخيين، تمثَّل الأول بنشوب الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين عام ١٩١٦م، وتمثَّل الثاني بنقض بريطانيا لوعودها للعرب بالاستقلال، واتفاقها مع فرنسا على تقاسم البلاد العربية وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦م(٢).

تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى

كان قرار الدولة العثمانية دخول الحرب العالمية الأولى، أكثر الأحداث أهمية في تاريخ العرب المعاصر في المشرق العربي؛ لأنه أدى إلى تحجيم هذه الدولة، وظهور كيانات سياسية جديدة في المنطقة، وتوجَّهت أنظار الحلفاء إليها بفعل أهميتها، الاستراتيجية.

وعلَّق العرب آمالهم على تحرك أمير مكة الشريف حسين بن علي في مفاوضاته مع بريطانيا، ونتيجة لمباحثات ابنه الأمير فيصل مع قادة الحركة العربية في دمشق،

(١) سعيد: ص٥٨ ـ ٦٦. الخوند: جـ١٦ ص١١٣ ـ ١١٤.

(٢) سعيد: ص١٤٥ ـ ١٥٧، ١٨٨ ـ ١٩٧.

صدر ميثاق دمشق الذي بيَّن حدود الدولة العربية، وطالب باعتراف بريطانيا باستقلالها. غير أن المشروع العربي اصطدم بأطماع الدول الأخرى الحليفة. فقد أرادت روسيا ضمان أطماعها في البحر الأسود والمضائق مقابل اعترافها بأطماع حليفتيها بريطانيا وفرنسا في باقي الممتلكات العثمانية الآسيوية، وسعت بريطانيا إلى إزالة السيادة العثمانية عن قبرص ومصر، فضمَّت الأولى إلى امبراطوريتها، وفرضت الحماية على الثانية، ورأت أن يمتد نفوذها إلى الخليج العربي، واتخاذ العراق مركزاً لأطماعها، وكان ثمَّة حاجة إلى مدٍّ خط يصل إلى إحدى موانىء البحر الأبيض المتوسط، ورنت فرنسا ببصرها إلى سورية ولبنان وفلسطين.

ودخلت بريطانيا منذ عام ١٩١٥م في ثلاث اتفاقيات متناقضة مع ثلاثة أطراف مختلفة: زعيم الثورة العربية الشريف حسين، والحكومة الفرنسية، ورئيس الحركة الصهيونية في بريطانيا اللورد روتشيلد، وهي اتفاقيات: حسين ـ مكماهون، وسايكس ـ بيكو، ووعد بلفور.

• **اتفاقية حسين ـ مكماهون**

تمحورت الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون، والتي استمرت حتى آذار ١٩١٦م، حول مطالب العرب بالاستقلال مقابل إشعال الثورة على الحكم العثماني، وتضمَّنت الأسس التي سوف تقوم عليها العلاقات بين الحكومة أو الحكومات العربية المستقلة وبين بريطانيا في المستقبل، وستحصل بريطانيا على منطقة نفوذ (احتلال) في العراق الجنوبي، بغداد والبصرة، وبأن يكون للفرنسيين منطقة نفوذ (احتلال) في الأقاليم الواقعة غرب خط دمشق، حمص، حماة وحلب إذا انتصر الحلفاء في الحرب، وهذا يعني الساحل السوري الذي يشمل لبنان والاسكندرون ومرسين، وأبدت بريطانيا استعدادها الاعتراف باستقلال العرب في كل المناطق الأخرى ضمن الحدود التي طلبها الشريف حسين شرط ألا تضرَّ بمصلحة حليفتها فرنسا، وهذا ما أعطاها المادة القانونية، التي تحتاجها لتبرير استثناء الموصل وفلسطين بعد ذلك، فألحقت الأُولى بالعراق، واحتفظت بالحكم وحيدة في الثانية بعد أن تنازلت فرنسا عن مطالبتها بها، لتمنحها للصهيونية(١).

• **اتفاقية سايكس ـ بيكو**

في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات جارية بين الشريف حسين ومكماهون، جرت مباحثات سرية متوازية بين بريطانيا وفرنسا وروسيا بهدف الوصول إلى تدبير يُوفِّق بين ما تدَّعيه فرنسا من حقوق في سورية ولبنان، وما تعهدت به بريطانيا

(١) يمكن العودة إلى نصوص **مراسلات حسين ـ مكماهون** عند: سعيد: جـ١ ص١٢٤ ـ ١٤٤. وأنطونيوس، جورج: **يقظة العرب** ص٢٥١ ـ ٢٧٤.

للعرب، وقد انبثق عنها ما يُعرف باتفاقية سايكس - بيكو، وهي منسوبة إلى المندوبين، البريطاني السير مارك سايكس والفرنسي فرنسوا جورج بيكو. بدأت هذه المفاوضات في ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٥م، واستمرت حتى ١٦ أيار ١٩١٦م، وتمخَّض عنها منح فرنسا يداً مطلقة في كيليكيا والساحل السوري بالإضافة إلى جبل لبنان، ومجالاً يمتد شرقاً حتى الموصل، ومُنحت بريطانيا يداً مطلقة في بغداد والبصرة، ومجالاً مماثلاً للنفوذ في المنطقة الجنوبية من المشرق العربي، وحصلت على حيفا وعكا في فلسطين، أما ما تبقى من هذا البلد فيوضع تحت إدارة دولية. قضت هذه الاتفاقية على آمال العرب في الوحدة والاستقلال، ومثَّلت نقضاً للعهود، وعُقدت من دون أن يعلم الشريف حسين بها[1].

• وعد بلفور

في الوقت الذي كان فيه العرب يبذلون أقصى ما يستطيعون لخدمة قضية الحلفاء، عمدت بريطانيا إلى إعلان تصريح تعهدت فيه لزعماء الصهيونية بإنشاء وطن قومي في فلسطين، وكان ذلك في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧م، في رسالة بعث بها وزير خارجيتها لورد آرثر جيمس بلفور إلى اللورد روتشيلد[2].

في الطريق إلى الانتداب

انتصر الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، فغادر الأتراك سورية والعراق حتى الموصل، ووصل إلى دمشق في ٣ تشرين الأول ١٩١٨م الجنرال اللنبي، قائد الجيوش الحليفة في الشرق، ثم وصل بعده بقليل الأمير فيصل، وعندما التقى الرجلان أبلغ اللنبي الأمير فيصل بأنه بوصفه القائد العام للجيوش الحليفة في الشرق، سيكون المصدر الوحيد للسلطات في الأراضي المحرَّرة، وكانت سورية وفلسطين من مناطق العدو المحتلة، فهي بذلك خاضعة مؤقتاً لقانون عسكري ريثما يتم تنظيمها نهائياً في مؤتمر الصلح، وقسَّمها إلى ثلاث مناطق إدارية تتوافق مع ما تعتزم عليه بريطانيا وفرنسا من ترتيبات، وهي:

- القسم الجنوبي حتى حدود فلسطين، وعيَّن عليه حاكماً بريطانياً.

(١) انظر نص **اتفاق سايكس - بيكو** في سعيد: جـ ١ ص١٨٨ - ١٩١. وأنطونيوس ص٣٤٧ - ٣٥٣.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن وعد بلفور يمكن العودة إلى: سعيد: جـ١ ص٣١١. **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين. المجموعة الأولى** ص٨٧.

Stein, Leonard, J: **The Balfour Declaration.**

Weiz mann, chaim: **Trial and Error.**

أنطونيوس، جورج: **يقظة العرب** ص٣٦٤ - ٣٦٩.

- القسم الشرقي، ويشمل سورية الداخلية من العقبة حتى حلب، يقيم فيه الأمير فيصل حكومة عربية باسم أبيه.
- القسم الغربي، ونصَّب عليه قائداً فرنسياً هو دي بياباب.
- وأقام في فلسطين إدارة دولية بإشراف بريطانيا.

ظهور الكيانات السياسية

انتدب الشريف حسين ابنه الأمير فيصل لرئاسة الوفد العربي إلى مؤتمر الصلح المقرَّر عقده في باريس في كانون الثاني ١٩١٩م، فواجه هناك الكثير من المضايقات من جانب الحكومة الفرنسية التي لم ترضَ عن تعيينه حاكماً على المنطقة الشرقية من أراضي العدو المحتلة، وعلم الأمير بأن فرنسا جادة في العمل؛ لأن تكون لها الكلمة العليا في سورية ولبنان، وأن تتولى حق الإشراف عليهما[1].

وقدَّم الأمير فيصل إلى الأمانة العامة لمؤتمر الصلح مذكرة تضمَّنت المطالبة باستقلال البلاد العربية في آسيا الممتدة بين خط الاسكندرون - ديار بكر شمالاً، والمحيط الهندي جنوباً، تحت ضمانة جمعية الأمم، وذلك استناداً إلى حق تقرير المصير الوارد في مبادىء الرئيس الأميركي ويلسون، وليتفادى أي معارضة من جانب اللبنانيين من حلفاء فرنسا، أشار إلى أنه يقبل باستقلال لبنان على أن يبقى الباب مفتوحاً لانضمامه إلى الاتحاد السوري بمحض إرادته[2].

وتوصَّلت بريطانيا وفرنسا على هامش المؤتمر إلى اتفاق دوفيل في ١٥ أيلول تضمَّن إخلاء القوات البريطانية لسورية وكيليكيا وتسليمها إلى فرنسا والعرب، وأخطرت بريطانيا الأمير فيصل بالتنسيق مع فرنسا بشأن التطبيق.

وتأسَّست المملكة السورية في ٨ آذار ١٩٢٠م، وعُيِّن الأمير فيصل ملكاً عليها[3] ما أثار كلاً من بريطانيا وفرنسا، وقد عدَّتا هذا التصرف أمراً غير مقبول. وتنادى الحلفاء في غضون ذلك إلى عقد مؤتمر يُكرِّس تقسيم الأراضي ويفرض الانتداب، فاجتمع المجلس الأعلى للحلفاء، بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، في سان ريمو بإيطاليا وقرَّر في ٥ نيسان وضع الولايات العربية المشرقية تحت حكم الانتداب على أن تُقسَّم سورية إلى ثلاثة أجزاء منفصلة، فلسطين ولبنان وما تبقَّى من

(١) سعيد: جـ٢ ص١٤ - ١٨.

(٢) المرجع نفسه: ص٢١ - ٢٣. Miller, D.H: **My Diary at the Conference of Paris**, IV p300.

موسى، سليمان: **الحركة العربية** ١٩٠٨ - ١٩٢٤ ص٤١٤.

(٣) سعيد: جـ٢ ص١٢٩ - ١٣٣.

سورية، ويبقى العراق موحَّداً، ووُزِّعت الانتدابات بحيث تتلاءم مع مطامع الدولتين البريطانية والفرنسية، فوُضع العراق تحت الانتداب البريطاني، وكذلك فلسطين، على أن تلتزم بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور، ووُضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وصدر صك الانتداب عن عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢م[1].

(١) أنطونيوس: ص٤٢٠ ـ ٤٢٤.

تاريخ لبنان المعاصر

لبنان من الانتداب إلى قيام الجمهورية

إعلان دولة لبنان الكبير

انقسم اللبنانيون ما بين رافض لقرارات مؤتمر سان ريمو وبين مؤيد لها، وتوضحت مع مرور الوقت الأبعاد الحقيقية المؤلمة لهذه القرارات التي قاومها الرافضون ببسالة، وساء المثقفون اللبنانيون، من الذين أيَّدوا مساعدة فرنسا للبنان، ما فُرض عليه من انتداب فرنسي مباشر، وهم الذين سعوا إلى الحصول على الاستقلال الحقيقي، وليس إلى استعمار مقنَّع في ثوب انتداب، وعزَّ عليهم ما شاهدوه من تسلط الشركات الاستثمارية الفرنسية على مصادر ثروات البلاد ومرافقها الإنتاجية، بالإضافة إلى تعنُّت الموظفين الفرنسيين وتعاليهم، وتجاهلهم لقرارات مجلس إدارة الجبل.

ونتيجة لهذه التحولات، توجَّه مجلس إدارة الجبل إلى الملك فيصل وحكومته في دمشق للسير معه وعلى نهجه نحو الاستقلال الحقيقي، وتبنَّى في ١٠ تموز ١٩٢٠م وثيقة تتضمَّن استقلال لبنان التام والمطلق، وحياده السياسي، وإعادة ما سُلخ عنه سابقاً؛ لتُرفع إلى مراكز القرار في أوروبا، واختار وفداً من سبعة أعضاء ليحملوها إلى دمشق، لكن الفرنسيين اعتقلوهم أثناء ذهابهم عند نفق المديرج وحاكموهم أمام مجلس عسكري فرنسي.

رأى الجنرال غورو، الحاكم الفرنسي على لبنان وسورية، في تصرف أعضاء مجلس الإدارة عمل خيانة، فأصدر قراراً في ١٢ تموز ألغى بموجبه مجلس إدارة الجبل، وأناط سلطاته بالحاكم الفرنسي[1].

وكان من الطبيعي بعد معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٤م، وإنهاء الحكم الفيصلي في دمشق، أن يتأثر لبنان بهذه التطورات، لا سيما أن سورية ولبنان خضعا

(١) سعيد: جـ٢ ص١٥٩. النصولي، أنيس: **عشت وشاهدت** ص٤٨.

خضوعاً تاماً للحكم الفرنسي، وكانت فرنسا عازمة على انتهاج سياسة خاصة في لبنان بفعل الوجود المسيحي الماروني بخاصة، الموالي لها، واعتقد الجنرال غورو أنه أضحى بإمكانه تنفيذ الوعود التي التزمت بها فرنسا حيال وفود لبنانية قصدت باريس منذ أوائل عام ١٩١٩م، طالبة توسيع حدود لبنان المتصرفية، متذرعة بأسباب تاريخية في الظاهر، ولكن الحقيقة لجعله أقدر على الحياة، وكان هذا واضحاً في الرسالة التي وجَّهها كليمنصو إلى البطريرك الماروني إلياس الحويك الذي كان يطالب باستقلال لبنان بحماية فرنسا وتوسيع أراضيه[١].

واختار الجنرال غورو أن يسترشد بما ورد في رسالة وجهها رئيس الحكومة الفرنسية ميلران في ٢٤ آب ١٩٢٠م إلى المطران عبد الله الخوري، رئيس الوفد اللبناني في باريس[٢]: «إن ما تسعى إليه فرنسا هو إنشاء لبنان الكبير، وضمان حدوده الطبيعية التي تمتد من جبال عكار في الشمال إلى حدود فلسطين في الجنوب بما في ذلك مدينتا طرابلس وبيروت»[٣].

وأتاحت الأحداث السورية للجنرال غورو دافعاً للمباشرة في عملية إعادة تكوين لبنان على أسس تختلف عما كان عليه أيام المتصرفية، متأثراً بنزعة استعمارية كانت لا تزال فاعلة في الأوساط الفرنسية الحاكمة وفي دوائر الإعلام الفرنسية، وذلك خلافاً لروح الانتداب وأهدافه، وبمعزل عن رأي ومصالح فريق كبير من السكان[٤]. فأصدر سلسلة قرارات أهمها:

- قرار رقم ٢٩٩ تاريخ ٣ آب ١٩٢٠م، قضى بفصل أقضية حاصبيا وراشيا والمعلقة (البقاع) وبعلبك عن ولاية دمشق وضمها إلى لبنان.

- قرار رقم ٣١٨ تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٠م، قضى بإعادة لبنان إلى حدوده الطبيعية، وتشكيل دولة لبنان الكبير التي تضم لبنان المتصرفية، وأقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا، وأقسام من ولاية بيروت القديمة، وهي صيدا وصفد ومرجعيون وبيروت وطرابلس مع الضنية والمنية والقسم من قضاء حصن الأكراد الواقع جنوب الحدود الشمالية للبنان الكبير.

- قرار رقم ٣٢٠ تاريخ ٣١ آب ١٩٢٠م قضى بحلِّ مجالس ولاية بيروت.

- قرار رقم ٣٢١ تاريخ ٣١ آب ١٩٢٠م قضى بإلغاء النظام الإداري في متصرفية

(١) الخوري، بشارة: **حقائق لبنانية**: جـ١ ص٢٨٤ ـ ٢٨٥.
(٢) المرجع نفسه. (٣) المرجع نفسه: ص٢٨٤.
(٤) نعنعي، عبد المجيد: **مؤتمر الصلح وإقامة الانتداب الفرنسي على لبنان ١٩١٩ ـ ١٩٤٣م** الفصل السادس عشر من كتاب **لبنان في تاريخه وتراثه** ص٦٠٥.

جبل لبنان[١].

ودعا الجنرال غورو، في الأول من أيلول ١٩٢٠م، بعض السياسيين والأعيان وممثلي الطوائف، ولا سيما مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، والبطريرك الماروني إلياس الحويك إلى احتفال يُقام في قصر الصنوبر في بيروت، وقد حرص على حضور المفتي والبطريرك للإشارة بأن المسلمين والمسيحيين، على السواء، موافقون على صيغة لبنان الكبير في ظل السيطرة الفرنسية، بالإضافة إلى فصل لبنان عن سورية، وألقى خطاباً أعلن فيه ولادة لبنان الكبير، وأصدر في الوقت نفسه القرار الرقم ٣٣٦ نظَّم من خلاله الحكم والإدارة في الدولة الجديدة بصورة مؤقتة إلى أن يوضع قانون أساسي لها، وحصر بين يديه كلَّ سلطات التشريع والتنفيذ، وقد جاء هذا الإجراء أبعد ما يكون عن روح ميثاق العصبة، وبخاصة مضمون المادة ٢٢ المنظِّمة للانتدابات وأهدافها[٢].

ردود الفعل على إعلان دولة لبنان الكبير

تفاوتت ردود الفعل على إعلان دولة لبنان الكبير بين مؤيد ومعارض؛ فقد رحَّب سكان الجبل من المسيحيين، الموارنة بشكل خاص، بقيام دولة لبنان الكبير، وعدُّوه إنجازاً مهماً يتوافق مع تطلعاتهم التي سعوا إليها منذ نهاية الحرب، على الرغم من تخوف البطريرك الماروني من هذه الصيغة الجديدة التي جعلت من المسلمين أكثرية سكانية، ما يؤدي إلى الاختلال بالتوازن الطائفي، ومع ذلك لم يتكوَّن إجماع مسيحي على قبول هذه الصيغة الجديدة؛ فقد ظل كثيرون من مثقفي المسيحيين ومن المؤمنين بالقومية العربية والوحدة والاستقلال؛ ينشطون في إطار حركة المعارضة للانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، وانتقده آخرون من المسيحيين؛ لأنه أوجد عدم تجانس في السكان ونقص في التمازج والترابط، ذلك أن لبنان فَقَدَ التوازن الداخلي الذي كان ينعم به سابقاً، إلا أنه أضحى دولة تستطيع البقاء من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية، وجمع غورو داخل حدوده مجموعتين متصارعتين منذ ثلاثة عشر قرناً[٣].

وعارض سكان السواحل والمدن بأغلبيتهم المسلمة الدولة الجديدة، ورفضوا بشدة إعلان غورو، لا سيما بعد شعورهم بالخوف من الانتداب الفرنسي وشكوكهم به،

(١) Rabbath, E: **La Formation Historque du Liban Politique et Constitutionnelle,** pp 347 - 438 .
(٢) الخوري: ص١١٢.
(٣) أنطونيوس ٤٩٤. حتي، فيليب: **لبنان في التاريخ** ص٥٩٨.

وعدُّوه تدبيراً مؤلماً للوحدويين، ويساعد فرنسا على إقامة مركز استراتيجي لها في الشرق[1]، ورأوا في فصل مناطق معظم سكانها من المسلمين عن سورية وإلحاقها بلبنان الكبير تعزيزاً لمصالح الموارنة الذين طالما عمل الفرنسيون، منذ أيام الدولة العثمانية، على حمايتهم وتعزيز مواقعهم، وأُصيبوا بخيبة أمل مريرة وهم يرون تمزُّق سورية وفصل بعض مناطقها عنها؛ في الوقت الذي كانوا يعملون فيه على وحدة سورية والعرب[2]، وظل هؤلاء مرتبطين بتوجهاتهم بالداخل السوري والعرب.

شكَّل قيام دولة لبنان الكبير انعطافة مهمة في حياة سكانه، إنْ في المتصرفية أو في الذين ألحقوا به، ذلك أن التعديلات الجذرية التي أُدخلت على خارطته أحدثت تغييراً أساسياً في تركيبته السكانية، والمعروف أن لبنان المتصرفية تشكَّل من الموارنة والدروز مع تفوق ماروني عددي، أما المناطق التي أُلحقت بلبنان الكبير فإن معظم سكانها من المسلمين ومن الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، ولم يكن في لبنان الجديد منطقة واحدة تختص بها طائفة من السكان، ولا كانت فيه لطائفة أغلبية عددية تسمح لها بالهيمنة والسيطرة[3].

دستور عام ١٩٢٦م

أحدث قرار إعلان لبنان الكبير تغييراً أساسياً في علاقة المسلمين بالدولة المنتدبة من النواحي السياسية والاجتماعية والدينية، ففي ٢ آذار ١٩٢١م أصدر المفوض السامي الفرنسي في بيروت الجنرال غورو القرار رقم ٧٥٣ قضى بإنشاء جهاز فرنسي - لبناني لمراقبة الأوقاف الإسلامية والجمعيات الإسلامية الخيرية، فقامت الاحتجاجات ضده، الأمر الذي دفعه إلى التراجع عنه، وقدَّم اعتذاراً للهيئات الإسلامية[4].

واستمر المسلمون في هذه الأثناء على توجههم العربي والوحدوي، وعدُّوا لبنان جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، وفي المقابل اعتقد مسيحيو الجبل أن لبنان جزء من الحضارة الغربية، وأنه ليس عربياً وإن تكلم سكانه اللغة العربية[5]، ولما لم يجد المسلمون تجاوباً لمطالبهم، رفض أكثرهم تولي المناصب السياسية والإدارية، متجاهلين أن سلبيتهم هذه تُبعدهم عن مراكز القرار وتُقرِّب المسيحيين

---

(١) بيهم، محمد جميل: **لبنان بين مشرق ومغرب** ص٢٣.

(٢) نعنعي: ص٦٠٨. (٣) المرجع نفسه: ص٦٠٧.

(٤) الحبَّال، أحمد أمين: **ما لا يعلمه المسلمون عن جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت** ص١٤ - ١٧.

(٥) الحكيم، يوسف: **سورية والانتداب الفرنسي**: ص٥٨.

بفاعلية مؤثِّرة[1].

ورأت سلطات الانتداب أن تسترضي بعض المعارضين من المسلمين بخاصة، فأعلنت عن رغبتها في إقامة مجلس تمثيلي يمارس اللبنانيون عبره مظهراً من مظاهر الديمقراطية، ومهَّدت لهذا التدبير بإجراء إحصاء للسكان، في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٢م، أسفرت نتائجه عن عدد يكاد يكون متقارباً بين المسلمين والمسيحيين، وأصدر الجنرال غورو عقب ذلك قانوناً انتخابياً جديداً بعد أن حلَّ اللجنة الإدارية، ودعا اللبنانيين لانتخاب ثلاثين عضواً يُمثلون المناطق والطوائف، وقد توزعت المقاعد طائفياً على الشكل الآتي: عشرة مقاعد للموارنة، ستة مقاعد للسُّنَّة، خمسة مقاعد للشيعة، أربعة مقاعد للروم الأرثوذكس، مقعدان للدروز، ومقعدان للروم الكاثوليك، ومقعد واحد للأقليات، وجرت الانتخابات في ٢١ أيار في جوٍّ من التدخل السافر من قِبَل سلطة الانتداب، ووسط مقاطعة شبه شاملة للمسلمين، وانتخب المجلس التمثيلي حبيب السعد رئيساً له[2].

وعيَّنت الحكومة الفرنسية في ٩ أيار ١٩٢٣م الجنرال ويغان مفوضاً سامياً لها في سورية ولبنان، وكان كسلفه شديد الارتباط بالأوساط الكاثوليكية الفرنسية، فوصل إلى بيروت وسط موجة من الاضطرابات والفوضى.

وتحوَّلت سياسة فرنسا في لبنان من التشدد إلى المرونة على أثر فوز تكتل اليسار في الانتخابات النيابية التي جرت في شهر أيار، فاستدعت الحكومة المنبثقة عن الانتخابات الجنرال ويغان وعيَّنت مكانه الجنرال ساراي، فقدم إلى لبنان في أوائل كانون الثاني ١٩٢٥م، فاتبع سياسة التقرب من المسلمين، وقرَّب إليه جماعة الماسونيين من اللبنانيين والعلمانيين، وفي المقابل ابتعد عن الوسط الماروني بفعل عدائه الشديد للأوساط الكنسية، وعلى الرغم من انفتاحه وتحرُّره إلا أنه بقي أميناً على المصالح الفرنسية؛ فقد عيَّن في ١٣ كانون الثاني ليون دي كيلا الفرنسي حاكماً عاماً، ومنحه سلطات تشريعية بالإضافة إلى سلطاته، وأجرى انتخابات جديدة في تموز حملت إلى المجلس، بفعل تدخله، كل مرشحي الانتداب في المناطق باستثناء بيروت، وانتخب المجلس الجديد موسى نمور رئيساً له[3]. لم تدم مدة ولاية ساراي أكثر في عشرة أشهر بسبب سوء تدبيره وتهوُّره ومعاداته لمعظم اللبنانيين والسوريين، وخلفه هنري دي جوڤنيل الصحافي والسياسي وعضو مجلس الشيوخ الفرنسي، وهو أول مدني يتقلَّد هذا المنصب، فوصل

---

(١) حلاق، حسان: **تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ - ١٩١٥** ص١١١.

(٢) الخوري، جـ١ ص١١٦. بيهم: **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**: جـ٢ ص٩٧.

(٣) الخوند، مسعود: **الموسوعة التاريخية الجغرافية**: جـ١٦ ص١٣٥.

إلى بيروت في ٣ كانون الأول ١٩٢٥م، وفي مقدمة اهتماماته إخماد الثورة السورية وإصدار الدستور اللبناني الذي فرضته المادة الأولى من صك الانتداب؛ فدعا المجلس النيابي إلى وضع دستور للبلاد، وشكَّل لجنة من أعضائه برئاسة موسى نمور، لإعداد الدستور، وقد تحولت إلى مجلس تأسيسي مكلَّف بوضع الدستور.

وقامت اللجنة بدورها بالاستعانة ببعض رجال الفكر والقانون، كان من بينهم شارل دباس مدير العدلية، والصحافي ميشال شيحا، والمحامي بترو طراد، واستلهمت مما وضعته لجنة القانون الأساسي الفرنسية للدستور اللبناني، فوجَّهت اثني عشر سؤالاً إلى القادة السياسيين ورؤساء الطوائف الدينية تتمحور حول نوع الحكم الذي يُفضِّلونه لبلدهم، وقد رفض المسلمون الإجابة على الأسئلة المطروحة بسبب رفضهم صيغة لبنان الكبير والاستمرار بمطالبتهم بالوحدة السورية على أساس اللامركزية[1].

ومهما يكن من أمر، ففي ٢٣ أيار ١٩٢٦م أُقرَّ الدستور في المجلس النيابي بعد أن اتخذ شكله النهائي، وهكذا أضحى للبنانيين دستور يجعل دولتهم جمهورية برلمانية بحدود ثابتة، يرأسها رئيس غير مسؤول أمام البرلمان، ينتخب لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتمتع بصلاحيات واسعة، يساعده في ممارستها مجلس للوزراء، وتألفت السلطة التشريعية من مجلسين، واحد للنواب وآخر للشيوخ، واعتمد الدستور الجديد الطائفية أساساً لتوزيع مقاعد المجلسين بين اللبنانيين، واحتفظ المفوض السامي، بموجبه، بسلطات واسعة لعل أهمها حقّه بتعليق الدستور، وإقالة الحكومة، وإبطال مفعول كل قرار يتعارض مع صلاحيات ومصالح الانتداب[2]. وبإعلان ٢٣ أيار ١٩٢٦، انتهى عهد دولة لبنان الكبير (١٩٢٠ - ١٩٢٦) وبدأ عهد الجمهورية اللبنانية.

لبنان من قيام الجمهورية إلى الاستقلال
عهد شارل دباس

سمَّى المفوض السامي الفرنسي أعضاء مجلس الشيوخ الستة عشر، عملاً بنصوص الدستور، فاختاروا الشيخ محمد الجسر رئيساً لهم، وفي جلسة مشتركة

(١) حلاق: ص١١٧ - ١٢٠.

(٢) نعنعي: ص٦١٢. حلاق: ص١٢٠.

Salem, E: **Cabinet Politics in Lebanon. The Middle East Journal**. 21 No 4 Autuma 1967 p488.

الخوري: جـ١ ص١٣٣. جحا، شفيق: **الدستور اللبناني: تاريخه، تعديلاته، نصَّه الحالي ١٩٢٦ - ١٩٩١م** ص٢٧٠ - ٢٧١.

عقدها مجلسا النواب والشيوخ في ٢٦ أيار ١٩٢٦م، انتُخب شارل دباس الأرثوذكسي رئيساً للجمهورية، وبرَّرت فرنسا اختياره بأنه كان مقبولاً من الجميع، واعترض البطريرك الماروني الحويك على اختياره، وعدَّ أن الرئاسة الأولى هي من حق الموارنة، وساند نجيب ملحمة ليكون أول رئيس جمهورية، غير أن فرنسا أقنعته بوجهة نظرها، واختارت سلطة الانتداب أوغست أديب الماروني لتشكيل الحكومة الأولى في العهد الجمهوري، فاكتملت بذلك للبنان صورة الدولة الديمقراطية، ورأى فريق كبير من اللبنانيين أن ذلك يُعدُّ خطوة مهمة على طريق الاستقلال، على الرغم من احتفاظ سلطة الانتداب بصلاحيات واسعة في مجالي السياسة الخارجية والأمن.

وبعد يومين فقط من انتخاب شارل دباس، جرى تغيير المفوض السامي، فقد عيَّنت الحكومة الفرنسية هنري بونسو مكان هنري دي جوڤنيل الذي استقال من منصبه لأسباب سياسية؛ فقد رأى أن سياسة فرنسا في سورية ولبنان لا تُحقِّق سياسته التي اختطَّها لهذين البلدين.

وصل المفوض السامي الجديد إلى بيروت في ٢ أيلول ١٩٢٦م، وكان أول عمل قام به هو تعديل الدستور بناء على رغبة كثير من السياسيين اللبنانيين الذين انخرطوا في الصراعات السياسية، فقد أقرَّ المجلسان هذا التعديل الذي جرى في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٧م وقد تضمَّن ما يأتي:

- إلغاء مجلس الشيوخ وإلحاق أعضائه بمجلس النواب، وقد تبيَّن أن وجود المجلس الملغى أكثر مما يحتاجه لبنان.

- إعطاء رئيس الجمهورية سلطات أوسع، مثل نشر الموازنة بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء إذا تأخر مجلس النواب في دراستها وإقرارها، والحقّ في إصدار القوانين بمراسيم إذا كانت قد أُرسلت إلى مجلس النواب بصفة المعجَّل.

وكان هذا أول تعديل يطرأ على الدستور.

وتعاقب على رئاسة مجلس الوزراء، في عهد الرئيس شارل دباس، كل من أوغست أديب، بشارة الخوري، حبيب السعد وإميل إده، في ظل الصراع على السلطة والتنافس بين الأحزاب والطوائف.

وتأثر لبنان بالأزمة المالية العالمية المعروفة بالكساد الكبير، أو أزمة سنة ١٩٢٩م، نظراً لاعتبارات تتعلق بالسياسة المالية والاقتصادية التي اعتمدها الفرنسيون منذ أن حلُّوا في هذه البلاد، والتي كان من أبرز مظاهرها ربط العملة في سورية ولبنان بالفرنك الفرنسي، والانفتاح على أسواق أوروبا؛ فتدفَّقت السلع على

الأسواق اللبنانية ما جعل المناطق اللبنانية في وضع صعب بسبب عجزها عن تصريف إنتاجها والمنافسة في الكمّ والجودة.

وبدأت الأزمة الاقتصادية مع مرور الوقت تأخذ بُعداً مأساوياً من واقع الإفلاسات، في الوقت الذي أخذت سلطة الانتداب في التشدد في السياسة الجمركية كي تحافظ على مستوى الدخل المالي الذي كانت تعدُّه ضرورياً لتسيير أمورها، وقد أدَّى ذلك إلى احتجاجات عبَّر سكان بيروت من خلالها عن غضبهم من التصرفات المفروضة من قِبل شركة الكهرباء، فأعلنوا في عام ١٩٣١م إضراباً استمر ثلاثة أشهر حفلت بالمظاهرات، وحتى تمتص الغضب الشعبي، عمدت سلطة الانتداب إلى تحويل أنظار اللبنانيين نحو قضايا جانبية تشغلهم بها، فطرحت مشروع إجراء إحصاء عام للسكان يبدو بمثابة تلبية لرغبات فئات كثيرة وبخاصة المسلمين الذين كانوا يطالبون بإيجاد قاعدة أكثر عدلاً في توزيع وظائف الدولة ومنافعها على الطوائف.

والواقع أن المسلمين بدؤوا يميلون إلى المشاركة في الحياة السياسية والإدارية بعد رفضهم المستمر منذ إعلان قيام دولة لبنان الكبير، ولم يرَ اللبنانيون بعامة أن طرح هذا المشروع في هذه الظروف هو عمل مجدي، إذ إنه سيشيع جواً من التنافس بين الطوائف ويباعد بينها.

والحقيقة أن الإحصاء الذي جرى في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٢م، وما رافقه من سعي رؤساء كل طائفة إلى إبراز أهمية عدد أفرادها؛ قد حقَّق هدف سلطة الانتداب، وتبيَّن بعد انتهاء الإحصاء، أن عدد السكان المسلمين والمسيحيين كان متقارباً مع تفوق مسيحي طفيف، إلا أن نتيجة الإحصاء عزَّزت مطالب المسلمين في نيل حقوقهم في مرافق الدولة وفي منصب رئاسة الجمهورية، فعندما قاربت رئاسة شارل دباس على نهايتها، سعى الشيخ محمد الجسر رئيس المجلس النيابي إلى ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، طالما أن الدستور لا ينصُّ على طائفة رئيس الجمهورية، وبدا آنذاك أنه أقوى المرشحين، إلا أنه واجه معارضة قوية من سلطة الانتداب، إذ إن السياسة الفرنسية الشرقية كانت لها توجهاتها المتمثلة بإبعاد كل مسلم عن منصب رئاسة الجمهورية، وذلك بسبب ما يترتب على ذلك من انعكاسات على المصالح الفرنسية في لبنان وسورية، إذ إنه سيثير شعور الوطنيين السوريين ويجعلهم أكثر تصلُّباً في المفاوضات الجارية بينهم وبين سلطة الانتداب[١].

(١) رياشي، إسكندر: **قبل وبعد**، ص١١٣. ضاهر، مسعود: **لما رفضت فرنسا وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية**، جريدة السفير العددان ١٧٧١ و١٧٧٣، تاريخ ٢٥ و ٢٧ آذار ١٩٧٩م.

وتجاه تصلُّب الشيخ محمد الجسر، أقدم بونسو في ٩ أيار ١٩٣٢م على تعليق الدستور، وحلَّ المجلس النيابي وسمَّى شارل دباس رئيساً للدولة يمارس السلطتين التنفيذية والتشريعية بمساعدة مجلس من المديرين[١].

عهد حبيب السعد

خلف الكونت داميان دي مارتيل هنري بونسو كمفوض سامي فرنسي في سورية ولبنان، فوصل إلى بيروت في ٢ تشرين الأول ١٩٣٣م، وقد واجه في مستهل عمله السياسي رأياً لبنانياً عاماً يطالب بالعودة إلى الدستور، فاستجاب لرغبة اللبنانيين ولكن بشكل جزئي وعلى مراحل، فعيَّن، بعد استقالة شارل دباس، حبيب السعد رئيساً للدولة على أن يتخذ لقب رئيس الجمهورية، وسمح بتشكيل مجلس نيابي جديد مؤلف من خمسة وعشرين نائباً، سبعة منهم معيَّنون، اقتصرت صلاحياته على مراقبة أعمال الحكومة. اجتمع هذا المجلس في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤م، وانتخب شارل دباس رئيساً له، وفي اليوم نفسه تسلَّم حبيب السعد صلاحياته، فعيَّن عبد الله بيهم، أمين سر الدولة، على رأس المجلس الحكومي[٢]، وكانت هذه المشاركة المارونية ـ السنّيّة في الحكم إحدى البدايات الحقيقية للميثاق الوطني الذي بزغ في عام ١٩٤٣[٣].

انتهت ولاية حبيب السعد الأولى (لسنة واحدة) في آخر عام ١٩٣٤م، فجدَّد له المفوض السامي لولاية ثانية من سنة واحدة أيضاً تنتهي في آخر عام ١٩٣٥م.

واستفحلت الأزمة الاقتصادية في البلاد وزادتها حدَّةً أزمة الحكم، مثل استمرار تعليق الدستور، استئثار الفرنسيين بالسلطة، الفساد المستشري في السلطة، الصراع السياسي والحزبي بين اللبنانيين وتجديد احتكار زراعة وتصنيع وتسويق التبغ للشركة الفرنسية مدة خمس وعشرين سنة، وقد فجَّرت الأوضاع الأمنية طيلة عام ١٩٣٥م، واضطر دي مارتيل، تحت الضغط الشعبي والحزبي، إلى إعادة الحق لمجلس النواب في انتخاب رئيس الجمهورية، فاجتمع في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦، وانتخب إميل إده رئيساً للجمهورية.

(١) حلاق: ص١٢٨ ـ ١٣٨، حيث تفاصيل وافية حول قضية ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية ومواقف الأطراف الداخلية والخارجية من هذا الترشيح.

(٢) Rabbath: p400.

(٣) حلاق: ص١٥١.

عهد إميل إده

لعل أبرز ما جرى في عهد إميل إده توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦م مع فرنسا، فقد عُقدت في هذا العام ثلاث اتفاقيات: بريطانية ـ مصرية، فرنسية ـ سورية، وفرنسية ـ لبنانية، وذلك بدافع استرضاء العرب ومنعهم من الارتماء في أحضان ألمانيا وإيطاليا مع بروز توجُّه عربي متعاطف معهما.

بدأت المفاوضات بين الطرفين الفرنسي واللبناني في تشرين الأول ١٩٣٦م، ولم تكن صعبة ولا معقدة، وتكاد نصوصها أن تكون معروفة وهي مشابهة لتلك التي وُقِّعت في دمشق في ٩ أيلول، وفي ١٣ تشرين الثاني، اتفق الطرفان على نصوصها ودُعي مجلس النواب إلى دورة استثنائية لإقرارها.

وأبرز ما نصَّت عليه:
- اعتراف فرنسا باستقلال لبنان وسيادته.
- تعهد فرنسا بالسعي لقبول لبنان عضواً في عصبة الأمم.
- قيام صداقة وتحالف بين الدولتين للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة.
- تعهد كل دولة بالامتناع عن عقد أي اتفاق لا يتلاءم مع المعاهدة.
- مدة المعاهدة خمسة وعشرين عاماً قابلة للتجديد[١].

تفاوتت ردود فعل اللبنانيين حيال الاتفاقية، فقد رحَّب بها المسيحيون بعامة، وقد رأوا فيها تأكيداً لكيان يُجسِّد آمالهم ويضمن مصالحهم، ورأى المسلمون والوحدويون فيها تكريساً لكيان وحدود رفضوها منذ البداية، وترسيخاً لهيمنة فريق واحد على البلاد، فجرت مسيرات ضخمة في بيروت تهتف ضدها وضد الانتداب كادت تصطدم بأخرى مؤيدة انطلقت من أحياء بيروت الشرقية، ما خلق توتراً في العاصمة.

لم تتوقف سلطة الانتداب عند هذه المعارضة، فرفعت عدد النواب إلى ستين نائباً، وأعادت العمل بالدستور في ٢ كانون الثاني ١٩٣٧م، وكلَّفت خير الدين الأحدب، أحد وجهاء السُّنَّة البارزين، بتشكيل حكومة جديدة.

وعارضت الأوساط الكنسية وجماعات البعثات التبشيرية في الشرق الاتفاقيتان مع سورية ولبنان، ورأت في المعاهدة مع سورية تخلّياً عن دور فرنسا التاريخي في

(١) انظر نص المعاهدة في الجريدة الرسمية، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الثالث، ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٦م ص١٧ ـ ٣٨.

حماية مسيحيي الشرق، كما تُعرِّض مصالحهما ومستقبلهما للأخطار[١]، وعارضتهما أيضاً الفئات العسكرية وبخاصة قيادة القوات الفرنسية في الشرق.

وما جرى آنذاك في فرنسا تمثَّل بمشكلات داخلية ومصاعب دولية واجهت تكتل اليسار، أدى إلى عدم إقرار المعاهدتين في مجلسي الشيوخ والنواب بالسرعة اللازمة، واضطربت الأوضاع السياسية في أوروبا في غضون ذلك، وظهرت بوادر حرب عالمية ثانية، ما دفع الحكومة الفرنسية إلى استدعاء الكونت داميان دي مارتيل، وتعيين غبريال بيو مفوضاً فرنسياً سامياً في سورية ولبنان، وذلك في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٨م، لتبدأ مرحلة جديدة في إدارة شؤون البلاد.

وصل بيو إلى بيروت في منتصف عام ١٩٣٨م، ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية في أيلول عام ١٩٣٩م، فأعلن بيو الأحكام العرفية وأصدر في ٢١ أيلول القرار رقم ٢٤٦ قضى بتعليق الدستور، وحلِّ المجلس النيابي، وتعيين حكومة مديرين برئاسة عبد الله بيهم، فأنهت فرنسا بذلك قصة الحياة الدستورية، وعاد الحكم المباشر إلى ربوع البلاد، وهدأت تنافسات السياسيين، كما هدأ التنازع الطائفي مؤقتاً.

وإثر هزيمة فرنسا في الحرب وقيام حكومة فيشي فيها، وُقِّعت هدنة ألمانية ـ فرنسية في ٢٢ حزيران ١٩٤٠م، نصَّت على وضع المستعمرات الفرنسية في عهدة حكومة فيشي، وأُرسلت إلى كل مستعمرة لجنة ألمانية ـ إيطالية لتراقب الوضع عن كثب، وعيَّنت حكومة الماريشال بيتان، الموالية لألمانيا، الجنرال دانتز مفوضاً فرنسياً سامياً في سورية ولبنان في ٣٠ كانون الأول ١٩٤٠م، فعيَّن ألفرد نقاش رئيساً للدولة في ٩ نيسان ١٩٤١م ومنحه السلطتين التنفيذية والتشريعية، يعاونه مجلس وكلاء لأمانة سرِّ الدولة[٢].

عهد ألفرد نقاش وأيوب ثابت

خشي الحلفاء من عبور جيوش المحور الأراضي التركية في طريقها إلى سورية ولبنان، كما بدؤوا يتخوَّفون من أعمال لجنة الهدنة الألمانية ـ الإيطالية ـ الفرنسية، التي أمسكت بالحكم الفعلي فيهما، ما يُشكِّل خطراً جدّياً على مصالح الحلفاء من واقع تقديمها الخدمات لدول المحور في الشرق؛ فقرَّروا أن تقوم قواتهم المرابطة في مصر وفلسطين بإنهاء الوجود العسكري لحكومة فيشي في سورية ولبنان[٣]،

(١) Rabbath: p423.
(٢) رياشي: ص٢٧١.
(٣) نعنعي: ص٦٣٢.

ولاستقطاب أهالي البلدين اتفقت الحكومة البريطانية مع الجنرال ديغول رئيس لجنة فرنسا الحرَّة على إيجاد مخرج يُلبّي تطلعاتهم في حقّ تقرير المصير واحترام مشاعرهم الوطنية؛ فأصدر الجنرال كاترو ممثل فرنسا الحرَّة، ومايلز لامبسون، سفير بريطانيا في القاهرة، في ٨ حزيران ١٩٤١م إعلاناً يتضمن اعتراف الطرفين باستقلال سورية ولبنان، وقد سمح ذلك في إرسال حملة عسكرية أخرجت قوات فيشي من الشرق، وبات على السوريين واللبنانيين أن يبذلوا الكثير لتحويل إعلان كاترو، لامبسون باستقلال بلديهما إلى واقع وحقيقة[١].

ويبدو أن الاستقلال كان شكلياً، فقد نقض كاترو إعلانه في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٤١م باستقلال لبنان نتيجة ما أقدم عليه من ممارسات، بإيحاء من رئيسه الجنرال ديغول: فقد عيَّن ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية بقرار منه، وربط تحقيق الاستقلال بعقد معاهدة تحالف وصداقة بين لبنان وفرنسا تتوافق مع روحية اتفاقية عام ١٩٣٦م، وفرض على لبنان، من دون استشارة أهله، قيوداً اقتضتها حال الحرب. فاشتدت المعارضة الوطنية اللبنانية، وذلك في ظل الصراع الفرنسي البريطاني في الشرق، فقد ساندت بريطانيا استقلال سورية ولبنان وحثَّت حكومة ديغول على إجراء انتخابات نيابية فيهما في موعد أقصاه تشرين الثاني عام ١٩٤٢م؛ فرأى كاترو نفسه مجبراً، فنحا نحو إجراء الانتخابات النيابية، فأعاد العمل بالدستور، وألغى مبدأ تعيين النواب، وأجرى تغييراً في رأس السلطة، فعيَّن أيوب ثابت رئيساً للدولة والحكومة في ١٨ آذار ١٩٤٣م، رفض ألفرد نقاش الاعتراف بقرار إقالته واستمر في اعتبار نفسه رئيساً شرعياً للجمهورية حتى ٢١ أيلول من السنة نفسها عندما انتخب مجلس النواب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، وفي ٨ حزيران خلف الجنرال كاترو، جان هيللو كمفوض فرنسي سامي في سورية ولبنان؛ فبدأت بذلك مرحلة جديدة من مراحل تاريخ لبنان المعاصر هي مرحلة الاستقلال.

الجمهورية اللبنانية في مرحلة الاستقلال

تمهيد

بدأت الحياة السياسية والاقتصادية تعود تدريجاً إلى أوضاعها السابقة على الرغم من عدم انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد برهنت الأحداث منذ عام ١٩١٨م، أن الطوائف اللبنانية لم تتآلف مع بعضها بعضاً، وظل المسلمون يشعرون بأن هناك خطة فرنسية طائفية تقضي باستمرار التحكم بهم وإبعادهم عن حقوقهم السياسية

(١) نعنعي: ص٦٣٢.

والدستورية، وحاولت القوى الإكليركية التدخل في شؤون الدولة وممارسة الضغط لإقالة رئيس الوزراء المسلم، ما أثار استياء المسلمين، وليس أدلّ على ذلك من إصدار رئيس الجمهورية أيوب ثابت المرسومين التشريعيين رقم ٤٩ و٥٠ في ١٧ حزيران ١٩٤٣م وقد تضمَّنا زيادة عدد النواب وتوزيعهم على الطوائف والمناطق الانتخابية، وإدراج المهاجرين وبخاصة الموارنة في السجلات الرسمية، ما يمنح الطائفة المارونية تفوقاً عددياً ملحوظاً، فأثار ذلك حفيظة المسلمين الذين رأوا فيهما صبغ لبنان بصبغة ملّية طائفية[١].

ونظراً لانعكاساتهما على الوضع الداخلي، نشطت القيادات الإسلامية لإبطال مفعولهما، داخلياً من واقع عقد المؤتمرات[٢]، وخارجياً من خلال إرسال الرسائل إلى القادة العرب[٣].

تجاه التطورات الداخلية في لبنان، عاد الجنرال كاترو من الجزائر إلى بيروت وبحث المشكلة مع مختلف القوى السياسية والروحية، وتلقّى رسالة من مصطفى النحاس، رئيس وزراء مصر، اقترح فيها أن يؤخذ بالنسبة التي كانت مقررة في عام ١٩٣٦م، فتُعطى الطوائف المسيحية ٢٩ مقعداً والطوائف الإسلامية ٢٥ مقعداً[٤].

وتدخَّلت بريطانيا في هذه القضية بفعل تأثير الأوضاع في الشرق على مصالحها، وبناء على تسوية قدَّمها إدوارد سبيرس، الوزير البريطاني المفوض، أصدر المفوض السامي الفرنسي هيللو في ٣١ تموز ١٩٤٣م المرسوم الرقم (F.c 302) حدَّد فيه عدد النواب بـ ٥٥ نائباً، ٣٠ نائباً للمسيحيين و٢٥ نائباً للمسلمين، وتوزيع هذا العدد على المذاهب داخل كل طائفة، ورأى إجراء إحصاء عام للسكان في مدة لا تتعدّى سنتين، علماً بأن هذا الإحصاء لم يحصل.

(١) Longrigg, S.H: **Syria and Lebanon Under French Mandate** p324 - 325.
Rabbath: p452.
بيهم: **النزعات السياسية في لبنان ١٩١٨ ـ ١٩٤٥** ص٢١، ٢٥.
الخوري: جـ١ ص٢٥١.

(٢) مؤتمر القيادات الإسلامية الذي عُقد في منزل سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد، ومؤتمر الطوائف الإسلامية الذي عُقد في نادي جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية في ٢١ حزيران ١٩٤٣م.

(٣) انظر: حلّاق ص٢٠٢، ٢٠٣.

(٤) بيهم: ص٧٠ ـ ٧٣.

عهد بشارة الخوري

الميثاق الوطني

بعد تسوية أزمة المرسومين التشريعيين المشار إليهما جرت في صيف ١٩٤٣م انتخابات نيابية في ظل الصراع البريطاني ـ الفرنسي في لبنان والمنطقة، فدعمت بريطانيا الكتلة الدستورية برئاسة بشارة الخوري، وساندت فرنسا الكتلة الوطنية برئاسة إميل إده، وقد نجح الأول.

عدَّ الجنرال كاترو نجاح بشارة الخوري بأنه جاء نتيجة صفقة تمت بين الزعامات السورية والعربية وليس نتيجة اتفاقية مع الزعماء المسلمين اللبنانيين، واختار بشارة الخوري رياض الصلح لرئاسة الحكومة، بفعل ما يتميز به من انفتاح على الصعد اللبنانية والإسلامية والعربية[1].

ومنذ أن تبوَّأ بشارة الخوري سدة الرئاسة واجهته معضلة الوحدة العربية، وقد أيَّد نجاح الفكرة الوحدوية بين البلدان العربية على أن يبقى لبنان مستقلاً[2]، ويلاحظ أنه كان هناك توافق سعودي، عراقي، مصري، وبريطاني حول واقع لبنان ومستقبله، وكان لهذا التوافق أثر كبير في الاتفاق اللبناني الداخلي، إذ كانت سياسة بشارة الخوري تقوم على أن لبنان هو بلد إسلامي أيضاً مهما كان له طابع مسيحي، وعدد المسلمين فيه يوازي عدد المسيحيين، وأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار قوة التيار الإسلامي، وعلى الزعيم السياسي المسيحي أن يستقطب المسلمين ويتخذهم أصدقاءً وأنصاراً له[3].

ومهما يكن من أمر، فقد عُقدت جلسة مهمة بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح تم فيها الاتفاق على الخطوط الأولى لما عُرف باسم الميثاق الوطني وهو وثيقة عقد وشراكة عُرفية غير مكتوبة، وقد عدَّه المسلمون بمثابة استقلال عن فرنسا، ورأى فيه المسيحيون انفصالاً عن سورية والعرب، وعُرف مضمونه من خلال الخطب التي ألقاها بشارة الخوري عقب الاستقلال، بالإضافة إلى الدراسات والتصريحات والوثائق التي نُشرت لاحقاً لشخصيات شاركت في صنع أحداث تلك السنة التي شهدت ولادته، ولعل أهم مرتكزاته:

---

(١) Catroux, G: **Dans la Bataille de la Mditerrannee Egypt - Levant Afrique de Nord**. P259.
salem: p490.

(٢) جريدة النهار العدد ٢٧٦٦، ٢ تشرين الثاني ١٩٢٣.

(٣) رياشي: ص٢٢٦.

ـ يتخلّى المسلمون اللبنانيون عن مطلب الوحدة السورية أو الانضمام إلى كيان عربي آخر.

ـ يتخلّى المسيحيون اللبنانيون عن تمسُّكهم بالحماية الفرنسية أو الأجنبية لهم وللكيان اللبناني.

ـ استقلال لبنان الناجز وسيادته التامة وعدم ارتباطه بمعاهدة تقيِّده أو تمنح دولة أجنبية امتيازاً أو مركزاً مميزاً فيه.

ـ يعترف المسلمون اللبنانيون بالكيان اللبناني الراهن، أي بالحدود الدولية التي أقامتها سلطة الانتداب سنة ١٩٢٠، كوطن نهائي.

ـ يرضى المسلمون المسيحيون بالعيش المشترك، ويقبلون بلبنان وطناً مستقلاً وموحداً لهم جميعاً، ينعمون فيه بالحرية والكرامة، ويتساوون بالحقوق والواجبات.

ـ يعمل اللبنانيون جميعاً على إنهاء الانتداب الفرنسي.

ـ إن لبنان ذو وجه عربي، ولغته هي العربية، وهو جزء لا يتجزأ من العالم العربي، له طابعه الخاص، وهو على عروبته، لا يجوز له أن يقطع علاقاته الثقافية التي أقامها مع الغرب والتي كانت سبباً في تقدُّمه.

ـ تعترف الدول العربية بكيان لبنان، بحدوده المنصوص عليها في المادة الأولى من الدستور، ويتعاون لبنان معها إلى أقصى الحدود ضمن إطار السيادة والاستقلال[1].

كان لهذا الميثاق توجهات عدة لعل أهمها:

ـ ارتداد عدد كبير من الطائفة المارونية السياسية عن فكرة الضمانات الفرنسية، ومن بين هؤلاء بشارة الخوري ويوسف السودا.

ـ تخلِّي الحركة الوطنية السورية عن الأقضية اللبنانية الأربعة (بعلبك، المعلقة، حاصبيا، وراشيا) وإعلانها الاستعداد للقبول بحدود لبنان التي رسمها الانتداب.

ـ انتشرت بين المسلمين الوطنيين فكرة المطالبة بوحدة لبنان وعدم تقسيمه، ووجدوا أن انضمام الأقضية الأربعة إلى سورية يعني بقاء جبل لبنان جزيرة طائفية مستقلة تحت حماية الأجنبي.

اعتقال أركان الدولة

تجاهل السياسيون اللبنانيون في ممارساتهم السياسية المندوب الفرنسي، تدليلاً على استقلالهم التام والناجز، فقد حدَّدت الحكومة في بيانها الوزاري الذي لم

---

(١) جحا: جـ٢ ص٨١٢.

يُبحث مضمونه مع المفوض السامي الفرنسي، اللغة العربية لغة رسمية في البلاد، وطلبت استلام المصالح المشتركة، وعدَّل المجلس النيابي المواد الدستورية: ٥٢، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥ و١٠٢، في محاولة لإلغاء كل ما يمتُّ بصلة إلى سلطة الانتداب، ما أغضب المندوب السامي هيللو ودفعه إلى إلغاء هذا التعديل، وحلَّ مجلس النواب وأوقف العمل بالدستور، واعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة وبعض الوزراء والنواب في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣م ونقلهم إلى قلعة راشيا، ما أثار غضب اللبنانيين فانفجروا في ثورة عارمة(١)، وعقد السياسيون، ممن لم يطالهم الاعتقال، اجتماعاً في إحدى غرف القصر الجمهوري في محلة القنطاري، قرَّروا فيه مواصلة العمل الحكومي استناداً إلى المادة ٦٢ من الدستور(٢).

كان لحادث الاعتقال ردَّ فعل في العالم العربي، فقد تلقَّت مصر التطورات في لبنان بقلق، وشجبت هذا التصرف، وأرسل رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس رسالة احتجاج إلى الجنرال ديغول، واحتج العراق، عبر وزيره المفوض في لبنان تحسين قدري في رسالة بعثها إلى هيللو، وأضربت المدن الكبيرة في سورية، وخرجت مظاهرات ضخمة، وتلقَّى اللبنانيون دعماً بريطانياً عبر السفير البريطاني في بيروت إدوارد سبيرس، ولا يخفى ما يتضمن تدخل بريطانيا في إثارة البُعد الاستراتيجي للسياسة البريطانية في المحافظة على مصالحها في الشرق، باعتبار لبنان وموقعه حيويين لأمن هذه المصالح في ظل تنافسها مع فرنسا، ولم يكن من السهل على السلطات الفرنسية تجاهل هذه المواقف، فأفرجت عن المعتقلين يوم ٢٢ تشرين الثاني الذي أضحى العيد الوطني في لبنان، واعتمدت الحكومة والمجلس النيابي العلم الذي رفعته حكومة الثورة، وأصبح علم لبنان، وكان العلم اللبناني هو العلم الفرنسي مع إضافة الأرزة في قسمه الأبيض(٣).

ترسيخ الاستقلال

عمدت الحكومة اللبنانية إلى ترسيخ الاستقلال داخلياً وخارجياً:

فعلى الصعيد الداخلي، أصلحت الإدارة وانصرفت، بالتنسيق مع الحكومة السورية، إلى استكمال الإجراءات القانونية والإدارية لاسترجاع المصالح المشتركة

(١) مزهر: جـ٢ ص١١٤٧.

(٢) تنص المادة ٦٢ من الدستور: «في حال خلو سدَّة الرئاسة لأية علَّة كانت، تُناط السلطة الإجرائية، وكالةً، بمجلس الوزراء». انظر: تقي الدين منير: **ولادة استقلال لبنان** ص٧٩.

(٣) الشلق، زهير: **من أوراق الانتداب** ص٢٩٩.

من أيدي الفرنسيين، وأهمها الجمارك والأمن العام والشركات ذات الامتياز ورقابة المطبوعات وغير ذلك، وفعلاً تسلَّمت هاتان الحكومتان هذه المصالح في الأول من كانون الثاني ١٩٤٤م.

وتعرَّضت الحكومة لأزمة أخرى اجتازتها بنجاح تمثَّلت بفتنة ٢٧ نيسان ١٩٤٤م، اشترك فيها عملاء فرنسيون، ظاهرها احتفال بنجاح يوسف كرم بالمقعد النيابي في الشمال ومواكبته إلى الجلسة النيابية، وباطنها محاولة قلب الحكومة والعودة بالبلاد إلى الانتداب.

وعلى الصعيد الخارجي، اشترك لبنان بوضع وتوقيع ميثاق الجامعة العربية في ١٩ آذار ١٩٤٥م، وأُعلن قيام الجامعة العربية في ٢٢ منه، وقد حقَّق لبنان من خلال اشتراكه، اعترافاً عربياً بسيادته واستقلاله، وترك الميثاق، بناء على إصرار لبنان، لكل بلد عربي عضو في الجامعة العربية، حرية التصرُّف في سياسته الخارجية وفق ظروفه ومصالحه، وعدم إلزامية القرارات المتخذة إلا لمن يقبلها، وأن التمثيل في مجلس الجامعة العربية يكون على أساس المساواة بين الدول الأعضاء، كبيرة كانت أم صغيرة(١).

ودُعي لبنان بعد إعلانه الشكلي الحرب على ألمانيا واليابان لمناقشة مشروع ميثاق الأمم المتحدة وتوقيعه في ٢٦ حزيران ١٩٤٥م، وقد حقَّق هذا الميثاق للبنان مكاسب معنوية وحقوقية وسياسية، على الرغم من زعم فرنسا أن انتدابها على لبنان ما زال قائماً، واحتفظت بقيادة المجندين المحليين الذين أُطلق عليهم اسم الأفواج أو القوات الخاصة، وعزَّزتهم بفرق سنغالية في ١٧ أيار ١٩٤٥م، وظلَّت متمسكة بفكرة استبدال الانتداب الضائع بمعاهدة تضمن لها مركزاً ممتازاً، وقد عارضت بريطانيا هذه الفكرة، وردَّ مجلس النواب على التصرف الفرنسي بإقرار، ولأول مرة، موازنة وزارة الدفاع الوطني لإنشاء جيش لبناني، وقد فاز لبنان بتأييد عربي وبريطاني لجلاء القوات الفرنسية، وبفعل الضغط البريطاني وقيام المظاهرات؛ اضطرت فرنسا إلى توقيع بروتوكول مع الحكومة اللبنانية في الأول من آب ١٩٤٥م، سلَّمت بموجبه قوات الشرق الخاصة مع معداتها وثكناتها إلى الحكومة اللبنانية، وفي الأول من كانون الثاني ١٩٤٦م احتفلت الحكومة اللبنانية رسمياً بتدشين لوحة تذكارية للجلاء على صخور نهر الكلب.

وغادر المندوب الفرنسي بينيه لبنان نهائياً في ٦ تموز ١٩٤٦م، فزال بذهابه منصب المندوب الفرنسي العام، وهو آخر رمز من رموز عهد الانتداب، وبعد

(١) جحا: ٢/٩١٣.

مغادرته بيومين وصل إلى بيروت الكونت أرمان دي شايلا ممثلاً لفرنسا بصفته وزيراً مفوضاً عادياً[1].

سياسة بشارة الخوري الداخلية واستقالته

لم يحالف النجاح عهد بشارة الخوري في السياسة الداخلية، واقتصرت مآثره على تحقيق الميثاق الوطني، وظهر ضعفه في الحقل الإداري، وازداد الفساد في عهده، وكثرت الفضائح[2]، وبرزت المعارضة ضد حكمه، فقد شكَّل عدد من النواب، وعلى رأسهم، عبد الحميد كرامي، جبهة معارضة سُمِّيت في البداية: الكتلة المستقلة ثم كتلة الإصلاح، كان من بين أعضائها كمال جنبلاط وألفرد نقاش وهنري فرعون، وقد وضع أعضاؤها مذكرة إصلاحية في ٨ أيار ١٩٤٦م تضمَّنت المطالبة:

- بتعديل قانون الانتخاب ليتوافق مع القوانين الغربية الناجحة.
- بوضع حدٍّ لتضخم الجهاز الإداري الناجم عن التعيين بالمحسوبية، وإقرار قانون للتوظيف، ونظام عام للموظفين يكفل اختيارهم وترقيتهم على أساس الكفاءة.
- باعتماد اللامركزية وتوسيع صلاحيات المسؤولين في الإدارة المحلية.
- بوضع قانون يضمن استقلال الهيئات القضائية بحيث يغدو الخطوة الأولى لاعتماد فصل السلطات.

لم يعترض بشارة الخوري، من حيث المبدأ، على الإصلاح، غير أنه أدرك مبعث الخطر الذي يُهدِّد نظام العلاقات القائم في عهده، ومحاولة المعارضين الهيمنة على رئاسة الحكومة، وجرى حوار ساخن بين كمال جنبلاط ومجيد أرسلان الذي انتقد الحركة الإصلاحية بشدَّة، وأخرج الأول من قاعة مجلس النواب[3].

وجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٧م انتخابات نيابية كانت فضيحة العهد الكبيرة، فقد لجأت الحكومة إلى التزوير لتضمن المجيء بمجلس جديد مؤيد للعهد القائم، وكان بشارة الخوري ينوي تعديل الدستور ليتمكَّن من تجديد ولايته، ما أثار موجة عارمة من السخط والاستياء، وعدَّل المجلس النيابي المنتخب الدستور بصورة استثنائية أتاح الفرصة في إعادة انتخاب بشارة الخوري لمدة ست سنوات أخرى تبتدىء في أيلول ١٩٤٩م.

ونشطت المعارضة خلال عام ١٩٤٩م، فأسَّس كمال جنبلاط والشيخ عبد الله العلايلي وجورج حنا، الحزب التقدمي الاشتراكي في ٢٤ شباط، وانخرط الأول في

---

(١) جحا: جـ٢ ص٩٩٦. (٢) الصليبي: ص٢٤٠.
(٣) الصلح، سامي: **احتكم إلى التاريخ** ص٩٥.

نشاط كتلة التحرر الوطني المعارضة. وساند حسني الزعيم، على إثر انقلابه المشهور في سورية في ٣٠ آذار، المعارضة اللبنانية؛ رداً على تأخر الحكومة اللبنانية الاعتراف بحكمه، وشجَّع ذلك الحزب السوري القومي الاجتماعي على القيام بمحاولة انقلاب مماثلة في لبنان. لكن المحاولة فشلت وانتهت بحل الحزب وإعدام سبعة من أعضائه بمن فيهم رئيسه أنطون سعادة، وذلك في ٨ تموز، ولما كانت الخصومة السياسية لا تكفي وحدها لتبرير مثل هذا التنكيل، جرى ربط الحادثة بما كان يجري آنذاك في المنطقة، فاغتيال حسن البنا، مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مصر، والتنكيل الشديد بالشخصيات السياسية والاجتماعية في إيران والعراق، وحل الأحزاب السياسية وملاحقة زعمائها في سورية وتصفية أنطون سعادة، تشير كلها إلى مخطط خارجي يدفع المنطقة إلى وضع معيَّن.

والواضح أن رياض الصلح لم يكن يرغب في قرارة نفسه أن تتدهور الأمور لتصل إلى هذه النتيجة المؤلمة، ولكن يبدو أن ظروفاً قاصرة تجاوزته في آخر لحظة[1].

واتخذت حركة المعارضة في عام ١٩٥٠م طابعاً مميزاً انتقامياً، فقد عزم الحزب السوري القومي الاجتماعي الانتقام من رياض الصلح وبشارة الخوري بسبب مسؤوليتهما عن إعدام زعيم الحزب أنطون سعادة، ففي ٩ آذار أطلق أحد القوميين النار على رياض الصلح في منطقة رأس بيروت، ولكنه أخطأه[2].

وتهيَّأ الطرفان، الموالي للحكم والمعارض له، يتحضران منذ ١٩٥٠م للانتخابات النيابية، وعمد الحكم إلى تعديل قانون الانتخاب ليضمن الفوز، فرفع عدد النواب إلى ٧٧ بدلاً من ٥٥، وأجرى تجزئة جديدة للدوائر الانتخابية بهدف تفتيت قوى المعارضة، وجرت الانتخابات في نيسان ١٩٥١م فازت فيها لوائح العهد بأغلبية المقاعد، وشكَّل نواب المعارضة، وعددهم سبعة، كتلة برلمانية مناوئة للعهد أطلقوا عليها اسم الجبهة الاشتراكية الوطنية، واختاروا كمال جنبلاط أميناً عاماً لها وذلك في ٤ أيار.

وجرى في هذه الأثناء في ١٦ تموز اغتيال رياض الصلح وهو في طريقه إلى المطار بعد زيارة إلى عمَّان قام بها تلبية لدعوة الملك عبد الله[3]، وأدَّت حادثة الاغتيال إلى اختلال التوازن الداخلي، وأخذت السياسة الداخلية العامة تتردى في

---

(١) الخوري: جـ٣ ص٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٤.
(٢) جريدة النهار العدد ٤٨٢٢، تاريخ ١٧ تموز ١٩٥١.
(٣) الصليبي: ص٢٤٢.

منزلقات كثيرة، إذ فَقَدَ بشارة الخوري سنده المتين في الوسط الإسلامي، فوهن حكمه حتى بات سقوطه مسألة وقت[1].

وتفاقمت الأوضاع السياسية والاجتماعية في لبنان في مطلع ١٩٥٢م، من إضراب المحامين ومستخدمي الاتصالات وعمال السكك الحديد، وانفضَّ عن بشارة الخوري بعض الموالين له، وانطلقت في ٤ حزيران تظاهرة في شوارع بيروت هي الأقوى منذ معركة الاستقلال عام ١٩٤٣م، وكان لثورة تموز في مصر أثراً فعَّالاً في تزخيم المعارضة، فطالب كمال جنبلاط في ٦ أيلول بزيادة صلاحيات رئيس الوزراء كأساس لكل إصلاح، وبعُدت الشُقَّة بين رئيس الجمهورية وبين رئيس وزرائه سامي الصلح، وأدى تطور الخلاف بينهما إلى القطيعة، فقد اتَّهم رئيسُ الجمهورية، رئيسَ الوزراء بأنه اجتمع سراً مع أركان الهيئة الوطنية والكتائب اللبنانية، وأنه شجَّعهم على تقديم المذكرة الإصلاحية.

وأسهمت عوامل خارجية في إضعاف موقف رئيس الجمهورية أمام المعارضة تمثَّلت بتخلي بريطانيا عنه بسبب عدم موافقته على ما يُسمى القيادة العسكرية الموحدة في الشرق الأوسط.

ويلاحظ أنه نظراً لفشل جميع محاولات رئيس الجمهورية مع المعارضة، ونظراً لفشله أيضاً في إنزال الجيش بسبب رفض قائده فؤاد شهاب؛ قرَّر الاستقالة واعتزال الحكم، وذلك في الساعة الثالثة من فجر ١٨ أيلول ١٩٥٢م، وأقال صائب سلام من منصب رئيس الوزراء وعيَّن فؤاد شهاب مكانه مع وزيرين هما ناظم عكاري وباسيل طراد[2].

عهد كميل شمعون

انتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية

بعد أن انتهى الصراع بين المعارضة ورئيس الجمهورية المستقيل، بدأ الصراع السياسي بين حلفاء الأمس، وكان محوره شخصية رئيس الجمهورية الجديد، وقد انحصرت المنافسة بين حميد فرنجية وكميل شمعون الذي رجحت كفته بفعل ارتباطاته الأجنبية وبخاصة مع السفارة البريطانية والرئيس السوري أديب الشيشكلي، فانتُخب في ٢٣ أيلول ١٩٥٢م.

(١) جريدة البناء العدد ٢١، ١٩ أيلول ١٩٥٢.
(٢) رعد، ليلى: **تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي ١٩٥٨ - ١٩٧٥م** ص٣٧.

الأوضاع السياسية في عهد كميل شمعون

برزت، مع تولي كميل شمعون رئاسة الجمهورية وممارساته لصلاحياته، عوامل عدة كانت تُنذر بانفجار متوقَّع، فقد تجاهل الرئيس الجديد البرنامج الإصلاحي الذي ارتبط به أمام مؤيديه من السياسيين، وراح يمارس سلطاته بحرِّيَّة أكبر في ظل غياب الزعامة المسلمة القوية بعد اغتيال رياض الصلح، وأحاط نفسه بمن كانوا بالأمس من مؤيدي بشارة الخوري؛ فعاد كمال جنبلاط ومن معه من السياسيين من المعارضة السابقة إلى معارضته، وراح كميل شمعون يتلاعب بقانون الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية، وإنقاص أو زيادة عدد النواب بشكل يخدم مصلحته الشخصية، ولجأ إلى التأثير على الناخبين بالدعايات الطائفية بهدف السيطرة على أغلبية النواب في المجلس النيابي، وفرض إراداته، ولجأ إلى سياسة التطهير التي طالت عدداً كبيراً من الموظفين والقضاة، لمصلحة الأقارب والمحسوبين[1].

وظهر التنافس واضحاً في جلسة مجلس النواب في ١٩ شباط ١٩٥٣م حيال السياسة العامة للعهد الجديد، في الوقت الذي كانت فيه مصلحة البلاد بحاجة إلى قوانين ملائمة لتلافي الأخطار التي أدَّت سابقاً إلى ثورة أيلول[2].

وتجاه تصاعد الأزمة داخل أروقة مجلس النواب ضد أعمال الحكومة، عمد كميل شمعون إلى تشكيل حكومة جديدة برئاسة صائب سلام في ٣٠ نيسان ١٩٥٣م، استبعد عنها أركان المعارضة، وحلَّ مجلس النواب في ٣٠ أيار، وأجرى انتخابات نيابية في ١٢ تموز تدخلت فيها أجهزة الحكم الداخلية، وأجهزة الاستخبارات البريطانية والشركات الأجنبية، ضمنت له ٤٤ نائباً، واعتمدت المعارضة، التي كان يقودها كمال جنبلاط، أسساً جديدة لتحلَّ محلَّ التكتل النيابي تمثَّلت بالقومية العربية، والحركة الاجتماعية المتصاعدة، فاحتضنتهما وشكَّلت الأسس والإطار الجديد لها.

وبدأت معالم ميل الحكم تتضح أكثر فأكثر للارتباط بالتكتلات والأحلاف الغربية، فعلى أثر فشل مشروع الدفاع المشترك عام ١٩٥١م[3]، وبروز تيار الناصرية

(١) محاضر مجلس النواب، جلسة ١٩ شباط ص٤٤٤ - ٤٤٥، ٤٥١ - ٤٥٢.
(٢) خوري، يوسف قزما: **البيانات الوزارية ومناقشتها في مجلس النواب** جـ١ ص٢٥٦ - ٢٥٧. جريدة الأنباء، العدد ٩٨، ٥ حزيران ١٩٥٣.
(٣) بعد أن بلغ الصراع أشده بين الشرق والغرب في الحرب الكورية عام ١٩٥٠م رأت الدول الغربية ضرورة إقامة أحلاف وقواعد في منطقة الشرق الأوسط من أجل الدفاع عنها والمحافظة على السلم والأمن فيها، إلا أن الدول العربية رفضت هذا المشروع والارتباط بأحلاف عسكرية أجنبية.

والقومية العربية الوحدوي في عام ١٩٥٢م، عمدت الولايات المتحدة إلى صياغة سياسة أميركية جديدة عبر إقامة حلف عسكري في الشرق الأوسط، فأنشأت حلف بغداد في شباط ١٩٥٥م، الذي ضمَّ تركيا والعراق وبريطانيا وباكستان وإيران، هدفه الأول أن تشكل هذه الدول حاجزاً ضد انتشار الشيوعية والتيار اليساري معاً، صحيح أن كميل شمعون لم ينضم إلى هذا الحلف بفعل الضغط الشعبي الداخلي والعربي الخارجي، لا سيما مصر وسورية، ولكنه بقي على مسافة قريبة منه[1]، فقامت المظاهرات احتجاجاً على هذا التوجه نحو الغرب تصدَّت لها قوات الأمن.

وهكذا باتت مقاومة الأحلاف العسكرية الغربية تتحول، بدءاً من عام ١٩٥٤م، إلى حركة اجتماعية ستضم في المستقبل جميع القوى المعارضة لنظام كميل شمعون، فاستقالت وزارة عبد الله اليافي في صيف ١٩٥٤م وشكَّل سامي الصلح الوزارة في ١٦ أيلول ١٩٥٤م.

وراح كميل شمعون يتلاعب بحبل التناقضات بين شتى الكتل والجماعات، مُطلقاً سياسة فرِّق تسد، ومعتمداً على ما عدَّه رضى شعبي عارم بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي توافر للبلاد في أيامه، على الرغم من أنه كان مقروناً بالفساد. أعقب هذه التطورات موقف آخر حدَّد مسار السياسة الخارجية، تمثَّل بعقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية تناول الناحيتين الاقتصادية والسياسية، ما أغضب روسيا وبريطانيا اللّتان كانت لهما مصالح في الشرق الأوسط، ووُقِّع هذا الاتفاق في ١٨ حزيران ١٩٥٤م[2].

وظهر في الأفق، في ظل التأزم السياسي الدولي، توجُّه محايد تزعَّمه بانديت نهرو رئيس وزراء الهند بعيداً عن الانتماءات الشرقية والغربية، وتبلور في عقد المؤتمر الآسيوي ـ الإفريقي في مدينة باندونغ الأندونيسية بين ١٨ و٢٤ نيسان ١٩٥٥م، وقد اشترك لبنان في هذا المؤتمر[3]، ولعل أبرز نتائجه على الصعيد اللبناني تعديل سياسة لبنان الخارجية التي بدأت تتراجع عن مواقفها السابقة، فأعلن رئيس الوزراء سامي الصلح، بعد عودته من المؤتمر عن عدم رغبة لبنان الانضمام إلى حلف بغداد ولا إلى الحلف الثلاثي المصري ـ السوري ـ السعودي[4].

وبفعل الضغط البريطاني على سورية للدخول في حلف بغداد ودفعها إلى

(١) ناصيف، نقولا: **كميل شمعون آخر العمالقة** ص١٤٨.
(٢) جريدة العمل، العدد ٢٥٠٦، ١٩ حزيران ١٩٥٤.
(٣) العظم، خالد: **مذكرات** جـ٢ ص٣٦٦ ـ ٣٦٧، ٣٧٩.
(٤) محاضر جلسة مجلس النواب، جلسة ١٢ أيار ١٩٥٥م ص٧٠٢.

الاعتراف بالكيان الصهيوني، عمد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط إلى تصعيد حملته على نظام الرئيس شمعون الموالي للغرب، وعلى إدارة سامي الصلح، خلال مؤتمره الصحفي في ٣ حزيران ١٩٥٥م، فاتهمهما بالفشل وهيمنة المصلحة الشخصية واستغلال النفوذ والحزبية والفساد، وانتقد حزب الكتائب الرئيس شمعون لحمايته الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي يعمل لهدم الكيان اللبناني، ويخدم الأجنبي عبر حمايته للقوميين أعداء لبنان[1].

وحاول كميل شمعون استيعاب المعارضة، بإدخال شخصيتين مارونيتين إلى الحكومة، هما: حميد فرنجية وبيار إده، لكنه فشل في ذلك، ومن جهته، حاول جنبلاط تكوين حركة موحدة معارضة ضد حكم الرئيس منبثقة من خطوط سنة ١٩٥٢م، الجبهة الوطنية الاشتراكية، وتوصَّل إلى تفاهم مع بيار الجميل للتعاون ضد الرئيس شمعون، ودخل كل من حميد فرنجية وبيار إده في هذا التفاهم، وأُعلن عقب ذلك عن بدء انهيار الحكم[2].

وواجه لبنان والعالم العربي في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٥٦م أزمة العدوان الثلاثي على مصر (بريطانيا ـ فرنسا ـ الكيان الصهيوني) فوقف كميل شمعون موقفاً إيجابياً من هذا العدوان، فاجتمع بالشخصيات الوطنية للتداول في الأخطار الناشئة عن تطور الموقف العسكري ومعالجة الحال الحاضرة وتوحيد الصفوف في هذه الظروف الصعبة، ودعا الملوك والرؤساء العرب إلى عقد قمة في بيروت في ١٣ و١٤ تشرين الثاني لاتخاذ التدابير الضرورية التي تتفق مع مقتضيات سيادة مصر واستقلالها حرصاً على المصلحة العربية المشتركة، لكن بدت الانقسامات العربية واضحة؛ فقد قطعت مصر والسعودية وسورية علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا، ورفض الأردن والعراق ولبنان الإقدام على ذلك، ما أدى إلى إثارة الاضطراب وقيام المظاهرات، وخلق نوع من التوتر على الصعيدين الرسمي والشعبي ضد الحكومة، فاستقال رئيس الوزراء عبد الله اليافي ووزير الدولة صائب سلام، وشُكِّلت حكومة جديدة برئاسة سامي الصلح في ٨ تشرين الثاني. لكن ذلك لم يؤثر في نهج كميل شمعون واستمر في سياسة الارتباط بالغرب، فعيَّن شارل مالك وزيراً للخارجية، وهو المعروف بميوله وصلاته المتينة مع الولايات المتحدة الأميركية، ويُعدُّ ذلك مؤشراً لربط سياسة لبنان بسياسة الغرب في المنطقة.

وحاولت الولايات المتحدة الأميركية ملء فراغ القوة الذي أحدثه تقلُّص نفوذ

(١) جريدة العمل، العدد ٢٨٣٤، ٤ تموز ١٩٥٥م.
(٢) المرجع نفسه، العدد ٢٨٩٣، ٢١ أيلول ١٩٥٥م.

بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط عقب العدوان الثلاثي، فجاء إعلان مبدأ الرئيس الأميركي أيزنهاور في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧م، الذي تضمَّن سياسة الولايات المتحدة الأميركية، التي ستسير عليها في الشرق الأوسط لمناهضة الخطر الشيوعي، وخلا المبدأ من أي اقتراح لمعالجة الخطر الحقيقي، وهو النزاع العربي ـ الصهيوني، فهلَّلت له الهيئة الحاكمة وشجبته الفئات الشعبية، وفي الوقت الذي أعلنت فيه مصر وسورية رفضهما لهذا المبدأ أعلن الحكم اللبناني انضمامه رسمياً له، وأصدر في ١٦ آذار ١٩٥٧م بياناً لبنانياً ـ أميركياً مشتركاً يُنظِّم التعاون بين الدولتين، ورأت المعارضة في هذا الانضمام انحرافاً عن الخط الوطني وروح الميثاق الوطني[١]، وبعد أن كسب كميل شمعون الولايات المتحدة الأميركية حليفة له، راح يُمهد لتجديد ولايته التي تنتهي في أيلول ١٩٥٨؛ فأجرى تعديلات على قانون الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية كي يضمن نجاح أغلبية ساحقة من النواب الموالين له، وهذا ما حصل في الانتخابات التي جرت في حزيران ١٩٥٧م، والتي شهدت تجاوزات فاقت كل حد، وأحداثاً دموية.

وصُعِق اللبنانيون لنتائج الانتخابات، فقد خسر مرشحو المعارضة في جميع المناطق تقريباً، من بينهم شخصيات قيادية وشعبية، مثل كمال جنبلاط وصائب سلام وعبد الله اليافي وأحمد الأسعد، وبات على العهد مواجهة معارضة كبيرة تضم كبار السياسيين النافذين والقادة الشعبيين، وبدأ الصراع متفجراً بين السلطة والمعارضة عبر تعدد الحوادث في كل المناطق اللبنانية، وبخاصة في زغرتا (مجزرة مزيارة) وفي الشوف.

وقويت المعارضة وبخاصة الإسلامية بقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية في شباط ١٩٥٨م، وفي المقابل قوي منطق التخويف من تذويب لبنان في البحر العربي ـ الإسلامي، في الشارع المسيحي، فاستغله كميل شمعون وهو يعمل لتجديد ولايته، ليقوِّي موقفه، وقد تمثَّل الثقل المسيحي بحزب الكتائب اللبنانية.

وقامت معارضة أخرى سمَّت نفسها «القوة الثالثة»، من ممثليها البارزين هنري فرعون وشارل حلو وغسان تويني وجورج نقاش انضمت إلى معارضة البطريرك الماروني الذي رأى أن الموارنة نقطة في بحر المسلمين، فإما أن يعيشوا معهم في سلام أو فليرحلوا[٢].

---

(١) الصلح، سامي: **صفحات مجيدة في تاريخ لبنان ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠م** ص٤٠٤ ـ ٤٠٩.
رعد: ص٦٥.

(٢) جريدة النهار، العدد ١٣ شباط ١٩٥٨م.

بدأت الأحداث المتلاحقة منذ شهر أيار تُنذر بهبوب العاصفة، وكأن التحضيرات شارفت على نهايتها وهي تنتظر عوداً من الكبريت لإشعالها. ففي صباح ٨ أيار ١٩٥٨م استفاق اللبنانيون على نبأ اغتيال الصحافي نسيب المتني صاحب جريدة التلغراف الواسعة الانتشار آنذاك، والمعارض لسياسة العهد الداخلية، فتحوَّل مصرعه إلى رمز وطني ثارت من أجله جميع قوى المعارضة[١]، وبدأ الحادث يتحوَّل إلى ثورة مسلحة عمَّت أنحاء البلد، وبدأت تتشكل المقاومة الشعبية، ووجَّهت الدولة والموالون لها أصابع الاتهام بتفجير الوضع إلى الجمهورية العربية المتحدة التي نفت ذلك، وأعلن جمال عبد الناصر في ٢٦ تموز ١٩٥٨م أن الصراع في لبنان هو داخلي[٢].

ويبدو أن الرئيس شمعون تخوَّف من تأزُّم الأوضاع، فطلب في ١٣ أيار المساعدة العسكرية الأجنبية استناداً لمبدأ أيزنهاور، أغضب هذا التحول إلى الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فعملت على التحرك ضد الحكم اللبناني إلى درجة أنها أيَّدت محاولة انقلاب حيكت ضده عن طريق إثارة فتنة طائفية بين المسلمين والمسيحيين[٣]. لكن ما حدث في العراق من انقلاب، في ١٤ تموز أفقد الدور البريطاني فعاليته. فقد استدعى الرئيس شمعون السفير الأميركي روبرت ملكنتوك وقدَّم إليه طلب لبنان الرسمي بإرسال مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة، بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والاتفاق بين البلدين في إطار مبدأ أيزنهاور، وبدأ إنزال مشاة البحرية الأميركية على شواطىء بيروت (الأوزاعي) في ١٥ تموز، وأحاطت هذه القوات بمطار بيروت، فتوزعت في بساتين الزيتون[٤]. أثار إنزال القوات الأميركية موجة عارمة من الغضب والاستنكار في صف المعارضة، وكذلك عارض الاتحاد السوفياتي هذا التدخل الأميركي.

الواقع أنه لم يكن في نيَّة الولايات المتحدة الأميركية ولا في نيَّة الاتحاد السوفياتي، المواجهة في الشرق الأوسط؛ لأنها تُشكِّل مأزقاً خطيراً، فتخلى الأميركيون عن كميل شمعون مدركين أن الخروج من الأزمة يستدعي وجود رئيس جديد للبلاد يُرضي أطراف النزاع كافة، فأرسل أيزنهاور نائب وكيل وزير خارجيته

---

(١) انظر: بيان جبهة الاتحاد الوطني المنشور في جريدة الأخبار، ملحق العدد ٢٠٢، ٨ أيار ١٩٥٨م.

(٢) رعد: ص٨٣. الخوند: جـ١٦ ص٢٢١. (٣) رعد: ص٨٩.

(٤) تيموفيف، إيغور: **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**: ص٢٧٣ ـ ٢٧٥.

إلى بيروت روبرت مورفي في ١٧ تموز، وكلَّفه بتقصي الحقائق والبحث عن أفضل حل للأزمة يُرضي الولايات المتحدة الأميركية، فالتقى مع زعماء المعارضة وبحث وضع البلاد مع البطريرك الماروني بولس المعوشي ومع زعيمي القوة الثالثة هنري فرعون وريمون إده، وكذلك مع قائد الجيش فؤاد شهاب، وتوصل إلى نتيجة بترشيحه لرئاسة الجمهورية، ووافقت المعارضة على ترشيحه، فانتُخب في ٣١ تموز ١٩٥٨م رئيساً للجمهورية.

دامت هذه الأزمة ستة أشهر من أيار إلى تشرين الأول، واتخذت طابع انتفاضة شاركت فيها أكثرية إسلامية وأقليَّة مسيحية ضد حكم الرئيس كميل شمعون الذي أكمل ولايته[١].

عهد فؤاد شهاب

سياسة فؤاد شهاب العامة

أرضى انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، الأطراف المتصارعة، ويُعزى تولّيه السلطة إلى مواقفه السياسية المعتدلة، وإلى الأسلوب الذي أدار به الجيش خلال أزمتي ١٩٥٢ و١٩٥٨م المرتبطتين بالتغيرات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط آنذاك.

كانت خطة فؤاد شهاب العامة إقامة توازن بين مختلف المجموعات التي تؤلف المجتمع اللبناني، وتوطيد البُنَى الأساسية في البلاد على أساس برامج سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ما يؤدي إلى خلق مواطنية لبنانية، وجعل الدولة السلطة الوحيدة والمرجع الوحيد للمواطنين بدلاً من الفئات والقوى التقليدية والطائفية، وأقام سياسته العامة على الأسس الآتية:

- القضاء على نتائج اضطرابات عام ١٩٥٨م، وتخطي الشرخ الذي أصاب المجتمع اللبناني نتيجة ذلك.
- ابتكار رؤية جديدة للمجتمع اللبناني.
- إحداث تغييرات جذرية في بنية الدولة، في إطار أحكام الدستور والمؤسسات لتجنيب البلاد هزات سياسية وعسكرية جديدة.
- إعادة التوازن بين الأطراف السياسية والطوائف اللبنانية.

---

(١) Irènel, Gendzier: **Notes from the Mine feild, United State: Intevention in Lebanon and the Middle East**. Pp 344 - 345.

- إقامة كتلة نيابية متعددة الطوائف تكون مساندة لبرنامجه الإصلاحي[١].

واجه فؤاد شهاب، فور تسلمه الحكم، مشكلة القضاء على أسباب الاضطرابات الأهلية التي وقعت في لبنان عام ١٩٥٨م، ثم إعادة بناء التوازن بين الفريقين المتنازعين، ورأى أن الأسباب التي فجَّرت تلك الأحداث تنحصر في أمرين:

الأول: مشكلة التمثيل السياسي والنيابي الذي جعل معظم أركان المعارضة خارج المجلس والحكومة.

الثاني: المنحى السياسي الخارجي الذي اتَّبعه كميل شمعون بانحيازه الكلي إلى الغرب.

عالج فؤاد شهاب المشكلة الأولى، فأقام حكومة جديدة برئاسة رشيد كرامي في ٢٤ أيلول، وهو أحد أبرز زعماء ثورة ١٩٥٨م، ضمَّت زعماء وشخصيات سياسية مستقلة، نظرت الأحزاب اليمينية إليها؛ وكأنها استسلام غير مبرر لزعماء الثورة، فتزعَّم حزب الكتائب ثورة مضادة، ربما بتشجيع من رئيس الجمهورية وجهاز مخابراته بهدف لجم اندفاع المسلمين، ورأى فريق من السياسيين أن الولايات المتحدة والرئيس شمعون كانا وراءها، الأولى من أجل إبقاء قواتها في لبنان، والثاني من أجل رفع معنويات أنصار العهد من المسيحيين وتشجيعهم على القيام بالفتنة[٢]، فاضطر فؤاد شهاب إلى تبديل سياسته بفعل الواقع الجديد، وكلَّف كرامي بتشكيل حكومة جديدة بالتعاون مع القوى المسيحية الموالية للعهد السابق وعلى رأسها حزب الكتائب، فشُكِّلت حكومة رباعية في ١٤ تشرين الأول، ضمَّت إلى جانب رئيسها، كل من بيار الجميل وريمون إده وحسين العويني، رفعت شعار «لا غالب ولا مغلوب»[٣]، فقامت منذئذٍ علاقة وثيقة بين حزب الكتائب وبين حكم فؤاد شهاب، استمرت إلى آخر ولايته ثم إلى آخر الولاية الشهابية الثانية، أي عهد شارل حلو.

ركَّز فؤاد شهاب اهتمامه بعد ذلك على جلاء القوات الأميركية عن لبنان والتوصل إلى تفاهم مع جمال عبد الناصر، فأنهت البحرية الأميركية وجودها في لبنان في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨م، واجتمع مع جمال عبد الناصر في ٢٥ آذار على الحدود اللبنانية السورية، اتفق الرئيسان خلاله على:

---

(١) كبارة، نواف: **الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان ١٩٥٨ - ١٩٧٠م**، الفصل التاسع عشر من كتاب: **لبنان في تاريخه وتراثه** ص٦٩٨ - ٦٩٩.

(٢) الجسر، باسم: **فؤاد شهاب ذلك المجهول** ص٤٨ - ٤٩.

(٣) الصليبي: ص٢٤٨.

- توثيق الروابط الأخوية وتنمية التعاون المتبادل بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة.
- تدعيم التضامن العربي ودعم القضايا العربية.
- العمل على إيجاد حلول للقضايا الاقتصادية المعلَّقة بين البلدين.

وتسرَّب عن الاجتماع أن اتفاقاً حصل بين الرئيسين يقضي بأن يؤيد لبنان سياسة الجمهورية العربية المتحدة على الصعيدين العربي والدولي، مقابل أن تتعهد هذه بعدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية[1].

كان من نتائج سياسة التوازن والتقارب أن تمكَّن فؤاد شهاب من تطوير برامجه الإصلاحية والسير قدماً في تنفيذها بتأهيل البُنَى الأساسية لمشاريع التنمية، وبإدخال تغييرات جذرية في هيكلية الدولة الإدارية والقضائية والتربوية والاقتصادية بوجه عام[2].

برامج الإصلاحات

بعد أشهر قليلة من انتخابه طلب فؤاد شهاب من مستشاريه معلومات عن أوضاع المناطق اللبنانية الاجتماعية والتربوية والاقتصادية وغيرها، لكنه لم يتلقَّ سوى معلومات غامضة وعامة بسبب عدم وجود دراسات وإحصاءات حولها، فاستعان عندئذٍ بمؤسسة «معهد البحوث والتأهيل نحو التطور المتناسب والمتكامل» (إيرفد) للقيام بهذه المهمة، بدأت بعثة إيرفد عملها في كانون الأول ١٩٥٩م، وتوصلت إلى نتائج كشفت عن: خطورة الأوضاع الاجتماعية في البلاد وهشاشة الازدهار اللبناني، ووطن مقسَّم إلى ثلاثة مناطق متفاوتة في مستويات المعيشة، بالإضافة إلى نواقص عديدة سيطرت على الحياة الريفية[3].

واستناداً إلى تلك النتائج، وضع فؤاد شهاب خططاً متوسطة المدى وأخرى طويلة الأجل للمشروعات الضرورية التي يتوجب على الدولة تنفيذها لإقامة بُنًى متوازنة، بهدف القضاء على المشكلات التي تسبَّبت في أحداث ثورة ١٩٥٨م؛ فأصدر ١٦٢ مرسوماً تشريعياً بين كانون الأول ١٩٥٨م وحزيران ١٩٥٩م، يتعلق أهمها بوضع ملاكات جديدة للإدارات العامة، وبإنشاء مصالح مستقلة مهمتها تنفيذ مشروعات إنشائية معينة، وتنظيم البُنى الاجتماعية والاقتصادية، مثل: مجلس الخدمة المدنية،

(١) الديري، إلياس: **فؤاد شهاب**. ملف النهار ١٩٧٠م ص٢٩ ـ ٣٠.
(٢) كبارة: ص٧٠٠.
(٣) انظر النتائج في المرجع نفسه ص٧٠٤ ـ ٧٠٥. رعد: ص١١٢ ـ ١١٣.

هيئة التفتيش المركزي، هيئة الإصلاح الإداري، المشروع الأخضر، مصلحة الإنعاش الاجتماعي، معهد الدروس القضائية وغيرها، وحرص في الوقت نفسه على مراعاة التوازن الطائفي منعاً لإثارة البلبلة والمخاوف في صفوف المواطنين.

وحاول فؤاد شهاب إعادة التوازن في مجلس النواب بعد سوء التمثيل الشعبي في عهد كميل شمعون، وإزالة الأسباب التي أدَّت إلى تفجير التناقضات السياسية وذلك عبر إصلاح قانون الانتخاب؛ فأصدر في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٠م قانوناً انتخابياً جديداً قضى برفع عدد النواب إلى ٩٩ نائباً، وفرض حجيرة للمقترعين، واعتمد البطاقة الانتخابية، وأنشأ هيئة قضائية لمراقبة عملية الانتخاب، ووجوب فرز أصوات المقترعين ونشرها في مراكز الاقتراع.

وجرت الانتخابات النيابية على هذا الأساس في ١٥ تموز، فاز فيها معظم السياسيين البارزين.

التغيرات السياسية في المنطقة وأثرها على لبنان

سعى فؤاد شهاب، بعد انتخابات ١٥ تموز، ١٩٦٠م إلى تشكيل حكومة جديدة لكنه اصطدم بخلافات السياسيين المستحكمة، واستنكاراً لهذا الوضع أعلن في ٢٠ تموز استقالته من رئاسة الجمهورية[1]، ما حمل هؤلاء الزعماء، وقد هالهم نشوء فراغ رئاسي في ظل عجزهم عن انتخاب رئيس جديد للدولة، على إعلان تأييدهم للرئيس، كما ألحَّت الفئات الشعبية عليه للعودة عن الاستقالة، ففعل، وكلَّف صائب سلام بتشكيل حكومة جديدة ضمَّت ١٨ وزيراً، بمن فيهم الزعيمان المتنافسان بيار الجميّل، رئيس حزب الكتائب اليميني، وكمال جنبلاط رئيس الحزب التقدم الاشتراكي اليساري، غير أن هذه الحكومة لم تدم سوى عشرة أشهر واضطرت إلى الاستقالة إثر تفاقم النزاع بين التيارين اليميني واليساري داخل الحكومة وتذمُّر بعض الوزراء، ومنهم رئيس الحكومة، من تدخل مستشاري الرئيس والمكتب الثاني في الجيش في شؤون الإدارة العامة والحكم.

وتدهورت آنذاك الأوضاع السياسية في المنطقة بفعل سقوط الاتحاد بين مصر وسورية، إثر الانقلاب العسكري الذي تمَّ في سورية في أيلول ١٩٦١م، وقد انعكس صداه في لبنان، فاغتنم أحد ضباط الجيش اللبناني، النقيب فؤاد عوض، فرصة أعياد رأس السنة الميلادية عام ١٩٦١م، فقام بمحاولة انقلاب عسكري ليل

(١) لقد أُثيرت دوافع كثيرة حول هذه الاستقالة. انظر: الديري، إلياس: ملف النهار ص٢٨، ١٩٧٠.

٣٠ ـ ٣١ كانون الأول بدعم من الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي استشعر إمكان تحقيق نصر على المستوى اللبناني في ظل أجواء البلبلة والمرارة التي اجتاحت صفوف الوحدويين والناصريين والقوميين العرب[١]، وقد أدرك زعماء هذا الحزب أن لا حلَّ ولا انتصار لقضيتهم في ظلِّ النظام اللبناني الطائفي والإقطاعي الرأسمالي القائم، الذي أقصاهم عن المشاركة في العمل السياسي بعد انتهاء ثورة ١٩٥٨م، إلا أن حركة التمرد فشلت نتيجة تكاتف الضباط المؤيدين لفؤاد شهاب والذين تمكَّنوا من قمعها بسرعة[٢].

الأوضاع السياسية بعد فشل انقلاب الحزب السوري القومي الاجتماعي

إثر استقالة حكومة صائب سلام، كلَّف فؤاد شهاب، في ٢٥ تشرين الأول ١٩٦١م، رشيد كرامي بتشكيل حكومة جديدة، ضمَّت بيار الجميل وكمال جنبلاط استمرت هذه الحكومة مدة ثلاث سنوات تقريباً، فكانت الأطول عمراً بين حكومات عهد الاستقلال. وضعت هذه الحكومة برنامجاً للإصلاح الإداري والاقتصادي مستوحى من روحية برامج الإصلاحات الشهابية، ومع حلول عام ١٩٦٤م تألفت حكومة جديدة حيادية برئاسة حسين العويني في ٢٠ شباط لكي تشرف على الانتخابات النيابية التي جرت بين ٥ نيسان و٣ أيار، وقد تدخلت فيها أجهزة السلطة لإنجاح مناصري العهد في خطوة لتجديد ولاية فؤاد شهاب، ما أدى إلى انقسام الطبقة السياسية بين مؤيد ومعارض، لكن فؤاد شهاب أعلن عدم رغبته في التجديد، فانصرف النهجيون الموالون، وعلى رأسهم كمال جنبلاط ورشيد كرامي، إلى تأمين بديل تتوافر فيه المواصفات التي تؤمِّن استمرار العهد، فكان شارل حلو.

تقويم عهد فؤاد شهاب

ـ استطاع فؤاد شهاب أن يحافظ على تطبيق الميثاق الوطني عبر محاولته إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية، ولكنه لم يُحقِّق إلا جزءاً يسيراً مما سعى إليه. وباستثناء تثبيت الاستقرار والنظام العام وبعض الإصلاحات الإدارية، لم يحصل أي شيء بارز وملفت في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) الخطيب، سامي: **مذكرات**، مجلة الوسط العدد ١٥١، تاريخ ١٩ ـ ٢٥ كانون الأول ١٩٦٤، ص٢٦.

(٢) محاضر مجلس النواب: جلسة ٢ كانون الثاني ١٩٦٢م ص٦٠٠ ـ ٦٠١.
ضاهر، مسعود: **انقلاب الحزب القومي وثائق المحكمتين العسكرية والحزبية**. مقالة منشورة في جريدة النهار، العدد ٢١٦٦٦، تاريخ ١٣ تموز ٢٠٠٤.

ـ اعتقد فؤاد شهاب بأنه يستطيع بفضل دعم الجيش والمكتب الثاني وعدد من الفنيين، ترويض الطبقة السياسية التقليدية التي كانت تسعى بشتى الوسائل لإدامة سيطرتها على البلد.

ـ عارضت النخب المارونية الإصلاحات الشهابية من واقع حرصها على تطلعاتها والاحتفاظ بهيمنتها، فكانت تستغل كل أشكال الولاءات الطائفية والنزعات الموروثة لدى جمهورها السياسي من أجل الدفاع عن مصالحها الطبقية وامتيازاتها السياسية، لذلك وجد فؤاد شهاب نفسه عاجزاً عن إطلاق حركة شهابية في صفوف المسيحيين، وبخاصة الطبقات الوسطى المتطلعة إلى الإصلاح والحداثة.

ـ واجه فؤاد شهاب، بموازاة ذلك نكسة في علاقاته مع النخب الإسلامية التقليدية ومع الأوساط الشعبية الإسلامية التي وجدت نفسها مُهمَّشة أكثر فأكثر سياسياً واقتصادياً، من قِبل النظام.

ـ واصلت الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية تفاقمها في ظل رئاسة فؤاد شهاب، على الرغم من الجهود المبذولة لحلِّها، وإذا كان يحلم بإطلاق ثورة «بورجوازية» فإنه لم يستطع تعبئة القوى الاجتماعية التي كانت ربما مكَّنته من تحقيق الحلم[١].

ـ اعتمد فؤاد شهاب على قوى سياسية تتعارض مصالحها مع تحقيق البرنامج الشهابي، وقد ضمَّت بين جناحيها فئات اجتماعية ذات انتماءات طبقية، ما أدى إلى عدم الانسجام في تركيبها، بالإضافة إلى استخدامه المكتب الثاني الذي تسبَّب في إحداث تناقضات سياسية بفعل تسلُّمه مقدرات البلاد والتضييق على الحرّيّات. الواقع أن فؤاد شهاب استخدم الأنصار والزبائن باسم المصلحة العليا للقضاء على نظام الأنصار والزبائن[٢].

ـ لم يشارك فؤاد شهاب الأكثرية المارونية وجهة نظرها، التي رأت في انتفاضة واندفاع المسلمين في تيار القومية العربية والناصرية، دليلاً على الولاء المشكوك به لهؤلاء حيال لبنان.

ـ رأى فؤاد شهاب أن سياسة لبنان التقليدية هي الحرص على إيجاد علاقات ودّيّة مع مختلف الدول العربية والأجنبية، لذلك عمد إلى إقامة توازن في علاقاته الخارجية واتبع سياسة الحياد الإيجابي.

ـ تطلَّب النهج الشهابي مستوى معيَّناً من الوعي الفكري والسياسي والاقتصادي لم يكن يملكه لبنان في الستينات، والمعروف أن ركائزه بناها خبراء أجانب، كما أن النظام اللبناني لم يكن مؤهلاً لأن يضع خطة أو يُنفذ خطة سياسية للتخطيط والتنمية.

---

(١) الخوند: جـ٦ ص٢٤٢.
(٢) رعد: ص١٤١ ـ ١٤٢.

- إن استمرار النهج الشهابي كان بحاجة إلى وجود المؤسس على رأس السلطة، غير أن رفض فؤاد شهاب الترشح لولاية ثانية، ومعارضته تشكيل قيادة حزبية تتولى متابعة نهجه، جعلا الشهابية حركة سياسية واجتماعية واقتصادية من دون قائد ومنظم سياسي[1].

- إن سقوط الشهابية مرتبط أيضاً بالتغيرات السياسية في الشرق الأوسط التي أفرزتها حرب ١٩٦٧م مع الكيان الصهيوني، والتي أدّت إلى ضعف الحركة الناصرية ثم انهيارها، وإلى ازدياد نفوذ الأنظمة والحركات التقليدية المعارضة لها[2].

وهكذا سقطت الشهابية كنظام وفكرة إصلاحية، وبدأت الدولة اللبنانية، بعد انتهاء حكم فؤاد شهاب سنة ١٩٦٤م، بالتفكك، وعادت إلى ممارسة النظام التقليدي القائم على الانعتاق من أحكام الأنظمة والقوانين، وتكريس الجمود الاجتماعي، وقد أدى هذا الوضع إلى قيام الفوضى والممارسات الطائفية غير المنضبطة، وهيَّأ الأجواء للانفجار الكبير عام ١٩٧٥م.

عهد شارل حلو

انتخاب شارل حلو رئيساً للجمهورية

انتُخب وزير التربية شارل حلو رئيساً للجمهورية في ١٨ آب ١٩٦٤م في ظل الجدل الداخلي بشأن تجديد ولاية فؤاد شهاب، وتصاعد التأثيرات والتدخلات الخارجية: أميركية وبريطانية وإيرانية ومصرية وذلك بأغلبية ٩٢ صوتاً مقابل ٥ أصوات لبيار الجميِّل[3]، وقد أكَّد في خطابه أمام مجلس النواب أنه سيكمل النهج الشهابي داخلياً وخارجياً.

أبرز المحطات السياسية في عهد شارل حلو

- **الوقوف في وجه أطماع الكيان الصهيوني في المياه العربية**

لم يمضِ على انتخابه سوى بضعة أيام، ولم يكن قد أقسم اليمين الدستورية بعد، اضطر شارل حلو للمشاركة في القمة العربية التي انعقدت في الاسكندرية بين ٥ و١٢ أيلول ١٩٦٤م، للبحث في تحدّي الكيان الصهيوني المتمثل بتحويل مياه الأردن، وقد وافق لبنان، تحت الضغوط المصرية والسورية، على المساهمة في القيادة العربية المشتركة[4]، واضعاً نفسه بين دول المواجهة بعد أن كان يحاول الابتعاد عن مشكلات المنطقة المضطربة.

---

(١) كبارة: ص٧١٢.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) حلو، شارل: **حياة في ذكريات** ص١٦٤.
(٤) المرجع نفسه: ص١٦٩ - ١٨٠.

وهكذا انزلق لبنان وبشكل خطير صوب المشاركة المباشرة في النزاع العربي - الصهيوني وفي المشكلة الفلسطينية، وهو أمر تفاداه اللبنانيون سنوات طويلة[1].

وشارك شارل حلو في مؤتمر عدم الانحياز الذي انعقد في القاهرة في ٦ تشرين الأول ١٩٦٤م، وبيَّن في خطابه أمام المؤتمرين عدم ارتباط لبنان بأي أحلاف، ودعا الأمم المتحدة إلى نزع السلاح وحل النزاعات بالطرق السلمية[2].

وتحفَّظ لبنان، في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في ٩ و١٠ كانون الثاني ١٩٦٥م، على المسألة التي أُثيرت فيها قضية إقامة محطة الضخّ على نهر الوزاني من واقع دخول قوات عربية إلى أراضيه، إلا بعد موافقته[3]، وقد أثارت هذه المسألة تبايناً في مواقف اللبنانيين بين المطالبة بوضع قوات دولية على حدود لبنان الجنوبية (ريمون إده)، وبين معارض لهذه الفكرة إلا إذا طلبت الجامعة العربية ذلك (جميل لحود، أنور الخطيب، رشيد الصلح وغيرهم)، ورأى فريق ثالث الاكتفاء بعضوية لبنان في الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية كضمانة، بالإضافة إلى ضمانة الجيش اللبناني (محمد البرجاوي)، وقد تبنَّى شارل حلو هذا الرأي، ووافق المجلس النيابي، في جلسة سرِّيَّة عقدها في ٢١ و٢٢ كانون الثاني ١٩٦٥م على منح الإذن لدخول قوات عربية إلى لبنان بعد أخذ موافقة قيادة الجيش[4]، غير أن تدمير الصهاينة لمناطق التحويل في النخيلة السورية، دفع لبنان إلى تأجيل العمل بمشروع التحويل في أراضيه ريثما تتم الاستعدادات للقيادة العربية الموحدة للدفاع، وحصل على موافقة جمال عبد الناصر في ذلك.

- **أزمة العلاقات مع ألمانيا الغربية وذيولها**

في الوقت الذي كانت فيه قضية تحويل المياه من جانب الكيان الصهيوني وتهديده الدول العربية، برزت مشكلة أخرى تمثَّلت بصفقة الأسلحة الألمانية الغربية مع هذا الكيان، فعدَّت الدول العربية هذه الصفقة تهديداً للتضامن العربي، واتخذ وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم في ٤ آذار ١٩٦٥م قراراً بسحب السفراء العرب من بون فوراً وقطع علاقات الدول العربية السياسية والاقتصادية مع ألمانيا الغربية[5].

وتفاقمت هذه الأزمة على إثر قيام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بزيارة إلى بعض الدول العربية ومنها لبنان لشرح سياسة المراحل التي كان يدعو إليها في مجال

---

(١) الخوند: جـ٦ ص٢٤٤.
(٢) أبو عز الدين: ص٢٣٧.
(٣) مسيكة، عمر: **أحداث وخفايا في لبنان والمنطقة** ص٨٧.
(٤) حلو: ص١٧٩. أبو عز الدين: ص٢٥٣.
(٥) رياض، محمود: **الأمن القومي العربي بين الانحياز والفشل** ص٢٤٢.

الصراع العربي ـ الصهيوني، وعدَّت التيارات القومية العربية، في أكثر العواصم العربية بما فيها بيروت، أن سياسته أقرب إلى مهادنة العدو أو حتى الاستسلام له والاعتراف بكيانه، وعندما زار بيروت في الأسبوع الأول من آذار ١٩٦٥م، أحجم بعض قادة الأكثرية النيابية وشخصيات لبنانية كثيرة عن تلبية الدعوة التي وجهها رئيس الجمهورية للمشاركة في استقباله، وأثارت تصريحاته عقب مؤتمره الصحفي المشهور في ١١ آذار[١] موجة استنكار عارمة تخللها مظاهرات طلابية رافقتها أعمال عدائية؛ فقد رفع المتظاهرون شعارات موجهة ضد ألمانيا الغربية، وانتقدوا سياسة لبنان الرسمي على الصعيدين الداخلي والعربي[٢].

• اغتيال الصحافي كامل مروة وانهيار بنك أنترا

اغتيل الصحافي كامل مروة صاحب جريدة الحياة ورئيس تحريرها في ١٦ أيار ١٩٦٦م، في ظل الخلاف الذي نشأ بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية[٣]، وكان من إسقاطات التناقضات المصرية ـ السعودية على لبنان، الحرب الباردة التي قامت في الصحافة اللبنانية بعد اغتيال كامل مروة، علماً بأن جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية اتخذت جانب الرئيس جمال عبد الناصر، وقد بقيت دوافع الاغتيال مجهولة وإن كان القاتل قد عُرف، وهو عدنان سلطاني، حتى كشفت وثيقة دبلوماسية أميركية في أيار ١٩٩٩م عن ضلوع المخابرات المصرية في تدبير عملية الاغتيال التي أشرف عليها إبراهيم قليلات، على الرغم من نفي القاهرة[٤].

وانهار في ١٤ تشرين الأول ١٩٦٦م بنك أنترا، الذي كان يُشكِّل امبراطورية مالية كبيرة، وأدَّى إلى هزة مصرفية كادت تؤدي إلى نكبة مالية واقتصادية لولا أن تداركتها الحكومة، وعزا شارل حلو في مذكراته قضية الإفلاس إلى تصرُّف رئيس مجلس إدارته يوسف بيدس غير المفهوم[٥]، ويميل المؤرخون اليوم إلى القول بأن وراء انهيار بنك أنترا مصالح لبنانية وعربية وغربية[٦].

• انعكاسات حرب عام ١٩٦٧م على لبنان

نقمت الولايات المتحدة على جمال عبد الناصر بسبب موقفه المعادي من موضوع المياه، ومعارضته صفقة الأسلحة الألمانية الغربية، واعترافه بمنظمة التحرير

---

(١) انظر: نص المؤتمر الصحفي في جريدة النهار، العدد ٨٩٧٨، ١٢ آذار ١٩٦٥.
(٢) حلو: ص١٨٢. (٣) تيموفيف: ص٣٢٢ ـ ٣٢٣.
(٤) انظر تفاصيل وملابسات الحادثة: عند الخوند جـ٦ ص٢٥١.
(٥) **حياة في ذكريات**: ص٢٣٢، ٢٣٦ ـ ٢٣٧.
(٦) الخوند: جـ٦ ص٢٥٣.

الفلسطينية، وعدَّت تأثيره الكبير على العرب بمثابة خسارة لمركزها في الشرق الأوسط، فتقرَّبت أكثر من الكيان الصهيوني الساعي إلى تحقيق التوسع الإقليمي، وتوتر الجوُّ في الشرق الأوسط بين العرب وهذا الكيان بسبب قيام الطرفين باستعدادات التجهيز للحرب، ما أدى إلى اندلاع حرب عام ١٩٦٧م.

وما إن تلقَّت السلطات اللبنانية نبأ الهجوم الصهيوني على الجمهورية العربية المتحدة في ٥ حزيران، حتى أعلنت التعبئة العامة والخاصة لكي يضطلع لبنان بدوره في معركة المصير، ثم أعلنت حال الطوارىء، في الوقت الذي نشر رئيس الوزراء، رشيد كرامي، بياناً أعلن فيه تضامن لبنان الكامل مع أشقائه العرب، واستعداده لخوض معركة المصير المشترك[١]، وبهذا وُضعت البلاد في جوِّ الحرب.

وشهدت معظم المناطق اللبنانية، وبخاصة بيروت، مظاهرات عنيفة، ندَّد المتظاهرون خلالها بسياسة الولايات المتحدة الأميركية، وحاولوا اقتحام سفارتها والسفارة البريطانية، فأسرعت الحكومتان بترحيل رعاياهما، الأمر الذي دفع حزبا الكتائب والوطنيين الأحرار إلى شجب دعوات الشغب والإخلال بالأمن، وضرورة التقيد بالقوانين والأنظمة، كما شجبا كل تدخل أجنبي في النزاع العربي ـ الصهيوني، واكتفى لبنان بطرد سفيري أميركا وبريطانيا واستدعاء سفيريه لديهما[٢].

واشترك لبنان في القمة العربية، التي عُقدت في الخرطوم في المدة الواقعة بين ٢٩ آب وأول أيلول ١٩٦٧م، والتي تركَّزت فيها المباحثات على الصراع العربي ـ الصهيوني وضرورة اتخاذ الوسائل الفعّالة لإزالة آثار العدوان، وإعادة الحقِّ إلى نصابه، وتعبئة الطاقات العربية في مختلف الميادين، واشتهر المؤتمر بلاءاته الثلاث: لا اعتراف، لا تفاوض، لا صلح، كما اشتهر بمصالحة جمال عبد الناصر والعاهل السعودي الملك فيصل.

• انحراف شارل حلو عن النهج الشهابي

حاول شارل حلو تكملة المسيرة الشهابية بتدعيم الوحدة الوطنية، كما حاول بعث الحركة والنشاط في المناطق اللبنانية المهملة، فتبنَّى خطة معدَّلة للمخطط الذي وضعته بعثة إيرفد، بناء على الدراسة التي أعدَّها مجلس التصميم والإنماء، وجاء التعديل لمصلحة قطاع الخدمات الذي يُرضي الزعماء السياسيين.

وأدَّت التطورات العربية على الساحة اللبنانية، وبخاصة الفلسطينية، إلى نشوء

---

(١) النص منشور في جريدة الجريدة، العدد ٤٤٤٥، تاريخ ٦ حزيران ١٩٦٧. وانظر: محاضر مجلس النواب، جلسة ٥ حزيران ١٩٦٧م ص٣٧٤١.
(٢) جريدة الجريدة العدد ٤٤٤٧، تاريخ ٨ حزيران ١٩٦٧.

معارضة مسيحية يمينية ضد النهج الشهابي، تزعمها كميل شمعون وريمون إده وبيار الجميل، تُوجّت بإعلان قيام الحلف الثلاثي، وقد وضع أعضاؤه نصب أعينهم محاربة الشهابية وإسقاط مرشحيها في الانتخابات القادمة، ولجم الفلسطينيين في تدخلهم في شؤون لبنان الداخلية، وساندهم شارل حلو.

وحقَّق الحلف فوزاً كبيراً، في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٦٨م، واستقطب صائب سلام وكتلته، كسب تأييد الكنيسة المارونية، وقد وصف كمال جنبلاط انتصاره بالكارثة الوطنية لما يحمله في طياته من انقسام طائفي، وساهم العهد في إنجاحه، وكان يميل في قرارة نفسه إليه.

وبدأ الحلف يمارس تأثيره في تشكيل الحكومة، وأدَّى التصلُّب في المواقف إلى أزمة وزارية انتهت، بعد مشاورات مكثفة، بتشكيل حكومة رباعية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٨م من: عبد الله اليافي، حسين العويني، بيار الجميل وريمون إده، استمرت حتى ١٥ كانون الثاني ١٩٦٩م[١].

• أثر الاعتداء الصهيوني على مطار بيروت الدولي

دفعت هزيمة الأنظمة العربية في حرب عام ١٩٦٩م، المقاومة الفلسطينية إلى البروز كقوة بديلة عاملة على تحرير فلسطين، كما ساعدت النكسة على تكوين الفصائل الفدائية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وإقامة علاقات مع الأحزاب والقوى التقدمية والوطنية والهيئات الشعبية، فتطور النشاط الفدائي، وقام الفدائيون الفلسطينيون بعمليات متكررة ضد الكيان الصهيوني انطلاقاً من لبنان، ما دفع هذا الكيان إلى تهديد لبنان إذا استمرت النشاطات الفلسطينية.

ونفَّذ الفدائيون الفلسطينيون في ٢٦ كانون الأول عام ١٩٦٨م عملية ضد طائرة ركاب صهيونية في مطار أثينا، ورداً على ذلك هاجمت فرقة عسكرية صهيونية مطار بيروت الدولي في ٢٨ كانون الأول، ودمَّرت ١٣ طائرة ركاب مدنية تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط[٢].

كان لهذا الاعتداء رد فعل على الصعيدين الدولي والعربي، فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٦٢ بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٦٨م، أدان فيه بشدة الهجوم الصهيوني[٣]، وكان الموقف الفرنسي ملفتاً في دعم قضية لبنان، إذ أعلن الجنرال

---

(١) قزحا: جـ٢ ص٨٩٤.

(٢) جريدة النهار، العدد ١٠٢٠٢، تاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٦٨م.

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، الصراع العربي الإسرائيلي جـ١ ص٢٠١.

ديغول استنكاره للعدوان الصهيوني، وجمَّد إرسال ٥٠ طائرة ميراج إلى هذا الكيان، كان قد اشتراها ودفع ثمنها، وأيَّد الاتحاد السوفياتي موقف لبنان، وحفلت الصحف العالمية بتعابير السخط على الكيان الصهيوني[١]، واستنكرت الدول العربية، وندَّدت بالغارة الصهيونية، وأبدت استعدادها بالتعويض عن الخسارة الفادحة التي لحقت بلبنان نتيجة الاعتداء[٢].

وانعكس العدوان الصهيوني على مواقف الأطراف الداخلية التي انقسمت حيال نشاط العمل الفدائي، والتجنيد الإجباري، والمطالبة ببوليس دولي، حتى باتت المسألة تشكِّل خطراً على الكيان اللبناني، ففي الوقت الذي كانت فيه الصحف والأوساط الوطنية تُندِّد بمؤامرة الحلف الثلاثي المنحاز للغرب، ومحاولاته إثارة الفتنة، بدا مجلس النواب، الذي انعقد في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٩م، منقسماً على نفسه، ولم تحسم الأطراف المتناقضة التوجهات الأمر ولم تتوصل إلى نتيجة واضحة تحسم الهزات التي يتعرض لها لبنان.

• التمهيد لاتفاق القاهرة

انعكس الصراع الدولي والصراع العربي - الصهيوني على لبنان، وأدَّى إلى توتر العلاقة بين السلطة اللبنانية والفلسطينيين، فضيَّقت الدولة على العمل الفدائي. فأصدرت الأحزاب والفئات التقدمية بياناً في ٢٠ نيسان ١٩٦٩م ردَّت فيه على سياسة الاستسلام لمشروعات الحلول التي تدعمها أميركا لمصلحة الصهاينة، وضرب العمل الفدائي، ودعت إلى التظاهر وإطلاق حريَّة العمل الفدائي، فقامت مظاهرة في ٢٣ نيسان تصدَّى لها رجال الأمن، أسفرت عن نتائج مؤسفة ومضاعفات خطيرة، ففرضت حكومة رشيد كرامي حال الطوارىء[٣] ثم استقالت، بناء على طلب دار الفتوى الذي طالبها إما بالاستقالة أو فتح تحقيق عدلي مع قوى الأمن المسؤولة واتخاذ العقوبات اللازمة بحقِّ المتورطين[٤]، وفي المقابل أصدرت أمانة السر العامة للبطريركية المارونية بياناً في ٢٦ نيسان أعربت فيه عن أسفها العميق للأحداث التي وقعت وختمته باستنكار كل محاولة تستهدف فرض الإرادة على هذا الوطن والنيل من كرامته وسيادته واستقلاله[٥].

---

(١) The financial Times: **over kill at Beirut** 30 December 1968.

(٢) جريدة النهار، العدد ١٠٢٠٢، تاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٦٨م.

(٣) محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٤، نيسان ١٩٦٩م ص١٠١٦ - ١٠١٧.

(٤) انظر: نص الطلب في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩م لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، الوثيقة رقم ٣ ص١٧٥.

(٥) المرجع نفسه: الوثيقة رقم ١٧٧، ص١٧٧.

أبرزت تلك المواقف الانقسام الطائفي الداخلي الحادّ، ولما حاول رئيس الجمهورية بلورة الأزمة الوزارية، وعدم منح الكيان الصهيوني ذريعة لأعمال توسعية على حساب لبنان بحجة الانتقام من هجمات تُشَنُّ ضده[1]، قوبل بمقاومة وطنية وشعبية شديدة، فاستغلَّ الفلسطينيون هذا التناقض وراحوا يلعبون على وتره بهدف تحقيق أهدافهم بممارسة الكفاح المسلح[2]، وظهر موقف مغاير عبَّر عنه تكتل الوسط، وقد حذَّر رئيس الجمهورية من الانفجار الشعبي نتيجة غياب الديمقراطية وتدخل الجيش في الأمور السياسية، وطالبه إما بإعادة الديمقراطية أو ترك الأمر لمن يتمكَّن أن يقوم به.

ولم يخلُ الوضع المتردي في لبنان من عناصر افتعال خارجية عبر الدول الأربع الكبرى من أجل التوصل إلى حل سلمي تفرضه في إطار ما يتناسب مع المخطط الصهيوني ـ الأميركي، فأصدرت بياناً في تشرين الأول كان بمثابة عقد صلح منفرد مع الكيان الصهيوني لاقى الترحيب من وزير الخارجية يوسف سالم[3].

رحَّب بيار الجميل بتأييد الولايات المتحدة لسلامة وجود لبنان، واستنكرت الصحف الوطنية التدخل الأميركي في شؤونه، وأصدرت الأحزاب والفئات التقدمية بياناً في ٥ تشرين الأول شجبت فيه بشدة الوصاية الأميركية[4].

أدَّت المواقف الداخلية المتناقضة والتدخل الخارجي؛ إلى تفاقم الأمور، فحصلت اشتباكات عنيفة بين الجيش اللبناني وبين المنظمات الفدائية في مجدل سلم في ٢٠ تشرين الأول، وتأزَّمت العلاقات مع سورية وأُغلقت الحدود، وعبَّرت الدول العربية عن قلقها تجاه الأزمة اللبنانية، وهدَّدت الولايات المتحدة الأميركية بالتدخل، كما حصل عام ١٩٥٨م، وذلك عندما شعرت بأن المصالح الأميركية ـ الصهيونية في خطر، ما أثار حفيظة الاتحاد السوڤياتي ودفعه إلى تحذير الولايات المتحدة الأميركية مغبة التدخل في أحداث لبنان[5].

- **اتفاق القاهرة**

وعُقدت في دار الفتوى، على أثر الاصطدام أعلاه، سلسلة اجتماعات بين ٢٢ و٢٤ تشرين الأول، صدر عنها بيان تضمَّن المطالبة بإطلاق حرية العمل الفدائي وتعزيز القدرة الدفاعية للوطن.

(١) نداء الرئيس منشور في جريدة الرائد، العدد ١٥١١، تاريخ ٥ حزيران ١٩٦٩م.
(٢) مسيكة: ص١٤٣.
(٣) الوثائق الفلسطينية، رقم الوثيقة ٤٢٥ ص٤٢١.
(٤) المرجع نفسه، الوثيقة رقم ٤٢٨ ص٤٢٢.
(٥) جريدة النداء، العدد ٣٢٨٤، تاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٩م.

وعمَّت النقمة العواصم العربية ضد لبنان، حُكماً وجيشاً، فطلب شارل حلو توسط جمال عبد الناصر[1]، وتقرَّر عقد اجتماع في القاهرة في ٣ تشرين الثاني بين وفدين لبناني وفلسطيني، ولما كان رئيس الحكومة رشيد كرامي قد قرَّر عدم السفر إلى القاهرة، حلَّ محله قائد الجيش إميل بستاني، وترأس ياسر عرفات الوفد الفلسطيني، وحضر الاجتماع محمود رياض وزير خارجية مصر، ومحمد فوزي وزير الحربية، وقد تمَّ الاتفاق، بعد مباحثات متتالية، على تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان وتسهيل العمل الفدائي، فيما عُرف باتفاق القاهرة[2]، غير أن هذا الاتفاق أظهر التناقضات حوله حتى بين المعارضين للعمل الفدائي[3].

وهكذا أدرك بعض المعارضين، بعد أزمة امتدت سبعة أشهر، أن سياسة التعاون الإيجابية مع الأشقاء العرب هي الوسيلة الوحيدة لضمان أمن واستقرار لبنان الذي استطاع بعد صعوبات كبيرة واجهته أن يحظى بعودة الرئيس رشيد كرامي لتشكل حكومة جديدة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩م، أعلن خلالها سياسته الخارجية المرتكزة على: المحافظة على الوحدة الوطنية، وتوطيد التعاون مع الدول العربية، وتنفيذ اتفاق القاهرة.

وعلى هذا الشكل استطاع لبنان أن يتجاوز التجارب التي مرَّت عليه بسبب التحولات والأحداث الخارجية التي طرأت على البلدان العربية وأثَّرت عليه، وتمكَّن شارل حلو وسط الازدواجية السياسية، بين النهج والحلف، أن يؤجل الحرب بإيجاد تسوية هشَّة معرَّضة للانفجار، لكنها أمَّنت المعادلة السياسية التي أرسى عليها ميثاق عام ١٩٤٣م[4].

عهد سليمان فرنجية

انتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية

اجتمع مجلس النواب في ١٧ آب ١٩٧٠م لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، نظراً لقرب انتهاء عهد شارل حلو، وكانت المعركة حامية وفاصلة، نال سليمان فرنجية بنتيجتها ٥٠ صوتاً، بفارق صوت واحد عن منافسه إلياس سركيس مرشح الشهابية،

(١) حلو: ص٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(٢) انظر: النص عند رعد، الوثيقة رقم ٤٨٥ ص٤٥٦، ٤٥٧.
(٣) انظر: تفاصيل ذلك في المرجع نفسه، الوثيقة رقم ٤٩٩ ص٤٧١.
جريدة الرائد العدد ١٥٣٢، ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٩. قزما: البيانات الوزارية جـ٢ ص١٠٦٠.
(٤) رعد: ص١٩٤.

وعبثاً حاول رئيس المجلس صبري حمادة عقد جولة أخرى بحجة أن الـ ٥٠ صوتاً هي أكثرية بنصف صوت، ويقتضي الفوز بـ ٥١ صوتاً بدلاً من ٥٠ صوتاً، ومع ذلك فقد أُعلن سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية[١].

حادثة أيلول الأسود وانعكاسها على لبنان

صادف أثناء انتخاب سليمان فرنجية، رئيساً للجمهورية أن كان القتال دائراً بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية بسبب قبول الأردن مشروع روجر للتسوية في الشرق الأوسط، والذي يتمحور حول الصلح مع الكيان الصهيوني وتصفية مشكلة اللاجئين. انتهى القتال في ٢٦ أيلول ١٩٧٠م لصالح الجيش الأردني، وطُردت الفصائل الفلسطينية على إثره من الأردن، فانتقلت إلى لبنان لتمارس من جنوبه عملياتها الفدائية ضد الكيان المغتصب، متخذة من اتفاقية القاهرة غطاء شرعياً، ما دفع هذا الكيان إلى استهداف لبنان لمواجهة نشاط الفدائيين.

التحالفات الفلسطينية مع بعض القوى اللبنانية

كان للثورة الفلسطينية أنصار عديدون في لبنان، كما كان لها أعداء كُثر، وعمدت منظمة التحرير الفلسطينية إلى استقطاب أكبر عدد من شرائح المجتمع اللبناني لتعزيز مواقع المقاومة، فغدت منظمة العمل الشيوعي (محسن إبراهيم) أقرب حلفاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش)، كما تقرَّبت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (نايف حواتمة) من الحزب الشيوعي اللبناني، وتعاونت منظمة الصاعقة مع البعثيين اللبنانيين الموالين لسورية، وتقرَّبت الجبهة العربية لتحرير فلسطين من البعثيين الموالين للعراق، وزوَّدت فتح زعماء الأحياء بالمال والسلاح، وتمكَّنت بواسطتهم من أن تُوطد نفوذها في بيروت الغربية وفي بعض مناطق طرابلس.

الغارات الصهيونية على لبنان ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣م وانعكاسها على الداخل اللبناني

أدَّى وجود الفصائل الفلسطينية في لبنان وقيامها بعمليات عسكرية ضد الكيان الصهيوني المغتصب انطلاقاً من جنوبي لبنان، وضد مصالحه في العالم؛ إلى تعرُّض لبنان لاعتداءات صهيونية متكررة، فقد شنَّت الطائرات الصهيونية في أيلول ١٩٧٢م غارات في عمق الأراضي اللبنانية في الرفيد وراشيا الوادي رداً على قيام الفدائيين الفلسطينيين بتنفيذ عملية في مطار اللِّد الواقع تحت الاحتلال الصهيوني؛ ذهب

(١) محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٣ أيلول ١٩٧٠م ص٨١٤.

ضحيتها ٢٦ شخصاً، بالإضافة إلى احتجاز مجموعة من منظمة أيلول الأسود الفلسطينية عدداً من الرياضيين الصهاينة في ميونيخ بألمانيا، الذين ما لبثوا أن قُتلوا أثناء تبادل المجموعة النار مع الشرطة الألمانية، وذهبت جهود لبنان عبر شكواه إلى الأمم المتحدة أدراج الرياح[١].

ونجح الدعم الأميركي بتشريع الاعتداءات الصهيونية الواسعة ضد الأراضي اللبنانية بهدف القضاء على الفدائيين الفلسطينيين، لكن الأميركيين فشلوا في إثارة الخلاف بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، وبين الموالين والمعارضين للنشاط الفدائي[٢]، فقد ناقش المجلس النيابي في جلسة ١٧ أيلول ١٩٧٢م، السياسة الدفاعية، وارتأى أن القضية الفلسطينية أخطر من أن تُلقي أعباءها على كاهل دولة عربية منفردة، بل إن قومية المعركة تفرض أن تنهض لها الدول العربية مجتمعة، وأوصى الحكومة باتخاذ التدابير المتعلقة بذلك[٣]، وعلى صعيد آخر، اجتمع بيار الجميل مع أمين العريسي، رئيس الهيئة الوطنية، في ١٨ أيلول، وأعلنا مساندتهما للجيش اللبناني في النضال ضد العدو[٤]، كما التقى بيار الجميل مع رئيس الجمهورية في شتورا بارك أوتيل، بتاريخ ٢٢ ـ ٢٤ أيلول ١٩٧٢م، وأعلنا عن دعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي عاجل من أجل إيجاد خطة دفاعية عربية موحدة، والعمل على تعزيز الجيش اللبناني بالرجال والسلاح وضرورة التفاهم مع الفلسطينيين[٥]، غير أن الخلافات العربية حالت دون التنسيق العربي، وتُرك لبنان يواجه منفرداً، الغارة الصهيونية على البدّاوي ونهر البارد في ٢١ شباط ١٩٧٣م، بالإضافة إلى الغارة الصهيونية على بيروت في ١٠ نيسان، والتي ذهب ضحيتها ثلاثة قادة فلسطينيين هم كمال ناصر ومحمد يوسف النجار، الملقب بأبي يوسف، وكمال عدوان، في محلّة فردان[٦].

هزَّ هذا العمل الصهيوني لبنان، فقدَّم رئيس الوزراء صائب سلام استقالته في ١٠ نيسان بحجة أن سليمان فرنجية لم يتجاوب معه بإقالة قائد الجيش إسكندر غانم،

(١) الوكالة الوطنية للأنباء: توجيهات فخامة رئيس الجمهورية سليمان فرنجية وخطبه ورسائله في المناسبات الوطنية والزيارات والمحادثات الرسمية ١٧ آب ١٩٧٢م ـ ١٧ آب ١٩٧٣م، ص١٧.

(٢) جريدة النهار، العدد ١١٥٢٨، تاريخ ١٤ أيلول ١٩٧٢م.

(٣) محاضر مجلس النواب، جلسة ١٧ أيلول ١٩٧٢م ص٥٥٣.

(٤) البيان منشور في **كتاب لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥م**، الاعتداءات الإسرائيلية ص٦٥٥.

(٥) توجيهات المؤتمر الكتائبي ١٥، منشور في المرجع نفسه ص٦٥٦.

(٦) الخبر منشور في جريدة العمل، العدد ٩٢٨٩، ١٠ نيسان ١٩٧٣م.

لأنه لم يقم بواجبه في الدفاع ليلة حادث ثردان، ورفض ياسر عرفات اقتراحاً من ريمون إده بوقف العمليات الفدائية المنطلقة من لبنان ضد الكيان الصهيوني بحجة أن ذلك سيدفعها إلى الطلب من لبنان أن يُخرج أربعمائة ألف فلسطيني المقيمين على أراضيه بذريعة أنهم مصدر تخريب[١].

الاصطدام بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين عام ١٩٧٣م

تعمّق التوتر في البلاد نتيجة التناقضات السياسية والخلل الموجود بين السلطة اللبنانية والعمل الفدائي، وساهمت التدخلات الخارجية، في دعم النزاع الداخلي وفي انفجاره في ٣ أيار ١٩٧٣م بين الجيش والفدائيين، إثر خطف هؤلاء عريفاً ورقيباً في الجيش اللبناني[٢].

تباينت آراء اللبنانيين، زعماء وقادة وفئات شعبية، في تقويم العمل الفدائي، وفشلت محاولات تعزيز الوحدة الوطنية وحقن الدماء[٣]، كما ظهرت التباينات العربية واضحة من القضية اللبنانية[٤]، وحاولت الجامعة العربية التوفيق بين المواقف المتناقضة، ولم تسفر محاولتها عن نتيجة إيجابية، وأخيراً عُقدت اتفاقية ملكارت بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في ١٧ أيار، عُدَّت تكملة لاتفاقية القاهرة، غايتها تنسيق العمل بين الطرفين[٥].

شعار المشاركة الإسلامية

كشف القتال بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية عن تناقض واضح في التركيبة السياسية، فاستغل زعماء المعارضة المسلمين، أمثال صائب سلام وكامل الأسعد وعبد الله اليافي، وطالبوا بالمشاركة في الحكم، وعدُّوا الاستئثار الماروني بالسلطة هو الذي أدَّى إلى حصول ما حدث من قمع ضد المقاومة الفلسطينية ومناصريها، وأن رئيس الجمهورية يمثل مصالح التيارات اليمينية التي ترتبط مصالحها وعواطفها بالغرب، وهذا ما أعطى طلب المشاركة مغزى سياسياً، فاستقالت حكومة أمين الحافظ في ١٤ حزيران ١٩٧٣م، وشكل تقي الدين الصلح حكومة جديدة في ٢٥ تموز، لم تُبدل من الأمر شيئاً.

---

(١) حوار الرجلين منشور في جريدة النهار، العدد ١١٧٤٢، تاريخ ٢٤ نيسان ١٩٧٣م.
(٢) مسيكة: ص٢١٨، ٢١٩.
(٣) **كتاب لبنان**، مرجع سابق ص٦٦٦ ـ ٦٧٠.
(٤) ردود الفعل العربية منشور في جريدة النهار، العدد ١١٧٥٢ تاريخ ٥ أيار ١٩٧٣م.
(٥) **كتاب لبنان** ص٦٦٦ ـ ٦٧٠.

حرب ٦ تشرين الأول ١٩٧٣م وانعكاسه على لبنان

اندلعت في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣م الحرب بين الكيان الصهيوني وبين كل من مصر وسورية. بقي لبنان في معزل عن هذه الحرب عسكرياً على الأقل، باستثناء غارة الطيران الصهيوني على محطة الرادار في الباروك يوم ١٨ تشرين الأول، وعقدت لجنتا الدفاع والخارجية اجتماعاً في ٩ تشرين الأول تقرَّر فيه تعزيز الإمكانات الدفاعية للجيش وتعبئة القوى الشعبية لمواجهة أي عدوان صهيوني محتمل[١].

أوجدت الحرب العربية ـ الصهيونية مناخاً من التضامن والتقارب العربي انعكس بدوره على العلاقات اللبنانية ـ السورية التي كانت قد تأزمت بسبب أحداث ٣ أيار ١٩٧٣م، فتجاوز الرئيسان فرنجية والأسد الخلافات لما فيه المصلحة العربية، وفي المقابل أحدثت هذه الحرب بعض التناقضات السياسية[٢]؛ فثمة نتائج سلبية نتجت عن انقسام العالم العربي بعد انتهاء الحرب حول الخطة الأميركية لتسوية مشكلة الشرق الأوسط على مراحل، التي طرحها وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر، فقد اعترفت القمة العربية، التي انعقدت في الجزائر في تشرين الثاني، بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين، وأكدت أن السلام لا يمكن تحقيقه من دون مشاركة مباشرة منها، ما أدى إلى مخاوف المنظمات الفلسطينية المتطرفة التي خشيت من أن التسوية، وفقاً للمشروع الأميركي، ستجري على حساب الفلسطينيين[٣]، وازداد تأزم الوضع عندما أضحت الكلمة الفاصلة داخل حركة المقاومة الفلسطينية لأنصار المواقف المتشدِّدة الرافضين التفاوض مع الكيان الصهيوني.

وثمَّة نتيجة أخرى تمثَّلت بثورة الرأي العام السياسي والشعبي ضد زيارة هنري كيسنجر، وبخاصة زيارته لبيروت، وقد عرض ترحيل المسيحيين عن لبنان[٤]، وتأزم الوضع الاقتصادي نتيجة الارتفاع الفاحش للأسعار بفعل تدفق الرساميل النفطية على لبنان بعد تلك الحرب، ما زاد التناقضات والمشكلات الاجتماعية تأزماً، فاجتاحت البلاد موجة من الاضطرابات والمظاهرات.

اشتباكات الجيش اللبناني مع المقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٤م

يبدو أن اتفاق ملكارت كان هشاً، فقد اندلعت الاشتباكات بين الطرفين في ٢٧ تموز ١٩٧٤م وتجدَّدت في ٢٩ منه، وساندت المنظمات الكتائبية الجيش اللبناني[٥]،

---

(١) الوكالة الوطنية للأنباء، السنة الرابعة من عهد سليمان فرنجية ص١٣.
(٢) انظر: جريدة النهار، العدد ١١٩٠٨، تاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٧٣م.
(٣) تيمو، منيف: ص٣٧٢ ـ ٣٧٣.
(٤) خليفة، نبيل: **لبنان في استراتيجية كيسنجر** ص٢٥.
(٥) خبر منشور في جريدة النهار، العدد ١٢١٩٧، تاريخ ٣٠ تموز ١٩٧٤م.

فاجتمع رؤساء الطوائف الإسلامية ودعوا إلى التهدئة والمحافظة على التضامن اللبناني ـ الفلسطيني، وطلبت المنظمات الفلسطينية تدخل رئيس الجمهورية من أجل وقف إراقة الدماء وتطويق الفتنة[١]، وأدّت المساعي المبذولة إلى حصر الأزمة وإنهائها، إلا أن غياب السلطة واشتراك الكتائب أثارا انتقاداً من بعض النواب والرئيس رشيد كرامي، واستغراباً من ريمون إده وكمال جنبلاط، ودافع بيار الجميل عن موقفه، وهاجم بعنف بعض السياسيين الذين انتقدوه.

واجتاحت البلاد في الشهرين الأخيرين من عام ١٩٧٤م، موجة من العنف لا سابقة لها، مثل تفجير قنابل ونهب وسلب وقتل، وسط عجز رجال الأمن عن مكافحة الإجرام المتزايد، وتزايد الحديث في شأن حرب أهلية داهمة.

أحداث صيدا واغتيال معروف سعد

استأثرت القضية الفلسطينية بالكثير من اهتمام سليمان فرنجية لاقتناعه بعدالتها، فأبدى كل استعداد لمساعدة الفلسطينيين والدفاع سياسياً عن قضيتهم أمام الأمم المتحدة، فذهب إلى نيويورك ممثلاً تسع عشرة دولة عربية، إثر تكليفه من مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الرباط في ٣٠ تشرين الأول ١٩٧٤م، ليدافع باسم العرب عن قضية فلسطين، فألقى في ١٤ تشرين الثاني خطابه التاريخي الذي دعا فيه إلى إنصاف الفلسطينيين وقضيتهم[٢]، وقد أثمرت هذه المساعي بعض النتائج تمثّلت بحصول منظمة التحرير الفلسطينية على قرارين أُقرَّا بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة له، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة بصفة مراقب[٣].

كان طبيعياً أن ترفض الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني القرارين، وانعكست مواقفهما المتشنجة على الساحة اللبنانية، ما أدى إلى اتِّساع الهوَّة بين التيارات المتناقضة في مواقفها تجاه النشاط الفدائي، وساعد على تأجيج الصراعات التي قادت إلى الانفجار الكبير فيما بعد، فانقسم الحكم والشعب على نفسه بين مؤيد ورافض، الأمر الذي شجَّع الأيدي الغريبة على أن تعبث بسهولة بأمن البلاد خلال مظاهرة الصيادين في صيدا ضد شركة بروتين، التي كان يرأسها كميل شمعون، وأسفرت عن مقتل معروف سعد في ٦ آذار ١٩٧٥م بعد أن أصيب برصاصة.

(١) جريدة الأنوار، العدد ٤٩٣١، تاريخ ٣١ تموز ١٩٧٤م.
(٢) **كتاب لبنان**، مرجع سابق ص٦٨٩ ـ ٦٩١.
(٣) عطية، غسان: **دور الجامعة العربية في الإعلام الواقع والطموح**: ص٤٣٠.

فتحت أحداث صيدا واغتيال معروف سعد الباب مشرعاً أمام اندلاع الحرب اللبنانية، ثم كانت الشرارة بعد نحو شهر عبر حادثة «بوسطة» عين الرمانة في ١٣ نيسان، التي كانت تُقِلُّ عدداً من الفلسطينيين، فانهمر الرصاص عليهم، وأسفر الحادث عن مقتل ثلاثين شخصاً، ستة وعشرين فلسطينياً وكتائبيين وشخصين آخرين، فاندلعت الحرب التي كانت عبثية ومجّانية ومدمِّرة جداً بالنسبة للبنانيين، ومثمرة جداً بالنسبة إلى غيرهم، عدواً كان أم صديقاً[١].

عهد الانفجار اللبناني الكبير

العوامل الداخلية

تمهيد

انفجرت الأزمة اللبنانية في ١٣ نيسان ١٩٧٥م بفعل تراكمات المشكلات المزمنة والمستعصية منذ إعلان دولة لبنان الكبير في سنة ١٩٢٠م، والواضح أن كل المظاهر كانت تشير إلى قرب حدوث الانفجار الكبير بعد وصول الوطن إلى حافة التفتت والانحلال الكامل، وقد تجسَّد في حروب دامية ومدمِّرة استمرت ما يزيد على خمسة عشر عاماً، خلَّفت دماراً هائلاً وقتلاً هو الأشد فتكاً وشراسة، ومذابحاً وتشريداً، وبات لبنان من دون مؤسسات ولا إدارات، وامتد الانقسام إلى جسم الجيش، وتفرَّق اللبنانيون إلى معسكرين ثم إلى شِيَع ومذاهب، كلٌّ يحارب في سبيل هدف، فكان التقسيم الفعلي جغرافياً وطائفياً ونفسياً[٢].

• **العامل الثقافي**

وتجاوزت الأزمة نطاقها الداخلي، فبدأت التدخلات العربية والأجنبية التي تميزت بتباين الأهداف، منها ما يهدف إلى وأد الفتنة، ومنها ما يهدف إلى إضرام نار الحرب، بالإضافة إلى تربُّص الكيان الصهيوني باللبنانيين الذين تُسيِّرهم النزاعات والانفعالات.

إن المسألة التربوية في لبنان بالغة التعقيد نظراً لتكوُّنه من مجموعات طائفية شديدة الحساسية وحريصة على خصوصياتها وامتيازاتها، ويُعدُّ الشأن التربوي لصيقاً بالدين حيث تقوم الطائفة بدور الوسيط بين المواطن والدولة، لذلك اختلطت المفاهيم

(١) الخوند: جـ٦ ص٢٧٦، ٢٧٧.
(٢) قباني، خالد: **الأزمة اللبنانية في محيطها الداخلي** ص٧٢٩ ـ ٧٣٠. فصل في كتاب **لبنان في تاريخه وتراثه**، مرجع سابق.

التربوية والثقافية بالمفاهيم السياسية، وراجت تعابير: التعددية والثقافة والحضارة وغيرها، وأُعطيت مفاهيم سياسية وعقائدية وفكرية حتى باتت أحد عناوين الحرب اللبنانية، وقد عكست عمق الخلافات بين اللبنانيين حول بعض القضايا المصيرية والوطنية[1].

والواقع أن الحركة التربوية ـ الثقافية ارتبطت عبر تاريخ لبنان بالصبغة الدينية ـ الطائفية، فكانت المدارس، وبخاصة التبشيرية والجامعات، دينية هدفها نشر تعاليمها ومعتقداتها، الأمر الذي زاد التباعد بين اللبنانيين، وقد شهد عهد الاستقلال تطوراً لقطاع التعليم الرسمي لردم الهوَّة بين فئات المجتمع، فأُنشئت المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية، ومع ذلك لم يتحقق الهدف الذي توخَّته الدولة، وذلك بفعل قصور المناهج وأنظمة التعليم التي اكتفت بإيراد المبادىء والعناوين الكبيرة.

وهكذا تعرَّضت شخصية المواطن اللبناني لتيارات فكرية وثقافية مختلفة متناقضة ومتعارضة الولاءات والانتماءات، ويجد لبنان اليوم نفسه ضائعاً في خضم هذه الفوضى التعليمية والتربوية بين الشرق والغرب[2]، وليس أدلَّ على ذلك، من عدم الاتفاق على كتاب تاريخ موحَّد حتى كتابة هذه السطور.

• العامل الاقتصادي

دمَّرت الحرب اقتصاد لبنان ومؤسساته، ووضعته في أزمة اقتصادية حادة وخانقة، أنتجت وضعاً اجتماعياً خطيراً هدَّد استقراره، والمعروف أن الاقتصاد اللبناني تميَّز بصفات وخصائص شكَّلت الإطار الملائم لنمو المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وقد انفجرت عشية الحرب، وأهمها:

ـ هيمنة الملكية الخاصة والمبادرة الفردية والحرية الاقتصادية الخارجة عن الضوابط، بالإضافة إلى مصالح مراكز القوى الاقتصادية.

ـ ضعف دور الدولة الاقتصادي وغيابه، وعدم استغلال الموارد بشكل مدروس، وفقدان عدالة التوزيع، وعدم اقتناص الفرص، والتبعية المفرطة للخارج.

ـ هيمنة طابع الخدمات بعامة والتجارة بخاصة، بالإضافة إلى ذهنية عقد الصفقات على هوى العاملين في مراكز القوى الاقتصادية.

ـ إدارة سياسة الدولة الاقتصادية بمفاهيم القطاع الخاص ومعاييره، وانعدام التمييز بين الكلفة والعائد الخاص، وبين الكلفة والعائد العام.

(1) قباني: ص٧٣٠ ـ ٧٣١. (2) المرجع نفسه: ص٧٣٥ ـ ٧٣٦.

ـ نمو بيروت وضواحيها كمركز ابتلع الاقتصاد الوطني، بل مصادرته.

ـ سوء توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والجماعات والمناطق، وغياب تكافؤ الفرص، وتزايد الشعور بالغبن والحرمان الاقتصادي المعيشي والاجتماعي.

ـ هيمنة دور القطاع الخارجي وانكشاف الاقتصاد اللبناني على الخارج، مع تبعية مفرطة للخارج.

ـ إن أحد التعليلات الأكثر تداولاً فيما يختص بالمعطيات الداخلية للأزمة اللبنانية الذي لقي رواجاً كبيراً أثناء الحرب، هو أن التفوق الاقتصادي والسياسي المطلق للموارنة، هو الذي دفع إلى ثورة ذات طابع اجتماعي قامت بها الفئات المحرومة اجتماعياً والمنتمية غالبيتها إلى الطوائف الإسلامية.

• العامل السياسي

شهدت مرحلة الاستقلال، منذ سنة ١٩٤٣م وحتى الانفجار الكبير سنة ١٩٧٥م، سلسلة أزمات سياسية وحكومية حادة كانت تصطبغ بطابع العنف أحياناً، كما جرى في سنة ١٩٥٨م، وطابع المقاطعة وشل أعمال الدولة حيناً آخر، وينبىء هذا الوضع عن خلل في النظام السياسي وفي ممارسة الحكم، ويُفسِّر هذا رفع شعار الإصلاح السياسي من قِبل الفئات التي رأت نفسها مغبونة، وكان هذا الشعار يصطدم دائماً بمقولة إن الدستور مقدَّس لا يجوز المساس به وإلا تعرَّض الكيان اللبناني للخطر، ما حال دون تطوير النظام السياسي بما يتلاءم مع المستجدات الجديدة، فكان الاختلاف حول مسألة الإصلاح السياسي وضرورته ونوعيته إيذاناً بحتمية وقوع الصدام الذي حصل في سنة ١٩٧٥م، ويتمحور مطلب الإصلاح السياسي حول ثلاث مسائل أساسية هي: عدم التوازن بين السلطات الدستورية، المشاركة في الحكم والطائفية السياسية[1]، والملفت أن العامل الأكثر غموضاً في هذه الحرب، والذي يبدو الأكثر اعتماداً لنظرية المؤامرة الهادفة إلى تقسيم البلاد، وإنشاء دويلات طائفية ومذهبية، يكمن في طبيعة العنف المُمارس منذ بداية الانفجار، والذي اتخذ العنف طابعاً طائفياً بامتياز لا علاقة له بالعوامل السياسية الحقيقية للصراع، وتكمن المشكلة في أن جميع الأطراف المشاركة من ضحايا الصراع أو منفِّذي المؤامرة تبعاً لوجهات النظر، قد مارسوا العنف الطائفي الصرف[2].

(1) قباني: ص٧٤٠.

(2) قرم، جورج: **لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع**، ص٢٠٠.

يبدو أن تنفيذ مشروع تفتيت الشرق الأوسط قد بدأ تنفيذه في العشر الأوائل من القرن الواحد =

• الصراع العربي ـ الصهيوني

تتمحور العوامل الخارجية للحرب اللبنانية، حول الصراع العربي ـ الصهيوني، وما نتج عنه من قيام وجود فلسطيني مسلح على أرض لبنان، وتدخُّل الدول العربية والأجنبية الغربية في الشأن اللبناني وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، وقد فجَّرها سعي هنري كيسنجر، وزير خارجيتها، في إطار سعيه لتمزيق وحدة العرب. كان إعلان قيام ما يُسمى دولة إسرائيل، في سنة ١٩٤٨م، بمثابة زلزال هزَّ المنطقة العربية بأكملها وأدخلها في أتون الصراعات الداخلية والانقلابات العسكرية والاضطرابات السياسية والاجتماعية وعدم الاستقرار الداخلي. لقد حاول هذا الكيان منذ قيامه ولا يزال يحاول ضرب الكيان اللبناني وتفتيته وخلق كيانات طائفية ـ مذهبية، لإحكام السيطرة عليه، واتخاذه مدخلاً إلى تقسيم العالم العربي الذي كان يشكو بدوره من تناقضات داخلية، وذلك تحقيقاً لسياسته التوسعية وديمومتها في الشرق الأوسط، وهناك إشارات إلى هذا الهدف تتمثل في: اجتياح هذا الكيان للبنان سنة ١٩٨٢م، والاغتيال الغامض لبشير الجميِّل قبل أسبوع من توليه رئاسة الجمهورية، وانسحاب الفلسطينيين باتجاه المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري في سهل البقاع، إثر أعمال العنف التي قام بها الجيش الصهيوني في جنوبي لبنان وبيروت، واندلاع المعارك الرهيبة بين القوات الدرزية والقوات المسيحية في الشوف، حيث كان الجيش منتشراً بكثافة في منطقة الجبل، واعتقاد الصهاينة أن بقاء كيانهم لا يتحقق إلا من خلال تفتيت الشرق الأوسط.

والواضح أن مشروع تقسيم لبنان إلى كيانات طائفية ـ مذهبية شكَّل مثالاً للمصير الذي ينتظر العالم العربي بأكمله، وهو الهدف الرئيس للصهاينة على المدى الطويل[1]، أما هدفهم على المدى القصير فهو القضاء على الكيان العسكري لهذه الدول.

وتوالت التدخلات الصهيونية كما توالت الأحداث الإقليمية التي كان لها انعكاسات مباشرة على الأوضاع الداخلية في لبنان، ومنها: العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦م، والحرب العربية ـ الصهيونية سنة ١٩٦٧م وسنة ١٩٧٣م،

= والعشرين فيما يُسمَّى بالربيع العربي، وبخاصة أنه كثر الحديث في الدوائر الصهيونية والغربية عن شرق أوسط جديد، ويبقى نجاح هذا المشروع أو فشله مسألة أخرى، وهي رهن بالتطورات السياسية الدولية.

(١) لقد تم إرهاق الجيشين العراقي والسوري إلى حد التدمير، الأول بفعل ذيول الغزو الأميركي للعراق، والثاني نتيجة اندلاع الثورة السورية.

واتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني سنة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩م، بالإضافة إلى اجتياح لبنان في ٣ حزيران سنة ١٩٨٢م.

• الوجود الفلسطيني المسلَّح على أرض لبنان

أطلقت هزيمة العرب في حرب عام ١٩٦٨م حركة المقاومة الفلسطينية، وأيَّد لبنان الرسمي والشعبي القضية الفلسطينية، إلا أن تدفق السلاح والمقاتلين على المخيمات الفلسطينية وتراجع قوة الدولة عنها، نبَّه الدولة اللبنانية إلى مخاطر الانعكاسات السلبية على هيبتها وعلى الداخل اللبناني والتوازن القائم بين الفئات اللبنانية، فكان الصدام بين منطق الدولة ومنطق الثورة الفلسطينية، نتج عنه شرخ كبير في العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية انعكس على اللبنانيين أنفسهم.

• الوجود السوري على أرض لبنان

سعت سورية من خلال تدخُّلها في الأزمة اللبنانية إلى تحقيق أهداف عدة، أهمها:

- مراقبة المقاومة الفلسطينية وضبطها وكسب مساحة عسكرية إضافية لمواجهة الكيان الصهيوني، ومن أجل التعويض عن خسارة الجولان التي احتلها هذا الكيان عام ١٩٦٧م. وضمَّتها رسمياً عام ١٩٨١م.
- بذل الجهود من أجل إدخال لبنان في إطار السياسة السورية في المنطقة.
- القيام بلعبة المحافظة على التوازن بين الأطراف العسكرية المتناحرة على الساحة اللبنانية، بحيث لا تستطيع معه إحداها السيطرة على الأخرى، علماً بأن سورية لم تندفع نحو استعمال القوة إلا عندما كانت تشعر بأن إحدى ثوابت سياستها قد أصبح مهدداً[1].

الواقع أن سورية شكَّلت حجر الزاوية في العمل السياسي اللبناني لاعتبارات تاريخية، وجغرافية وسياسية وعربية ودولية، وعلى مدى تاريخ الأزمة اللبنانية وفي شتى مراحلها، مارست سورية دوراً رئيساً اختلفت آراء الرأي العام حوله، لكن الواقع أنها رغبت في حل الأزمة اللبنانية منذ أولى مراحلها على أساس تسوية متوازنة بين الأطراف اللبنانية، فقوبلت رغبتها بعدم القبول لأنها صادرة عن جهة واحدة في عالم الحرب الباردة وفي ظل الخلافات العربية، فعطَّلت المسعى أطراف مقيمة على أرض لبنان تعمل لحسابها ولحساب دول أخرى غيرها، والواضح أن الظروف لم تكن ناجحة لحلِّ الأزمة.

(١) قرم: ص١٧٣.

• التأثير الإيراني على لبنان

سعت إيران إلى التدخل في الأزمة اللبنانية بعد ثورة الخميني سنة ١٩٧٨م، وذلك من واقع التحالف مع سورية في لعبة المصالح الإقليمية. فقد سمحت سورية في عام ١٩٨٢م بتمركز أربعمائة عنصر من حراس الثورة الإيرانية، إضافة إلى المنشقين عن حركة أمل، في مدينة بعلبك التي كانت تحت سيطرتها. وكانت هذه المدينة قد أضحت قاعدة لانتشار حزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت وفي جنوبي لبنان على حساب حركة أمل، وقد أتاح هذا الانتشار بين عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤م إلى تعاظم نفوذ القوات المعارضة للاتفاق اللبناني ـ الصهيوني وللسيطرة الأميركية ـ الكتائبية على لبنان، الأمر الذي توافق مع الأهداف السورية[١].

• التدخل العراقي

جاء التدخل العراقي في الأزمة اللبنانية متأخراً، كردِّ فعل للتدخل السوري ـ الإيراني، وبخاصة بعد وقف إطلاق النار في صيف عام ١٩٨٨م بين العراق وإيران الذي أتاح للحكومة العراقية أن تتدخل فعلياً في الشؤون اللبنانية لمواجهة التدخل السوري. فقد سلَّم العراق كميات هائلة من الأسلحة إلى كل من الجيش اللبناني بقيادة العماد ميشال عون والقوات المسيحية، وكانت عواقب ذلك وخيمة للغاية، لأن العماد عون استخدم هذه الأسلحة في حرب التحرير المدمرة ضد القوات السورية، ومن ثمَّ في الحرب بين هذا الجيش والقوات المسيحية في ربيع ١٩٩٠م.

• التأثيرات الدولية على الأزمة اللبنانية

طغى الطابع الدولي على وجه الأزمة اللبنانية إلى جانب العربي والإقليمي. وبدا لبنان في بعض مراحل الأزمة، أن لا بديل له عن سياسة الانفتاح على التوجهات الخارجية، لكنه عندما انفتح على الولايات المتحدة الأميركية تعرَّض للاتهام، والمعروف أن هذه الدولة الكبيرة لم ترَ في الأزمة اللبنانية أزمة قائمة بذاتها، وتعاملت معها كلعبة في إطار التسوية في الشرق الأوسط، ولم تكن الأمم المتحدة بقادرة على حلِّ الأزمة اللبنانية فيما لو طُلب منها ذلك. ورأى الرأي العام اللبناني والعربي في هذه المرجعية تدويلاً للأزمة ينتج عنه تعقيدات داخلية وخارجية، ولم يُسهِّل الوضع المتوتر بين الدولتين العظميين الذي لازم الأزمة اللبنانية حتى أبواب الطائف، العمل السياسي اللبناني، وقد وجد لبنان نفسه مقيداً بطروحات متنوعة

---

(١) قرم: ص١٧٤ ـ ١٧٥.

ومتناقضة، ولما كان من غير الجائز على اللبنانيين أن يتجاوزوا القوى الرئيسة اللاعبة على ساحة الشرق الأوسط أو يضعوها تجاه الأمر الواقع في مشروعات حل الأزمة، لذلك كان عليهم أن يتحروا قواعد اللعبة الدولية وأهدافها ليحسنوا تقويم الأوضاع كي لا يكونوا ضحية اللعبة وهم غافلون عنها[١]، وباءت بالفشل منذ عام ١٩٧٦م وحتى عام ١٩٨٩م جميع محاولات الدولة القيام بتسوية لأنها لم تكن متفقة مع موازين القوى الرئيسة، وعندما أضحت الولايات المتحدة الأميركية اللاعب الدولي الوحيد في المنطقة تقلَّص دور أوروبا، لكن برز الدور الفرنسي المساعد للبنان على حل أزمته، إلا أن محاولة فرنسا لم تكن كافية لوضع أساس للحل. ولم يتخذ الاتحاد السوڤياتي مبادرة ما حيال الأزمة اللبنانية، إذ لم تكن ذات أهمية لديه سوى أنها وجه من وجوه أزمة الشرق الأوسط. وأخيراً تحرَّك العرب في سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٠م، نتيجة ضغوط داخلية ودولية، لوضع حد للقتال، تزامن مع تشجيع من الدول الأجنبية ومن منظمة الأمم المتحدة، لتضع الجامعة العربية يدها مجدداً على الملف، فكان اتفاق الطائف الذي أنهى الأزمة اللبنانية.

أبرز محطات الأزمة اللبنانية

يُظهر لنا شريط الأحداث التي ميَّزت الأزمة اللبنانية إلى أي مدى كان تدخل الدول العربية والدول الأجنبية فيها، وبرهنت الحلول المتعاقبة التي كانت توضع لها عن قِصر نظر، لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار معطياتها الحقيقية سواء على الساحة المحلية أو الساحة الإقليمية والدولية، الأمر الذي يوضِّح فشل كل المبادرات التي قامت بها الدول المعنية لمعالجتها.

ثمة حدثين اعتقد الغرب بأنه سيكون لهما تأثير إيجابي ومباشر في إعادة الاستقرار إلى لبنان، هما انتخاب رئيس جمهورية مفروض من قبل سورية وبمباركة أميركية، ووضع خطوط حمر تحدُّ من التدخل السوري. أُنجز الحدث الأول بانتخاب إلياس سركيس في أيار ١٩٧٦م، في حين أُنجز الحدث الثاني بتحديد المدى الذي يمكن لقوات سورية أن تصل إليه في لبنان من دون أن تُثير الكيان الصهيوني عند مصب نهر الليطاني، على بُعد ثلاثين كيلومتراً شمالي الحدود مع هذا الكيان، لكن هذين الحدثين لم يُحققا الاستقرار لأنهما أتاحا الفرصة للمقاومة الفلسطينية بأن تُهدِّد المستوطنات الصهيونية في الجليل، كما أتاحا الفرصة للكيان الصهيوني، إقامة دويلة

---

(١) بطرس، فؤاد: **الأزمة اللبنانية في محيطها الإقليمي والدولي**: ص٧١٥ ـ ٧٢٢. فصل في كتاب: **لبنان في تاريخه وتراثه**.

في جنوبي لبنان موالية له، سُمّيت «دولة لبنان الحر» في عام ١٩٧٧م، وعيَّن على رأسها الرائد سعد حداد، ثم قام باجتياح جنوبي لبنان في آذار ١٩٧٨م، رداً على العمليات الفدائية الفلسطينية. وقدَّم لبنان شكوى إلى مجلس الأمن الذي انعقد في ١٧ آذار لبحث المسألة، وأصدر القرار رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩ آذار تضمَّن ثلاث نقاط تتمحور حول: احترام وحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي، الطلب من الكيان الصهيوني سحب قواته من جميع الأراضي اللبنانية، وتشكيل مجلس الأمن قوة عسكرية من الأمم المتحدة للعمل في لبنان بهدف تأكيد انسحاب القوات الصهيونية، ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سيادتها.

وفي ١٦ آذار ١٩٧٧م جرى اغتيال كمال جنبلاط في كمين نُصب له في قرية دير دوريت الشوفية، وكان وجود حاجز للجيش السوري على بُعد نحو مائة متر من مكان الكمين بمثابة شاهد على الجهة التي اغتالته، وأُشيع بأن كمال جنبلاط دفع حياته ثمناً لمواقف وطنية لبنانية لا مجال لها بأن تكون مقبولة لدى الحكم السوري، وجاءت ردود الفعل على اغتياله على شكل مجازر في القرى المسيحية الشوفية (١٤٠ قتيل) ارتكبها مناصروه لتدل على عمق المأساة الطائفية، على الرغم من القناعة العامة بالمسؤولية السورية عن حادثة الاغتيال، وخسرت الحركة الوطنية باغتياله الشخصية الوحيدة التي أمَّنت لها غطاء وطنياً واسعاً، وورثه ابنه وليد.

حاول الغرب، في بداية الأزمة، التدخل لمعالجة الانفجار الخطير الذي حدث في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦م، فقد سارعت الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا إلى إرسال عدد من كبار الموفدين إلى لبنان للاستماع إلى مختلف الأطراف المحلية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، المشاركة في هذا الانفجار، لكن سرعان ما أعلنتا عن عجزهما عن حلِّ المعضلة، وفوَّضتا الأمر إلى كل من سورية والكيان الصهيوني بالتعاقب.

حاولت سورية، بالتعاون مع المملكة العربية السعودية، إيجاد حل للمسألة اللبنانية، وقد جهدت الأخيرة لتعديل الدور السوري ليتماشى مع المصالح الغربية. امتدت هذه الحقبة حتى الغزو الصهيوني للبنان في عام ١٩٨٢م، والجدير بالذكر أن جامعة الدول العربية سعت أيضاً إلى أداء دور في تهدئة الأوضاع، فما كادت الجولة الأولى من المعارك تهدأ في نهاية ١٩٧٩م حتى أرسلت وحدات عسكرية، سُميت بقوات الردع العربية، انتدبتها دول عربية عدة وعلى رأسها سورية.

انهار الوضع اللبناني مجدداً خلال أعوام ١٩٧٨ و١٩٨٢م إثر زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس وإطلاق مسار المفاوضات بين المصريين

والصهاينة في كامب داڤيد في الولايات المتحدة الأميركية، وبرز حزب الكتائب في هذه المرحلة وقد حظي بدعم الكيان الصهيوني.

وتسارع الأحداث الخطيرة بعد ذلك: قصف سوري للأحياء المسيحية في بيروت عام ١٩٧٨م عقب الاستفزازات الكتائبية، قصف زحلة وحصارها لعدة أشهر عام ١٩٨١م، نشوء أزمة حادة نتيجة نشر بطاريات الصواريخ السورية في سهل البقاع، وأخيراً الغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢م واحتلال بيروت وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. وهكذا نصل إلى الحقبة الثانية من الحرب، بعد فشل سورية في إيجاد حل للأزمة اللبنانية.

فقد عهدت الدول الغربية إلى الصهاينة بإدارة الأزمة اللبنانية تحت مظلّة أميركية، وتجسَّد خلال هذا التفويض الجديد التحالف الكتائبي ـ الصهيوني في الانتخابات التي فرضت رئيسين كتائبيين متتاليين هما: بشير الجمّيل وشقيقه أمين[1].

وجاء فوز انتخاب بشير الجميِّل رئيساً للجمهورية، في ظل الهيمنة الصهيونية في ٢٣ آب ١٩٨٢م، وباشرت القوات المتعددة الجنسيات بالانسحاب بعد أن عدَّت مهمتها منتهية إثر خروج ياسر عرفات ومقاتليه إلى تونس، ولكن بعد مرور ثلاثة أسابيع اغتيل بشير الجميل في ١٤ أيلول، ويبدو أن جهوده لإخراج القوات السورية والصهيونية من لبنان كان أحد أسباب هذا الاغتيال، الأمر الذي أدَّى إلى حصول مجازر صبرا وشاتيلا في ١٦ ـ ١٧ أيلول التي نفَّذتها القوات الكتائبية بأوامر من الجيش الصهيوني، لذلك أُعيد استقدام القوات المتعددة الجنسيات وانتخب أمين الجميِّل رئيساً للجمهورية بعد حادثة الاغتيال بيومين، وهكذا سُلِّم البلد إلى أحد الأحزاب الذي كان طرفاً رئيساً في النزاع الداخلي، وكان هذا تصرفاً سيقود حتماً إلى ازدياد حدة النزاع، وبخاصة بعد نجاح الكيان الصهيوني في إبرام اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣م مع لبنان بضغط أميركي، علماً بأن هذا الاتفاق ينهي حال الحرب بين لبنان والكيان الصهيوني، ويعطي هذا الكيان حزام أمن في الجنوب يحرسه، بصورة مشتركة، الجنود الصهاينة وميليشيا سعد حداد، وهكذا يكون للكيان الصهيوني ترتيبات أمنية مزدوجة ومركز مراقبة لترتيبات أمنية داخل لبنان، وهذا ما كان سيُجبر لبنان على أن يُخرج من أرضه القوات المعادية للكيان الصهيوني. عارضت سورية الاتفاقية وكذلك معظم الطوائف اللبنانية باستثناء الموارنة، وحتى هم كانوا منقسمين، لقد وُقِّع الاتفاق من دون التوافق التقليدي الذي حفظ استقرار لبنان لأجيال؛ لذلك لم يكن له أمل في الصمود، ولم يُنفَّذ على الأرض، وقد ترافقت مع

(١) عنداري، بول: **هذه شهادتي** ص١٢٦ ـ ١٢٩.

المفاوضات، وبعد التوقيع، ظاهرة التفجيرات بالعبوات والسيارات المفخخة، لعل أكبرها ما طال السفارة الأميركية في ١٨ نيسان، حيث سقط ثمانية وستين قتيلاً بينهم سبعة عشر أميركياً، وما طال أيضاً جنود المارينز والجنود الفرنسيين في بئر حسن في ٢٣ تشرين الأول، الذي أدى إلى مقتل مائتين وواحد وأربعين أميركياً، وجرح أكثر من مائة، وإلى مصرع أربعة وسبعين فرنسياً وجرح أكثر من ستين.

وشهدت الساحة اللبنانية بعد ذلك عقد مؤتمرين في جنيف ولوزان، الأول من تشرين الأول ١٩٨٣م وحتى ٣ تشرين الثاني، والثاني من ١٢ آذار ١٩٨٤م إلى ٢٠ منه، للبحث عن المدخل لاستقرار لبنان بعد إخفاق مهمة القوات المتعددة الجنسيات وانسحاب الصهاينة جزئياً من لبنان وخروج منظمة التحرير الفلسطينية منه.

لم يؤدِّ هذان المؤتمران إلى شيء سوى تكريس سيطرة الميليشيات التي تكرّست بدخول زعمائها وزارة رشيد كرامي في محاولة لوضع حد لتفكك الدولة، وأدّى هذا المنطق إلى توقيع الاتفاق الثلاثي في دمشق في كانون الأول ١٩٨٥م بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية. وقد منح هذا الاتفاق سورية امتيازات عديدة في لبنان، لكنه تجاهل معطيات الأزمة الإقليمية وحصرها بالأسباب الداخلية، الأمر الذي أدى إلى الإخفاق مرة أخرى، إذ لم تتمكّن سورية، في إدارتها للأزمة، من منع عودة الفلسطينيين إلى الساحة اللبنانية، كما لم تمنع نشوب معارك المخيمات الفلسطينية خلال الأعوام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨ التي قادتها حركة أمل بهدف القضاء على الوجود الفلسطيني المسلح في المناطق التي تسيطر عليها، على غرار ما فعلته القوات اللبنانية في مناطقها عام ١٩٧٦م في معركة تل الزعتر، ولم تتمكّن سورية أيضاً من منع تقاتل الميليشيات الإسلامية للسيطرة على أحياء بيروت الغربية، ولم تحدَّ سورية من تعاظم نفوذ إيران في الضاحية الجنوبية من بيروت على الرغم من تصفيتها لسبعة عشر من أفراد حزب الله.

وساد التفاؤل في الأوساط اللبنانية خلال الأشهر الأولى من العام ١٩٨٨م بمرور الاستحقاق الرئاسي من دون عقبات فاتحاً الباب للخروج من النفق، وهو استحقاق متوقع في ٢٢ أيلول، ومردُّ هذا التفاؤل حدثان: تمثل الأول في الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية، ما يدفع القوى الخارجية إلى الاهتمام بالصراع الفلسطيني ـ الصهيوني، وتمثل الثاني بمبادرة وزير خارجية أميركا جورج شولتز، غير أن ما تضمَّنته هذه المبادرة من انطلاق الإصلاحات الدستورية، وما طرحه رئيس الجمهورية أمين الجميّل من إصلاحات تمحورت حول تعديل صلاحية كل من رئيس

الجمهورية ورئيس الوزراء، بالإضافة إلى غياب أي برنامج للمرشحين باستثناء ريمون إده؛ أعاد الأزمة إلى نقطة البداية.

وقاربت ولاية أمين الجميّل الرئاسية على الانتهاء، من دون أن يتمكّن المجلس النيابي من انتخاب رئيس جديد، فأعلن خلال العشر دقائق الأخيرة من نهاية ولايته عشية ٢٢ ـ ٢٣ أيلول تشكيل حكومة مؤلفة من خمسة وزراء عسكريين، مسيحيَّين وثلاثة مسلمين برئاسة العماد ميشال عون قائد الجيش، رفض الضباط المسلمون الثلاثة تسلُّم مناصبهم، في حين أعلن ما تبقّى من الحكومة السابقة برئاسة سليم الحص وهي كانت بالوكالة بعد اغتيال رشيد كرامي في الأول من حزيران ١٩٨٧م أنها الحكومة الشرعية، واستمرت في عملها. وهكذا أضحى في البلد حكومتان، كلٌّ منها تدَّعي الشرعية لنفسها، والملفت أنهما تعايشتا وقامتا بتسيير الإدارات الرسمية، فعيِّنت حكومة سليم الحص قائداً للجيش بالوكالة، هو اللواء سامي الخطيب.

تعاملت جامعة الدول العربية مع هذا الواقع الجديد، فقد استقبلت لجنة المساعي الحميدة التي شكلتها الجامعة في تونس، كلاً من العماد عون وسليم الحص في كانون الثاني ١٩٨٩م لإيجاد حل للأزمة اللبنانية، وقد ترافق ذلك مع تفاؤل جديد بأن الصراع العربي بدأ يسير في خطى حثيثة نحو الحل إثر الحوار الذي جرى بين الولايات المتحدة الأميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية في كانون الأول ١٩٨٨م.

وجرى حوار في الداخل اللبناني بين وليد جنبلاط وبين شخصيات مسيحية، من أجل إعادة مائة وخمسين ألف لاجىء مسيحي طُردوا من منطقة الشوف في أيلول ١٩٨٣م إثر انسحاب الجيش الصهيوني، وعلى الرغم من ذلك فقد ضربت لبنان فوضى عارمة سبَّبت دماراً هائلاً، فقد دخل العماد عون في ١٤ شباط ١٩٨٩م في معركة ضارية مع القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، لقيت تأييداً واسعاً على مستوى لبنان وحتى من وزارة سليم الحص، لكنها انتهت إلى الانهيار، وعانى الشعب الآلام الكثيرة مع سقوط ما تبقّى من لبنان وانزلاقه نحو المجهول، فتعرَّضت بيروت الغربية لقصف مدفعي صباحي في ١٤ آذار استهدف طلاب المدارس ساعة دخولهم إلى الصفوف، وأعلن العماد عون حرب التحرير ضد الوجود السوري، وطيلة ستة أشهر غرقت بيروت من جديد في النار والدم، حيث كان الردُّ السوري عنيفاً، وعقد العماد عون العديد من المؤتمرات عبَّر فيها عما يعانيه اللبنانيون من الصهاينة والفلسطينيين والسوريين، وتكلم بحدَّة عن النظام السوري وأفعاله في لبنان، وطالب العالم الغربي بمساعدة لبنان على استعادة استقلاله الكامل وسيادته على أراضيه، واستقوى بالدعم العراقي.

وعُقد مؤتمر قمة عربي في الدار البيضاء في نهاية أيار لإيجاد مخرج للأزمة تميز بمشاورات كلامية حادَّة بين سورية والعراق، لم يتعدَّ ما أنجزته محاولة التوازن بين الأطراف اللبنانية المتحاربة.

وبفعل دعم الدول الثلاث الأكثر اهتماماً بلبنان، فرنسا والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، أمكن دعم جهود لجنة جامعة الدول العربية، وفي ٢٣ أيلول ١٩٨٩ تمَّ التوصل إلى وقف إطلاق النار على أساس فك الحصار السوري مقابل إطلاق المفاوضات بين اللبنانيين لإعادة توزيع السلطات السياسية بين زعماء الطوائف، وتحديد أسس العلاقات السورية ـ اللبنانية، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وصدر إعلان من مجلس الأمن يؤيِّد هذه الخطة.

وأُعدَّت خطة في أروقة الحكومات العربية والغربية سيتم فرضها على النواب اللبنانيين باسم الوفاق الوطني، وقد استُدعوا للاجتماع في ٣٠ أيلول في الطائف بالمملكة العربية السعودية، ويتضمن الاتفاق:

ـ إعادة توزيع السلطات التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مكرِّساً الطائفية في ممارسة السلطة، وهدف عملياً إلى تقليص صلاحيات الأول الدستورية لصالح الثاني ولصالح رئيس مجلس النواب.

ـ تعيين نواب عبر مجلس الوزراء.

ـ إعادة انتشار القوات السورية على خط قمم الجبال والمنحدرات الغربية.

ـ يكرِّس النص مفهوم العلاقات المميزة مع سورية.

ـ يعترف النص بدور الجيش السوري كمساعد للحكومة اللبنانية لاستعادة سلطتها، وذلك خلال مرحلة تدوم سنتين ابتداء من إقرار عملية الإصلاح[١].

وفي ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩م اجتمع اثنان وستون نائباً في الطائف للتوقيع على وثيقة الوفاق الوطني، وافق ٥٦ منهم عليها.

وعبثاً حاول العماد عون الاعتراض على هذا الاتفاق، وبوصفه رئيساً للحكومة قام بحلِّ مجلس النواب في ٤ تشرين الثاني ١٩٨٩م متجاوزاً حداً خطيراً دستورياً وسياسياً وأمنياً، ولكن من دون جدوى، فالضغط الأميركي ـ السعودي كان طاغياً، وفي ٧ تشرين الثاني اجتمع سبعة وخمسون نائباً في قاعدة القليعات العسكرية في الشمال وانتخبوا رينيه معوض رئيساً للجمهورية، وقد اغتيل في ٢٢ تشرين الثاني يوم الذكرى السنوية للاستقلال في محلَّة الصنائع ببيروت الغربية، وقد بدا وكأنه يتمهل

(١) لمزيد من التفاصيل حول مضمون اتفاق الطائف يمكن العودة إلى: الخوند جـ١٧ ص٥٨٦ ـ ٥٩١. وإلى كتاب، **لبنان والطائف**، للدكتور عارف العيد.

في إعلان حكومة المصالحة الوطنية، وفي ٢٤ تشرين الثاني انتخب سبعة وأربعون نائباً إلياس الهراوي رئيساً للجمهورية، وتشكَّلت الحكومة في اليوم التالي برئاسة سليم الحص، واستبعد رئيس الجمهورية أي اتفاق مع العماد عون الذي تلقى دعماً من مسيحيي المنطقة الشرقية.

لم يؤمِّن اتفاق الطائف السلام للبنانيين في بادىء الأمر؛ فقد تجدَّدت المعارك على نطاق واسع في النطاق المسيحي بين العماد عون والقوات اللبنانية، ابتداء من ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٠م، ولم تتوقف إلا مع بداية الصيف عندما قامت سورية، في ظل لعبة التوازن، بمساعدة الجيش على احتواء هجوم القوات اللبنانية، ونشبت المعارك بين حزب الله وحركة أمل في ضاحية بيروت الجنوبية وفي جنوبي لبنان، امتدت إلى ضواحي صيدا.

وفي ظل التدخل الأميركي العسكري في الجزيرة العربية لإخراج الجيش العراقي من الكويت بعد غزوه لهذا البلد في ٢ آب ١٩٩٠م، مارست الولايات المتحدة الأميركية ضغطاً على سورية للتخلي عن لعبتها التوازنية، والعمل على إخراج العماد عون من القصر الجمهوري بالقوة، وأعطى رئيس الجمهورية إلياس الهراوي الصفة الشرعية لهذه العملية، وهذا ما حصل في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠م، ولجأ العماد عون إلى السفارة الفرنسية في بيروت قبل أن يقرر اختيار المنفى في فرنسا لتجنُّب محاكمته[١].

بروز رفيق الحريري

شهدت الجمهورية الثالثة الجديدة، في عهد إلياس الهراوي ومنذ العام ١٩٩٢م، انعطافة تمثَّلت بوصول رفيق الحريري إلى الحكم رئيساً لمجلس الوزراء بمساندة إلياس الهراوي ودعمه، وسيفرض تحولات جذرية على البلاد سادت فيها القيم المادية، واستقطبت شخصيته تعاطفاً شعبياً واسعاً، ورأى فيه اللبنانيون منقذاً، وقادراً على إعادة بناء البلاد التي دمَّرتها الحرب، والنهوض بالاقتصاد اللبناني، والواقع أن رفيق الحريري شكَّل صورة واعدة بإمكان تحويل لبنان مجدداً إلى سويسرا الشرق، فهو يمتلك كل المواصفات الكفيلة بنجاحه، ويحظى بدعم من المملكة العربية السعودية وفرنسا، ومنذ أن تولى رئاسة مجلس الوزراء في ٣١ تشرين الأول ١٩٩٢م قام بإعادة بعث لبنان ما بعد الحرب، فانشأ البُنَى التحتية، وثبَّت العملة الوطنية،

(١) لمزيد من التفاصيل حول أبرز محطات الأزمة اللبنانية، يمكن العودة إلى: الخوند: جـ١٦ ص٢٨٣ ـ ٤٠١، جـ١٧ صص٤١٦ ـ ٦٠٢. قرم: ص١٢٠ ـ ١٥٠.

وجلب الاستثمارات والقروض، وأعاد إعمار الوسط التجاري، وجعل لبنان مركزاً للمؤتمرات العالمية، وحوّله إلى مركز مالي بارز في الشرق الأوسط.

أبرز محطات ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠

كان خيار الحكومة التنسيق مع سورية في العلاقات الدولية، وهذا ما حصل في مؤتمر مدريد للسلام بين العرب والكيان الصهيوني، وعلى الصعيد الداخلي كانت الخلافات تبرز بين «الترويكا»، الهراوي، بري والحريري، بين حين وآخر، وتتم معالجتها في دمشق.

واستمر سمير جعجع بعد حلِّ الميليشيات وجمع الأسلحة على موقفه الرافض المشاركة في الحكومة، فجرى اعتقاله في ٢١ نيسان ١٩٩٤م بعد حادثة تفجير كنيسة سيدة النجاة في زوق مكايل، صباح الأحد ٢٧ شباط، وقد اتُّهم بجرائم عدة منها اغتيال رشيد كرامي وداني شمعون وإلياس الزايك، فحُبس في سجن وزارة الدفاع الوطني وحُكم عليه بالإعدام، وخُفِّض الحكم إلى السجن المؤبَّد.

وفي خريف ١٩٩٥ تمَّ تمديد ولاية إلياس الهراوي مدة ثلاث سنوات بعد تعديل الدستور، وجرت الانتخابات النيابية في أواخر صيف ١٩٩٦م وقد ثبَّتت نتائجها الخلل القائم في الحياة السياسية نظاماً وممارسة، واحتفظ الأقطاب السياسيون بمواقعهم، وجرى في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٨م انتخاب قائد الجيش إميل لحود رئيساً للجمهورية بإجماع ١١٨ نائباً وبدعم سوري، وتم تحرير لبنان من الاحتلال الصهيوني في ٢٥ أيار عام ٢٠٠٠م على أيدي المقاومة بقيادة حزب الله باستثناء مزارع شبعا، وهي منطقة تصل مساحتها إلى ما يقارب ٢٥٠ كلم٢، وأضحى هذا التاريخ عيداً وطنياً.

عدَّ لبنان والعرب الانسحاب الصهيوني نصراً كبيراً، فقد حُرِّرت أرض محتلة، وأعاد الانسحاب الاعتبار للمقاومة، في الوقت الذي فشلت فيه التسويات السياسية في تحقيق شيء يُذكر، وتأكَّد دور العقيدة في حياة الشعوب وتحررها، وهي تجربة كبيرة للعمل الشعبي شدَّ المسؤولين والسياسيين العرب إلى مزيد من الجرأة والتحرر، وجعلت الهيمنة الصهيونية والأميركية أمراً يمكن مواجهته.

أبرز محطات ٢٠٠١ ـ ٢٠١٣م

كان النظام الأمني السوري يهيمن على الحياة السياسية من مستوى الرئاسة الأولى وحتى آخر مختار، وما جرى من اغتيال رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥ أنهى الوجود العسكري السوري بخروج القوات السورية من لبنان. وشهد هذا البلد بعد خروج السوريين، سلسلة من عمليات الاغتيال استهدفت العديد من الشخصيات

السياسية ـ الإعلامية والعسكرية ذات التوجُّه السياسي الواحد، وأُضيفت هذه الاغتيالات إلى ملف المحكمة الدولية الخاصة بمقتل رفيق الحريري، عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ١٦٦٤/٢٠٠٦، وبموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٥٧ بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٠٧م، دخلت أحكام الوثيقة المرفقة بالقرار المذكور حيِّز التنفيذ مع النظام الأساسي للمحكمة الخاصة الملحق بها.

وتعرَّض لبنان في تموز ٢٠٠٦ لهجوم صهيوني غير مسبوق دمَّر معظم البُنَى التحتية ومعظم الضاحية الجنوبية لبيروت، وذلك رداً على قيام حزب الله بعملية أسر جنود صهاينة، انتهت الأعمال الحربية بفشل الكيان الصهيوني في تحقيق هدفه، وهو التخلص من قيادة حزب الله، فكان الأمر انتصاراً معنوياً للمقاومة وحزب الله، وعُرف هذا النصر، بالنصر الإلهي، ونتيجة لذلك توسَّعت مهام اليونيفيل لتشمل كل الجنوب، ودخل الجيش اللبناني إلى كل مناطق الجنوب، وأُجبرت المقاومة على الانسحاب إلى شمالي نهر الليطاني بفعل قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ بتاريخ ١٢ آب ٢٠٠٦م.

وفي ٢٠ أيار ٢٠٠٧م، كان مخيم نهر البارد الفلسطيني، شمالي طرابلس، محور صراع عسكري عنيف بين جماعة فتح الإسلام والقوات المسلحة اللبنانية (الجيش وقوى الأمن الداخلي)، استمرت المعارك من شهر أيار إلى شهر أيلول، وعُدَّت من أسوأ معارك لبنان الداخلية منذ انتهاء الحرب الأهلية، وأسفرت عن نحو أربعمائة قتيل من بينهم مائة وثمان وستين عسكرياً لبنانياً، وانتهت بالقضاء على المسلَّحين وتدمير شبه كامل للمخيم.

وعلى أثر انقسام اللبنانيين على الصعيد السياسي إلى فريقين متعارضين في التوجهات السياسية فيما سُمِّي بـ ١٤ آذار و٨ آذار[1]، جرت يوم ٧ أيار ٢٠٠٨م أحداث شغب مؤسفة في بيروت وبعض مناطق جبل لبنان بين المعارضة (٨ آذار) بقيادة حزب الله، والموالاة (١٤ آذار) بقيادة تنظيم المستقبل، الذي يتزعمه سعد الدين الحريري، ابن رفيق الحريري، وذلك إثر صدور قرار عن مجلس الوزراء برئاسة فؤاد السنيورة، يقضي بمصادرة شبكة الاتصالات العائدة لحزب الله في مطار

---

(١) تضم قوى ١٤ آذار: تنظيم المستقبل برئاسة سعد الدين الحريري، وجبهة النضال الوطني برئاسة وليد جنبلاط، وحزب الكتائب برئاسة أمين الجميِّل، وحزب الوطنيين الأحرار برئاسة دوري شمعون، والقوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع، وبعض الأحزاب والشخصيات اليمينية، في حين تضم قوى ٨ آذار، حزب الله برئاسة السيد حسن نصر الله، وحركة أمل برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري، والحزب السوري القومي الاجتماعي، والتيار الوطني الحر برئاسة العماد ميشال عون، وتيار المردة برئاسة سليمان فرنجية وبعض الأحزاب اليسارية الأخرى.

رفيق الحريري الدولي، وإقالة قائد جهاز أمن المطار، الأمر الذي عدّته المعارضة تجاوزاً للبيان الوزاري الذي يدعم المقاومة، ولم تتوقف الاشتباكات إلا بعد عقد مؤتمر مصالحة وطنية في الدوحة بقطر في ٢١ أيار ٢٠٠٨م وانتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً للجمهورية كرجل توافقي في ٢٥ أيار من العام نفسه، وإقامة حكومة وفاق وطني برئاسة سعد الدين الحريري في ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٩م، وتوقف اعتصام المعارضة في وسط بيروت، علماً بأن هذا الاعتصام استمر أكثر من سنة ونصف السنة، وحدث إثر انسحاب وزراء حزب الله وحركة أمل من حكومة فؤاد السنيورة، ورفض الحكومة تقديم استقالتها، وهو مطلب المعارضة.

واستمرت الخلافات الداخلية قائمة بين اللبنانيين خلال أعوام (٢٠١٠ ـ ٢٠١٣)، وتعمَّقت نتيجة حصول حادثين:

الأول: صدور قرار ظنّي عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بشأن مقتل رفيق الحريري، يتهم أربعة من كوادر حزب الله، ويطلب من الحكومة اللبنانية تسليمهم للتحقيق معهم، وقد رفض حزب الله بطبيعة الحال هذا القرار، وتسليم المطلوبين.

الثاني: تحوُّل وليد جنبلاط السياسي وانتقاله مع بعض أعضاء كتلته من خط الموالاة إلى خط المعارضة[1]، ما قلب موازين القوى لصالح حزب الله وحلفائه، وقد أضحوا أغلبية نيابية، فرشحوا نجيب ميقاتي لتولي رئاسة الحكومة التي رأت النور يوم الاثنين ١٣ حزيران ٢٠١١م، واتخذت شعاراً لها هو «كلنا للوطن، كلنا للعمل»، لكن هذه الحكومة اصطدمت بمشكلات عدة داخلية وخارجية.

فقد اصطدمت في الداخل:

ـ بتعارض مصالح الفئات المشاركة فيها وأطماعهم، ما أدى إلى عرقلة أعمالها، وعدم فعاليتها وإنتاجها.

ـ بعدم سيطرتها على الأوضاع الأمنية المتردية، من ذلك ما جرى من اغتيال رئيس فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي العميد وسام الحسن في ١٩ تشرين الأول ٢٠١٢م، ومحاولة اغتيال النائب بطرس حرب، والملفت أن الأجهزة الأمنية حدَّدت شخصية الفاعل وهويته، وعجزت الحكومة عن القبض عليه للتحقيق معه.

ـ بالفساد المستشري في الأوساط الرسمية والشعبية.

ـ بالأوضاع الاقتصادية المتردية، وقد فشلت في إيجاد حلول لها.

واصطدمت الحكومة على الصعيد الخارجي:

---

(١) المعروف عن وليد جنبلاط أنه يُبدِّل موقعه السياسي وفقاً للتطورات الإقليمية والدولية، ولا أستبعد أن يخرج في المستقبل من صف ٨ آذار ويعود أدراجه إلى صف ١٤ آذار، أو يقف على الحياد، وبخاصة أنه يساند الشعب السوري في ثورته ضد النظام.

ـ بسياستها غير المتوازنة تجاه الأوضاع في بعض الدول العربية التي تشهد تحركات شعبية، ففي الوقت الذي تبنَّت فيه سياسة النأي بالنفس عما يجري في سورية وفي بعض الدول العربية الأخرى مثل البحرين؛ من حراك شعبي، اتخذ بعض أعضائها موقفاً موالياً للنظام السوري ضد المعارضة الشعبية، تمثل بتدخله المباشر في الأحداث السورية إلى جانب النظام، بالإضافة إلى مساندة الحركات الشعبية في البحرين ضد النظام، ويَصِم هذا التدخل، الحكومة بكامل أعضائها من الناحية المعنوية على الأقل؛ لأن رئيسها لم يتخذ أي إجراء من شأنه أن يوقف هذا التدخل ويثبِّت سياسة النأي بالنفس، ومما زاد الأوضاع تفاقماً محاولات خطف الأجانب، لا سيما من أبناء الخليج العربي.

أدَّت سياسة لبنان الخارجية غير المتوازنة إلى ابتعاد دول الخليج العربية عن مساندته مادياً ومعنوياً.

وبفعل التباين في وجهات النظر السياسية والاقتصادية بين أعضاء الحكومة الذي عطَّل كثيراً من فعاليتها وإنتاجها، ونتيجة لتردي الأوضاع الأمنية، وعجز الحكومة عن وضع حدٍّ له؛ قدَّم رئيسها نجيب ميقاتي استقالته يوم الجمعة في ٢٢ آذار ٢٠١٣م، والمعروف أن الحكومة انقسمت في توجهاتها المختلفة إلى قسمين:

الأول: ضمَّ رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، ووزراء جبهة النضال الوطني، فيما عُرف بتكتل الوسط.

الثاني: تشكَّل من قوى ٨ آذار، حزب الله، وحركة أمل، والتيار الوطني الحر.

وتمحور الخلاف الذي فجَّر الأوضاع ودفع الحكومة إلى الاستقالة حول مسألتين:

الأولى: تمديد ولاية قادة الأجهزة الأمنية، وبخاصة اللواء أشرف ريفي المدير العام لقوى الأمن الداخلي، الذي سيحال على التقاعد في ٣١ آذار ٢٠١٣م.

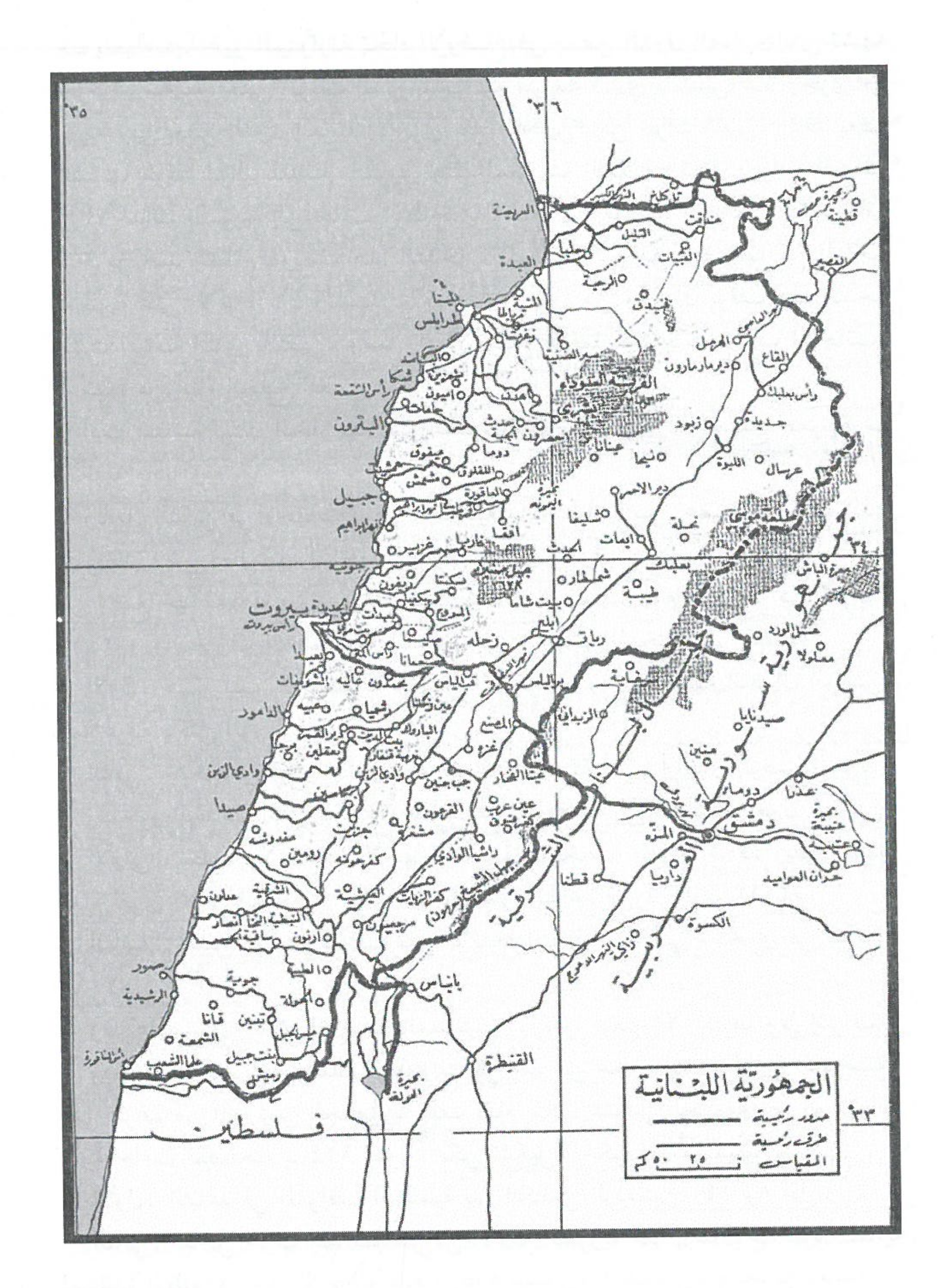
الثانية: تعيين هيئة الإشراف على الانتخابات النيابية التي ستجري في حزيران ٢٠١٣م.

وقد عارض وزراء ٨ آذار تنفيذ المسألتين، ورفعوا شعار «لا أشرف ولا إشراف».

ودخلت البلاد نتيجة تلك التطورات في جو من عدم وضوح الرؤية السياسية، على الرغم من أن رئيس الجمهورية كلَّف تمام سلام بتشكيل الحكومة بعد استشارات نيابية جاءت لمصلحته بـ ١٢٤ صوتاً، لكن تشكيل الحكومة تعقَّد لسببين:

الأول: التباعد في المواقف السياسية بين الكتلتين الرئيستين، ١٤ و٨ آذار.

الثاني: تدخل حزب الله المباشر في الأزمة السورية عبر إرسال عناصره القتالية لمساندة النظام.



خريطة الجمهورية اللبنانية

الفصل الثالث

الأردن

الموقع والجغرافيا

هناك ثلاثة آراء في تحديد المعنى الاصطلاحي للفظ الأردن:

الأول: أن الأردن كلمة آرامية تعني المتعرِّج، شديد الانحدار.

الثاني: أن الأردن كلمة يونانية تعني النهر.

الثالث: أن كلمة الأردن عربية، وجذرها (رَدَن) ومعناها الشدة والغلبة، والمقصود غلبة النعاس[(١)].

تُعدُ المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة جزءاً من البلاد الشاميّة الممتدة من جبال طوروس شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، ومن حدود العراق شرقاً إلى البحر الأبيض المتوسط غرباً، وتُشكِّل هذه المنطقة الجغرافية وحدة طبيعية وتاريخية منذ الفتح الإسلامي، وتشمل لبنان وسورية والأردن وفلسطين، وهي القسم الغربي من الهلال الخصيب، وعُرفت منذ القدم ببلاد الشام، ثمَّ بسوريَّة الطبيعية[(٢)].

يقع الأردن جنوبي بلاد الشام وشرق نهر الأردن، تحدُّه سورية من الشمال، والعراق والمملكة العربيَّة السعوديَّة من الشرق، والمملكة العربيَّة السعوديَّة من الجنوب، وفلسطين من الغرب.

أهم مدنه: عمّان وهي العاصمة، وإربد وهي مدينة تجارية وزراعية، وجرش وهي مدينة أثرية، وعجلون وهي قرية قريبة من جرش، والكرك وفيها قلعة صليبية وتقع بالقرب منها قرية مؤتة، ومعان وتقع على الحدود مع المملكة العربية السعودية، والبتراء في الشمال الغربي وهي المعروفة بوادي موسى، والعقبة على الساحل الأردني للبحر الأحمر وفيها ميناء العقبة التجاري والمنفذ الوحيد على الساحل المذكور[(٣)].

---

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد: **لسان العرب** جـ١٣ ص١٧٨.
المحافظة، محمد عبد الكريم: **الأردن تاريخ وحضارة** ص١٥.

(٢) قدورة، زاهية: **تاريخ العرب الحديث** ص١٥٥.

(٣) سعودي، محمد عبد الغني: **الوطن العربي** ص٢٨٨.

تبلغ مساحة الأردن تسعة وثمانون ألفاً ومائتان وسبعة وتسعون كيلومتراً مربعاً، وعدد سكانه ستة ملايين وخمسمائة وثمانية آلاف ومائتين وسبعين نسمة حسب إحصاء عام ٢٠١١م، يدين ٩٥٪ منهم بالإسلام، ويبلغ عدد المسيحيين نحو ٥٪، وأغلب السكان عرب ويوجد بعض الشراكسة، وثمَّة دراسات تؤكد أن أكثر سكانه من الفلسطينيين، ويتمتعون فيه بوضع خاص يختلف عن وضع الفلسطينيين في أي دولة عربية، ومفروض عليهم أن يكونوا أردنيين، وتعدُّ القواعد التي تحكم العلاقة الأردنية الفلسطينية على الصعيدين السياسي والاجتماعي مُعقَّدة وشائكة، وأحياناً متناقضة، وقد يبدو من المستحيل رسم خط فاصل واضح بين أردنية الشخص من أصل فلسطيني وبين فلسطينيته[1].

يضمُّ الأردن من الناحية الإدارية اثني عشر محافظة هي: إربد، وعجلون، وجرش، والمفرق، وعمَّان، والزرقاء، والبلقاء، ومادبا، والكرك، ومعان، والطفيلة، والعقبة.

والأردن بلد زراعي، وتعدُّ الزراعة من أهم موارده على الرغم من صِغَر مساحة الأرض الصالحة للزراعة، ويشتهر وادي الأردن بخصب أرضه الزراعية، وأهم المزروعات: الحبوب والفاكهة والخضراوات، وتسعى الحكومة الأردنية إلى زيادة المساحات المزروعة؛ عبر استغلال مصادر المياه في مشاريع الرَّيّ، ويرتبط الإنتاج الزراعي بتقلبات المناخ.

وللصناعة والمعادن نصيب في موارد البلاد، وبخاصة الفوسفات، وهو الثروة المعدنية الأساس، وأهم الصناعات إلى جانب الفوسفات، صناعة الأقمشة والأسمنت والدُّخان، وتُشكِّل السّياحة مصدراً مهماً من مصادر الثروة.

تاريخ الأردن الحديث

الأردن في أواخر العهد العثماني وحتى الحرب العالمية الأولى

يبدأ تاريخ الأردن الحديث بانتصار العثمانيين على المماليكَ في معركة مرج دابق عام ١٥١٦م؛ وضمِّهم المشرق العربي إلى دولتهم؛ ومنها الأردن الذي خضع للحكم العثماني المباشر، ولم يبذل العثمانيون أي جهد لإدارته وتحسين أوضاعه، وأدخلوا نظمهم الإدارية والعسكرية إليه.

ودخل الأردن في النصف الأول من القرن التاسع عشر تحت الحكم المصري

(١) الخوند: جـ١ ص١٦٣.

أسوة بسورية ولبنان، وجرى تبعاً لذلك تغيير في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والإدارية، وخضع بعد خروج المصريين من بلاد الشام في عام ١٨٤٠م لتقسيمات إدارية جديدة، استناداً إلى التنظيمات العثمانية، فجرى تقسيمه إلى مجموعة من الوحدات الإدارية منذ عام ١٨٥١م، عندما أنشأت الدولة العثمانية قضاء عجلون، الذي يمتدُّ من نهر اليرموك شمالاً إلى الزرقاء جنوباً، وعُيِّن قائم مقام لهذا القضاء اتخذ من إربد مقراً له، وأُلحق بمتصرفية حوران التابعة لولاية دمشق، كما أنشأت قضاء البلقاء في المنطقة الوسطى في عام ١٨٦٦م، الذي يمتد من وادي الزرقاء شمالاً إلى وادي الموجب جنوباً، وعُيِّن قائم مقام لهذا القضاء اتخذ السلط مقراً له، وأُلحق بمتصرفية نابلس التابعة لولاية بيروت، وأنشأت الحكومة العثمانية في عام ١٨٩٣م لواء الكرك في الجنوب الذي أُلحق بولاية دمشق، وظلَّت العقبة في أيدي القوات المصرية المرابطة فيها منذ عام ١٨٩٢م، وأُلحقت بالمدينة المنورة، وظلَّت كذلك حتى دخلتها قوات الثورة العربية في عام ١٩١٧م[1].

وفي عام ١٩٠٨م أعيد العمل بدستور عام ١٨٧٦م، وجرت الانتخابات النيابية لمجلس المبعوثان، ففاز توفيق المجالي نائباً عن لواء الكرك، وأُعيد انتخابه في الدورة الثانية، وشارك بعض أبناء اللواء في المجلس العمومي لولاية دمشق.

واستفاد سكان الأردن من خط سكة حديد الحجاز الذي انتهى إنجازه في عام ١٩٠٨م، وقد ربط دمشق بالحجاز؛ بهدف تسهيل نقل الحجاج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، بفعل مرور القسم الأكبر منه عبر الأراضي الأردنية من الشمال إلى الجنوب، وأدّى ذلك إلى إقامة عدد كبير من المحطات لتوفير الأمن والحماية واستراحة الركاب، وأهمها: جابر والمفرق والخربة والسمراء والزرقاء وعمَّان وأم الحيران واللبَّن وغيرها.

وجرى تطبيق الأنظمة والمراسيم العثمانية في الأراضي الأردنية، وبفعل تشدُّد الولاة العثمانيين في الحكم، قامت ثورة في الكرك في عام ١٩١٠م للتعبير عن رفض أهالي المنطقة للنهج العثماني والتوجهات السياسية العثمانية، فهاجم الثوار مراكز الحكومة، وحاصروا الجنود العثمانيين في الكرك، ما أجبر الحكومة العثمانية على إرسال حملة عسكرية كبيرة أخمدت الثورة، وأعدمت عدداً من رموزها، ونفت بعضهم الآخر[2].

(١) المحافظة: ص٤٦. (٢) المصدر نفسه: ص٤٥ ـ ٤٨.

الأردن خلال الحرب العالمية الأولى

اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى في آب ١٩١٤م، ودخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، فدعا السلطان العثماني المسلمين جميعاً إلى الجهاد ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا الذين تحالفوا على حربها، وفي ١٠ حزيران ١٩١٦م أعلن الشَّريف حسين ثورة العرب واستقلالهم عن الدولة العثمانية؛ في رسالة وجَّهها إلى قائد الحامية التركية في مكة المكرمة، وفي ٢٧ من الشهر نفسه أوضح الشريف حسين في خطاب طويل أسباب قيام الثورة العربية، وأعلن نفسه ملكاً على العرب في ٦ تشرين الثاني من العام نفسه.

واكتسب الأردن في غضون ذلك أهمية بسبب وجود الخط الحجازي، وكان لا يزال في أيدي الأتراك، فحتى عام ١٩١٧م كان هذا الخط السبيل الوحيد لإمداد القوات التركية المعسكرة في الأردن في مواجهة الجيش البريطاني بقيادة الجنرال اللنبي، والموجود في فلسطين، غير أن الجيش العربي الشمالي بقيادة الأمير فيصل بن الحسين كان قد سيطر على العقبة في ٦ تموز من العام نفسه، وأضحى بإمكانه الاتصال مع القيادة العامة للجيش البريطاني في القاهرة لتلقِّي الإمدادات بالسلاح، والمعروف أن الجيشين العربي والبريطاني تعاونا معاً في العمليات العسكرية التي تمت بعد ذلك، وأسفرت عن طرد الجيش التركي الرابع من فلسطين وبلاد الشام، ودخلت قوات الأمير دمشق في ٣٠ أيلول ١٩١٨م، ووصل إليها الأمير فيصل بعد ثلاثة أيام.

الأردن في عهد الحكومة العربية

اعتقد العرب أن الحلفاء سيعترفون باستقلالهم بعد أن اشتركوا معهم في العمليات العسكرية، لكن الأراضي العربية وُضِعت تحت إشراف الجنرال اللنبي، القائد العام لجيوش الحلفاء في الشرق، وقد استقبل الأمير فيصل بعد ثلاثة أيام من وصوله إلى دمشق، وطلب منه إقامة إدارة عسكرية عربية في المنطقة الواقعة شرق نهر الأردن والممتدة من العقبة إلى دمشق؛ فأقام الأمير فيصل أول حكومة عسكرية في دمشق، برئاسة الفريق علي رضا الركابي في ٥ تشرين الأول ١٩١٨م، ومنحه لقب الحاكم العسكري العام، معلناً بداية عهد جديد في تاريخ بلاد الشام.

وتعقَّدت الأمور بعد ذلك بفعل نهج بريطانيا المتناقض في المراسلات والاتفاقيات التي تمَّت بينها وبين العرب (مراسلات الحسين ـ مكماهون) من خلال ما سُمّي بالوعود والاتفاقيات السرية بينها وبين حلفائها، الصهيونية وفرنسا، قسَّمت الشرق العربي فيما بينها، مثل وعد بلفور واتفاقية سايكس ـ بيكو، التي خصَّصت في

أحد بنودها منطقة تؤسس فيها دولة عربية برئاسة زعيم عربي تحت إشراف بريطانيا، تضم كركوك وشرق الأردن والنقب والعقبة، ويكون لها حق الأولية في المشاريع وتقديم المستشارين والموظفين.

وما رُسم في اتفاقية سايكس ـ بيكو أُعطي صفة أكثر عملية خلال مؤتمر سان ريمو بإيطاليا بين ١٨ ـ ٢٥ نيسان ١٩٢٠م، والذي صدر عنه قرارات لا تختلف كثيراً عن بنود الاتفاقية المذكورة، التي عُدَّت مرجعية تاريخية للسياسة الاستعمارية في المشرق العربي، وأهمها فيما يتعلق بالأردن، فرض الانتداب البريطاني عليه.

وفوجيء الأمير فيصل بإصدار الجنرال اللنبي يوم ٢ تشرين الأول ١٩١٨م، بياناً تضمَّن تقسيم سورية الطبيعية بوصفها بلاد العدو المحتلة، إلى ثلاث مناطق عسكرية، خصَّص إحداها، وهي بلاد العدو المحتلة الشرقية ـ التي تضم سورية الداخلية وشرق الأردن من حلب إلى العقبة، وعلى أن يتولى الأمير إدارتها.

وأضحى شرق الأردن استناداً لهذه التقسيمات جزءاً من الحكومة العربية، وتأثَّر بالتغييرات التي تعرَّضت لها المنطقة، وبموجب القرار الذي اتخذه مجلس المديرين في دمشق بتاريخ ١٥ حزيران ١٩١٩م، المتضمن إلغاء الإجراءات العثمانية وإحداث تقسيمات جديدة، وقُسِّمت سورية الداخلية إلى ثمانية ألوية، شملت ثلاثة منها أراضي شرق الأردن وهي:

- لواء الكرك، ومركزه مدينة الكرك، وتتبعه أقضية: الطفيلة ومعان والعقبة ونواحي الشوبك وذيبان وتبوك.
- لواء البلقاء، ومركزه بلدة السلط، ويتبعه أقضية: زيزاء وعمَّان وناحية مادبا.
- لواء حوران: ومركزه درعا، وتتبعه أقضية: أذرع والمسمية وبصرى وعجلون (إربد) وجرش[1].

اهتمت حكومة الأمير فيصل بالأردن أسوة بغيره من أجزاء الدولة، فعملت على تحسين ظروفه، وعيَّنت الموظفين مثل: متصرف الكرك ومتصرف البلقاء، ومأمور الشؤون العقارية، ومعلم مدرسة في قضاء السلط، وقدَّمت الخدمات العامة للسكان، لكنها زادت أعشار (ضرائب) بعض المناطق، وباشرت بتأجير الأراضي للمزارعين، وأسَّست مراكز صحيَّة في: عمّان وعجلون والكرك والسلط ومعان، كانت تابعة لرئاسة الصّحَّة العمومية في دمشق.

والواقع أنَّ الأردنيين لم يعيشوا بمعزل عن الأحداث السياسية التي كانت تواجه الحكومة العربية في دمشق، بل كان لهم دور نشط في المشاركة السياسية ورفضهم

(١) المحافظة: ص٦٣.

تقسيم البلاد السورية، بوصفهم جزءاً منها، وشاركوا في القرارات التي تتعلّق بمستقبل بلاد الشام، وبخاصة المؤتمر السوري العام من أجل تدارس أوضاع الدولة الجديدة.

ومثّلت الشخصيات الأردنية التي فازت في الانتخابات إلى المؤتمر المذكور الأردنيين في المشاركة بصياغة القرارات التي اتخذها، ومنها المطالبة باستقلال سورية الطبيعية، ورفض الوصاية السياسية، وإقامة حكم ملكي دستوري يتولاه الأمير فيصل.

وشارك أبناء الأردن في مقابلة لجنة كينغ ـ كراين الأميركية التي قدمت إلى الشرق لاستمزاج آراء السكان حول تقرير مصيرهم، والمعروف أنها توجّهت إلى عمّان، واستمعت إلى ممثلي السلط والكرك وبني صخر والشراكسة والطوائف المسيحية، وقد طالب جميعهم بالاستقلال التام لجميع البلاد العربية، والمحافظة على وحدتها، ورفض الانتداب بكل أشكاله، وذلك تجاوباً مع طموحاتهم القومية وشعورهم بوحدة المصير الذي يربطهم بالسوريين[1]، واحتجّوا على اتفاق لويد جورج وكليمنصو في ١٥ أيلول ١٩١٩م، المتعلق بتعديل اتفاقية سايكس ـ بيكو، القاضية بتقسيم سورية الطبيعية وتجزئتها بين الدولتين البريطانية والفرنسية، من أجل خدمة مصالحهما الاستعمارية، وأرسلوا برقيات الاحتجاج إلى: مؤتمر الصلح في باريس، وإلى الأمير فيصل، وإلى ممثلي الحكومة البريطانية في عمّان والقدس، وإلى الحاكم العسكري في دمشق، وأبدوا استعدادهم للدفاع عن البلاد العربية[2].

وعندما اعتقلت القوات البريطانية القائد ياسين الهاشمي رئيس الديوان العسكري في الحكومة العربية في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩م؛ أصدر علي خلقي الشرايري نيابة عن أهل الأردن؛ بياناً احتج فيه على حادثة الاعتقال، وتمَّ الاتّفاق بين القوى الوطنية على القيام بحركة مسلحة ضدَّ قوات الاحتلال البريطاني والفرنسي، في كل من سورية ولبنان، واتّخذوا منطقة الجولان مركزاً لهم، وأسندوا قيادتهم إلى الشرايري[3]، وقد نسّق مع وزارة الحرب السورية التي أرسلت إليه عدداً من الضباط، والتحق به عدد من أهالي الأردن في القنيطرة، بقيادة محمد علي العجلوني ومحمود أبو راس (الروسان) وأحمد وعبد الله التل وغيرهم.

استمر نشاط الحركيين الأردنيين في دعم الحركة الوطنية في عهد الحكومة العربية بدمشق، حتى سقوطها عقب معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠م.

(١) المحافظة: ص٦٤ ـ ٦٥.

(٢) المرجع نفسه: ص٦٦.

(٣) المرجع نفسه.

من مرحلة الانتقال إلى تأسيس الدولة

أضحى الأردن بعد سقوط الدّولة العربيّة في دمشق في حال فراغ سياسي وعسكري، بلا حكومة تحكم وبلا جيش يدافع عنه، وبلا شرطة تحفظ الأمن، والمعروف أن منطقة شرق الأردن كانت من حصة بريطانيا، استناداً للتقسيم الذي جرى بعد الحرب العالمية الأولى.

تجاه هذا الوضع، أخذ المندوب البريطاني في فلسطين هربرت صمويل زمام المبادرة لملء الفراغ، وكانت الحكومة البريطانية تميل إلى تعيين عدد من الضباط لمساعدة السكان على تنظيم شؤونهم، لذلك دعا المندوب البريطاني زعماء البلاد ووجهاءها لمقابلته في السلط للتشاور في الأمر[1]، وعيَّن في أعقاب الاجتماع عدداً من الضباط البريطانيين لتأسيس الإدارة الجديدة، وهم: سومرست وبرنتون وبيك وأليك كراكبرايد وكامب، وخصَّ كل منهم بمجال عمل.

وعَبَرَ سومرست نهر الأردن للالتحاق بمنصبه الجديد في إربد، فقابله وفد من شيوخ ووجهاء المنطقة في قرية أم القيس في ٢ أيلول ١٩٢٠م، نتج عنها تشكيل ثلاث حكومات رئيسة بإشراف ضباط بريطانيين.

١ ـ حكومة السلط برئاسة مظهر رسلان، يعاونه مجلس استشاري لمناقشة مختلف القضايا والعقبات التي تواجه الحكومة.

٢ ـ حكومة الكرك برئاسة رفيفان باشا المجالي، يعاونه مجلس استشاري لتبادل الآراء، تألّف من شيوخ ووجهاء ومتنفّذي المنطقة.

٣ ـ حكومة إربد برئاسة خلقي الشرايري، يعاونه مجلس إداري استشاري للحوار والمناقشة، ولتشريع الأنظمة والتعليمات الإدارية المختلفة[2].

وهذا نهج تقسيمي تبنَّته بريطانيا وفرنسا في المشرق العربي، من أجل إحكام السيطرة على السكان.

استمرت هذه الحكومات في تأدية مهماتها حوالي سبعة أشهر، حتى ١١ نيسان ١٩٢١م، إلى حين قدوم الأمير عبد الله بن الحسين إلى شرق الأردن وتأسيس الإمارة الأردنية.

اتصفت هذه الحكومات المحلية بخصائص عامة، يمكن تلخيصها بما يأتي:

ـ لم يكن لأي منها صفة دولية.

(١) موسى، سليمان ومنيب الماضي: **تاريخ الأردن في القرن العشرين** ص١٠٠.

(٢) المحافظة: ص٦٨.

- كانت كل حكومة تأتمر بإمرة ضابط بريطاني.
- كان رؤساء الحكومات أقوى شيوخ العشائر سطوةً ونفوذاً.
- لم تتلقَّ أي منها مساعدة مالية أو عسكرية من بريطانيا[1].

ويبدو أنَّ هذه الحكومات أثبتت عجزها في مواجهة المشكلات العامَّة، فتدهور الوضع في البلاد، إلا أنَّها أظهرت وعياً مبكراً للخطر الصهيوني المتمثل باقتطاع فلسطين عن سورية؛ وفتحها أمام الهجرة الصهيونيَّة، ومن هناك أكَّدت اتفاقية أم القيس على أمرين:

الأول: أن لا يكون لهذه الحكومات أيُّ علاقة بحكومة فلسطين.

الثاني: أن لا تعارض الهجرة الصهيونية إلى داخل هذه الحكومة، وكذلك بيع الأراضي للصهاينة.

وأظهرت هذه الحكومات كذلك وعياً سياسياً، فلم تتوانَ عن مساعدة الثّائرين السّوريين، مؤكدةً على وحدة النِّضال السّوري ضد المستعمرين.

ونتيجة لذلك: ازدادت الغارات على ضفة الأردن الغربية وعلى المناطق السورية المتاخمة للأردن[2].

تأسيس الإمارة الأردنية

تقول الرِّواية التي تؤسس للأسرة الهاشمية في شرق الأردن؛ أنَّه بعد سقوط الحكومة الفيصلية في دمشق في تموز ١٩٢٠م، ظهر الأمير عبد الله بن الحسين، أخو الأمير فيصل، في معان في أواخر أيلول، على رأس قوة عسكرية من أهل الحجاز، تتراوح بين خمسمائة وألف مقاتل في طريقه إلى دمشق، للثأر لهزيمة أخيه على أيدي الفرنسيين.

الواضح أن الأمير عبد الله الذي اشتهر بالطموح السياسي، فشل في إقناع بريطانيا منحه عرش العراق، وفقاً لقرارات المؤتمر السوري العام الذي انعقد في دمشق في ٨ آذار ١٩٢٠م، في الوقت الذي بدا فيه التعاطف البريطاني واضحاً مع أخيه الأمير فيصل، وسرت شائعات بأن البريطانيين سيعوِّضونه عن خسارته لسورية إثر طرده منها من قبل الفرنسيين في ١٤ تموز من السنة نفسها؛ بإعطائه العراق.

أثار الاحتلال الفرنسي لسورية وطرد الأمير فيصل منها حفيظة الشريف حسين وابنه الأمير عبد الله، فَعَزمَا على استعادتها بالقوة، وبخاصة بعد التماس أبنائها

(١) المحافظة، علي: **العلاقات الأردنية البريطانية** ص٢٥.

(٢) المحافظة، محمد عبد الكريم: ص٦٩.

وأبناء شرق الأردن من الشريف أن يُرسل أحد أبنائه لقيادة حركة التحرر العربية، لطرد الفرنسيين منها، فكلَّف ابنه الأمير عبد الله القيام بهذه المهمة، فغادر مكة في ٢٧ أيلول من السنة نفسها على رأس قوة عسكرية كما ذكرنا، ووصل إلى معان في ٢١ تشرين الثاني رافعاً شعار تحرير سورية وعودة عرش الأمير فيصل، معلناً نفسه نائباً عن أخيه.

لم تكن الحكومة البريطانية راضية عن هذه الحملة، فإذا هاجمت الفرنسيين في دمشق فسوف يقضي هؤلاء عليها ويحتلون شرق الأردن، ولا يخدم ذلك المصلحة البريطانية، لذلك أصدرت بياناً طمأنت فيه الحكومة الفرنسية بأن بريطانيا لن تقبل بأي تطور جديد في منطقة انتدابها يسيء أو يُزعج فرنسا في سورية، وحاولت ممارسة ضغط على الأمير، سواء عن طريق والده، أو عن طريق أخيه، أو عن طريق ضبّاطها في المنطقة.

وعلى الرغم من نداء الأمير عبد الله للسوريين بإعلان الثورة، فإن الاستجابة كانت ضعيفة، ومع ذلك فقد اتخذت الحكومة الفرنسية بعض الإجراءات الاحترازية لمواجهة الموقف عند الضرورة، فعزَّزت تواجدها العسكري على طول الحدود الأردنية ـ السّورية، وطلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ التدابير المناسبة للحدِّ من نشاط الأمير في المنطقة، وهدَّدت بدخولها بالقوَّة إذا فشلت مساعيها.

وواصل الأمير عبد الله اتِّصالاته بأهالي شرق الأردن، فأرسل في كانون الأول ١٩٢٠م الشريف علي الحارثي إلى عمَّان بوصفه ممثلاً له، لتمهيد الطَّريق لدخولها، فلاقى الكثير من التَّأييد، فتحرَّك عندئذٍ إليها، ودخلها في ٣ آذار ١٩٢١م وسط ترحيب السكان، الَّذين التفّوا من حوله على أمل أن يقودهم إلى دمشق.

رافق وصول الأمير عبد الله إلى عمَّان رغبة بريطانيا في تغيير سياستها في مستعمراتها العربيَّة في الشَّرق، وبخاصة إثر حصول تطورات سياسية وعسكرية جديدة، تمثَّلت بـ:

- قدوم الأمير عبد الله إلى عمَّان.
- نشوب ثورات في سورية مناهضة للاستعمار الفرنسي.
- نشوب ثورة عام ١٩٢٠م في العراق ضدَّ الاستعمار البريطاني.
- نشوب الثورة في فلسطين ضدَّ الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية.

وفعلاً عُقد مؤتمر في القاهرة، سُمِّي «مؤتمر الشرق الأوسط»، برئاسة وزير المستعمرات ونستون تشرشل، حضره ممثلو الحكومة البريطانية في العراق وفلسطين وشرق الأردن والجزيرة العربية والخليج العربي، وفي جلسة ١٧ آذار ١٩٢١م ناقش

المؤتمرون مستقبل شرق الأردن، وتقرّر بعد مناقشات مستفيضة أن تتعامل الحكومة البريطانية مع الأمير عبد الله؛ لإدارة وتنظيم المنطقة، وأُبلغ الأمير بهذا القرار على أن يجتمع مع ونستون تشرشل في القدس للتداول في الطَّريقة التي سيتم بها تنفيذ القرار، وترتيب أمور إدارة المنطقة.

وعُقد مؤتمر القدس من ٢٨ ـ ٣٠ آذار ١٩٢١م وانتهى إلى اتِّفاق على المبادىء الآتية:

- إقامة حكومة وطنية في شرق الأردن برئاسة الأمير عبد الله.
- تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً إداريّاً تامّاً.
- تساعدها بريطانيا ماديّاً لتوطيد الأمن.
- تسترشد الحكومة برأي مندوب بريطاني يُقيم في عمّان.
- يتعهد الأمير عبد الله بمنع الاعتداءات من شرق الأردن ضدَّ سورية وفلسطين.
- تُنشيء بريطانيا قاعدتين جوّيتين في عمّان والزيزياء.
- تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير والسلطة الفرنسية في سورية.
- تعتبر هذه الاتفاقية مؤقَّتة يُعمل بها مدة ستَّة أشهر فقط، فإن كانت ملائمة للطرفين استمر العمل بها، وإلا أعيد النظر فيها[١].

الواقع أن إمارة شرق الأردن أُنشئت باتفاق غير مكتوب بين الأمير عبد الله وونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية، وعاد الأمير بعد انتهاء المؤتمر إلى عمّان ليشرع في بناء الإدارة الجديدة، فعيَّن رشيد طليع رئيساً للوزارة في ١١ نيسان ١٩٢١م، الذي سُمّي الكاتب الإداري ورئيس مجلس المشاورين، وهي أوَّل حكومة مركزيَّة في شرق الأردن[٢].

يشمل شرق الأردن أو المملكة الأردنية الهاشمية في المصطلح المعاصر جميع المقاطعات الواقعة إلى شرق خط يمتد من وادي عربة، والبحر الميت ونهر الأردن، حتى المنطقة التي يلتقي بها هذا النَّهر بنهر اليرموك، ومن ثَمَّ إلى الحدود السورية عبر هذا النَّهر، واعترفت بريطانيا في ٢٥ أيار ١٩٢٣م بوجود حكومة مستقلَّة في شرق الأردن برئاسة عبد الله بن الحسين؛ بشرط أن توافق عصبة الأمم على ذلك[٣].

---

(١) سعيد: جـ٢ ص١٢، جـ٣ ص١ ـ ٤، ١٠ ـ ١١ ـ ١٢. الزركلي، خير الدين: عامان في عمّان ص٤٩.

(٢) الزركلي: ص٤٩.

(٣) سعيد: جـ٣ ص٢١ ـ ٢٢.

تاريخ الأردن المعاصر

عهد الانتداب البريطاني

واجه الأمير عبد الله في بداية حياته السياسية بعض التحديات الداخلية والخارجية، تمثَّلت بالأوضاع الداخلية الصعبة، ووضع السوريين من أعضاء حزب الاستقلال المبعدين من سورية، وعلاقته مع بريطانيا.

أوضاع شرق الأردن الداخلية

واجه الأمير عبد الله شعباً قليل العدد، لا يتجاوز تعداده مائتان وخمسون ألف نسمة، معظمه أمّي، قليل الخبرة في السّياسة والإدارة، وعقلية قبلة عشائرية مسيطرة، فانتهج أسلوباً سياسياً مرناً؛ اتصف بالحنكة السياسية التي وصلت إلى حدِّ المدارة، كما واجه بعض حالات التمرُّد، وكانت ردَّ فعل تجاه الأنظمة والقوانين الصادرة عن الحكومة المركزية في عمّان، مثل: تمرُّد آل الشريدة بزعامة كليب وابنه عبد الله في منطقة الكورة في الشمال، وتمرُّد آل العدوان بقيادة الشيخ سلطان العدوان وابنه ماجد في منطقة السلط في الوسط، واندلعت الاضطرابات في وادي موسى في الجنوب.

وضع السوريين في شرق الأردن

كان الأردن الملاذ الوحيد للمبعدين السوريين من حزب الاستقلال الذين طُردوا من سورية من قِبل الاستعمار الفرنسي، وقد ساهموا في تأسيس الإمارة والإدارة عبر مناصبهم التي شغلوها، مثل عادل أرسلان رئيس الديوان الأميري، ونبيه العظمة متصرف عمّان وإربد، وفؤاد سليم الضابط في الجيش العربي.

لم يُخفِ هؤلاء المبعدين هدفهم الرئيس في اتخاذ شرق الأردن قاعدة لحركاتهم الثورية ضد الفرنسيين في سورية، ما أزعج بريطانيا، وتفاقم الوضع إثر الاعتداء الذي تعرَّض له المندوب السامي الفرنسي الجنرال غورو في ٢٣ حزيران ١٩٢١م قرب القنيطرة في جنوبي سورية، فطلب المعتمد البريطاني في عمّان من الحكومة الأردنية تسليم المتَّهمين بالحادث، فرفضت، فاضطر رشيد طليع إلى تقديم استقالته في آب من السنة نفسها، كما عُزل عدد من الموظفين المنتمين إلى حزب الاستقلال، وشكَّل مظهر رسلان الحكومة الجديدة[١].

ويبدو أنَّ الأمير لم يكن راغباً في عزل الموظفين السوريين نظراً لحاجته الشديدة إلى خبراتهم في الجيش والإدارة، فقد تولّت بريطانيا هذا الأمر، فعلى أثر كل حادث اعتداء على فرنسا كانت تطرد المتورطين بهذه الحوادث من شرق الأردن،

---

(١) الزركلي: ص١٤٠. ظبيان، تيسير: **الملك عبد الله كما عرفته** ص٣٦.

وفي أعقاب حوادث آب عام ١٩٢٤م، قرَّرت الحكومة البريطانية إخراج السوريين الاستقلاليين نهائياً من شرق الأردن، وكان الأمير عبد الله آنذاك في الحجاز، وتلقّى عند عودته إنذاراً من بريطانيا بوجوب الموافقة على الشروط الآتية:

- بسط الرقابة المالية البريطانية من دون قيد أو شرط.
- إخراج المتَّهمين بالتحريض في حوادث الحدود.
- قبول اتِّفاق تسليم المجرمين المعقود مع سورية.

فقبل شروط الإنذار مرغماً.

علاقة الأمير عبد الله ببريطانيا حتى وضع صك الانتداب موضع التنفيذ

تعامل الأمير عبد الله منذ البداية مع بريطانيا عبر معتمديها في شرق الأردن، وقد أثَّر عاملان على هذه العلاقة:

الأول: المساعدة المالية التي تعهدت الحكومة البريطانية بتقديمها للإمارة الأردنية.

الثاني: الهاجس الأمني الذي كان يراود الأمير، سواء كان داخلياً أو خارجياً[1].

وأعدَّت الحكومة البريطانية في غضون ذلك وعلى ضوء قرارات مؤتمر القاهرة ومحادثات عبد الله ـ تشرشل، نص صك الانتداب البريطاني على شرق الأردن، واعتقد الأمير عبد الله أنه بتوقيع مشروع المعاهدة الحجازية ـ البريطانية، يُمكنه التوصُّل إلى اتفاق شامل مع بريطانيا حول الخلافات القائمة؛ بينها وبين العرب وحول مستقبل شرق الأردن، غير أن صك الانتداب، البريطاني على فلسطين، والفرنسي على سورية، اللذان قُدِّما إلى مجلس عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢م، وصُدِّق عليهما في الوقت نفسه، لم يتضمنا أي ذكر لوضع شرق الأردن، وهذا ما دعا اللورد بلفور ـ ممثل بريطانيا في المجلس ـ إلى تقديم مذكرة تفسيرية للمادة ٢٥ من صك الانتداب على فلسطين، والتي ستطبق على الأراضي الواقعة شرق نهر الأردن، من أجل إخراجها من الوضع الخاص لفلسطين، وتضمَّنت المذكرة أيضاً تطبيق الانتداب البريطاني على شرق الأردن، ودعا إلى الموافقة عليها، وفعلاً صادق المجلس على مضمون المذكرة في ١٦ أيلول.

وعلى هذا الشكل فُرض الانتداب البريطاني على شرق الأردن.

زيارة الأمير عبد الله إلى لندن ونتائجها: وجَّه تشرشل بعد المصادقة على المذكرة البريطانية الدعوة إلى الأمير عبد الله لزيارة لندن، للتباحث مع المسؤولين البريطانيين في تحديد وضع شرق الأردن رسمياً وتثبيته هو أميراً عليه، فوصل إليها في تشرين الأول،

(١) المحافظة، محمد عبد الكريم: ص٨١.

وكانت لديه جملة مطالب، مثل: الاستقلال التام لبلاده، وتأمين ميناء لها على البحر الأبيض المتوسِّط، وفك الارتباط مع فلسطين، وتسوية الحدود مع البلدان المجاورة[1].

وما جرى من استقالة حكومة لويد جورج بعد ثلاثة أيام من المفاوضات، عقَّد الموقف، فتوقَّفت خمسة وعشرين يوماً حتى تشكَّلت حكومة جديدة برئاسة بونارلو، وعُيِّن الدوق ديفنشاور وزيراً للمستعمرات، وقد تشدَّد في موقفه، وراح يضع العراقيل في وجه الأمير، الذي أدرك أن لا فائدة تُرجى من وجوده في لندن، فغادرها في ١٤ تشرين الثاني عائداً إلى بلاده، بعد أن كلَّف رئيس مستشاريه علي رضا الركابي ليتابع المفاوضات التي انتهت من دون نتيجة إيجابية، بفعل تأجيل بريطانيا الاعتراف بحكومة مستقلة في شرق الأردن حتى انتهاء مؤتمر لوزان، علماً بأن معاهدة لوزان عُقدت في ٦ آب ١٩٢٤م، وانفصل بموجبها شرق الأردن عن الدولة العثمانية، غير أن المكسب الوحيد الذي حصل عليه الأمير، هو ما أعقب المفاوضات من تصريح المندوب السّامي البريطاني هربرت صمويل عند زيارته لعمّان في ٢٥ نيسان ١٩٣٢م، من أن بريطانيا سوف تعترف بحكومة مستقلة في شرق الأردن، شرط موافقة مجلس عصبة الأمم، وأن تكون دستورية، وذلك عن طريق معاهدة بين الجانبين.

اتفاقية عام ١٩٢٨م

شكَّل تصريح هربرت صمويل انعطافة في التاريخ السياسي للإمارة الأردنية، ومثَّل حالة متقدمة في التعامل البريطاني مع الأمير عبد الله في أعقاب التطورات السياسية التي انتهت باقتراح لورنس، الذي قدَّمه للحكومة البريطانية باستمرار إدارة الأمير.

الواقع أن الأمر كان يتطلب إصدار دستور أردني، والتوقيع على معاهدة أردنية ـ بريطانية لتنظيم العلاقة بينهما، لكن عقد الاتفاقية قد تأخر حتى ٢٠ شباط ١٩٢٨م، وكانت مسائل، مثل تغيير تسمية شرق الأردن من منطقة إلى إمارة، والفصل بين المهام الفلسطينية، وتلك المتعلقة بشرق الأردن بما قد يقضي على تخصيص شرق الأردن بمفوض سامي خاص ومستقل عن المفوض السامي على فلسطين، بهدف التأكيد على وجود شرق الأردن واستقلاليته عن فلسطين[2]، بالإضافة إلى أن شرق الأردن قد ظهر كدولة على المسرح السياسي؛ نتيجة ضرورات وتسويات في السياسة الدولية، وظل حقيقة سياسية غير ثابتة ولا حدود واضحة له.

(١) الزركلي: ص١٩٩ ـ ٢٠٧. ظبيان: ص٢١١.

(٢) سعيد: جـ٣ ص٢٥ ـ ٣١. ولسن، ماري: **عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية** ص١٦٤.

لكن نتيجة للضغوط التي تعرَّضت لها بريطانيا من لجنة الانتدابات، وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومتين الأردنية والبريطانية، توصّل الجانبان إلى توقيع اتِّفاقية في التّاريخ المذكور أعلاه، على أن تدخل حيِّز التنفيذ عند تصديقها من قِبل الجانبين المتعاقدين، فصدَّق عليها المجلس التشريعي الأردني في ٤ حزيران ١٩٢٨م، وتبودلت وثائق المصادقة في ٣١ تشرين الأول.

تضمَّنت الاتفاقية إحدى وعشرين مادَّة، مطابقة في روحها لمواد صك الانتداب البريطاني على فلسطين، إلّا أنَّها تضمنت أيضاً بعض الأفكار الجديدة لصالح الإمارة الأردنية، غير أنها قيَّدت الأردن بقيود ثقيلة عبر جعل الأمور المهمة في أيدي البريطانيين، مثل: الشؤون الخارجيَّة، الرَّقابة الاقتصاديَّة، الشّؤون القضائيَّة، كما أناطت بهم حق الاحتفاظ بقوات عسكرية كافية للدفاع عن شرق الأردن[١]، ولم يرد أي ذكر صريح لاستقلال شرق الأردن، ما خيَّب آمال الاستقلاليين الأردنيين.

ردُّ فعل الشعب الأردني

الواقع أن الاتفاقية لم تُحقق آمال الأردنيين في دولة مستقلة كاملة السيادة، ما أثار استياء الشعب الأردني وسخطه، وأدى ذلك إلى السَّعي لعقد أوّل مؤتمر وطني للنظر في بنودها والاتفاق على خطة للعمل السياسي، فانعقد المؤتمر في ٢٥ تموز ١٩٢٨م، شارك فيه عدد كبير من شيوخ البلاد ورجالها وأصحاب الرأي فيها، وعدَّ المؤتمر نفسه ممثلاً شرعياً للشعب الأردني، وانبثقت عنه لجنة تنفيذية تولّت قيادة الحركة الوطنية الأردنية، وأصدرت ميثاقاً وطنياً هو أول وثيقة سياسية وطنية ذات برنامج مُحدَّد وشكَّل انعطافة في تاريخ النضال الوطني والسياسي الأردني، حدَّدت فيه الثوابت السياسية للإمارة في تلك المرحلة، وهي:

- إنَّ إمارة شرق الأردن دولة عربيَّة مستقلَّة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة، وتدار بحكومة دستوريَّة مستقلَّة برئاسة الأمير عبد الله.

- عدم الاعتراف بالانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لمصلحة البلاد على أن تُحدَّد بموجب اتفاق مع بريطانيا.

- إنَّ وعد بلفور مخالف لعهود بريطانيا ووعودها، وتصرُّفاً مضاداً للشرائع الدينيَّة والمدنيَّة في العالم.

- إن كل انتخاب نيابي يجري في شرق الأردن على غير قواعد التمثيل الصحيح وعلى أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي؛ لا يُعدُّ انتخاباً ممثلاً

(١) انظر نص الاتفاقية عند: سعيد: جـ٣ ص٢٥ ـ ٣١.

لإرادة الأمَّة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية، بل يُعدُّ انتخاباً مصطنعاً ليس له قيمة تمثيلية صحيحة.

- رفض كل تجنيد لا يكون صادراً عن حكومة دستورية مسؤولة، نظراً لارتباطه بالسيادة الوطنية.
- رفض شرق الأردن تحمُّل نفقات أي قوة أجنبية محتلة.
- يُعدُّ كل تشريع لا يقوم على أساس العدل والمنفعة العامة وحاجات الشعب، باطلاً[١].

حَكَمَت هذه المبادىء النِّضال السّياسي للشعب الأردني لسنوات عديدة لاحقة، حتى أُبرمت المعاهدة الأردنية ـ البريطانية الثانية في ١٧ حزيران ١٩٤٦م، والتي اعترفت فيها بريطانيا باستقلال شرق الأردن، باسم المملكة الأردنية الهاشمية.

صدور القانون الأساسي

أناطت المادة الثانية من اتفاقية عام ١٩٢٨م بالأمير عبد الله إصدار القانون الأساسي لشرق الأردن، على نسق ما كان مطبقاً في العراق، والواقع أنَّ البريطانيين هم الَّذين أعدّوا هذا القانون وفرضوه على الأمير وحكومته، وقد أُجريت الانتخابات العامَّة لأول مجلس تشريعي في البلاد في كانون الثاني ١٩٢٩م، وطلب الأمير من المجلس التصديق على الاتفاقية الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٢٨م، ووُضِعت بموجب هذا القانون الأسس الأولى للمؤسَّسات الدَّستورية في الإمارة الأردنيَّة.

لم يشهد شرق الأردن خلال عهد الانتداب الذي استمر عشرين عاماً أية تطورات داخلية أو خارجية ذات أهميَّة نسبياً، ولم تواجه سياسة الأمير عبد الله الموالية لبريطانيا معارضة ذات شأن داخل الإمارة، فخلال سنوات الانتداب البريطاني لم تكن أيَّة بنى تنظيمية سياسية مستقلة قد ظهرت، كما لم تكن البنية السُّكانية أو الاقتصادية قد شهدت قدراً من التغيير يكفي لإتاحة الفرصة أمام نشوء سياسة وطنية فعَّالة، ولم تكن مؤسسات السلطة السياسية قد حقَّقت أي قدر من الاستقلالية السياسية، أما التعليم المتوفر فكان ما يزال بدائياً، وكان المقيم البريطاني يمارس قدراً من التحكم في الشؤون الإدارية أكبر مما نصَّت عليه الاتفاقية البريطانية ـ الأردنية صراحةً، وأنَّ المعارضة التي برزت على السطح بين حين وآخر لم تكن إلا معارضة غير منظَّمة ومتفرِّقة، قمعتها بريطانيا إمّا بسلاح قانون الطوارىء أو بالمال[٢].

شغل السير هنري كوكس منصب المقيم البريطاني في عمّان معظم سنوات ما بين

(١) المحافظة، محمد عبد الكريم: ص٢٢١ ـ ٢٢٢.
(٢) ولسن: ص٢١٨ ـ ٢١٩.

الحربين العالميتين، وتولى الإشراف على شؤون الإدارة العربية، يعاونه جماعة من المستشارين البريطانيين الملحقين بإدارات الدَّولة المختلفة.

وجرى في ٢ حزيران ١٩٣٤ توسعة نفوذ الأمير عبد الله بمنحه حق تعيين ممثِّلين قنصليين لإمارته لدى الدُّول العربيَّة.

ومن أهمِّ مظاهر التطور في شرق الأردن، تأسيس الفيلق العربي الذي أُنشيء عام ١٩٢١م، وعُهد بتنظيمه إلى الكابتن بيك، قائد فرقة الجمال في الحملة المصرية الزاحفة على فلسطين وسورية خلال الحرب العالمية الأولى، واستطاع أن يجعله على درجة عالية من الكفاءة والفعّالية، واستمر في منصبه هذا مدة سبعة عشر عاماً، وحلَّ محلَّه في عام ١٩٣٩م جون باغوت غلوب، وهو ضابط بريطاني اكتسب خبرة كبيرة في البلاد العربية، والمعروف أن الفيلق العربي كان يتألف فقط من متطوعين، ويمكن لكلِّ قادر من العرب الانخراط في صفوفه، لذلك ضمَّ عناصر من مختلف البلدان العربية، ووُجِدَت إلى جانب الفيلق العربي قوة عسكرية، عُرفت بفرقة الحدود الأردنية، تنحصر مهمَّتها في الدِّفاع عن الحدود، وهي تحت قيادة المندوب السّامي البريطاني في فلسطين.

خشي الأمير عبد الله من أطماع البيت السعودي في الأردن، فلما زالت هذه المخاوف بتوقيع معاهدة في ٢٠ أيار ١٩٢٧م، حيث ضمَّ العقبة ومعان إلى إمارته، وكانتا تابعتين لحكومة الحجاز؛ بدأت تراوده الأطماع فيما يُعرف بسورية الكبرى، وقد توصل إلى قناعة من خلال تجربته في التعاون مع بريطانيا، التي أملت عليه انتهاج سياسة واقعية قد يحصل منها على دعم لمشروع سورية الكبرى.

حتَّمت الجغرافيا «الاستراتيجيَّة» البريطانيَّة السياسيَّة والعسكريَّة أن تكون العلاقة وثيقة بين شرق الأردن وفلسطين، وظلت تصريحات الأمير عبد الله العلنيَّة وتحركاته العملية ذات العلاقة بهذا البلد؛ محكومة بحاجته إلى التعايش مع بريطانيا والتعامل مع الصهيونية لإشباع طموحه المادي، وقد عبَّر عن تأييده للصهيونيَّة ولم يكن صادقاً بالطَّبع، وأجرى منذ أوائل الثلاثينيات مناقشة العديد من المشاريع المشتركة، في مجالات الكهرباء، والصرف الصحي، والطرق المرصوفة، مع معرفته هدف هذه الوكالة من هذا التعاون؛ والمتمثل بإقامة مستوطنات يهودية في شرق الأردن، تمهيداً لضمِّه إلى فلسطين.

ولكنه على الرغم من ذلك كان شديد الاهتمام بالمحافظة على فلسطين عربية ومَنْع اليهود من امتلاكها، حتى أنه عرض عليهم في إحدى المراحل شراء الأراضي في شرق الأردن بدلاً من فلسطين.

تمخَّضت الإشاعات التي دارت حول صفقات الأمير عبد الله مع اليهود عن عواقب خطيرة بالنسبة لسمعته، لا سيما في فلسطين، وقد أفقدته الكثير من مصداقيته بين أهله وقومه، ومع ذلك ليس واضحاً ما إذا كان يُفكِّر بهذا البلد حين أقدم على

عقد الصَّفقات، ففي ذلك الحين كان متهماً بإثارة الاضطرابات القبلية في الحجاز وعسير، وربما شعر بأن حصوله على المال اللازم لدعم تلك الحركات كان أكثر أهمية من سمعته في فلسطين[١].

وكان الرّأي العام الأردني معادياً للهجرة اليهوديَّة إلى فلسطين، ويخشى أن تمتد إلى شرق الأردن، فتدخل الأمير عبد الله شخصياً لدى السُّلطات البريطانية في فلسطين لإيجاد تسوية مقبولة بين العرب واليهود إرضاءً للرأي العام العربي بعامَّة، والرأي العام في بلاده بخاصَّة، إلّا أنه ظل عاجزاً عن استخدام علاقته مع بريطانيا من أجل التوصُّل إلى تسوية في فلسطين، ودفع الثمن على صعيد الإحباط السّياسي.

شكَّل اندلاع ثورة ١٩٣٦م في فلسطين وما نتج عنها من إضراب شامل؛ فرصة طيبة للأمير عبد الله للتدخل مجدَّداً كوسيط بين الفلسطينيين وبريطانيا، وكان حريصاً على التوصُّل إلى حلٍّ وسط يوقف الهجرة اليهودية وشراء الأراضي، غير أن جهوده لم تنجح.

ونُشر في ٧ تموز ١٩٣٧م تقرير اللجنة الملكيَّة التي شكَّلتها بريطانيا من أجل إيجاد حلٍّ للأزمة الفلسطينية، وخلاصته تقسيم فلسطين بين دولتين عربيَّة ويهوديَّة.

رفض السُّكان العرب في فلسطين خطَّة التَّقسيم، وتسرَّع الأمير عبد الله بقبولها ما أثار عليه الفلسطينيين والعرب، وازداد السّخط عندما عرض مشروعاً أمام اللجنة الملكية يقضي بتوحيد فلسطين مع شرق الأردن تحت حكمه، ومَنْحِ ضمان ذاتي للمناطق اليهودية في إطار دولة الوحدة[٢].

وظهرت في الأفق السياسي آنذاك بوادر اندلاع حرب عالمية، فحرصت بريطانيا على استقطاب العرب حتى لا يرتموا في أحضان دول المحور، فنشرت في عام ١٩٣٩م الكتاب الأبيض عن سياستها في فلسطين، أعلنت فيه أنَّ الوطن القومي اليهودي قد تحقَّق، وأنَّ الوقت قد حان لإنشاء حكومة عربيَّة، إلّا أنَّ العرب رفضوا المقترحات البريطانية الواردة في هذا الكتاب، ولم يوافق عليها سوى الزعماء العرب المعتدلون، الذين رأوا فيها نقطة تحول في السياسة البريطانية في فلسطين، لكن سياسة ونستون تشرشل المنحازة إلى اليهود، دفعت العرب إلى الارتماء في أحضان دول المحور، وظلَّ المعتدلون منهم على ولائهم للحلفاء، ولم يتردَّد الأمير عبد الله، حليف بريطانيا المخلص، في إعلان تضامنه معهم، فأرسل برقية بهذا المعنى إلى الملك جورج السادس في ٣ أيلول ١٩٣٩م[٣].

(١) ولسن: ص١٨٦ - ١٨٧.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٠٥ - ٢٠٧.

(٣) ظبيان: ص١٤٧.

ظلّت الحركة الفلسطينية أسيرة شلل قاتل طيلة سنوات الحرب (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م)، وفرض الإنكليز سيطرتهم على فلسطين، وأمضى الحاج أمين الحسيني معظم سنوات الحرب في ألمانيا، وترقّب الأمير عبد الله انتهاء الحرب ليستأنف جهوده في تسوية أزمة فلسطين.

إعلان الاستقلال

لم تتمخّض جهود الأمير عبد الله في النهاية لا عن تاج سورية الكبرى على رأسه، ولا عن استقلال شرق الأردن، الذي كان هدفاً أكثر واقعية على الأرض.

وظلّت بريطانيا طوال سني الحرب متعاطفة مع التماسات الأمير بشأن الاستقلال، ووضعها دعمها لاستقلال سورية ولبنان عام ١٩٤١م؛ في موقف دقيق فيما خصَّ شرق الأردن، لكن مع غياب الضغط الشعبي وعدم وجود شخص يمكنه أن يهدِّد مركزها؛ كان الاستقلال قادراً على الانتظار، ورأت أن أفضل لحظة لمنح الاستقلال، عندما يُدرك الأمير أخيراً أن آماله المعلّقة بعرشٍ سوري ليست سوى أضغاث أحلام، وما لبثت وزارة المستعمرات البريطانية أن وافقت على هذه الرؤية.

وبدا واضحاً بعد انتصار حزب العمال البريطاني في الانتخابات النيابية التي جرت في تموز ١٩٤٥م؛ أن تغييراً جذرياً وسريعاً سوف يطرأ على منطقة الشرق الأوسط، فمنذ أن تولى بيفن وزارة الخارجية البريطانية، أجرى في أيلول سلسلة اجتماعات مع رؤوساء البعثات الدبلوماسيَّة البريطانيَّة في الشرق الأوسط، وتداول معهم الحوار حول التَّغيرات المحتملة بفعل الظُّروف الجديدة التي نجمت عن الحرب، وجاء في البيان الختامي أن بريطانيا ستلتزم بتعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط؛ على أساس التعاون المشترك وتنمية مجتمعاتها واقتصادها[1].

وألقى بيفن خطاباً في الجمعية العامَّة للأمم المتحدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦م، أعرب فيه فيما يتعلق بشرق الأردن، حول اعتزام بريطانيا الاعتراف بهذه البلاد دولة مستقلة ذات سيادة[2].

ودُعي الأمير عبد الله من أجل ذلك إلى لندن، فوصل إليها في ٢٠ شباط يرافقه رئيس وزرائه إبراهيم هاشم، فأجرى مباحثات مع بيفن استمرت مدَّة شهر، نتج عنها تلك المعاهدة التي منحت شرق الأردن الاستقلال، وُقِّعت في ٢٢ آذار، وأُلْغَت

(١) Fitzsimons, M.A: The Forgein policy of the British Labour Party 1945 - 1951 p69.

(٢) المحافظة، علي: ص١٣٠.

المعاهدة اتفاقية عام ١٩٢٨م وما تلاها من اتفاقيات[1].

وجرى استكمال الاستقلال عندما اجتمع المجلس التشريعي الأردني في ٢٥ أيّار، واتخذ قراراً بإعلان البلاد الأردنية دولة مستقلَّة، ذات حكومة ملكيَّة وراثيَّة نيابيَّة، والبيعة للملك عبد الله، الذي نصَّب نفسه ملكاً في عمَّان بحضور العديد من الشخصيات العربيَّة والأجنبيَّة، وتعديل القانون الأساسي ليتوافق مع التوجُّهات الاستقلاليَّة.

وَعَيَّنت وزارة الخارجية البريطانية في ١٢ حزيران مقيمها في عمَّان ـ أليكس كيركبرايد ـ وزيراً مفوضاً ومبعوثاً فوق العادة لدى البلاط الهاشمي، وعيَّنت الحكومة الأردنية من جانبها الشَّريف عبد المجيد حيدر وزيراً مفوضاً لها في لندن في الأول من تشرين الأول[2].

عهد الاستقلال

الملك عبد الله الأوَّل

نشأ بعد توقيع المعاهدة الأردنيَّة ـ البريطانيَّة وضع جديد، اقتضى صياغة دستور جديدٍ، صدر في الأول من شباط ١٩٤٧م، ونصَّ على مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء أمام الملك. كان ردُّ فعل الرّأي العام الأردني على المعاهدة ضعيفاً بفعل أنَّ الوعي السّياسي واليقظة الوطنية في البلاد كانت في طور النُّمو، وعدَّ خصوم الملك عبد الله في البلاد العربية المجاورة معاهدة عام ١٩٤٦م تغطية للاحتلال العسكري البريطاني للبلاد.

كان الملك عبد الله راضياً عن مستوى الاستقلال الذي نصَّت عليه المعاهدة، على الرُّغم من الاعتراضات العربيَّة والأميركيَّة والروسيَّة القائمة، على أنَّ ملحق المعاهدة أعطى بريطانيا تسهيلات عسكرية واسعة، تُشكِّل مساساً باستقلال شرق الأردن الحقيقي، علماً بأن كيركبرايد كان يُشرف على إنفاق المساعدات الماليَّة بصورة لا تكاد تختلف عن الطَّريقة التي كان يتبعها في ظل الانتداب.

أدَّت علاقات المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة الوثيقة والمستمرة مع بريطانيا؛ إلى ابتعاد الملك عن التوجه العام نحو القضايا العربية بعد الحرب العالميَّة الثانيَّة، ثمَّ إنَّ إصراره المستمر على التَّدخل في الشّؤون السّوريَّة بهدف خلق سورية الكبرى؛ أثار غضب معظم العواصم العربيَّة، وساد الاعتقاد بأنَّه كان مؤيداً لمشروع تقسيم فلسطين، وهو

(١) الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ٨٦٥، تاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٦.

(٢) موسى، سليمان ومنيب الماضي: ص٤١١.

تناقض واضح مع تطلعات الفلسطينيين وتمنّياتهم ومع المشاعر العربية، ما زاد التباعد بينه وبين العرب، وقد تمَّ اعتبار هذين التوجهين على أنَّهما منبثقان من طموحه الشخصي، يضاف إلى ذلك، أنَّ الملك عبد الله اعتمد في تعامله مع أقرانه ونظرائه العرب أسلوباً هو إلى الاستفزاز أقرب، ما جعل علاقته بهم ضعيفة.

وشكَّل سلوكه أثناء زيارته لتركيا في عام ١٩٤٧م، استفزازاً يوازي انزعاج خصومه، وذلك عندما غادر تركيا عائداً إلى بلاده، مستقلاً إحدى البواخر من ميناء الاسكندرون، الذي كانت قد انتزعته تركيا من سورية وضمته إليها، وعبَّر عن أسفه لمغادرته الأراضي التُّركية، وحيَّا العلم التُّركي، في لفتة تُذكِّر النّاس بإخفاق الحكومة السّورية في الحفاظ على اللِّواء؛ الأمر الذي أثار أقصى درجات السُّخط لدى الحكومة السّورية، حتى أن أقرباءه في العراق استاؤوا من تصرفه هذا، وكانت إحدى نتائج الخوف من المبالغة في التماهي معهم، والتي تمخَّضت عن قيام الاتحاد العراقي ـ الأردني في حزيران ١٩٤٧م؛ لم يكن هذا الاتحاد أكثر من معاهدة صداقة بين الدولتين[١].

ورطَّ الاستياء الَّذي أثاره الملك عبد الله السّياسيين البريطانيين في الشَّرق الأوسط في نزاعات فيما بينهم، أو مَع حكومات البلدان المعتمدين لديها، واعتقد الجمهور الأردني بخاصة والعربي بعامة بأن أنشطته لم تكن إلا من إفرازات السّياسة البريطانيَّة ما سبَّب حرجاً لبريطانيا مع الدول العربية، وبدا في سلوكه السّياسي مع القضيَّة الفلسطينيَّة أنَّه يُغرِّد خارج سربه، وأتاحت له بنية المملكة فرصة السير في تحقيق أغراضه في فلسطين، بما في ذلك الإبقاء على الصلة مع الوكالة اليهودية.

لعل التطور السياسي المهم الذي طرأ على الأردن في عهد الملك عبد الله يتمثَّل في عاملين:

الأول: توقيع معاهدة عام ١٩٤٨مع بريطانيا، ذلك أن التطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، وتطلع الشعوب العربية إلى الاستقلال التام والناجز؛ حَتَّمت تعديل اتفاقية عام ١٩٤٦م المعقودة بين الأردن وبريطانيا واستبدالها باتفاقية جديدة، فقد رفض الوطنيون الأردنيون المعاهدة الأخيرة، وانتقدها السّياسيون، وهاجمتها الصحافة العربية، كما كانت حجر عثرة في انضمام الأردن إلى الأمم المتحدة، ما ضايق الحكومة الأردنية، فطلبت من بريطانيا تعديلها.

وكان لبريطانيا من الأسباب ما دفعها إلى الاستجابة لطلب الحكومة الأردنية،

(١) ولسن: ص٢٥٥ ـ ٢٥٧.

وبخاصة بعد إعلانها عن عزمها الانسحاب من فلسطين في الأول من آب ١٩٤٨م، وفكِّ ارتباطها العسكري مع الأردن، كي تتجنَّب أي تعهد عسكري في المواجهة المقبلة بين العرب والصهاينة في فلسطين، كما رأت وجوب تعديل اتفاقية عام ١٩٤٦م، بحيث تجعل نصوصها متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة[١]، وجرت مفاوضات بين الحكومتين الأردنية والبريطانية أسفرت عن توقيع معاهدة جديدة في ١٥ آذار عام ١٩٤٨م[٢].

واجهت المعاهدة الجديدة سيلاً من الاحتجاجات الدّاخليَّة والعربيَّة لأنَّها:

ـ تضمَّنت بنداً بالوجود العسكري البريطاني في الأردن، والدِّفاع عن المواقع العسكريَّة البريطانيَّة في قناة السويس والعراق.

ـ عُدَّت المعاهدة حجر عثرة في طريق القوميَّة العربيَّة التي ناصبت العداء لبريطانيا[٣].

الثاني: قيام الوحدة الأردنية ـ الفلسطينية.

فبعد رفض العرب قرار تقسيم فلسطين الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧م، وبدء الحرب العربيَّة ـ الصّهيونيَّة الأولى في أيّار/تموز ١٩٤٨م، وما ترتَّب عليها من نتائج كارثيَّة، بقيت مساحات من الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة الجيوش الأردنيَّة والعراقيَّة والمصرية، فيما سُمِّي فيما بعد بالضِّفة الغربيَّة وقطاع غزَّة، وكان سكّان هذه المناطق يعيشون تحت رحمة المنظمات الصهيونيَّة الإرهابيَّة، وللخلاص من هذا الوضع، طلب سكان الضِّفة الغربيَّة في المؤتمر الذي عقدوه في أريحا في الأوَّل من كانون الأوَّل؛ الدُّخول مع الضِّفة الشَّرقيَّة في وحدة اندماجية، للاستفادة من المظلَّة التي توفرها المعاهدة الأردنيَّة، البريطانية[٤]، فاجتمع مجلس الأمَّة الأردني في ١٣ كانون الأول، وصادق على قرار مجلس الوزراء قبول مقررات مؤتمر أريحا[٥].

أحدث هذا القرار ردود فعل شاجبة في العواصم العربية، لم تعبأ بها الحكومة الأردنيَّة، واستمرت في إجراءات الوحدة، وقد ترتَّب على ذلك تطورات دستوريَّة تتعلق بالسلطتين التشريعيَّة والتنفيذيَّة، وجرت في ٢٠ نيسان ١٩٥٠م انتخابات نيابيَّة، انبثق عنها مجلس نيابي جديد، يتألف من أربعين نائباً ومناصفة بين ضفتي نهر

(١) أبدى مندوبا بولندا ومصر تحفُّظات على معاهدة عام ١٩٤٦م لأنها لا تتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) انظر: نص المعاهدة في الجريدة الرسمية الأردنية، العدد رقم ٩٣٩، تاريخ ١٨ آذار ١٩٤٨م.

(٣) المحافظة، علي: ص١٧٢.

(٤) التل، عبد الله: **كارثة فلسطين** جا ص٣٧٤ ـ ٣٧٥.

(٥) الجريدة الرسمية الأردنية، عدد ٣٥، تاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٤٨م.

الأردن الشَّرقيَّة والغربيَّة، كما جرى تعديل الدّستور على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً، وافق عليه مجلس الأمَّة المختلط في ٢٤ نيسان.

نتج عن وحدة الضِّفتين تغيُّر المعالم السّياسية التي كانت تقوم عليها المملكة الأردنية الهاشميَّة، إذ غدت أغلبية سكانها من الفلسطينيين، ما سيثير في المستقبل مضاعفات سياسيَّة وأبعاداً كبرى، تطال العالم العربي بعامَّة والأردن بخاصة.

وبدأ نجم الملك عبد الله بالأفول بعد أحداث عام ١٩٤٨م وما تبعها من عواقب، فقد كانت قوى جديدة تتفاعل وتتصاعد في مختلف أرجاء المنطقة العربية، تحت تأثير الكارثة التي وقعت في فلسطين، ما لبثت أن أطاحت بخصوم عبد الله في سورية عام ١٩٤٩م، لكنها لم تكن أكثر قرباً منه، وبدأت القوميَّة تصبح فكراً انتشر في الأوساط العربيَّة، وراح القوميّون يطالبون بالإصلاحات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسّياسيَّة، وألقوا مسؤوليَّة ضياع فلسطين على القيادات القديمة.

ونظراً لدور الملك عبد الله، الذي عُدَّ مشبوهاً في الأزمة الفلسطينية، والتصاقه الشَّديد بالسياسة بالبريطانيَّة، وأفكاره القديمة حول الحكم الملكي التي أضحت بالية؛ فإنه كان هدفاً مكشوفاً أمام سهام التَّيار الجديد من الإجماع القومي. فحاول الهرب إلى الأمام عبر استخدام شعار الإسلام، ليصل إلى ما وراء طوق الدول العربية المعادية له، وخلق كتلة معادية للشيوعية لاجتذاب الغربيين، لكنه لم يُحقِّق نجاحاً ملموساً. ووجد نفسه في موقف دفعه إلى محاولة التوصل إلى اتفاق سلام مع الكيان الصهيوني المغتصب للأرض الفلسطينية، وربما شعر وهو المُقاطَع سياسياً من جانب الدول العربية، بأنه لم يكن لديه ما يخسره، في حين يستطيع أن يكسب شيئاً على صعيد الوصول المباشر إلى البحر الأبيض المتوسط والمباركة الغربية.

وكان قد حافظ على صلات متقطعة مع مسؤولين صهاينة، لكن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لم تؤيدا جهوده في ذلك الوقت، لأنهما كانتا تفضلان تسوية شاملة في المنطقة، والواقع أنه لم يَجْنِ شيئاً من صداقاته مع الصهاينة، ولا من تنازلاته لهم، لذلك بدأ يتحاشى ممثلي الكيان الغاصب[١].

وخلال زيارة الملك عبد الله إلى القدس في ٢٠ تموز ١٩٥١م، وفي الوقت الذي كان فيه يهم بدخول المسجد لأداء صلاة الجمعة، جرى اغتياله على يد شاب فلسطيني يدعى مصطفى عشو[٢]، والراجح أن حادثة الاغتيال تندرج ضمن شعور العداء المتنامي له بفعل سياسته الفلسطينية.

---

(١) ولسن: ص٣٣٨ ـ ٣٤٠.

(٢) النشاشيبي، ناصر الدين: **من قتل الملك عبد الله** ص٨ ـ ٣٢.

الملك طلال

تلى اغتيال الملك عبد الله نشوب أزمة سياسية في البلاد، فقد كان ولي العهد الأمير طلال غائباً يُعالج في إحدى مستشفيات سويسرا، فعُيِّن أخوه الأمير نايف وصياً على العرش، ولما عاد الأمير طلال إلى البلاد تسلَّم الحكم، ونودي به ملكاً في ٦ أيلول ١٩٥١م[١].

اشتهر الملك طلال بتوجُّهاته العربيَّة خلافاً لوالده، ونظر إليه شعبه كرمزٍ للمقاومة ضدَّ بريطانيا والدول الغربيَّة، ما أثار هؤلاء عليه، غير أن المرض حال دون استمراره في ممارسة سلطاته الدستورية، ما أحدث أزمة سياسية داخلية انتهت في ١١ آب ١٩٥٢م بإعفائه من منصبه، وتعيين الأمير حسين ملكاً على الأردن، وكان في السابعة عشرة من عمره، ونظراً لعدم بلوغه السنَّ القانونية، تألَّف مجلس وصاية من ثلاثة أشخاص هم: سليمان طوقان وعبد الرحمن رشيدات وإبراهيم هاشم[٢]، والراجح أنه كان لبريطانيا دور في إقصاء الملك طلال عن الحكم بعد مرور نحو سنة على ارتقائه العرش، حقَّق خلالها إنجازين مهمَّين، هما: التحالف مع المملكة العربية السعودية، وسنُّ دستور عصري نصَّ على مسؤولية الوزارة أمام مجلس الأمة، وما زال يُعمل بهذا القانون إلى الآن مع تعديلاته[٣].

الملك حسين

الأوضاع العامة: عندما بلغ الأمير حسين بن طلال سنَّ الرشد الدستوري، وهي الثامنة عشرة، في ٢ أيار ١٩٥٣م، تسلَّم الحكم باسم الملك حسين الأول، وعيَّن شقيقه الأمير محمد بن طلال ولياً للعهد.

حقَّق الملك حسين خلال عهده الطويل الذي استمر حتى وفاته في ٧ شباط ١٩٩٩م، إنجازات كثيرة على الصعد كافة، وحفل عهده بتطورات سياسية كثيرة ومتقلِّبة، ولما كان من الصعوبة حصر جميع هذه الإنجازات في كتاب غير مُخصَّص للتاريخ الأردني، قد تناولت أبرزها كأمثلة يمكن البناء عليها للتعرف على تاريخ الأردن المعاصر.

تعريب الجيش الأردني

بدأت منذ عام ١٩٥٥م الانتقادات تُوجَّه إلى الملك حسين بشأن وجود ـ غلوب ـ على رأس الجيش الأردني، وطالبت الأحزاب والمنظمات السياسية الأردنية بطرد

---

(١) ولسن: ص٣٥٧، ٣٦٥.

(٢) المحافظة، علي: ص١٩٨.

(٣) الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ١٠٩٣، تاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٥٢م.

الضباط البريطانيين من الجيش، والتخلص من الملك نفسه الذي حوَّل الأردن إلى مجرَّد أداة في يد الغرب.

والواقع أن الضباط البريطانيين، وعلى رأسهم ـ غلوب ـ، شغلوا منذ تكوين الجيش الأردني المناصب القيادية، واتُّهموا بمُمَالاة الكيان الصهيوني، ومنع الجيش الأردني من السيطرة على كامل مدينة القدس، والتخلي عن مدينتي اللِّد والرملة لتسقطا في أيدي الصهاينة، ومساعدة هؤلاء على احتلال النقب الجنوبي والمنطقة المحاذية للعقبة[1]. وأضحى اسم ـ غلوب ـ منذئذٍ يثير عواطف الجماهير الشعبية.

وشعر عدد من الضباط الأردنيين أن ـ غلوب ـ يُقيِّد نشاط الجيش وفاعليته ضد الكيان الصهيوني، وتحوَّل هذا الشعور إلى كراهية وحقد لتباطئه في ترقيتهم، والمعروف أن هذا الضابط البريطاني أدَّى دوراً كبيراً ورئيساً في تاريخ الأردن، وبخاصة في السعي إلى توحيد الضفتين، والمحافظة على العرش عند انتقال السلطة.

ويبدو أن ـ غلوب ـ لم يكتف بالسيطرة على الجيش، بل أخذ يُوسِّع نفوذه من واقع تدخله في الأعمال الحكومية والإدارية، من ذلك أنه كان يتدخل في الانتخابات النيابية، وضاعفت الاعتداءات الصهيونية على الحدود الأردنية بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٦م، من هجوم الوطنيين الأردنيين عليه، والمعروف أن عدداً من نواب الضفة الغربية طالبوا بعد إعلان وحدة الضفتين بفصل الشرطة والدرك عن الجيش لإضعاف نفوذه، غير أنه تمكَّن من المحافظة على هيمنته.

وأدرك الملك حسين جيداً مدى سيطرة ـ غلوب ـ على الحياة العامة، وتأثَّر بتوجهات الضباط الأردنيين المتظلمين بالتخلُّص منه، بالإضافة إلى موجة القومية العربية التي عمَّت العالم العربي آنذاك، فأقدم في الأول من آذار ١٩٥٦م على إعفائه من منصبه مع ثلاثة ضباط كبار، وعهد إلى الزعيم راضي عناب برئاسة أركان الجيش، الأمر الذي أثار بريطانيا، إلا أنها لم تُقدم على أي ردِّ فعل سلبي سوى سحب جميع الضباط البريطانيين، محافِظة بذلك على علاقاتها الودِّيَّة مع الأردن بوصفه مخفراً أمامياً للعراق.

شكَّل إعفاء ـ غلوب ـ من منصبه نهاية الهيمنة البريطانية على الأردن، وضربة موجعة وُجِّهت إلى السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، ما دعا حزب العمال البريطاني المعارض إلى المطالبة في ٧ آذار ١٩٥٦م، بإعادة النظر في السياسة البريطانية في المنطقة، واتهمت بريطانيا جمال عبد الناصر بالمسؤولية عن فشل محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد وعن عزل ـ غلوب ـ من منصبه.

(١) التل: ص٢٠٣.

واستقبل الشعب الأردني إعفاء ـ غلوب ـ بفرحة عارمة، وصدر في ٣ آذار بيان رسمي تضمَّن الأسباب التي دفعت الملك حسين إلى عزله[1].

كان ردُّ الفعل العربي إيجابياً على عزل ـ غلوب ـ، وبخاصة مصر والمملكة العربية السعودية وسورية، ما أتاح للأردن الانفتاح على الدول العربية.

دعوة الأردن للدخول في حلف بغداد

شهد الأردن خلال الخمسينات من القرن العشرين موجة من المدِّ القومي رافقها قيام مظاهرات شعبية وإضرابات، مُوجَّهة ضد حلف بغداد، والمعروف أن الولايات المتحدة الأميركية عرضت على دول منطقة الشرق الأوسط مشروعاً سياسياً ـ عسكرياً هو ميثاق الدفاع المشترك، تمَّ التوقيع عليه في ٢٤ شباط ١٩٥٥م من جانب تركيا والعراق، وانضمت إليه بريطانيا في ٣٠ آذار حيث دُعي بحلف بغداد، ويُعدُّ امتداداً لحلف شمال الأطلسي، ومُوجَّه ضد الاتحاد السوفياتي، حيث طالب أعضاء هذا الحلف باتخاذ إجراءات سياسية وعسكرية ضد التوسع الشيوعي في المنطقة، وقد عُرِض على الأردن الاشتراك في هذا الحلف.

شغلت هذه القضية حيِّزاً واسعاً من النقاش السياسي، تداخلت فيها المصالح الخارجية، فقد رأى معظم الأردنيين ضرورة النضال ضد الكيان الصهيوني الغاصب، وقد شعروا بمرارة شديدة عندما عدَّ هذا الحلف، الاتحاد السوفياتي عدو العرب الأول بدلاً من الكيان الصهيوني، ووسيلة جديدة للمحافظة على الوضع الراهن في الشرق الأوسط، وحماية هذا الكيان، وبدت حجة العناصر الراغبة في انضمام الأردن إلى هذا الحلف واهية وغير منطقية.

وفي ظل التطورات السياسية التي رافقت قيام حلف بغداد والتي تمثَّلت بشكل رئيس بمعارضة مصر وسورية الانضمام إليه، سعى نوري السعيد وأنطوني إيدن إلى إقناع الملك حسين بالانضمام إليه، وتولَّى الرئيس التركي جلال بابار هذه المهمة عبر زيارة قام بها إلى عمان في تشرين الثاني ١٩٥٥م، وأبلغ الملك حسين بأنه إذا انضم إلى حلف بغداد، فإن أعضاء الحلف سيقدمون للأردن المال والسلاح لزيادة عدد قواته المسلحة وتجهيزها، ونصحه بالاتصال ببريطانيا، وهي حليفة الأردن وعضو في حلف بغداد، لتقديم المساعدة اللازمة.

تحمَّس الملك حسين للفكرة، في حين تردَّد رئيس وزرائه سعيد المفتي خشية حدوث مضاعفات، وكان من ضمن الذين أيَّدوا رأي الملك، هزاع المجالي، ووصفي التل، اللذان تقلَّدا منصب رئاسة الوزراء أكثر من مرة فيما بعد.

(١) Abidi, A.H: Jordan, Apolitical Study 1948 - 1957 p134.

كان الملك حسين يأمل من خلال انضمامه إلى حلف بغداد:
- بتعديل المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٤٨م.
- بزيادة عديد القوات الأردنية وتزويدها بالعتاد الحديث.
- بحصول الأردن على مساعدات اقتصادية.
- بالتخلص من القادة البريطانيين في الجيش العربي الأردني.

غير أنه كانت للأردن بعض التحفُّظات المتعلقة بوضعه الخاص، منها:
- المحافظة على ميثاق الضمان الجماعي العربي، بحيث يتمكَّن الأردن من القيام بالتزاماته بموجب مضمون هذا الميثاق.
- الأخذ بعين الاعتبار الوضع الأردني الداخلي والخارجي.
- زيادة القدرات العسكرية الأردنية(١).

أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لتلبية المطالب الأردنية، فأرسلت السير جيرالد تمبلر رئيس هيئة أركان الامبراطورية إلى عمّان للتباحث مع المسؤولين الأردنيين حول الموضوع، كما قدّمت للأردن سرباً من طائرات «فامباير» المقاتلة، وعرضت زيادة مساعداتها السنوية بهدف تشكيل لواء مشاة إضافي، بالإضافة إلى دعم الوحدات الإدارية، وزيادة الدعم المالي من عشر ملايين جنيه إلى ستة عشر مليون في السنة الأولى، وإلى اثني عشر مليون ونصف في كل سنة، فضلاً عن تزويد الجيش الأردني بمقاتلات نفَّاثة.

ويبدو أن العرض لم يكن بالحجم الذي كان يأمله الملك حسين، وهو بعيد عن تحقيق مطالبه، وكان ينوي تشكيل ثلاثة ألوية مشاة جديدة، لكنه يبقى على أي حال مغرياً من النواحي السياسية والعسكرية، والاقتصادية، وشعر الملك حسين أنه إذا انضم إلى حلف بغداد، فإن ذلك سيكون نصراً معنوياً للعالم الحرّ.

ووُجدت فئة من السياسيين وافقت على انضمام الأردن إلى حلف بغداد، كان على رأسها رئيس الوزراء هزاع المجالي، كما ذكرنا، ما أثار موجة واسعة من الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات في جميع أنحاء الأردن استمرت حتى ١٩ كانون الأول ١٩٥٥م(٢).

ويبدو أن طريق انضمام الأردن إلى حلف بغداد، كان مُيسَّراً في البداية، والظروف مشجعة، وبدا حماس الملك حسين واضحاً للانضمام إليه، ولكن كانت هذه الحقبة الزمنية مليئة بالمتاعب التي طوقته من كل جانب، فانقسم الرأي العام

(١) المجالي، هزاع: **هذا بيان للناس** ص٤.

(٢) المرجع نفسه: ص٧ ـ ٨. Glubb, J.B.A: A soldier with the Arabs p397.

الأردني بين مؤيد ومعارض، وكان التأثير المصري ـ السوري المعارض للحلف واضحاً على الرأي العام الأردني المعارض، وأثمرت جهود جمال عبد الناصر وخططه ضد حلف بغداد، ذلك أن أنصاره وجدوا تأييداً من فئة كبيرة من الرأي العام الأردني وبخاصة في المخيمات الفلسطينية، واستمرت أعمال الشغب في بعض المناطق، وبدا الجيش الأردني غير قادر على السيطرة على الوضع، ما وضع الملك في موقف حرج، فالتمس المساعدة العسكرية من بريطانيا والعراق، فلبَّت بريطانيا التماسه، واضطر رئيس الوزراء سمير الرفاعي كي يمتصَّ النقمة الشعبية، إلى الإعلان عن امتناع الأردن الانضمام إلى أحلاف جديدة، وسيحافظ على علاقاته الودِّيَّة مع الدول العربية، ومتابعة النضال من أجل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ورأت بريطانيا أن يؤجِّل الأردن دخوله إلى حلف بغداد، وأعرب الملك حسين للسفير البريطاني في عمان عن رغبته في إرجاء الدخول في الحلف إلى موعد أكثر ملاءمة(١).

استغلَّ الوطنيون الأردنيون تراجع السلطة وبريطانيا، فطالبوا بإلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٤٨م، وبقطع العلاقات مع العراق، والتحالف مع مصر وسورية حيث طلب جمال عبد الناصر من الأردن الانضمام إلى تحالف دفاعي مع مصر وسورية والمملكة العربية السعودية، إلا أن الأردن كان أكثر حماساً للتحالف مع العراق وبريطانيا، فأقام الملك حسين مع ابن عمه الملك العراقي فيصل بن غازي ـ الاتحاد العربي الهاشمي ـ بين الأردن والعراق في شباط ١٩٥٨م؛ رداً على قيام الوحدة بين مصر وسورية في التاريخ نفسه، إلا أن هذا الاتحاد انهار مع انهيار النظام الملكي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨م، وواجه الملك حسين عقب ذلك أحداثاً إقليمية غير موآتية لنظامه وبخاصة في العراق ولبنان والجمهورية العربية المتحدة، فالتمس المساعدة من بريطانيا وطلب منها إنزال قوات بريطانية في الأردن.

أزمة السويس وتداعياتها على الأردن

ترافق انتصار الأحزاب الأردنية في الانتخابات النيابية التي جرت في تشرين الأول ١٩٥٦م، مع نشوب أزمة السويس الناتجة عن تأميم جمال عبد الناصر شركة قناة السويس في ٢٦ تموز كردٍّ على امتناع الدول الغربية عن تمويل مشروع بناء السدِّ العالي، ولما كانت معظم أسهم الشركة تعود إلى مساهمين بريطانيين وفرنسيين، فقد وجدت حكومتا بريطانيا وفرنسا نفسيهما أنهما معنيتان مباشرة بعملية التأميم التي ألهبت مشاعر العرب بما فيهم الأردنيين، فاجتاحت الأردن موجة عارمة من الحماس تأييداً للخطوة المصرية.

(١) Eden, A: Full circle pp 344 - 345.

وأرسل الملك حسين رسالة تضامن إلى الرئيس المصري في ٢٨ تموز، ما دفع الحكومة البريطانية إلى ترحيل رعاياها من الأردن في ٢ أيلول، وسحبت قواتها من قاعدة المفرق العسكرية، الأمر الذي أثار الخوف داخل الأوساط الأردنية الرسمية، لأن من شأن ذلك أن يكشف الأردن وتتيح للكيان الصهيوني شنَّ هجوم عليه[١].

ووجد الملك حسين نفسه وحيداً بعد تدهور علاقاته مع بريطانيا، في الوقت الذي كانت فيه منطقة الشرق الأوسط في حال غليان شامل، وخشي أن تتعرَّض بلاده لهجوم صهيوني، فرأى أن يتدارك الموقف عبر التحول إلى العالم العربي، فتوجَّهت الحكومة الأردنية إلى العراق لالتماس المساعدة، فتقرَّر إبقاء القوات العراقية المرابطة على الحدود الأردنية في مكانها على أن تدخل الأردن إذا تعرَّض لهجوم صهيوني، وقام الملك حسين بزيارات عدة للعواصم العربية للتدليل على أن الأردن بدَّل سياسته الخارجية، وكانت مصر قد دخلت في حلف دفاعي مع سورية والمملكة العربية السعودية، فأراد الملك الأردني أن ينضم إليه، إلا أن نوري السعيد أقنعه بعدم جدوى هذا الحلف ما دام العراق خارجه.

ويبدو أن الحكومة البريطانية استدركت الواقع السياسي، فتراجعت عن موقفها، وأعربت للحكومة الأردنية عن استعدادها لمساعدة الأردن، وأن طائراتها العسكرية الموجودة قرب العاصمة عمّان ستكون جاهزة للتدخل عند الضرورة، وأنها ستفي بالتزاماتها المستمدة من معاهدة التحالف، والراجح أنها خشيت أن تتحول الغارات الصهيونية على مناطق الحدود الأردنية في حال حدوثها إلى هجوم واسع، فاطمأنت الحكومة الأردنية إلى التأكيدات البريطانية.

لم يقف الكيان الصهيوني الطامع في التوسع على حساب العرب موقف المتفرِّج تجاه الأحداث الخطيرة التي كانت تمرُّ بها منطقة الشرق الأوسط، فتدخَّل في محاولة لاستغلال الوضع غير المستقر في الأردن عبر إثارة المتاعب في الضفة الغربية، فشنَّ في ١٠ تشرين الأول ١٩٥٦م حملة على قرية قلقيلية بحجة الانتقام من الفدائيين الذين كانوا يهاجمون الأراضي الفلسطينية المحتلة، فطلب الملك حسين دعماً جوياً من بريطانيا بموجب معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية، غير أن الحكومة البريطانية كانت منهمكة بالتخطيط لمهاجمة مصر بسبب أزمة السويس، وبالتالي لم يكن لديها رغبة في التورط في النزاع الأردني ـ الصهيوني، وأشارت على الملك حسين التماس المساعدة من العراق، وقد ضغطت على الحكومة العراقية لتلبية الالتماس الأردني، ولم يكن نوري السعيد في وضع لرفض الطلب، وتدخَّلت

(١) Fitzsimons: Empire by Treaty, Britain and Middle East in the Twentieth Century p179.

فرنسا لمنع العراق من مساعدة الأردن، خشية أن يؤدي وجود طائرات وقوات عراقية في هذا البلد، إلى هلع الكيان الصهيوني، التي كانت تتفاوض معه آنذاك على العدوان على مصر.

وتشابكت الأوضاع في الشرق الأوسط في خريف ١٩٥٦م عندما وافقت بريطانيا على أن يقوم الكيان الصهيوني بالهجوم على مصر في ٢٩ تشرين الأول، على أن تقوم بريطانيا وفرنسا بعد يومين بهجوم جوي عليها، وازداد الوضع تعقيداً عندما دخل الأردن في ٤ تشرين الأول في تحالف عسكري مع مصر وسورية، التزاماً من الملك حسين بالتضامن العربي، فعقد معهما اتفاقية الدفاع المشترك، وُضعت بموجبها القوات المسلحة في الأقطار الثلاثة تحت قيادة واحدة برئاسة المشير عبد الحكيم عامر.

بدأ الهجوم البريطاني ـ الفرنسي على مصر في الموعد المحدد، فقُصِفت المطارات والقواعد الجوية، وكانت كتيبة من المظليين الصهيونيين قد احتلت قبل يومين ممرَّ متلا «الاستراتيجي». كان من الطبيعي أن يغضب الملك حسين لذلك التواطؤ البريطاني ـ الفرنسي ـ الصهيوني، فاتصل فوراً بجمال عبد الناصر، وعرض عليه المساعدة، غير أن الرئيس المصري نصحه أن يبقى خارج المعركة، وعندما توجَّه السفير البريطاني إلى القصر الملكي لتبرير الإجراء البريطاني العسكري ضد مصر، استقبله الملك حسين بفتور ظاهر، ثم أقدم على طرد بعثة التدريب البريطانية، وتدنَّت سمعة بريطانيا في الأردن بشكل كبير.

وقطع الأردن علاقاته السياسية مع فرنسا أثناء اندلاع العدوان الثلاثي على مصر، واكتفى بتقديم احتجاج شديد اللهجة للحكومة البريطانية، وتضامن الشعب الأردني مع مصر.

إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية

شكَّل عزل ـ غلوب ـ عن قيادة أركان الجيش الأردني، المرحلة الأخيرة من مراحل انهيار التحالف الأردني ـ البريطاني، إذ لم يكن الأردن راغباً آنذاك في المحافظة على هذا التحالف، فأرسل إلى لندن في كانون الأول ١٩٥٤م رئيس وزرائه توفيق أبو الهدى ووزير دفاعه أنور نسيبة لإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية، من أجل تعديل المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٤٨م، ويستهدف هذا التعديل:

ـ توفير السلاح للجيش الأردني المرابط على الحدود بعد أن رأى أن لا فائدة من دعم الدول العربية.

ـ استبدال المساعدة البريطانية بأجر معقول مقابل استخدام القواعد العسكرية في الأردن.

لم تُستكمل المباحثات بين الطرفين اللذين اتفقا على استئنافها بعد أن يتضح الموقف في الشرق الأوسط على ضوء التطورات في علاقات بريطانيا مع بعض دول المنطقة، وبخاصة أن الجو كان مشحوناً بأنباء حلف بغداد.

الواقع أن الحكومة البريطانية أرجأت الإجابة، بانتظار ما ستسفر عنه المباحثات التمهيدية لقيام حلف بغداد، وعندما وُقِّع الميثاق التركي ـ العراقي، فشلت بريطانيا في دفع الأردن إلى الانضمام إليه، وكانت المعارضة والأحزاب اليسارية تطالب بإلغاء المعاهدة، وضرورة التخلص من ـ غلوب ـ، وقد عبَّر رئيس الوزراء الأردني سعيد المفتي في ٢٢ أيار ١٩٥٦م عن ذلك، على أساس قاعدتين:

الأولى: أن تأخذ المساعدة البريطانية شكل إيجار للقواعد العسكرية البريطانية في الأردن.

الثانية: أن يدفع هذا الإيجار سنوياً، ويكون مُحدداً وثابتاً[1].

والحقيقة أن المساعدة البريطانية شكَّلت لحمة التحالف بين البلدين، في الوقت الذي كانت فيه الحال الاقتصادية والوضع على الحدود مع الكيان الصهيوني يجعلان هذا التحالف ضرورياً.

وأبدى التحالف المصري ـ السعودي ـ السوري استعداده بدفع مساعدة مالية عربية، تحلُّ محلَّ المساعدة البريطانية، إلَّا أنَّ الملك حسين لم يقتنع بجديَّة العرض، وتمسَّك بالمساعدة البريطانية، وفضَّل البقاء مع أصدقائه القدامى، إلا أنه بدَّل رأيه بعد ذلك عندما شعر بأنَّ حرب السويس جعلت بريطانيا أكثر تحفظاً في الإبقاء على تحالفها مع الأردن، بدليل تراجع نفوذها في المنطقة وحلول الولايات المتحدة الأميركية محلها، وأعلن رئيس وزرائه سليمان النابلسي في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦م أمام مجلس النواب الأردني عن عزم حكومته على إنهاء مفعول اتفاقية عام ١٩٤٨م مع بريطانيا، وطلب سحب القوات البريطانية من الأردن، وقبول المساعدة العربية[2]، ووقَّع اتفاقية التعاون العربي في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧م مع كل من مصر والسعودية وسورية، التي تضمَّنت التزام الأطراف الثلاثة دعم الأردن والمحافظة على استقلاله، والالتزام بمنحه المساعدة المالية، فيما عُرف بالالتزامات العربية، لمدة عشر سنوات، وحُدِّدت باثني عشر مليون ونصف المليون من الجنيهات المصرية أو ما يعادلها.

---

(١) المحافظة، علي: ص٢٦٣.

(٢) الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ٩٧، كانون الأول ١٩٥٦م.

كانت اتفاقية التضامن العربي مبرِّراً لإلغاء اتفاقية عام ١٩٤٨م مع بريطانيا، وكانت هذه الدولة ترغب بعد حرب السويس في ذلك، فأبلغت الحكومة الأردنية في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٧م عن رغبتها هذه، ووقَّع الطرفان في ١٣ آذار معاهدة خاصة أنهت معاهدة عام ١٩٤٨م، ونصَّت على جلاء القوات البريطانية من الأردن، فتحرَّر هذا البلد بذلك من كلِّ نفوذ أجنبي، وتخلَّص من الوضع العسكري الغريب على أرضه، لكنه لم يتحرَّر من الصعوبات الاقتصادية والمالية التي كانت تلاحقه، وقد عجزت الدول العربية المعنية عن حلِّها، ما دفع الملك حسين إلى البحث عن حلفاء جدد وموارد اقتصادية جديدة، وكانت الولايات المتحدة الأميركية تطمع في الحلول محل بريطانيا وفرنسا، وملء فراغ القوة الذي خلَّفتاه في المنطقة، فمال إلى التعاون معها.

حرب ٥ حزيران ١٩٦٧م

لا بد لنا قبل الحديث عن هذه الحرب وانعكاسها على الأردن، من إلقاء نظرة سريعة على العلاقات العربية ـ العربية، ونتعرَّف على أهداف الكيان الصهيوني من شنِّ الحرب، و«الاستراتيجية» الأميركية خلال وبعد نشوب الحرب.

الواقع أن العلاقات العربية ـ العربية، شهدت منذ أوائل الستينات حالاً من التردِّي وعدم الانسجام، على الرغم من التحسن الظاهري الذي بدا بعد انعقاد مؤتمرات القمة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥م، وما انبثق عنها من إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لتنسيق التعاون العسكري بين الدول العربية، من أجل مواجهة تهديدات المغتصب الصهيوني، ونذكر من بين مؤشرات هذا التردِّي:

ـ النزاع السعودي ـ المصري في أعقاب الانقلاب الجمهوري الذي حدث في اليمن عام ١٩٦٢م.

ـ الحرب الإعلامية بين مصر والأردن.

ـ الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ـ تدهور العلاقات الأردنية ـ السورية التي وصلت في الأول من كانون الأول ١٩٦٦م إلى حدِّ الصدام المسلَّح.

ومثَّل إنشاء منظمة فتح وجناحها العسكري (العاصفة) في أوائل ١٩٦٥م، تطوراً جديداً في المواجهة مع الكيان الصهيوني؛ عبر قيام العاصفة بعمليات عسكرية انطلاقاً من الأردن من دون التنسيق مع الحكومة الأردنية، ما أعطى هذا الكيان الفرصة لشنِّ حرب لم يكن العرب مستعدِّين لها.

وبدا واضحاً في ربيع عام ١٩٦٧م أن العرب والكيان الصهيوني، كانا متوجهان نحو الصدام، ففي ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٦م شنَّت القوات الصهيونية هجوماً مدمِّراً

على قرية السموع قرب الخليل انتقاماً لمقتل ثلاثة جنود صهاينة بلغم أرضي، متهمة سكانها بإيواء الفدائيين ومساعدتهم.

أثار هذا الهجوم قلقاً في عمّان من النوايا الصهيونية، وبخاصة أن الأردن لم يتلقَ أي مساعدة عربية لصدِّ العدوان وفقاً لميثاق الدفاع العربي المشترك، وتعرَّض بدلاً من ذلك لحملة إعلامية من جانب مصر وسورية، واتُّهم بالتقصير.

وتشكَّلت قناعة لدى السياسيين والعسكريين الصهاينة، بأن مصر لن تُقدم على مساعدة أي بلد عربي يتعرض لهجوم صهيوني، وستبقى على الحياد، ما دفعهم إلى شنِّ هجوم جوي ضد ثماني قرى سورية في ٧ نيسان ١٩٦٧م، وقصفت طائراتهم مناطق حدودية جنوبي بحيرة طبرية، متنازع عليها، رداً على قصف سوري لجرار زراعي صهيوني كان يعمل في المنطقة، وحشدوا في أعقاب ذلك حشوداً كثيفة على الحدود مع سورية، رافقها تهديدات ضد سورية والمملكة العربية السعودية والأردن.

وشعر جمال عبد الناصر بتدهور الأوضاع بعد نداء سوري بازدياد الحشود الصهيونية في الجليل، وتأكد ذلك من قِبَل المبعوث السوڤياتي في القاهرة، كما تعرَّض لضغط عربي وشعبي لاستعادة مصر هيبتها ومكانتها، فأعلن حالة الطوارىء، وطلب في ١٨ أيار ١٩٦٧م من الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت، سحب جزئي لقوات الطوارىء الدولية المتمركزة في غزة وأجزاء من سيناء، لأنها تُشكِّل عقبة في زيادة الضغط على الكيان الصهيوني، لكن الأمم المتحدة سحبت كل قواتها، وحلَّت قوات مصرية محلها، والمعروف أن هذه القوات كانت متمركزة هناك منذ أزمة السويس عام ١٩٥٦م.

جاء الردُّ الصهيوني سريعاً على سحب القوات الدولية، حيث عدَّه الصهاينة بمثابة إعلان حرب، فأعلنوا حالة الطوارىء في ١٩ أيار ١٩٦٧م، فردَّ جمال عبد الناصر في ٣ أيار بإغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الصهيونية، وهي المعبر الوحيد للكيان الصهيوني على البحر الأحمر وممرُّ سفنه، وقد تعرَّض هذا القرار لردود فعل عربية ودولية متباينة، قد رحَّبت الشعوب العربية وبعض حكوماتها به، وتوقع الاتحاد السوڤياتي حدوث اعتداءات صهيونية وشيكة، فحذَّر الكيان الصهيوني من مغبة التهور، وأيَّدت الولايات المتحدة الأميركية الموقف الصهيوني، ونصح الجنرال ديغول، رئيس الجمهورية الفرنسية، الصهاينة بألا يبدؤوا بإطلاق النار.

الواقع أن الصهاينة برعوا في القدرة على تضخيم التهديد الذي يرونه صادراً عن البلدان التي يعدُّونها عدواً «استراتيجياً» لهم، ومحاولة تأييد أسطورة كون كيانهم صغيراً تحيط به القوى المعادية، وذلك لتتاح لهم فرصة تصوير أعمالهم العدائية على

أنها مجرَّد دفاع عن النفس، وإقناع دول أخرى بمهاجمة أعدائها بدلاً منها[1].

وشعر الملك حسين في أواخر أيار ١٩٦٧م، بأن الانفجار بات قريباً وهو شبه محتوم، ووسط هيجان المشاعر العربية القومية آنذاك وانطلاقها من عنانها، أدرك بأن لا خيار له سوى إعلان دعمه للقادة العرب والتنسيق مع جمال عبد الناصر ضدَّ العدوان الصهيوني، على الرغم من توتر العلاقة بين عمّان والقاهرة، ورأى أن يضع الخلافات الشخصية جانباً، لئلا تؤثِّر على المصالح القومية ذات الأهمية الحيوية؛ لأن الأردن أعجز من أن يواجه وحده تداعيات العدوان الصهيوني؛ فتوجَّه إلى القاهرة في ٣٠ أيار ١٩٦٧م بطائرته الخاصة التي قادها بنفسه، مرتدياً لباسه العسكري، فاستقبله جمال عبد الناصر بالترحاب، ونتيجة للمباحثات التي جرت بين الطرفين، وافق الملك حسين على توقيع اتفاقية دفاع مشترك مع مصر أسوة بالاتفاقية المصرية ـ السورية، بالإضافة إلى دخول قوات عربية من مصر والعراق وسورية والسعودية إلى الأردن؛ من أجل تقوية الجبهة الأردنية، ووضع قواته المسلحة تحت إمرة القيادة المصرية، وتحديداً تحت إمرة الفريق أول عبد المنعم رياض[2].

خطَّط الكيان الصهيوني لحرب عام ١٩٦٧م بهدف:

ـ فرض نفوذه على المنطقة، من خلال حرب يُثبت بها قدرته العسكرية.

ـ الاستيلاء على بعض الأراضي العربية الحيوية، وبخاصة القدس الشرقية والضفة الغربية.

ـ الضغط على الدول العربية وفرض سلام غير عادل معها.

ـ احتلال القدس وجعلها عاصمة أبدية له.

وتعامل الرئيس الأميركي جونسون بإيجابية مع مطالب الكيان الصهيوني لضمان تحقيق أهدافه، ووضع «استراتيجية» تقضي:

ـ بإمداده بالأسلحة اللازمة عبر جسر جوي، وبالمعلومات المخابراتية، ما يجعل ميدان القتال مكشوفاً أمامه.

ـ بضمان عدم رد فعل سوڤياتي إذا ظهر بعد قيام الحرب.

ـ بعدم تكرار ما جرى في عام ١٩٥٦م من انسحاب الكيان الصهيوني من سيناء دون تحقيق شروطه بفرض الصلح على مصر.

ـ بعدم تدخل الأمم المتحدة لفرض حلٍّ معيَّن، وعرقلة أي مساعي تقوم بها عبر مجلس الأمن.

---

(١) عبد الله الثاني بن الحسين: **فرصتنا الأخيرة** ص٤٣.

(٢) المرجع نفسه: ص٤٢.

- بإصرار الولايات المتحدة الأميركية على ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف كوسيلة وحيدة أمامهم لاستخلاص أراضيهم الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني، على ألا يكون فيها دور للأمم المتحدة أو للقوى الكبرى، بمن فيهم بريطانيا وفرنسا.

وكانت رئاسة الأركان الأردنية قد وضعت منذ وقت طويل خططاً طارئة للحرب مع الكيان الصهيوني، على أساس أن الجيش الأردني لا يستطيع الدفاع عن كامل الضفة الغربية، مع إصرار الملك حسين على عدم الموافقة على التخلِّي عن أي جزء منها، لذلك تمَّ تعبئة أغلبية الجيش الأردني، خمسة من أصل سبعة ألوية مشاة، على امتداد أربعمائة ميل من الحدود الممتدة بين جنين والخليل، أما اللواءان المدرَّعان الأربعون والستون، اللذان يضمّان مائتي دبابة من طراز باتون، فقد تم حشدهما لهجوم في وادي الأردن حول جسر دانية في الشمال، وقرب أريحا في الجنوب، وكان مقرُّ هذه القوات في عمَّان.

كان من الواضح للضباط الأردنيين أن استخدام هذه القوات بهذه الطريقة لا يفي بالغرض، وكان عليهم الاعتراف بالضرورات السياسية، ومع ذلك أدركوا بأن محور القتال في الضفة الغربية هو مدينة القدس، فوضعوا خطة تهدف إلى تطويق وقطع طريق الإمدادات عن الجزء الصهيوني من المدينة، وتزويد الأردن بورقة مساومة في أية مفاوضات تجري بعد توقف العمليات العسكرية لإعادة الأراضي التي يستولي عليها الكيان الصهيوني[1].

كان الخطر يُهدِّد العالم العربي بعامة والأردن بخاصة، على الرغم من أنه بدا يُهدِّد مصر وسورية فقط، وكان الأردن مرتبطاً بميثاق دفاعي عربي تمَّ التوقيع عليه في القاهرة، فأضحت القضية، قضية كل العرب، ثم إن الأردن لا يستطيع أن يقف معزولاً عن النزاع الذي يطال المعسكر العربي كله، لذلك أصرَّت القيادة الأردنية على التنسيق مع العرب متجاوزة المشكلات الإقليمية، وفتحت حدود الأردن أمام القوات السعودية والعراقية والسورية كي تشترك في الدفاع عن الحدود الأردنية مع الصهاينة[2].

وأثَّر عاملان في موقف الملك حسين من دخول الحرب: **أولهما**: إيمانه بالتضامن العربي، **وثانيهما**: اقتناعه بأن الضفة الغربية ستكون هدف الصهاينة في فلسطين المحتلة الآن وفي المستقبل، لذلك كان من الأفضل أن يدخل الحرب كحليف لجمال عبد الناصر الآن بدلاً من القتال من دونه فيما بعد.

وكان قد تمَّ الاتفاق خلال اجتماعات القيادات العربية قبل بدء العمليات

(١) حمزة: ص١٦٦.
(٢) المرجع نفسه: ص١٦٧ - ١٦٨.

العسكرية، على أن يلتزم الأردن موقف الدفاع إلى حين وصول التعزيزات السعودية والعراقية، ويتم في الوقت نفسه ضرب المطارات الصهيونية بنيران المدفعية وغيرها، لكن ظروف المعركة تغيَّرت فجأة على الجبهة الأردنية، ما أجبر الأردن على الدخول في الحرب من دون انتظار الدعم المخصَّص له من القوات السعودية، وكانت القوات العراقية قد ساهمت وحدها في المعركة في الوقت الذي وصل فيه السعوديون إلى مدينة معان؛ ما أثَّر سلباً على الجبهة الأردنية، حيث أنها لم تستطع مقاومة القوات الصهيونية المتفوقة عليها.

كانت الدلائل السياسية والعسكرية تُشير إلى أن العدو الصهيوني سيبدأ هجومه خلال أسبوع، وقرَّر أن يبادر بضربة وقائية، وادَّعى لتبرير هجومه بأن جمال عبد الناصر كان عازماً على شنِّ هجوم ضدَّه، لكنه في الواقع كان قد أعدَّ للحرب عدَّتها، فهو لم يكن في خطر هجوم عليه، ولا في خطر هزيمة حتى لو هوجم، فطريق الاستيلاء على بعض الأراضي العربية بما فيها القدس الغربية والضفة الغربية هي عبر الهزيمة العسكرية لمصر وسورية أو أي دولة عربية أخرى تتجاسر على الوقوف في وجهه، وأن العسكريين الذين صنعوا أزمة إقليمية من التوترات على خطوط الهدنة السورية - الصهيونية عام ١٩٦٧م التي ولَّدت فرصة قد لا تسنح للكيان الصهيوني مرة أخرى ولزمن طويل، بالإضافة إلى العلاقة التكافلية بين هذا الكيان والرئيس الأميركي جونسون، لذلك بدأ بالحرب والعدوان.

كان الشرق الأوسط في تلك الآونة محوراً للتنافس الشديد بين القوى العظمى التي كانت تتصارع في حرب باردة، ومقسَّماً ميدانياً بين معسكرين كبيرين: المعسكر المناصر للاتحاد السوڤياتي بقيادة جمال عبد الناصر، والمعسكر المؤيد للغرب الذي كان ينتمي إليه الملك حسين.

انطلق الكيان الصهيوني من المخاوف الأميركية حيال نزعة التوسع السوڤياتي لإقناع الإدارة الأميركية بأن جمال عبد الناصر يُشكِّل تهديداً للكيان الصهيوني ولمنطقة الشرق الأوسط برمَّتها، وإذا تُرك حُرَّ التصرف، فسوف يجرُّ المنطقة بكاملها إلى نطاق النفوذ السوڤياتي[1].

وانطلقت الطائرات الصهيونية المقاتلة في صباح ٥ حزيران ١٩٦٧م بتنفيذ الأهداف التي أراد العدو تحقيقها، وهي:

- تدمير القوة الميدانية للجيش المصري وبخاصة سلاح الجو، وتحقيق السيطرة على قناة السويس ومضائق تيران.

(١) الملك عبد الله الثاني: ص٤٢.

ـ احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية، والسيطرة على نهر الأردن.

ـ احتلال مرتفعات الجولان وجبل الشيخ، وحرمان سورية من الأراضي الغنية بالزراعة.

وضربت الطائرات الصهيونية المطارات العربية في خطوة وقائية، ودمَّرت في أقل من ثلاث ساعات، معظم سلاح الجو المصري، ما جعل القوات المصرية في سيناء مكشوفة، وتحارب من دون غطاء، وحُسمت المعركة لصالح العدو الصهيوني، فتحول عندئذٍ إلى الجبهة الأردنية.

وهاجمت طائرتان صهيونيتان القصر الملكي في عمّان، وعلى امتداد هذا اليوم دأب سلاح الجو الصهيوني على الإغارة على القواعد الأردنية في عمّان والمفرق مدمراً الطائرات والمطارات العسكرية، وقاتلت القوات الأردنية على مدى اليومين التاليين ببسالة دفاعاً عن الضفة الغربية والقدس الشرقية، لكن في ظل التفوق الصهيوني عُدَّةً وعتاداً، ومن دون أي غطاء جوي، كانت الغلبة للعدو الصهيوني.

وعندما وضعت الحرب أوزارها في ١٠ حزيران كان الكيان الصهيوني قد استولى على الضفة الغربية والقدس الشرقية من الأردن، وعلى شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة من مصر، وعلى مرتفعات الجولان من سورية، محققاً أهدافه كلها، ولم يُغنِ قرار مجلس الأمن دولي رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧م شيئاً في دفعه إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلها.

كان التفوق الصهيوني واضحاً في السلاح الحديث، والاستعدادات التقنية، وطول النفس، وقد أخطأ العرب عندما توهموا أنهم أقوى من الصهاينة، وأن بإمكانهم «رميهم في البحر» خلال ساعات معدودات، وفرض سلاح الجو الصهيوني نفسه، وهو الذي حسم المعركة خلال الساعات الثلاث الأولى.

تدفق على الأردن في أعقاب الحرب ما يقارب ثلاثمائة ألف لاجىء فلسطيني من الضفة الغربية، رافعين عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى سبعمائة وخمسين ألف لاجىء، وكان الدمار الذي أصاب القوة العسكرية الأردنية هائلاً.

لا تزال أصداء احتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة، تقضُّ المضاجع في أرجاء منطقة الشرق الأوسط، وكانت خسارة القدس مصدر ألم كبير في العالمين العربي والإسلامي وهو أحد الأماكن المقدسة الثلاثة في الإسلام.

وما إن انتهت الحرب حتى بدأت مفاوضات السلام، وعلى الرغم من أن مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الخرطوم في شهر آب انتهت إلى لاءات ثلاث: «لا للسلام، لا للاعتراف بالكيان الصهيوني، لا للتفاوض مع الكيان الصهيوني»؛ إلا أن

المؤتمرين وضعوا في الواقع، إطاراً للمسار السياسي، وتواصلت المباحثات في تشرين الثاني في نيويورك بين وفود أردنية ومصرية وصهيونية، صدر في نهايتها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ المذكور، وقد دعا إلى انسحاب الكيان الصهيوني من أراضٍ عربية، وفقاً للنص الإنكليزي، ومن الأراضي العربية، وفقاً للنص العربي؛ احتلها الكيان الصهيوني، وذلك مقابل إحلال السلام، وبالتالي إطلاق صيغة الأرض مقابل السلام التي تحولت منذئذٍ إلى أساس للسياسة الخارجية الأردنية[١].

الملك حسين والمنظمات الفلسطينية

كانت القضية الفلسطينية محور السياسة الأردنية طيلة عهد الملك حسين، وشغلت حيزاً مهماً من اهتماماته على مدار خمسة عقود، ورأى فيها قضية كل العرب، وليس بإمكان دولة عربية أن تنفرد بمعالجتها أو إيجاد تسوية لها، وأكَّد على حق الشعب الفلسطيني في أرضه، وفي مقدمة ذلك حق العودة، والتزام الأردن الواضح بالأسس والمبادىء التي أقرَّتها جامعة الدول العربية، فيما يتعلق بقضية فلسطين، ووفاء الأردن حكومة وشعباً للمبادىء القومية، ونبَّه إلى الارتباط الوثيق بين الصهيونية العالمية والاستعمار الغربي، ولفت إلى مخططات الاستعمار ونوايا الصهيونية في التوسع والانتشار على حساب الأمة العربية والوطن العربي، وأبدى استعداد الأردن تحمُّل مسؤولية خاصة تجاه تلك القضية، ومواجهة أي عدوان، والتصدّي لنتائج الإجراءات التي يمارسها العدو المحتل بهدف طمس معالم عروبة فلسطين وتغيير واقعها، وتهجير أصحابها الشرعيين، وآمن بالسلام العادل والشامل والدائم[٢].

لكن شاب العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية توتراً بعد نكسة ٥ حزيران عام ١٩٦٧م، ولجوء أكثر من ثلاثمائة ألف لاجىء فلسطيني إلى الأردن، كما ذكرنا، ومنحتهم الحكومة الأردنية حقوق المواطن الأردني، كما منحتهم الجنسية الأردنية، وسمحت لهم بالمشاركة في الحياة العامة، فشغل بعضهم مناصب رفيعة في الدولة، وفي القطاع الصناعي والتجاري والتعليمي والصحي؛ وكان سبب هذا التوتر قيام العمل الفدائي بين عامي ١٩٦٧ ـ ١٩٧١م، وأدّى إلى صدام مسلَّح بين الطرفين.

وجاء ياسر عرفات إلى الأردن بعد النكسة، وكان قد أسَّس مع آخرين حركة فتح، ومعه عدد من الجماعات الفلسطينية المسلحة التي انضوت تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، ودعت إلى المقاومة المسلحة ضد الكيان الصهيوني، وجنَّدت شباباً

(١) الملك عبد الله الثاني: ص٤٧.

(٢) انظر: مقتطفات من الخطب التي ألقاها الملك حسين في مناسبات مختلفة والتي تُعبِّر عن آرائه بشأن القضية الفلسطينية، عند: المحافظة، محمد عبد الكريم ص١٣١ ـ ١٤٣.

ساخطين من المخيمات الفلسطينية، وبدأت تشنُّ الهجمات على القوات الصهيونية عبر الأردن.

والواقع أنه انطلاقاً من إيمان الأردن بدوره المركزي في القضايا القومية، وانسجاماً مع عقيدته الإسلامية ـ العربية؛ منح المنظمات الفلسطينية المتعددة فرصة العيش على أراضيه، وبدعم مادي ومعنوي، غير أنه مع مرور الزمن تسبَّبت هذه المنظمات في إثارة القلاقل والاضطرابات في الداخل الأردني، وفي نَشْر عوامل الفرقة بين المواطنين؛ بفعل قيامهم بعمليات عسكرية غير منضبطة ضد الكيان الصهيوني.

وتحمَّل الأردن ردَّ فعل الكيان الصهيوني على هذه العمليات، تمثَّلت بقصف المدن والقرى والمواقع الأردنية. ففي ٢١ آذار ١٩٦٨م أرسل هذا الكيان لواءين مدرَّعين عبرا نهر الأردن، لتوجيه ضربة إلى مخيم الكرامة على مسافة عشرين ميلاً إلى الغرب من عمّان، حيث يتمركز الفدائيون الفلسطينيون.

تصدَّى الجيش الأردني بمساعدة الفدائيين إلى القوة الصهيونية المهاجمة، وكبدوها خسائر فادحة، فاضطرت إلى الانسحاب.

وادَّعى ياسر عرفات ومقاتلوه الفضل في تحقيق ذلك النصر، وبدؤوا يشكلون تحدّياً للأردن، وهدَّدوا أمن البلاد، وخالفوا القوانين، وحاولوا إقامة دولة ضمن الدولة، واستمرت هجماتهم ضد الكيان الصهيوني من دون التنسيق مع الأجهزة الأمنية، نتج عنها تهجير المزارعين في الأغوار، وشل الحركة الزراعية والحياة فيها، وبات واضحاً أن الأردن لم يعد قادراً على التعايش مع مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل التابعة لها بقيادة ياسر عرفات.

وحمل تجاوز المقاومة الفلسطينية لدور الجيش الأردني وتهميشه، بذور التصدع، والواقع أن أسباباً كثيرة كانت وراء الشرخ الذي أصاب العلاقة بين الطرفين، أهمها:

ـ كثرة عدد المنظمات، وتباين توجهاتها السياسية والعقدية.

ـ استقلالية المنظمات، وانعدام التنسيق بينها وبين الجيش الأردني.

ـ تحوُّل الفدائيين الفلسطينيين إلى المدن والقرى الآهلة بالسكان تحت ضغط العدو.

ـ تدخُّل المنظمات في الحياة الداخلية للأردنيين.

ـ قيام المنظمات بنقل تناقضات الوطن العربي السياسية والعقدية إلى الساحة الأردنية.

ـ اقتصار العمل الفدائي على الأردن[1].

(١) المحافظة: ص١٦٢.

وفي ٦ أيلول ١٩٧٠م خطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثلاث طائرات عالمية أقلعت من فرانكفورت وزيوريخ وامستردام، وكانت متوجهة إلى نيويورك، وحوَّل الخاطفون وجهة طائرتين منها أميركية وسويسرية إلى الأردن، وأجبروهما على الهبوط في مطار داوسون، وهو مطار بعيد في منطقة الأزرق الصحراوية شمال شرقي الأردن، فيما حُوِّلت وجهة الطائرة الثالثة إلى القاهرة، حيث عمد الخاطفون إلى تفجيرها.

وبعد مرور ثلاثة أيام على تلك الحادثة، خُطفت طائرة بريطانية مدنية أخرى إلى المطار الأردني نفسه، وطلب الفدائيون إطلاق سراح رفاق فلسطينيين لهم معتقلين في سجون أوروبية، وعندما رُفض طلبهم عمدوا في ١٢ أيلول إلى تفجير الطائرات الثلاث بعد إطلاق سراح ركابها.

ودعت منظمة التحرير الفلسطينية بعد يومين من التاريخ المذكور إلى إقامة سلطة وطنية في الأردن، ما أثار الملك حسين، وإذا علمنا أن السلاح كان منتشراً بين أيدي المواطنين في الوقتِ الذي فشلت فيه المفاوضات السلمية بين الأردن والمنظمات الفلسطينية؛ لأدركنا أن الصدام بين الطرفين بات حتمياً.

وفعلاً نهضت الحكومة الأردنية لضبط الوضع، وإعادة الأمور إلى نصابها، وأصدر الملك حسين الأوامر إلى الجيش بالتحرك ضد الفدائيين في عمّان والمدن الأردنية الأخرى، وكان القتال بين الطرفين على قدر كبير من الشراسة، وكاد يتوسع إثر تدخل سورية لصالح المنظمات الفلسطينية، فقد دفعت بلواء مدرع في ١٨ أيلول ١٩٧٠م وصل إلى مدينة إربد الأردنية في ١٩ منه، ما دفع الملك حسين إلى التماس المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية، وطلب تدخل سلاح الجو الأميركي، وكان الرئيس الأميركي نيكسون قد أعرب في ١١ أيلول أنه سيتدخل عسكرياً للسيطرة على الوضع في الأردن إثر إجبار الفدائيين طائرة أميركية سويسرية وأخرى بريطانية على الهبوط اضطرارياً في منطقة الزرقاء كما ذكرنا.

وتمكَّنت الفرق العسكرية الأردنية المكلفة بحراسة الحدود من صدِّ القوة السورية في ٢٣ أيلول، وأجبرتها على التراجع إلى داخل الحدود السورية، في الوقت الذي كان القتال لا يزال مستمراً بين الجيش الأردني والفلسطينيين قبل أن يحسم المعركة لصالحه في صيف ١٩٧١م.

وكان مؤتمر قمة عربية استثنائية عُقدت في القاهرة بدعوة من جمال عبد الناصر بين ٢٦ و٢٧ أيلول ١٩٧٠م دعت إلى:

١ ـ وقف إطلاق النار فوراً في جميع المدن والقرى الأردنية.

٢ ـ انسحاب الجيش الأردني، وأفراد المقاومة من المدن والقرى كافة قبل مغرب يوم ٢٧ أيلول.

٣ ـ تكليف لجنة برئاسة الباهي الأدغم ممثل الرئيس التونسي بالسفر إلى الأردن في ٢٨ أيلول لمتابعة تنفيذ الاتفاق[١].

لكن الاشتباكات تجدَّدت في تموز ١٩٧١م، وأسفرت عن هزيمة المنظمات الفلسطينية وخروجها من الأردن، فتوجَّه أكثر عناصرها بمن فيهم ياسر عرفات إلى لبنان[٢] الذي تحوَّل بدوره إلى ساحة تالية مزَّقتها حرب دموية أشد عنفاً.

وأنشأت في هذه الأثناء، مجموعة من المقاتلين المتطرفين منظمة دُعيت باسم «أيلول الأسود» تيمناً باسم الشهر الذي بدأت فيه الصدامات بين الأردن والمنظمات الفلسطينية، وقد تعهد مؤسسوها أن يثأروا لهزيمتهم، ومن الأعمال التي قاموا بها: اغتيالهم رئيس الحكومة الأردنية وصفي التل خلال زيارته للقاهرة في تشرين الثاني ١٩٧١م، ومحاولة اغتيال زيد الرفاعي سفير الأردن في لندن[٣].

حرب ٦ تشرين الأول ١٩٧٣

كان عام ١٩٧٢م عام توتر واضطراب في الأردن، فقد أوقفت الولايات المتحدة الأميركية معظم جهودها السياسية لإيجاد حل عادل للصراع العربي ـ الصهيوني، وتضاءل الأمل العربي في مصر وسورية، في إمكان إيجاد حل عادل مع الكيان الصهيوني، وأضحت المعركة حتمية بين الطرفين، ونسَّقت مصر وسورية للقيام بهجوم متزامن ضد الكيان الصهيوني من أجل استعادة الأراضي التي خسرها البلدان في عام ١٩٦٧م، وفي ٦ تشرين الأول عام ١٩٧٣م هاجمت القوات المصرية، القوات الصهيونية المتمركزة في الضفة الشرقية لقناة السويس والمنتشرة في أنحاء سيناء، فيما تحركت القوات السورية نحو مرتفعات الجولان.

شكَّل الهجوم المصري ـ السوري صدمة للقوات الصهيونية، إلا أنها امتصَّتها واستعادت زمام المبادرة، وباتت لها اليد الطولى في الحرب، وعلى الرغم من أن الأردن لم يشترك في المعركة إلا أنه وضع قواته في حالة تأهب، ودفع بلواء مدرع لدعم الجيش السوري في مرتفعات الجولان من دون أن يخاطر بفتح جبهة ثالثة من خلال اجتياز الحدود إلى الضفة الغربية.

فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية

حاول الملك حسين عن طريق المشروع الذي طرحه بعد إخراج عناصر المقاومة الفلسطينية من الأردن، إقامة مملكة عربية متحدة تضم شرقي الأردن والضفة الغربية،

---

(١) الساطع: ص٢٧١ ـ ٢٧٢ هامش رقم ١.

(٢) لمزيد من التفاصيل. انظر: موسى وماضي ج٢ ص٣٣١ ـ ٣٣٥.

(٣) الملك عبد الله الثاني: ص٥٨.

في خطوة لإعادة تأكيد مطالبته بوضع الضفة الغربية تحت سيادته لدى تحقيق الانسحاب الصهيوني.

وطرحت منظمة التحرير الفلسطينية من جهتها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتبنَّت الدول العربية هذا الطرح في قمة الرباط ٢٦ ـ ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٤م، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ تشرين الثاني، الذي يعترف بحق الفلسطينيين بالاستقلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة[١].

ونتيجة لذلك، جرى فك الارتباط الإداري والقانوني بين الأردن والضفة الغربية في ٣١ تموز ١٩٨٨م ليُنهي وحدة استمرت ثمانٍ وثلاثين عاماً.

وأجمع العرب على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة كأساس للتسوية السلمية، في خطوة انهزامية بالتخلي عن كامل فلسطين، وهو الهدف الذي تبنَّاه العرب منذ قيام الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨م، فأُلغيت عندئذٍ الخطَّة الأردنية للتنمية في الأراضي المحتلة، وحُلَّت سائر لجانها، وأُنهيت خدمات الموظفين الأردنيين العاملين في الدوائر والمؤسسات الرسمية الأردنية في الضفة الغربية.

سياسة الملك حسين العامة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٩م

تنبثق سياسة الأردن الخارجية مع الدول العربية من خلال إيمان الملك حسين بأفكار الثورة العربية الكبرى، وبناء الدولة العربية الموحدة، وظهرت آثار هذه السياسة من خلال مشاركة الأردن في مؤتمرات القمة العربية بدءاً من المؤتمر الأول عام ١٩٦٤م، وأكدت سياسة الأردن، الحرص على حُسن العلاقات مع الأقطار العربية كافة، والتنسيق معها عبر العمل العربي المشترك.

ففي ربيع عام ١٩٨٢م دعا الملك حسين إلى مصالحة عربية مع مصر بعد اغتيال الرئيس المصري أنور السادات وتسلُّم حسني مبارك مقاليد الحكم، وأعاد هو علاقاته معها في ٢٥ أيلول ١٩٨٤م، علماً بأن الدول العربية قطعت علاقاتها مع مصر في آذار ١٩٧٩م، بسبب توقيعها معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، إثر زيارة أنور السادات إلى القدس.

وكان الملك حسين قد تحفَّظ على مبادرة الرئيس المصري، وعارض اتفاقية

---

(١) انظر: قرارات مؤتمر القمة السابع وقرار الأمم المتحدة عند الساطع: ص٣١١ ـ ٣١٤ هامش رقم١، وص٣١١ ـ ٣١٢.

كامب دافيد؛ لأنه لم يؤخذ برأيه فيما تضمَّنته هذه الاتفاقية من دور للأردن، وبالتالي لا تمثل أي التزامات قانونية أو معنوية، حيث لم تشارك فيها صياغتها أو مناقشتها أو حتى الموافقة عليها، والمعروف أن هذه الاتفاقية تضمَّنت:

- حقوق الأردن على الضفة الغربية وغزة، وضبط السلطة المحلية على هاتين المنطقتين بواسطة مصر والأردن والكيان الصهيوني.
- إيجاد قوة بوليس تشتمل على أردنيين.
- تحديد وضع مدينة القدس.

ورأى الملك حسين، أن الاتفاقية لم توضح نهاية الطريق بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية والقدس وغزة وتقرير المصير للفلسطينيين، ثم إن أي اتفاقية سلمية ينبغي أن تتضمن انسحاباً صهيونياً من جميع الأراضي المحتلة، وعودة السيادة العربية على القدس الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني، بالإضافة إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرِّيَّة كاملة، في إطار التسوية السلمية الشاملة التي تُحقق الأمن والسلام لجميع الأطراف.

وعلى أثر الغزو الصهيوني للبنان في صيف ١٩٨٢م، عُقدت قمة عربية في المغرب، انبثق عنها مشروع عربي للسلام، وقد تقاطع مضمونه في كثير من جوانبه مع ما تضمَّنه مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغن لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وتشكَّلت لجنة عربية كانت منظمة التحرير الفلسطينية أحد أعضائها طافت عواصم العالم لشرح مشروع السلام العربي وتسويقه، وخلاصته اعتراف الدول العربية بالكيان الصهيوني مقابل إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي الأرض مقابل السلام.

غير أن مشروع السلام فشل بسبب تصلُّب الصهاينة في موقفهم الرافض التخلي عن الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، كما رفضت العناصر المتشددة في منظمة التحرير الفلسطينية هذا المشروع؛ لأنه لا يُلبّي طموحات الشعب الفلسطيني من ناحية الحدود ووضع القدس، تلى ذلك تأجيل البحث على الصعيد العربي في عقد قمة عربية طارئة.

ويبدو أن الملك حسين كان متلهفاً إلى تحقيق السلام، فعقد اجتماعاً مشتركاً مع الرئيسين الأميركي والمصري في واشنطن، لم يُسفر عن نتائج مهمة، انتقل بعدها إلى الحديث عن فقدان كل أمل في السياسة الأميركية، واستبعد المفاوضات مع الصهاينة، وأعرب عن استعداده لشراء أسلحة من الاتحاد السوڤياتي، وتمسَّك بفكرة عقد مؤتمر دولي، وحسَّن علاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية، واستمرت علاقاته سيئة مع سورية

وليبيا، وقد اتهمهما بتشجيع الاضطرابات في الأردن، على أثر اكتشاف أسلحة ومتفجرات لمنشقين فلسطينيين، واتفق في ١٣ تموز مع العراق لمدِّ خط للنفط من الحُديثة في العراق إلى العقبة في الأردن، لكن أوقف العمل به بعد مدة.

وعُقدت في تشرين الثاني ١٩٨٧م قمة عربية استثنائية في عمّان بين ٨ و١١ من هذا الشهر، شاركت فيها عشرون دولة عربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية وسُمّيت بقمة الوفاق والاتفاق الطارئة، اتخذت قرارات عدة أبرزها يتعلق بالتضامن العربي والقضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط[1]، وأعلن الملك حسين في كانون الثاني ١٩٨٩م عن قطع الروابط الشرعية والإدارية مع الضفة الغربية، وافتتح سفارة فلسطين في الأردن مع ياسر عرفات.

موقف الأردن من غزو العراق للكويت

تعرَّض الأردن في عام ١٩٩١ لضغوط اقتصادية كبيرة؛ بسبب موقفه المساند للعراق في غزو الكويت، أخذت تتفاقم، ما دفع الملك حسين إلى التحرك والتحذير، سواء باتجاه العرب أو باتجاه الغرب، ولا شك بأن انتقاداته للقيادة العراقية بعد ذلك لم تكن سوى محاولات للإفلات من هذه الضغوط، والمعروف أن الملك حسين كان يرى حصر الأزمة داخل الإطار العربي، فقام بالوساطة بين العراق والكويت بمباركة سعودية ومصرية.

ويبدو أن العراق أبدى استعداده للانسحاب من الكويت والاشتراك في عقد قمة عربية مصغَّرة في جدة في ٥ آب ١٩٩١م لبحث وتسوية أوجه النزاع العراقي - الكويتي، شرط عدم إدانته من جانب العرب في هذه القضية.

لكن ما حدث في ساعة متأخرة من ليلة ٣ آب ١٩٩١م، قلب الأوضاع رأساً على عقب، فقد اتخذ وزراء الخارجية العرب في جامعة الدول العربية قراراً بغالبية الأصوات، بإدانة العدوان العراقي على الكويت، ما أحبط جهود الملك حسين السلمية، وقد رأى في قرار الإدانة، مقدمة لتدويل القضية التي كان يحاول تجنبها.

وأخذ النزاع يتصاعد في هذه المرحلة ويتفاقم بوتيرة متسارعة، وأُحبطت كل محاولة أردنية لكسر حدَّة اندفاع الأحداث في اتجاه الحرب، حيث بدأت القوات الأميركية والبريطانية بالتدفق على المملكة العربية السعودية، وفرض مجلس الأمن الدولي عقوبات اقتصادية على العراق بموجب القرار رقم ٦٦١ بتاريخ ٦ آب ١٩٩١، مستثنياً المواد الغذائية والأدوية.

وأعرب الأردن عن أسفه لتطور الأزمة ووصولها إلى حافة الحرب، وواصل

---

(١) انظر بعض هذه القرارات: الساطع ص٥٢٤.

جهوده لإيجاد حل عربي بالاشتراك مع أعضاء الجامعة العربية في اتجاهين:

الأول: أقام اتصالات مع الأعضاء الرئيسيين في التحالف الدولي بهدف إقناعهم بأهمية الحوار، والتخلي عن المواجهة مع العراق.

والثاني: كثَّف اتصالاته مع الحكومات العربية، وبخاصة مع العراق، في محاولة لإيجاد تسوية تُقنع الحكومة العراقية بإزالة أسباب تواجد القوات الأجنبية في المنطقة، وبالتالي إقناعها بالانسحاب من الكويت، وزار بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأميركية من أجل ذلك، ولكنه كان يصطدم بالتعنُّت الأميركي وإصراره على حل الأزمة بالقوة.

والواقع أن توجهاته السلمية لم تلق القبول المناسب، ونُظِّمت حملة إعلامية لتشويه موقفه وإظهاره كحليف مدافع عن العراق، فأدرك الملك حسين عندئذٍ بأن التواجد العسكري الأميركي والعربي في المملكة العربية السعودية هدفه حماية الأراضي السعودية، ولم تكن أزمة الخليج إلا فخاً ومصيدة لإيقاع العراق فيها تمهيداً لضربه وتدميره والاستيلاء على خيراته النفطية بالدرجة الأولى تحت غطاء الشرعية الدولية.

وأصدر مجلس الأمن الدولي في تشرين الثاني القرار رقم ٦٧٨، طالب العراق بالانسحاب غير المشروط من الكويت بحلول ١٥ كانون الأول، وقام الملك حسين إثر ذلك بزيارته الثالثة والأخيرة إلى بغداد في محاولة لإطلاق سراح الأسرى الغربيين، وقد نجح في إقناع صدام حسين الذي أعلن في ٦ كانون الأول، أنه سوف يُفرج عن الرهائن، ومع ذلك لم تتوقف الاستعدادات للحرب.

وبدا واضحاً من الأزمة أن معظم القادة العرب سيشاركون في التحالف الدولي الذي كانت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا تبنيانه لمهاجمة العراق.

كانت القيادة العراقية معزولة عن العالم الخارجي، وبحلول كانون الثاني ١٩٩١م، كان التحالف الدولي قد نشر حوالي نصف مليون جندي في المملكة العربية السعودية، ودول أخرى في الخليج العربي، ومقابل هذا الحشد العسكري الدولي، وقف جيش صدام حسين وقوامه مليون جندي، وكان العراق قد استورد أسلحة متنوعة من مختلف دول العالم، واكتسب خبرة وصلابة بفعل حربه الطويلة مع إيران.

واندلعت حرب الخليج الثانية في ١٦ كانون الثاني ١٩٩١م، واتخذ الأردن احتياطات تحسباً من تدخل صهيوني عبر مرور طائراته فوق الأراضي الأردنية في طريقها لمهاجمة العراق، كذلك كان ممكناً أن تدخل القوات العراقية، الأراضي الأردنية لمهاجمة الكيان الصهيوني، لذلك أنذر الملك الأردني كلاً من صدام حسين والكيان الصهيوني من الإقدام على ذلك، ما يضعه في حالة حرب معه.

لم يكن الجيش العراقي ليصمد بوجه قوات التحالف الدولي، ولم تمضِ ستة أسابيع حتى وضعت الحرب أوزارها، واتهمت دول الخليج العربية الملك حسين بأنه وقف إلى جانب صدام حسين، وبقيت علاقات الأردن مع الكويت متوترة على مدى سنوات، كما تراجعت علاقاته مع دول خليجية أخرى، فخسر المساعدات المالية، والنفط من العراق، وانخفض معدَّل تحويلات الأردنيين العاملين في الخليج الذين أُجبر العديد منهم على العودة إلى بلادهم، ما أصاب الاقتصاد الأردني بخسائر فادحة.

مؤتمرات السلام

دعت الولايات المتحدة الأميركية وروسيا إثر انتهاء حرب الخليج الثانية، وخروج العراق من الكويت، إلى عقد مؤتمر للسلام في مدريد في تشرين الأول ١٩٩١م، وقد شكَّلت تلك المفاوضات بين العرب والصهاينة، التي عُرفت فيما بعد بمؤتمر مدريد للسلام، فتحاً مفصلياً في مسار تاريخي طويل من الجهود التي بذلتها دول الاعتدال العربية والمجتمع الدولي، من أجل حل الصراع العربي - الصهيوني المزمن، والتفاوض على تسوية بين الفلسطينيين والصهاينة.

لقد أعادت عملية مدريد بما شهدته من مفاوضات ثنائية ومتعددة، الحيوية والحركة إلى جهود السلام الجامدة آنذاك، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يلتقي فيها كل أطراف النزاع لبحث خلافاتهم في مؤتمر دعا إليه وسطاء دوليون، لكن الصهاينة أعلنوا أنهم غير مستعدين بعد للتفاوض مباشرة مع الفلسطينيين، فقدَّم الأردن عندئذٍ للفلسطينيين وسيلة للتحدث مع الصهاينة تحت مظلة أردنية، وذلك عبر تشكيل وفد أردني - فلسطيني مشترك، ونسَّق مع ياسر عرفات في المفاوضات، ومن جهته، اعتمد الزعيم الفلسطيني على دعم الملك حسين الذي بذل مجهوداً كبيراً لإنجاح المفاوضات، بعد أن وصلت إلى جولتها العاشرة في حزيران ١٩٩٣م من دون تقدم يُذكر.

واجتمع العاهلان في عمّان في ٨ حزيران لإيجاد مخرج يدفع المفاوضات، ويردم الهوة بين الفلسطينيين والصهاينة، من خلال إحياء مشروع الاتحاد الأردني - الفلسطيني الذي طُرح في السبعينات، ثم زار الملك حسين واشنطن، واجتمع بالرئيس الأميركي بيل كلينتون، وبحث معه هذا المشروع، وأعلن بعد انتهاء الاجتماع عن التزام العاهلين العمل على تحقيق تقدم ملموس في عملية السلام الخاصة بالشرق الأوسط.

الواقع أن مشروع الاتحاد بين الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) شهد

تحولاً مهماً منذ حزيران ١٩٩٣م، وقد دخل في طور التنفيذ العملي من خلال تشكيل ست لجان متخصصة للبحث في الموضوعات المشتركة، وتحديد المواقف التفاوضية تجاهها، وهي لجان: القدس، اللاجئين والنازحين، الأمن والحدود، القضايا الاقتصادية، المياه، التشريعات والقوانين.

والواضح في هذا التحول نحو التماسك الأردني ـ الفلسطيني، كان مطلباً أميركياً ـ صهيونياً، حاول الملك حسين أن ينفذه ببراعة، وهو يهدف ظاهرياً إلى ردم الهوة بين الفلسطينيين والصهاينة من واقع أنه محاولة لضبط المسارين التفاوضيين الأردني ـ الصهيوني، والفلسطيني الصهيوني، من ضمن خطة لمواجهة تعقيدات المفاوضات، وتقديم مظهر سياسي منظَّم لاستئناف الحوار الأميركي ـ الصهيوني مع منظمة التحرير الفلسطينية، ودخول هذه المنظمة إلى المفاوضات بصورة كاملة، علماً بأن الخيار الأردني يُشكل من وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني، قاسماً مشتركاً بين الفلسطينيين والصهاينة، يُتيح إخراج المفاوضات بينهما من المأزق التي وصلت إليه.

وقد صرَّح وزير خارجية الكيان الصهيوني شيمون بيريز في ١٣ تموز ١٩٩٣م، أن خيار الاتحاد بين الأردن وكيان فلسطيني، هو الحل الأفضل والأمثل بالنسبة إلى السلام المستقبلي، واستقرار الأوضاع في الشرق الأوسط، من وجهة النظر الصهيونية[1].

أما في الحقيقة فإن مشروع الاتحاد هو محاولة للتهرب من تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ تاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٦٧م، الذي لا ينصُّ على الدولة الاتحادية، ولا يشير إلى العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية، بل يتحدث عن انسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة، وهو ما يرفضه الكيان الصهيوني، وقد تزامن طرح مشروع الاتحاد مع تبنِّي الملك حسين النهج الديمقراطي في الأردن، كنوع من ضمانات يُقدِّمها للفلسطينيين بهدف إقناعهم بأن الاتحاد مع الأردن لا يُشكل خطراً عليهم.

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع الاتحادي؛ لأنه يُلهي الشعب الفلسطيني عن نضاله، ويُحوِّل أنظاره إلى شكل علاقات دستورية لا صلة لها بالمرحلة النضالية، ويُخوِّل الملك حسين التحدث باسم الشعب الفلسطيني، كذلك، رفضت معظم الدول العربية هذا المشروع؛ لأنه يُذيب القضية الفلسطينية ويقضي عليها، وما لبث أن طُوي وغاب عن مسرح الأحداث[2].

(١) مقال إبراهيم هاشم في جريدة نداء الوطن، آب ١٩٩٣.

(٢) الخوند: جـ١ ص١٧٥.

أثبتت الأحداث السياسية أن الملك حسين مهندس بارع، استمر ينتظر الردَّ الفلسطيني الإيجابي على مشروع الاتحاد منذ السبعينات، والذي أنضجه الزمن في عام ١٩٩٣م، وقد رأى فيه العامل الحاسم والضروري لإنضاج المشاريع السياسية التي تخبو تارة، وتعود للظهور تارة أخرى؛ إلا أنه لم يرَ النور مطلقاً.

كان الهدف من مؤتمر مدريد الوصول إلى سلام إقليمي شامل، وفي مطلع تشرين الثاني ١٩٩١م بدأ الكيان الصهيوني إجراء محادثات مع جيرانه العرب على أربعة مسارات منفصلة، وهي: الأردني والفلسطيني واللبناني والسوري.

كان التفاهم الضمني بين الدول العربية أن تبقى على موقف موحَّد في جبهة واحدة، للمحافظة على المصالح الفلسطينية، وتنسيق المواقف، وإبقاء التواصل فيما بينها، وتبادل المعلومات عما يحرزه كل مسار من تقدم.

لكن منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني بدآ في أوسلو عاصمة النروج محادثات متوازية لمفاوضات مدريد، وتوصل الطرفان بعد ثمانية أشهر من المفاوضات، إلى اتفاق تاريخي في علاقاتهما بات يُعرف باتفاق أوسلو، وتبادلت المنظمة مع الكيان الاعتراف المتبادل، واتفقا على أن يمارس الفلسطينيون حكماً ذاتياً في قطاع غزة وأريحا، وكان ذلك انعطافة في العلاقات الفلسطينية ـ الصهيونية، ووُقِّع إعلان المبادىء في واشنطن في أيلول ١٩٩٣م.

أثار هذا الاتفاق الثنائي الملك حسين الذي ساند حق الفلسطينيين، وشجَّع المفاوضات بينهم وبين الصهاينة، وتناهى إلى أسماعه عن وصول المسار السوري ـ الصهيوني إلى مرحلة متقدمة؛ لذلك قرَّر التركيز على المفاوضات الأردنية ـ الصهيونية لتحقيق السلام بينهما بمعزل عن التضامن العربي.

كانت المهمة الأساس للتحرك الأردني باتجاه السلام ترتكز على حماية الأردن، وضمان سيادته على أرضه عبر استعادة حقوقه السيادية في ترسيم الحدود واستعادة الأراضي المحتلة، وحقه في المياه، إلى جانب تمتين وضعه الاقتصادي من خلال إنهاء الوضع الصعب الذي يواجهه الأردن حالياً.

ووقَّع الملك حسين مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني إسحاق رابين في ٢ تموز ١٩٩٤م، الوثيقة التي عُرفت بإعلان واشنطن[1]، والتي أنهت رسمياً حالة العداء بين بلديهما، واعترف الكيان الصهيوني بدور الأردن الخاص في رعاية الأماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس، ثم وقَّعا معاهدة السلام في مكان عند تقاطع الحدود في وادي عربة جنوبي الأردن، بحضور الرئيس الأميركي بيل كلينتون.

(١) انظر النص الكامل للاتفاقية: حمزة ص٣٠٣ ـ ٣٠٧.

وسادت أجواء التفاؤل في الأوساط السياسية الدولية، وبخاصة الأميركية، التي رأت في التقدم على المسار الأردني ـ الصهيوني، خطوة مهمة وتاريخية تفتح الآفاق أمام إحراز المزيد من التقدم على المسارات الأخرى.

لقد علّق الأردنيون والصهاينة آمالاً كبيرة على ما سيجني الطرفان من ثمار، فالأردن استعاد كل الأراضي التي كان الكيان الصهيوني قد احتلها في الضفة الشرقية لنهر الأردن، كما حصل على حصّته العادلة من حقوقه في المياه.

وافق مجلس الوزراء الأردني على مشروع الاتفاقية، ورأى أنها تتفق مع الثوابت الأردنية، مثل استعادة الحقوق الكاملة في الأرض والمياه، وترسيم الحدود بين الأردن والكيان الصهيوني، وبحث في إمكان التعاون في المستقبل في مجالات شتى بموجب اتفاقيات ثنائية يتم التوصل إليها.

وحاز مشروع الاتفاقية على موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب بعد مناقشته على مدى يومين.

فتحت الاتفاقية الأردنية ـ الصهيونية المجال أمام المزيد من التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين، وأخذ السيّاح الصهاينة يتدفقون على الأردن لزيارة العقبة والمواقع السياحية التاريخية مثل: البتراء، ووادي رم، كذلك أخذ عدد من الأردنيين يذهبون إلى الكيان الغاصب.

سياسة الأردن الخارجية

حافظ الأردن على الصعيد الدولي، على سياسته الخارجية، المتوازنة مع دول العالم الشرقي والغربي، تقوم على أساس التضامن والتنسيق المتبادل المنبثق عن أهداف الأمم المتحدة ومبادئها بعيداً عن التبعية والتحالفات الضيقة، مع التزامه بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإحلال السلام العادل والدائم في المنطقة.

واتّسم حوار الملك حسين مع أقرانه ملوك ورؤساء العالم، بالعقلانية والواقعية والمنطق والإقناع، وسعى إلى شرح القضايا العربية أمام الرأي العام الدولي ملتزماً بالسلام، ووجد في حركة عدم الانحياز منطلقاً ومنبراً دولياً لعرض آرائه في التعاون الدولي، ورأى فيها خير وسيلة لدعم القضايا العربية، وأيّد النظام العالمي الجديد بشرط عدم هيمنة دولة على الدول الأخرى[١].

جهود الملك حسين الداخلية

التفت الملك حسين خلال حياته السياسية إلى تطوير المؤسسات الاجتماعية من أجل قيام مجتمع أردني على أسس سليمة، نذكر منها[٢]:

(١) المحافظة: ص١٩٣ ـ ١٩٤.
(٢) حمزة: ص٨٢ ـ ٨٥.

ـ **رعاية التعليم**: طوّر الملك حسين المناهج التعليمية، والمدارس، في الأردن، وألزم الطلاب بارتياد المدارس مجاناً في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وأنشأ جامعة مؤتة التي ترتكز في سياستها على العلوم العسكرية، لتمدَّ الجيش بطاقات وكفاءات جديدة، وجاء إنشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا عام ١٩٨٦م بهدف نقل التقنية إلى قطاع الصناعة والزراعة من جهة، ورفع مستوى الخدمات الصحية والدوائية من جهة أخرى، وأضحى الأردن من الدول المتقدمة علمياً في العالم العربي.

ـ **الصحة**: عمل الملك حسين على توفير الخدمات الصحية والعلاجية، بما فيها رعاية الصحة المدرسية والأمومة والطفولة، وأضحى الأردن محطّ إعجاب وتقدير العرب الذين يقصدونه من أجل العلاج وإجراء العمليات الجراحية، لما يتمتع به من سمعة طيبة في هذا الحقل، وبخاصة بعد إنشاء مدينة الحسين الطبية وربطها بعيادات الطب الأميركية.

ـ **الزراعة**: عمل الملك حسين على توسيع رقعة الأراضي الزراعية واستصلاحها، بالإضافة إلى بناء السدود، مثل: سد اليرموك، وسد العرب، وسد الملك طلال، وحفر الآبار الارتوازية، وتخزين المياه، ونقل «التكنولوجيا» وقدَّم العروض للمزارعين لتشجيعهم، ودعم الإنتاج الزراعي، وسعى لتسويقه في الأسواق العربية المجاورة، ودول العالم الصديقة، ويحتل هذا القطاع مكانة مهمة في الاقتصاد الأردني، لذلك دأبت الحكومات الأردنية على تحسين وسائل الإنتاج عبر إدخال الوسائل الفنية، والمخصبات الزراعية، لتلبية حاجات الإنسان الأردني من السلع الزراعية والمنتجات الحيوانية.

ـ **الطاقة والصناعة**: اهتم الملك حسين بإنشاء المناطق الصناعية الحرة لتفعيل العمل التجاري، وقدَّمت الحكومات الأردنية المتعاقبة الدعم عبر فتح مصارف جديدة، وشركات استثمارية، والتركيز على المشاريع الانتاجية، وتشجيع وتعميق الانفتاح على الأسواق العربية، وذلك عبر عقد اتفاقيات تجارية، وإنشاء الشركات العربية ـ الأردنية المشتركة، إضافة إلى تشجيع رؤوس الأموال العربية والأردنية على الاستثمار في الأردن.

ـ **النقل والاتصالات**: استطاع الأردن مواكبة التطور والانتقال إلى مراحل متقدمة في النقل البرّي والجوّي والبحري، فكانت فكرة إنشاء مطار الملكة علياء، انتقالاً حقيقياً إلى أفضل المجالات في الحقل الجوّي، ولم يُهمل الأردن الأسطول البحري التجاري الذي يُعدُّ ركيزة أساسية للاقتصاد الأردني، وذلك عبر شراء أحدث السفن

والبواخر، إثر توسيع ميناء العقبة، لما لهذا الميناء من أهمية كبرى في المجال التجاري، وتسويق المنتجات الأردنية، واستيراد ما يحتاجه الأردن من منتجات غير موجودة في الأردن، كما اهتم الأردن بشبكات الاتصالات الآلية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى محطة الأقمار الصناعية التي توفر للأردن تأمين الاتصال بالعالم الخارجي.

ـ **السياحة والآثار**: يزخر الأردن بآثاره التي تعود إلى الحضارات القديمة على امتداد تاريخه، وتنتشر في كل ربوعه، وأمَّنت سياسة الفصل بين المناطق السكنية والمناطق الأثرية، الحماية للمناطق الأخيرة، وحافظت على طابعها الأثري، نذكر من الأماكن الأثرية: قلعة الربض، وقلعة عمّان، وقلعة الشوبك، وقلعة الكرك وغيرها، بالإضافة إلى المدرَّجات الأثرية مثل: مدرج عمّان، ومدرج أم قيس، ومدرج جرش، ومدرج البتراء، إضافة إلى المواقع الأثرية مثل: معبد أرتميس، وبوابة عمّان في جرش، والخزانة والمحكمة في البتراء، والحمام الروماني في الأوديون، والفوروم في عمّان، والفسيفساء في كنيسة الرسل، وصياغة المخيط في مادبا، والفسيفساء في رحاب وجرش.

وتمَّ اكتشاف قطع أثرية تعود إلى منتصف العصر البرونزي في القرن السادس عشر قبل الميلاد، وقد واكبت ركب المدنية الكنعانية.

ومن الآثار المهمة المدرج الروماني في عمّان الذي يستوعب عشرة آلاف متفرج، وقد تمَّ تجديد أمكنة الاستراحة، وعقد الأسود، وغرف المقصورة والمسرح، وهو يمتاز بالأعمدة، وبشارعه الذي يعود إلى مرحلة أباطرة الرومان الأنطونيين، وكذلك الحمام الروماني الذي ما زال قائماً.

وما تزال عملية الترميم قائمة لهذا المعلم بناء على توجيهات الملك حسين، كما لا تزال الكنائس موجودة ببنائها القديم، والتي تعود إلى سنة ٣٥٠ للميلاد عندما كانت عمَّان مركز أُسقفية.

وفاة الملك حسين

أقام الملك حسين علاقات جيدة مع الكيان الصهيوني بعد توقيع اتفاقية السلام بينهما، لكنه وقع فريسة مرض عضال، وعندما أدرك اقتراب نهايته، عيَّن أخاه الأمير حسن ولياً للعهد، غير أن توجُّه هذا الأمير السياسي كان مغايراً لتوجه أخيه الملك، ما أقلق الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأميركية، وفي الكيان الصهيوني، وكان الملك حسين يُعالج آنذاك في مستشفيات الولايات المتحدة الأميركية، فقدم إلى الأردن على وجه السرعة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٩م، متحاملاً على مرضه،

فعزل أخاه من ولاية العهد، وعيَّن ابنه البكر عبد الله بدلاً منه، وكتب له وصية حدَّد له فيها النهج السياسي الذي ينبغي عليه اتباعه[١]، وعاد إلى الولايات المتحدة الأميركية في اليوم نفسه لمتابعة العلاج، لكنه ما لبث أن توفي في ٧ شباط ١٩٩٩م.

شارك الملك حسين خلال حياته السياسية في صنع سياسة وعلاقات دول الشرق الأوسط سلماً وحرباً قرابة نصف قرن، واتصف طوال سنوات حكمه بالدهاء السياسي الذي مكَّنه من البقاء في الحكم والمحافظة على كيان واستقرار الأردن في منطقة الشرق الأوسط المضطربة، على الرغم من موقعه الجغرافي الذي وضع بلاده مع جيران أقوياء كالعراق وسورية ومصر والكيان الصهيوني، واختلفت علاقاته معهم بين مَدٍّ وجزر، غير أنه حرص على الاحتفاظ بعلاقات قوية مع دول الغرب، وبخاصة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، وقد عدَّتا الأردن أحد مرتكزات سياسة الاعتدال الموالية للغرب في مواجهة المدِّ الثوري، والتيار القومي، في سنوات الخمسينات والستينات[٢].

الملك عبد الله الثاني

كان قرار الملك حسين بتعيين ابنه الأمير عبد الله ولياً للعهد وملكاً على الأردن بعد وفاته؛ قراراً جريئاً، لفت الأنظار في المنطقة العربية والدولية، حيث كان العالم يراقب عن كثب تطورات مرضه.

والواضح أن هذا التحول في ولاية العهد من الأمير حسن شقيق الملك حسين إلى ابنه الأمير عبد الله، يندرج في تأمين استمرار سياسته الداخلية والخارجية العربية منها والدولية، مع ما يؤدي ذلك إلى استمرار الدعم الأميركي للأردن في شتّى المجالات.

كان للأمير حسن رؤية سياسية مختلفة عن رؤية شقيقه الملك حسين، ما خلق له عداوات أهمها: داخل العائلة، داخل صفوف القوات المسلحة، داخل أجهزة المخابرات الدولية، وقد أدَّت كلها دوراً رئيساً في هذا التحول عبر إقناع الملك حسين، كما ظهرت له بوادر عداء ظاهر في سياسته مع الكيان الصهيوني.

وعارض الأمير حسن، قرارات الأمم المتحدة، والموقف الأميركي، واستمرار فرض العقوبات على العراق، والهجمات الجوية ضده، وذلك بأسلوب غير سياسي، ما أثار الجانب الأميركي[٣].

---

(١) انظر نص الوصية عند: المحافظة ص ٢٥٨ ـ ٢٦٠.

(٢) حمزة: ص٣١٣. (٣) المرجع نفسه ص٣٥ ـ ٣٦.

جاء قرار التغيير المفاجىء، بالنسبة للأمير الحسن، في توقيت غير مناسب، وهو الذي ظل طيلة أربعة وثلاثين عاماً ولياً للعهد، ما يُعدُّ صدمة كبيرة له ولعائلته، لكن الأسرة الهاشمية أبدت تماسكاً، فلم يعارض أي شخص منها الترتيبات الجديدة، مع إظهار تعاطفهم مع الأمير الحسن الذي احترم قرار أخيه بكل شجاعة، واعتزاز، وتقدير، فتمَّ نقل السلطة في جوٍّ هادىء في ٩ حزيران ١٩٩٩م، رحَّبت به كل جموع الشعب الأردني، فقد اتخذ مجلس الوزراء فور تبلُّغه نبأ وفاة الملك حسين، قراراً استناداً إلى الفقرة «أ» من المادة ٢٨ من الدستور الأردني، بانتقال السلطة رسمياً ودستورياً إلى الملك الجديد عبد الله الثاني، الذي ألقى بيانه الأول أمام الشعب الأردني، مؤكداً حرصه على المحافظة على كيان الأردن، ودعا الأردنيين إلى العمل جميعاً صفاً واحداً، وعلى الرغم من استقرار الأوضاع، إلا أن النهج الديمقراطي داخل الأردن يُشير إلى وجود شواهد قد تعمل على عرقلة وإثارة المشكلات على المستوى الداخلي مثل: مصادر التهديد من داخل العائلة المالكة، والتيار الإسلامي القوي على الساحة الأردنية، والتيارات السياسية وغيرها.

وتعهَّد الملك عبد الله الثاني، أنه سيواصل سياسة والده الخارجية الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط والعراق، وسيولي اهتماماً أكبر بالتطور الديمقراطي في الأردن، وبحرِّيَّة التعبير وبتنمية مؤسسات الحياة المدنية.

عيَّن الملك عبد الله الثاني فور تسلمه الحكم أخاه حمزة ولياً للعهد، ثم أعفاه بعد خمس سنوات من هذه المسؤولية، واستقبل بعد ثلاثة أسابيع رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو يرافقه وزير خارجيته آريل شارون، وكلَّف في آذار ١٩٩٩م عبد الرؤوف الروابدة بتشكيل حكومة جديدة، وعيَّن عبد الكريم الكباريتي رئيساً للديوان الملكي، ومنح زوجته رانيا الياسين لقب ملكة في ٢١ آذار ١٩٩٩م[1].

اهتم الملك عبد الله الثاني بالنهوض الاقتصادي لبلاده الذي كان يعاني من تداعيات غزو العراق للكويت بفعل وقف دول الخليج العربية مساعداتها المالية وقروضها المادية للأردن، واستثماراتها فيه، أضف إلى ذلك، عودة أعداد كبيرة من الأردنيين الذين كانوا يعملون في تلك الدول، وبخاصة الكويت والمملكة العربية السعودية، وقد أدَّت إلى خسارة الأردن كل التحويلات المالية التي كان يُرسلها هؤلاء إلى ذويهم.

وشكَّلت العقوبات التي فُرضت على العراق، ضربة في الصميم، لأن العراق كان شريك الأردن التجاري الرئيس، وأهم مصادر النفط الذي يأتي إلى الأردن بشروط

---

(١) الملك عبد الله الثاني: ص١٨٥.

وأسعار تفضيلية، فأصيب النمو الاقتصادي الأردني بضرر كبير، وكان لا بد للحكومة من الاعتماد على الاقتراض من الخارج لدعم قدرتها على الإنفاق.

وارتفع الدَّين الأردني الخارجي بنهاية عام ١٩٩٨م، حتى بلغ نسبة مائة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فتوجه الأردن إلى صندوق النقد الدولي، وحصل منه في أوائل العهد الجديد على دعم مالي من الصندوق المذكور، وأعيدت جدولة ديون الأردن عبر نادي باريس للدائنين الدوليين، وبذلك تمَّ حل المشكلة آنياً، وكان لا بد من القيام بعمل جاد لإيجاد حلول طويلة الأمد، ولم يكن الأمر بهذه السهولة، لأن الأردن بلد فقير بالموارد الطبيعية، والأرض الصالحة للزراعة صغيرة المساحة، والمياه غير متوفرة بما يكفي، أما القاعدة الصناعية، فلم تكن يوماً مصدراً قوياً للإنتاج.

وجمع الملك عبد الله الثاني فريقاً متخصصاً من المستشارين الاقتصاديين، وطلب منه التقدم بأفكار واقتراحات جريئة ذات نزعة تحديثية، لتحفيز الاقتصاد الأردني، ودفعه في طريق النمو والنهوض، فاقترح هذا الفريق جملة حلول كان قد تقدم بها صندوق النقد الدولي في نهاية الثمانينات، وتتمحور حول اعتماد الخصخصة، وتخفيض النفقات الإدارية، ونفقات موظفي القطاع العام، ووقف كل أنواع الدعم، وتحسين طرق التعليم ورفع مستواه، وتشجيع الصناعات المبتكرة والمتجددة، وإزالة العوائق التجارية، والجمع بين القطاعين العام والخاص بحيث يتعاونان معاً في تشجيع الصناعة في مجال «تكنولوجيا» المعلومات، والأدوية، والإعلام الجديد.

وعُقدت ندوة اقتصادية في تشرين الثاني ١٩٩٩م ضمَّت مندوبين عن القطاعين العام والخاص، ناقشت مبدأ انسجام اقتصاد الأردن مع الأسواق العالمية، وكيفية البناء على النجاح الذي أحرزته المناطق الصناعية، وهي مناطق يمكن أن تدخل منتجاتها الأسواق الأميركية من دون تعرفة جمركية، شرط أن تدخل نسبة عشرون في المائة في صناعة الإنتاج الأردني.

توصلت الندوة في النهاية إلى اتفاق حول خطوة طموحة لتطوير الاقتصاد الأردني تشمل تعديلات قانونية من شأنها أن تُسهِّل عمل الشركات والمؤسسات الخاصة، وتُشجع الاستثمار والخصخصة، بالإضافة إلى إصلاح قطاع التعليم، وإنشاء المجلس الاستشاري الاقتصادي الذي يضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص بهدف إكمال المناقشات، وتطبيق القرارات المتعلقة بالإصلاح، وكان خيار أعضاء الندوة، أنه لا بدَّ من تطوير ثروة الأردن الحقيقية، وهي شعبه، وتحديداً الشباب.

ووضع الملك عبد الله الثاني نصب عينيه، القيام بإصلاحات اجتماعية تتضمن تقديم المزيد من الدعم إلى الضعفاء، وغير الميسورين من الأردنيين، وحماية النساء والأطفال. وأطلقت الملكة رانيا في نيسان ٢٠٠٨م، التي كانت لها جهود اجتماعية

متميزة، مبادرة «مدرستي»، وهي برنامج تحديثي يرمي إلى النهوض بنوعية التعليم في خمسمائة مدرسة حكومية في كل أنحاء الأردن، تفتقر إلى الكثير من مقومات التعليم الحديث، وذلك من واقع تحمُّل كل فرد مسؤولية تعليم أبنائه وبناته.

وجمع هذا البرنامج تحت مظلته، القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، ووزارة التربية والتعليم، بهدف إنعاش المدارس وتحديثها لمواكبة مسيرة التعليم الحديث في البلدان المتقدمة.

وأطلقت الملكة رانيا في عام ٢٠١٠م «مدرستي فلسطين» بعد أن تكشَّف لها مدى ما تعانيه مدارس القدس الشرقية، والدلالات الخطيرة لنسبة التسرُّب من المدرسة لدى شعب ليس مدركاً لقيمة التعليم، وما يحتاج إليه لاستمراريته، وبُنيت هذه المبادرة في برنامجها على ما تكوَّن للملكة من خبرة نتيجة التطبيق العملي في الأردن، وتستهدف تلبية حاجات أربعة وتسعين ألفاً من الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية.

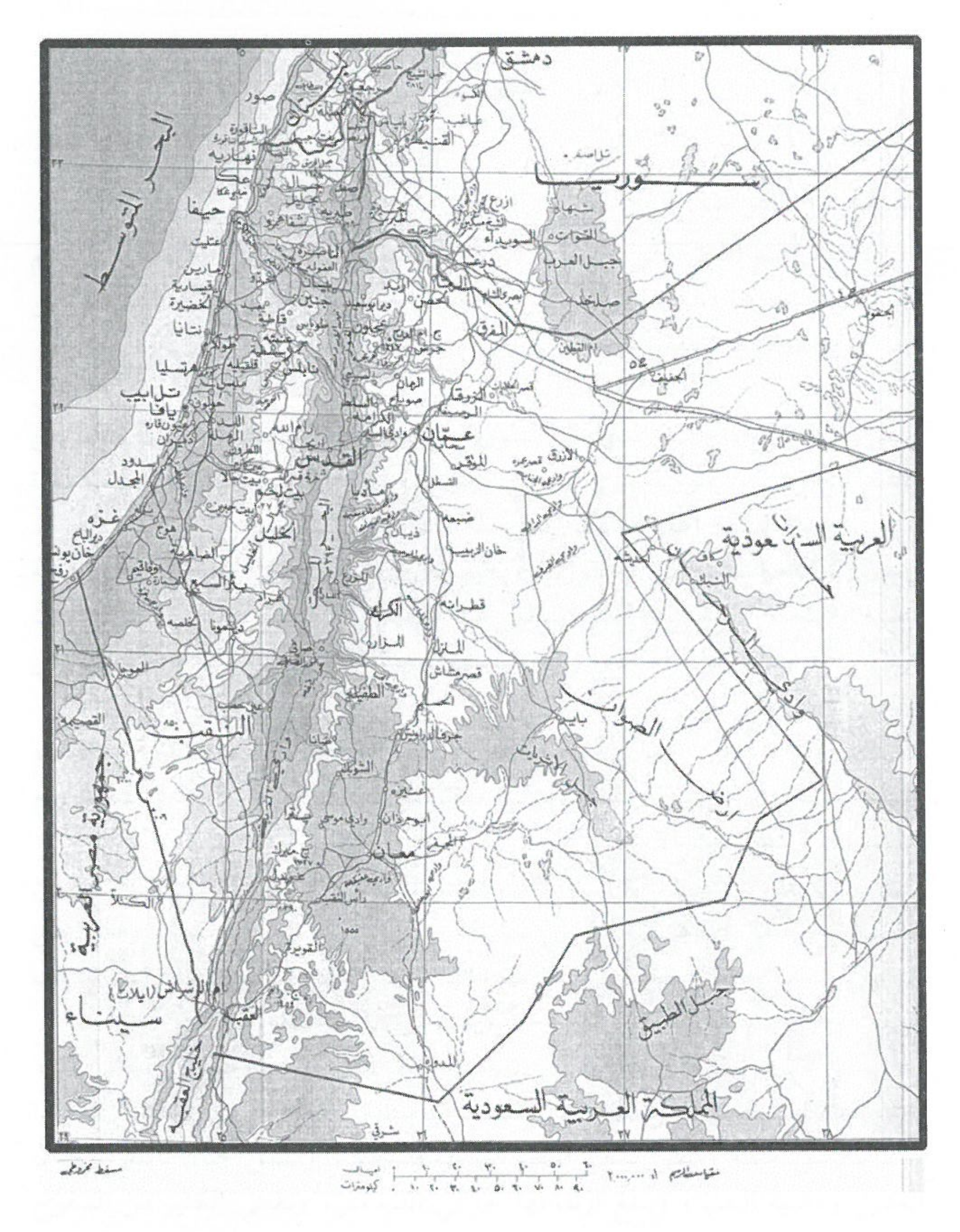
وتجدَّد في عهد الملك عبد الله الثاني الصراع بين الفلسطينيين والصهاينة، بسبب عدم التفاهم بين الطرفين على معاهدة صلح، لأن الكيان الصهيوني كان يطمع في قضم الضفة الغربية وضمِّها إليه، وفجَّرت زيارة أرييل شارون الاستفزازية إلى المسجد الأقصى، الأوضاع، فاندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول عام ٢٠٠٠م، فبذل الملك عبد الله الثاني جهوداً في التوفيق بين الطرفين، لكن «عبثاً يبني البنّاؤون».

وشهد الأردن في ٩ تشرين الثاني عام ٢٠٠٥م ثلاث تفجيرات في ثلاث فنادق في عمّان، ذهب ضحيتها سبعة وخمسون شخصاً، وجُرح مائة وخمسة عشر شخصاً، وأعلن تنظيم القاعدة في العراق بقيادة أبي مصعب الزرقاوي مسؤوليته عن الهجوم.

وأقدم الأردن آنذاك على سحب الجنسية من العديد من الفلسطينيين؛ لإحباط أي محاولة من جانب الكيان الصهيوني لتوطين فلسطينيي الضفة الغربية في الأردن، وضياع حصتهم في العودة إلى وطنهم.

وجرت في تشرين الثاني ٢٠٠٩م انتخابات تشريعية، لأن كثيراً من الأردنيين كانوا يعبِّرون عن عدم رضاهم عن أداء مجلس النواب الذي أدّت تصرفات أعضائه الشخصية واللامسؤولة إلى علاقة غير منتجة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبالتالي عرقلة الجهود الرامية إلى معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الأوسع والأكثر أهمية.

وتأثَّر الأردن بما يجري في بعض الدول العربية من حراك ضد الأنظمة الشمولية فيها، فجرت فيه منذ ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ بعض المظاهرات وَالاحتجاجات، متخذة من تردّي الأوضاع الاقتصادية ذريعة لذلك، وشملت مدناً رئيسة عدَّة.



خريطة المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين

الفصل الرابع

فلسطين

الموقع والجغرافيا

إنَّ أقدم اسم أُطلق على فلسطين هو أرض كنعان، نسبة إلى الكنعانيين، وهم قبيلة من الشعوب القديمة نزحت من الجزيرة العربية في أوائل الألف الثالث قبل الميلاد واستوطنت منطقة الساحل.

وجاءت في أوائل القرن الحادي عشر قبل الميلاد شعوب من البحر الإيجي (شعوب البحر) فهاجمت السواحل السورية ـ اللبنانية ـ الفلسطينية قبل أن تستقر في القسم الجنوبي من سورية على الساحل الكنعاني، ولما كانت هذه الشعوب المسمّاة «بلست» أو «فلسط» أُطلق اسمها على هذا الشاطىء، ثم سُمّي الكل باسم الجزء، واستقرت هذه التسمية في العصور التاريخية اللاحقة، وهي آخر كور الشام من ناحية مصر، واستعمل العثمانيون اسم فلسطين عند ضمّهم بلاد الشام وتقسيمها إلى إيالات (ولايات)، وكان الرحالة الأوروبيون يطلقون هذا الاسم على البلاد بأكملها في القرن التاسع عشر الميلادي.

إن تحديد فلسطين الحالي لم يُستعمل إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وتقسيم منطقة المشرق العربي وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦م، لتتفق مع الانتدابات والسياسات الاستعمارية.

تقع فلسطين غربي قارَّة آسيا على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدُّها من الغرب، ويحدُّها من الشمال الشرقي سورية، ومن الشمال سورية ولبنان، وتطلُّ على الرأس الشمالي لخليج العقبة، وتبلغ مساحتها سبعة وعشرين ألفاً وتسعة كيلو مترات مربعة، وهي مستطيلة الشكل، تتوزع تضاريسها بين ثلاث قطاعات طولية هي:

ـ سهل ساحلي، يضيق هذا السهل بمحاذاة جبل الكرمل عند حيفا إلى مائتي متر، ويتسع عند غزَّة ليصبح عرضه ثلاثين كلم، وهو منطقة تركُّز اقتصادي وسكاني كبير.

ـ سلاسل جبلية وسطى تشغل معظم مساحة فلسطين، وتشمل جبال نابلس وجبال الخليل وهضبة النقب، ويبلغ ارتفاعها حوالي ألف متر، وتغطي الكثير من السفوح تربة صالحة للزراعة.

- منطقة المنخفضات (الأغوار) أو الأخدود الأردني، يمتد مسافة أربعمائة وستون كيلومتراً من قواعد جبل الشيخ شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، ويجري فيه نهر الأردن في قسمه الشمالي ليدخل بحيرة طبرية ثم يخرج منها ليصبَّ في البحر الميت، وتُعدُّ منطقة غور الأردن والبحر الميت أكثر مناطق العالم انخفاضاً عن سطح البحر، وتتميز بحرارتها طوال العام، ويزرع سكانها النخيل والموز والخضروات، وتقع فيها مدينة أريحا، أقدم مدينة في التاريخ.
- السهول الداخلية والمناطق الصحراوية.

إن مناخ فلسطين هو مناخ البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، حار جاف صيفاً، دافىء وممطر شتاءً، وتتضاءل كمية الأمطار كلما توجهنا جنوباً، أما درجات الحرارة فهي معتدلة.

إنَّ لموقع فلسطين الجغرافي أثر كبير في تاريخها السياسي والحضاري، إذ كانت كغيرها من بلدان المشرق العربي مقراً وممراً لكثير من الدول والحضارات التي تعاقبت عليها منذ عام ٢٥٠٠ ق.م، وهي موطن الشعوب القديمة التي انطلقت من الجزيرة العربية، وكان العرب من بينها.

تاريخ فلسطين الحديث

مراحل تاريخ فلسطين الحديث

مَرَّ تاريخ فلسطين الحديث عقب انتصار العثمانيين على المماليك في معركة مرج دابق عام ١٥١٦م بأربع مراحل زمنية تتميز بعضها عن بعض بنوعية الحكم والإدارة وطبيعة العلاقات مع الحكومة المركزية في استانبول، والقوى السياسية المحلية والخارجية وهي:

١ - عصر القوة العثماني، وقد انعكس إيجاباً من خلال استتباب الأمن والانتعاش الاقتصادي.

٢ - المرحلة الانتقالية بعد وفاة السلطان سليمان الأول القانوني عام ١٥٦٦م حتى أواخر القرن السابع عشر.

٣ - تعزيز مكانة القوى والزعامات المحلية خلال القرن الثامن عشر.

٤ - مرحلة التنظيمات العثمانية والتوسع الأوروبي الاستعماري في القرن التاسع عشر[1].

(١) منّاع، عادل: **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني** ص٤ - ٥.

المرحلة الأولى

تميَّزت هذه المرحلة بتطبيق القوانين والنظم الإدارية العثمانية في أيام السلطان سليمان الأول القانوني، وكان لضمِّ العثمانيين بلاد الشام ومنها فلسطين آثاراً إيجابية في تاريخ المنطقة، فقد تحسَّنت الأوضاع الأمنية، وانتعشت الحياة الاقتصادية، ونشطت التجارة والزراعة، وترك الولاة العثمانيون بصماتهم على مرافق الحياة كافة.

وشهدت القدس استفادة في هذا المجال، فتمَّ بناء سوره في أواخر الثلاثينات من القرن السادس عشر مع أبراجه وبواباته وقلعته، وما زال يُعدُّ اليوم رمزاً تاريخياً لهذه المدينة، كما تمَّ ترميم مسجد الحرم القدسي والمساجد الأخرى، والأبنية المجاورة للحرم، وإصلاح قناة الماء من برك سليمان إلى المدينة، وتحسين الطرق، وجرى إقامة بناء لإيواء الفقراء وإطعامهم، وقد أُوقفت قرى وأراضٍ واسعة للإنفاق عليهم، وسُمي البناء «خاصكي سلطان» نسبة إلى زوجة السلطان روكسلانة، فانعكس هذا النشاط على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، واستتبَّ الأمن[1].

لم يُدخل الحكم العثماني أي تغييرات على أسلوب الحكم والتقسيمات الإدارية المملوكية التي كانت سائدة، فأبقى في كثير من الحالات على القوى المحلية، وبخاصة تلك التي تعاونت معه، وظلَّت بلاد الشام ومنها فلسطين مُقسَّمة إلى ثلاث ولايات هي: حلب وطرابلس ودمشق، وكانت فلسطين تابعة للولاية الأخيرة التي امتدت حدودها من ضواحي مدينة دمشق في الشمال إلى العريش في الجنوب، وقُسِّمت إلى سناجق أو ألوية هي: غزة والقدس ونابلس واللجون وصفد وعجلون وتدمر وصيدا وبيروت والكرك والشوبك، وكان يرأس كل لواء حاكم محلي يُدعى سنجق بك أو أمير اللواء، وهو تابع لوالي دمشق[2].

المرحلة الثانية

وصلت الدولة العثمانية إلى ذروة قوتها في أواخر القرن السادس عشر، ثم بدأت مرحلة توازن القوى مع أوروبا قبل أن تدخل في مرحلة التقهقر، وانعكس هذا التحول في ميزان القوى بين الشرق والغرب على المنطقة العربية بما فيها فلسطين عبر أشكال متعددة، منها: التغلغل التجاري ونوعية العلاقة بين النظام المركزي في

(١) منّاع ص٦ - ٧.

(٢) رافق، عبد الكريم: **بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابوليون بونابرت** ص١٤٩ - ١٦٦.

استانبول وبين الأقاليم التابعة له، ولم تظهر آثار هذا التحول في أنحاء الدولة إلا في القرون التالية.

ورافق التحول الاقتصادي لصالح أوروبا واختلال الميزان العسكري لصالح دولها؛ تحول في أنظمة الدولة العسكرية التي طالها التحديث على الطراز الأوروبي، كما جرى تغيير مهم في نظام جباية الضرائب، فانعكست هذه التحولات على إدارة الأقاليم ودور الزعامات المحلية[1].

ظلَّت ألوية فلسطين الخمسة تابعة لولاية دمشق خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، ثم أُنشئت ولاية صيدا في عام ١٦٦٠م، وجاء هذا التغيير الإداري جزءاً من الإصلاحات التي قامت بها أسرة كوبريلي، فقد اقتُطعت ألوية صفد وصيدا وبيروت من ولاية دمشق وضُمَّت إلى الولاية الجديدة التي امتدت حدودها جنوباً حتى مرج ابن عامر وناحية حيفا وساحل عثليت، في حين ظلَّت بقية مناطق فلسطين في الجنوب تابعة لولاية دمشق[2].

وظهرت في أوائل القرن السابع عشر ثلاث أُسر محلية شكَّلت حلفاً سياسياً ـ عسكرياً نجح في صَدِّ الأمير فخر الدين الثاني المعني أثناء توسعه باتجاه الجنوب، وهذه الأسر هي: رضوان وطراباي وفروخ.

شكَّل أمراء العائلات المذكورة قوة متماسكة ساهمت في استقرار الحكم والقيام بإمارة الحج الشامي بنجاح، وتراكمت الثروة والقوة السياسية في أيديهم، ما أثار مخاوف الباب العالي، لذا قرَّر التخلص منهم، وبدأ بآل رضوان حكام غزة ونابلس والقدس، فاتَّهم حسين باشا آخر الأمراء الرضوانيين الكبار بإهمال حماية الحجاج، فاعتقله وصادر أمواله، ثم سيق إلى استانبول حيث قُتل في السجن عام ١٦٦٣م، فتدهور وضع الأسرة، والراجح أن لذلك علاقة بسياسة آل كوبريلي بالقضاء على الزعامات المحلية[3].

وجاء دور آل فروخ حكام نابلس، وكان أميرهم عساف قد توفي في قونية في طريقه إلى استانبول عام ١٦٧١م في ظروف غامضة، فانتهى دورهم السياسي.

وضعف حكم آل طراباي بعد وفاة أميرهم أحمد، وعلى الرغم من استمرار حكمهم بعد ذلك، فقد قضى العثمانيون عليهم بعد قضائهم على حلفائهم، فعزلتهم الدولة عام ١٦٧٧م وعيَّنت ضابطاً عثمانياً حاكماً على شمالي فلسطين.

أدَّى حكم الأسر دوراً مهماً في تاريخ فلسطين في النصف الأول من القرن السابع عشر

(١) منّاع: ص٨. (٢) رافق: ص١٨٥ ـ ١٩٥.

(٣) المحبي، محمد: **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** جـ١ ص١٨٧ ـ ١٨٩، جـ٢ ص١٦.

في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية بحاجة إلى خدماتهم لمواجهة أطماع الأمير فخر الدين الثاني المعني في التوسع نحو الجنوب، وكان لتحالفهم السياسي والعسكري أثر كبير في صدِّه، وحقَّقوا الأمن والاستقرار، وأمَّنوا قافلة الحج السنوية من دمشق إلى الحجاز، وتوطَّدت العلاقات بينهم بفعل المصالح المشتركة اقتصادياً وسياسياً، والتقارب الأسري بالزواج، وشكَّلوا قوة متماسكة ساهمت في استقرار الحكم، لكن تنامي قوَّتهم في الوقت الذي قضت الدولة العثمانية على الأمير فخر الدين الثاني المعني، أثار حفيظتها، وكأنها لم تعد بحاجة إلى خدماتهم فتخلَّصت منهم، ووضعت فلسطين تحت حكمها المباشر.

المرحلة الثالثة

ثورة نقيب الأشراف

ترك زوال حكم الأسر المتحالفة فراغاً سياسياً وعسكرياً لم ينجح متسلِّمو والي دمشق في مَلْئِهِ وبخاصة أنهم كانوا غرباء عن المنطقة، ثم إن تعيينهم لمدة قصيرة، عام أو عامين، لم تُتح لهم التعرُّف على أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية، وحصروا مهمتهم في جمع أكبر قدر ممكن من الضرائب، فانتشر العصيان في مناطق الأطراف، وتفاقم بين البدو الذين فقدوا مصدراً مهماً من مصادر دخلهم المرتبط بقافلة الحج، مثل تزويد الحجاج بالجمال والمؤن والخدمات المتعددة مقابل المال، أو جباية الضرائب.

وعندما ازدادت هجمات البدو على الحجاج في العقد الأخير من القرن السابع عشر، قرَّرت الدولة أن تهتم بهذا الوضع للمحافظة على سمعتها، فخصَّصت أمير الحج بالضرائب المتحصلة من ألوية القدس وغزة وعجلون لتغطية مصاريف القافلة.

أثَّرت المتغيرات السياسية والاقتصادية المذكورة في تركيبة النخبة المحلية المتعاونة مع الإدارة العثمانية، وبخاصة العلماء والأعيان، فتطورت العلاقة بينهم وبين السلطة من التعاون إلى المشاركة الفعلية في الإدارة والحكم، فأصبحت عامل استقرار اقتصادي بفعل قدرات أفرادها الاقتصادية وعلاقاتهم الاجتماعية المتشعبة داخل المدينة وخارجها، فمن خلال تحكُّمهم في المحاكم الشرعية، وإدارة الأوقاف والمدارس والمؤسسات الخيرية؛ نجحوا في توطيد مكانتهم السياسية، وعلى هذا الشكل ملأت أُسر جديدة الفراغ الذي تركه تراجع دور عائلات التحالف الثلاثي[1]، مثل أسرة آل الحسيني الذي شغل أفرادها نقابة الأشراف في القدس.

(١) منّاع: ص١٧ ـ ٢٠.

لكن هذه الفئة الجديدة ما لبثت أن تمرَّدت على السلطان، وانقلبت على الدولة عندما بسطت سيطرتها المباشرة على الحكم، فشعرت بأنها مُهدَّدة في مكتسباتها، وعلى هذه الخلفية من تعارض المصالح ومواقف السكان وقياداتهم من جهة، والدولة وولاتها في المنطقة من جهة أخرى؛ نشبت أحداث ثورة نقيب الأشراف[1]، وما جرى من قيام ولاة دمشق بزيادة الضرائب المفروضة على ألوية فلسطين المخصَّصة لمصاريف الحج، وأخذهم الصُرَّة المخصَّصة لعشائر البدو، لأنفسهم؛ دفع هؤلاء إلى مهاجمة قوافل الحج، ما زاد الأمر تأزُّماً، وترافق ذلك مع قلَّة الأمطار في ساحل فلسطين الجنوبي، وتراجع المحصول الزراعي، وتعدي البدو على القرى، الأمر الذي أدّى إلى هجرة الكثير من السكان من قراهم التي أضحت مهجورة.

وعيَّنت الدولة في عام ١٧٠٢م كرد بيرام محمد باشا حاكماً على ألوية القدس وغزة، فقام بحملات ناجحة ضد عشائر البدو وقرى الفلاحين الذين لم يُسدِّدوا الضرائب المفروضة عليهم بفعل الضائقة الاقتصادية، فتضرَّرت مصالح النخبة بسبب الخراب والفوضى اللذين عمَّا قرى الساحل التي تُغذِّي جزءاً من دخل الأوقاف التي يتولونها، كما أن نجاح محمد باشا العسكري يمكن أن يُقوِّض مكانة العلماء والأعيان السياسية والاجتماعية، لذلك نهض علماء القدس وأعيانها في عام ١٧٠٣م لمقاومة إجراءات الوالي، وسيطر الثوار على القدس وعيَّنوا محمد بن مصطفى الوفائي الحسيني نقيباً للأشراف ورئيساً للمدينة، كما عيَّنوا مشايخ الحارات مساعدين له في الإدارة وتنظيم أمور السكان في أحيائهم.

لم تركن الدولة العثمانية إلى الهدوء فحاول ولاة دمشق استعادة الحكم في القدس، وساعدهم انقسام الثوار على أنفسهم بين معارض لاستمرار الثورة، آل جار الله، وبين مؤيد لاستمرارها، آل الحسيني؛ على نجاح مهمتهم، فقد دبَّ اليأس في نفوس هؤلاء بفعل الحصار الذي فرضه الوالي على المدينة وانفضاض معظم سكانها عنهم وتحولهم إلى المعارضة، فقرَّروا مغادرة المدينة وذلك في ٢٨ تشرين الأول ١٧٠٥م، ودخل مصطفى باشا قائد الحملة المدينة وتسلَّم الحكم، وطاردت قواته النقيب الذي التجأ إلى قلعة طرطوس في ولاية طرابلس حتى قبضت عليه، فأُرسل إلى استانبول وحوكم بسرعة وأعدم عام ١٧٠٧م[2].

---

(١) مناع: ص٢٩.

(٢) راجع فيما يتعلق بثورة نقيب الأشراف: المرجع نفسه: ص٢٩ ـ ٣٧.

Rosen, M: Nagib Al-Ashraf Rebellion in Jerusalem AAS vol 18 pp256, 264.

Barbir, Karl: Ottoman Rule in Damacus 1708 - 1758 pp49 - 50, 81.

عهد ظاهر العمر الزيداني

يُعدُّ القرن الثامن عشر في تاريخ المشرق العربي العصر الذي برز فيه دور القوى المحلية، ففي مناطق متعددة، نجح الكثير من الحركات والأسر المحلية في توسيع نفوذها في الحكم والإدارة، وكان لبعض الحكام المحليين طموحات سياسية خارج حدود إماراتهم، وظهرت في بلاد الشام ثلاث أسر بارزة أدَّت دوراً مهماً في تاريخها خلال القرن الثامن عشر، هي الزيدانيين في شمالي فلسطين، وآل العظم في سورية، والشهابيين في جبل لبنان، وكان السبب الرئيس الذي مكَّن تلك الأسر من الظهور هو ضعف الحكم العثماني، وتعاونه مع الأسر المحلية القوية لتأمين الحكم والإدارة في تلك المناطق.

نزحت الأسرة الزيدانية من الحجاز في النصف الثاني من القرن السابع عشر، واستقر أفرادها في منطقة طبرية ثم انتقلوا إلى سهل البطوف، ونزلوا بالقرب من قرية عرّابة، وقاموا بمساعدة الأهالي في صراعهم مع سلامة، الزعيم الدرزي صاحب النفوذ وملتزم جباية الضرائب في ناحية الشاغور الجنوبي، وتغلَّبوا عليه، فتراجع نفوذ الدروز في الجليل بعد هذه الحادثة.

تقرَّبت هذه الأسرة من الفلاحين كي تستقطبهم، ويبدو أن ظهورها ترافق مع تراجع مكانة الأمراء المعنيين ونفوذهم في المنطقة، وبروز الشهابيين على المسرح السياسي خلفاً لهم، وعيَّن الأمير بشير الشهابي حفيده الأمير منصور حاكماً على لواء صفد التابع له، في عام ١٦٩٨م، وكان للأحداث التي مرَّ بها جبل لبنان والتي تمثَّلت بانتقال الحكم إلى الشهابيين، أثراً إيجابياً في تعزيز مكانة الزيدانيين في الجليل، بفعل كون الأمراء الجدد من القيسيين السنَّة مثل الشهابيين، وجاء تعيين الشيخ عمر الزيداني ملتزماً لجباية الضرائب في منطقة صفد، ضمن سياسة تبديل الأمراء والمشايخ اليمنيين التي نفَّذها الأمير بشير الشهابي.

توفي الشيخ عمر الزيداني في أواخر عام ١٧٠٣م، فخلفه ابنه ظاهر وكان في الرابعة عشرة من عمره، كما توفي الأمير بشير الشهابي عام ١٧٠٦م، فنهض والي صيدا لبسط نفوذه المباشر على لواء الجليل وإخراجه من أيدي الشهابيين.

حوَّل ظاهر العمر سلطته في الجليل من ملتزم ضرائب متنقل إلى حاكم محلي له عاصمته وحاشيته ومؤسسات حكمه السياسية والعسكرية، واتخذ من طبرية مركزاً ومعقلاً فعمَّرها وحصَّنها واستقطب الفلاحين وأهالي المدن حتى يُقوّي موقفه، وتحالف مع العشائر القوية التي كانت تتنقَّل في المنطقة، مثل بني صخر وبني صقر

والسرمدية، ومتَّن تحالفه معهم بالزواج[1].

واجه الزعيم الزيداني أثناء بسط نفوذه في الجليل عقبتين:

تمثَّلت الأولى بمصالح ملتزمي الضرائب المتحكِّمين في نواحيهم، وعلى رأس هؤلاء الشيخ أحمد الحسين في حبرين، ومحمد نافع شيخ ناحية صفد، وشيخ دير القاسي عبد الخالق صالح.

وتمثَّلت الثانية بتخطي السلطات العثمانية وممثليها في المنطقة، في صيدا ودمشق، الذين راقبوا توسع نفوذه خلال الثلاثينات باهتمام بالغ، وخشوا من قيام إمارة جديدة في المنطقة شبيهة بإمارة المعنيين ثم الشهابيين في جبل لبنان.

وأثبت الزيدانيون جدارتهم في تسيير أمور مناطقهم، وحفظوا الأمن فيها، ما كان يدفع والي صيدا إلى الموافقة على تعيينهم مرغماً نظراً لعجزه عن مواجهتهم، فاستعان الباب العالي بوالي دمشق كي يقوم بكبح جماحهم.

ويبدو أن توسع الزيدانيين وبخاصة ظاهر العمر أزعج ولاة دمشق من آل العظم، والمعروف أن ظاهر تحالف مع رشيد الجبر أمير مشايخ عرب صفد، وهاجما أمراء اللجون ونابلس التابعين لوالي دمشق، لذا نهض سليمان باشا العظم للقضاء على حكمه، فنفَّذ حملتين عسكريتين ضده، إلا أنه فشل في زحزحته، ثم توفي فجأة بالقرب من قرية لوبيا في ٢٤ آب ١٧٤٣م[2].

أتاحت وفاة سليمان باشا لظاهر العمر أن يُوطِّد حكمه في الجليل، ونقل عاصمته من طبرية إلى عكا، وأقام علاقات تجارية مع بعض البلدان الأوروبية وبخاصة فرنسا، ما أدَّى إلى ازدهار التجارة، وتغذية خزانته، وتمويل مشاريع الإعمار والتطوير، وبناء التحصينات، وتجهيز قواته العسكرية.

وتطلَّع ظاهر العمر إلى التوسع خارج الجليل، غير أنه واجه مقاومة شرسة من الأسر المحلية في ألوية غزة ونابلس والقدس، وهي المناطق التي حاول ضمَّها إلى أملاكه، ونجح في التوسع في منطقة حيفا التابعة لولاية دمشق، واستولى على القرى الساحلية إلى الجنوب من حيفا مثل الطيرة، وساحل عثليت، ولما حاول التوسع في بلاد حارثة في مرج ابن عامر وبيسان منذ عام ١٧٦٠م اصطدم بوالي دمشق، وكانت المنطقة الواقعة جنوبي عثليت تابعة لسنجق يافا وغزة الذي يحكمه آل مكي، الذين وقفوا حجر عثرة أمام توسُّعه جنوباً[3].

(١) رافق، عبد الكريم: **فلسطين في عهد العثمانيين** ص٧٠٩.

(٢) رافق: ص٧١.

(٣) منّاع: ص٥٦.

وكان تعيين حسين باشا مكي والياً على دمشق في عام ١٧٥٦م، إشارة إلى تجدُّد محاولات الباب العالي كبح جماح ظاهر العمر، بعد مدة طويلة من الهدوء النسبي على الجبهة الفلسطينية، فاتهمه بالتعاون مع البدو الذين هاجموا قافلة الحج ونهبوها في عام ١٧٥٧م، وعلى الرغم من نفيه ذلك، لم تقتنع السلطات في استانبول بتبريراته، وفي عام ١٧٦٠م عيَّن الباب العالي عثمان باشا الكرجي والياً على دمشق، فولَّى أولاده حكاماً على صيدا وطرابلس، ووضع نصب عينيه التخلص من العناصر المتمردة بمن فيهم ظاهر العمر، فتجدَّد الصراع بين الطرفين، وكان ساحل عثليت ومدينة حيفا مسرحاً له.

وكان حسين باشا حاكم لواءي يافا وغزة قد قُتل في معركة مع عربان الوحيدات عام ١٧٦٥م، فترك مقتله فراغاً سياسياً وعسكرياً حاول ظاهر العمر أن يملئه، فعيَّن ابنه عثمان حاكماً على تلك المنطقة الساحلية، لكن الباب العالي كان قد قرَّر تحديد نفوذه لا مدَّ سلطته إلى مناطق جديدة، لذا طلب من والي دمشق أن ينهض لصدِّ غارات البدو وإعادة الأمن إلى نصابه في تلك المنطقة، كما استعان بحكام مصر المماليك لردع العربان ومعاقبة شيخهم سليط الوحيدي المسؤول عن مقتل حسين باشا[1].

وقام عثمان باشا الكرجي بجباية الضرائب ومعاقبة الجماعات المتهمة بالعصيان والتمرد، ويبدو أنه اشتط في الجباية، فثار عليه الأهالي والتمسوا المساعدة من ظاهر العمر، فجاء عثمان باشا مع عسكره فبطش بالثائرين، ولجأ من نجا منهم إلى ظاهر العمر.

وتحالف عثمان باشا مع آل جرار في نابلس واللجون، وهم خصوم الزيدانيين، فعيَّن الشيخ محمد بن جرار متسلماً على لواء نابلس إضافة إلى اللجون، لكن عائلات نابلسية منافسة مثل آل طوقان والبرقاوي، تمرَّدت على المتسلم وأجبرته على مغادرة المدينة.

وتحالف ظاهر العمر مع علي بك الكبير حاكم مصر المملوكي الطامع في التوسع في بلاد الشام وأتاح له هذا التحالف الانتقال من حال الدفاع إلى حال الهجوم ضد عثمان باشا، وكان انهماك الدولة العثمانية بالحرب مع روسيا، وعدم قدرتها على مساعدة والي الشام، فرصة ملائمة قرَّر الحليفان استغلالها لتحقيق طموحاتهما.

(١) الجبرتي، عبد الرحمن: **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** جـ١ ص٣٩٨ ـ ٣٩٩.

كانت الخطوة الأولى إرسال حملة عسكرية إلى غزة لمحاربة سليط الوحيدي الذي عزَّز نفوذه فيها بعد تغلُّبه على حسين باشا مكي، وقد نجحت الحملة في تحقيق هدفها، فتخلَّصت منه بالقتل مع إخوته وأولاده[1].

واستغل الحليفان وجود الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط، فاتصلا بقائده أورلوف في أواخر عام ١٧٧٠م، وحصلا منه على تعهد بمساعدتهما عند الضرورة، وخرجت الحملة المصرية من القاهرة في تشرين الثاني ١٧٧٠م بقيادة إسماعيل بك، فاجتازت سيناء ودخلت غزة والرملة، وفي خطوة لاستقطاب السكان، ألغى علي بك الكبير ضريبة الميري لأربعة أعوام في جميع أنحاء فلسطين، الأمر الذي شجَّع مدناً أخرى في الانتفاض على الحكم العثماني وعدم مقاومة الحملة[2]، فاضطر عثمان باشا تحت ضغط الأحداث العسكرية إلى التراجع بسرعة إلى دمشق في أواخر العام المذكور وتحصَّن فيها. واحتلت القوات المصرية ـ الزيدانية المتحالفة مدينة يافا، ثم توقفت العمليات العسكرية بسبب دخول موسم الحج عام ١٧٧١م، واستؤنفت بعد انتهائه، وكانت الحملة قد تلقَّت تعزيزات من القاهرة بقيادة محمد بك أبو الدهب الذي عُيِّن قائداً للحملة بدلاً من إسماعيل بك، فبلغ عديدها نحو خمسين ألف مقاتل، ولم تصادف الحملة أية مقاومة أثناء زحفها إلى دمشق[3].

كانت القوات المدافعة عن دمشق في حال خلاف فيما بينها، وتنقصها العدَّة والعتاد والقيادة الموحَّدة ذات الخبرة، فأرسل الباب العالي قوة عسكرية لمساعدتها، لكن طلائعها هُزمت بالقرب من سعسع على مشارف دمشق في ٣ حزيران ١٧٧١م[4]، وتمكَّنت القوة المهاجمة من دخول المدينة، فهرب عثمان باشا مع عدد من جنوده.

شكَّلت سيطرة المماليك على دمشق صدمة كبيرة للدوائر الحاسمة في استانبول التي لم تواجه تحدياً جدِّياً منذ القضاء على الأمير المعني فخر الدين الثاني، ونُظِّمت الاحتفالات في القاهرة، وعمَّت الفرحة في صفوف القوات المتحالفة، لكن هذه الفرصة لم تطل بعد أن أخذ أبو الدهب يجمع قواته وينسحب فجأة من دمشق عائداً إلى مصر، فما الذي تغيَّر في الأفق السياسي حتى أقدم على هذه الخطوة وهو المنتصر؟

الواقع أن محمد بك أبو الدهب تواطأ مع العثمانيين بعد أن وعده الباب العالي

---

(١) الجبرتي: جا ص٣٩٨ ـ ٣٩٩. (٢) رافق: ص٧١٥.

(٣) رافق: **بلاد الشام ومصر**... ص٣٦٥، ٣٦٧ ـ ٣٧٧.

(٤) رافق: **فلسطين**... ص٧١٦.

بتعيينه حاكماً على مصر إذا ثار ضدَّ سيِّده وعزله عن الحكم، فأقنع أبو الدهب جنوده بخطة الانسحاب، ويبدو أن هؤلاء سئموا المعارك والحروب التي دفعهم إليها علي بك بعيداً عن مصر[1].

تحرَّج موقف ظاهر العمر بعد انسحاب القوات المصرية من دمشق، فكان عليه أن يواجه رد الفعل العثماني منفرداً، كما أن انسحاب القوات المصرية من كل بلاد الشام، أوجد فراغاً عسكرياً واضطراباً في موازين القوى المحلية، فعانت البلاد من الفوضى والاضطراب أعواماً عدة، في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية منهمكة في الحرب مع روسيا، فلم تقم بسدِّ ذلك الفراغ، الأمر الذي ساهم في طول مدة الصراعات المحلية وشِدَّتها ومعاناة الناس حتى ظهر أحمد باشا الجزار الذي قضى على ظاهر العمر وخَلَفه في حكم عكا[2].

وكانت الانتصارات التي حقَّقها أبو الدهب على عثمان باشا دليلاً على ضعفه، فعزله الباب العالي مع أولاده عن حكم ولايات دمشق وصيدا وطرابلس في تشرين الأول ١٧٧١م، وعيَّن محمد باشا العظم خلفاً له في دمشق، وحصلت في القاهرة آنذاك تطورات مهمة تركت أثرها المباشر على مكانة ظاهر العمر وحكمه، تمثَّلت بنجاح أبي الدهب في عزل سيده، ونصَّب نفسه شيخاً على البلد وقائمقاماً، فلجأ علي بك الكبير إلى حليفه الزيداني في أيار ١٧٧٢م، ما أحرج موقفه، إذ كان عليه مساعدة حليفه في الوقت الذي كان بحاجة ماسة إلى قواته للدفاع عن نفسه وعن إمارته في الجليل وبقية أنحاء فلسطين[3]، فانتُزِعت يافا وغزة منه، وانسحب من نابلس بعد أن فشل في إخضاع آل طوقان، وساء موقف علي بك الكبير الذي أضحى عبئاً ثقيلاً عليه، فالتمسا المساعدة من قائد الأسطول الروسي، وحتى يُخفِّف الضغط عنهما قصف مدينة بيروت في ١٨ حزيران ١٧٧٢م، وأنزل قواتاً فيها، ودافع أحمد باشا الجزار عن المدينة وكان في عداد القوات العثمانية، غير أنه استسلم في النهاية تحت ضغط الأحداث العسكرية إلى ظاهر العمر، الذي أرسله مع فرقته إلى يافا ليساعد في جمع الميري من منطقتها، لكنه هرب إلى القدس ومنها إلى دمشق، فاستقبله قائد حاميتها العسكرية.

الواقع أن الأسطول الروسي لم يُشكِّل ردعاً كافياً لوالي دمشق وحلفائه المحلِّيين، لذا أخذت أحوال ظاهر العمر تزداد سوءاً، وكانت تلك الأحداث بداية النهاية له ولأسرته.

---

(١) الجبرتي: جا ص٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٢) منّاع: ص٦٧. (٣) المرجع نفسه.

وقرَّرت الدولة العثمانية القضاء على ظاهر العمر بعد أن تجاوز الحدَّ بتحالفه مع علي بك الكبير والأسطول الروسي، وعاد علي بك في هذه الأثناء إلى القاهرة في محاولة لاستعادة حكمه، لكن هُزم في معركة الصالحية في نيسان ١٧٧٣م، وجُرح في المعركة، وتوفي متأثراً بجراحه[1].

كانت وفاة علي بك الكبير ضربة قاصمة لحلفائه في بلاد الشام، وبخاصة ظاهر العمر الذي تعرَّض في الوقت نفسه إلى ثورة ولديه أحمد وعلي، وهُزم في نابلس، وعيَّنت الدولة العثمانية عثمان باشا المصري قائداً للحملة العسكرية التي أرسلتها إلى بلاد الشام للقضاء على حكمه، ويبدو أن القائد العثماني خشي الدخول في معركة سافرة، وآثر التوصل إلى اتفاق صلح معه كان من بنوده: تعيينه على ألوية غزة ونابلس ويافا وعجلون لجباية ضرائبها، إضافة إلى ولاية صيدا التي منحه إياها مدى الحياة، لكن الدولة العثمانية رفضت هذا العرض السَّخي، ولما انتهت حروبها مع روسيا بموجب معاهدة كوتشك قينارجي في تموز ١٧٧٤م، تفرَّغت لمواجهة مشكلاتها الداخلية والاهتمام بالقضاء على ظاهر العمر، فكلَّفت محمد بك أبو الذهب القضاء عليه، فخرج من مصر على رأس جيش يُقدَّر بستين ألف مقاتل، فاستولى على غزة في نيسان ١٧٧٥م، والرملة ويافا وحيفا وعكا، فاضطر ظاهر العمر الذي عجز عن صدِّه إلى إخلاء عاصمته والتجأ إلى جبال صفد، وارتكب الجيش المصري في عكا أبشع المجازر في تاريخ فلسطين خلال العهد العثماني، وثقلت وطأة أبو الذهب على الأهالي، ولم يُرفع هذا البلاء عنهم إلا بوفاته بالحمى في ١٠ حزيران من السنة نفسها، فانسحبت العساكر المصرية إلى مصر، وعاد ظاهر العمر إلى عاصمته.

وما كاد ظاهر العمر يتخلَّص من أبو الذهب وجنوده حتى أرسلت الدولة العثمانية القبطان حسن باشا للقضاء عليه، فحاصر عكا وضربها بالمدافع، وتعرَّض صاحب عكا في هذه الأوقات العصيبة لأزمات عدة أدَّت إلى نهايته، فقد تخلَّى أولاده عنه، وانفضَّ حلفاؤه من حوله بعد أن لاحظوا تصميم الدولة العثمانية القضاء عليه، وخانه رجاله المقرَّبين وعلى رأسهم رئيس قواته أحمد آغا الدنكزلي، طمعاً بأمواله وبعفو حسن باشا عنهم، فقبض عليه جنوده المغاربة وقطعوا رأسه وسلَّموه إلى حسن باشا فحمله إلى استانبول، وذلك في آب من السنة نفسها[2]، وهكذا انتهى حكم ظاهر العمر في عكا.

(١) الجبرتي: جا ص٤٢٦.   (٢) منّاع: ص٧١.

عهد أحمد باشا الجزار

عيَّنت الدولة العثمانية بعد القضاء على ظاهر العمر، أحمد باشا الجزار محافظاً على عكا عام ١٧٧٥م، فأعاد الاستقرار إلى المنطقة التي شهدت منذ أوائل السبعينات سلسلة من الثورات والاضطرابات، وكان قد أثبت جدارته العسكرية، ومعرفته بأوضاع البلاد من خلال المهمات التي أُوكلت إليه في مصر وبلاد الشام.

إن أصل أحمد باشا الجزار من البوسنة، فهو بشناقي قدم إلى استانبول وهو في الثانية عشر من العمر، عمل حلّاقاً مدة وجيزة، وتعرَّف على بعض أتباع علي باشا، وعندما عيَّنت الدولة هذا والياً على مصر سار في ركبه إليها وذلك في عام ١٧٥٥م، وتنقَّل في مصر في خدمة الوالي في القاهرة ومديرياتها، واشتهر أمره عندما تغلَّب على عشيرة الهنادي، فاكتسب لقب الجزار لبسالته وقسوته في تنفيذ المهمات من دون شفقة ولا رحمة، ثم انضمَّ إلى خدمة علي بك الكبير وقائده محمد بك أبو الذهب، وحصل على لقب بك، وأضحى من كبار ضباطهما.

ودخل الجزار في خدمة ولاة الشام، فأُرسل مع قوة عسكرية صغيرة إلى بيروت للدفاع عنها أمام الأسطول الروسي، فحصَّن المدينة ورمَّم أسوارها وقلاعها، إلا أنه يئس بعد أربعة أشهر من الحصار والضرب، فسلَّمها إلى ظاهر العمر كما ذكرنا وغادرها إلى عكا ثم إلى استانبول حيث عُيِّن حاكماً على ولاية الروملّلي في عام ١٧٧٥م ثم متصرفاً على سنجق «قرة حصار صاحب» قبل أن يُنقل إلى عكا ويُعيَّن محافظاً لها بعد أن سقطت في يد القبطان حسن باشا، وعيَّنه السلطان في تشرين الأول من السنة نفسها حاكماً على ولاية صيدا، وعلى هذا الشكل بدأ دور هذا الوالي في تاريخ فلسطين[1].

أقام أحمد باشا الجزار في عكا دولة تمتَّعت بقدر كبير من الاستقلال والحكم الذاتي، وقد اختلف دوره عن بقية الأسر المحلية، كالزيدانيين وعائلات نابلس والقدس وغيرهما، وبقية أنحاء الشام، بكونه من المماليك[2].

كان لتعيين أحمد باشا الجزار والياً على صيدا أهمية كبيرة في تمكينه من القضاء على الزيدانيين وحلفائهم في الجليل، وعلى الرغم من نجاحه في إعادة الحكم العثماني إلى فلسطين، فإن الدولة العثمانية حاولت إبعاده عن ولاية صيدا بعد عام واحد من توليته، وتكرَّرت تلك المحاولة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر

(١) انظر فيما يتعلق ببداية حياة الجزار السياسية: الشهابي، أحمد حيدر: **تاريخ أحمد باشا الجزار** ص٣٧ ـ ٣٨، ٤١ ـ ٤٧، ٥١ ـ ٥٣.

(٢) منّاع: ص٧٨.

خلال مدة حكمه، إلا أنها باءت بالفشل، فوطَّد حكمه في المنطقة، وشدَّد قبضته على الشيعة والدروز في لبنان، وتحالف مع بعض العشائر البدوية التي كانت تجوب المناطق الفلسطينية، وحاربها أحياناً، ونجح بعد سنوات قليلة في توسيع دائرة نفوذه على أنحاء ولايته، وسيطر على القوى المحلية بالسياسة أحياناً وبالقوة والبطش أحياناً أخرى[1].

وتطلع أحمد باشا الجزار إلى حكم ولاية دمشق، وكانت آنذاك تعاني من عدم الاستقرار بعد وفاة محمد باشا العظم، فعيَّنته الدولة العثمانية عليها، إضافة إلى حكم عكا في عام ١٧٨٥م، ثم تكرَّر هذا التعيين أربع مرات متفرقة خلال سبعة أعوام، والمعروف أن من بين أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق ولاة دمشق آنذاك كانت قيادة قافلة الحج الشامية السنوية إلى الحجاز، فقام أحمد باشا الجزار بذلك بنجاح، واتَّبع في حكمه لولاية دمشق الأساليب التعسفية نفسها التي نفَّذها في عكا وبقية أنحاء ولاية صيدا من أجل جمع الأموال، واستخدم المحصلة منها في دفع الرشاوى إلى المقربين من السلطان والصدر الأعظم من أجل استمرار حكمه وتوسيع دائرة نفوذه.

أقام أحمد باشا الجزار في عاصمته عكا بعض الإنشاءات وعلى رأسها المسجد المسمى باسمه، كما حصَّن المدينة كي تصبح معقلاً عسكرياً يصعب إخراجه منها بالقوة، وأنشأ جيشاً خليطاً من المماليك والمرتزقة من البشناقية والأرناؤوط والتركمان والمغاربة وغيرهم، ما أتاح له التفوق العسكري والتدخل في شؤون ألوية نابلس والقدس وغزة التابعة لولاية دمشق، وكانت الأسر المحلية القوية في تلك المناطق تتمتع بقدر من الحكم الذاتي والنفوذ السياسي والعسكري، فحاول أكثر من مرة إخضاعها، لكنه لم ينجح تماماً، وظلَّت الزعامات المحلية قوية، مثل: آل جرار وآل طوقان في نابلس ونواحيها[2].

وصدَّ أحمد باشا الجزار غارات البدو على المناطق الآهلة بالسكان، وشنَّ حملات عسكرية ضدهم، وأجبرهم على الانسحاب من الجليل والمناطق التابعة لحكمه[3]، ويبدو أن تعيينه والياً على دمشق أول مرة عام ١٧٨٥م مرتبط بتوسيع دائرة نفوذه من أجل الضغط على عشائر العربان الهاربة من وجهه إلى المناطق التابعة لهذه الولاية، كما أن منازل تلك العشائر في شرق الأردن تقع على طريق قوافل الحج، ما كان يُعرِّضها لتعدّياتهم، ومن أجل مساعدته على الحدِّ من نفوذها أسندت

(١) منّاع: ص٨٢.
(٢) المرجع نفسه: ص٨٢ - ٨٧.
(٣) رافق: **فلسطين في عهد...** ص٧٧٤ - ٧٧٥.

الدولة العثمانية إليه ولاية طرابلس، وحقَّق في مهمته نجاحاً كبيراً بالمقارنة مع حكم من سبقه، وكان هذا النجاح بالإضافة إلى امتداد حكمه على ثلاث ولايات، تتويجاً للعقد الأول من حكمه، ودليلاً على أنه أقوى حكام المنطقة وأقدرهم على مواجهة المشكلات والتصدي للمهمات الصعبة[1].

واجه أحمد باشا الجزار في أواخر سنوات حكمه تحدياً خطيراً تمثَّل في الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابوليون بونابرت، وحصارها مدينة عكا أثناء زحفها باتجاه بلاد الشام (١٧٩٨ - ١٧٩٩م)، ونتيجة لفشل سياسته الرامية إلى إحداث شرخ بين الدولة العثمانية والمصريين؛ بدأ نابوليون بونابرت في تنفيذ سياسة جديدة، فكتب إلى ولاة دمشق وعكا عبد الله باشا العظم وأحمد باشا الجزار يعلمهما أن السبب المباشر لمجيء الفرنسيين إلى مصر، هو رغبتهم في معاقبة المماليك الذين امتنعوا عن طاعة السلطان، وإقامة علاقات ودِّيَّة مع الباب العالي، وطلب منهما التعاون معه، إلا أنهما رفضا ذلك.

الواقع أن أسباباً عديدة أقنعته بضرورة غزو بلاد الشام قبل أن يبدأ أعداؤه الهجوم عليه في مصر، فقد بعثت الحكومة الفرنسية، منذ أن أخفقت مساعيها في استانبول، وبعد أن قُطعت المواصلات بين فرنسا ومصر، وقام التكتل الأوروبي بمضايقتها؛ تعليمات إلى قائدها خيَّرته تنفيذ أحد الخيارات التالية:

١ - البقاء في مصر ودعم مركزه فيها بشكل يُمكِّنه من صدِّ الهجوم العثماني ضده.

٢ - التقدم نحو الهند حيث يجد هناك شعباً متوثباً ضد بريطانيا، وعلى استعداد للتعاون معه بهدف تقويض دعائم السيطرة البريطانية في تلك البلاد.

٣ - الزحف براً إلى استانبول، فيسبق بذلك عملية العدو التي تُهدِّده[2].

وكان قد بلغ نابوليون بونابرت أنباء عن تقدم جيش عثماني بقيادة إبراهيم بك وأحمد باشا الجزار، باتجاه الحدود المصرية، وسيطرة هذا الأخير على قلعة العريش، فأصدر أوامره الخاصة بالعمليات العسكرية[3]، وأصدر المناشير إلى أهالي البلاد يشرح فيها أسباب مجيئه إليها في محاولة لإقناعهم بعدم التعرض للحملة[4]،

(١) الشهابي: ص١٢٩ - ١٣٠. منّاع: ص٨٩.
(٢) شكري، محمد فؤاد: **الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر** ص١٢٤ - ١٢٥.
(٣) الترك، المعلم نقولا: **ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية** ص٦٦ - ٧٣.
(٤) انظر المنشور الموجه إلى أهالي غزة والرملة عند الجبرتي ج٢ ص٢٥٥.

لكنه لم يتلقَّ إلا الرفض، وسيطرت الحملة الفرنسية على العريش وخان يونس وغزة والرملة واللِّد ويافا، ثم كتب إلى أحمد باشا الجزار يدعوه إلى وقف القتال والعيش بسلام مع الفرنسيين والانضمام إليهم ضد أعدائهم البريطانيين والمماليك[1]، وأرسل فرقاً عسكرية لاحتلال الحصون والقلاع في الجليل كي يقطع الطرق على الإمدادات العثمانية القادمة من دمشق، فقضى على قوة عسكرية عثمانية بقيادة الوالي عبد الله باشا خرجت من دمشق لتساند عكا التي ضرب عليها القائد الفرنسي حصاراً مركَّزاً في آذار ١٧٩٩م[2].

لكن نابوليون بونابرت ما لبث أن فك الحصار عن عكا في أيار وعاد إلى القاهرة فوصل إليها في ١٤ حزيران، فما الذي تغيَّر في الأفق السياسي حتى أقدم على هذه الخطوة؟ الواقع أنه حصلت تطورات إقليمية ودولية عدة أجبرته على ذلك، لعل أهمها:

- علم أثناء حصاره عكا خبر تقدم جيش الحلفاء المجتمع في رودوس باتجاه السواحل الشامية.
- وصل إلى مسامعه بأن البريطانيين أشعلوا نار حرب أوروبية ضد فرنسا.
- علم بأن عمارة (قطعة حربية) عثمانية في طريقها إلى مصر، وأن الأسطول الروسي احتل جزيرة كورفو وأخرج الفرنسيين منها.
- جاءته الأخبار من فرنسا بأن حكومة الإدارة قطعت عنه الإمدادات بفعل سياسة بعض القادة الفرنسيين الذين تآمروا عليه.
- فشله في استقطاب بعض الزعماء المحليين أمثال: الشيخ عباس ظاهر العمر في صيدا، ومراد زاده في دمشق، والأمير بشير الشهابي الثاني أمير لبنان.
- تناقص عدد جنوده مع مرور الوقت بفعل المناوشات العسكرية وتفشي مرض الطاعون في صفوفهم[3].

لم تُخلِّف الحملة الفرنسية أي أثر ملموس في موازين القوى السياسية والعسكرية في بلاد الشام ومنها فلسطين، فلم توقظ المنطقة العربية من سبات عميق، واستمرت في خضوعها للحكم العثماني، كما استمر أحمد باشا الجزار يحكم في عكا حتى وفاته عام ١٨٠٤م، إلا أنها أثَّرت سلباً على التجارة مع فرنسا ومصر، فساءت الأوضاع الاقتصادية، وانخفضت قيمة العملة المتداولة، وأضافت الضرائب المفروضة على السكان عبئاً آخر إلى أعبائهم الكثيرة التي تحمَّلوها خلال الحملة

(١) تجد نص الكتاب عند الترك ص٥٠. (٢) المصدر نفسه: ص٨٠ ـ ٨١.
(٣) الترك: ص٨٠ ـ ٨١. الجبرتي: جـ٢ ص٢٩٠.

الفرنسية[1]، وشكَّلت بداية التدخل الأوروبي في المنطقة.

وأصدرت الدولة العثمانية أمراً إلى أحمد باشا الجزار بمطاردة القوات الفرنسية ومحاربتها في مصر حتى إخراجها منها، فتلكَّأ في تنفيذ الأمر حيث كان اهتمامه منصبّاً على: تأمين استمرارية حكمه، وإصلاح ما خرَّبته الحروب، ويبدو أنه رأى أن دوره في محاربة الفرنسيين انتهى عقب وصول الجيش العثماني بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضياء باشا إلى دمشق في آب ١٧٩٩م، وهو في طريقه إلى مصر لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم منها.

واستعان الصدر الأعظم بعد رفض أحمد باشا الجزار وبعض سكان فلسطين التعاون معه، بزعيم محلي آخر هو محمد آغا أبو المرق، فعيَّنه متصرفاً على ألوية القدس ويافا وغزة، ما أثار حفيظة أحمد باشا الجزار الذي أدرك معنى هذه الخطوة، كما انتُزع منه الساحل الفلسطيني لصالح منافسه، وتمادى الصدر الأعظم في إثارته عندما منح أبو المرق رتبة الباشوية، ليكون نِدّاً له، وراقب أحمد باشا الجزار توسع نفوذ منافسه وامتداده من دون أن يتمكَّن من فعل أي شيء ضده نظراً لمساندة الدولة العثمانية له.

وبعد أن انسحب الفرنسيون من مصر في عام ١٨٠١م، انضم أبو المرق إلى جيش الصدر الأعظم الذي دخل مصر، وأضحى من المقربين إليه، فولَّاه على مصر، لكن هذا التعيين واجه معارضة من المماليك ومن العساكر التركية[2]، فعيَّنه الصدر الأعظم متصرفاً على ألوية القدس ويافا للمرة الثانية في عام ١٨٠٢م ووالياً على دمشق، ولما همَّ بالخروج إليها حاصره الجزار في يافا ومنعه من تسلُّمها[3].

وعيَّنت الدولة العثمانية عبد الله باشا والياً على دمشق لتسيير قافلة الحج، وطلبت منه مساعدة أبو المرق المُحاصَر في يافا، لكن هذا الوالي لم يُنفِّذ الأمر، وتوافقت مصلحته مع مصلحة أحمد باشا الجزار في التخلص منه، وكان أبو المرق قد أثقل السكان بالضرائب الباهظة لتغطية مصاريفه، فثاروا على متسلمه، ورفعوا العرائض إلى الباب العالي ضد ظلمه بتشجيع من أحمد باشا الجزار، وبعد حصار دام طويلاً، تمكَّن أبو المرق من الهرب من يافا وتوجه بحراً إلى قبرص، ومنها إلى اللاذقية، فحلب وذلك في آذار عام ١٨٠٣م. ودخلت قوات أحمد باشا الجزار المدينة[4].

شكَّل القضاء على أبي المرق انتصاراً آخر لأحمد باشا الجزار الذي كثرت

(١) منّاع: ص٩٨ ـ ٩٩. (٢) الجبرتي: جـ٢ ص٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٦.
(٣) الشهابي: **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين** جـ٢ ص٣١٧.
(٤) الجبرتي: جـ٢ ص٥٥١.

محاولات الدولة العثمانية للتخلص منه في عهد الصدر الأعظم يوسف ضياء باشا، وعلى الرغم من أن الدولة عدَّته عاصياً، إلا أن نجاح الوهابيين في الزحف إلى الحجاز انطلاقاً من نجد؛ اضطرها إلى العفو عنه، ومنحته حكم ولايتي دمشق وطرابلس وسر عسكرية (قيادة جند) الحجاز إضافة إلى ولاية صيدا، وكلَّفته بالتصدي للوهابيين، وكانت أوضاع مصر قد اضطربت بعد خروج الفرنسيين منها، فعيَّنته الدولة والياً عليها في ٩ آذار ١٨٠٤م لإصلاحها، وعلى الرغم من أن هذا التعيين الذي حصل قبل أشهر قليلة من وفاته، لم يُنفَّذ، إلا أنه يدل على مكانته العالية التي وصل إليها في أعوام حكمه الأخيرة، ولما كان شيخاً قد هرم، عيَّن أحد كبار مماليكه سليمان باشا لقيادة قافلة الحج الشامية عام ١٨٠٤م، ولم يُعمِّر حتى يسمع من مملوكه أخبار الوهابيين، وتوفي في أيار عام ١٨٠٤م.

المرحلة الرابعة

عهد سليمان باشا العادل

حافظ خلفاء أحمد باشا الجزار في عكا على تفوقهم العسكري واستقرار الحكم، وتأثرت فلسطين بما جرى من أحداث سياسية وعسكرية انعكس تأثيرها على الحكام المحليين، لكن تلك الأحداث على أهميتها لم تترك أثراً كبيراً على الوضع الاقتصادي والحياة الاجتماعية، ثم إن التحولات لم تكن جذرية، وإنما هي استمرار لما جرى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، نذكر من تلك الأحداث: ظهور الحركة الوهابية في الجزيرة العربية التي شكَّلت تحدياً عسكرياً وسياسياً وإسلامياً لسلطة الدولة العثمانية، والتوسع المصري في بلاد الشام، وكان السلطان محمود الثاني قد انتهج سياسة الإصلاحات العسكرية والمدنية في عاصمته استانبول، لكن سياسة التحديث لم يكن لها أي أثر في المنطقة العربية.

أخرج العساكر في عكا بعد وفاة أحمد باشا الجزار إسماعيل باشا من السجن وعيَّنوه خليفة له، فكتب إلى حكام الألوية التابعة لولايتي صيدا ودمشق يخبرهم بوفاة الجزار وتوليه السلطة بصورة مؤقتة حتى تُعيِّن الدولة العثمانية من تراه مناسباً، فعيَّنت الدولة سليمان باشا والياً على صيدا وملحقاتها، لكنه لم يتمكَّن من تسلُّم منصبه إلا بعد اصطدامات مع إسماعيل باشا الذي رفض التنازل عن الحكم وتمسَّك بالسلطة، وذلك في كانون الثاني ١٨٠٥م[1].

(١) العورة، إبراهيم: **تاريخ سليمان باشا** ص١٩.

حافظت عكا في عهد سليمان باشا على مكانتها العالية، فاستعانت به الدولة العثمانية لإعادة الاستقرار إلى دمشق التي شهدت بعض الاضطرابات بفعل التغيير السريع للحكام، وعيَّنته حاكماً عليها، إضافة إلى ولاية صيدا التي أُعطي حكمها مدى الحياة، واقتطعت الدولة في عهده لواءي غزة ويافا من ولاية دمشق وضمتهما إلى ولاية صيدا، وظلت ألوية جنين ونابلس والقدس تابعة لولاية دمشق، لكنها تأثَّرت بسياسة حكام عكا أكثر من تأثرها بحكام دمشق الذين كانوا عاجزين عن فرض سيطرتهم الفعلية على ما كان يجري في المنطقة[1].

واجهت الدولة العثمانية آنذاك الحركة الوهابية في الجزيرة العربية التي توسعت باتجاه الحجاز وانطلقت من نجد للتوسع في المناطق المجاورة من بلاد الشام وجنوبي العراق، ولما كانت الدولة العثمانية عاجزة عن التصدي لها فقد كلَّفت ولاتها بالقضاء عليها، لكن سليمان باشا كان منهمكاً بإعادة الاستقرار إلى عكا وولاية صيدا، كما كان محمد علي باشا في وضع مماثل يقوم بتثبيت حكمه في مصر ويلاحق فلول المماليك.

وانبرى في غمرة هذه الأحداث محمد أبو المرق، فأعرب عن استعداده للقيام بحملة ضد الوهابيين في الحجاز، فوافقت الدولة العثمانية على اقتراحه وعيَّنته متصرفاً على ألوية غزة ويافا والرملة والقدس في عام ١٨٠٦م لتسهيل مهمته، ومنحه السلطان أموالاً لتغطية بعض نفقات الحملة[2].

قابل علماء القدس وأعيانها عودة أبي المرق بتحفظ خشية من قسوته وبطشه، فطمأنهم إبراهيم باشا والي دمشق، وكان أبو المرق متزوجاً من ابنته، لكن هذا الرجل ماطل في تجهيز الحملة على الرغم من حثِّ الدولة العثمانية له على ضرورة الإسراع، واكتشفت أخيراً أنه لا ينوي القيام بما وعد به، فطلبت من سليمان باشا أن يقوم بمعاقبته وإعادة أموال الدولة إلى خزينتها[3]، فالتمس المساعدة من محمد علي باشا فحاول التوسط له عند الدولة العثمانية، لكنه لم ينجح، واضطر أبو المرق للهرب من يافا إلى مصر واحتمى بواليها، ودخل محمد آغا أبو نبوت، أمين جمرك عكا ومبعوث سليمان باشا، إلى يافا، وتمَّ تعيينه حاكماً عليها وعلى غزة (١٨٠٧ ـ ١٨١٩م)[4]، فأعاد الأمن إلى يافا واتخذها قاعدة له، واشتهر بحربه ضد العربان الذين توغلوا في المناطق الآهلة بالسكان على امتداد الساحل، وقتل

(١) منّاع: ص١٠٧. (٢) العورة: ص٨٠ ـ ٨١.
(٣) المصدر نفسه: ص٥٣. الشهابي: ج٢ ص٤٣٦.
(٤) المصدران نفساهما: ص٨٥ ـ ٨٧. ج٢ ص٤٣٦.

زعيم عشيرة الوحيدات[١].

وعمَّر أبو نبوت حيفا وحصَّنها، وأنشأ جامعاً كبيراً فيها عُرف باسمه، وأوقف عليه الأوقاف وفرشه بأنواع البُسط، ورتَّب له الموظفين، وأقام بجواره بئراً وسبيلاً ومدرسة، ألحق بها مكتبة[٢].

وأقام أبو نبوت علاقات تحالف مع حكام ومشايخ ألوية فلسطين ونواحيها، مثل آل طوقان في نابلس، وآل الحسيني في القدس، وآل أبو غوش الذين كانوا يتحكمون في الطريق بين يافا والقدس، ما ساهم في ازدهار التجارة، وتأمين الحجاج الذين ازداد عددهم آنذاك، وعيَّنه سليمان باشا على ما بيده مدى الحياة[٣].

ويبدو أن علاقته مع سليمان باشا تدهورت بعد ذلك بسبب طموحه السياسي، وكان يأمل في حصوله على رتبة الباشوية، غير أن الباب العالي منحه رتبة أدنى هي قبوجي باشي، وأُعطيت رتبة الوزارة، معاون الوالي، في عكا إلى غريمه عبد الله باشا، والواضح أن سليمان باشا خشي من بعض مظاهر الاستقلال التي أحاط أبو نبوت نفسه بها، فعزله وعيَّن ابن أخيه مصطفى بك خلفاً له[٤]، فرحل إلى مصر، وبذلك انتهى دوره في تاريخ فلسطين الحديث.

عهد عبد الله باشا

توفي سليمان باشا في عكا عام ١٨١٩م، فخلفه نائبه عبد الله باشا[٥]، وقد انتهج سياسة مغايرة لسياسة سلفه السمحة، وتُعدُّ تصرفاته أقرب إلى نهج أحمد باشا الجزار، وبرز في تعامله القاسي مع أهالي عكا وأمراء جبل لبنان وأعيان ألوية نابلس وجنين والقدس، ورفضت الدولة العثمانية تعيينه والياً على دمشق إضافة إلى حكمه في عكا مثلما فعلت مع أحمد باشا الجزار وسليمان باشا، وواجه مشكلة حقيقية عندما قرَّرت الدولة العثمانية عزله بسبب نهجه السياسي، وأرسلت الجيوش إلى عكا لمحاربته، فتوسط له محمد علي باشا حاكم مصر، وأقنع الباب العالي بإبقائه في منصبه والعفو عنه[٦].

لم يشهد عهد عبد الله باشا تغييراً كبيراً في موازين القوى المحلية، واستمرت الأسر التي وطَّدت مكانتها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في ألوية جنين

---

(١) منّاع: ص١١٩. (٢) المرجع نفسه: ص١٢١.
(٣) المرجع نفسه. (٤) العورة: ص٣٧٧ ـ ٣٩٤.
(٥) المصدر نفسه: ٤٥٨ ـ ٤٦٨.
(٦) رستم، أسد: **الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا** ج١ ص٣٠ ـ ٣٢.

ونابلس والقدس؛ تواصل دورها في الإدارة والحكم، غير أنَّها وطَّدت علاقاتها مع حاكم عكا وحاكم دمشق.

وما جرى من فرض والي دمشق مصطفى باشا ضرائب باهظة على السكان في الألوية المذكورة التابعة له؛ وجدوا صعوبة في دفعها، وأدَّى ذلك إلى قيامهم بثورة ضد حكمه في عامي (١٨٢٥ ـ ١٨٢٦م)، فسيطروا على القدس، وأدَّت سياسة هذا الوالي القاسية إلى ازدياد التذمُّر ضده في دمشق، ما دفع السلطان إلى عزله في أيلول ١٨٢٦م، وعيَّن مكانه ولي الدين باشا، ويبدو أن هذا الوالي لم يكن على قدر المسؤولية التي أُلقيت على عاتقه، فعجز عن تأمين الأموال المطلوبة لتأمين قافلة الحج، كما عجز عن حمايتها عندما هوجمت أثناء عودتها من الحجاز، فعزله السلطان وعيَّن مكانه والٍ آخر.

وطلب السلطان من عبد الله باشا إنهاء العصيان في القدس، فأرسل قوة عسكرية من ألفي جندي بقيادة نائبه حاصرت المدينة وضربتها بالمدافع قبل أن يتوصل الطرفان المحاصَر والمحاصِر إلى تسوية، يقوم السكان بموجبها بدفع ضرائب الميري العادية من دون زيادات ولا غرامات مقابل أن يقيم العساكر في القلعة ولا يتدخلوا في شؤون السياسة المحلية للمدينة[١].

كافأت الدولة العثمانية عبد الله باشا على نجاحه، فأضافت إلى حكمه ولاية طرابلس عام ١٨٢٧م، وضمَّت إليه بعد ثلاث سنوات ألوية جنين ونابلس والقدس، فأضحت فلسطين كلها تحت سلطته المباشرة.

وتعرَّضت بلاد الشام ومنها فلسطين منذ عام ١٨٣٠م لحملات والي مصر محمد علي باشا بهدف الاستيلاء عليها مدفوعاً بعاملين سياسي واقتصادي.

أما العامل السياسي، فقد كانت هذه البلاد منطقة توسع طبيعي لحكام مصر منذ الأزمنة القديمة بفعل اتخاذها حاجزاً يقي مصر من الضربات الآتية من الشمال الشرقي من جهة، وإنشاء دولة عربية أو قيام سلطنة إسلامية قوية من جهة أخرى، كما أن بسط نفوذه على هذه البلاد سيُمكِّنه من تجنيد جيش من سكانها، فيزداد بذلك عدد أفراد جيشه.

أما العامل الاقتصادي، فإنه أراد استغلال موارد بلاد الشام من الخشب والفحم والنحاس التي كانت تفتقر إليها مصر، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية بسبب موقعها الجغرافي واتصالها بالأناضول، وعلاقاتها التجارية بأواسط آسيا حيث تمرُّ قوافل التجارة.

---

(١) العارف، عارف: **المفصل في تاريخ القدس** ص٣٦١.

تكمن الأسباب المباشرة للحرب في النزاع الداخلي الذي حصل بين محمد علي باشا وعبد الله باشا في عكا[1]، فزحف جيش مصري باتجاه فلسطين في ١٤ تشرين الأول ١٨٣١م وسيطر على مدنها من دون مقاومة تُذكر باستثناء عكا التي ضرب عليها حصاراً مركَّزاً[2]، قبل أن تسقط في ٢٦ أيار ١٨٣٢م، وتابع الجيش المصري زحفه باتجاه الشمال فاحتل دمشق والمدن السورية ولم يتوقف إلا في بطاح الأناضول.

فلسطين تحت الحكم المصري

• تثبيت دعائم الحكم المصري

ساد فلسطين تحت الحكم المصري نوع من عدم الاستقرار، فقد حاول إبراهيم باشا بن محمد علي باشا قائد الجيش المصري، معاملة الناس بالحسنى لاستقطابهم وكسب وِدِّهم وتعاونهم، فمنع عساكره من القيام بأعمال السلب والنهب، وأبطل بناء على أوامر والده الكثير من الضرائب والعوائد التي كانت تُجبى من غير المسلمين، بهدف منع الدول الأوروبية من التدخل إلى جانب السكان[3].

نجحت الإدارة المصرية خلال السنة الأولى من وجودها في فلسطين في طمأنة السكان بأن الحكم الجديد لن يُجري تغييرات جذرية تؤثر في شؤون حياتهم اليومية، وتفرَّغ إبراهيم باشا لتنظيم الإدارة في بلاد الشام ومنها فلسطين بعد عقد اتفاقية كوتاهية في أيار ١٨٣٣م التي منحت محمد علي باشا حكم كريت وعربستان (بلاد الشام) ومنطقة أضنة في الأناضول، مقابل تَعهُّد حاكم مصر بأن يدفع الأموال (الضرائب) عن بلاد الشام التي كان يدفعها الولاة السابقون إلى الدولة العثمانية.

وهكذا أضحت فلسطين تحت حكم عثماني ـ مصري مشترك. فتجلَّت سيادة السلطان من خلال دفع الإدارة المصرية ضريبة سنوية إلى خزينة الدولة العثمانية، والمحافظة على صلاحياته في إصدار الفرمانات والأوامر المتعلقة بالأمور المهمة كالتجارة الخارجية، والعلاقات مع الدول الكبرى، وظلَّ القضاء الشرعي تحت سيطرة الدولة العثمانية[4]، أما الإدارة والحكم الفعليان فانتقلا إلى الإدارة المصرية وعلى رأسها إبراهيم باشا.

وعيَّنت الدولة العثمانية والي دمشق محمد شرف مسؤولاً إدارياً عامّاً، في حين

(١) بازيلي: ص١٣٧.
(٢) الرافعي: عبد الرحمن: **عصر محمد علي** ص٢٥٢ ـ ٢٥٣.
(٣) رستم: جـ١ ص٩٣ ـ ٩٥، ١٣١ ـ ١٣٢. (٤) مناع: ص١٣٩.

عُيِّن قاسم الأحمد متسلماً على لواء نابلس وابنه متسلماً على القدس، والشيخ حسين عبد الهادي متسلماً على عكا وصيدا، وأبقى إبراهيم باشا معظم مشايخ جبال نابلس والقدس الذين تعاونوا معه أو قدَّموا الطاعة وطلبوا الأمان، في مناصبهم[1].

وهكذا تمَّ تثبيت دعائم الإدارة المصرية في فلسطين، التي أضحى بموجبها متسلم عكا مسؤولاً عن أنحاء البلاد من صفد شمالاً إلى رفح جنوباً، وتابعاً لوالي بلاد الشام الذي استقر في دمشق.

وكان لتعاون تلك الأسر مع الحكم المصري دور مهم في ارتفاع شأنها ونفوذها، فعُيِّن محمود بك، أحد إخوة الشيخ حسين، متسلماً على يافا، وابنه الشيخ سليمان متسلماً على جنين، والشيخ قاسم الأحمد متسلماً على القدس، وابنه الشيخ محمد متسلماً على نابلس، وابنه الآخر الشيخ يوسف متسلماً على جماعيل وهي قرية في جبل نابلس[2].

وأنشأ الحكم المصري مجالس الشورى في كل مدينة يزيد عدد سكانها على ألفي نسمة، ويتراوح عديد كل مجلس بين اثني عشر وواحد وعشرين عضواً وفقاً لعدد السكان، يُنتخبون من أعيان البلد وكبار التجار، وتتولى هذه المجالس إدارة شؤون الحياة اليومية في المدن، غير أن صلاحياتها كانت محدودة بفعل مركزية الإدارة المصرية، وعُيِّن المصريون الذين أُرسلوا من القاهرة في المناصب المهمة والحساسة، وظلَّت حكومة محمد علي باشا المرجع الرئيس لجميع القرارات المفصلية[3].

عانى السكان في ظل الحكم المصري من:

ـ الضرائب المفروضة التي لم تختلف قيمتها في بداية الحكم المصري عما كانت عليه سابقاً، لكن هذا الحكم أضاف ضريبة جديدة أثارت حفيظة السكان، هي ضريبة الفردة أو الفرضة، وقد فُرضت على الذكور من مختلف المذاهب الذين تراوحت أعمارهم بين خمسة عشر وستين عاماً، وتتراوح قيمتها بين ١٠٪ و١٢٪ من دخل المكلَّف[4].

وتُعدُّ هذه الضريبة من أهم مصادر الدخل للحكم المصري، يقوم ديوان الشورى بتقدير قيمتها وتوزيعها على المكلَّفين، أثارت هذه الضريبة السكان لسببين:

الأول: أنها ساوت بين المسلمين وغير المسلمين في تقدير قيمتها.

الثاني: المحاباة في التوزيع.

(١) مناع: ص١٤٠.
(٢) النمر، إحسان: **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**: جـ١ ص٣٢٣ ـ ٣٢٤.
(٣) مناع: ص١٤٠ ـ ١٤١.
(٤) المرجع نفسه: ص١٤١. أبو عز الدين، سليمان: **إبراهيم باشا في سوريا** ص١٤٦.

وفرضت الحكومة رسوماً أخرى غير مباشرة على الجمارك والدخان والمواشي والزواج والحمّامات والصابون والطواحين وغيرها، وتشدّدت في تحصيلها[١].

ـ التجنيد الإجباري الذي تميز بعدم تحديد المدة والأهداف التي يتعاطف معها السكان، حيث يتم إرسالهم بعيداً عن بلادهم، وفي بداية عام ١٨٣٤م، وبعد استتباب أمور الحكم والإدارة، أصدر محمد علي باشا قراراً بتجنيد خمسة عشر ألف شاب من بلاد الشام، وقد خصَّ فلسطين بأكثر من ستة آلاف شاب معظمهم من لواءي نابلس والقدس[٢]. صحب هذه السياسات تحسن في الظروف المادية، وزيادة في الأمن في الأرياف، ومحاولة توطين العشائر البدوية في جنوبي البلاد ووادي الأردن مع تجفيف المستنقعات، ومنح الامتيازات لزراعة الأراضي المستصلحة، بالإضافة إلى منح مزيد من الحماية والمساواة للأقليتين المسيحية واليهودية.

وفشلت الإدارة المصرية في احتكار التجارة الدولية بفعل معارضة بريطانيا، ولهذا لم يستطع إبراهيم باشا سوى احتكار التجارة الداخلية، وبالتالي لم يحصل إلا على مقدار أقل من الواردات، في الوقت الذي لم يستطع إنشاء نظام لجباية الضرائب المباشرة، فاضطر إلى الاعتماد على محصلي الضرائب والمعروف أن عملية التحصيل كانت تُباع بالمزاد لأعلى المزايدين وبمبالغ أعلى.

• نشوب الثورة

شكَّلت الإجراءات المصرية عبئاً على السكان في فلسطين وسبباً مباشراً لقيام الثورة في أوائل أيار عام ١٨٣٢م، وقد عارض مشايخ الأسر وزعماء القبائل طلب التجنيد وقاوموا نظام المركزية في جباية الضرائب، وكان تحصيلها يُمثل الأساس لقوتهم واستقلالهم الذاتي، واشتكى السكان من مظالم كثيرة، وقاوم الفلاحون الضرائب الباهظة كما ناهضوا التجنيد الإجباري، فأعلن الجميع الثورة والعصيان باستثناء الشيخ حسين عبد الهادي الذي ظلَّ إلى جانب الحكومة المصرية، وجرت مناوشات بين الثوار وبين الجيش المصري قبل أن تتوسع الثورة وتنتشر في جميع أنحاء فلسطين، ويشتد أوارها في أواسط حزيران عام ١٨٣٤م، وحاول الثوار استقطاب الأمير بشير الثاني الشهابي وإقناعه بالانضمام إلى الثورة، لكن الأمير اللبناني رفض ذلك وحافظ على ولائه للحكم المصري، وسيطر الثوار على جميع نواحي فلسطين الداخلية من الخليل شمالاً حتى غزة جنوباً، وبقيت مدن الساحل في أيدي الإدارة المصرية إلا أنها كانت مهدَّدة.

(١) منّاع: ص١٤١. (٢) المرجع نفسه: ص١٤٢.

ويبدو أن إبراهيم باشا عجز عن إخماد الثورة، وقد حوصر مع جيشه في القدس، فطلب إمدادات من والده، فجاء محمد علي باشا بنفسه في ٢٩ حزيران من السنة نفسها إلى يافا لنجدة ابنه، على رأس خمسة عشر ألف جندي، فأدرك الثوار عندئذٍ أنهم لا قِبَل لهم بمواجهة الجيش المصري، فطلبوا من علماء القدس وأعيانها التوسط بينهم وبين محمد علي باشا، لكن هذا أصرَّ على إخماد الثورة بالقوة، واشترك الأمير بشير الثاني الشهابي في العمليات العسكرية ضد صفد بناء على تعليمات محمد علي باشا الذي نجح في إخماد الثورة في جميع أنحاء فلسطين خلال مدة أربعة أشهر، فقبض على زعماء الثوار، فأعدم بعضهم ونفى العشرات من المشايخ والأعيان، وفرض الغرامات الباهظة على السكان لتغطية مصاريف الحملة، وجمع السلاح من الأهالي، وفرض التجنيد الإجباري، فساق الآلاف إلى الجندية، وأقام إبراهيم باشا حاميات عسكرية في معاقل الثوار، مثل نابلس وصفد والخليل، وأسكن البدو المسلَّحين في أنحاء غزة لردع عربانها من الخروج على الدولة، وعانى السكان من عمليات القمع والانتقام التي نفَّذها، ولاحق كل من لم يتعاون مع الدولة[١].

• ازدياد النفوذ الأجنبي

وازداد في العهد المصري وما بعده تدخل القناصل الأوروبيين في الشؤون الداخلية لبلدان المشرق العربي، بما فيها فلسطين، بحجة مساعدة الطوائف التي بسطوا حمايتهم عليها، وقد تنافست الدول الأوروبية عبر قناصلها بصورة مباشرة أو من خلال البعثات التبشيرية، من أجل توسيع نفوذها في القدس، فقد شكا رجال الإدارة المصرية من تدخل قنصل بريطانيا وغيره من القناصل الذين حرَّضوا زعماء اليهود على تضخيم تقديرات ما خسروا من ممتلكات[٢]، وزادت بريطانيا من نفوذها في القدس منذ أوائل القرن التاسع عشر[٣]، الذي تُوِّج بافتتاح أول قنصلية أوروبية في هذه المدينة عام ١٨٣٨م، وشكَّل ذلك فاتحة عهد جديد من توسع النفوذ الأوروبي، فقد افتتحت روسيا قنصلية لها في القدس في عام ١٨٤١م، وتلتها فرنسا في عام ١٨٤٣م، وأميركا في عام ١٨٤٤م والنمسا في عام ١٨٤٩م[٤].

وتوسَّع النشاط التبشيري آنذاك، فكثَّف البروتستانت نشاطهم منذ الثلاثينات وبخاصة بين اليهود، وزادت الجمعيات الكاثوليكية من عدد الكنائس والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية في مدينة القدس ونواحيها، واستغل اليهود تغيُّر السياسة الحكومية لمصلحتهم، فزادوا في هجرتهم إلى القدس وبخاصة من هولندا

(١) منّاع: ص١٤٢ ـ ١٥٨. (٢) المرجع نفسه: ص١٥٩.
(٣) العارف: ص٣٦١. (٤) منّاع: ص١٥٩.

وألمانيا، وكانت زيارة موزس مونتفيوري الثانية لفلسطين عام ١٨٣٩م انعطافة في تحول برنامجه لتحسين أوضاع اليهود فيها. لذلك يمكن القول بأن العهد المصري شكّل نقطة تحوّل في حقل ازدياد النفوذ الأجنبي.

عهد التنظيمات العثمانية

أُطلق اسم التنظيمات على الإصلاحات التي أُعلنت في عهد السلطانين عبد المجيد الأول وعبد العزيز، لتمييزها عن الإصلاحات التي تمّت منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى وفاة السلطان محمود الثاني عام ١٨٣٩، وكان السلطان عبد المجيد الأول أول من أضفى الصفة الرسمية على حركة الاقتباس من الغرب، وساعده في ذلك أبرز شخصيات ذلك العصر الذين نشؤوا على الثقافة الغربية وأُعجبوا بها، وهو مصطفى رشيد باشا الذي كان سفيراً لبلاده في فرنسا، وتمّت هذه الإصلاحات على مرحلتين: عُرفت الأولى باسم التنظيمات، بدأت في عام ١٨٣٩م، واستمرت طوال عهدي السلطانين عبد المجيد الأول وعبد العزيز، أي حتى عام ١٨٧٦م، وعُرفت بهذا الاسم لأنها امتازت بتنظيم الدولة على أُسس جديدة في جميع الحقول، وعُرفت الثانية باسم المشروطية، في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي خلف أخاه عبد العزيز عام ١٨٧٦م، وقد وُصِفت بهذا الاسم لأنها حاولت أن تقضي على نظام الحكم المطلق الذي كان نافذاً، وأن تجعل حكم السلطان مشروطاً بمراعاة القيود المقرّرة في القانون الأساسي.

وتستند التنظيمات الإصلاحية على مرسومين سلطانيين عُرف الأول باسم منشور الكلخانة، صدر في تشرين الثاني ١٨٣٩م، وعُرف الثاني باسم منشور التنظيمات الخيرية أو الخط الهمايوني، صدر في ١٨ شباط ١٨٥٦م.

تأثّرت بلاد الشام ومنها فلسطين بسياسة التنظيمات التي شكّلت أحد العوامل المحركة للتحولات التاريخية المهمة في أواسط القرن التاسع عشر، وقد مهّدت الإدارة المصرية الطريق أمام تطبيق الإصلاحات الجديدة بعد عودة الحكم العثماني إلى هذه البلاد، وعلى الرغم من الجهود المبذولة خلال عقد ونصف (١٨٤١ - ١٨٥٦م) لإقامة إدارة مركزية فعّالة تُطبق الإصلاحات الجديدة؛ فإن نجاح العثمانيين ظلّ محدوداً[١].

واهتم العثمانيون بالأماكن المقدسة في فلسطين اهتماماً خاصاً، نظراً لازدياد نفوذ الدول الأوروبية في أنحائها، وبرزت مدينة القدس آنذاك لتصبح أهم مركز إداري،

(١) متّاع: ص١٧٠.

وتمّ ضمُّ ألوية غزة ويافا ونابلس إليها لتُشكِّل متصرفية تتمتع بحكم ذاتي داخل ولاية صيدا، وعزّزت مكانتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الأمر الذي دفعها إلى تصدُّر الحركة الوطنية في فلسطين في أوائل القرن العشرين، وترافق مع هذا البروز تطور مدن الساحل الفلسطيني وتعزيز مكانتها لانفتاحها على أوروبا عبر البحر، باستثناء عكا التي أخذت أوضاعها بالتراجع[١].

وكان من نتائج تطبيق التنظيمات منذ أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر تعزيز مكانة المدينة وأعيانها، فتأقلم الكثير من عائلات العلماء والزعماء في المدن، وفق السياسة الجديدة، واستفادوا من الفرص الاقتصادية واعتلاء المناصب الإدارية، ولم تُقدِّم التنظيمات فرصاً مشابهة لمشايخ النواحي باستثناء من نقل نشاطه السياسي والاقتصادي إلى المدينة، مثل آل عبد الهادي في نابلس وجنين.

وتغلغل النفوذ الأوروبي في ربوع فلسطين خلال عهد التنظيمات وبخاصة في القدس، فكانت لفرنسا علاقات مع المسيحيين الكاثوليك في كل من جبل لبنان وفلسطين، وكانت روسيا الراعية لمصالح المسيحيين الأرثوذكس، ولم تكن لبريطانيا وبروسيا مثل هذه الرعاية لطائفة مسيحية لها ثقلها وتاريخها، لذا اكتفتا بدعم الكنيسة البروتستانتية، وبسط حمايتهما على الأقلية اليهودية، وسرعان ما تمّ تأسيس أسقفية بريطانية ـ بروسية في القدس عام ١٨٤١م، تبعها تدشين كاتدرائية بروتستانتية بالقرب من قلعة القدس عام ١٨٤٩م[٢].

ومهّدت التنظيمات العثمانية الطريق أمام إصدار عدد من القوانين التي أدّى تطبيقها إلى حدوث تغيير جذري في بنية المجتمع الفلسطيني وعلاقاته بالدولة، منها قانون الأراضي عام ١٨٥٨م، وقانون الولايات عام ١٨٦٤م، وإعلان الدستور عام ١٨٧٦م.

نظّم قانون الأراضي حقوق الملكية، ومنع عمليات التلاعب والفوضى في جباية الضرائب، بهدف حماية أراضي الدولة، وشجّع عمليات الإنتاج عن طريق زيادة مساحات الأراضي المزروعة، وقسّم الأراضي إلى خمسة أنواع هي: الملك الخاص، الأراضي الأميرية، أراضي الوقف، الأراضي المتروكة وأراضي الموات. لكن هذا القانون لم يضع أسس جديدة خاصة بحقوق التصرف في الأرض، إلا أنه وضع الأسس لتسجيل الحقوق القائمة والمستجدة[٣]، وأتاح لفئتي الأعيان، والتجار

(١) متّاع: ص١٧٠ ـ ١٧١.
(٢) المحافظة، علي: **العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية** ١٨٤١ ـ ١٩٤٥ ص٤٠، ٧٠.
(٣) عوض، عبد العزيز: **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ ـ ١٩١٤** ص٢٣٠ ـ ٢٣٤.

تسجيل مساحات واسعة من الأراضي باسمهم، فعزَّزت هذه النخبة السياسية ـ الاجتماعية مكانتها الاقتصادية عبر سيطرتها على ملكيات كبيرة عجز الفلاحون عن إثبات ملكيتهم لها، إما تهرباً من تسجيلها أو خوفاً من عواقب التجنيد الإجباري والضرائب[١].

ونجحت ثلاث مجموعات من السكان في تملك مساحات واسعة من الأراضي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي: الأعيان أو عائلات النخبة المحلية التقليدية، والتجار وأصحاب المال الذين تركزوا في المدن الساحلية، وفئة الرأسماليين من الأجانب، مثل الهيكليين الألمان واليهود ونشطاء الحركة الصهيونية.

وكان لقانون بيع الأراضي للأجانب من غير رعايا الدولة العثمانية والصادر عام ١٨٧٦م، أثر كبير في بداية انتقال الأراضي بصورة قانونية ومباشرة إلى المستثمرين الأوروبيين.

ولعل أهم تطور اقتصادي في فلسطين منذ عهد التنظيمات العثمانية هو اندماج اقتصاد البلد في السوق الرأسمالية العالمية[٢].

وقسَّم قانون الولايات أراضي الدولة إلى مناطق إدارية أُطلق عليها اسم ولاية، يرأسها والٍ، وقُسِّمت الولاية إلى ألوية وسناجق يرأس كلاً منها متصرف، وقُسِّمت الألوية بدورها إلى أقضية يرأس كلاً منها قائمقام، وقُسِّمت الأقضية بدورها إلى نواحي تضم عدداً من القرى والمزارع ويرأس الناحية موظف يُعرف بمدير الناحية، وعُيِّن على القرية مختار واحد أو أكثر، حسب الحاجة[٣].

لم يكن هذا التقسيم الإداري جديداً، لكن تمَّ إقامة أجهزة إدارية جديدة لمساعدة الولاة والمتصرفين في حكم مناطقهم، ووُزِّعت صلاحيات الحاكم على دوائر يرأسها موظفونٍ مختصّون، مثل: الدفتردار المسؤول عن المالية، ومدير المعارف، ومأمور الزراعة والتجارة، ومأمور الأملاك والنفوس والأوقاف وغيرها، وضمَّ كل لواء جهازاً إدارياً مساعداً للمتصرف يختص بجوانب معينة، كالمحاسب، ومدير التحريرات وغير ذلك[٤]، وأُقيمت مجالس الإدارة على مستوى القضاء واللواء والولاية، حُصِرت اختصاصاتها في معالجة الشؤون الإدارية، والفصل في الشكاوى والدعاوى المتعلقة بالنواحي الإدارية.

وتمَّ على صعيد التشكيلات ضمُّ إيالة صيدا إلى إيالة دمشق عام ١٨٦٦م، وسميت

(١) منّاع: ص١٩٢.

(٢) Owen, Roger: The Middle East in the world Economy 1800 - 1914 p242.

(٣) عوض: ص٦٧.

(٤) المرجع نفسه: ص٨٩ ـ ٩٢.

الولاية الجديدة ولاية سورية، وفُصِل سنجقِ القدس عنها وجُعِل متصرفية مستقلة مرتبطة مباشرة باستانبول، وذلك نظراً لأهمية المدينة المقدسة وتسرب النفوذ الأوروبي واليهودي إليها، وقد تمَّت هذه الخطوة في أوائل السبعينات، وضُمَّت إليها أقضية يافا وبئر السبع وغزة والخليل، فأضحت القدس بذلك العاصمة الفعلية لفلسطين[١].

حقَّقت سياسة التنظيمات مركزية الحكم، وأعادت بسط السيطرة المباشرة على الولايات، وأخضعت الأسر المحلية التي تمتعت من قبل بقدر كبير من الحكم الذاتي.

وعندما اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني الحكم، كانت الدولة العثمانية تمرُّ في إحدى أخطر أزماتها المتعلقة بالبلقان المضطرب، فاستغلَّت الدول الأوروبية هذه الأزمة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وتأمين موطىء قدم لها في أراضيها.

وما جرى من تأثر الشباب العثماني المثقف آنذاك بأفكار الثورة الفرنسية التي حقَّقت حكماً ديمقراطياً في فرنسا، ونادت بالعلمانية، والتحرر من حكم الفرد، بالإضافة إلى الحركة التحررية الإيطالية التي قادها ماتزيني؛ دفع جماعة من هؤلاء الشباب بزعامة مدحت باشا فوضعوا مشروع دستور نظام «برلماني»، ومارسوا نشاطاً مكثفاً لإدخاله في الدولة العثمانية؛ لأنه العلاج الوحيد من وجهة نظرهم لوقف انهيار الدولة ومنع تدخل الدول الأوروبية في شؤونها تحت شعار المطالبة بإدخال الإصلاحات في ولاياتها، وأقنعوا السلطان عبد الحميد الثاني بتبنّيه، فأصدره في ٢٣ كانون الأول عام ١٨٧٦م.

والواقع أن هذا الدستور كان امتداداً لحركة التنظيمات الخيرية، وهو من الناحية الشكلية أقرب إلى أسلوب الدساتير الأوروبية منها إلى جوهرها؛ لأنه ترك معظم السلطات الفعلية في يد السلطان، إلا أنه كان أول تجربة عثمانية لتقليد أنظمة الدول الأوروبية في إقامة نظام برلماني وفي فصل السلطات.

ويُشكِّل مجلس العموم بمشاركة السلطان، السلطة التشريعية، وهو يتكوَّن من مجلسين، مجلس الأعيان الذي يُعيِّن السلطان أعضاءه، ومجلس النواب، وأطلق عليه اسم المبعوثان، ويتكون من مائة وثمانية عشر عضواً منتخبين، وبلغ عدد النواب العرب فيه ستة عشر نائباً، وجرت انتخابات هذا المجلس لأول مرة في أوائل عام ١٨٧٧م، وانتخب يوسف ضياء الخالدي نائباً عن متصرفية القدس[٢].

وضاق السلطان عبد الحميد الثاني ذرعاً بالانتقادات الموجهة إليه خلال

(١) عوض: ص١٠٩.

(٢) المرجع نفسه: ص٩٨.

المناقشات «البرلمانية»، فاستغل ظروف الحرب مع روسيا وحلَّ «البرلمان» في ١٣ شباط عام ١٨٧٨م، ونفى عشرة من أعضائه الذين تعرَّضوا لشخصه بالنقد، كان من بينهم يوسف ضياء الخالدي.

ولم تختلف السياسة العثمانية في فلسطين بصورة جذرية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر عنها في البلاد العربية المجاورة، فبالإضافة إلى التضييق على الحرّيّات وقمع المعارضة؛ استمر تطبيق التنظيمات العثمانية، وقد أدَّت إلى تحولات اقتصادية وثقافية جذرية، كما أن ازدياد النفوذ الاستعماري في المنطقة ومشروع الاستيطان اليهودي منذ عام ١٨٨١ أدّيا إلى اهتمام المؤرخين العرب بهذه التحولات الخارجية وإهمال دراسة أوضاع المجتمع الفلسطيني في ذلك العهد[1].

وعلى هذا الشكل انتهت المراحل الأربع من تاريخ فلسطين الحديث في العهد العثماني.

(١) مناع: ص٢١٧.

بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين

تمهيد

لا بد لنا قبل الخوض في هذا البحث من التفرقة بين أربع مصطلحات اسمية تتعلق بموضوعنا عن تاريخ فلسطين:

الأولى: كلمة عبري أو عبراني، ويؤشر هذا المصطلح إلى نمط في أساليب العيش، هو البداوة، وقد أُطلق على القبائل البدوية القديمة التي كانت تجوب الجزء الشمالي للجزيرة العربية، وأُطلقت على إبراهيم ﷺ ومن رافقه، لتنقُّلهم بين بلاد ما بين النهرين ومصر عبر سورية، كما أُطلقت على أتباع موسى ﷺ بوصفهم من البدو، ومن الخطأ إطلاق اسم عبراني على كل من هو يهودي.

الثانية: إسرائيل أو إسرائيلي، تستخدم هذه الكلمة للدلالة على يعقوب ونسله وهو المسمى إسرائيل، والمعروف أن هذه الكلمة الآرامية مركبة من مقطعين: إسرا، ومعناها: عبد، وإيل، ومعناه: إله، فهي إذن: عبد الإله، ومن الخطأ استخدامها للدلالة على يهودي أو عبري.

الثالثة: اليهودية، وهي رسالة سماوية جاء بها النبي موسى ﷺ، والواضح أن من آمن باليهودية، قاموا بصياغة نصِّهم المقدس بما يُرضي نفوسهم، وأساس ذلك عنصرية طاغية تنطلق من أنهم شعب خاص ميَّزهم الرب عن سائر الشعوب، حتى أنهم خصَّهم باسم من أسمائه ليس لسواهم، إنه: يهوه، ما دفعهم إلى الاستعلاء واستباحة حرمات من سواهم[1].

الرابعة: الصهيونية، وهي كلمة مشتقة من صهيون، وهو اسم رابية في القدس كان قد أقام عليها اليبوسيون العرب حصناً قبل ظهور بني إسرائيل بحوالي ألفي عام، ولذا تكون اللفظة عربية وليست عبرية يهودية، وأُطلقت في القرن التاسع عشر على منظمة إرهابية أسسها يهود روسيا، فسمّى أعضاؤها أنفسهم: عشّاق صهيون وأحبّاء

(١) راجع: سحمراني، أسعد: **موسوعة الحضارات القديمة الميسرة**، مادة: العبرانيون ص٢٨٩ - ٢٩٥.

صهيون، وانتمى إليها معظم يهود روسيا البارزين[١].

الاستيطان اليهودي في القرن التاسع عشر

عاش اليهود في فلسطين كأقلية صغيرة تحظى بحماية الدولة مثل بقية الملل من أهل الذمة؛ قروناً متعاقبة في ظل الحكم الإسلامي حتى ظهور الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، ولم يتعدَّ حجم هذه الأقلية في ذلك الحين ٢٪ من مجموع السكان البالغ نحو خمسة آلاف نسمة، سكن نصفهم تقريباً في القدس، وتوزَّع الباقي على الخليل وصفد وطبرية التي عدُّوها مدناً مقدسة، واشتهر العثمانيون بمعاملتهم الحسنة لغير المسلمين، لذلك اختار الكثيرون من يهود الأندلس الذين طُردوا من هناك في النصف الأول من القرن السادس عشر بعد زوال الحكم الإسلامي، الهجرة إلى أنحاء الدولة العثمانية، ووصل بعضهم إلى فلسطين، فسكنوا القدس وصفد وغيرهما من المدن، وهم السفارديم، أي: اليهود الشرقيين.

والواضح أن الأقلية اليهودية ظلَّت هامشية من ناحية عددها وتأثيرها في تاريخ فلسطين حتى أواسط القرن التاسع عشر؛ حيث شهدت الهجرة اليهودية ازدياداً ملحوظاً في ظل ازدياد النفوذ الأوروبي وتغلغله في عصر التنظيمات من جهة، ونتيجة للمذابح التي جرت في أوروبا الشرقية وروسيا من جهة أخرى، فارتفعت نسبة عدد اليهود إلى نحو ٥٪ عشية بدء الهجرة الصهيونية عام ١٨٨٢م، وتُشكّل هذه الهجرة انعطافة في تاريخ العلاقات العربية ـ اليهودية، وقد أُطلق اسم «هواة صهيون» و«أحباء صهيون» على المهاجرين الأوائل من يهود روسيا ورومانيا وبولندا في المدة بين (١٨٨١ و١٩٠٤م)[٢]، حاملين معهم منطلقاتهم العقدية والدينية، وقد هدفوا إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين على حساب سكانها الأصليين، ويُعرفون بالأشكناز، واندمج اليهود الشرقيون بالبلاد ثقافياً على خلاف اليهود الأوروبيين الذين عاشوا في أحياء منفصلة خاصة بهم في القدس والخليل وطبرية وصفد، وسرعان ما كوَّنوا أغلبية اليهود المقيمين في فلسطين.

ويبدو أن النخب السياسية الفلسطينية لم تستوعب للوهلة الأولى وحتى مطلع القرن العشرين خطر إقامة المستعمرات والقرى الزراعية الصهيونية، وتميز ردُّ فعل الفلاحين الفلسطينيين الذين خسروا أراضيهم لحساب تلك المستعمرات؛ بالعفوية وعدم التنظيم، وكان الفلسطينيون على ثقة بأن الدولة العثمانية تُشكِّل سدّاً منيعاً في

(١) سوسة، أحمد: **العرب واليهود في التاريخ**: ص٧١٣ ـ ٧١٤.
(٢) جرجس، صبري: **تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ ـ ١٩١٧** جا ص١٠١.

وجه المستوطنين، فقد أرسل عدد من وجهاء البلاد في عام ١٨٩١م برقية موقعة منهم، إلى استانبول تحثُّ السلطات العثمانية على منع اليهود الروس من دخول فلسطين وحصولهم على الأراضي[١]، وجعلت حرّيّة التعبير عن الرأي، وإمكانات التنظيم السياسي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ردَّ الفعل العربي بعامة والفلسطيني بخاصة على نشاط الهجرة اليهودية، ضعيفاً وغير فعّال، والمعروف أن هذه الهجرة تميزت بعفويتها وعدم تنظيمها، إلا أنها نشطت في شراء الأراضي وإقامة المستعمرات خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر.

وواجه المستوطنون صعوبات عدة، تمثَّلت:

ـ بصعوبة التأقلم وفق أوضاع الحياة الصعبة في المستعمرات.

ـ وبضائقة اقتصادية خانقة بفعل تدني أسعار منتجاتهم الزراعية بالمقارنة مع ارتفاع أسعار المعيشة، وعجزوا عن تسديد الديون التي تراكمت عليهم، وقد حُلَّت هذه المشكلة جزئياً بفعل المساعدات المادية التي قدَّمها اليهودي الفرنسي البارون ادموند روتشيلد لهم، وحاز من أجل ذلك لقب «المتبرع» المعروف في تاريخ الصهيونية[٢].

ـ بنشوب الخلافات الداخلية في صفوف المستوطنين بين حركة هواة صهيون وبين جماعات المتدينين والعلمانيين، بالإضافة إلى خلافات أخرى على خلفية الصعوبات الاقتصادية، ما هدَّد بشلِّ حركة الاستيطان الصهيوني.

ـ بموقف الدولة العثمانية السلبي من الهجرة اليهودية واستملاك اليهود الأراضي، لكن بعد أن تضخم عدد المهاجرين تصدَّى السلطان عبد الحميد الثاني لهذه الظاهرة.

ـ بالحوادث المتفرقة، مثل نشوب القتال بين الفلاحين الفلسطينيين، ومعارضة أعيان المدن لاستملاك الصهاينة الأراضي في مناطقهم، ما ساهم في جعل حياة المستوطنين في خطر[٣].

أدَّت المشكلات والصعوبات المذكورة أعلاه إلى: تفكيك بعض المستعمرات، والحدِّ من عدد سكان القرى الزراعية التي أُقيمت منذ عام ١٨٨٢م، وكانت حصيلة الاستيطان الصهيوني في فلسطين عشية انعقاد مؤتمر بازل الأول عام ١٨٩٧م سبعة عشر مستعمرة، تسع منها في الجليل الشرقي، وثمان في المنطقة الساحلية في أواسط البلاد، تضم نحو ثلاثة آلاف وثمانمائة وسبعة وستين مستوطناً، يملكون مائة وتسعة وثلاثين ألفاً ومائتين وثلاثين دونماً، وشكلوا ١٠٪ من مجموع عدد السكان.

(١) Mandel, Neville. J: The Arabs and Zionism before World WarI pp39 - 40.
(٢) منّاع: ص٢٣٠.
(٣) المرجع نفسه: ص٢٣٠ ـ ٢٣١.

دوافع ظهور المشروع الصهيوني[1]

بدأت معالم مشروع إنشاء الدولة الصهيونية على أرض فلسطين تتوضَّح وفق برنامج ورؤية محدَّدة، عندما أنشأ اليهود الصهاينة بقيادة تيودور هرتزل، المنظمة الصهيونية العالمية أثناء انعقاد مؤتمر بازل الأول بسويسرا بين ٢٩ و٣١ آب ١٨٩٧م. ولا بد لنا من التساؤل في هذا المقام، ما الذي دفع هؤلاء إلى السعي لإنشاء كيان لهم في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر، بعد السبات العميق الذي استمر حوالي ألف وثمانمائة وثمانين عاماً إثر خروجهم من فلسطين في عام ١٣٢ للميلاد، ولم يبقَ لهم من الذكرى سوى تاريخ مُشوَّش ومضطرب إلى جانب الشعوب والحضارات العظيمة التي حكمت المنطقة؟

الراجح أن ما جرى من تحولات مهمة في التاريخ الأوروبي الحديث، وبخاصة منذ مطلع القرن السادس عشر، دفعت اليهود إلى التطلع لإقامة دولة لهم في فلسطين، لعل أبرزها:

١ ـ **ظهور البروتستانتية وانتشار نزعة المسيحية المتصهينة**: الواضح أن الحركة البروتستانتية أحدثت نقلة نوعية في هذا التوجه بوصفها حركة إصلاح ديني، وبعثاً للفكر اليهودي، عندما ركَّزت على الإيمان بالعهد القديم، وبأن اليهود سيُجمعون في فلسطين من جديد للإعداد لعودة المسيح المنتظر الذي سيقوم بتدميرهم ليبدأ عهد جديد يمتد ألف سنة من السعادة، فارتبطت فلسطين من خلال هذه الرؤية في أذهان الأوروبيين بكونها أرض الشعب المختار، اليهود، وظهر في بريطانيا في عام ١٦٢١م أول كتاب حول توطين اليهود في فلسطين لمؤلفه البريطاني السير هنري فنش بعنوان: «البعث العالمي الكبير أو عودة اليهود».

٢ ـ **التغييرات السياسية في أنظمة الحكم**: خدمت الثورة الفرنسية اليهود من واقع تغيير أنظمة الحكم وتعاملها معهم، وكانوا قبل ذلك يُعاملون باحتقار، ويسكنون في أحياء مغلقة خاصة بهم وشهد القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية والوسطى عملية تحرير اليهود ومعاملتهم كمواطنين كاملي الأهلية والحقوق ومتساوين مع الآخرين، ما أتاح لهم اختراق هذه المجتمعات، وتحسين مكانتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يضاف إلى ذلك، تمكَّن اليهود من خلال سيطرتهم على المنظمات الماسونية، من ضمان قدر أكبر من النفوذ على رجال السياسة والاقتصاد

(١) انظر: صالح، محسن محمد: **فلسطين، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** ص١٦٧ - ١٧٤.

والإعلام في عدد من البلدان الأوروبية، مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، ونجح يهود الدونمة في اختراق المؤسسات العثمانية والسيطرة على حزب الاتحاد والترقي الذي أسقط السلطان عبد الحميد الثاني.

٣ ـ **انتشار الظاهرة القومية**: انتشرت الحركات القومية في أوروبا بشكل واسع منذ القرن الثامن عشر، فتوحَّد الألمان تحت زعامة بسمارك والإيطاليون تحت زعامة كافور، وركَّزت القوميات الألمانية والسلافية، الروسية بخاصة، على الروابط العضوية، وبالتالي صُنِّف اليهود في ألمانيا والمناطق السلافية في روسيا وأوروبا الشرقية على أنهم غرباء، وبخاصة أنهم لم يندمجوا في المجتمعات الأوروبية، وقد خدمت هذه الظاهرة القومية في أوروبا، الفكرة الصهيونية عبر اتجاهين:

الأول: راح اليهود يتساءلون عن كيفية تحقيق هويتهم القومية، هذا إذا كانت لهم قومية، وتوصلوا إلى قناعة أن ذلك لن يتم إلا بتجميع شتاتهم على الأرض الموعودة، فلسطين، بزعمهم.

الثاني: أسهمت ظاهرة القومية في فشل حركة الاندماج في المجتمعات الأوروبية؛ في دفع هؤلاء إلى البحث عن بدائل أخرى لتحقيق هويتهم الخاصة.

٤ ـ **ظهور المشكلة اليهودية**: لقد أسهم الوضع في روسيا في تفجير المشكلة اليهودية، فلم يتفاعل اليهود مع حركة الاندماج، وقاوموا عملية الدمج والتحديث الروسية، كما أسهمت طبيعة اليهود المحافظة والمتشكِّكة في تفاقم الوضع هناك، ثم إن مشاركتهم بفعالية في قيادة الحركات الثورية المعادية للقيصرية، زادت من عداء القياصرة لهم، وانفجر الوضع إثر اغتيال القيصر الكسندر الثاني في عام ١٨٨١م، التي اتُّهم اليهود فيها، فقامت موجة عداء ضدهم، وصاحَبَ هذه الإجراءات أحياناً أحداث دامية، فتعرَّضوا للملاحقة والاضطهاد والطرد من قراهم، ومُنعوا من ممارسة الحقوق المدنية، فراحوا يبحثون عن خلاص من هذه المحنة، فلم يكن أمامهم سوى الهجرة إلى أوروبا الغربية وأميركا الشمالية والجنوبية[1] والمعروف أن معظمهم كان من العِرق الخزري، ويقيم على ضفاف بحر قزوين، وقد تهوَّدوا مع ملكهم بولان بدءاً من عام (٧٤٠م).

٥ ـ **نشوء عوامل سياسية**: كان نابوليون بونابرت أول من اقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين عام ١٧٩٩م وذلك أثناء حملته على عكا، وتنسجم دعوته التي اتسمت بالطابع الديني مع اهتمامه السياسي في الإفادة من اليهود في مشروعه الاستعماري في المنطقة، وقد أثارت حملته على مصر بريطانيا فافتتحت قنصلية لها في القدس

(١) المسيري، عبد الوهاب: **الايديولوجية الصهيونية** ج١ ص٨٨ - ٩١، ٩٦ - ٩٩.

عام ١٨٣٨م وكلَّفتها بتوفير الحماية لليهود وذلك خشية من ظهور خطر دول أوروبية أخرى على مصالحها ومواصلاتها مع الهند، فظهرت أهمية احتلال فلسطين لتأمين الجناح الشرقي لقناة السويس.

٦ ـ **مشروع الدولة الحاجزة**: يرتبط هذا المشروع بالأهمية الاستراتيجية لدى الدوائر الغربية، وتميَّز بأبعاده الدينية والتاريخية والحضارية بهدف إضعاف العالم الإسلامي وتفتيته، ويبدو أن الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية والعالم الإسلامي في القرن التاسع عشر؛ أتاح للغرب الأوروبي المثقل بعدائه للمسلمين، التفكير في إقامة دولة حاجزة تُغرس في قلب العالم العربي وتفصل بين العالم الإسلامي في آسيا والعالم الإسلامي في أفريقيا، وتحول دون أي نمو حضاري قوي في المنطقة أو نهضة محتملة، وتُشغل العالمين الإسلامي والعربي بمشكلة معقدة تستنزف طاقاتهما وجهودهما، وتبقيهما في فلك التبعية والضعف والحاجة إلى العالم الغربي، ويكون هذا الكيان الحاجز في الوقت نفسه بحاجة إلى الغرب لضمان وجوده ونموه، وتكرَّست هذه الفكرة في مؤتمر لندن بين عامي (١٩٠٥ ـ ١٩٠٧م) بدعوة من حزب المحافظين البريطاني، وكانت فلسطين كأرض واليهود المشتتين كجماعة بشرية، يُحقِّقان هذا الهدف.

وهكذا تضافرت عوامل عدة ومجتمعة هيَّأت الظروف المناسبة لبدء تنفيذ المشروع الصهيوني وبداية ما يُعرف بالقضية الفلسطينية.

الصهيونية السياسية

تحوَّلت كلمة الصهيونية إلى مصطلح سياسي على يد الكاتب النمساوي برنباوم ليُعبِّر عن تحول النزعات والتطلعات الدينية اليهودية التي بدأت في الظهور منذ منتصف القرن السادس عشر؛ إلى حركة سياسية، وكان ذلك في عام ١٨٩٣م عبر كتابه «الإحياء القومي للشعب اليهودي في وطنه كوسيلة لحل المشكلة اليهودية»[١] وعليه تكون الصهيونية حركة سياسية تسعى إلى تجميع اليهود في فلسطين وإقامة وطن قومي لهم في ربوعها، وذلك عبر الاستيطان، تزعَّمها تيودور هرتزل اليهودي النمساوي، وقد تأثَّر بالحركات القومية التي نشطت آنذاك في أوروبا ضد اليهود، وصاغ آراءه عن هذه المسألة في كتابه «دولة اليهود» الذي نشره في العاصمة النمساوية ڤيينا في شباط ١٨٩٦م، فأسس جمعية تعمل على تنفيذ مشروعه السياسي بصورة منظمة ونجح في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا

(١) المسيري: جا ص١٩٨.

بين ٩ ـ ٣١ آب ١٨٩٧م تمخّض عن وضع هدف الحركة الصهيونية الذي عُرف ببرنامج بازل، ويمكن تلخيصه بالنقاط الآتية:

- تشجيع استيطان العمال الزراعيين والصناعيين اليهود في فلسطين.
- تنظيم اليهود وتوثيق الصلات بينهم عبر مؤسسات مناسبة على الصعيدين المحلي والعالمي.
- تنمية الحس والوعي القومي اليهودي وتعزيزهما.
- المباشرة في اتخاذ خطوات تمهيدية للحصول على موافقة الدول الضرورية لتحقيق هدف الصهيونية[١].

ويقيم الصهيونيون دعواهم على قاعدتين:

الأولى: العلاقة التاريخية التي تربط اليهود بفلسطين، ويزعمون أنها تُخوِّل اليهود حق العودة إلى وطنهم القديم، وهذه نظرية غير ثابتة تاريخياً، ثم إن العلاقة التاريخية ليست بالضرورة مرادفة لحقِّ التملك، وبخاصة عندما تكون البلاد المستهدفة مأهولة بالسكان، ولسكانها حقوق طبيعية ملازمة للتملك الفعلي الذي يمارسونه.

الثانية: الرابطة التي تستند على المساواة التي قدَّمها اليهود لقضية الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وعلى الوعود التي بُذلت لهم مقابل ذلك، وظهر اليوم أنه مشكوك بصحتها.

وبذل هرتزل جهوداً حثيثة في سبيل إخراج الهدف إلى النور، وتَصرَّف على محورين:

الأول: تقوية المنظمة الصهيونية عن طريق عقد المؤتمرات وإنشاء الأجهزة والمؤسسات، فأسس المصرف اليهودي عام ١٨٩٩م، وصندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، والصندوق القومي اليهودي في عام ١٩٠١م الذي هدف إلى استملاك الأراضي، وشركة أنكلو ـ فلسطين وهي فرع من الصندوق اليهودي، وقد باشرت أعمالها في عام ١٩٠٥م في شراء الأراضي بهدف الاستيطان.

الثاني: قام باتصالات سياسية واسعة شملت قيصر ألمانيا والسلطان العثماني وملك إيطاليا، ووزراء ومسؤولين بريطانيين ونمساويين وروس، وبابا روما، فضلاً عن عدد كبير من الشخصيات السياسية وأصحاب المعارف والأثرياء.

واجه هرتزل بعض الصعاب خلال ترويجه لمشروعه، وبخاصة من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني الذي رفض بشدة هدف الحركة الصهيونية، والسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، على الرغم من الإغراءات المادية.

(١) عبد الرحمن، أسعد: **المنظمة الصهيونية العالمية** ص٣٠.

كان الزعماء الفلسطينيون يراقبون عن كثب تحركات قادة الحركة الصهيونية وجهودهم، وأظهر أحدهم، وهو يوسف ضياء الخالدي اهتماماً بمخططات هرتزل، فكتب إليه مقترحاً أن يتوقف عن محاولاته لتحقيق مشروعه بالمعنى الجغرافي؛ لأن فلسطين مأهولة بسكانها المسلمين والمسيحيين، ولا يستطيع اليهود فرض الاستيطان بالقوة بسبب قلّة عددهم وعجزهم، وردَّ عليه هرتزل بأنه لا ضرر من تنفيذ المشروع الصهيوني، فهو لا يتعرَّض للسكان، وأن هجرة اليهود ستؤدي إلى تحسين أوضاع البلاد الاقتصادية بما لليهود من إمكانات مالية، وتُعبِّر رسالة الخالدي عن وجهة نظر الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني في مواجهة محاولات هرتزل الحصول على ميثاق من السلطان بمنح اليهود حق جعل فلسطين وطناً قومياً لهم يتمتع بحكم ذاتي[1].

ويبدو أن هرتزل اقتنع أخيراً بفشل مساعيه مع الدولة العثمانية، وبرفض ألمانيا التدخل لإقناع السلطان بذلك، فتوجَّه إلى بريطانيا التي كانت لها مصالح استعمارية في الأراضي العربية في المشرق، فاجتمع في ٢ تشرين الثاني ١٩٠٢م بجوزف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطاني، واقترح عليه أن تقوم بريطانيا بدعم مشروع استيطان اليهود في قبرص أو العريش، ثم التقى اللورد كرومر حاكم مصر، واتفق معه على إرسال بعثة صهيونية لدراسة المشروع، ولما وصلت إلى العريش في شباط ١٩٠٣م، وعاينت المكان، وجدت أنه غير صالح للاستيطان بسبب طبيعته الصحراوية وقلّة مياهه.

واجتمع هرتزل بوزير المستعمرات مرة ثانية، فاقترح عليه الوزير استيطان أوغندا، لكن الزعيم الصهيوني لم يتحمس لهذه الفكرة في البداية، وقد أثار هذا الاقتراح عاصفة احتجاج داخل صفوف الصهاينة في مؤتمرهم السادس الذي عُقد في ٣ تموز ١٩٠٤م، فاقترح هرتزل عندئذٍ أن تكون أوغندا محطة على طريق إيصال اليهود إلى فلسطين، فرفضه المندوبون، ويبدو أن بريطانيا تراجعت بعد ذلك عن عرضها، ثم توفي هرتزل في ٣ تموز ١٩٠٤م، وأنهى موته المرحلة الأولى من محاولات تنفيذ المشروع الصهيوني عن طريق السياسة من جهة، والاستيطان العملي في أنحاء فلسطين فيما عُرف بالهجرة الأولى التي قادها أحباء صهيون من جهة أخرى[2].

الواضح أن الحركة الصهيونية خلال زعامة هرتزل، لم تقم بأي نشاط استيطاني ملحوظ، وإنما ركَّزت نشاطها على السياسة وإقامة المؤسسات، ولم يُضف هرتزل كثيراً على أطروحات أحباء صهيون، لكنه تجاوزهم وتفوَّق عليهم تنظيمياً، وقد عدَّ منظَّمته دولة على الطريق، فتصرف كرئيس دولة، ونظر إلى المشروع الصهيوني على

(١) منّاع: ص٢٣٤ ـ ٢٣٥. (٢) المرجع نفسه: ص٢٣٦.

أنه استقلال سياسي كامل عبر وجود هيئة تمثيلية سياسية لليهود، وربط نجاحه بوجود دعم وحماية من القوى الكبرى، وهو ما يُعرف بالصهيونية السياسية.

خلف ديفيد ولفسون، هرتزل في زعامة المنظمة الصهيونية (١٩٠٥ ـ ١٩١١م) وهو من مواليد ليتوانيا، لكنه استقر في ألمانيا منذ عام ١٨٨١م، فسار على خطى سلفه بالتركيز على دعم دولي للمشروع الصهيوني، لكنه لم يستطع أن يملأ الفراغ الذي تركه المؤسس، كما واجه هذا المشروع صعوبة في الحصول على الدعم المنشود، ما أتاح لظهور تيار صهيوني اتخذ من الممارسة العملية منهجاً، مثل: تكثيف الهجرة والاستيطان، وفرض أمر واقع على الأرض.

وظهر في هذه الأثناء حاييم وايزمن الذي قدَّم طرحاً توفيقياً بين الصهيونية السياسية والصهيونية العملية، فدمج بين الخطّين، وتبنّى سياسة التغلغل الاقتصادي التي طرحها واربورغ والتي تستند على العمل الصهيوني بصورة منتظمة. وتأسَّس مكتب فلسطين في يافا عام ١٩٠٨م ليتولى توجيه العمل الاستيطاني الزراعي، وأُنشئت شركة تطوير أراضي فلسطين.

ويُعدُّ المؤتمر الصهيوني العاشر الذي انعقد في عام ١٩١١م، انعطافة في تاريخ المنظمة الصهيونية، إذ سيطر العمليون على قيادة المنظمة وأجهزتها، واستفادوا من ضعف الدولة العثمانية، وتفشّي الفساد الإداري فيها، وانقلاب حركة الاتحاد والترقي المناصرة لليهود وللحركة الصهيونية، ضد السلطان عبد الحميد الثاني وإسقاطه في نيسان ١٩٠٩م؛ لتكثيف جهودهم الاستيطانية، فأضحى عدد المهاجرين حتى عام ١٩١٤م نحو خمسة وثمانين ألف يهودي[1].

أدرك التيار السائد في الرأي العام الفلسطيني خطر الصهيونية، فوحَّد صفوفه، وأخذ يُعبِّر عن نفسه بشكل مباشر وقوي، ففي عام ١٩٠٨م حدثت اصطدامات بين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود الصهاينة في يافا، وهاجم الفلاحون العرب المستوطنين في منطقة طبرية، وجرى إرسال بيانات احتجاج إلى السلطات العثمانية ضد بيع الأراضي للمستوطنين، يُعبِّرون فيها عن استيائهم ومخاوفهم من سياسة العثمانيين[2].

وعندما بدأت الحياة النيابية في الدولة العثمانية (١٩٠٨ ـ ١٩١٢م) أضحت استانبول مركزاً للنشاط الخطابي ضد الصهيونية بقيادة الممثلين الفلسطينيين، ومنهم: روحي الخالدي، وسعيد الحسيني وهما من وجهاء القدس.

(١) عبد الرحمن: ص٦٩.

(٢) فرسون، سميح: **فلسطين والفلسطينيون** ص١٠٨.

وسارع الفلسطينيون إلى تأسيس المنظمات السياسية التي تهدف إلى وقف تنفيذ المشروع الصهيوني، ووقف بيع الأراضي للمستوطنين الصهاينة، فأسَّس الشيخ سليمان التاجي الفاروقي أحد وجهاء الجنوب حزباً باسم «حزب الوطن العثماني»، وبرزت جمعية الشبيبة النابلسية التي تأسست عام ١٩١٤م من ضمن المجموعات القومية المناهضة للصهيونية، وجمعية شباب يافا وغيرها من الجمعيات التي أسَّسها المغتربون والطلاب الفلسطينيون الذين كانوا يدرسون في استانبول وبيروت[١].

وهيَّأ الوعي العربي القومي الذي ظهر في أوائل القرن العشرين، الأجواء لاندلاع شرارة المعارضة العربية للحكم التركي، وتحوله سياسياً إلى المطالبة بالوحدة العربية، وكان عرب فلسطين على حافة التآخي كأمة واحدة، لكن وعيهم لم يتحول إلى حركة فلسطينية مستقلة، ولم يتطور إلى منظمة سياسية مستقلة أيضاً، واندمجوا في الحركة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين أمير الحجاز ضد الأتراك.

فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى

ازداد التنافس السياسي بين بريطانيا وفرنسا خلال الحرب العالمية الأولى واتسع للسيطرة على بلاد الشام في ظل ضُعف الدولة العثمانية، وفي المقابل خطَّطت هذه الدولة لاستعادة مصر والسيطرة على قناة السويس كي تقطع الطريق على بريطانيا التي تزحف إلى بلاد الشام ولحماية هذه البلاد من خطر قد ينطلق من مصر، فأمرت جمال باشا قائد الجيش التركي الرابع في بلاد الشام القيام بهذه المهمة.

وكانت السلطات البريطانية تراقب عن كثب التعبئة التركية العامة والاستعدادات العسكرية في فلسطين، فسحبت قواتها من سيناء إلى الضفة الغربية للقناة، واستعدت للدفاع عنها وعن مصر.

وتحرَّكت القوات التركية من بئر السبع ووصلت إلى الضفة الشرقية للقناة، لكنها فشلت في عبورها في منطقة البحيرة المرة عند الإسماعيلية في كانون الثاني ١٩١٥م، ثم شُغِل الأتراك بالقتال على جبهة غاليبولي، فبرَّدوا الجبهة المصرية حتى آب ١٩١٦م، غير أنهم فشلوا أيضاً في عبورها.

تحوَّلت بريطانيا عند هذه المرحلة من سير الحرب، من الدفاع إلى الهجوم، فتقدمت جيوشها عبر سيناء ووصلت إلى رفح في شباط ١٩١٧م، ودخلت خان يونس، وهاجمت غزة في أواخر آذار، لكنها فشلت في احتلالها وتكبَّدت خسائر فادحة[٢]، وتكرَّر الهجوم البريطاني في أواسط الشهر التالي فصَدّه الأتراك.

---

(١) فرسون: ص١٠٩. (٢) العارف: **تاريخ غزة** ص٢١٨ ـ ٢٢١.

وما جرى من تناقص عديد الجيش التركي آنذاك إثر فرار العرب من صفوفه بعد ذيوع أخبار ثورة الشريف حسين وتقدم قواته إلى العقبة ووصولها إلى أنحاء فلسطين، أتاح لبريطانيا استئناف زحفها باتجاه الشمال، وبخاصة بعد تعيين الجنرال ادموند اللنبي قائداً للحملة المصرية وتعزيزه بأسلحة متطورة وطائرات حديثة الصنع.

وكانت أوضاع الجيش التركي في المقابل تسير من سيء إلى أسوأ، وبخاصة بعد أن لازمه الجوع، وبدأت الأمراض تفتك بأفراده، فاستغل اللنبي الفرصة وتقدم إلى بئر السبع واحتله، وزحف إلى غزة، فلم يصمد الجيش التركي هذه المرة أمام الهجوم، واحتلت قواته المدينة التي أصابها الخراب بسبب المعارك والضرب بالمدافع[١].

فتح احتلال غزة الطريق أمام الجيش البريطاني، فزحف إلى الشمال فاحتل الرملة ويافا في ١٦ تشرين الثاني ١٩١٦م من دون أن يلقى مقاومة تُذكر، ثم تقدم باتجاه القدس، فدخلها بعد أن انسحب الأتراك منها، والواقع أنه كان لسقوط القدس أهميتين: معنوية وتاريخية، واستمرت الأعمال العسكرية في شمالي فلسطين وبقية أنحاء بلاد الشام حتى أواخر عام ١٩١٨م.

عانى سكان فلسطين من ويلات الحرب بأشكال متعددة، فقد فُرض عليهم التجنيد الإجباري وأعمال السخرة لخدمة المجهود الحربي، وتمَّت مصادرة المؤن والمواشي، وقُطعت الأشجار للوقود وبناء الاستحكامات، والتهمت موجات الجراد المزروعات (١٩١٥ ـ ١٩١٦م)، وتمَّ تهجير السكان من المدن الساحلية إلى الداخل، التي تعرَّضت للقصف، وساء الوضع الصحّي بفعل تفشّي الأوبئة وسوء التغذية، فتوفي الآلاف وتعطلت التجارة، وتوقف النشاط الصناعي والسياحي، وبكلمة عامة: أصاب الشلل جميع مرافق الحياة.

فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى وحتى الانتداب

الواضح أن الحرب العالمية الأولى مثَّلت أمام الأطراف المتحاربة، فرصة للانتفاع من نتائجها في حال الانتصار، فنشطت المفاوضات والمفاوضات المضادة، والاتصالات السرّيَّة من أجل وضع ترتيبات ما بعد الحرب، وسعت بريطانيا إلى ضمان نفوذها في بلاد الشام والعراق عبر السير في ثلاثة اتجاهات متعارضة ومتناقضة[٢]:

---

(١) العارف: **تاريخ بئر السبع وقبائلها** ص٢٥٤ ـ ٢٦٢.

(٢) الكيالي، عبد الوهاب: **تاريخ فلسطين الحديث** ص٧٢ ـ ٨٤. انطونيوس: ص٢٥١ ـ ٢٧٠.

الأول: التفاوض مع الشريف حسين أمير الحجاز من أجل القيام بثورة ضد الأتراك فيما عُرف بمراسلات حسين ـ مكماهون، مقابل وعود باستغلال معظم المناطق العربية في المشرق العربي تحت زعامته في الوقت الذي شعر فيه معظم زعماء العرب ورجالهم بالإحباط نتيجة سياسة حزب الاتحاد والترقي التي أفقدت الدولة العثمانية مصداقيتها الإسلامية، كما غضبوا بقيام جمال باشا القائد العام للقوات التركية في بلاد الشام، بشنق العديد من القيادات العربية في أيار ١٩١٥م، وقد تعمَّدت بريطانيا سياسة عدم الوضوح في تحديد التزاماتها، وبخاصة فيما يتعلق بحدود الدولة العربية المقترحة، وكانت لها بعض التحفظات، مثل: مطالبتها بعدم ضمِّ إقليمي مرسين وأضنة، والمناطق التي تقع إلى الغرب من حلب وحمص وحماة ودمشق، ووضع نظام إداري خاص لجنوب العراق، واستعمارها لإمارات الخليج العربي، ما يكفل لها مصالحها.

أدرك الشريف حسين أنه لا يستطيع تغيير التوجه البريطاني المتعلق بالبلدان العربية المستعمرة في الخليج العربي واليمن، إلا أنه عبَّر عن استعداده لمناقشة المصالح البريطانية في جنوب العراق، وأصرَّ على عروبة المناطق الواقعة غربي حلب وحمص وحماة ودمشق. وتمَّ الاتفاق أخيراً على ضرورة إعلان الثورة في الحجاز على أن تتم مناقشة الأمور المعلَّقة بعد انتهاء الحرب، فقام الشريف بإعلان الثورة في ١٠ حزيران ١٩١٦م، وتحالف مع البريطانيين، وأيَّدته في ذلك، الجمعيات العربية التي كان لها نفوذ في بلاد الشام: كالعربية الفتاة واللامركزية والعهد.

الثاني: التفاوض الثنائي بين بريطانيا وفرنسا، انضمت إليه روسيا فيما بعد، بشأن مستقبل الأراضي العثمانية وبخاصة بلاد الشام والعراق، وقد تمَّ الاتفاق فيما يُعرف باتفاقية سايكس ـ بيكو في أيار ١٩١٦م على إعطاء بريطانيا معظم العراق، وشرق الأردن، ومنطقة حيفا في فلسطين، ووُضعت سورية ولبنان تحت الاستعمار الفرنسي، واتُّفق أن توضع فلسطين تحت إشراف دولي. لم تبق هذه الاتفاقية طي الكتمان، إذ قام الروس بكشفها بعد قيام الثورة الشيوعية في تشرين الأول ١٩١٧م، وانسحابهم من الحرب.

الثالث: التفاوض مع المنظمة الصهيونية، حول مستقبل فلسطين، ويبدو أن الحلفاء كانوا بحاجة إلى استخدام النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية للمشاركة في الحرب إلى جانبهم، بالإضافة إلى وجود النفوذ الصهيوني في بريطانيا بعامة وفي الحكومة البريطانية بخاصة من خلال وزير الداخلية اليهودي هربرت صمويل، والنصارى المتصهينين مثل رئيس الوزراء لويد جورج ووزير الخارجية آرثر

جيمس بلفور، وكانت النتيجة صدور وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧م، الذي تعهَّدت بريطانيا بموجبه إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

وعرف الناس بوعد بلفور بعد أقل من أسبوع عبر نشره في الصحف المصرية، فصُدِم رجال الثورة العربية، ورفضوا الاستمرار في القتال ما لم تتوضح الأمور، فأرسلت بريطانيا إمعاناً في التضليل مبعوثها هوغارت إلى الشريف حسين في كانون الثاني ١٩١٨م، لطمأنته، وحمل معه تصريحاً بريطانياً بأن الهجرة اليهودية لفلسطين لن تتعارض مع مصالح السكان السياسية والاقتصادية، كما حمل التصريح البريطاني إلى القياديين السوريين السبعة في حزيران ١٩١٨م تأكيدات واضحة على أن الأرض التي يحتلها البريطانيون جنوبي فلسطين وجنوبي العراق، سوف تُحكم وفق رغبات السكان، فضلاً عن الموافقة على استقلال ما كان لا يزال تحت السيادة العثمانية من شمال فلسطين وشرق الأردن وسورية ولبنان وشمالي العراق، وعندما انتهت الحرب، صدر التصريح البريطاني ـ الفرنسي في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨م بتأكيد التعهدات للعرب الذين كانوا تحت الحكم العثماني، في الحرية والاستقلال.

وتبيَّن بعد انتهاء الحرب وتقاسم مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا في المشرق العربي وصحَّة وعد بلفور؛ أن الأوروبيين الغربيين وبخاصة بريطانيا ضلَّلوا العرب الذين لا يمثلون في نظرهم أي صورة في الرؤية الأوروبية تقريباً، باستثناء الصور الوضيعة، كما توضَّحت العلاقة بين الصهيونية والاستعمار. وهي علاقة وجودية ومصيرية، لأن الصهيونية نفسها هي حركة استعمارية تقوم على استعمار الأرض واستيطانها وإخراج أهلها منها، وتُشكِّل واقعياً جزءاً من الرأسمالية العالمية، هذا من جهة، وتتصف هذه العلاقة من جهة أخرى بالمصلحية عبر تلاقي الأهداف والمخططات والمصالح، وقامت على تفاهم بريطاني ـ صهيوني على جعل فلسطين محمية بريطانية مقابل تأييد بريطانيا للأماني الصهيونية، ومعنى ذلك أن يكون الكيان الصهيوني قاعدة استعمارية في قلب الوطن العربي التي كانت الدوائر الاستعمارية تدرك أهميته «الاستراتيجية»، ومدِّه القومي، وتكامله الاقتصادي، ومستقبله النفطي، فوجدت في قيامه فرصة موآتية لتجزأة المنطقة والاستفادة من إمكاناتها، وخلق قاعدة استعمارية لها فيها، وكانت الخطوة الرسمية الأول بهذا الصدد، تلك التي قام بها الصهاينة في مؤتمر لندن عام ١٩١٧م عبر المحادثات مع مارك سايكس مفوض رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج[1].

(١) قدورة: ص١٩٣ ـ ١٩٤.

فرض الانتداب البريطاني على فلسطين

وقعت فلسطين تحت السيطرة البريطانية في كانون الأول عام ١٩١٧م، فأقامت بريطانيا إدارة عسكرية دُعيت «إدارة أراضي العدو المحتلة» شملت المشرق العربي بما فيه فلسطين، واستمرت حتى عام ١٩٢٠م عندما استُبدلت بإدارة مدنية. وكانت هذه الإدارة ملزَمة باتباع قواعد القانون الدولي، فحاولت أن تحكم فلسطين بموجبها حتى يتقرَّر مصير أراضي العدو المحتلة.

وبذل الصهاينة في هذه الأثناء المساعي لتغيير شروط الاستيطان، وتمييز المهاجرين الصهاينة عن غيرهم، وزارت اللجنة الصهيونية برئاسة حاييم وايزمن فلسطين، وطلبت من الإدارة المدنية إشراك الصهاينة في الإدارة العسكرية للبلاد، وتأسيس دائرة للأراضي تضم خبراء صهاينة تقوم بمسح الموارد، وتشكيل قوة عسكرية صهيونية.

أثارت هذه المطالب مخاوف الفلسطينيين والإدارة المدنية التي رفضتها، وعلى الرغم من ذلك مضت السياسة البريطانية في دفع مسألة إقامة الوطن القومي لليهود إلى الأمام تنفيذاً لوعد بلفور، وعندما انتهت الإدارة المدنية في ٣٠ حزيران ١٩٢٠م عيَّن رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بريطانياً يهودياً صهيونياً هو هربرت صموييل كأول مندوب سامٍ مدني في فلسطين، وكان هذا بالطبع أكثر ميلاً لتأسيس الوطن القومي اليهودي[(١)].

وكان الاتفاق على توزيع الانتداب في المشرق العربي قد تمَّ بين الدول الأوروبية في مؤتمر سان ريمو بإيطاليا في ٢٤ نيسان ١٩٢٠م، فأُعطيت بريطانيا الانتداب على فلسطين، وكان هذا النوع من الانتداب من الفئة (ألف) التي يُقصد به أن يكون إشراف الدولة المنتدبة على البلاد التي بلغ سكانها درجة من التقدم؛ مؤقت، ويؤدي في النهاية إلى حصولهم على الاستقلال التام[(٢)].

كانت قرارات مؤتمر سان ريمو بداية حقبة جديدة في تاريخ الحركة العربية بعامة ومنها القضية الفلسطينية من الناحيتين السياسية والأخلاقية:

فمن الناحية السياسية، كانت هذه القرارات عارية عن الحكمة؛ لأنها عارضت رغبات السكان المعنيين، ووقفت في وجه مدّ الوعي القومي، ولم يكن تنفيذها ليتحقَّق إلا باللجوء المستمر إلى القوة وغيرها من وسائل القمع.

---

(١) فرسون: ص١٢٢.

(٢) انطونيوس: ص٤٧٥.

ومن الناحية الأخلاقية، فإنها أشد الأمثلة على فضح الأعمال الدولية القاسية والحادة، وأكثرها تعرُّضاً لنقض العهود والمواثيق، ما كان خليقاً أن تثير مقاومة مسلحة[(١)].

وصدَّقت عصبة الأمم في جنيف في ٤ تموز ١٩٢٢م على نظام الانتداب، وأصدرت صك الانتداب في التاريخ نفسه الذي يضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، والملفت:

ـ أن المادة الثانية من صك الانتداب نصَّت على أن:

«الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي، وترقية أنظمة الحكم الذاتي، وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، بغضِّ النظر عن الجنس والدين»، وبذلك يكون صك الانتداب قد أدمج في صُلبه تعهُّد بريطانيا بإنشاء الوطن القومي اليهودي كما جاء في تصريح بلفور.

ـ اعتراف المادة الرابعة من صك الانتداب بهيئة أو وكالة، يهودية تُساعد في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، في فلسطين، وتُشارك في ترقية البلاد، ما يُفضي إلى إنشاء الوطن القومي اليهودي، وتحقيق مصالح السكان اليهود في فلسطين، واعتُرف بالمنظمة الصهيونية بأنها الهيئة المنصوص عليها، والمعروف أن هذه المنظمة تعاونت مع الحكومة البريطانية في وضع نصوص الانتداب منذ شباط ١٩١٩م.

ـ كفلت المادة السادسة من صك الانتداب تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين وتوطينهم في الأراضي البور وأراضي الحكومة غير المطلوبة للأعمال العامة.

ـ طلبت المادة السابعة من صك الانتداب من الدولة المنتدبة «أن تسنَّ قانوناً للجنسية يتضمن نصوصاً بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم، على الرعوية الفلسطينية.

ـ جعلت المادة الثانية والعشرين اللغة العبرية لغة رسمية في البلاد إلى جانب اللغتين العربية والانكليزية[(٢)].

وُضع صك الانتداب موضع التنفيذ رسمياً في ٢٩ أيلول ١٩٢٣م.

الواقع أن ما جرى من فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، وصدور صك الانتداب الذي شرَّعه، ونشوب الاضطرابات نتيجة ذلك، ورفض العرب الاعتراف

---

(١) انطونيوس: ص٤٧٦.

(٢) أنيس وحراز: ص٥٣٦ ـ ٥٣٧. وانظر: النص الكامل لصكِّ الانتداب على فلسطين في: **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، وثيقة رقم ٢٧ ص١٢٨ ـ ١٣٧.

بهذه الشرعية وبحق بريطانيا في تنفيذ وعد بلفور، وتمسُّكهم بعروبة فلسطين واستقلالها، وتعارض وجهتي النظر العربية والبريطانية؛ أدى إلى ظهور القضية الفلسطينية التي لا تزال نابضة في قلوب العرب بعامة والفلسطينيين بخاصة، ورابضة في نفوسهم.

عهد الانتداب البريطاني

تطور المشروع الصهيوني في فلسطين

تبنَّى المندوب السامي البريطاني هربرت صمويل فور استلامه منصبه، سياسة بريطانيا إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، فنفَّذ سياسة مزدوجة تهدف إلى حمل السكان العرب على الإذعان لسياسة بريطانيا في إنشاء هذا الكيان القومي، فأبلغ هؤلاء بأن إنشاء الدولة اليهودية هو أمر واقع وغير قابل للنقاش، وقرَّر من جهة أخرى استقطاب الفلسطينيين المعتدلين من خلال إبداء المودَّة الشخصية والتساهل السياسي، وتبنَّى الخطة البريطانية ـ الصهيونية لتهويد فلسطين، التي سارت على أساس الغزو التدريجي القائم على تشجيع الهجرة اليهودية، ونقل ملكية الأراضي إلى اليهود.

كان في فلسطين في عام ١٨٨٢م جالية يهودية صغيرة العدد من المتدينين، وتزايد عدد المستوطنات اليهودية منذ ذلك التاريخ بفعل موجات متعددة من النزوح من الخارج إلى البلاد، وقدَّرت حكومة الانتداب مجموع السكان في نهاية ١٩٤٧ بـ ١،٩ مليون نسمة، ٣١٪ منهم من اليهود والباقي من العرب، وعليه فقبل عام واحد من إعلان ما يُسمى دولة إسرائيل من جانب واحد ومن امتداد سيطرتها الفعلية بالقوة على معظم مساحات بلاد فلسطين، لم يُكوِّن اليهود سوى نسبة تَقِلُّ عن ثلث مجموع عدد السكان، وتركَّزوا في أربع مدن كبيرة وما يجاورها وهي يافا وتل أبيب وحيفا والقدس.

وثمَّة منطق سياسي وراء سياسة الصهاينة في الاستيلاء على الأراضي، فبحلول عام ١٩٤٧م كان ما يقرب من مائة وخمسة وتسعين ألف دونم من أراضي الدولة قد تمَّ منحه أو تأجيره للمستوطنين اليهود من قِبَل سلطات الانتداب، وكان اليهود يتطلعون خلال السيطرة على الأراضي إلى النوع والكمِّ معاً، وإلى الموقع وما يجاوره، ولهذا كانوا يشترون أو يستولون على الأراضي في المناطق الكبيرة المجاورة للسهول الداخلية والساحلية، وثمة نمط آخر مستمد من تثبيت حقيقة على الأرض، فاليهود يستوطنون أرضاً هي أصغر من أن تكون ذات منفعة اقتصادية

ولكنها ضرورية، وكانت عمليات الشراء تتم عبر وكالات سياسية تابعة للحركة الصهيونية، مثل الصندوق القومي اليهودي، وصندوق المؤسسة الفلسطينية، وشركة تطوير الأراضي الفلسطينية، والجمعية اليهودية للاستعمار، وتُشترى الأراضي باسم الشعب اليهودي وتُحتجز للاستخدام اليهودي حصراً[1].

والجدير بالذكر أن شراء الأراضي من قِبَل الصهاينة خلال العشرينات من القرن العشرين كان على أشدِّه من بائعين من كبار أصحاب الأراضي الغائبين من غير الفلسطينيين، ومنذ بداية الثلاثينات من القرن نفسه كان بيع الأراضي من قِبَل كبار الملّاك الفلسطينيين ومن قِبَل الفلاحين أيضاً، وبعد أن أُعلنت الهدنة في عام ١٩٤٨م كان الكيان الصهيوني قد احتلَّ أكثر من ٧٧٪ من مساحة فلسطين[2].

واتبع البريطانيون في فلسطين سياسة التنمية الاقتصادية للمستوطنات اليهودية، فمنحتهم عدداً من الامتيازات الاحتكارية، وحماية صناعية، سهَّلت قيام اقتصاد يهودي حصري فيما سُمي بغزو الأرض والعمالة[3]، واكتساب اليهود ملكية الأراضي، ووفَّرت الحماية الاقتصادية لرجال الأعمال اليهود، ما أثار سخط السكان العرب ومعارضتهم، وتجاهلت سلطات الانتداب والحكومة البريطانية هذه الاعتراضات، وأسَّست شركة كهرباء يافا وشركة كهرباء فلسطين برأسمال معظمه من مصدر يهودي. وهيمن اليهود، وبخاصة الألمان منهم، على صناعة البناء والإنشاءات، وتفوَّقوا على الفلسطينيين من حيث كثافة رأس المال المستعمل، والكفاءة في العمل، ما ثبَّت أركان الصناعة لليهود في فلسطين.

وعُدَّت الصناعة اليهودية في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية أقوى مما كانت عليه، وذلك لأن البريطانيين شجعوها كثيراً لكي تقوم بتزويد قوات الحلفاء بما تحتاج إليه حتى من المعدّات العسكرية الثقيلة، ولكي تُلبي حاجات السوق المحلي، ودفعت جمعية الصناعيين اليهود سلطات الانتداب للسير على هدي سياسات صناعية موآتية لهم، ولم تكن شكاوى عرب فلسطين تُلقى أذناً صاغية لدى السلطات البريطانية، ولم تمنع هذه الجمعيات من اتخاذ قرارات تضرُّ بمصالح الشعب الفلسطيني وذلك حتى قيام اضطرابات عام ١٩٢٩م، وسرعان ما تطور المشروع الصهيوني الرامي إلى أخذ الأرض بواسطة اليد العاملة اليهودية الزراعية إلى اقتصاد يهودي صناعي في المدن وما ينطوي عليه ذلك من وجود يد عاملة صناعية، وقد أسهمت سلطات الانتداب في خلق اليد العاملة اليهودية حصراً وحمايتها ومساعدتها

(١) Kenneth, W. Stein: The Land Question in Palestine 1917 - 1939 p14.

(٢) فرسون: ص١٣٧.　(٣) المرجع نفسه.

عن طريق إعانة البطالة[1].

وتطورت المؤسسات الاجتماعية اليهودية في فلسطين، ولعل الهستدروت (الاتحاد العمالي) كان واحداً من أكثرها شهرة، وكان من ضمن وظائفه وضع برنامج للتأمين الصحي وبرامج أخرى للتدريب والتعليم مع نظام للتقاعد، مقتصرة على اليهود فقط، ولعل أهم المساعي الهادفة إلى خلق هوية قومية يهودية تمثّلت ببرامج النظام التعليمي، فقد نجح اليهود في أن يُضمِّنوا اتفاقية الانتداب اعترافاً باللغة العبرية كلغة رسمية مع اللغتين العربية والانكليزية على الرغم من أنهم لم يكونوا يمثلون آنذاك أكثر من ١٠٪ من سكان فلسطين، كما حصلوا على إذن بإنشاء مدارس يهودية خاصة ذات استقلالية في وضع مناهج للتعليم، وأنكرت سلطات الانتداب مثل هذه الحرية على الفلسطينيين كما أحجمت عن دعمهم المادي.

وأجازت سلطة الانتداب تأسيس الوكالة اليهودية، ومنحتها حتى تمثيل المستوطنين اليهود في فلسطين وقيادتهم والتفاوض باسمهم بشأن الجوانب كافة، وأسّست هذه الوكالة بدورها مؤسسات ودوائر اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة، وأنشأت المؤسسات والمنظمات بما فيها الوحدات العسكرية، وشكّلت النواة لنشوء سلطة سياسية يهودية مستقلة ذاتياً ضمن حكومة الانتداب. ولم يكن لدى الفلسطينيين مثل هذه الوكالة السياسية المركزية، كما لم يكن لدى قادتهم السياسيين القدرة على تعبئة السكان بشكل فعّال على مستوى البلاد كلها، وعندما عرض الانكليز الفكرة عليهم رفضوها لأنها تضع الوكالتين العربية واليهودية على مستوى سياسي واحد، في الوقت الذي كان فيه الشعب الفلسطيني يرفض التفاوض بشأن مركز الفلسطينيين في المشروع الصهيوني الاستيطاني الاستعماري، ويطالب بالاستقلال عن الحكم البريطاني[2].

لم يقف الفلسطينيون مكتوفي الأيدي وهم يرون استمرار الهجرة اليهودية، وقضم أراضيهم؛ فشكّلوا جمعيات هدفها السعي إلى الاستقلال والدفاع عن الأماكن المقدسة، نذكر منها الجمعية الفدائية، واستطاعت الجمعيات المُنشأة أن تقود العمل الوطني الفلسطيني حتى نهاية عقد العشرينات، وتمكّنت من الإعداد والدعوة إلى لقاءات تمثّلت فيها مختلف أطياف المجتمع، وعُرفت بالمؤتمرات الوطنية الفلسطينية.

---

(١) انظر فيما يتعلق بالتحول الاقتصادي للانتداب على فلسطين، فرنسون: ص١٤٨ ـ ١٦٢.

(٢) المرجع نفسه: ص١٤٤ ـ ١٤٨.

النضال الفلسطيني

مراحل النضال: تطورت عملية تمكين اليهود من السلطة وما تبعها من عملية تهميش الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم؛ عبر ثلاث مراحل شغلت العقود الثلاثة من عهد الانتداب.

المرحلة الأولى ١٩٢٠ ـ ١٩٢٩م: ظهر الاستياء الفلسطيني من النظام البريطاني لأول مرة في نيسان ١٩٢٠م بمناسبة عيد النبي موسى، فقد أدّت حادثة صغيرة إلى قيام الفلسطينيين بمهاجمة أحد المواكب اليهودية، ثم حدثت اضطرابات في الأول من أيار ١٩٢١م في مناخ مشحون، إذ أدّى الاستياء العربي من نتائج مؤتمر سان ريمو والذي تمخّض عنه نظام الانتداب في المشرق العربي، وتعيين بريطانيا وفرنسا دولتين منتدبتين؛ إلى توتر سياسي في فلسطين وسورية ولبنان وإلى قيام ثورة في العراق.

وبدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين تتزايد، وعمدت بريطانيا إلى تهيئة الظروف لإنشاء وطن قومي لليهود فيها، ونظر الفلسطينيون إلى تدفق عشرة آلاف مهاجر يهودي بين كانون الأول ونيسان ١٩٢١م على أنه نذير شؤم، وحدثت في يافا في الأول من شهر أيار اضطرابات بين منظمات صهيونية يسارية وأخرى يمينية سرعان ما امتدّت إلى الفلسطينيين الذين هاجموا في الأسبوع الأول من أيار مستعمرتين هما: بتاح تكفا ورحوبوت ومنزلين للمهاجرين اليهود كهدف رمزي يُعبِّر عن عدائهم، وظهر واضحاً خلال هذه الاضطرابات الأداء المتحيز للسلطات البريطانية من خلال الدفاع عن المستوطنات اليهودية، والإجراءات القضائية التي اتخذها النائب العام نورمان بنتويش البريطاني اليهودي المتشدِّد، حيث أحال القضايا المتعلقة بالفظائع التي ارتكبها الصهاينة إلى المحاكم كقضايا شخصية بسيطة[1].

خفّت أعمال العنف بعد ثورة يافا مباشرة ولكن الأوضاع عادت إلى التوتر الشديد بفعل مجموعة من العوامل، منها: استمرار الهجرة اليهودية وشراء الأراضي، وتعنّت البريطانيين السياسي وتمتُّعهم بالامتيازات الاقتصادية مع اليهود، وتدهور أوضاع الناس المعيشية وانتشار البطالة، وتفاقم الفقر في صفوف الفلاحين.

وأدّت حادثة دينية جرت في ١٥ آب ١٩٢٩م عند حائط البراق (حائط المبكى عند اليهود) وهو الحائط الغربي للمسجد الأقصى إلى اشتباكات عنيفة بين العرب واليهود تمثّلت بمحاولة اليهود الاستيلاء على حائط البراق وهو وقف إسلامي. فقد نظّم اليهود مظاهرات في القدس توجهت إلى حائط البراق ورفعوا العلم الصهيوني هناك

---

(١) **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٩ ـ ١٩٨١م** ص٧٣.

كرمز للسيطرة عليه، وأنشدوا نشيدهم الوطني، وشتموا الإسلام والنبي محمد ﷺ، والمسلمين. فقام المسلمون بمظاهرة مضادة في اليوم التالي الذي صادف ذكرى المولد النبوي الشريف، وردّوا على الاستفزازات اليهودية، فاندلعت الاشتباكات العنيفة بين الطرفين، وتفاقم الوضع، فاستدعت السلطات البريطانية تعزيزات عسكرية من شرق الأردن، وتوسعت الصدامات فشملت ضواحي القدس وامتدت إلى نابلس والخليل وبيسان ويافا وحيفا وصفد، وكانت الحصيلة ١٣٣ قتيلاً من اليهود و١١٦ من العرب، وجرح ٣٣٩ من اليهود و٢٣٢ من العرب، قبل أن تسيطر السلطات البريطانية على الوضع، وشكّلت لجنة تحقيق على عادتها في كل مرة يجري فيه اشتباك، وهي لجنة شو، لدراسة أسباب اندلاع الاضطرابات، كما شكّلت لجنة أخرى هي لجنة هوب ـ سمبسون للقيام بدراسة الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية، وأردفت كل ذلك بإصدار بيان سياسي على شكل كتاب أبيض يُعرف باسم باسفيلد.

توصلت لجنة شو إلى نتيجة مفادها أن السبب الرئيس لاندلاع الاضطرابات هو شعور الفلسطينيين بخيبة أمل في تحقيق تطلعاتهم السياسية والوطنية، والخوف على مستقبلهم الاقتصادي، وتوافق تقرير لجنة هوب ـ سمبسون مع هذه النتيجة[1].

والواقع أن ثورات عقد العشرينات كانت معروفة جيداً، ولم يطرأ عليها شيء جديد، وتتلخَّص بنفور الفلسطينيين من سياسة بريطانيا الموالية لليهود وتشجيع الهجرة اليهودية وبيع الأراضي للمنظمات الصهيونية، وفشل الإنكليز في السير قُدماً نحو تحقيق الحكم الذاتي في فلسطين، وأصاب عرب فلسطين الإحباط عندما رخّصت الحكومة البريطانية إنشاء مجلس تشريعي فلسطيني في الوقت الذي خطت بقية الدول العربية الواقعة تحت الانتداب مثل سورية ولبنان والعراق خطوات إلى الأمام في هذا الشأن.

المرحلة الثانية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩م: إن الأسباب العميقة للثورة التي اندلعت في عام ١٩٣٦م هي نفسها التي أدّت إلى ثورات عقد العشرينات، وتُعدُّ من بين أعظم الثورات في تاريخ فلسطين، وقد حفلت بروح التضحية والفداء والمصابرة والإصرار على الحقوق.

حاول الصهاينة استثمار المكاسب التي حصلوا عليها حتى ذلك الحين، فقاموا

---

(١) الكيالي، عبد الوهاب: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني ١٩١٨ ـ ١٩٣٩م** ص١٤١ ـ ١٤٢.
تاريخ فلسطين الحديث: ص٢٠٢.
Report of the Commission of the Palestine Disturbances of Aug 1929 pp 64 - 65.

بمظاهرات تحريضية في الأزقة الضيقة للقدس خارج الحرم الشريف، فتصدّى لهم العرب، وشكّل هؤلاء عصبة المقاتلين في الأرياف انضم إليها عدد من السوريين، وبطريقة نموذجية بالنسبة لطبقتهم اختار الأعيان الفلسطينيون في المدن التفاوض بدلاً من المواجهة، ومع ذلك لم تقف عملية الاستيلاء على فلسطين[1].

ابتدأت الثورة في ١٩ نيسان ١٩٣٦م بإضراب عام بعد مقتل الشيخ عز الدين القسام في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٥م على يد البريطانيين؛ استمر أكثر من ستة أشهر شلَّ الحياة الاقتصادية قبل أن يتحول إلى ثورة مسلحة، والمعروف أن الشيخ هو سوري المولد هرب إلى حيفا بعد أن حكمت عليه سلطات الانتداب الفرنسي في بلده بالإعدام بفعل مقاومته، واختلط لبعض الوقت مع المجلس الإسلامي الأعلى الذي أقامه البريطانيون في محاولة للسيطرة على أفكار المسلمين، ثم نبذه واتّجه إلى العمل المباشر ضد البريطانيين والصهاينة معاً[2].

الواقع أن مقتل الشيخ القسام كان السبب المباشر لقيام المزيد من العمليات العسكرية الفلسطينية، والتي تبلورت في حزيران ١٩٣٦م على شكل هجمات واسعة ومتفرقة ضد حكومة الانتداب بكل جوانبها وضد المستعمرات اليهودية، بلغت ذروتها في عام ١٩٣٨م، واغتال المستوطنون الصهاينة الفلاحين العرب في الأرياف بوحشية بالغة.

استقدمت سلطات الانتداب البريطانية قوات خاصة لقمع الثورة، من مالطة ومصر وبريطانيا، وفرضت الأحكام العرفية، ووضعت العوائق الخرسانية والأسلاك الشائكة في المدن، وحاصرت القوى الفلسطينية، ومنعت التجول فيها، ودمَّرت العديد من المنازل في عملية عقاب جماعي، وقتلت العديد من قيادات المقاومة في الميدان أو بالإعدام بعد أسرهم، منهم الشيخ فرحان السعدي، الوجه المسلم الأبرز بعد الشيخ عز الدين القسام[3].

حاولت بريطانيا تلمُّس طريق الحلِّ عبر هذا الوضع المُعقَّد الذي خلقته هي بأفعالها، فأرسلت لجنتي تحقيق، لجنة بيل في عام ١٩٣٧م ولجنة وود هيد في عام ١٩٣٨م، وقد توصلتا إلى نتيجة واحدة مشابهة لنتائج لجان التحقيق السابقة،

---

(١) سولت: ص١٦١ ـ ١٦٢.
(٢) ياسين، صبحي: **الثورة العربية الكبرى في فلسطين** ص٢١.
علوش، ناجي: **المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨** ص١٠٢.
(٣) Mattar, Philip: The Mufti of Jerusalem Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement p78.

وأوصت لجنة بيل في حزيران بإنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين بين دولتين عربية ويهودية، وخصَّصت الأراضي الأكثر خصوبة ومجمل ساحل البحر الأبيض المتوسط لليهود الذين يمثلون الأقلية السكانية، وحدَّدت ممراً يمتد من البحر إلى القدس وجيب صغير حول القدس يضم بيت لحم والناصرة، وأوصت في آخر الأمر بالترحيل، أي نقل العرب من المناطق التي خصِّصت لليهود إلى المناطق العربية[1].

لقي تقرير لجنة بيل الخاص بالتقسيم سيلاً من القبول والمعارضة، فقد وافقت الحكومة البريطانية على مضمونه وقرَّرت تنفيذه، وعرضته على عصبة الأمم في جنيف في آب ١٩٣٧م للموافقة عليه، إلا أنه لم يلق القبول، ولقي التقرير قبولاً من جانب اليهود، وقرَّر المؤتمر الصهيوني المنعقد في زيوريخ في آب ١٩٣٧م الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية حول كيفية تنفيذه، وعارضت الشعوب العربية والإسلامية وقادتها مقترحات التقسيم باستثناء الأمير عبد الله بن الشريف حسين أمير شرق الأردن، وأرسلت اللجنة العربية العليا الفلسطينية برئاسة الحاج أمين الحسيني مذكرة إلى الحكومات العربية استنكرت فيها التقسيم وأصرَّت على التمسك باستقلال فلسطين وسيادتها[2].

ومع هبوب رياح الحرب حاولت بريطانيا تهدئة خواطر العرب بتخلّيها عن فكرة التقسيم لصالح فكرة دولة واحدة بقوميتين، فأعلنت في الكتاب الأبيض الصادر في ١٧ أيار ١٩٣٩م، وهو المعروف باسم وزير المستعمرات ماكدونالد، أن الحكومة ستبذل ما في وسعها لخلق شروط تُمكِّن من قيام الدولة الفلسطينية المستقلة خلال عشر سنوات، تربطها ببريطانيا معاهدة تؤمِّن مصالح الطرفين الاقتصادية والسياسية والعسكرية، إلا أنها ضمَّنت الكتاب الأبيض عبارة مبهمة لاستغلالها في المستقبل، تربط تأسيس الدولة المستقلة بوجود نوع من العلاقة بين العرب واليهود، وأعلن الكتاب الأبيض فيما يتعلق بهجرة اليهود عن السماح بهجرة خمسة وسبعين ألف مستوطن يهودي إلى فلسطين خلال الخمس سنوات التي تلي بمعدل عشرة آلاف مهاجر سنوياً مع إضافة خمسة وعشرين ألفاً سيُقبلون كمساعدة على حل مشكلة اللاجئين اليهود، ولن يُسمح بعد ذلك بهجرة يهودية إلى فلسطين ما لم يوافق عربها[3].

أبدت قيادة الحركة الفلسطينية بعض التحفظات على كتاب ماكدونالد الأبيض بسبب ما تضمَّنه من إبهام اتصفت به أكثر عباراته، وبخاصة فيما يتعلق بتأسيس

(١) سولت: ص١٦٦.
(٢) انطونيوس: ص٥٣٨. فرسون: ص١٧٦. Mattar: p83.
(٣) الكيالي: ص٣٠١ ـ ٣٠٢.

الدولة الفلسطينية المنتظرة، وجعل الاستقلال مرهوناً بنجاح التعاون بين العرب واليهود أثناء مدة الانتقال، وعدَّته الصهيونية بمثابة خيانة بريطانيا للقضية الصهيونية كما أعلنها وعد بلفور، وشنَّت ما يشبه حرباً غير معلنة على الانتداب البريطاني.

المرحلة الثالثة ١٩٤٠ ـ ١٩٤٨م: أدَّى القمع البريطاني العنيف للثورة الفلسطينية وإعادة السيطرة الاستعمارية على البلاد في عام ١٩٣٩م إلى تفكيك المؤسسات السياسية والعسكرية الفلسطينية، فقد علَّق البريطانيون نشاط الأحزاب الفلسطينية وزجوا زعماءها في السجون أو نفوهم إلى خارج البلاد، ونزعوا السلاح من السكان، وكان الاقتصاد الفلسطيني مُدمَّراً والمجتمع مسحوقاً نفسياً، وخفَّت الروح المتوهجة التي حرَّكت النشاط الثوري في الثلاثينات، فتراجعت القدرة الشعبية على المقاومة، ما أدى في عامي ١٩٤٥ و١٩٤٨م إلى النكبة.

وفي المقابل، أخذ المجتمع اليهودي الصهيوني في الأربعينات يقوى اقتصادياً، وأضحى منظماً سياسياً ومُعبَّأً عسكرياً بفضل تدريب البريطانيين للعناصر الصهيونية وتقوية ميليشياتها، ما زاد في تطوير قدراتها القتالية وازدياد عديدها، وتكاثرت الجماعات الإرهابية السرية والعلنية المتطرفة، مثل الهاغانا وليومي وشتيرن، وأضحى المجتمع الصهيوني يعتمد على قوته الذاتية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان قوياً بما يكفي للقيام بثورة ضد البريطانيين في عام ١٩٤٥م واجتياح فلسطين في عام ١٩٤٨م، والواقع أنه كان هناك خلل خطير في ميزان القوى يميل بشكل حاسم إلى المستعمرين الصهاينة ضد أهالي فلسطين الأصليين[1].

إن صدور الكتاب الأبيض في عام ١٩٣٩م أثار فزع الصهاينة وعداءهم لبريطانيا وقد قامت المنظمات الصهيونية العالمية بالاشتراك مع الوكالة اليهودية بشنِّ حملة سياسية واسعة لتقويض النصوص التي وردت فيه، وتحوَّلت الحركة الصهيونية إلى الولايات المتحدة الأميركية للاعتماد عليها في تحقيق أهدافها، ونبذت بريطانيا.

وعقد الصهاينة في عام ١٩٤٢م اجتماعاً في فندق بلتيمور بنيويورك أعلنوا فيه برنامجهم الجديد الذي طالب بهجرة مفتوحة إلى فلسطين والاستيطان في الأراضي التي لم يحتلوها بعد وإنشاء دولة لليهود في جزء من فلسطين ثم في فلسطين كلها. وأخذوا يبذلون نشاطاً كبيراً لاستقطاب رجال السياسة الأميركيين إلى جانبهم، فساندهم الرئيس روزفلت، وتبنَّى الرئيس ترومان من بعده قضيتهم فوجَّه كتاباً رسمياً إلى رئيس الوزراء البريطاني كليمنت أتلي في ٣١ آب ١٩٤٥ يطلب السماح فوراً لمائة ألف مستوطن يهودي بدخول فلسطين.

(١) فرسون: ص١٧٧ ـ ١٧٩.

ودفع المأزق الفلسطيني، الذي استحكم بعد انتهاء الحرب، الحكومتين البريطانية والأميركية إلى إنشاء لجنة تحقيق مشتركة في ١٠ كانون الأول ١٩٤٥م تتحرى مشكلة اليهود في أوروبا وتعيد النظر بالقضية الفلسطينية، وبعد أن زارت بلداناً أوروبية وعربية استمعت خلالها إلى آراء المهتمين بالمشكلة الفلسطينية؛ أصدرت تقريرها في ٢٠ نيسان ١٩٤٦م الذي تضمَّن ثلاث توصيات رئيسة هي: السماح فوراً بإدخال ألف لاجىء يهودي من ضحايا اضطهاد النازية، وضرورة بقاء الانتداب في فلسطين إلى أن يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها، وإلغاء القوانين المتعلقة بانتقال ملكية الأراضي واستبدالها بقوانين تستند على سياسة حرة. لم تلق هذه التوصيات قبولاً أو رفضاً من كلا الدولتين، ورفضها العرب[1].

وأسرعت الحكومتان البريطانية والأميركية بتشكيل لجنة تحقيق أخرى لكي تتحرَّى الأوضاع في فلسطين تألفت من موظفين رسميين، وتضمَّنت توصياتها مشروعاً عُرف باسم غرادي ـ موريسون، دعا إلى قيام دولة اتحادية في فلسطين من العرب واليهود معاً[2].

رفضت الأطراف كافة توصيات اللجنة باستثناء البريطانيين، ما أدخل البلاد في جوٍّ من الرعب عبر عمليات عسكرية ضدهم قامت بها المنظمات الصهيونية الإرهابية لا سيما الهاغانا، فنُسف فندق الملك داوود في القدس حيث المقر العام لحكومة الانتداب. واجه البريطانيون هذا التمرد اليهودي بأساليب متحفظة، وقرَّرت الحكومة البريطانية سحب قواتها من فلسطين والتخلّي عن سيطرتها عليها وتسليم مسؤولية الانتداب إلى الأمم المتحدة، وعلى الرغم من معارضة العرب وفشل جهودهم السياسية، قرَّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧م الموافقة على القرار رقم ١٨١ الذي يتضمن تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية بنسبة ٤٥٪ من مساحتها للعرب مقابل ٥٥٪ لليهود، على الرغم من أن هؤلاء كانوا يُشكلون الأقلية[3].

والواقع أن المتصفح للخارطة الجغرافية المتعلقة بإقامة دولة عربية وأخرى صهيونية على الأراضي الفلسطينية وفقاً لقرار التقسيم؛ يلاحظ أن المنطقة العربية شملت الضفة الغربية، وكانت أكبر بنحو النصف عما آلت إليه بعد حرب عام ١٩٤٨م، وقطاع الجليل المجاور للحدود اللبنانية والممتد جنوباً حتى الناصرة وغرباً

(١) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، الوثيقة رقم ٤٦ ص٣٦٢ ـ ٣٧٧.
(٢) فرسون: ص١٨٠. أنيس وحراز: ص٥٦٥ ـ ٥٦٦.
(٣) انظر نص القرار في فرسون، المرجع نفسه: الملحق رقم ٥ ص٦٠٠ ـ ٦٠٢.

من جهة البحر من رأس الناقورة حتى عكا، وقطاع عسقلان في شمال غزة ومنطقة العوجة في جنوبها.

أما المنطقة اليهودية التي تمسك لها الصهاينة لإقامة دولتهم على التراب الفلسطيني بعد انسحاب البريطانيين، فكانت تتألف من قطاعين صغيرين يفصلهما ممرٌّ ضيِّق يربط الضفة الغربية بالجليل بالإضافة إلى منطقة النقب ليكون لها منفذاً على خليج العقبة، بهدف إحكام الفصل الجغرافي بين المشرق العربي ومصر[1].

وانسحبت بريطانيا من فلسطين في ٣١ تموز ١٩٤٨م تاركة الفلسطينيين في حال فوضى يواجهون المنظمات الإرهابية الصهيونية المنظمة والقوية، بدلاً من ترتيب انتقال عقلاني لنقل المؤسسات المركزية ووظائف الحكومة إلى الأغلبية الفلسطينية.

لم يكن العرب مهيَّئين لتحمل مسؤوليات ضخمة تتعلق بتوفير الأمن والقيام بأعمال الشرطة وتولي شؤون الدفاع وتأمين الخدمات الضرورية للسكان، ومما زاد الأمر تفاقماً تفرُّق الزعامات الفلسطينية وعدم انتظام قياداتها.

وكان الصهاينة قد أسسوا جيشاً قوياً منذ عام ١٩٤٢م بلغ عديده في أيار ١٩٤٨م نحو ستين ألفاً، فيما كانت بريطانيا تنزع سلاح الفلسطينيين، وجاء تشكيل الحاج أمين الحسيني قوة الجهاد المقدس في كانون الأول ١٩٤٧م، متأخراً، وافتقد إلى المتطوعين.

عدَّت الجامعة العربية أن خطة التقسيم غير شرعية، وقامت تحت ضغط الرأي العام العربي بتنظيم قوة عربية من المتطوعين دُعيت باسم جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي، بلغ عديدها ٣٨٣٠ فرداً.

أحدثت الهجمات اليهودية ضد القرى الفلسطينية لا سيما في قرية دير ياسين التي أُبيد معظم سكانها، ونزوح أعداد غفيرة من الفلسطينيين عن قراهم إلى المناطق الفلسطينية الأكثر أمناً أو إلى الأقطار العربية المجاورة؛ صدمة كبيرة في العالم العربي، فاجتمع مجلس الجامعة العربية وحثَّ الدول العربية على إرسال جيوشها النظامية إلى فلسطين، لكن تدخُّل العرب جاء متأخراً وأقل مما يجب بكثير لإنقاذ فلسطين، إذ أن الحرب التي أثارها الشعور العاطفي، والتي خاضتها الأنظمة العربية، وجيوشها النظامية المفتقرة إلى التنظيم والتدريب والسلاح الفعّال والتنسيق فيما بينها والتي دامت نحو شهرين؛ أسفرت عن خسارة ثلث الضفة الغربية وقطاعي الجليل وعسقلان، وأضحت دولة الصهاينة تستحوذ على قرابة أربعة أخماس الأرض الفلسطينية، كما نتج عنها مأساة اللاجئين والمهجَّرين الفلسطينيين الذين قارب

(١) الطيب، محمد رفيق: **العالم العربي والتحديات المعاصرة** ص٢٢٤ ـ ٢٢٥.

عددهم المليون نسمة، توزعوا بين ما تبقى من الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسورية ولبنان، واضطر العرب إلى توقيع اتفاقيات الهدنة المذلة عام ١٩٤٩م، ومال ميزان القوى الديمغرافي لصالح اليهود وفُتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه في الوقت الذي ظل في الداخل الفلسطيني نحو ثلاثمائة ألف نسمة فلسطينية وهم الذين لم يغادروا ديارهم على الرغم من قسوة الظروف[1]. وفي ١٤ أيار ١٩٤٨م أعلن الصهاينة قيام كيانهم باسم دولة إسرائيل، فبادرت الولايات المتحدة فوراً إلى الاعتراف بها. ووقع القسم الشرقي من البلاد (الضفة الغربية) في يد شرق الأردن حيث جرى ضمه فيما بعد إلى المملكة الأردنية الهاشمية، ووقع قطاع غزة تحت السيطرة العسكرية المصرية، وهكذا لم تعد فلسطين العربية المتحررة موجودة على الخارطة السياسية، حالياً على الأقل، إلى أن يُبعث قائد عربي أو مسلم من طراز صلاح الدين الأيوبي يقوم بتحريرها من الصهاينة ويُعيد الحقَّ إلى أهله.

أوضاع الفلسطينيين بعد النكبة

استطاع الصهاينة إنشاء كيان لهم عام ١٩٤٨م على نحو ٧٧٪ من أرض فلسطين، وطردوا ثلثي الشعب الفلسطيني من أرضه، ودمَّرت النكبة المجتمع الفلسطيني وشرَّدت معظم الفلسطينيين، فانتشروا في الآفاق وانقسموا إلى ثلاثة أقسام من حيث التوزع الجغرافي:

القسم الأول: ظل أفراد هذا القسم في بيوتهم وديارهم فيما أصبح يُعرف باسم إسرائيل، ويُعرف هؤلاء بفلسطينيي ٤٨ أو عرب الـ ٤٨ وبعرب فلسطين، فعاشوا غرباء في أرضهم ومواطنين من الدرجة الثانية، وأصدر الصهاينة تشريعات ظالمة بحقهم ووضعوهم تحت رقابة عسكرية صارمة بهدف الضغط عليهم ليغادروا، إلا أنهم صمدوا وتشبَّثوا بحقهم، وتشير أوضاعهم إلى إهمال صهيوني متعمَّد في خدمات البنية التحتية، ولا يجدون ما يُعبِّرون به عن توجهاتهم السياسية إلا من خلال الأحزاب الصهيونية وتبدَّل الوضع نسبياً عقب حرب عام ١٩٦٧م حيث أُتيح لهم الاتصال بإخوانهم في الضفة الغربية والقطاع بعد أن احتلهما الصهاينة.

القسم الثاني: انتشر أفراد هذا القسم وراء الخطوط العسكرية العربية فيما يُعرف بالضفة الغربية بالإضافة إلى قطاع غزة، ويبلغ عديد هذا القسم نحو نصف مليون نسمة شغلوا نحو ٢٣٪ من مساحة فلسطين، كان من المفترض أن تقوم دولة فلسطينية في هاتين المنطقتين وفقاً لقرارات مجلس الجامعة العربية والأمم المتحدة، لكن

---
(١) الطيب: ص٢٢٥.

الأردن ضمَّ الضفة الغربية في عام ١٩٥٠م، ووضعت مصر قطاع غزة تحت إدارتها المباشرة، وظل الوضع على هذا الحال إلى أن احتلهما الصهاينة في عام ١٩٦٧م، وقد حاولوا إفراغهما من السكان بشتى الوسائل لإسكان مستوطنين يهود جدداً مكانهم، وعمدوا إلى إذلالهم وبثِّ روح الخوف بينهم ومصادرة أراضيهم وبخاصة الصالحة للزراعة، وتدمير بيوتهم وممتلكاتهم، لدْفعِهم إلى اليأس، إلا أنهم صمدوا وتشبَّثوا بتراب الوطن.

وضمَّ الصهاينة القدس الشرقية إلى كيانهم، ويستمرون في قضم الأراضي وفق خطة مبرمجة، وبناء المستوطنات بهدف التهويد التدريجي للأرض والسكان وإحكام السيطرة العسكرية عليهم، وتطويق المدن والقرى الفلسطينية بحزام من المستوطنات بحيث تتحول إلى جزر معزولة، وخلق واقع على الأرض يستحيل تغييره في أي تسوية سياسية قادمة.

القسم الثالث: انتشر أفراد هذا القسم في الآفاق وتوزَّعوا على ثلاث دول مجاورة هي الأردن وسورية ولبنان، وتفاوتت أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بين كل بلد وفقاً لوضعه السياسي والديمغرافي.

لقد مُنح الفلسطينيون في الأردن الجنسية الأردنية وحقوق المواطنة، إثر توحيد الضفتين الغربية والشرقية في دولة واحدة عام ١٩٥٠م تحت حكم الملك عبد الله بن الشريف حسين، واعتلى عدد من الفلسطينيين منصب رئاسة مجلس الوزراء أمثال سمير الرفاعي وسليمان النابلسي وطاهر المصري، لكن العلاقة بين الطرفين تعرَّضت للتوتر على مُدد زمنية متقاربة ومتباعدة، أبرزها إشكالية التمثيل الرسمي للفلسطينيين بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤م، التي أضحت رسمياً الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني تنفيذاً لقرارات القمة العربية التي انعقدت في الرباط عام ١٩٧٤م، ما أدَّى إلى ازدواجية التمثيل، وخسر الأردن سيادته وسيطرته على الضفة الغربية إثر احتلالها من قِبل الكيان الصهيوني عام ١٩٦٧م، وأصدر الملك حسين قراراً في عام ١٩٨٨م قضى بفك العلاقة مع الضفة الغربية، وأوجدت أحداث عام ١٩٧٠م شرخاً كبيراً بين النظام الأردني وبين منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، وسحق الجيش الأردني حركات المقاومة التي خسرت نفوذها في الأردن.

ويختلف وضع الفلسطينيين في سورية عنه في الأردن، فقد منحت السلطات السورية اللاجئين الفلسطينيين فيها، حقوق المواطنة باستثناء الحقوق السياسية، ولم تمنحهم الجنسية السورية واكتفت بإعطائهم وثائق سفر، ومنحتهم حق العمل والتملك، واتسمت العلاقات بين سورية وبين منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها بالتذبذب، وهي بين صعود وهبوط وفقاً لتطور الأوضاع السياسية.

ويختلف وضع الفلسطينيين في لبنان عن وضعهم في الأردن وسورية، فقد أُجبر نحو مائة ألف فلسطيني على الخروج من شمالي فلسطين إلى لبنان أثناء حرب عام ١٩٤٨م، فأُنشيء لهم خمسة عشر مخيماً، ولم تسمح الأوضاع السياسية وطبيعة التوازنات الدينية والطائفية باستيعابهم على الشكل الذي تمَّ في الأردن، وبخاصة أنهم كانوا من أهل السُّنَّة، إذ أن دخولهم في التركيبة اللبنانية لم يكن مُرحَّباً به من الطائفة المسيحية المارونية بخاصة.

الواقع أن الفلسطينيين لم يكونوا راغبين في الاندماج والتوطين، لكنهم كانوا يرغبون في الحياة الكريمة، وظروف معيشية جيدة تُمكّنهم من الوقوف على أقدامهم، وتركيز جهودهم لتحرير بلادهم، لذلك مُنحوا وثائق سفر لبنانية تخولهم حق الإقامة من دون تمتعهم بالحقوق السياسية، كما مُنعوا من حق التجنُّس باستثناء فئة منهم من المسيحيين وممن له صلة نسب بعائلات لبنانية.

ونشطت حركة المقاومة الفلسطينية انطلاقاً من لبنان بعد حرب عام ١٩٦٧م، واستطاعت أن تفرض نفسها عبر اتفاق القاهرة في تشرين الثاني ١٩٦٩م الذي منحها حق التسلح ومهاجمة الكيان الصهيوني عبر الحدود اللبنانية، ما خلق وضعاً دائم التوتر بين الطرفين وحاول العدو الصهيوني تأزيم هذه العلاقة بما كان يشنُّه من غارات ضد المنشآت اللبنانية،وقتل المدنيين واحتلال أجزاء من لبنان، كما حصل في عام ١٩٧٨م وعام ١٩٨٢م، لكن سرعان ما كان يخرج تحت ضغط الرأي العام الدولي أو تحت ضغط المقاومة الإسلامية اللبنانية.

وزادت الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠م) الوضع تأزماً وتعقيداً، فدخل الفلسطينيون في حروب متواصلة مع الأطراف اللبنانية كافة مع تبدل التحالفات وفقاً لتطور الأوضاع، وتعرَّضت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين لهجمات متعددة من قبل الصهاينة ومن قِبل اللبنانيين أنفسهم، كما حصل في مخيمي صبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢م، وحرب المخيمات التي قادتها حركة أمل بين عامي 1985 و١٩٨٧م.

ويُقيم الفلسطينيون الآن في اثني عشر مخيماً فضلاً عن وجودهم في تجمعات في مدن وقرى مختلفة، وبلغ عديدهم في عام ٢٠٠٢م، أربعمائة وتسعة آلاف ومائة وسبعة وتسعون شخصاً، ازداد في السنوات الأخيرة.

تطور النشاط الفلسطيني المقاوم

بدأت أبعاد المأساة تنجلي للفلسطينيين بعد أن أضحوا لاجئين بلا أرض ولا وطن، في الوقت الذي لم تستطع حكومة عموم فلسطين التي خلفت اللجنة العربية

العليا، أن تقاوم ضمّ الضفة الغربية إلى الأردن، ولا أن تستردَّ غزة من الإدارة المصرية، ولا أن توفر زعامة سياسية لقيادة اللاجئين المنتشرين خارج فلسطين.

بيد أن ذلك لم يستمر طويلاً، فما إن حلَّ عام ١٩٥٧م حتى أخذ جيل جديد من الشباب الفلسطيني بالظهور، وهو مفعم بالطموحات المتجددة، وبلغ المد القومي العربي في عقد الخمسينات ذروته بعد حرب السويس عام ١٩٥٦م، وقد جرف معه الفلسطينيين، فباتوا ناشطين سياسياً وعسكرياً على الرغم من عدم وجود منظمات فلسطينية مستقلة. فاندلعت مقاومة شعبية في قطاع غزة ضد اجتياح الكيان الصهيوني للقطاع في حرب السويس. وكان بعض الشبان الفلسطينيين قد تلقوا تدريباً على أيدي الجيش المصري هناك، فقاموا بتنظيم أنفسهم.

كان مؤسسوا هذا التنظيم وزعماؤه، فلسطينيين من الطلاب الجامعيين الناشطين الذين يدرسون في مصر، وقد برزوا بعد هزيمة عام ١٩٦٧م بصفتهم زعماء لحركة فتح، وهي حركة تحرير فلسطين أو حركة التحرير الوطني الفلسطيني، منهم: صلاح خلف (أبو إياد) وخليل الوزير (أبو جهاد) وفاروق القدومي (أبو اللطف) وخالد الحسن (أبو سعيد) وياسر عرفات (أبو عمار) وهو الناطق باسم الحركة.

اعتقد هؤلاء الشبان أن قضية فلسطين لا يمكن كسبها إلا من قِبَل الفلسطينيين أنفسهم، وأكدوا على الهوية الوطنية، واستقلالية القرار الفلسطيني، وأبعدوا التصور العقائدي عن هوية الحركة ليتوحد الجميع في معركة التحرير.

جاءت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الفلسطيني الأول الذي انعقد في القدس بين ٢٨ أيار و٢ حزيران ١٩٦٤م، لتكون بمثابة الذراع التنفيذي للمجلس، وانتُخب أحمد الشقيري وهو موظف دبلوماسي في الجامعة العربية رئيساً للجنة التنفيذية المنبثقة عنه.

بدأت منظمة التحرير تنظيم الفلسطينيين في الشتات على أساس إقليمي، ففتحت مكاتب لها في المدن العربية التي يتواجدون فيها، واعترفت الجامعة العربية بالمنظمة وما يتبعها من جيش التحرير عضواً كاملاً في جامعة الدول العربية بوصفها الآلة التنظيمية للفلسطينيين المعبرة عن هويتهم ومطامحهم السياسية، علماً بأن هذه الجامعة كانت قد قرَّرت إنشاء كيان للفلسطينيين المنتشرين في الشتات وإعطائهم صوتاً سياسياً يُعبِّرون به عما يريدون، وعارض الأردن منذ البداية خلق هذه المنظمة ورعايتها من قبل مجلس الجامعة إذ لم يكن مرتاحاً لأهدافها، ويبدو أنه أراد أن يُنصِّب نفسه ناطقاً وحيداً باسم الفلسطينيين بفعل ارتباطه الوثيق بالضفة الغربية من جهة ومجاورته لأراضي الكيان الصهيوني من جهة أخرى، ما يؤثِّر سلباً أو إيجاباً

على وضعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ونظر بعض العرب إلى المنظمة كوسيلة من وسائل متابعة القضية الفلسطينية والتأثير فيها والسيطرة على النشاط الفلسطيني السياسي والعسكري على حدودهم مع الكيان الصهيوني بفعل تخوفهم من الأعمال الانتقامية العدوانية التي قد يقوم بها هذا الكيان ضدهم.

بعد استكمال الأعمال التنظيمية بدأت منظمة التحرير الفلسطينية العمل المقاوم، فقامت بشن أول عملية فدائية في الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٥م، وأضحى هذا اليوم ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية، وتزايد النشاط الفدائي لفتح من ست عمليات في الشهر المذكور إلى مواجهة عسكرية مع الجيش الصهيوني، كما في معارك الكرامة وغور الصافي والعرقوب.

وبرز ياسر عرفات قائداً للتنظيم الخاص بشبكته، لكن الكيان الصهيوني اكتشف جميع خلاياه وزُجَّ بأعضائها في السجون، فانهارت الشبكة خلال أسابيع، وانسحب الفدائيون إلى الأردن، واتخذوا فيه قواعد انطلاق لشنِّ عمليات ضد الكيان الصهيوني. وعندما حدثت كارثة حرب ١٩٦٧م، وضاع ما تبقَّى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وانكشف الضعف العربي، شعر الفلسطينيون بوجوب أخذ زمام المبادرة والتخلص من هيمنة ووصاية الدول العربية، واضطرت الأنظمة العربية تحت ضغط الرأي العام إلى فتح المجال أمام العمل الفدائي الفلسطيني، فتحولت منظمة التحرير الفلسطينية إلى منظمة متشددة، وتمَّ إعادة النظر بدورها وقيادتها، فاضطر أحمد الشقيري إلى الاستقالة في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٧م وحلَّ محلَّه بالوكالة يحيى حمودة، وأصدرت المنظمة بياناً أعلنت فيه أنها ستعمل مع القوى الفلسطينية الأخرى التي كانت قد بدأت تنشأ، على قيام مجلس وطني تنبثق عنه قيادة جماعية توحِّد العمل الفدائي، فعُدِّل الميثاق الوطني الفلسطيني في الدورة الرابعة للمجلس الوطني سنة ١٩٦٨م، وانضمت معظم المنظمات الفلسطينية المنشأة إليه.

إن هجمات الفدائيين ضد الكيان الصهيوني ربما أسهمت في التوترات التي أدَّت إلى حرب عام ١٩٦٧م، من ذلك أن الصهاينة قاموا في عام ١٩٦٦م بشنِّ هجوم على قرية السموع في الضفة الغربية رداً على هجمات الفدائيين، ثم نشأت منظمة سياسية هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وارتبط ظهورها بهزيمة عام ١٩٦٧م وبحركة القوميين العرب، وقامت بإنشاء تنظيم سياسي بهدف إعداد الفلسطينيين لكفاح طويل الأمد.

اتفقت المنظمتان الفلسطينيتان على شكل الكفاح المسلح إلا أنهما اختلفتا في أسلوب العمل الفدائي ودور الدول العربية في ذلك، فذهبت فتح إلى أن تحرير

فلسطين هو الطريق المؤدي إلى الوحدة العربية، في حين أخذت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالرأي القائل إن الوحدة العربية هي الطريق المؤدي إلى تحرير فلسطين. كذلك، رأت فتح أن على الجيوش العربية أن تدافع عن حدودها ضد الكيان الصهيوني وأن تحمي وتساند الفدائيين العائدين من عمليات عسكرية داخل هذا الكيان، غير أن الجبهة الشعبية وغيرها من المنظمات المتشددة كالجبهة الديمقراطية، رأت أن العمل الفدائي غير ممكن إلا إذا قامت الأنظمة الثورية العربية بتقديم الدعم الفعَّال للفدائيين الفلسطينيين، لذلك دعت إلى الثورة في العالم العربي بأسره كسياق لتحرير فلسطين[1] ومع ذلك فإن ازدياد استقلالية حركة التحرير وتطورها أدَّيا إلى نزاعات مع البلدان المضيفة، دارت إما حول السيادة كما في الأردن ولبنان، أو حول السياسة الخارجية كما في سورية والعراق ومصر.

الواقع أنه لم يكن لكلا الرأيين قابلية التطبيق، فقد سُحقت فصائل المقاومة الفلسطينية على يد القوات الأردنية في أيلول ١٩٧٠، وعارضت مصر وسورية حركة المقاومة عندما قبلتا مشروع وزير الخارجية الأميركية وليم روجرز الداعي إلى تسوية عبر التفاوض، تقوم على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧م، أي: الأرض مقابل السلام، الأمر الذي يُقوِّض الحقوق الفلسطينية. لكن رفض الكيان الصهيوني لهذا المشروع أنقذ الفلسطينيين من مأزق تضحية الدول العربية بهم.

وعُقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني في القاهرة في شباط ١٩٦٩م، وانتخب لجنة تنفيذية جديدة اختارت ياسر عرفات رئيساً لها، وشكَّلت المنظمة قيادة الكفاح المسلح. وشهدت الساحة الفلسطينية بعد هذه الدورة تطورات، أهمها:

ـ صدامات لبنانية ـ فلسطينية تمَّ بعدها عقد اتفاقية القاهرة في تشرين الثاني ١٩٦٩م التي نظَّمت العلاقة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية وهي أول اتفاقية تعقدها دولة عربية مع المنظمة الفلسطينية.

ـ انضمام كل من الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، إلى عضوية المجلس الوطني واللجنة التنفيذية.

ـ معارك دامية بين قوات الثورة الفلسطينية والجيش الأردني في أيلول ١٩٧٠م توقَّفت بعد عقد قمة عربية استثنائية في القاهرة، لكن الصدام المسلح تجدَّد خلال انعقاد دورة المجلس التاسعة في تموز ١٩٧١م وانتهى بخروج قوات الثورة الفلسطينية من الأردن، وتوجَّه معظمها إلى لبنان.

---

(١) فرسون: ص٣٦٧ ـ ٣٦٩.

ازداد نشاط المقاومة الفلسطينية خلال حرب الاستنزاف العربية ـ الصهيونية، واشترك جيش التحرير الفلسطيني في حرب عام ١٩٧٣م، في المعارك التي جرت على الجبهتين السورية والمصرية ضمن إطار خطة عمليات خاصة، علماً بأن السنة الأخيرة التي سبقت اندلاع الحرب شهدت عمليات فدائية كثيرة شنَّتها المقاومة ضد أهداف صهيونية، لعل أخطرها وأكثرها صدى عملية ميونيخ بألمانيا في ٥ أيلول ١٩٧٢م قُتل فيها تسعة من الرياضيين الصهاينة وخمسة من الفدائيين واحتجزت الشرطة الألمانية ثلاثة من الفدائيين.

وشهدت القضية الفلسطينية عقب حرب عام ١٩٧٣م منعطفاً تمثَّل باعتراف الأمم المتحدة بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ووصفت الصهيونية بالعنصرية ومنحت منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

والتهمت الحرب الأهلية اللبنانية التي ابتدأت في عام ١٩٧٥م وكذلك الغزو الصهيوني للبنان في عام ١٩٨٢م؛ جميع المنظمات الفلسطينية، وبخروج الفدائيين من بيروت في ذلك العام، انتفت الفرص بشن حرب العصابات والحرب الشعبية ضد الكيان الصهيوني، فمالت المنظمات الفلسطينية إلى انتهاج خطة السلام، ففي الجلسة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في عام ١٩٨٣م انضمت الجبهة الشعبية والمجموعات الفلسطينية المتشددة إلى المنظمة، ووافقت على خطة السلام التي عرضها العاهل السعودي الملك فهد في قمة فاس بالمغرب، والقاضية بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع مقابل السلام مع الكيان الصهيوني، وكانت بمثابة جواب على مقترحات السلام التي عرضها الرئيس الأميركي رونالد ريغن بعد انتهاء غزو لبنان، وهي تنكر على الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير، وفرض الهيمنة الأردنية عليهم.

واستمرت الخلافات ناشطة بين الفصائل الفلسطينية، وبخاصة بين المنظمة والجبهة الشعبية، حول التكتيك العسكري والنهج السياسي وبين تحرير فلسطين وإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وتعارضت المنظمتان في التوجهات السياسية في عدد من القضايا، أهمها اتفاقيات أوسلو. فقد شجبت الجبهة الشعبية هذه الاتفاقيات كما شجبت الزعامة الانهزامية لمنظمة التحرير، فانسحبت منها رسمياً عام ١٩٩٦م، ورفضت الجبهة الشعبية التي انشقَّت عن الجبهة الديمقراطية مقترحات السلام، إلا أنها كانت أكثر استعداداً لتأكيد النشاط السياسي.

وابتعد الخط اليساري في فتح عن الخط العام لمنظمة التحرير الفلسطينية، وشكَّل أفراده فصيلاً صغيراً معارضاً لياسر عرفات اتهمه وأنصاره بالانحراف عن مبادىء فتح

والثورة الفلسطينية. وأتاحت المعارضة الداخلية لياسر عرفات وابتعاد المعارضين، الفرصة له لتأكيد زعامته، وبخاصة بعد اغتيال اثنين من كبار مساعديه في أواخر الثمانينات، هما: خليل الوزير (أبو جهاد) على يد المخابرات الصهيونية، وصلاح خلف (أبو إياد) على يد منظمة منشقة، هي منظمة أبو نضال.

أدَّت التصدعات والانشقاقات في صفوف الفلسطينيين وتحجيم دورهم بعد خروجهم من بيروت إلى تراجع العمل الفدائي نسبياً وتقدُّم العمل السياسي المسالم، لكن مع بروز حركة حماس بقوة على مسرح الأحداث الفلسطينية؛ استعاد العمل المقاوم نشاطه، لكن من الداخل هذه المرة، وتجلَّى في الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت أحداثها في ٨ كانون الأول عام ١٩٨٧م.

والواقع أن حركة حماس نشأت في أحضان الفرع الفلسطيني لحركة الإخوان المسلمين، وبرزت عقب هزيمة الأنظمة العربية في حرب عام ١٩٦٧م بفعل الدعم المالي من الدول العربية المصدرة للنفط، والخدمات الاجتماعية التي قدَّمها الإخوان للشعب في قطاع غزة، والمثال العقائدي للثورة الإسلامية في إيران، وظهور حركة المقاومة الإسلامية القتالية ضد الكيان الصهيوني في جنوبي لبنان بقيادة حزب الله، والتصاعد الإسلامي العام في العالم العربي مثل السودان ومصر والجزائر، وتأسَّست إثر انعقاد اجتماع في منزل الشيخ أحمد ياسين في ٩ كانون الأول ١٩٨٧م حضره ستة من أبرز قادة المجتمع الإسلامي الخاضع لإشراف جماعة الإخوان المسلمين في غزة.

وترى حماس أن فلسطين أرض إسلامية مقدسة، وهي النظرة الإسلامية العامة، ووجوب تحريرها عبر الجهاد، ولكن ذلك لم يُمارس إلا بعد اندلاع الانتفاضة، وتبَّنت أسلوباً أكثر عنفاً في مقاومة الكيان الصهيوني في الوقت الذي تخلَّت فيه منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من المنظمات الفلسطينية عن هذا الأسلوب. ورفضت حماس الانضمام إلى المنظمة إلا وفق شروطها بوصفها حزب الأغلبية وفقاً لتقديراتها، وتحدَّتها في مناطق الحكم الذاتي، فرفضت إعلان المبادىء الصادر عنها والاتفاقيات التي عُقدت بموجبه، وعقَّدت عملياتها الانتحارية سير المفاوضات الفلسطينية ـ الصهيونية، وعزَّزت إصرار الكيان الصهيوني على قضايا بالأمن، ثم دخلت في صراع على السيادة مع المنظمة في أراضي الحكم الذاتي والمناطق المحتلة معاً، وعدَّت تفرُّد ياسر عرفات وقبوله باتفاقيات أوسلو والقاهرة، بأنه ذهب بعيداً في التنازل عن الكثير. كانت منظمة التحرير الفلسطينية تمثِّل على الدوام الشعب الفلسطيني بأسره، فإذا بها تصبح غداة اتفاقيات أوسلو حركة لا يمكن

تمييزها عن الإدارة الفلسطينية لمناطق الحكم الذاتي[١].

انطلقت الانتفاضة التي عُرفت بانتفاضة المساجد بفعل عوامل عدة، أهمها:

- الإحباط الذي أصاب الفلسطينيين نتيجة ممارسات الاحتلال الصهيوني تجاه السكان التي اتصفت بالحرمان والمضايقة، بالإضافة إلى عدم الاكتراث بقضيتهم من جانب المجتمع الدولي.
- خوف متصاعد من ازدياد المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية وتخطيط الكيان الصهيوني لطرد الفلسطينيين منها.
- وضع الفلسطينيين البائس وبخاصة في المخيمات واكتظاظها بالسكان.
- التوترات الاجتماعية الداخلية الناجمة عن الاحتلال المتواصل.

اشتعلت الانتفاضة في ٨ كانون الأول ١٩٨٧م، عندما داهمت دبابة صهيونية صفاً من السيارات الفلسطينية وهي تنتظر لعبور نقطة تفتيش عسكرية، فقُتل على الفور أربعة أشخاص وأُصيب سبعة آخرون بجروح خطيرة. انتشر خبر هذه الحادثة في أرجاء البلدات والقرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين، فتجمَّع في اليوم التالي أكثر من ستة آلاف شخص من أنحاء غزة لمشاركة سكان مخيم جباليا للاجئين حيث كان يُشيَّع ثلاثة من القتلى، وتحوَّل إلى مظاهرة عفوية ضخمة دامت حتى اليوم التالي. وقامت قوات الاحتلال الصهيوني على عادتها باستخدام الذخيرة الحية والضرب والاعتقال والغاز المسيل للدموع، لتفريق المحتجين الغاضبين، فأُصيب العشرات من المتظاهرين بجروح ووقع أحدهم قتيلاً.

انتشرت أنباء هذا الحادث في المناطق الفلسطينية كافة، ففرضت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) نفسها بقوة على الساحة الفلسطينية بعد أن عبَّأت الجماهير، وقامت المظاهرات التي امتدت إلى الضفة الغربية، وفي أوساط العرب داخل فلسطين المحتلة. فحمل الرجال والنساء والصبيان المواد المتوفرة في كل مكان كالحجارة والمقلاع والأنقاض المحروقة، وأقاموا المتاريس، وراحوا يواجهون أعتى القوات العسكرية في العالم وأكثرها تقدماً. وحاول وزير الدفاع الصهيوني إسحاق رابين سحقها، لكنه لم ينجح وارتكب الصهاينة مجزرة في المسجد الأقصى في ٨ تشرين الأول ١٩٩٠م عندما أطلقوا النار على المصلّين، فسقط اثنان وعشرون شهيداً ومئات الجرحى من الفلسطينيين، وتوترت الأجواء داخل القدس وامتدت لتشمل التجمعات العربية كافة في فلسطين المحتلة، وجرت مواجهات حادة بالسلاح الأبيض في قطاع غزة. ولم تنته الانتفاضة إلا مع ظهور

---

(١) فرسون: ص٣٩٢.

أحداث إقليمية تمثَّلت بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، وإعلان التوقيع على اتفاقيات أوسلو في ١٣ أيلول عام ١٩٩٣م، واستطاع الفلسطينيون خلال تلك المدة أن يؤكدوا حقهم في الوجود وفي مقاومة الكيان الصهيوني، وحظوا بتأييد دولي مُدوٍّ.

تكمن خصائص الانتفاضة التي أدَّت إلى نجاحها في:

- الهيكلية القيادية التي تشكَّلت في بداية انطلاقتها والتي عُرفت باسم «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة»، فكانت تقود الانتفاضة وتُحدد نشاطاتها اليومية.
- الطابع الجماهيري: فقد شارك جميع الفلسطينيين في الانتفاضة عبر لجانها.
- الطابع المؤسسي: اتجهت الانتفاضة إلى فك الارتباط بالاقتصاد الصهيوني عبر زيادة إنتاج المصانع المحلية، وتفعيل غرف التجارة الوطنية، وتطوير الإنتاج المنزلي في الريف، وتشكيل تعاونيات شعبية لتسويق المحاصيل الزراعية، وتنظيم التعليم الشعبي التطوعي.
- وسائل المواجهة: قد يكون اسم ثورة الحجارة أفضل وصف للانتفاضة، ذلك أن الحجر استُخدم على نطاق واسع لأول مرة وبفاعلية[١].

ما إن شاركت حماس في أحداث الانتفاضة حتى بدأت تسعى لقلب اللعبة السياسية والدينية في المجتمع المنتفض لصالحها، فاتخذت منها جسراً للعبور وسط الجماهير المنتفضة، كما اتخذت من المسجد مدخلاً لبناء وتنظيم الناحية العقدية الإسلامية، فتحول المسجد إلى مكان للاجتماع الشعبي الذي ينطلق بعد الصلوات والمواعظ، بالمظاهرات والمصادمات[٢].

ورأت حماس في المؤتمرات الدولية والحلول السلمية أنها مضيعة للوقت وازدراء بالشعب الفلسطيني، ولم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، كما رفضت الانضمام إلى القيادة الموحدة للانتفاضة، وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني ١٩٨٨م، وتضفي الطابع الديني في الصراع مع الكيان الصهيوني[٣].

---

(١) حسين، عدنان السيد: **الانتفاضة وتقرير المصير** ص٩٤ ـ ١٠٥.

(٢) **مجلة شؤون فلسطينية**، عدد ٢٠٦، ١٩٩٠، ص١٦١.

(٣) انظر فيما يتعلق بالطرح الفكري والسياسي لحماس: سلسلة بيانات الحركة رقم١ ص١٣٧ ـ ١٦٨.

أهم مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية

تمهيد

من المفيد التنبيه قبل الخوض في هذا الموضوع إلى أن الوجود الصهيوني ـ اليهودي في فلسطين هو وضع استعماري واغتصاب بالقهر والقوة، وأن هدف الدول الكبرى في العالم، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، خلق كيان يهودي في فلسطين يمتلك آلية القوة والتوسع ويكون سيفاً مسلطاً على رقاب المسلمين والعرب في المنطقة يمنع وحدتهم ويضمن تفرقهم وضعفهم وتخلُّفهم، ويحرمهم من النهوض الحضاري، ويستغل مواردهم، ويُبقي منطقتهم سوقاً للسلع الاستهلاكية الغربية، وبالتالي فإن أي مشروع يطرحه الغرب أو العرب ويكون مقبولاً من الصهاينة، لا بد أن يشترط بقاء هذا الكيان الصهيوني ـ اليهودي قوياً ومزدهراً، وعليه لن تكون عادلة أي تسوية مهما حصل عليها الفلسطينيون؛ لأنها لن تضمن استعادة كامل حقوقهم في أرضهم وسيادتهم عليها أو خروج الغاصبين المحتلين منها.

كان القاسم المشترك لمشاريع التسوية في بداية الأمر هو التعامل مع قضية فلسطين بوصفها قضية لاجئين أي الجانب الإنساني من القضية وليس السياسي، مثل: قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨م القاضي بوجوب السماح للاجئين الفلسطينيين الراغبين بالعودة والتعويض على من لا يرغب بالعودة إلى منزله وممتلكاته.

وأُنشئت في إطار التعامل هذا وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٨ كانون الأول عام ١٩٤٩م.

مشاريع متعددة

توالت المشاريع التي تُركِّز على قضية اللاجئين وعلى تحقيق تسوية بين الدول العربية والكيان الصهيوني من دون الإشارة إلى إنشاء كيان سياسي فلسطيني مثل المشروع النروجي في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢م، ومشروع جاما الأميركي ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦م، ومشروع جونسون الأميركي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥م، ومشروع وزير الخارجية الأميركية دالاس في ٢٦ آب ١٩٥٥م، ومشروع رئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٥م، ومشروع الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد في ١٥ حزيران ١٩٥٩م، ومشروع رئيس كارينجي للسلام العالمي جوزيف جونسون في

كانون الأول ١٩٦٢م، والمشروع العربي الوحيد في هذه المرحلة حول السلام مع الكيان الصهيوني، وهو المشروع التونسي الذي قدَّمه الحبيب بورقيبة رئيس تونس في ٢١ نيسان ١٩٦٥م، وتضمَّن:

ـ أن يُعيد الكيان الصهيوني إلى العرب ثلث المساحة التي احتلها منذ إنشائه لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية.

ـ عودة اللاجئين إلى دولتهم الجديدة.

ـ تتم المصالحة بين العرب والكيان الصهيوني بحيث تنتهي حال الحرب[1].

رحَّب الكيان الصهيوني بمقترحات بورقيبة لكنه رفض التنازل عن أي جزء من الأرض التي استولى عليها، وقوبلت هذه المقترحات باستهجان ورفض عربي رسمي وشعبي.

أفرزت حرب عام ١٩٦٧م أوضاعاً جديدة على الأرض، فقد احتل الصهاينة ما تبقى من فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن شبه جزيرة سيناء المصرية ومرتفعات الجولان السورية، وفقدت الأنظمة العربية الثقة بقدرتها على تحرير فلسطين، كما فقدت الشعوب العربية ثقتها بهذه الأنظمة، وتحوَّل النشاط العربي من تحرير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨م إلى تحرير الأرض المحتلة عام ١٩٦٧م، أو تحقيق تسوية تضمن إزالة آثار العدوان، وبالتالي تمكَّن الصهاينة من فرض جدول جديد لمشاريع التسوية تركز على أراضٍ لم تكن محتلة أصلاً بحيث أضحت هي موضوعاً للمساومة.

وتعدَّدت مشاريع التسوية وكثرت بحيث يصعب مجرَّد سردها، غير أن إطارها العام سيتركز في المشاريع العربية على انسحاب الصهاينة من الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧م، وسيتركز في المشاريع الصهيونية على إنهاء حال الحرب وإقامة علاقة طبيعية مع البلاد العربية وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني، في حين تتركز المشاريع الدولية على محاولة التوفيق بين الرؤيتين العربية والصهيونية[2]. نذكر من بين هذه المشاريع:

• مشروع آلون

في تموز ١٩٦٧م، ولما كان هذا المشروع قد أضحى بعد ذلك أساساً لمعظم أو كل مشاريع التسوية الصهيونية حتى أواخر القرن العشرين، مع بعض التعديلات

---

(١) صالح: محسن محمد: **فلسطين** ص٤٤٥ ـ ٤٤٦.

(٢) المصدر نفسه.

الطفيفة، لذلك لا بد من التطرق إلى مضمونه، والواقع أنه تضمَّن الأفكار التالية:

- إن الحدود الشرقية للكيان الصهيوني هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.

- ضمّ المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو خمسة عشر كيلومتراً، وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها، وإقامة ضواح سكنية يهودية شرقي القدس.

- تجنُّب ضمّ السكان العرب إلى الكيان الصهيوني ما أمكن.

- إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمَّها الكيان الصهيوني.

- ضمّ قطاع غزة للكيان الصهيوني بسكانه الأصليين فقط ونقل لاجئي ١٩٤٨م من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.

- حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي وبمساعدة دولية، ويقوم الكيان الصهيوني بإقامة قرى نموذجية للاجئين في الضفة الغربية وربما في سيناء[١].

• قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢

ومن مشاريع التسوية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧م الذي يُعدُّ من أهم القرارات التي لا تزال تستند عليها مشاريع التسوية حتى الآن ويتضمن:

- سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتُلت في النزاع الأخير.

- إنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة، والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة عن طريق إجراءات بينها، وإقامة مناطق مجردة من السلاح.

- يُطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يُقيم ويُجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للنصوص والمبادىء الواردة في مشروع القرار هذا.

- يُطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

---

(١) **الموسوعة الفلسطينية** جـ٤ ص٨٠ ـ ٨٢.

من عيوب هذا القرار أنه:

- لم يُحدِّد بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان الصهيوني.

- لا يتناول جوهر النزاع وهو قضية فلسطين إلا من زاوية اللاجئين.

- يُقرُّ للكيان الصهيوني ما حازه من توسع غير قانوني قبل حرب ١٩٦٧م.

- لا يتعرَّض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

- يجعل الانسحاب الصهيوني رهناً بتحقيق شروط أخرى.

- تمَّ حذف «الـ» التعريف من النص الإنكليزي «The» ليصبح الانسحاب من أراضٍ، وليس الأراضي التي احتلها الصهاينة، بمعنى أن الانسحاب لن يكون بالضرورة من كل الأراضي المحتلة، أما النصّان الفرنسي والأسباني، فقد أبقيا على أداة التعريف، ومن الطبيعي أن يعتمد الأميركيون والصهاينة النص الإنكليزي[١].

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية هذا القرار حين صدوره؛ لأنه يُصفِّي القضية الفلسطينية نهائياً، كما رفضته سورية والعراق والجزائر، ووافقت عليه كل من مصر والأردن[٢].

والحقيقة أن مهمة الأمم المتحدة فشلت أمام تعارض المواقف العربية والصهيونية. فقد طالب العرب بالانسحاب الكامل من الأراضي التي احتُلَّت عقب حرب عام ١٩٦٧م في حين رفض الكيان الصهيوني الانسحاب من كامل الأراضي العربية هذه، وتمسك بغزة والجولان وشرم الشيخ وإعادة سيناء إلى مصر شرط أن تكون منزوعة السلاح، وأصرَّ على بقاء القدس موحَّدة بقسميها الغربي والشرقي تحت سيادته[٣].

• مشروع أبا إيبان

طرح وزير خارجية الكيان الصهيوني أبا إيبان في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ تشرين الأول ١٩٦٨م مشروعاً لتفسير القرار رقم ٢٤٢، والواضح أنه لم يكن يسعى إلى إيجاد تسوية للصراع، وإنما إطالة أمد احتلال الكيان

---

(١) **الموسوعة الفلسطينية**: جـ٢ ص١٨٣ ـ ١٨٥. الهور، منير وطارق العيسى: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٥** ص٨٤ ـ ٨٥.

صالح: ص٤٤٨ ـ ٤٤٩.

Khan, Zafrul, Islam: Palestine Documents pp 296 - 297.

(٢) الهور والعيسى: ص٨٦ ـ ٨٧. خلف، علي حسين: **تجربة الشيخ عز الدين القسّام** ص١٢٣، ١٤٠.

(٣) الهور والعيسى: ص١٢٦ ـ ١٢٧. **الموسوعة الفلسطينية**: جـ٢ ص٤٨٨ ـ ٤٩٠.

الصهيوني للأراضي الفلسطينية والعربية، وتجاهل المشروع حقوق الشعب الفلسطيني والانسحاب من الأراضي المحتلة.

- **مشروع وليم روجرز**

طرح وزير الخارجية الأميركية وليم روجرز مشروعاً للحل في ٢٥ حزيران ١٩٧٠م يستند على القرار رقم ٢٤٢، وافقت عليه مصر والأردن، وتحفَّظ عليه الكيان الصهيوني وهاجمته منظمة التحرير الفلسطينية.

- **مشروع الملك حسين**

تقدم الملك حسين بمشروع المملكة العربية المتحدة في عام ١٩٧٢م، ويتضمن ما كان معمولاً به قبل حرب ١٩٦٧م من ضمِّ الضفة الغربية أو أي جزء يتم تحريره، إلى الأردن بحيث يرتبط القطران بوحدة فيدرالية تحت سلطة الملك. لكن لم يُكتب لهذا المشروع النجاح بفعل رفض الكيان الصهيوني الانسحاب من الضفة الغربية[1].

- **قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨**

أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣م عقب حرب ١٩٧٣م دعا فيه إلى البدء فوراً بتنفيذ القرار رقم ٢٤٢ وإجراء مفاوضات بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وافقت سورية ومصر والأردن على القرار، كما وافق عليه الكيان الصهيوني مع بعض التحفظ، ورفضته منظمة التحرير الفلسطينية[2].

وبناء على القرار أعلاه، انعقد في جنيف مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط ٢١ ـ ٢٢ كانون الأول ١٩٧٣م، شاركت فيه مصر والأردن فقط بالإضافة إلى الكيان الصهيوني الذي وضع عقبات كبيرة أمام تنفيذه، لذلك لم يتمخَّض المؤتمر عن شيء سوى تشكيل لجنة عسكرية تتولى فكَّ الاشتباك بين القوات المصرية والقوات الصهيونية على جانبي قناة السويس[3].

- **قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة**

صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ منتصف السبعينات، قرارات عدة باتجاه إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والاستقلال، منها: القرار الرقم ٣٢١٠ تاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٧٤م،

(١) الهور والعيسى: ص١٢٩.

(٢) Khan: pp307 - 308.

(٣) الهور والعيسى: ص١٤٧ ـ ١٥٧.

والقرار الرقم ٣٢٣٦ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤م، والقرار الرقم ٣٢٣٧ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤م، الذي منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب دائم في الأمم المتحدة[1].

تكمن أهمية هذه القرارات في تحوُّل قضية فلسطين من قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وتحرير أرضه، كما أنها ترفع الشرعية عن اغتصاب الصهاينة للأرض المحتلة عام ١٩٦٧م بما فيها القدس فضلاً عن حق الفلسطينيين في العودة إلى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨م، وأضحى لهم هيئة تتحدث باسمهم باعتراف عربي ودولي[2]. لكن الواقع أن قرارات الأمم المتحدة لا تعني شيئاً كبيراً، فهي مجرد توصيات، وأن مجلس الأمن وحده يتمتع بإصدار القرارات التنفيذية.

ونحت منظمة التحرير الفلسطينية تدريجاً نحو الحل السلمي، في الوقت الذي لم تتخلَّ فيه عن السلاح طريقاً للتحرير، فأضحت أكثر واقعية، ما أتاح لها مجالاً أكبر للمناورة السياسية، وقد تحقَّقت نتائج ذلك في القمة العربية التي انعقدت في الرباط بالمغرب في تشرين الأول ١٩٧٤م، حيث اعترفت بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الموافقة على مشاركتها في أعمالها، وقد حقَّقت الكثير من المكاسب السياسية، غير أن الحملات العسكرية الشديدة التي تعرَّضت لها المنظمة في الأردن وفلسطين أضعفت إمكاناتها العسكرية الأمر الذي دفعها للتوغل في طريق الحل السلمي والنشاط السياسي، وتضاءلت مع مرور الزمن قدرتها على فرض شروطها وتصوراتها، وأخذت تتنازل تدريجاً عن مطالبها، وقد ترافق ذلك مع التنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية في داخل الوطن المحتل وخارجه، وهو ما كان يُعدُّ من قبل خيانة[3].

- **اتفاقيات كامب داڤيد**

دعت اتفاقيات كامب داڤيد بين مصر والكيان الصهيوني في ١٧ أيلول ١٩٧٨م إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكماً فلسطينياً ذاتياً في الضفة الغربية وقطاع غزة مع ترتيبات انتقالية لا تتجاوز مدتها خمس سنوات، ويعيد الجيش الصهيوني انتشاره فور انتخاب سلطة الحكم الذاتي من قِبل السكان، ويتمركز في نقاط معينة، وتتم المفاوضات بين الطرفين وفقاً لقرار مجلس الأمن

(١) **الموسوعة الفلسطينية**: جـ٢ ص٥٦٨ ـ ٥٧١.

(٢) صالح: ص٤٥٣.

(٣) المرجع نفسه: ص٤٥٥.

الرقم ٢٤٢[1]. كما يتم الاتفاق بين الأردن وممثلي السكان في الضفة والقطاع والكيان الصهيوني على الوضع النهائي لهذين القطاعين.

تُعدُّ اتفاقيات كامب داڤيد أول تسوية سلمية متعلقة بفلسطين يتم الاتفاق عليها بين أحد الأطراف العربية والكيان الصهيوني، وقد أثارت معارضة شديدة ورفضاً واستنكاراً في العالم العربي، واتُّهم السادات بالخيانة وبيع الحقوق العربية، فقامت جماعة إسلامية باغتياله في ٦ تشرين الأول ١٩٨١م، وبفعل الرفض العربي والفلسطيني سقط القسم المتعلق بالقضية الفلسطينية في اتفاقيات كامب داڤيد، وفَقَدَ إمكان تنفيذه.

• **مشروع ريغن**

شكَّل الاجتياح الصهيوني للبنان في عام ١٩٨٢م وتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وخروجها من هذا البلد، انعطافة جديدة في مسار التسوية السلمية، إذ وجدت هذه المنظمة نفسها معزولة في تونس ومحرومة من أي قاعدة في دول المواجهة مع الكيان الصهيوني، ما خلق مناخاً عربياً ـ فلسطينياً جديداً نحو التسوية السلمية التي ابتدأتها مصر. وأسهم حال العجز العربي وعدم فاعلية برامج المقاومة والتحرير في طرح مشاريع تسوية لاقت قبولاً عربياً، وتضمَّن التنازل عن أرض فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م والتعايش السلمي مع الكيان الصهيوني، وفي ظل هذه الأجواء طرح الرئيس الأميركي رونالد ريغن مشروعه للتسوية في ٢ أيلول ١٩٨٢م، وهو لا يختلف كثيراً عن القسم الفلسطيني في اتفاقيات كامب داڤيد[2].

• **مشروع السلام العربي**

طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز قبل أن يصبح ملكاً على العربية السعودية، وتبنّاه مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في مدينة فاس بالمغرب بين ٦ ـ ٩ أيلول ١٩٨٢م، وتضمَّن نقاطاً تتمحور حول:

ـ انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م بما فيها القدس وإزالة ما أُنشيء عليها.

ـ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

---

(١) انظر حول نصوص اتفاقيات كامب داڤيد: **الموسوعة الفلسطينية** جـ٣ ص٦٢٥ ـ ٦٣٠. Khan. Pp337 - 342.

(٢) الهور والعيسى: ص٢١٥ ـ ٢١٨.

ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتعويض من لا يرغب بالعودة.

ـ إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.

ـ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ـ يضع مجلس الأمن ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة، ويقوم بتنفيذ تلك المبادىء[1].

مثَّل هذا المشروع الخط العربي العام خلال حقبة الثمانينات، وهو يجمع بين الاعتراف الضمني بالكيان الصهيوني والدولة الفلسطينية على الضفة والقطاع.

• **مشروع بريجينيف**

يمثل هذا المشروع التصور السوفياتي للتسوية، طرحه في ١٥ أيلول ١٩٨٢م، وركَّز على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة في الضفة والقطاع بما فيها القدس الشرقية، رحَّبت الدول العربية بما فيها المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في ٢٢ شباط ١٩٨٣م، بهذا المشروع الذي لا يختلف في جوهره مع مشروع قمة فاس العربية.

• **مشروع الوحدة الأردنية ـ الفلسطينية**

طرحه الملك حسين لدى افتتاحه الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في عمان في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٤م، وهو مبني على القرار رقم ٢٤٢ كأساس للتسوية وعلى الأرض مقابل السلام في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، وجرت مباحثات أردنية ـ فلسطينية بشأن ذلك في ١١ شباط ١٩٨٥م، عكست تحسناً في العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد التوتر الحاد في حقبة السبعينات، واستجابة أكثر من جانب المنظمة للتعامل مع الضغوط الدولية وبخاصة الأميركية والصهيونية التي تُفضِّل التعامل مع القضية الفلسطينية عبر البوابة الأردنية. لكن لم يُكتب لهذا المشروع أن يرى النور بفعل معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل، ما دفع الملك حسين إلى سحبه من التداول في ١٩ شباط ١٩٨٦م[2].

---

(١) الهور والعيسى: ص٢١٨ ـ ٢٢٢. Khan: pp371, 381 - 383.

(٢) الهور والعيسى: ص٣٢٠ ـ ٢٣١. صالح: ص٤٦٣ ـ ٤٦٤.

- **مشروع السلام الفلسطيني**

تُمثِّل المدة الزمنية بين عامي ١٩٨٧ و٢٠٠٠ مرحلة جديدة أخرى في مراحل الصراع العربي ـ الصهيوني، اتصفت بالتراجع العربي وقبول منظمة التحرير الفلسطينية فيما كانت ترفضه من قبل وتعدُّه من المحرمات. ووجدت الدول العربية في مربع التسوية الذي ذهب إليه نظام الحكم في مصر عام ١٩٧٨م أرضية صالحة، كما كيَّفت نفسها مع الشروط الأمريكية ـ الصهيونية للدخول في المفاوضات. وعانت منظمة التحرير الفلسطينية خلال عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧م من حال استضعاف سياسي وتهميش، غير أن اندلاع الانتفاضة في ١٩ كانون الأول ١٩٨٧م أعاد إليها بعض أنفاسها، وكرَّس من جديد الهوية الفلسطينية، فاستغلَّت المنظمة هذه الفرصة لاستعادة مركزها كطرف مقبول لا يمكن تجاوزه في أية تسوية. وما جرى من أحداث عسكرية كبيرة، مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨م، وغزو العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠م، انقسم العالم العربي حيالها؛ خلق وضعاً عربياً بائساً، وعُزلت منظمة التحرير الفلسطينية بسبب موقفها المؤيد للعراق، وفرضت أميركا هيمنتها ونفوذها على المنطقة، وتفرَّدت بالسيطرة على السياسة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وسعت إلى تحويل العالم إلى نظام يدور في فلكها، وفقدت الدول العربية ميزة الاستفادة من لعبة التوازن الدولي لخدمة القضية الفلسطينية.

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الجو الضاغط، استثمار الانتفاضة، فشكَّلت القيادة الوطنية الموحدة، وأعرب ياسر عرفات في حزيران ١٩٨٨ عن استعداده التعايش مع الكيان الصهيوني، وأكَّد تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية الرسمي الوحيدة للفلسطينيين في الضفة بعد فك الأردن روابطه الإدارية والقانونية معها في ٣١ تموز ١٩٨٨م، وقدَّم المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة ١٢ ـ ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨م تنازلات جديدة بناء على نصائح عربية وروسية، على أمل أن تُقبَل المنظمة طرفاً للدخول في أية تسوية سياسية من جانب أميركا والكيان الصهيوني، مثل الاعتراف بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، علماً بأن الولايات المتحدة الأميركية اشترطت على المنظمة للدخول معها في أي حوار، تحقيق ثلاثة شروط هي:

- الاعتراف بالقرار رقم ٢٤٢.
- وقف العمليات العسكرية ضد الكيان الصهيوني.
- إعلان نبذ الإرهاب.

وحتى يُرضي الأميركيين، وقَّع ياسر عرفات وثيقة ستوكهولم في ٧ كانون الأول ١٩٨٨م التي تضمَّنت اعترافاً صريحاً بالكيان الصهيوني وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ونبذ الإرهاب، عندئذٍ فتحت حواراً معه عبر سفيره في تونس روبرت بليترو.

- **مشروع شولتنز وشامير**

لم يكن رئيس الوزراء الصهيوني المتطرف إسحاق شامير مستعداً لتقديم تنازلات للفلسطينيين، وكانت سياسته سحق الانتفاضة، غير أن هذه العملية كشفت وجه الكيان الصهيوني الحقيقي، وأحرجت الأنظمة العربية الصديقة لأميركا تجاه شعوبها، ما دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى تحريك عملية السلام، فكانت مبادرة وزير خارجيتها جورج شولتنز في النصف الأول من عام ١٩٨٨، وهي أقرب في مضمونها إلى القسم الفلسطيني في اتفاقيات كامب دافيد مع مصر، كما قدَّم شامير مبادرة سلمية في ١٤ أيار ١٩٨٩م يتفق مضمونها مع مضمون الاتفاقيات المذكورة[1].

- **مؤتمر مدريد للسلام[2] (اتفاقية أوسلو)**

دعى الرئيس الأميركي جورج بوش الأب بعد الانتهاء من حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت) إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، انعقد المؤتمر في مدريد في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ برعاية أميركية وروسية وبحضور أوروبي شكلي، وشاركت فيه أكثر البلاد العربية لا سيما مصر وسورية والأردن ولبنان. وفرض الكيان الصهيوني شروطه على المؤتمر، فاستُبعدت منظمة التحرير الفلسطينية، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع ضمن الوفد الأردني بمباركة المنظمة.

واتُّفق في المؤتمر على السير بمسارين في مشروع التسوية، المسار الثنائي: ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع الكيان الصهيوني، وهي سورية والأردن ولبنان والفلسطينيون، والمسار المتعدد الأطراف الذي هدف إلى إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية، ما يضمن للكيان الصهيوني أن يصبح طبيعياً في المنطقة.

وجرت اجتماعات عدة، لكن عدم تعاون الطرف الصهيوني إلا فيما يخدم مصلحته جعل التقدم في الأمور الجوهرية مستحيلاً، فقد ركَّز الصهاينة على الجوانب

---

(١) Khan: pp424 - 428.

(٢) انظر فيما يتعلق بمؤتمر مدريد للسلام: الحمد، جواد: **مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط**، في: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**: ص٤٨٤ ـ ٤٩٢. Khan: pp463 - 484.

الاقتصادية لتحطيم حاجز المقاطعة مع الدول العربية وإقامة علاقات سياسية طبيعية معها، وعطّل الاجتماعات المتعلقة بصلب الموضوع الفلسطيني كاللاجئين مثلاً.

كانت النتيجة تعطُّل المسار المتعدد الأطراف ونجاح جزئي في المسار الثنائي تمثّل في توقيع اتفاقية فلسطينية ـ صهيونية سنة ١٩٩٣م، واتفاقية أردنية ـ صهيونية في سنة ١٩٩٤م، وتعثُّر المسارين السوري واللبناني.

ومهّدت الترويج لمباحثات ثنائية سرية فلسطينية ـ صهيونية في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣م عبر أربعة عشر اجتماعاً تمخَّضت عن توقيع اتفاقية أوسلو في واشنطن في ١٣ أيلول، وقَّعها عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سرِّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح والذي تولّى متابعة المفاوضات السرية بنفسه، ووقَّعها عن الجانب الصهيوني شمعون بيريز وزير الخارجية كما وقَّعها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كشاهدين.

تُعدُّ اتفاقية أوسلو منعطفاً تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية، فهي أول اتفاقية يوقِّعها الفلسطينيون والصهاينة تتعلق بتسوية سلمية، وتعكس التنازلات الهائلة التي اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تقديمها حتى تحصل على اتفاقية شبيهة في جوهرها باتفاقية كامب داڤيد مع مصر عام ١٩٧٨م، بالإضافة إلى مدى الانتكاسات والتراجعات التي عانى منه مشروع تحرير فلسطين خلال المدة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٣م بفعل السياسات العربية والفلسطينية غير المدروسة. وكرّست الاتفاقية الانفصال التام بين مسار المفاوضات الفلسطيني ـ الصهيوني وبين مسارات المفاوضات العربية ـ الصهيونية، ما أفقدها القدرة على تنسيق المواقف والعمل المشترك، وأضعفت العرب في أوقات حرجة.

وعُرفت اتفاقية أوسلو «باتفاقية إعلان المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي وباتفاقية غزة ـ أريحا أولاً»[1] وابتدأت بإعلان المبادىء مرحلة جديدة من الصراع الفلسطيني الصهيوني، وبالنظر إلى بنود الاتفاقية، وما تجاهلته من حقوق الفلسطينيين، وما ألزمت به منظمة التحرير الفلسطينية أن تقوم به؛ فإن هذه الاتفاقية زجّت بالشعب الفلسطيني ومؤسسته السياسية في أزمة أخلاقية، وثقافية وسياسية هي من أخطر الأزمات وأعمقها فضلاً عن كونها أزمة هوية، والواقع أنها كانت خيانة لتاريخ فلسطين وشعبها[2].

---

(١) انظر فيما يتعلق بمضمون اتفاق أوسلو والانتقادات والملاحظات عليه: صالح: ص٤٧٣ ـ ٤٧٨.

(٢) Said, Edward: The politics of Dispossession, The Struggle for Palestine self - Determination, 1969 - 1994 p32.

ويؤدي إعلان المبادىء إلى استمرار الهيمنة الصهيونية على المناطق بشكل جديد مكتسباً شرعية الاتفاقية واعتراف القيادة الفلسطينية الرسمي.

وتسارعت المفاوضات الأردنية ـ الصهيونية والتي تمخَّض عنها عقد تسوية سلمية بين الجانبين في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٩٤م والتي عُرفت بمعاهدة وادي عربة. أما المساران السوري واللبناني فبقيا متعثرين.

- **اتفاقية القاهرة**

هي اتفاقية إجرائية تنفيذية لاتفاقية أوسلو. فقد فشل الطرفان الفلسطيني والصهيوني في تنظيم المرحلة الأولى من هذا الاتفاق (غزة ـ أريحا)، وانقضت المدة المحدَّدة لانسحاب القوات الصهيونية ولم تكن قد انسحبت بعد. وبعد مزيد من التعنُّت الصهيوني والتنازل الفلسطيني توصل الجانبان إلى عقد اتفاقية القاهرة، وسمّاها بعضهم أوسلو ٢، في ٤ أيار ١٩٩٤م، وقد فصَّلت المرحلة الأولى من الاتفاق ووضعت جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الصهيونية من قطاع غزة وأريحا والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك[1].

- **اتفاقية طابا أو أوسلو**

منذ عام ١٩٩٣م ومنظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني يُجريان مفاوضات لعقد اتفاقيات تنفيذية، وكانت طويلة وشاقَّة، ما أدَّى إلى تأخير متكرر لاتفاقيات التنفيذ مُدداً تجاوزت كثيراً الإطار الزمني المحدَّد في إعلان المبادىء. والواضح أن الخلافات بين الطرفين الفلسطيني والصهيوني كانت عميقة وتنبع من المفاهيم المختلفة لكل طرف لحل النزاع، والوضع النهائي للمناطق المحتلة، بالإضافة إلى سوء نيَّة الكيان الصهيوني. وُقِّعت هذه الاتفاقية في ٢٨ أيلول سنة ١٩٩٥م وقسَّمت الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام:

الأول: مناطق توضع تحت الإشراف الإداري والأمني الفلسطيني، وتشمل ست مدن رئيسة لا تتجاوز مساحتها ٣٪ من مساحة الضفة.

الثاني: مناطق القرى والريف الفلسطيني، تخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، ويكون الأمن فلسطينياً وصهيونياً مشتركاً، وتبلغ مساحتها ٢٥٪ من مساحة الضفة الغربية.

الثالث: مناطق يكون الإشراف الإداري والأمني فيها للكيان الصهيوني، وتشمل

---

(١) سليمان، داود: **السلطة الوطنية في عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥** ص١٥ ـ ٧١.

المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها، وتبلغ مساحتها ٧٢٪ من مساحة الضفة الغربية[1].

نصَّت اتفاقية طابا على إجراء انتخابات فلسطينية لمجلس تشريعي في الضفة والقطاع، وانتخابات منفصلة لانتخاب رئيساً للسلطة التنفيذية وذلك بعد إكمال الانتشار الصهيوني من ستة مراكز سكانية فلسطينية، ولا يحقُّ لأي شخص أن يترشح لعضوية المجلس إلا بعد أن يوافق عليه الكيان الصهيوني، كما لا يحقُّ لمن كانت نفوسه في القدس أن يترشح. وتقتصر سلطات المجلس على النواحي المدنية فقط من حياة الفلسطينيين، ويسيطر الكيان الصهيوني على الموارد الطبيعية، ويكون النظر في القرارت المهمة والمؤثرة في حياة الفلسطينيين من اختصاص لجنة مشتركة، كما نصَّت على إبراء ذمة الكيان الصهيوني من أية مسؤولية قانونية ترتبت عليه خلال احتلاله الطويل والوحشي للمناطق الفلسطينية ابتداء من سنة ١٩٦٧م.

الواقع أن هذه الاتفاقية آذنت بتحويل احتلال الكيان الصهيوني للمناطق الفلسطينية وبشكل نهائي، إلى حكم شرعي بمشاركة رسمية من منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات. وقد حقَّق هذا الكيان ما يريد منذ التوقيع على اتفاقيات كامب داڤيد مع مصر عام ١٩٧٨م، فهي أعطت حكماً ذاتياً محدوداً للفلسطينيين في المناطق المحتلة، وأضفت الشرعية على هيمنته على الأرض والاقتصاد والأمن في تلك المناطق.

لقد توضَّحت محدودية الجغرافية السياسية للحكم الذاتي عندما تفجر الموقف على أثر قيام الكيان الصهيوني بفتح نفق للتنقيب، في أيلول ١٩٩٦م، تحت أسس المسجد الأقصى، وتمثل ذلك بفرض حصار محكم على المدن الفلسطينية وكذلك على البلدات والقرى الخاضعة للسيطرة المشتركة، ومنع التنقل بين المراكز السكانية الفلسطينية[2].

• اتفاقية واي ريڤر بلانتيشن

أفرزت الانتخابات التي جرت في الكيان الصهيوني عودة حزب الليكود المتشدِّد إلى السلطة في أيار ١٩٩٦م بزعامة بنيامين نتنياهو المعارض لاتفاق أوسلو، فتعامل

(١) الحمد، جواد: **عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني** ص٤٣ ـ ٤٤.
Khan: pp 603 - 615.

(٢) فرسون: ص٤٨٩.

مع السلطة الفلسطينية بكثير من الازدراء، ونشط في توسيع وزيادة المستوطنات والاستيلاء على الأراضي وتهويد القدس، ورفض تطبيق الاتفاقيات أو التعاون مع السلطة الفلسطينية ما لم تثبت فاعليتها في القضاء على المعارضة الفلسطينية وبخاصة حماس والجهاد الإسلامي؛ فتعثر نتيجة ذلك إعادة انتشار الجيش الصهيوني، واضطر ياسر عرفات أن يقبل عرضاً أميركياً بانسحاب هذا الكيان من ١٣٪ من الضفة الغربية، وفرض عليه نتنياهو ٣٪ منها لتكون محمية طبيعية، ووُقِّع الاتفاق في واي ريڤر بلانتيشن في ٢٣ تشرين الأول سنة ١٩٩٨م.

• اتفاقية شرم الشيخ

تجدَّدت آمال السلطة الفلسطينية في حسم قضايا الحل النهائي إثر مجيء حزب العمل بقيادة إيهود باراك إلى السلطة، لكن سرعان ما خاب أملها عندما تبنَّى باراك لاءاته الخمس التي استند عليها برنامجه السلمي وهي: لا إعادة للقدس الشرقية إلى الفلسطينيين، لا لعودة الكيان الصهيوني إلى حدود عام ١٩٦٧م، لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية، لا لإزالة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

ووقَّع ياسر عرفات وإيهود باراك في شرم الشيخ في ٤ أيلول سنة ١٩٩٩م النسخة المعدَّلة من اتفاقية واي ريڤر بلانتيشن بحضور الرئيس المصري وملك الأردن، وتتعلق بتعجيل إعادة الانتشار الصهيوني وتمديد مدة الحكم الذاتي إلى أيلول سنة ٢٠٠٠م، والإفراج عن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين. ولم يسلم هذا الاتفاق من التسويف.

• مفاوضات كامب داڤيد

تعرَّضت السلطة الفلسطينية لسيل من الانتقادات العنيفة داخلياً وخارجياً بسبب ضعف أدائها في المفاوضات، وقمعها للمعارضة، فكانت بأمسِّ الحاجة إلى تحقيق مكاسب على الأرض، وبخاصة فيما يتعلق بالحلول النهائية، هذا في الوقت الذي استمر فيه التسويف والابتزاز الصهيوني، حتى اضطرت السلطة، إلى تأجيل إعلان مولد الدولة الفلسطينية مرات عدة، وهي التي وعدت شعبها بإعلانها منذ أيلول سنة ١٩٩٨م ثم هدَّدت بإعلانها في أيار سنة ١٩٩٩م ثم في أيار سنة ٢٠٠٠م في ظل عدم جدِّيَّة الكيان الصهيوني، لعلم الصهاينة أن هذا التهديد لن يُغيِّر الواقع على الأرض، غير أنه كانت هناك خشية أميركية ـ صهيونية ـ فلسطينية من حال الإحباط المتصاعد في المنطقة والذي يمكن أن يؤدي إلى انهيار مشروع التسوية

وعودة المقاومة والجهاد المسلح، لذلك تقرَّر استئناف مفاوضات المرحلة النهائية في أماكن متفرقة في الولايات المتحدة الأميركية. وعمد الكيان الصهيوني إلى السعي للاحتفاظ بتفوقه «الاستراتيجي» على الأنظمة العربية حتى بعد تحقيق التسوية، ويبدو أن الطرفين اقتربا كثيراً من تحقيق حل دائم، لكن باراك لم يكن يتمتع بوضع مريح لا في حكومته ولا في الكنيست يُتيح له اتخاذ قرارات صعبة. ومع اقتراب نهاية ولاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون، أخذ هذا يسعى لتحقيق إنجاز تاريخي يُنهي به عهده، فدعا إلى إجراء مفاوضات التسوية النهائية في كامب داڤيد بين ١٢ ـ ٢٥ تموز سنة ٢٠٠٠ بحضوره وحضور ياسر عرفات وإيهود باراك، وبذل جهداً حثيثاً لإنجاحها.

كان موضوع القدس هو العقبة التي واجهت المؤتمر وأدَّت إلى فشله، كما بقيت معضلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة من دون حل. ونتيجة لهذا الفشل كانت كل عناصر تفجير الموقف بين الطرفين جاهزة، فاندلعت الانتفاضة في ٢٨ أيلول سنة ٢٠٠٠م التي شغلت العالم، واضطرت السلطة الفلسطينية إلى تأجيل إعلان مولد الدولة الفلسطينية عن موعدها المقرر في ١٣ أيلول سنة ٢٠٠٠م إلى إشعار آخر، وظل الحد الأدنى الفلسطيني أعلى من الشغف الصهيوني فيما يتعلق بالقدس واللاجئين(١).

واندلعت انتفاضة الأقصى في غضون ذلك عقب زيارة أرييل شارون لحرم المسجد الأقصى في ٢٨ أيلول سنة ٢٠٠٠م، استغلها الطرفان لتحقيق مزيد من الضغوط لإجبار الطرف الآخر على التنازل. وأكَّدت حماس صحة الخيار الجهادي والكفاح المسلح، وبرز دعم العالم العربي والإسلامي بشكل غير مسبوق مؤكداً حق الفلسطينيين في أرضهم ومقدساتهم وبناء دولتهم المستقلة. وازداد اليمين الصهيوني المتطرف قوة، وتراجع خيار السلام مع ازدياد تعنُّته وقسوته في قتل الأبرياء، وهدم المنازل، وأحدثت العمليات الجهادية الفلسطينية لأول مرة، توازن رعب مع الكيان الصهيوني، اضطر على أثرها إيهود باراك إلى الاستقالة في ٩ كانون الأول عام ٢٠٠٠م.

وعمد بيل كلينتون في أواخر أيام ولايته إثر فوز جورج بوش الابن في انتخابات الرئاسة الأميركية إلى تقديم مشروع اللحظات الأخيرة، فدعا الطرفين الفلسطيني والصهيوني للقدوم إلى واشنطن لإجراء المفاوضات. تضمّن المشروع المعروض النقاط الآتية:

ـ قيام دولة فلسطينية على ٩٤ ـ ٩٦٪ من الضفة الغربية و١٠٠٪ في قطاع غزة.

(١) صالح: ص٤٨٩.

ـ تُعطي إسرائيل مقابل القسم الذي تضمه ١ ـ ٣٪ من أراضيها التي احتلتها عام ١٩٤٨م إلى الطرف الفلسطيني.

ـ يبقى ٨٠٪ من المستوطنين اليهود في مجتمعاتهم الاستيطانية على أن يجري تواصل الأراضي.

ـ تخفيض عدد المناطق التي تضمُّها إسرائيل إلى الحدِّ الأدنى.

ـ تخفيض عدد الفلسطينيين الذين يتأثرون من هذا الضم إلى الحدِّ الأدنى.

ـ حضور إسرائيلي في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت سلطة قوة دولية ولمدة محدودة من ستة إلى ثلاثين شهراً قابلة للتعديل.

ـ تُعدُّ المناطق الآهلة بالسكان العرب في القدس، مناطق فلسطينية، وتلك الآهلة باليهود مناطق يهودية.

ـ رقابة فلسطينية على الحرم القدسي مع احترام معتقدات اليهود. وكان هناك اقتراحان إما سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وعلى المسطح السفلي للحرم، أو سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على حائط البراق وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات تحت الحرم وخلف حائط البراق.

ـ إن أراضي الدولة الفلسطينية هي المكان الرئيس للفلسطينيين الذين يُقررون العودة من دون استبعاد أن تستقبل إسرائيل بعضهم.

ـ يتم تشكيل لجنة دولية لضمان متابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة.

ـ يمثل هذا الاتفاق نهاية النزاع(١).

وافق الطرفان الفلسطيني والصهيوني على المشروع المقترح من حيث المبدأ. ورفض ياسر عرفات الإفصاح بوضوح عن مواقفه حيث لا يسمح المشروع بعودة ملايين اللاجئين إلى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨م، كما لا يُحدِّد بوضوح الحدود المقترحة للدولة الفلسطينية.

وهكذا فشلت مباحثات واشنطن وانتهت ولاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون من دون التوصل إلى اتِّفاق.

- **مبادرة الأمير عبد الله**

ازدادت حدَّة التطرف والتشدد في المجتمع الصهيوني إثر فوز أرييل شارون في الانتخابات التي جرت في ٦ شباط ٢٠٠١م وفوز جورج بوش الابن في انتخابات الرئاسة الأميركية وهو اليميني المتطرف دينياً، فقد دعم سياسة شارون المتطرف

(١) جريدة الخليج العُمانية تاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠٠١م صالح: ص٤٩٠ ـ ٤٩١.

وأكثر من تلوَّثت يداه بدماء الفلسطينيين. وأتاحت تفجيرات أيلول المشهورة في مدينة نيويورك عام ٢٠٠١م، للرئيس بوش، أن يُعبِّيء الغرب بل والعالم أجمع ضد المسلمين والعرب أو ضد معسكر الشرِّ حسب تعبيره، وأضحى شارون المنغمس بدماء الفلسطينيين المقاومين أخلص حلفائه.

ردَّت المقاومة الفلسطينية التي وجدت نفسها ضحية للسياسة الصهيونية الأكثر تطرفاً والأشد دعماً وتعاطفاً من قبل الغرب، والقائمة على التصفية والاغتيال المنظم لزعمائها، بالتركيز على العمليات الاستشهادية التي أزعجت الكيان الصهيوني، وزادته في الوقت نفسه دعماً غربياً. ونجحت أميركا في تخليط الأمور على العرب مثلما نجحت بريطانيا في ذلك أثناء الحرب العالمية الأولى، وأضحى على السلطة الفلسطينية قبل أن تتحدث عن السلام مع الكيان الصهيوني أن تُصفِّي الإرهابيين في صفوفها وتنزع سلاحهم نيابة عنها للجلوس معها على طاولة المفاوضات[1].

وبات لزاماً على الأنظمة العربية أن تمارس الضغوط على الفلسطينيين من أجل إرضاء أميركا والغرب وتُعطي صك براءة أنها لا تنتمي إلى محور الإرهاب والشر، ولم تعد حركة حماس وحدها المنظمة الإرهابية؛ بل تحول ياسر عرفات إلى إرهابي في نظر الصهاينة وحلفائهم الغربيين، فضيَّق شارون عليه وطارده وحاصره ومنعه من السفر وهدم مقرَّه ومطاره وهدَّده بالقتل.

في ظل هذه الظروف، قدَّم الأمير عبد الله بن عبد العزيز مبادرة في ١٨ شباط سنة ٢٠٠٢م تقوم على الانسحاب الصهيوني الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، وإقامة دولة فلسطينية عليها مقابل السلام الكامل والاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع هذا الكيان.

لقيت هذه المبادرة ترحيباً أميركياً وأوروبياً من حيث المبدأ، لكنها تضمَّنت فجوة حول حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم، التفَّ شارون حول المبادرة، فرفض مبدأ الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م.

وطرح الأمير عبد الله مبادرته أمام مؤتمر القمة العربية التي انعقدت في بيروت بين ٢٧ ـ ٢٨ آذار ٢٠٠٢م، فتبنّاها وحوَّلها إلى مبادرة عربية شاملة، غير أن غياب إحدى عشرة دولة عربية عن القمة، وكذلك غياب ياسر عرفات بسبب الحصار الصهيوني على مقرِّه؛ أضعف من قوة زخمها[2].

(١) الطيب: ص٣٢٦. (٢) صالح: ص٤٩٤.

• مشاريع أخرى

أبدى مجلس الأمن الدولي في هذه الأثناء رؤيته لمستقبل الصراع العربي - الصهيوني، عبر قيام دولة فلسطينية تتعايش مع الكيان الصهيوني وأصدر من أجل هذه الغاية القرار رقم ١٣٩٧ بتاريخ ١٢ آذار سنة ٢٠٠٢م، لكن القرار لم يُحدِّد جدولاً زمنياً لذلك ولم يتخذ طابعاً إلزامياً للكيان الصهيوني بالانسحاب، فتبخَّر كغيره من القرارات.

وأبدى الرئيس بوش في ٢٦ حزيران رؤيته للتسوية، فوضع شروطاً جاءت مستحيلة التطبيق للوصول إلى قيام الدولة الفلسطينية. فقد طالب بوقف الانتفاضة وتغيير القيادة الفلسطينية بما فيها ياسر عرفات، وإصلاح المؤسسات الفلسطينية. وقد أثارت رؤيته هذه مشاعر السخط والسخرية فلسطينياً وعربياً ودولياً وحتى في أوساط بعض حلفائه الأوروبيين وبعض القيادات الصهيونية، وعُدَّت ممثلة لمصالح وبرامج الكيان الصهيوني ولرؤية شارون والليكود للتسوية.

واتَّبع شارون منهجاً منظماً ومبرمجاً لتدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية وتصفيتها، ولم يعد يرى في ياسر عرفات شريكاً في مفاوضات السلام لأنه لم يقم بمهمة تصفية المقاومة. وأخيراً توفي ياسر عرفات في ١١ تشرين الثاني عام ٢٠٠٤م في باريس ونُقل جثمانه إلى القاهرة ثم إلى رام الله حيث دُفن فيها بعد أن رفض الكيان الصهيوني السماح بدفنه في القدس بناء على رغبته، وظلَّت أسباب وفاته غامضة، الأمر الذي لا ينفي تورُّط الكيان الصهيوني في التخلُّص منه.

لقد جسَّد ياسر عرفات الثورة الفلسطينية في شخصه، فلما مات ماتت معه سلطة المقاومة التي يُفترض بها أن تكون مؤسسة ذات أهداف وطنية تتجاوز الأشخاص.

القضية الفلسطينية بعد ياسر عرفات

خلف محمود عباس ياسر عرفات في رئاسة السلطة برضا الطرفين الغربي والصهيوني، ويعني ذلك قبوله الضمني على الأقل بمقترحات الصهاينة بتصفية المقاومة الفلسطينية وقبول تسوية مفروضة، ما دفع حركة حماس إلى البروز بقوة على مسرح الأحداث وقد تمسَّكت بخيار المقاومة، ورفضت مبدأ الاعتراف المسبق بالكيان الصهيوني واتفاقيات أوسلو وغيرها من مبادرات السلام التي لم تُحقِّق للفلسطينيين وضعاً حقوقياً، وعمَّقت التحامها بالمجتمع الفلسطيني بما أقامته من بُنى ثقافية واجتماعية، وزاد من شعبيتها ما جرى من الفشل المتكرر لمبادرات السلام.

وكان شارون قد تبنَّى بعد أحداث أيلول عام ٢٠٠١ سياسة الاغتيال الانتقائي

لزعماء المقاومة الفلسطينية، فاغتال الشيخ أحمد ياسين المُقعد وهو الأب الروحي للمقاومة في آذار ٢٠٠٤.

لم يُقدِّم الكيان الصهيوني للسلطة الفلسطينية أي شيء ملموس لدعم محمود عباس وتوجهاته السلمية، وعدَّه طرفاً ضعيفاً لا يصلح لأن يكون شريكاً في عملية السلام، والواضح أن دوره المحدَّد له يكمن في تصفية المقاومة الفلسطينية، بدليل أنه جرَّدها من سلاحها في الضفة الغربية، واستعصت عليه حماس في غزة.

واستمر الكيان الصهيوني يمارس عمليات الاستفزاز المتعمد للمقاومة الفلسطينية للإيقاع بها، وواصل سياسة التضييق والقتل والمطاردة ومصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات وكذلك الجدار العازل؛ بهدف تثبيت الاحتلال ضمن الحدود القصوى تحت غطاء أميركي متعلق بمواصلة الحرب على الإرهاب، ما يُشكِّل استخفافاً وازدراء بالقيادات العربية والفلسطينية التي لا تختلف في رأيه عن قياداتهم البدوية الساذجة للثورة العربية الكبرى[1].

وجرت انتخابات نيابية حرة في الضفة والقطاع عام ٢٠٠٦م بإشراف مراقبين دوليين أسفرت عن تقدم حركة حماس، فكشفت بذلك عن سخط الشارع الفلسطيني على منظمة فتح، وبخاصة بعد استشراء الفساد المالي والإداري في أجهزتها.

وفاجأت النتيجة قيادات فتح، وبدلاً من أن يركنوا إلى الإدارة الشعبية ويتعاونوا مع حركة حماس لصالح القضية الفلسطينية، فإنهم وبفعل الضغوط الدولية والعربية الناجمة عن عدم قبولها (حماس) الاعتراف بالكيان الصهيوني؛ رفضوا المشاركة معها وراهنوا على إسقاطها، فتمَّ التضييق عليها وقطع مواردها المالية بما فيها مرتبات الموظفين، واعتقال عدد من رؤسائها، ثم العقاب الجماعي لسكان غزة بكاملهم.

حدث كل ذلك تحت مظلة الصمت المطلق من جانب الأنظمة العربية والمجتمع الدولي بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية.

وأقدم محمود عباس على حل حكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية، وسحب شرعيتها، ما دفعها إلى إبعاد أنصار فتح واستقلت بقطاع غزة، وتُرك القطاع وحده يواجه الآلة الصهيونية الفتّاكة.

وعلى هذا الشكل انقسمت الدولة الفلسطينية إلى دويلتين وهي ما تزال في مرحلة الولادة، ما يثبت مرة أخرى أن قوة الكيان الصهيوني مستمدة من ضعف العرب وعجزهم[2].

(١) الطيب: ص٢٣٨. (٢) المرجع نفسه: ص٢٣٩.

وجرى في ظل هذه الظروف الانقسامية والانهزامية العربية ووقوف حماس متفردة في مواجهة العدوان الصهيوني؛ أن تدخلت إيران إلى جانبها وهي المُصنَّفة إحدى دول محور الشر وفقاً للنظرة الأميركية والصهيونية؛ والواضح أن النظام الإيراني يسعى إلى تثبيت نفوذه في المنطقة وتوسيعه، وساعدته الظروف السياسية في تحقيق هذا الهدف عبر حركة حماس في الوقت الذي كان قد نجح في إنشاء حزب الله في لبنان، الأمر الذي أتاح للكيان الصهيوني استغلال الموقف لفرض مزيد من التنازلات على الفلسطينيين.

تقويم عام للقضية الفلسطينية

لا بد لنا من وقفة معتبرة عند هذه القضية ليس فقط بوصفها قضية عربية وطنية كبرى، بل بوصفها مسرحاً يعكس سلوكيات الذات العربية، بالإضافة إلى أنها تقدم لنا حصيلة مادية ومعنوية فيما خسره العرب من جهة وما كسبوه من جهة أخرى، وهي المثال الأكثر مأساوية على نطاق العالم العربي كله.

تحوَّلت القضية الفلسطينية منذ منتصف القرن العشرين إلى مرآة للذات العربية تعكس تناقضاتها وأوهامها وأحلامها، وعجزها، وتوثبها للسلطة والتمسك بها، الأمر الذي دفع قيادات منظمة التحرير الفلسطينية إلى اختزالها من قضية تحرير إلى قضية نظام أمني سلطوي جديد يضاف إلى الأنظمة العربية القائمة[1].

الواقع أن المشروع الصهيوني نجح في تحقيق أهدافه المعلنة من خلال وعد بلفور في فلسطين، وتجاوزه إلى تحقيق أهدافه الحقيقية عبر استغلاله لسلبيات الذات العربية التي وفَّرت عليه عناء الحروب والتضحيات، والأموال اللازمة لمتابعة إخضاع العرب وإذلالهم.

إن المتصفح للخارطة المتعلقة بإقامة دولة يهودية وأخرى عربية على الأرض الفلسطينية وفقاً لقرار التقسيم في تشرين الثاني عام ١٩٤٧م؛ يلاحظ أن المنطقة العربية كانت تضم الجزء الأكبر من فلسطين، أما المنطقة التي تمسَّكت بها الصهيونية لإقامة دولة يهودية فكانت تتألف من قطاعين صغيرين. وكانت نتيجة الحروب المتسرعة والعاطفية التي خاضتها الأنظمة العربية وجيوشها المفتقرة إلى السلاح والخبرة والتدريب، خسارة ثلث الضفة الغربية إضافة إلى الجليل وعسقلان، وأضحت دولة الكيان الصهيوني تستحوذ على قرابة أربعة أخماس الأرض الفلسطينية، كما ولَّدت قضية اللاجئين ومأساتهم، واضطر العرب إلى توقيع اتفاقيات

(١) الطيب: ص٢٢٤.

الهدنة المذلة[1].

لم يعتبر العرب بعامة مما اقترفت سلوكياتهم غير المتبصرة فخاضوا حرب عام ١٩٦٧م في الوقت الذي لم تكن فيه قياداتهم العسكرية على مستوى الأحداث من الخبرة والتيقظ والانضباط والتسلح، الأمر الذي أتاح للكيان الصهيوني خلال ستة أيام، احتلال كامل فلسطين، لكن حرب العبور في تشرين الأول عام ١٩٧٣م أعادت بعض الثقة والاعتبار إلى الجيش المصري بخاصة والجيوش العربية بعامة. فقد تمَّ عبور قناة السويس وإلحاق خسائر كبيرة ومؤلمة بالجانب الصهيوني، كما تمَّ على الجبهة السورية زحزحة هذا الكيان عن مواقعه المتقدمة المشرفة على منطقة دمشق وعلى سهل حوران، واضطر إلى إخلاء مناطق محدودة على طول قناة السويس، وفي جبل حرمون والجولان.

لم تسارع الولايات المتحدة الأميركية إلى دعم الكيان الصهيوني الذي كان قد حقَّق أهدافه في حرب عام ١٩٦٧م، لأنها تدرك تماماً أن الرئيس أنور السادات مقتنع بمشروع السلام والمفاوضات، عند هذه النقطة انقسم العرب إلى فريقين، الأول يدعو إلى خيار السلام العادل (الرئيس أنور السادات)، والثاني يدعو إلى خيار المقاومة المسلحة بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بياسر عرفات.

وانعقد في جنيف بعد صدور قرار مجلس الأمن في تشرين الثاني ١٩٧٣م مؤتمر دعا إلى وقف إطلاق النار، وافقت فيه كل من مصر والأردن والكيان الصهيوني على إجراء مفاوضات السلام بمشاركة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، ووقَّعت على أساس ذلك اتفاقيات ثنائية لفصل القوات بين كل من مصر والأردن وسورية وبين الكيان الصهيوني، وشكَّلت زيارة الرئيس أنور السادات لهذا الكيان في تشرين الأول ١٩٧٧م مفاجئة له ووُقِّعت في آذار عام ١٩٧٩م في كامب دافيد وبإشراف الرئيس الأميركي كارتر اتفاقية سلام بين مصر والكيان الصهيوني، تراجع هذا الكيان بموجبها عن سيناء، وأعلن في عام ١٩٨٢م ضمّ الجولان إلى دولته. قوبلت خطوة الرئيس أنور السادات بسخط شديد من قِبل خصومه العرب فشكَّلوا جبهة الصمود والتصدي. وفي عام ١٩٩١م صاغ الرئيس الأميركي جورج بوش مقولة «الأرض مقابل السلام». التي أضحت قاعدة عربية لمشاريع السلام المقبلة، ووقَّعت منظمة التحرير الفلسطينية معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني في عام ١٩٩٣م تتعلق بالاستقلال الجزئي للفلسطينيين في غزة وأريحا، واعترف هذا الكيان بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للفلسطينيين، وعاد ياسر عرفات بموجب اتفاقية أوسلو إلى

(١) الطيب: ص٢٢٥.

فلسطين في عام ١٩٩٤م، لكن الأمور لم تَجْرِ على نحو طيِّب بالنسبة للسلطة الفلسطينية بسبب سوء نيَّة الكيان الصهيوني ومراوغته، ثم جرَّد حملات عسكرية عدة ضد السلطة الفلسطينية، فدمَّر بنيتها التحتية، وتوفي ياسر عرفات في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٤م وخلفه محمود عباس، كما ذكرنا، وهو الذي سار على نهجه السلمي. ولا يزال حل القضية الفلسطينية معلقاً في ظل ارتياح وتراخ من جانب الكيان الصهيوني. ولا تبدو في الأفق السياسي أي بوادر لحلها نظراً لسوء نيَّة هذا الكيان الذي وضع نصب عينيه قاعدة الوجود أو عدم الوجود «to be or not to be»، والواقع أن هذا الكيان يأخذ ولا يعطي وفقاً للقاعدة «ما لنا لنا وما لكم لنا ولكم»، وراح يقضم الأرض الفلسطينية في الضفة عبر التوسع في بناء المستوطنات، مستغلاً انهماك الدول العربية بالربيع العربي، ولا أستبعد محاولاته بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأميركية، لإطالة أمد الربيع العربي وتفتيت الدول العربية إلى كيانات عرقية ومذهبية كي يُحقق كامل أهدافه بابتلاع كامل فلسطين والتمدد خارجها لتحقيق حلمه بدولة يهودية كبرى تمتد من النيل إلى الفرات، وليس العراق ببعيد.

نلاحظ من خلال العرض السابق لإحداثيات مشاريع التسوية بين العرب والكيان الصهيوني، أن الأنظمة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية دخلت في عملية السلام عبر خلفيتين:

الأولى: حال العجز العربي واختلال في موازين القوى ما يتعذر في المدى المنظور تحرير فلسطين بالوسائل العسكرية.

الثانية: شعور الأنظمة العربية بأن عامل الوقت لا يجري لصالحها، حيث يقوم الكيان الصهيوني بفرض واقع جديد على الأرض ما يجعل المهمة الأولى وقف التوسع الصهيوني وإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان، والذي فات فعلاً.

قد يبدو هذا التفكير السياسي عقلانياً للوهلة الأولى، لكن المشكلة تكمن في استمرار التعاون مع هذا العجز المؤقت بوصفه عجزاً دائماً، كما لم تَعِ الذات العربية نتيجة لإصرارها المتكبر على عدم الاعتراف بالواقع، والاعتبار من الانتكاسات المتكررة بفعل عدم توفر الشروط الموضوعية للنصر، والتي تكمن في قيادة موحدة واعية ومتبصرة، والتفاف الجميع حولها، وتوفر الوسائل المادية المناسبة وبخاصة السلاح الحديث والمتطور، والتنظيم والانضباط، والخبرة في الحروب على مستوى القيادات والوحدات والمحاربين[1].

ويواجه الشعب الفلسطيني اليوم عدداً من التحديات الخطيرة الآنية والمستقبلية

(١) الطيب: ص٢٢٥ ـ ٢٢٦.

والتي يتوقف عليها مصيره[1].

نذكر منها التحديات الآتية:

ـ اعتماد نهج عقلاني على صعيد السياسة يتمثل بضم كافة أو معظم المجموعات والتيارات السياسية في مناطق الحكم الذاتي ومناطق الشتات، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية وضمان المشاركة السياسية، وخلق مناخ من التسامح وحرية التعبير والاجتماع، وإصلاح المؤسسات السياسية والقانونية، وإعادة هيكلتها لتوفير المساعدة اللازمة للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع والشتات.

ـ تطوير التخطيط الاقتصادي والاستثمار وخلق فرص عمل وبنية قانونية لإدارة النشاط الاقتصادي والمالي بشكل سليم وبناء البنية التحتية المادية اللازمة.

ويمكن تصنيف التحديات المستقبلية بالأمور الآتية:

ـ تقرير وضع فلسطينيي الشتات المستقبلي، علماً بأنهم يُشكِّلون نحو ٦٠٪ من الشعب الفلسطيني.

ـ استرداد كرامة الفلسطينيين كشعب على أن يتمسك بهوية سياسية وثقافية جديدة من شأنها إعادة جمع شمل مجتمعات الشتات المنفصلة عن بعضها، وتنظيمها.

ـ ترسيخ الديمقراطية وحكم القانون في مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية.

ـ التخطيط لتنمية اقتصادية طويلة الأجل.

ـ وضع تعريف جديد لطبيعة المنظمات السياسية المنتشرة ولبنيتها وأهدافها:

الواقع أن مشاريع السلام على تعدّدها تتوحد في موضوع إدارة فلسطينية محدودة لجزء ضئيل من الشعب الفلسطيني على جزء ضئيل من أرضه، وأنها لا تحوي على تطور لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل، وأن السياق الحالي للخلل في ميزان القوى بين العرب بعامة والسلطة الفلسطينية بخاصة سياسياً وعسكرياً وبين الكيان الصهيوني القوي جداً؛ لن يؤدي إلى تقرير مصير الفلسطينيين ولا إلى إقامة دولتهم المستقلة، كما لن يؤدي إلى استعادة حقوق الفلسطينيين في الشتات المعترف بها دولياً أو تعويضهم.

إن عملية السلام بمفهومها الحالي ستخلق على الأرض في المناطق المحتلة واقعاً جديداً من الكيانات الفلسطينية الصغيرة المشتتة والمستغَلّة والخاضعة لنظام تفرقة عنصرية بالأسلوب الصهيوني، يحظى برضى عربي ودولي، وليس هناك ما يدل على أن الصهاينة سيتخلون في مفاوضات الوضع النهائي عن فشل هذا التكوين الاستعماري ويوافقون على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعلى عودة اللاجئين.

---

(١) فرسون: ص٥٤٣ ـ ٥٤٤.

ويتنازع الفلسطينيون الآن تياران تجاه التسوية:

الأول: تدعمه منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح ويتبنَّى مسار التسويات واتفاقيات أوسلو.

الثاني: تدعمه حركة حماس وعدد من فصائل المقاومة كالجهاد الإسلامي والشعبية والديمقراطية وغيرها، ويتبنّى خيار المقاومة.

ويتناصف التياران تقريباً في الدعم الجماهيري داخل فلسطين المحتلة في حين ترفض غالبية فلسطينيي الشتات اتفاقيات السلام.

إن إشكالية التسوية تكمن في أنها تحمل بذور فشلها في ذاتها كما تحمل عناصر تفجيرها، وستبقى مسألة الأرض وهويتها، ومسألة العودة، ومسألة القدس؛ تضطرم في النفوس وتتفجر بين حين وآخر لتؤكد أن السلام غير عادل ولا دائم.

إن الرغبة في التسوية السلمية وفقاً لمنظور الجانب الصهيوني، ترتكز أساساً على تحوُّل الكيان الصهيوني إلى كيان سياسي طبيعي في المنطقة وتحوُّل النظرة العربية والإسلامية إليه من كيان سرطاني إلى ظاهرة صحية طبيعية، لأنه يُدرك أن لا مستقبل له في المنطقة من دون ذلك، وأنه مهما طال الزمن وفي ظل تواصل المعركة عبر الأجيال العربية والإسلامية، فإن العرب والمسلمين سيملكون يوماً ما أدوات القوة، وسيظهر بين صفوفهم قادة يوحِّدون الصف والهدف ويطردونه من المنطقة.

وينقسم الصهاينة إلى قسمين فيما يتعلق بالتسوية بين التركيز على الطابع اليهودي للكيان الصهيوني والتحول إلى كيان طبيعي في المنطقة، ولا يضع التوسع الجغرافي على رأس أولياته، وبين تمجيد القوة والتوسع على الأرض والتعاطي مع العمل السياسي وفق ما يخدم المصلحة الصهيونية، ولا يثق هذا الطرف بالعرب والمسلمين ولا يؤمن بفكرة التحول إلى كيان طبيعي.

ويشترك القسمان في قواسم هي:

ـ لا تنازل عن الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨م وسنة ١٩٦٧م، أي نحو ٧٧٪ من أرض فلسطين.

ـ لا لحقِّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض المحتلة خشية من فقدان الهوية للأغلبية اليهودية، وفقدان المشروع الصهيوني لأساس تكوينه وهو بناء الدولة اليهودية.

ـ رفض التنازل عن السيادة عن القدس الشرقية، وبخاصة منطقة المسجد الأقصى بوصفها جبل المعبد، المزعوم.

ـ لا يجب أن تكون الدولة الفلسطينية المقامة في الضفة والقطاع كاملة السيادة سياسياً.

والواقع أن سلوك المجتمع الصهيوني يتأثر بأربعة عوامل هي: الأمن والاقتصاد والدين والتاريخ، ولهذا السلوك دور مهم في صناعة الرأي العام الصهيوني وفي القرار السياسي، وسيستمر هذا المجتمع على تشدُّده في المستقبل المنظور، كما ستستمر الحكومات الصهيونية على تصلُّبها وفظاظتها، ولذلك فإن قدرة الشعب الفلسطيني على الوحدة والصمود ستؤدي حتماً إلى سقوط خيار المشروع الصهيوني في التسوية.

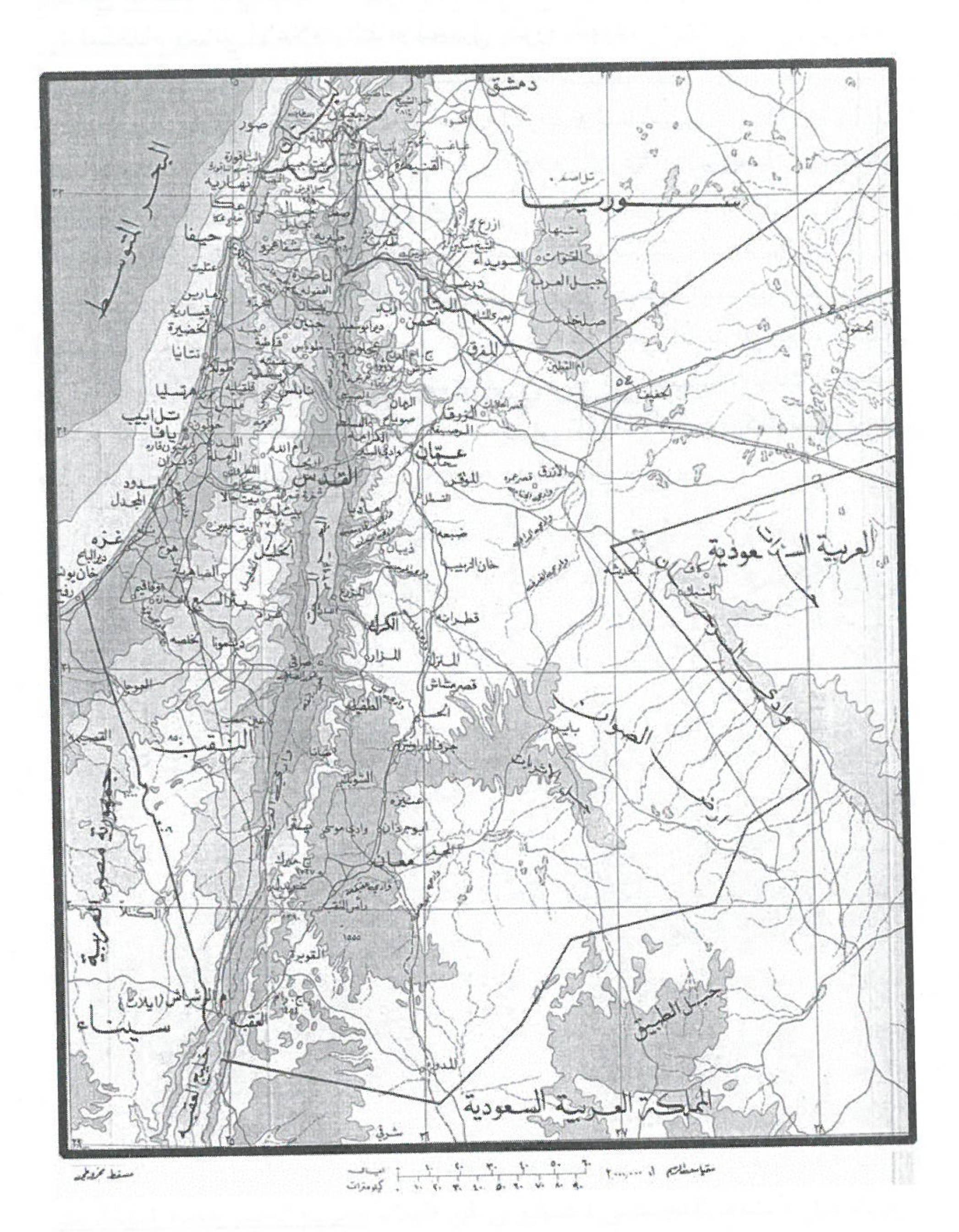
إن قُدِّر للمشروع الصهيوني النجاح، سيكون له انعكاسات خطيرة على المنطقة العربية والساحة الإسلامية، أبرزها:

- حصوله على شرعية فلسطينية ـ عربية ـ إسلامية ككيان طبيعي له حق العيش ضمن حدود آمنة.
- تكريس حال التجزئة والضعف في العالم العربي.
- إسقاط قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين.
- زيادة التوتر داخل الصف الفلسطيني.
- قمع الحركات الإسلامية والوطنية المعارضة في البلاد العربية، ما سيؤدي إلى تراجع الديمقراطية والحريات.
- سيمارس الكيان الصهيوني دور الشرطي في المنطقة.
- احتمال أن تستمر الأنظمة العربية تدور في فلك التبعية للقرار السياسي الأميركي الغربي.
- توفير ظروف أفضل للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة حيث الاستقرار والازدهار والأمن.
- سيشغل الكيان الصهيوني الموارد والقدرات المالية الهائلة والإمكانات الاقتصادية في محاولة للسيطرة على اقتصاد الشرق الأوسط.
- إنهاء المقاطعة العربية ـ الإسلامية للكيان الصهيوني، ما يُتيح له حرية الحركة باتجاه نمو اقتصادي أفضل.
- تعمل الدول العربية على منع استخدام أراضيها كقواعد للعمل الفدائي وتنفيذ عمليات فدائية عبر أراضيها، وبالتالي حماية الكيان الصهيوني.
- تحقيق الهيمنة العسكرية الصهيونية في المنطقة ومنع الدول العربية من تطوير قدراتها العسكرية.
- تسهيل النشاط التجسسي الصهيوني في البلاد العربية تحت غطاء السفارات والسياحة والوفود وغيرها.

- إعادة النظر في مناهج التدريس وحذف المواد الدراسية المعادية لليهود.
- منع الخطب الموجَّهة ضد اليهود وكذلك المواد الإعلامية والثقافية التحريضية.
- استخدام وسائل الإعلام والثقافة لتجميل صورة اليهود.
- إضعاف روح المقاومة والجهاد والتضحية وعدِّها إرهاباً.
- إتاحة الفرصة للثقافة اليهودية لغزو عقول العرب والمسلمين.
- استجلاب الكتب والدوريات والبرامج والأفلام اليهودية ـ الصهيونية التي تحمل الكثير من الفساد والتحريض على الرذيلة.
- تشجيع الاختلاط بين الجنسين العربي واليهودي بهدف نشر الفساد[١].

وتؤكد معظم فتاوى العلماء المسلمين على حرمة التسوية السياسية مع الكيان الصهيوني الغاصب، وقد وضع علماء الشريعة شروطاً ينبغي أن تتوافر لعقد الصلح مع المحاربين من غير المسلمين، لا تتوفر في الصلح مع الصهاينة، لذلك لا يجوز الصلح معهم شرعاً. وتكمن أهمية هذه الفتاوى في تأثيرها الشعبي، كما تمثِّل قاعدة صلبة للتيارات والحركات الإسلامية الجهادية وطريقاً إلى التحرير.

(١) انظر فيما يتعلق بهذا التقويم العام، صالح: ص٥٠٤ ـ ٥٠٧.



خريطة المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين

ثبت المصادر والمراجع

أولاً ـ باللغة العربية

أ ـ الكتب

- **الأحدب، عزيز**: دمعة دايان، حرب تشرين على جميع الجبهات، بيروت، الدار الشرقية للطباعة والنشر، ١٩٧٤م.
- **الأرمنازي، نجيب**: محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٤م.
- **أسود، صلاح شاكر**: الحدود العراقية الإيرانية، دراسة في المشكلات القائمة بين البلدين، بغداد، ١٩٧٢م.
- **انطونيوس، جورج**: يقظة العرب، تعريب ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٦م.
- **أنيس، محمود، والسيد حراز**: الشرق العربي في التاريخ الحديث، القاهرة، ١٩٦٧م.
- **أنيس، محمود**: الدولة العثمانية في الشرق العربي، القاهرة، ١٩٦٥م.
- **أوزتونا، يلماز**: تاريخ الدولة العثمانية، تعريب عدنان محمد سلمان، استانبول، منشورات مؤسسة فيصل، ١٩٨٨م.
- **أولسن، روبرت**: حصار الموصل ١٧١٨ ـ ١٧٣٤م، تعريب عبد المنعم الجليلي، الرياض، ١٩٨٣م.
- **إيفانوف، نيقولاي**: الفتح الإسلامي للأقطار العربية. تعريب يوسف عطا الله، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٨م.
- **ابن إياس، محمد بن أحمد**: بدائع الزهور في وقائع الدهور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
- **بابيل، نصوح**: صحافة وسياسة، سورية في القرن العشرين، لندن، ١٩٨٦م.
- **بازيلي**: سورية ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، تعريب يسر جابر، بيروت، دار الحداثة، ط١، ١٩٨٨م.
- **بشور، أمل ميخائيل**: دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، طرابلس، لبنان، غروس برس.

- **بطرس، فؤاد**: الأزمة اللبنانية في محيطها الإقليمي والدولي، فصل في كتاب لبنان في تاريخه وتراثه، لبنان، مؤسسة رفيق الحريري، ١٩٩٢م.
- **بطي، روفائيل**: محاضرات في تاريخ الصحافة في العراق، القاهرة، ١٩٥٥م.
- **بيهم، محمد جميل**: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، بيروت، ١٩٥٠م.
  - العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت، ١٩٥٧م.
  - لبنان بين مشرق ومغرب، بيروت، ١٩٦٩م.
  - النزعات السياسية في لبنان، بيروت، ١٩٧٨م.
- **الترك، المعلم نقولا**: ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٠م.
- **تقي الدين، منير**: ولادة استقلال لبنان، بيروت.
- **التل، عبد الله**: كارثة فلسطين، دار القلم، ١٩٥٩م.
- **توري، غوردون**: السياسة السورية والعسكريين، تعريب محمد قلامة، دار الجماهير، ط٢، ١٩٦٩م.
- **تويني، غسان**: مقال في جريدة النهار، تاريخ ٣ نيسان ١٩٤٩م.
- **تيمو فييف، إيغور**: كمال جنبلاط، الرجل والأسطورة، بيروت، دار النهار للنشر، ط١، ٢٠٠٠م.
- **الجبرتي، عبد الرحمن**: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، بيروت، دار الفارابي.
- **جحا، شفيق**: الدستور اللبناني في تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩١م.
- **جرجس، صبري**: تاريخ الصهيونية، القدس، ١٩٨٧م.
- **الجسر، باسم**: فؤاد شهاب ذلك المجهول، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٨٨م.
- **جمعة، بديع وأحمد الخولي**: تاريخ الصفويين وحضارتهم، القاهرة، دار الرائد العربي، ط١، ١٩٧٦م.
- **الجندي، سامي**: البعث، بيروت، ١٩٦٩م.
- **الحبال، أحمد أمين**: ما لا يعلمه المسلمون عن جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، بيروت، ١٩٨١م.
- **الحتوني، الخوري منصور**: نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- **حتي، فيليب**: لبنان في التاريخ، تعريب أنيس فريحة، بيروت ـ نيويورك، ١٩٥٩م.
- **حسين، عدنان السيد**: الانتفاضة وتقرير المصير، عمان، دار النفائس، ط٢، ١٩٩٢م.
- **الحصري، ساطع**: مذكراتي، ١٩٢٥ ـ ١٩٤١م، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨م.
- **الحكيم، حسن**: صفحة من تاريخ الشهبندر، مطبعة الجمعية الملكية، ١٩٨٠م.
- **الحكيم، يوسف**: سورية في العهد العثماني، بيروت، دار النهار للنشر، ط٢، ١٩٨٠م.

  - سورية والانتداب الفرنسي، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨٣م.
  - مذكراتي، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٨م.
- **حلاق، حسان**: تاريخ لبنان المعاصر، بيروت، دار النهضة العربية.
- **حلو، شارل**: حياة في ذكريات، بيروت، دار النهار للنشر، ط٢، ١٩٩٧م.
- **الحمد، جواد**: ـ مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط، مقال في كتاب المدخل إلى القضية الفلسطينية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧م.
  - عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، عمان.
- **حمدان، جمال**: ٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية، القاهرة، دار الهلال.
- **حمزة، عبد المنعم**: أسرار ومواقف وقرارات الملك حسين، القاهرة، ١٩٩٩م.
- **الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت**: معجم البلدان، دار صادر ـ دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٧٩م.
- **حميدي، جعفر عباس**: التطورات السياسية في العراق: ١٩٤١ ـ ١٩٥٣م، النجف، ١٩٧٦م.
- **الحوراني، أكرم**: مذكرات أكرم الحوراني: القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٠م.
- **الخازن، شيبان**: تاريخ شيبان الخازن في الأصول التاريخية، مطبعة سميا، ١٩٥٨م.
- **خاطر، لحد**: عهد المتصرفين في لبنان، بيروت، ١٩٨٢م.
- **الخالدي، أحمد**: لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، تحقيق: أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩م.
- **الخطيب، أحمد**: مذكرات، صفحات مجهولة من تاريخ بلاد الشام، تحقيق: منيف الخطيب، بيروت، دار النفائس، ط١، ٢٠١١م.
- **الخطيب، سامي**: مذكرات، مجلة الوسط، العدد ١٥١، تاريخ ١٩ ـ ٢٥ كانون الأول، ١٩٦٤م.
- **خدوري، مجيد**: قضية الاسكندرونة، الاسكندرية، ١٩٥٣م.
- **خلف، علي حسين**: تجربة الشيخ عز الدين القسام، عمان، دار ابن رشد، ١٩٨٤م.
- **خليفة، نبيل**: لبنان في استراتيجية كيسنجر، لبنان، جبيل، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، ١٩٩١م.
- **الخوري، بشارة**: حقائق لبنانية، درعون ـ حريصا، ١٩٦٠م.
- **الخوري، يوسف قزما**: البيانات الوزارية ومناقشتها في مجلس النواب، بيروت مؤسسة الدراسات اللبنانية، ١٩٨٦م.
- **الخوند، مسعود**: الموسوعة التاريخية الجغرافية، لبنان.
- **الخير، هاني**: أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سورية، دمشق، ١٩٩٥م.
- **الدبس، المطران يوسف**: من تاريخ سورية، بيروت، دار الجيل.

- **دحلان، أحمد زين الدين**: الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، القاهرة، ١٣٢٣هـ.
- **الدوري، عبد العزيز**: التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨م.
- **الدويهي، اسطفان**: تاريخ الأزمنة، حقّقه بطرس فهد، لبنان، دار لحد خاطر، ١٩٨٥م.
- **الديري، إلياس**: فؤاد شهاب، بيروت، ملف النهار، ١٩٧٠م.
- **الرافعي، عبد الرحمن**: عصر محمد علي، القاهرة، النهضة المصرية، ط٣، ١٩٥١م.
- **الراوي، إبراهيم**: من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث، بيروت، دار الكتب، ١٩٦٩م.
- **رستم، أسد**: ـ الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي، بيروت، منشورات الجامعة الأميركية ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤م.
  - ـ لبنان في عهد المتصرفية، لبنان، المكتبة البولسية، ط٢، ١٩٨٥م.
  - ـ بشير بين السلطان والعزيز، لبنان، المكتبة البولسية، ط٢، ١٩٨٥م.
- **رضا، رشيد**: مجلة المنار، القاهرة، م٢ ج١١، ١٩٠٩م.
- **رعد، ليلى**: تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥م، بيروت، مكتبة السائح.
- **رياشي، اسكندر**: قبل وبعد، بيروت.
- **رياض، محمود**: الأمن القومي العربي بين الانحياز والفشل، ج٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨م.
- **الزبيدي، ليث**: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر.
- **الزركلي، خير الدين**: عامان في عمان، القاهرة، المطبعة العربية، ١٩٢٥م.
- **أبو زكي، فؤاد**: المعنيون، لبنان، الدار التقدمية، الشوف، ط١، ٢٠٠٨م.
- **زكي، محمد أمين**: تاريخ السليمانية، بغداد.
- **زمزمي، عبد المجيد تراب**: الحرب العراقية ـ الإيرانية، الوكالة العالمية للتوزيع.
- **زهر الدين، عبد الكريم**: مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية ما بين ٢٨ أيلول، ١٩٦١ و٨ آذار ١٩٦٣، بيروت، ١٩٦٨م.
- **زيادة، خالد**: لبنان في العهد المعني، فصل في كتاب: لبنان في تاريخه وتراثه، بإشراف عادل إسماعيل، بيروت، مركز الحريري، ١٩٩٢م.
- **الساطع، أكرم نور الدين**: تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين، بيروت، دار النفائس، ط١، ٢٠٠٨م.
- **سحمراني، أسعد**: موسوعة الحضارات القديمة الميسرة، العبرانيون، بيروت، دار النفائس، ط٢١، ٢٠١١م.
- **سرهنك، الميرالاي إسماعيل**: تاريخ الدولة العثمانية، بيروت، دار الفكر الحديث، ١٩٨٨م.

- **سعودي، محمد عبد الغني**: الوطن العربي، القاهرة، ١٩٦٦م.
- **سعيد، أمين**: الثورة العربية الكبرى، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- **سليمان، داود**: السلطة الوطنية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٥م.
- **السمان، مطيع**: وطن وعسكر، مذكرات ٢٨ أيلول ١٩٦١ ـ ٨ آذار ١٩٦٣م، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥م.
- **سولت، جيريمي**: تفتيت الشرق الأوسط، تعريب نبيل صبحي الطويل، بيروت، دار النفائس، ط١، ٢٠١١م.
- **سوسة، أحمد**: العرب واليهود في التاريخ، دمشق، العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط٧.
- **سويد، ياسين**: ـ الإمارة الشهابية في جبل لبنان، الفصل التاسع في كتاب لبنان في تاريخه وتراثه، بيروت، مركز الحريري الثقافي، ١٩٩٢م.
  - ـ التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٠م.
- **سيتون، وليمز**: بريطانيا والدول العربية، تعريب أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٥٢م.
- **السيد، جلال**: حزب البعث العربي، بيروت، ١٩٧٣م.
- **سيل، باتريك**: ـ الصراع على سورية، تعريب سمير عبده ومحمد فلاحة، بيروت، دار الأنوار، ط١، ١٩٦٨م.
  - ـ الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، تعريب المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، لندن، ١٩٨٨م.
- **شبيب، نبيل**: عام على الثورة الشعبية في سورية تحت القصف، مجلة الأمان، بيروت، العدد ١٠٠١، تاريخ ٢٣ آذار ٢٠١٢م.
- **الشدياق، طنوس**: أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق: فؤاد أفرام البستاني، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠م.
- **شعيب، علي عبد المنعم**: التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، بيروت، دار الفارابي، ط١، ٢٠٠٥م.
- **شكري، فؤاد محمد**: الحملة الفرنسية، وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة، دار الفكر العربي.
- **أبو شقرا، عارف**: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، بيروت، مطبعة الاجتهاد، ١٩٥٣م.
- **الشلق، زهير**: من أوراق الانتداب، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٩٨٩م.
- **الشهابي، حيدر أحمد**: ـ لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، تحقيق: أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩م.
  - ـ تاريخ أحمد باشا الجزار، نشر انطونيوس شبلي وأغناطيوس خليفة، بيروت، مكتبة انطوان، ١٩٥٥م.

- **الشهابي، مصطفى**: القومية العربية، القاهرة، ١٩٦١م.
- **الشيخ، رأفت**: تاريخ العرب الحديث، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٤م.
- **صادق، محمود**: حوار حول سورية، لندن، دار عكاظ، ١٩٩٣م.
- **صالح، زكي**: بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤م، بغداد، ١٩٦٨م.
- **أبو صالح، عباس**: التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- **صالح، محسن محمد**: فلسطين، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصر، الجيزة، مركز الإعلام العربي، ط١، ٢٠٠٣م.
- **الصباغ، صلاح الدين**: فرسان العروبة في العراق، دمشق، ١٩٥٦م.
- **صباغ، عباس**: تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٩٩٩م.
- **الصقال، فتح الله**: من مذكرات حسني الزعيم، القاهرة، ١٩٥٢م.
- **الصلح، سامي**: ـ احتكم إلى التاريخ، بيروت، ١٩٧٠م.
  ـ صفحات مجيدة في تاريخ لبنان، بيروت، مكتبة الفكر العربي.
- **الصليبي، كمال**: تاريخ لبنان الحديث، بيروت، دار النهار للنشر، ط٤.
- **ضاهر، مسعود**: ـ انقلاب الحزب القومي، وثائق المحكمتين العسكرية والحزبية، مقال منشور في جريدة النهار، العدد ١٦٦٦، تاريخ ١٣ تموز ٢٠٠٤م.
  ـ لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، مقال في جريدة السفير العددان: ١٧٧١ تاريخ ٢٥ آذار ١٩٧٩ و١٧٧٣م، تاريخ ٢٧ آذار ١٩٧٩م.
- **الطيب، محمد رفيق**: العالم العربي والتحديات المعاصرة، بيروت، دار النفائس، ط١، ٢٠١٠م.
- **ظبيان، تيسير**: الملك عبد الله كما عرفته، عمان، المطبعة الوطنية، ١٩٦٧م.
- **العائدي، عبد الكريم**: جيل الأحلام المجهضة، توثيق وتحرير خليل صويلح، دمشق، ط١، ٢٠١٢م.
- **العارف، عارف**: ـ المفصل في تاريخ القدس، القدس، ١٩٦١م.
  ـ تاريخ غزة، القدس، ١٩٤٣م.
  ـ تاريخ بئر السبع، القدس، ١٩٣٤م.
- **عبد الله الثاني بن الحسين**: فرصتنا الأخيرة، بيروت ـ لندن، دار الساقي، ط١، ٢٠١١م.
- **عبد الرحمن، أسعد**: المنظمة الصهيونية العالمية، بيروت، ١٩٦٧م.
- **عبد الكريم، رافق**: ـ بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابوليون بونابرت، دمشق، ١٩٦٨م.
  ـ فلسطين في عهد العثمانيين، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات التاريخية، م٢.
- **عتريسي، جعفر**: سقوط بغداد، بيروت، دار المحجة البيضاء ـ دار الرسول الأكرم، ط١، ٢٠٠٤م.

- **العرضي، أبو الوفا عمر**: معادن الذهب في الأعيان المشرفة بهم حلب، تحقيق: عيسى سليمان أبو سليم، الأردن، ١٩٩٢م.
- **عرموش**: أحمد راتب، رحلة العمر (القرية الشامية ـ الحياة العسكرية ـ الوحدة والانفصال ٣٦ ـ ٦٣) دار النفاس، بيروت ط١، ٢٠١٣م.
- **أبو عز الدين، سليمان**: إبراهيم باشا في سورية، بيروت، ١٩٢٨م.
- **العزاوي، عباس**: تاريخ العراق بين الاحتلالين ١٩٣٥ ـ ١٩٥٦م، بغداد.
- **عزيز بك**: الاستخبارات والجاسوسية في الدولة العثمانية، تعريب فؤاد الميداني، بيروت.
- **العشي، محمد سهيل**: فجر الاستقلال في سورية، بيروت، دار النفائس ١٩٩٩م.
- **العظم، خالد**: مذكرات، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ط٢، ١٩٧٣م.
- **عطية، غسان**: دور الجامعة العربية في الإعلام، الدوافع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣م.
- **العوف، بشير**: الانقلاب السوري، دوافعه ومراميه وكيف تمت أحداثه، دمشق، ١٩٤٩م.
- **علوش، ناجي**: المقاومة العربية في فلسطين، بيروت، ١٩٦٧م.
- **علي، محمد كاظم**: العراق في عهد عبد الكريم قاسم، بغداد، مكتبة اليقظة.
- **العبد، عارف**: لبنان والطائف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- **عنداري، بول**: هذه شهادتي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **العورة، إبراهيم**: تاريخ سليمان باشا العادل، نشر قسطنطين زريق، لبنان، صيدا، ١٩٣٦م.
- **عوض، عبد العزيز**: الإدارة العثمانية في ولاية سورية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩م.
- **غالب، صبيح علي**: قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٥م.
- **غرايبة، عبد الكريم**: سورية في القرن ١٩، بيروت، الأهلية للنشر، ط٢، ١٩٨٧م.
- **أبو غزالة، المشير عبد الحليم**: الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤م.
- **غولمن، ولدمار**: عراق نوري السعيد، بغداد، ط١، ١٩٦٥م.
- **فان دام، نيقولاوس**: الصراع على السلطة في سورية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢.
- **فرسون، سميح**: فلسطين والفلسطينيون، تعريب عطا عبد الوهاب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، نيسان ٢٠٠٣م.
- **فريد، محمد بك**: تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت، دار النفائس، ط٢، ١٩٨٣م.
- **فوستنفيلد، هنريخ فرديناند**: فخر الدين أمير الدروز ومعاصروه، بيروت، منشورات لحد خاطر، ١٩٨١م.
- **قباني، خالد**: الأزمة اللبنانية في محيطها الداخلي، فصل في كتاب لبنان في تاريخه وتراثه، بيروت، مؤسسة الحرير الثقافية، ١٩٩٤م.

- **قرم، جورج**: لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع، بيروت، المكتبة الشرقية، ط١، ٢٠٠٤م.
- **قدورة، زاهية**: تاريخ العرب الحديث، بيروت، النهضة العربية، ١٩٧١، ١٩٧٢م.
- **كامل، مصطفى**: المسألة الشرقية، القاهرة، ١٨٩٨م.
- **كبارة، نواف**: الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان، الفصل التاسع عشر من كتاب لبنان في تاريخه وتراثه، لبنان، مؤسسة رفيق الحريري، ١٩٩٢م.
- **كرد، علي محمد**: مذكرات كرد علي، دمشق، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م.
- **كركولي، رسول**: دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، بيروت.
- **كوبلاند، مايلز**: لعبة الأمم، بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر.
- **الكيالي، عبد الوهاب**: ـ وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، ١٩٨٨م.

  ـ تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٩، ١٩٨٥م، ط١٠، ١٩٩٠م.
- **لوتسكي**: تاريخ الأقطار العربية الحديث، بيروت، دار الفارابي، ط٨، ١٩٨٥م.

  ـ موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- **المحافظة، علي**: ـ العلاقات الأردنية ـ البريطانية، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣م.

  ـ العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١م.
- **المحافظة، محمد عبد الكريم**: الأردن تاريخ وحضارة، الأردن، إربد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، ط١، ٢٠٠١م.
- **المجالي، هزاع**: هذا بيان للناس، عمّان، ١٩٥٥م.
- **المحبي، محمد**: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، بيروت، ١٩٦٦م.
- **المسيري، عبد الوهاب**: الايديولوجية الصهيونية، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٦٠ ـ ٦١ كانون الثاني ١٩٨٣م.
- **مسيكة، عمر**: أحداث وخفايا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٩٩م.
- **مشاقة، ميخائيل**: منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، نشر: أسد رستم وصبحي أبو شقرا، بيروت، مديرية الآثار، ١٩٥٦م.
- **المعلوف، عيسى اسكندر**: تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦م.
- **منّاع، عادل**: تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- **ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين**: لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- **أبو منصور، فضل الله**: أعاصير دمشق، دمشق، ١٩٥٠م.
- **المنير، حنانيا**: الدر المرصوف في تاريخ الشوف، مجلة المشرق، م٥٠.

- **مؤرخ مجهول**: حروب محمد علي باشا المصري في سورية، تحقيق: أسد رستم، لبنان، المكتبة البولسية، ط٢، ١٩٨٦م.
- **موسى، سليمان**: الحركة العربية، عمان.
- **موسى، سليمان ومنيب الماضي**: تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩م.
- **الموسوعة السياسية**: بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٣م.
- **الموسوعة الفلسطينية**: إشراف أحمد المرعشلي، ١٩٨٢م.
- **ناصيف، نقولا**: كميل شمعون آخر العمالقة، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨٨م.
- **النشاشيبي، ناصر الدين**: من قتل الملك عبد الله، الكويت، ١٩٩٠م.
- **النصولي، أنيس**: عشت وشاهدت، بيروت، ١٩٥١م.
- **نعنعي، عبد المجيد**: مؤتمر الصلح وإقامة الانتداب الفرنسي على لبنان، الفصل السادس عشر في كتاب لبنان في تاريخه وتراثه، بيروت، مركز الحريري الثقافي، ط١، ١٩٩٣م.
- **النمر، إحسان**: تاريخ جبل نابلس والبلقاء، نابلس، ١٩٧٥م.
- **نوار، عبد العزيز سليمان**: تاريخ العراق الحديث، مصر، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م.
- **هاشم، إبراهيم**: مقال في جريدة الوطن الأردنية، آب ١٩٥٣م.
- **الهور، منير وطارق العيسى**: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٥م، عمان، دار الجليل، ١٩٨٦م.
- **هيكل، محمد حسنين**: ما الذي جرى في سورية، القاهرة، الدار القومية للنشر، ١٩٦٢م.
- **ولسن، ماري**: عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، تعريب فضل الجراح، بيروت، قدموس للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م.
- **ياسين، صبحي**: الثورة العربية الكبرى في فلسطين، دمشق، ١٩٥٩م.
- **ياسين، نبيل**: مقالته في جريدة الحياة تاريخ ٤ آذار ١٩٩٣م.

ب ـ الدوريات

- **الأخبار اللبنانية**.
- **الأمان اللبنانية**.
- **الأنباء اللبنانية**.
- **الأنوار اللبنانية**.
- **الأيام اللبنانية**.
- **البناء اللبنانية**.
- **الجريدة اللبنانية**.
- **الخليج العمانية**.
- **خه بات العراقية**.
- **الرائد السورية**.

- الرأي العام الدمشقية.
- الجريدة الرسمية السورية.
- الجريدة الرسمية اللبنانية.
- الزمان العراقية.
- السفير اللبنانية.
- مجلة شؤون فلسطينية.
- مجلة الوحدة العربية.
- الوكالة الوطنية للأنباء لبنان.
- اليوم الدمشقية.
- محاضر مجلس النواب اللبناني.
- محاضر مجلس النواب السوري.

جـ - الوثائق

- **سلسلة بيانات حركة حماس**: البيان الرقم ١، إعداد المكتب الإسلامي لحماس.
- **قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين بيروت**: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٣م.
- **محاضر مجلس النواب اللبناني**: جلسة ٢ كانون الثاني ١٩٦٢م، ٥ حزيران ١٩٦٧م، ٢٤ نيسان ١٩٦٩، ٢٣ أيلول ١٩٧٠م، ١٧ أيلول ١٩٧٢م، ١٩ شباط ١٩٥٣م.
- **مذكرات المجلس النيابي ـ دمشق**: ١٩٤٦، ١٩٤٨، ١٩٥٠، ١٩٥٦م.
- **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٩ ـ ١٩٨١م**: بيروت، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، ١٩٨٤م.
- **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**: الرقم ٤٦ و٢٧.
- **الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩م**: بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١م.

ثانياً: باللغات الإسلامية

- **بجوي، إبراهيم**: تاريخ بجوي، ج١، استانبول، مطبعة عامرة، ١٥ صفر ١٢٨٣هـ.
- **حسني، حسن بن مرتضى**: أزشيخ صفي تاشاه صفا، تهران، باهتمام إحسان إشرافي، انتشارات علمي، ١٣٥٠ هـ.ش.
- **زادة، صولاق**: تاريخ صولاق زاده، استانبول، ١٢٩٧هـ.
- **شيباني، نظام الدين مجير**: تشكيل شاهنشاهي صفوية، تهران، ١٣٣٩هـ.ش.
- **فريدون بك**: منشآت السلاطين، استانبول ١٢٧٥هـ.
- **فلسفي، نصر الله**: جنك تشالديران، مجلة دانشكده أدبيات، ١٣٣٢هـ.ش.
- **القزويني، أبو الحسن**: فوائد الصفوية، تصحيح وتقديم، مريم أحمد، تهران ١٣٦٥هـ.ش.
- **قليخان، رضا**: ملحقات تاريخ روضة الصفا، قم، ١٣٤٦هـ.ش.

ثالثاً: باللغات الأوروبية

- Abidi, A.H: Jordan 1948 - 1957. London 1965.
- Ainsworth, W.F: A Personal Narrative of the Euphrates Expediton. London 1868.
- Barbir, Karl: Ottoman Rule in Damascus. princeton 1980.
- Be'eri, E: Army Officers in Arab Politics and Society - New York, London 1970.
- Bird Wood: Nuri As-said in Arab Leadership - London 1959.
- Bucheman, Sir George: The Tragedy of Mesopotamia. Edinburg 1938.
- Catroux, G: Dans la Bataille de la Méditerranée, Egypte, Levant Afrique de Nord - Paris 1949.
- Chensney, R.A: Narrative of the Euphrates Expedition - London 1968.
- Churchill, Charles: Mount Lebanon, A Ten Years Residence 1842 - 1852.
- Clubb, J. B: A Soldier With the Arabs, London 1957.
- Eden, A: Full Circle. 2nd Ed, London 1960.
- The Financial Times: Overkill at Beirut 30 December 1968.
- Fitzsimons, M.A: - The Foreign Policy of British Labour Party 1945 - 1951. University of Notredam 1953.
  - Empire by Treaty, Britain and Middle East. Indiana 1964.
- Fontanier, V: Voyage dans l'Inde et dans lr Golfe Persique par L'Egypte et la Mer Rouge. Paris 1844.
- Gontaut, Biron, Rde: Comment La France s'est Installée en Syrie 1918 - 1919. Ithaka 1962.
- Groves, A: Journal of a Residence of Bagdad - London 1832.
- Grunebaum, G: Medieval Islam. University of Chicago press.
- Hourani, N.A: Syria and Lebanon, A Political Essay. London 1947.
- Hurewitz, J: - Diplomacy in the Near and Middle East. London 1952.
  - The Middle East and North Africa in the World Politics - Princeton 1956.
- Irènel, Gendizier: Notes from the Mindfield United states Intervention in Lebanon and Middle East. New York 1917.
- Ismail, Adel: - Documents Diplomatiques et Consulaires.
  - Histoire du Liban.
- Kenneth, W. Stein: The Land Question in Palestine. University of North Carolina press. 1984.
- Khadoury, M: Independent Iraq. New York, Oxcford University press 1960.
- Khan, Zafrul Islam: Palestine Documents, New Delhi 1998.
- Lenczowsky: The Middle East in World Affairs.
- Longrigg, S.H: - Syria, Lebanon Under Mendate. Oxford.
  - Four Centuries of Modern Iraq, Oxford 1925.
  - Iraq 1900 - 1950, Oxford 1953.

- Mac Callum, Elizabeth. P: Iraq and the British Treaties Foreign Policy Association - 1930.
- Mattar, Philip: The Mufti of Jerusalem Al-Hajj Amin Al-Husaini and the Palestinian National Movement. New York 1992.
- Mendel, Neville: The Arabs and Zionizm before World War I. University of California press 1976.
- Miller, D.H: My Diary of the Conference of Paris. New York 1924.
- Ministère des Affaires Etrangères de la Syrie et du Liban de L'Année 1924, No 1980, 5 - 12 - 1924.
- Owen, Roger: The Middle East in the World Economy. London 1981.
- Rabbath, Edmond: La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnelle. Beyrouth 1973.
- Report of the Commition of the Palestine disturbances of August 1929. London 1930.
- Rich, C.J: Narrative of a Residence in Koordistan. London 1836.
- Rosen, M: Nagib Al-Ashraf Rebellion in Jerusalem 1984.
- Said, Edward: The Politics of Dispossession, the Struggle for Palestine self Determination. New York Pantheon Books, 1994.
- Salem, E: Cabinet politics in Lebanon, the Middle East Journal, Autumn 1967.
- Simon, Reeva: Iraq between Two World Wars. New York, Colombia University press 1986.
- Stein, Leonard. J: The Balfoor Declaration - London.
- Weizmann, Chaim: Trial and Error. London - New York 1949.
- Ziada, N.A: Syria and Lebanon. London 1957.

ثبت الموضوعات

الموضوع — الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة

رقم: 585 - 14



بلاد الشّام وَحدة طبيعيَّة وإداريَّة منذ الفتح الإسلامي، وربما قبله. هكذا أرادها الله، وخالف إرادته من قسَّمها دولاً، أو دويلات، ما جعلها لا تعرف الاستقرار منذ تقسيمها حتى الآن، ولن تستقرَّ حتى تعود إليها وحدتها وتستعيد منعتها، فيصعب على أعدائها التلاعب بمقدِّراتها.

ونظراً لواقع حال أجزائها فقد تناول المؤلف تاريخها تحت عناوين متفرِّقة بحسب تقسيماتها السياسية الحالية: سورية، ولبنان، والأردن، وفلسطين. وخصَّ كلاً منها بفصل، وتطرَّق إلى العلاقات القائمة بينها، قبل تقسيمها وبعده، وذلك بإيجاز غير مخلٍّ بالمضمون، يُغني الطالب عن كثير من المؤلفات التي يحتاجها، ويزوِّد المثقَّف بالمعلومات التاريخية التي يجدر به معرفتها.

والمؤلف أستاذ جامعي، ومؤرخ غير منحاز، رشيق العبارة، حسن الأسلوب، له عشرات المؤلفات في التاريخ الإسلامي والعثماني والعربي. وهذا الكتاب دُرَّة ثمينة تضاف إلى عِقد مؤلفاته، التي نشرتها دار النفائس في بيروت، خلال أكثر من عشر سنين.

الناشر


ISBN 978-9953-18-526-2
9 789953 185262